

مجلة العلوم الاجتماعية

فصلية أكاديمية تعنى بنشر الأبحاث والدراسات
في مختلف حقول العلوم الاجتماعية

نادية مصطفى حول تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي
أحمد ظاهر اتجاهات التنشئة السياسية والاجتماعية في المجتمع
الأردني : دراسة ميدانية لمنطقة شمال الأردن
زكريا باشا / حسين حمدي الطوبجي الصناعات والمنتجات الثقافية / الواقع العربي
والتصورات المستقبلية
خضر زكريا عمل المرأة في الوطن العربي : الواقع والآفاق
موسى سمحه أنماط الهجرة الفلسطينية في فلسطين واتجاهاتها
(٤٨ - ١٩٨٠)

إبراهيم عثمان التغيرات في الأسرة الحضرية في الأردن
سميرة أحمد السيد الطفل وتكوين المفاهيم / دور الروضة والمدرسة الابتدائية
عبدالرحيم حسين لافون / قضية أخلاقية لها أبعاد أخرى في تاريخ
الكيان الصهيوني

الغريب محمد بيومي افتراضات وفعاليات مداخل معالجة
انحرافات التكلفة

اهداءات ٢٠٠٢

المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب - الكويت

قواعد النشر بالمجلة

- ترحب مجلة العلوم الاجتماعية بنشر الأبحاث والدراسات الأصيلة ذات المستوى الأكاديمي الراقي، وتقبل للنشر فيها الأبحاث المكتوبة باللغتين العربية والانجليزية على أن يلتزم المؤلفون بالشروط التالية:
 - ١ - أن لا يزيد في الأحوال الاعتيادية عدد صفحات البحث عن ٤٠ صفحة مطبوعة على الآلة الكتابة على ورق كوارتر بمسافة ونصف بين الأسطر بما في ذلك الهوامش والجداول وقائمة المراجع. وفي حالة إجازة بحث طويل للنشر فمن حق هيئة التحرير الطلب إلى مؤلفة اختصاره.
 - ٢ - أن تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد وكتابة الأبحاث، وبخاصة في التوثيق والإشارة إلى المصادر بحيث تتضمن: اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، اسم الناشر أو المجلة، مكان النشر إذا كان كتاباً، تاريخ النشر، المجلد والعدد وأرقام الصفحات إذا كان مقالاً.
 - ٣ - يفضل أن يزود البحث بقائمة للمصادر منفصلة عن الحواشي، وفي حالة وجود مصادر أجنبية أن تضاف قائمة بها منفصلة عن قائمة المصادر العربية.
 - ٤ - يطلب من المؤلفين أن يزودوا المجلة بخلاصة للبحث في صفحة واحدة بالانجليزية.
- ويجب أن يكون واضحاً بأن المجلة لا تنشر بحثاً سبق أن نشرت أو أنها معروضة للنشر في مكان آخر، وتقوم المجلة بإخطار المؤلفين بإجازة بحثهم للنشر بعد عرضها على محكم أو أكثر تختاره المجلة على نحو سري. ويجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث قبل إيجازته للنشر.
- وبعد أن ينشر البحث تقوم المجلة بتزويد المؤلف بعشر مستلآت من بحثه مجاناً. علماً بأن كافة الحقوق المترتبة على النشر (بما في ذلك إعادة النشر بأي شكل ترتبه المجلة، والتخزين والحفظ الآلي) -تؤول إلى ملكية مجلة العلوم الاجتماعية .
- كما تقوم المجلة بنشر مراجعات وعرض الكتب الجديدة (كقاعدة آخر ثلاث سنوات من تاريخ صدور العدد). ويطلب عادة أن لا تزيد عن عشر صفحات من حجم الكوارتر بمسافة ونصف. على أن تتضمن المراجعة بمكان بارز المعلومات التالية:
 - الاسم الكامل للمؤلف، العنوان الكامل للكتاب. مكان النشر. الاسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، عدد الصفحات.
- وإذا كان الكتاب بلغة أجنبية يجب كتابة هذه المعلومات بتلك اللغة.
- وبعد نشر المراجعة تقوم المجلة بإرسال نسخة من العدد الذي نشرت فيه المراجعة هدية مجانية للمؤلف .
- وترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من المجلات والمحاغل الأكاديمية وترحب كذلك بنشر التقارير العلمية عن مشاريع البحوث في طور التنفيذ أو عن المؤتمرات والمنتديات العلمية والشاطات الأكاديمية الأخرى في مختلف مجالات العلوم الاجتماعية.

إهداء
مجلس النشر العلمي
جامعة الكويت

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت



درجات إهداء

المجلد الرابع عشر - العدد الثالث - خريف ١٩٨٦

فصلية أكاديمية تعنى بـ نشر الأبحاث والدراسات

في مختلف حقول العلوم الاجتماعية

خلدون حسن النقيب

رئيس التحرير

مجلس الإدارة

مؤيد عبد العزيز المحمود

رئيسة مجلس الإدارة

شعلان يوسف العيسى

طالب أحمد علي

عيسى خليل الكواري

محمد راشد

أسامة عبد الرحمن

أسعد محمد عبد الرحمن

بداد العبد

خلدون حسن النقيب

محمد جابر الأنصاري

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت - ص ب ٥٤٨٦ - الصفاة - الكويت ١٣٥٥٥

هاتف: ٢٥٤٩٣٨٧ - ٢٥٤٩٤٤١ - تليكس: ٢٢٦٦٦ KUNIVER

الطبع والتصميم بإشراف سيفكو - تلفون ٢٤١١٩٣٣ - الكويت

الاسعار الجديدة للمجلة اعتباراً من

العدد الثاني صيف ١٩٨٦

نظراً لازدياد اسعار البريد والطباعة سنضطر أسفين إلى فع اسعار المجلة والاشتراكات . وننصح القراء باغتنام الفرصة للاشتراك لأن في الاشتراك توفيراً لهم يعادل نصف دينار عن كل سنة للأفراد .

ثمن العدد .

الكويت (١) دينار ، السعودية (١٢) ريالاً ، قطر (١٢) ريالاً ، الامارات (١٢) درهماً ، البحرين (١,٥٠٠) ديناراً ، عمان (١,٥) ريالاً ، العراق (١,٥٠٠) ديناراً ، الأردن (١,٢٥٠) ديناراً ، تونس (٢) ديناراً ، الجزائر (٢٠) ديناراً ، اليمن الجنوبي (١,٥٠٠) ديناراً ، ليبيا (٢) ديناراً ، مصر (٢) جنيهاً ، السودان (١,٥٠٠) جنيهاً ، سوريا (٥٠) ليرة ، لبنان (٦٠) ليرة ، اليمن الشمالي (٢٠) ريالاً ، المغرب (٣٠) درهماً .

الاشتراكات :

للافراد	سنة	سنتين	ثلاث سنوات	اربع سنوات
الكويت ودول مجلس التعاون	٤ د.ك	٧,٥ د.ك	١١ د.ك	١٤ د.ك
الدول العربية الأخرى	٥ د.ك	٨,٥ د.ك	١٢ د.ك	١٥ د.ك
البلاد الأخرى	٢٠ دولار	٣٥ دولار	٥٠ دولار	٦٠ دولار
للمؤسسات	٣٠ د.ك	٣٥ د.ك	٥٠ د.ك	٦٥ د.ك
الكويت والبلاد العربية في الخارج	٦٥ دولار	١٢٠ دولار	١٧٥ دولار	٢٢٠ دولار

* ملاحظة مهمة للأفراد :

يرجى تسديد الاشتراك السنوي نقداً (اوراق نقدية) في رسالة مسجلة ولن تقبل التحويلات المصرفية او البريدية

* ملاحظة مهمة للمؤسسات :

عند تسديد الاشتراك بتحويلات مصرفية يرجى إرسال المبلغ المطلوب بعد خصم عمولة المصرف

مجله العلوم الاجتماعية

ص.ب ٥٤٨٦ صفاة
الكويت 13055

أرجو تسجيل / تجديد اشتراكي / اشتراكنا في المجلة لمدة ()

الاسم :

العنوان البريدي :

التاريخ / /
التوقيع

☐ مرقق المبلغ المطلوب نقداً في رسالة مسجلة

☐ ارسلوا فاتورة

مجلة العلوم الاجتماعية

تعلن «مجلة العلوم الاجتماعية» عن توافر الأعداد السابقة من المجلة ضمن مجلدات أنيقة. يمكن الحصول عليها من قسم الاشتراكات مباشرة، أو بالكتابة إلى المجلة على عنوانها التالي:

مجلة العلوم الاجتماعية

ص.ب : ٤٥٨٦ - الكويت 13055

أو بالاتصال تلفونياً

لتأمينها على الهاتفين التاليين :

٢٥٤٩٤٢١ - ٢٥٤٩٣٨٧

* ثمن المجلد الواحد: (٥,٠٠٠) خمسة دنائير كويتية أو ما يعادلها.

* للطلاب: (٣,٠٠٠) ثلاثة دنائير كويتية أو ما يعادلها.

كما توجد بالمجلة الأعداد الخاصة التي أصدرتها المجلة كما يلي:

- عدد خاص عن فلسطين.

- عدد خاص عن القرن الهجري الخامس

عشر.

- عدد خاص عن العالم العربي والتقييم

الدولي للعمل.



مجلة
العلوم
الاجتماعية
في
مجلدات

□ عدد ١ ، ١٩٧٣

النفيس . العلاقات الايرانية السوفياتية - ربيع ، اتجاه مصر نحو الاشتراكية - الاخرس ، التخطيط الاجتماعي في مجال رعاية الأطفال والشباب - شكري . الأمم المتحدة في الميزان - الأزهرى ، مبيعات القرض وعلاقتها بكفاءة السياسات التسويقية من وجهة النظر العلمية والعملية .

□ عدد ١ ، ١٩٧٤

التجار ، أزمة نظام النقد الدولي - علي ، التصنيع وسياسة الحماية الجمركية في لبنان - قنديل ، النماذج الرياضية المحددة والتخطيط التأشيرى - ربيع ، الحضارة وقضية التقدم والتخلف - أبو علي ، إمكانية وسائل التنسيق بين الخطط الصناعية في الدول العربية .

□ عدد ٢ ، ١٩٧٤

الاخرس ، الجو القيمي المتقدم العلمي والتكنولوجي - أبو العلا ، جدول الحياة المختصر للكويتيين لعام ١٩٧٠ - بو حوش ، عوامل التخلف السياسي والاقتصادي في دول العالم الثالث - الجميلي ، التشرذم في العراق ، سامي ، بحث استطلاعي عن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية العاملة في دولة الكويت .

□ عدد ١ ، ١٩٧٥

زحلان ، ربيع ، هجرة الأدمغة والهجرة الداخلية في البلاد العربية - عفيفي ، السياسات الترويجية لتاجر التجزئة بالكويت - الأعرجي ، بين الاستراتيجية « والتكتيك » في التخطيط للتطوير الإداري - الغزالي ، حول فلسفة الخططة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكويت - السلمي ، مدخل تكاملي لنظرية التنظيم - الكرسني ، مقدمة لدراسة الثورة المهدية - برهوم ، الدور الاجتماعي للشرطة من وجهة نظر علم الاجتماع .

□ عدد ٢ ، ١٩٧٥

صقر ، التكامل الاقتصادي العربي : الدوافع ... والطموح والمتغيرات مع إشارة خاصة لدول الخليج - بدر ، الثورة السلوكية في العلوم السياسية - مقلد ، الوفاق الدولي ودبلوماسية الأزمات - النقيب ، تعليم التخطيط من مفهوم الواقع العربي - عبدالرحيم ، تقارير الأداء وسيلة اتصال بين المحاسب والمدير - الرميحي ، مدخل لدراسة الواقع والتغير الاجتماعي في مجتمعات الخليج المعاصرة .

□ عدد ١ ، ١٩٧٦

النجار ، الشركات متعددة الجنسية ودورها في التنمية الاقتصادية - فرح ، السلام ، الانقسام التحديتي التقليدي في الكويت ولبنان - الحسن ، العلاقات الانسانية في العمل - النجار ، العنصر الإنساني وأهميته في التنمية الاقتصادية ضمن المسؤولية الإدارية ، عبدالسلام ، شركات الملاحة البحرية المتعددة الجنسية ومشاريع التعاون العربي في النقل البحري .

□ عدد ٢ ، ١٩٧٦

الأعرجي ، حول فاعلية وكفاءة الأجهزة الإدارية الخدمية الحكومية - أبو عياش ، نموذج نظري واختبار عملي لبيئة حضرية الكويت - الغزالي ، نحو محاولة تشخيص أزمة الاقتصاد العالمي - عاقل ، نظرية بياجي عن تكوين المفاهيم - الثاقب ، حول حجم وبيئة العائلة العربية والكويتية .

□ عدد ٣ ، ١٩٧٦

عفيفي ، نموذج نظري لتصميم نظم التوزيع المادي في الصناعة البترولية - احمد ، المدخل التكاملي لدراسة المجتمع العربي - اسماعيل ، مشاكل نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة إلى البلاد النامية .

□ عدد ٤ ، ١٩٧٦

مقلد ، ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية : الاطار النظري العام - حريم ، القيادة الإدارية - مفهومها وأغاطها - تناوغ . الدول النامية وبعض مشاكل التمويل الائتماني ، احمد ، سوسيولوجيا المعرفة : الماهية والمهيج - بو حوش ، ملاحظات حول النظرية والتطبيق في تجربة الاتحاد السوفيتي .

□ عدد ١ ، ١٩٧٧

عبد الرحمن . ظاهرة الانقلابات العسكرية في ضوء نظرية النسق - القيسي ، الدور الجديد لشركات النفط في مجالات الطاقة البديلة - جلال الدين ، السكان والتنمية : النظريات المختلفة وواقع العالم الثالث - بروهوم ، مكانة المرأة الاجتماعية والطلاق في الأردن .

□ عدد ٢ ، ١٩٧٧

الخصاونة ، صيغ التعاون الاقتصادي العربي اتفاقية التعاون الاقتصادي السوري - سللمان ، بعض المشاكل والحلول في التمويل الإئتماني للأقطار النفطية - السلمي ، نموذج نظري لاسلوب تخطيط الكفاءات الإدارية في الكويت - الحبيب ، الفكر الاقتصادي في آراء ابن خلدون .

□ عدد ٣ ، ١٩٧٧

عطية ، أسس تقييم المشروعات والبرامج في الدول النامية - احمد ، في العلاقة بين علم الاجتماع والتاريخ - النفيسي ، معالم الفكر السياسي الإسلامي - عبد الرحيم ، تكاليف التسويق ، دراسة تحليلية انتقادية - السعيد ، التنمية الصناعية في جمهورية مصر العربية .

□ عدد ٤ ، ١٩٧٧

القطب ، استخدام المؤشرات في التنمية الاجتماعية - صقر ، الادخار واستراتيجية التنمية في مصر - توفيق ، التكنولوجيا وتطوير نوعية التعليم في الوطن العربي / مدخل نظري - خير الدين ، اختبار قياس لفعالية كل من قيد الادخار وقيد النقد الأجنبي على تنمية بعض الدول العربية .

□ عدد ١ ، ١٩٧٨

شافعي ، الصناعة التحويلية في العالم العربي تقييم لواقعها وأهدافها . المسطونلي ، الأحياء القصديرية في المدن شمال افريقية - النجار ، مجموعات العمل والقيادات الجماعية - رمزي ، المرأة والعمل الفعلي منظور سيكولوجي .

□ عدد ٢ ، ١٩٧٨

النجار ، الدول النامية وتحديات التكنولوجيا - الحسين ، نحو فهم جديد لقضايا علم الاجتماع - عبد الباقي ، حول دوافع وبواعث السلوك الإنساني - حداد ، دراسة نقدية لنموذج التحديث واستخداماته في الدول النامية .

□ عدد ٣ ، ١٩٧٨

ياغي ، العراق والقضية الفلسطينية - فرج ، الإبداع والفصام - ابو عياش ، تطور النظرية الجغرافية - النفيسي ، الجماعية في دولة الإسلام .

□ عدد ٤ ، ١٩٧٨

عبد الباسط ، حول العلاقة الوظيفية بين التنشئة السياسية والتربية من خلال منظور التنمية الشاملة - الفقي ، تقويم واقعي لأوضاع طفل ما قبل المدرسة الابتدائية بالكويت - ابو ليد ، مص الأصابع - المنوفي ، التنشئة السياسية في الأدب السياسي المعاصر - المليسي ، التنمية الاقتصادية في مصر دراسة تحليلية .

□ عدد ١ ، ١٩٧٩

القيسي ، نحو سياسة بترولية مشتركة - خصاونة ، التخطيط التربوي والتنمية - فؤاد ، المؤرخ المصري عبد الرحمن الجبري - ابراهيم ، الترجمة التربوي للمبدعين - الخطيب ، ثلاثون سنة من قيام اسرائيل .

□ عدد ٢ ، ١٩٧٩

محمود ، نشأة الزعة الاستيطانية في الفكر اليهودي الغربي خلال القرن التاسع عشر - العوضي ، اتفاقنا اطار العمل الصادرات عن كاتب ديفيد في ضوء القانون - احمد ، التحديات الاجتماعية للتنمية والمشكلات الاجتماعية - الجواهري ، الحریم السلطاني ودوره في الحياة العامة .

مجلة العلوم الاجتماعية تأسست أكتوبر ١٩٧٣

□ عدد ٣ ، ١٩٧٩

النجار ، نحو نظام نقدي دولي جديد - الأشعل ، محكمة العدل الدولية في ضوء معالجتها لبعض النزاعات الدولية - مزار ، مشاركة العاملين في الإدارة - أبو الغيل ، دراسة مقارنة في الاستجابة على اختبار الشخصية الاسقاطي الجمعي بين السعوديين وكل من المصريين والأمريكيين .

□ عدد ٤ ، ١٩٧٩

عبيد ، نحو الطفل للقوى وعلاقته بنمو الإدراكي - الركابي ، الأصول التاريخية للموقف العربي من النظريات العرقية والطبقية - عبد الوحيم ، الخليج وقضاياها في الصحافة المصرية قبل زيارة الرئيس السادات لاسرائيل - المنوفي ، السياسة المقارنة : مناقشة لبعض القضايا النظرية والمنهجية .

□ عدد ١ ، ١٩٨٠

ناجي ، الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة في المجتمع اليمني - بوكات ، الاعلام وظاهرة الصورة المنطبعة - رشاد ، تفرط العملية السياسية - عبد الوحيم ، دراسة لتفاعل الأسرة كأحد الأبعاد الفارقة في برنامج للتقويم السيكولوجي للمعوقين .

□ عدد ٢ ، ١٩٨٠

الخطيب ، التربية المستمرة ، سياستها وبرامجها وأساليب تنفيذها - تركي ، حقوق الطفل بين التربية الإسلامية والتربية العربية الحديثة - زكي ، الأزمة الراهنة في الفكر التنموي - احمد ، علم الاجتماع ، التحديات الأيديولوجية ومحاولات البحث عن الموضوعية - الاحمد / الجاسم ، التربية العملية ، وضعها الحالي البرامج المقترحة وأثر ذلك في اعداد معلمي المستقبل في كلية التربية بجامعة الكويت .

□ عدد ٣ ، ١٩٨٠

الثاقب / سكوت ، موقف المواطن الكويتي من الجريمة والعقاب - السالم ، التنشئة السياسية والاجتماعية في الكويت - توقي ، المستوى الاقتصادي والاجتماعي والترتيب الولادي وتأثيرهما على النمو الخلقي عند عينة من الأطفال الاردنيين - دراسة تجريبية .

□ عدد ٤ ، ١٩٨٠

الفقي ، أثر إهمال الأم على النمو النفسي للطفل - منصور ، علم النفسي البيئي : ميدان جديد للدراسات النفسية - عبد الرحمن ، دراسة سوسولوجية عن أنماط الجريمة في الصحافة المصرية ودلالاتها الاجتماعية - آدم ، مفهوم الاتجاه في العلوم النفسية والاجتماعية .

□ عدد ١ ، ١٩٨١

مقلد ، دور تحليلات النظم في التأصيل لنظرية العلاقات الدولية - الشرقاوي ، الأساليب المعرفية المميزة لدى طلاب وطالبات بعض التخصصات الدراسية في جامعة الكويت - الاحمد ، لعب المحاكاة وإمكانية استخدامها في تدريس المواد الاجتماعية في المرحلة المتوسطة في مدارس الكويت - التميمي ، مفهوم التسوية السياسية .

□ عدد ٢ ، ١٩٨١

النجار ، نظام النقد الأوروبي أهدافه ومستقبله - نور ، تطبيق الحاسبات الالكترونية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية - الأمال المفردة وإمكانات التطبيق العربي - التميمي ، الخليج العربي ، دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي - العقظمة ، اقتصاديات المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية المتنافسة في ظل تغيرات الأسعار - الغرابي ، الجغرافيا ومدى ارتباطها بالعلوم الاجتماعية .

□ عدد ٣ ، ١٩٨١

كافم ، حول التفسيرات المتباينة لنتائج الاختبارات - الريحاني ، معالجة التبول اللاإرادي سلوكيا دراسة تجريبية علاجية - عبد الوحيم ، استخدام المنهج الاسقاطي لدراسة بعض المواقف الاجتماعية كمتغيرات وسيطة بين العجز الجسدي وسوء التوافق النفسي (دراسة ميدانية في البيئة الكويتية) - توقي / عباس ، أنماط رعاية اليتيم وتأثيرها على مفهوم الذات في عينة من

اثنتا عشرة سنة في خدمة العلوم الاجتماعية في البلاد العربية

الأطفال في الأردن - تركي ، قلق الامتحان بين القلق كسمة والقلق كحالة - شريف ، الأنماط الإدراكية المعرفية وعلاقتها بمواقف التعلم الذاتي والتعلم التقليدي .

□ عدد ٤ ، ١٩٨١

القطب ، اتجاهات ودوافع المطالعة عند الشباب في المجتمع الكويتي المعاصر (دراسة ميدانية) - الشوقاي ، الاستقلال عن المجال الإدراكي وعلاقته بمستوى الطموح ومفهوم الذات لدى الشباب من الجنسين - رجب ، الاطار العامل لنظرية المحاسبة الاجتماعية الاقتصادية - السالم ، تقويم كتب الإدارة الصادرة في اللغة العربية - البكري ، أثر البحوث في رسم السياسات وصنع القرارات التربوية - الخالقي ، دور المرأة الكويتية في إدارة التنمية .

□ عدد ١ ، ١٩٨٢

العامي ، عدد الكلمات المستدعاة الاستذكار والنسيان في التداعي الحر - نور ، بعض السياسات الاستراتيجية لتنمية فاعلية نظم الكمبيوتر للمعلومات في الدول النامية مع التركيز على البحيرة العربية - الخصوص ، الجذور التاريخية لازمة العلاقات العراقية الايرانية في العصر الحديث - رفاعي / الحمود ، الملامح الأساسية للإدارة العليا في قطاع الأعمال الكويتي وعلاقتها بسلك اتخاذ القرارات - عبدالرحمن ، الصحيفة كوثيقة تاريخية متى ولماذا ؟ الجميلي ، تأهيل المجرمين وأثره في المجتمع دراسة خطوات التأهيل وموقف المشروع العراقي - حماد ، الموقف الأفريقي من قضية فلسطين - سليم ، الأحياء الاسلامي ، دراسة في حالة المسلمين السوفيات - الجمل ، فاعلية التغذية الراجعة في تغيير أسلوب التعليم الصفي .

□ عدد ٢ ، ١٩٨٢

البغداد ، المضمون السياسي لفهوم الأمة في القرآن - حسن ، هجوم السلطان عبدالحميد الثاني وجهاز الجاسوسية في الدول العثمانية - عبدالباقي ، الطب الشعبي في قرية مصرية - نعيم ، اتساق القيم الاجتماعية ملامحها وظروف تشكلها وتغيرها في مصر - شافعي ، مناهج تقييم المشروعات في الدول النامية - الخترش ، حركة حامد بن رفاة على الحدود الشمالية للحجاز (مايو / يونيو ١٩٣٢) - أبو اسماعيل ، قياس وتحليل العوامل المرتبطة بكفاءة أداء وظيفة الشراء الصناعي بالشركات الكويتية - ميلكان / العيسى ، دراسات في العمل في المجتمع القطري - الشلقاني ، أثر استبعاد الوفيات بسبب الحوادث والتسمم والعنف على زيادة توقع البقاء على قيد الحياة .

□ عدد ٣ ، ١٩٨٢

عبد الرحمن ، الفكر الاقتصادي والتغير التكنولوجي - الجعلي ، الذرائع الدبلوماسية والقانونية للتوسع الامبريالي في أفريقيا - عبدالمعطي ، الثروة والسلطة في مصر - الموسى ، دراسة في التوزيع الجغرافي للسكان والتنمية في الكويت - السيد ، صورة الذات الشعبي لدى المرأة ونماذج من الأدب الشعبي (سيكولوجية) - عيسى ، مشكلة الصادرات الصناعية للدول المتخلفة - مطر ، المعالجة المحاسبية لتكلفة الموارد البشرية في المشروع الاقتصادي - عبدالحالقي ، الرضاء الوظيفي وأثره على إنتاجية العمل .

□ عدد ٤ ، ١٩٨٢

سعاده ، الأهداف التعليمية للدراسات الاجتماعية وتطبيقاتها على المجال المعرفي - الطححي ، مفهوم الادارة - دراسة ميدانية - الملا ، دراسة مقارنة للنضج الاجتماعي والاستعداد التعليمي بين الأطفال ذوي الاعاقة البصرية والأطفال الجبصرين - عسلف ، التغذية العكسية وشروط الفعالية - احمد ، بريطانيا والبحث عن حل سلمي للمشكلة الفلسطينية أبان ثورة عرب فلسطين - الخطيب ، التجربة الاتحادية لدولة الامارات العربية المتحدة بين النصوص الدستورية والممارسة السياسية - أبو الخليل ، دراسة ثقافية مقارنة بين المصريين واليمنيين في النواحي العصبانية والسيكوسوماتية - نصر ، الموارد الانسانية في الآداب المحاسبي والآداب الاقتصادية .

□ عدد ١ ، ١٩٨٣

معوذ ، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية - جدعان ، حوادث المرور في الكويت (أسبابها وطرق علاجها) - احمد ، أثر التغيرات البنائية في المجتمع المصري خلال حقبة السبعينات على أنساق القيم الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية - مطر ، نموذج المداخلات والمخرجات كأداة من أدوات تخطيط النشاط الانتاجي في المنشآت الصناعية - عبدالحالقي ، دراسة تقييمية لدور ديوان الموظفين الكويتي في تطوير الجهاز الاداري للدولة .

مجلة العلوم الاجتماعية

تأسست أكتوبر ١٩٧٣

□ عدد ٢ ، ١٩٨٣

شرف الدين ، أحكام التطبيق في الفقه الاسلامي - بيومي ، تقييم الجوانب العلمية والعملية للمحاسبة عن الموارد البشرية - الكومي ، الاشتراكية الصهيونية بين الحقيقة والخيال والتزييف : دراسة نقدية لتجربة الكمبيوتر الاسرائيلي - سلوي ، أخبار الجريمة في صحافة الامارات (دراسة تحليلية) - الفراء ، نحو تقنية جديدة في تدريس الكيمياء - خيرى ، المميزات البنائية للأسرة النووية الاردنية (دراسة استطلاعية) - الشلقاني ، السياسة السكانية في الكويت : الوضع الحالي والبدائل المتاحة .

□ عدد ٣ ، ١٩٨٣

سعداه ، دور أهمية التعميمات والنظريات في مبادئ العلوم الاجتماعية - الفقهي ، الموهبة العقلية بين صدق النظرية والتطبيق (عرض وتحليل لأهم الدراسات) - بدر ، الرضاء الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس - عيسى ، النمو المعرفي عند جان بياجيه وعمل التصنيفين الكروين للمخ - سالم ، اشكاليات استخدام تحليل المضمون في العلوم الاجتماعية .

□ عدد ٤ ، ١٩٨٣

نور ، الرقابة الفعالة على نظم المعلومات المبينة على الحاسبات : بعض الاعتبارات العملية لمواجهة التحديات الحالية خاصة في البيئة العربية - الفقهي ، تكافؤ الفرص التعليمية وجمع الجدارة - عمر ، القاعدة الانتاجية والتنمية الاقتصادية الشاملة - نعيم ، التكوين الاقتصادي ، الاجتماعي وأنماط الشخصية في الوطن العربي - الخطيب ، العامل النووي في الصراع العربي - الاسرائيلي في ضوء العدوان الاسرائيلي ضد المفاعل النووي العراقي - الشيشيني ، نقل التكنولوجيا التكنولوجية في الدول العربية - نمر ، دراسة أثر التضخم الاقتصادي في الفكر المحاسبي ونموذج مقترح لمحاسبة التضخم .

□ عدد ١ ، ١٩٨٤

ياسين ، الديمقراطية والعلوم الاجتماعية دراسة دخول مشكلات التبرير والنقد والالتزام - بدر ، فعالية نظام الاتصالات في بيت التمويل الكويتي : دراسة ميدانية وصفية تحليلية - رفاعي ، مشاكل إدارة الأفراد في قطاع الأعمال الكويتي - التميمي ، بعض ملامح الحركة العمالية في المغرب العربي ودورها الوطني دراسة في التاريخ الاجتماعي - مطر ، تحسين أساليب دمج بنود التقارير المالية المنشورة - جميل ، الاطار النظري للمفاضلة بين نظم المعلومات البديلة .

□ عدد ٢ ، ١٩٨٤

وابج موضوعة تعليم الفتيات والنساء في الجزائر قبل الاستقلال وبعد الاستقلال - سعداه ، تطبيق الحقائق التعليمية في ميدان الدراسات الاجتماعية - الشريبي ، مشاكل القطاع التعاوني الاستهلاكي في مصر - الناقيب ، الاتجاه الراديكالي في علم الاجرام ، مثالية الفكر أم واقعيته - سالم ، التحليل العلمي للدعاية بتركيا ، العرب والثقافة والتاريخ حوار مع فكر عبدالله العروى في ضوء كتابة الأخير .

□ عدد ٣ ، ١٩٨٤

بستقن ، آراء واتجاهات تربوية في مجال نمو الأمية بدولة الكويت - حاجي ، دراسة تحليلية لنسب أسعار المنتج وأسعار المستهلك بجدول المدخلات والمخرجات للدولة الكويت - هدية ، السلطة والشرعية - اسماعيل ، الأمدان الكحولي : المشكلة المراهقة - العبيدي ، تعيين وترقية أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة الكويت - جلال الدين ، التمييز بين الذكور والإناث وانكاساته على وضع المرأة ودورها في المجتمع : مثال الأردن والسودان ، النقيب ، التاريخ الجديد والحقائق الخطرة .

□ عدد ٤ ، ١٩٨٤

رفاعي ، فلسفة الإدارة اليابانية في إدارة الموارد الانسانية ، ما الذي يمكن أن نتعلمه الادارة العربية منها - عبدالمعطي ، التعليم وتزويج الوعي الاجتماعي دراسة في استطلاع مضمون بعض المقررات الدراسية - الخطيب ، الجوانب الايديولوجية والسياسية والاجتماعية في الفكر العربي - سهالونه / ابو جابر ، مستويات واتجاهات الخصوبة والوفيات في الأردن - ١٩٦٦ ، ١٩٧٦ - تركي ، الشخصية ونظرية التنظيم ، النقيب ، العقلية التأمرية عند العرب

اثنتا عشرة سنة في خدمة العلوم الاجتماعية في البلاد العربية

□ عدد ١ ، ١٩٨٥

حامد ، اثر العوامل النفسية في التنمية - سعادته ، استخدام الاختبارات ذات الاختبار المتعدد في التاريخ والجغرافيا - بدر ، فعالية اتخاذ القرار بواسطة مجموعة - الهائل ، التربية الحياتية في المرحلة الابتدائية - مغربيال ، دراسات تجريبية في الاتجاهات النفسية نحو البيئة في الكويت - سليمان ، عوامل الابتكار في الثقافة العربية المعاصرة - عبدالرحيم ، الجوانب السلوكية للموازنات التخطيطية .

□ عدد ٢ ، ١٩٨٥

حسين / السليمان ، المعلومات الغذائية للطالب الجامعي - الريحاني / عبدالجابر ، دراسة فعالية أسلوبي التعزيز الرمزي والاشراط الكلاسيكي في علاج التبول اللاارادي - ابو اصبع ، التواصل في المؤسسات الاعلامية - البيلوي ، دراسات تجريبية في تعديل السلوك عند الأطفال - عيسى ، علاقة التعليم العالي بمستوى الحكم الأخلاقي لدى عينة مختارة من طلبة كلية التربية - جامعة طنطا - العطار ، الدخول الشرطي للمحاسبة الادارية - ربيع ، تطوير التعليم في حقل العلوم السياسية كأداة للتنمية .

□ عدد ٣ ، ١٩٨٥

شموط ، الفلسفة التربوية عند القراري أصولها وملاحمها العامة - باشا ، الاستثمارات العربية الخارجية بين الواقع والطموح - الطواب ، تطور التفكير عند الأطفال من وجهة نظر المدرسة البياجيه - علي ، موازين المدفوعات والتضخم النقدي العالمي : وجهة نظر نقدية في التضخم النقدي العالمي - عسكر / احمد / الانصاري ، استقلالية هيئة التدريس في مجال علمهم وفق نظام المقررات بمعهدي التربية للمعلمين والمعلمات بدولة الكويت - بكتاش ، مفهوم التخلف السياسي في دول العالم الثالث - شريف ، دراسة مقارنة لنمط المناخ المؤسسي وعلاقته برضا المعلم عن مهنته في مدارس المقررات والمدارس التقليدية - بنوي ، التعليم العام والتعليم الفني والمهني : الطبيعة والمشاكل والحلول ، الخقيب ، مدخل إلى رواق المزمجة : دراسة أولية في نتائج حرب حزيران ١٩٦٧ .

□ عدد ٤ ، ١٩٨٥

بستان / الجاسم ، التشجيع في نظام المقررات في المدارس الثانوية الكويتية - الشعلوقي ، الفروق في الأساليب المعرفية الادراكية لدى الأطفال والشباب من الجنسين - الفجاء ، المرأة العربية وتحولات النظام الاجتماعي / حالة المرأة العربية الخليجية - بدر ، دور الدين الإسلامي في نظام دوافع وحوافز العمل - لأعضاء هيئة التدريس بجامعة دولة الكويت والأردن - دراسة تطبيقية مقارنة - الريحاني ، الخصائص الشخصية للمرشدين الفعالين وغير الفعالين - خلف ، دراسة نقدية للإمناط واستخداماتها في أنثروبولوجية ، مجتمعات الشرق الأوسط - علام ، بناء اختبار هدي في المرجع لقياس مهارات المعلمين في تطوير الاختبارات المدرسية - الشربيني ، مفهوم دورة حياة المنتج بين النظرية والتطبيق : دراسة تحليلية لدى فاعلية المفهوم في ترشيد قرارات المنتج - القادري ، قانون البحار والنظام الاقتصادي العالمي الجديد - الخطيب ، الانغماس السياسي الخليجي في اطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية - عبدالرحمن ، حول إشكالية الاعلام والتنمية في الوطن العربي - البيلوي ، دراسات تجريبية في تعديل السلوك عند الأطفال - موسى ، دور التعليم العالي في اعداد الكفاءات من القوى العاملة - عيسى ، نحو تاصيل فلسفي لدور الدولة الاقتصادي ، عبدالله محمود سليمان ، في طبيعة الانسان

□ عدد ١ ، ١٩٨٦

محمود ، الأعباء القومية لأزمة سوق الأوراق المالية بدولة الكويت - رمضان ، سوق عمان المالية : إلى أين - علي ، التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لتحولات المصريين العاملين بالوطن العربي - أسيري/المتوفي ، الانتخابات النيابية السابعة (١٩٨٥) في الكويت (تحليل سياسي) - الثاقب ، المرأة والجزيرة : اتجاهات حديثة في علم الاجرام - عزام ، أثر التهجير على الأسرة الفلسطينية : دراسة وصفية استطلاعية - ميعادي ، تطوير الهوية السياسية للفلسطينيين في اسرائيل - لفقيل ، الأمن الغذائي في الكويت - بيومي ، المحاسبة عن تكلفة رأس المال من زاوية ترشيد تخصيص واستخدام الموارد البشرية .

الأبحاث

- (١) نادية مصطفى
حول تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي ١٥
- (٢) أحمد ظاهر
اتجاهات التنشئة السياسية والاجتماعية في المجتمع الاردني
دراسة ميدانية لمنطقة شمال الأردن ٤٣
- (٣) زكريا باشا / حسين حمدي الطوبجي
الصناعات والمنتجات الثقافية / الواقع العربي والتصورات المستقبلية ٧٣
- (٤) خضر زكريا
عمل المرأة في الوطن العربي : الواقع والآفاق ١١٣
- (٥) موسى سمحه
أنماط الهجرة الفلسطينية في فلسطين واتجاهاتها (٤٨ - ١٩٨٠) ١٣٩
- (٦) ابراهيم عثمان
التغيرات في الأسرة الحضرية في الأردن ١٥٣
- (٧) سميرة أحمد السيد
الطفل وتكوين المفاهيم / دور الروضة والمدرسة الابتدائية ١٧٩
- (٨) عبدالرحيم حسين
لافون / قضية أخلاقية لها أبعاد أخرى في تاريخ الكيان الصهيوني ١٩٧
- (٩) الغريب محمد بيومي
افتراضات وفعاليات مداخل معالجة انحرافات التكلفة ٢١٥

المناقشات :

- كيال المنوفي
حوار مع مدخل إلى رواق الهزيمة ٢٦١
- عبدالله هدية
تأملات حزينة في مدخل إلى رواق الهزيمة ٢٧٥

المراجعات :

- ١ (النظام الإعلامي الجديد
تأليف : مصطفى المصمودي
مراجعة : إسماعيل يوسف الملحم ٢٨٥
- ٢ (نحو علم اجتماع عربي
تأليف : معن خليل عمر
مراجعة : سامي الرباع ٢٨٩
- ٣ (وسائل التعليم والإعلام
تأليف : فتح الباب سيد / إبراهيم ميخائيل حفظ الله
مراجعة : إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ٢٩١
- ٤ (جغرافية دار الاسلام البشرية
تأليف : اندريه ميكيل
ترجمة : ابراهيم خوري
مراجعة : أحمد محمد قدوره ٢٩٦
- ٥ (مراكز القوى ونموذج صنع القرار الإسرائيلي
تأليف : نظام بركات
مراجعة : علي سعود عطية ٣٠٥
- ٦ (العلاقات العمانية البريطانية
تأليف : سمير محمد علي أبو ياسين
مراجعة : عبدالمالك التميمي ٣٠٧
- ٧ (مبادئ علم النفس الاجتماعي
تأليف : خير الله عصار
مراجعة : يوسف أبو ليلي ٣١١
- ٨ (الصهيونية في زمن الدكتاتورية
تأليف : ليني برينر
مراجعة : توفيق أبو بكر ٣١٤

المحتوى

المجلد الرابع عشر - العدد الثالث - خريف ١٩٨٦ م

- ٩ (التعاون الإنمائي بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي
تأليف : فؤاد حمدي بسيسو
مراجعة : حسن علي سليمان ٣١٨
- ١٠ (العلاقات الدولية
تأليف : دانيال كولار
ترجمة : خضر خضر ٣٢٣
- ١١ (مراجعة : اسماعيل صبر مقلد
مصر والعرب
تأليف : سعد الدين ابراهيم وآخرين
مراجعة : خالد الفيشاوي ٣٢٩
- ١٢ (كيف يصنع القرار في الوطن العربي
تأليف : إبراهيم سعد الدين وآخرين
مراجعة : محمد صفي الدين خربوش ٣٣٦
- ١٣ (الخيار النووي الإسرائيلي
تأليف : شاي فيلدمان
ترجمة : غازي السعدي
مراجعة : معالي حمودة ٣٤٦
- ١٤ (السنوات الثلاث الأولى للحياة
تأليف : بيرتون ل . وايت
ترجمة : بدر العمر
مراجعة : محمد عودة ٣٥٣

تقارير :

- ١ (غزوثقافي أم تبعية ثقافية
تأليف : عبداللطيف محمود ٣٦١
- ٢ (التيارات المعاصرة في دراسة الفلكلور في دول الخليج العربية
تأليف : محمد رجب النجار ٣٦٥

المحتوى

المجلد الرابع عشر - العدد الثالث - خريف ١٩٨٦ م

٣ (مشروع القاموس العربي للعلوم السياسية

تأليف : اسماعيل مقلد

مراجعة : محمد محمود ربيع ٣٧٤

دليل الرسائل الجامعية :

١ (تأليف : محمد محمود المرسى .

تقييم الأخبار والبرامج الإخبارية التلفزيونية (دراسة تحليلية لعينة من نشرات الأخبار
والبرامج الإخبارية التلفزيونية المعروضة على القناة الأولى بالتلفزيون المصري) ٣٨٣.....

٢ (تأليف : نادية أميل بنا .

مدى انطباق الصورة الوالدية على الزوج وعلاقتها بالتوافق الزوجي واختيار القرين ٣٨٦ . . .

ملخصات :

حول تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي

نادية محمد مصطفى

قسم العلوم السياسية - جامعة القاهرة

مقدمة :

يبرز من تحليل بعض الاتجاهات الحديثة في المنظور الغربي لدراسة العلاقات الدولية خلال ما يعرف «بمرحلة ما بعد السلوكية»^(١) سؤال هام متعدد الأبعاد يطرح نفسه بقوة - ولا بصورة غير مباشرة - وهو يتلخص كالآتي :

ما هي أبعاد العلاقات بين السياسات وبين الاقتصاديات^(٢)؟ أيهما يحدد الآخر؟ وأيهما الأكثر تأثيراً على تطور النظام الدولي المعاصر؟

ويعكس هذا السؤال المتفرع تحديداً في الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي . فإن التفكير في موضوع العلاقات بين السياسة والاقتصاد ليس جديداً ولكنه قديم^(٣) . فقد تناولت اتجاهات ومدارس فكرية مختلفة منذ القرن ١٧ وحتى بداية القرن العشرين في وقت لم يكن قد تطور فيه بعد كل من علمي الاقتصاد والسياسة على نحو منفصل كما حدث بعد ذلك حين بدأ الإهمال التدريجي لدراسة الاقتصاد السياسي الدولي ومن ثم انفصلت دراسا السياسات الدولية عن الاقتصاديات الدولية^(٤) .

وكما تحتل هذه العودة للاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي خلفية العديد من التحليلات حول سمات المرحلة الراهنة من مراحل دراسة العلاقات السياسية الدولية فهي قد برزت أيضاً في نطاق العديد من الدراسات الاقتصادية^(٥) .

وهذه الاهتمامات المتجددة سواء من جانب متخصصي العلوم السياسية أو العلوم الاقتصادية إنما تتحدى عملية التمييز التقليدية بين ما يسمى «السياسات العليا» وبين «السياسات الدنيا»^(٦). كما تتحدى الانفصال بين علمي الاقتصاد والسياسة والذي ترتب على تطورهما على نحو مستقل. فإذا كانت الحدود واهية بينها منذ البداية - كما هي غير قاطعة وحاسمة بين العديد من العلوم الإجتماعية^(٧) - فإنه من الضروري الاعتراف القوي بالتفاعل المستمر بين القوى والعوامل والأحداث السياسية والاقتصادية على نحو يصعب معه الفصل بينها عند دراسة تطور النظام الدولي (حيث هذا هو محور اهتمام الدراسة) وعند فهم طبيعة وأسباب التحولات الهيكلية الهامة التي تطرأ عليه.

وهذه الدراسة تعكس اهتمام أحد دارسي العلاقات الدولية بعدة أمور :

أولاً : كيفية التفكير والبحث في أسباب اتساع نطاق مضمون دراسات العلاقات الدولية المعاصرة لتتضمن موضوعات اقتصادية لم تكن تقع في صميم الاهتمام التقليدي لهذا الفرع من العلوم السياسية، وعلى نحو يفرض تخطي الحدود الرسمية بين علمي السياسة والاقتصاد.

ثانياً : وصف وتفسير هيكل وديناميكية الاقتصاد السياسي الدولي ومن ثم البحث في ماهية وكيفية تأثير التفاعل المتبادل بين الاقتصاديات والسياسيات الدولية على تحول النظم الدولية بصفة خاصة. فما شكل هذا التفاعل؟ وهل مرد هذا الاهتمام الشائع الآن بالاقتصاد السياسي الدولي هو طبيعة المرحلة التحولية الهيكلية التي يمر بها النظام الدولي المعاصر؟

ولهذا تطرح الدراسة التساؤلات التالية: ما هي دراسة الاقتصاد السياسي الدولي؟ وما هي مواقف أهم المدارس الفكرية التي تناولت هذا الموضوع؟ وما مدلول الخبرة التاريخية لتطور النظم الدولية بالنسبة لطبيعة العلاقة بين الاقتصاديات والسياسيات الدولية؟ كيف ولماذا خبا الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي؟ (على الأقل في المنظور الغربي حيث لم ينقطع في الفكر الماركسي والاشتراكي) ثم لماذا تمهد وكيف تطور أو يمكن أن يتطور هذا المجال الدراسي على نحو يستفيد من إسهامات كل من علمي السياسة والاقتصاد؟.

ومن ثم تنقسم الدراسة إلى ثلاثة أجزاء:

الأول : يطرح التعريف بالاقتصاد السياسي الدولي وتطور الاهتمام به من خلال استعراض - موجز ومختصر - «للإيديولوجيات الأساسية للاقتصاد السياسي»، أي

التي بحثت في العلاقة بين الاقتصاديات والسياسيات حيث تمثل هذه العلاقة أساس التفكير في اقتصاد سياسي للعلاقات الدولية.

الثاني : يتناول أسباب وأبعاد تجدد الإهتمام المعاصر بالاقتصاد السياسي الدولي في محاولة لفهم وتفسير التحولات الهيكلية التي تطرأ على النظام الدولي المعاصر من ناحية، ولرسم إطار مقترح لتحليل العلاقة بين السياسيات والاقتصاديات والتي تكمن وراء هذه التحولات من ناحية أخرى.

الثالث : يعرض مدلول الخبرة التاريخية لتطور الاقتصاد السياسي الدولي. وذلك بالتركيز- بصفة خاصة- على التطور في ظاهرة «القيادة المهيمنة» على النظام أي على التطور في هيكل النظام. وذلك حتى يتضح وزن وحقيقة شكل العلاقة بين الاقتصاديات والسياسيات في الأجل القصير (عمل نظام محدد) ومدى اختلافهما عن نظائرها في الأجل الطويل (فترات التحول).

وهكذا فإذا كان الجزء الأول يعرض للمفاهيم السائدة عن الاقتصاد السياسي الدولي، وإذا كان الجزء الثاني يعرض لحقائق دولية معاصرة تفرض وتؤكد على أهمية النظر للعلاقة بين الاقتصاديات والسياسيات على أنها علاقة تفاعلية تبادلية وليست علاقة تفوق أو أولوية طرف على آخر، فإن الجزء الثالث إنما يعد امتداداً أو تعميقاً للسياق المنطقي للدراسة حيث يهدف من استعراض مدلول الخبرة التاريخية إلى البحث في مدى مصداقية القول بأن وزن وأهمية التفاعلات الاقتصادية يبرز بقوة في مراحل وفترات التحول الهيكلي للنظام الدولي. بعبارة أخرى فإن منطلق هذه الدراسة ليس بمجرد التأكيد على أهمية العامل الاقتصادي في دراسة العلاقات الدولية (كأحد عناصر قوة الدولة أو كأحد أدوات السياسة الخارجية مثلاً) ولكنها تنطلق من الاعتراف بحيوية الإهتمام بالعلاقة التفاعلية التبادلية بين السياسيات والاقتصاديات لفهم طبيعة وأسباب التحولات الهيكلية التي يتعرض لها النظام الدولي- مثل المرحلة الراهنة التي تعيشها- وبما لا شك فيه أن الحلقات المتكاملة الثلاث التي تتكون منها الدراسة (الحلقة الفكرية ثم العملية ثم التاريخية) تساهم في تحقيق هدف هذه الدراسة.

أولاً : في معنى الاقتصاد السياسي الدولي ، وفي تطور الاهتمام به^(٨) .

١ - أضحى من الشائع منذ بداية السبعينات استخدام مصطلح الاقتصاد السياسي الدولي دون أن يتحدد بوضوح ما المقصود به . ويتفق البعض^(٩) على أن التعريف به يمكن أن يتم من خلال عرض المفاهيم السائدة عنه لدى بعض أهم المدارس الفكرية أو

الايدولوجيات التي تعرضت له منذ القرن ١٧ وحتى الآن: وهي الليبرالية، الماركنتلية الماركسية^(١١).

فالليبرالية تنظر إلى السياسيات والاقتصاديات على أنها مجالان منفصلان ومستقلان نسبياً. أما الماركسية فتري أن الاقتصاديات هي التي تحدد السياسيات والهيكـل السياسي. أما الماركنتلية فلإنها تنطلق من تبعية الاقتصاد لمصالح الدولة ابتداء من مصالح الرخاء الداخلي إلى مصالح الأمن الدولي.

وفيما يلي بعض التفصيل الموجز حول هذه المدارس الثلاث^(١٢):
دافع المذهب الماركنتيلي الكلاسيكي^(١٣) خلال القرن ١٧ عن الرابطة القوية بين «القوة والثروة». ومن ثم نادى بضرورة أن تنظم الدول هياكل تجارتها الدولية على نحو يعكس ويحقق تفوق الصادرات على الواردات كسبيل للحصول على أكبر كمية من «المعادن النفيسة» (أي الذهب والفضة) والتي تعد مقياس قوة الدول في ذلك الوقت. بعبارة أخرى فإن الماركنتيلية هي فلسفة وممارسة تنظيم الحكومة للحياة الاقتصادية لتحقيق زيادة قوة وأمن الدولة. ومن ثم فإن هذا المذهب ينطلق من أن السياسات (وهنا بمعنى الإجراءات التي تتخذها الحكومة) هي التي يجب أن تحدد النشاط الاقتصادي، ومن ثم أيضاً فإن هيكـل العلاقات السياسية هو الذي يحدد هيكـل العلاقات الاقتصادية الدولية في هذه المرحلة^(١٤).

ثم تطورت النظرية الليبرالية الكلاسيكية للتبادل الدولي التي أرساها آدم سميث ومن بعده ريكاردو في أواخر القرن ١٨ والتي جاءت كرد فعل لمذهب التجارين أي الماركنتيلية. ولهذا فلقد دافعت عن مبدأ حرية التجارة على أساس أنها السبيل لزيادة قوة الدولة التي لا تقاس بما لديها من معادن نفيسة^(١٥). وهكذا فإن آدم سميث وإن كان قد قدر أهمية «القوة» إلا أنه رأى أن التناقض بين التنظيم السياسي وبين الرشادة الاقتصادية (كما يتصورها أي حرية التجارة الدولية في ظل مبدأ التخصص وتقسيم العمل بين أطراف التبادل بما يحقق مصلحة كل منهم) يجب أن يحسم لصالح الأخيرة وذلك بمنع الدول من التدخل عن طريق إجراءات سياسية^(١٦). بعبارة أخرى رفضت النظرية الليبرالية مفهوم توحد النظامين الاقتصادي والسياسي. ولكن فصلت بينهما على أساس أن محور النظام الاقتصادي هو مجموعة من العمليات الاقتصادية التي تخضع للقوانين الطبيعية (التوازن المستقر أو المزايا النسبية) ولا تحتاج إلا لتدخل سلطوي سياسي قليل. في حين أن النظام السياسي محوره مجموعة من العمليات التي لا تخضع للقوانين الطبيعية ومن ثم فإن الحكومات ضرورية للقيام ببعض

الخدمات الأساسية (الدفاع - القانون - النظام - . . .) ومن ثم ترى هذه النظرية الا تتداخل السياسات مع النظام الاقتصادي الطبيعي بل ترى أن السلام والتجانس العالمين يتحققان إذا ما بعدت السياسات عن التدخل في الاقتصاديات لأن عمليات حرية التجارة بين الدول والتخصص وتقسيم العمل ستؤدي إلى الرخاء بل والسلام أيضاً^(١٦).

ثم أصبحت التفاعلات بين السياسات والاقتصاديات موضوعاً للانقسام - خلال القرن ١٩ - بين الليبراليين الكلاسيك (مثل جون ستينوارت ميل) وبين المدرسة التاريخية الألمانية التي أكدت على السياسة كمصدر للعلاقات الاقتصادية^(١٧).

أما الماركسية فلقد أقامت من التناقض بين العلاقات الاقتصادية والعلاقات السياسية قانوناً تاريخياً. فإذا كانت الليبرالية الكلاسيكية قد قالت بأن متطلبات الرخاء الاقتصادية هي التي يجب أن تحدد العلاقات السياسية فإن الموقف الماركسي هو أن غمط الإنتاج هو الذي يحدد الميكل القومي للعلاقات السياسية، وأنه يمكن فهم التاريخ باعتباره نتاجاً لعملية دياكتيكية للتناقض بين القوى الاقتصادية المتطورة وبين النظام الاجتماعي - السياسي. وبالرغم من أن ماركس وإنجلز لم يكتبوا إلا قليلاً عن موضوع الاقتصاديات الدولية إلا أن إنجلز في إحدى كتاباته تعامل بصورة واضحة مع السؤال حول ما إذا كانت السياسات أم الاقتصاديات هي الأساس في تحديد هيكل العلاقات الدولية. فلقد رجع إلى خبرة الوحدة الألمانية ليصل إلى أساس للهجوم على الرأي القائل بأن العلاقات السياسية تنتج من المنطق الاقتصادي للرأسمالية بدرجة أقل مما تنتج عن العوامل السياسية. ولهذا فقد دافع عن كون العوامل الاقتصادية هي التي لها الأولوية في التأثير كما يتضح من خبرة الوحدة الألمانية: فلقد أصبحت تلك الوحدة ضرورة اقتصادية لأن متطلبات الإنتاج الصناعي - الرأسمالي لم يكن يلائمها وضع ألمانيا المجزأ سياسياً. وهكذا فإن كان كل من سميث وإنجلز قد رأيا أن «الدولة القومية» تمثل مرحلة متقدمة من تطور البشرية لأنها توسع من «الحقيقة السياسية للنشاط الاقتصادي» إلا أن سميث نظر إلى الوحدات السياسية الأكبر كهدف مرغوب في حين رأى إنجلز فيها ضرورة تاريخية^(١٨). كذلك فإن كلاً من الليبرالية الكلاسيكية والماركسية تنبأ بأن العوامل الاقتصادية ستقود إلى ضعف الحدود السياسية، ومن ثم ستقود إلى «وحدة سياسية»^(١٩).

خلاصة القول إن رؤية الليبرالية تلتخص في القول بوجود اقتصاد عالمي يتسم بالاعتدال المتبادل. وأنه نظراً للتطور في سبل النقل والاتصال فإن هناك توسعاً مستمراً في نطاق

ميكانيزم السوق. ومن ثم فإن التطور الطويل الأجل يتجه نحو اندماج اقتصادي عالمي. هذا ويتحدد أساساً عمل الاقتصاد الدولي باعتبارات الكفاءة وحرية التبادل ويستمر النظام قائماً نظراً لتبادل المنفعة. أما الماركسية والماركستيلية فيعتبران الاقتصاد العالمي الذي يتسم بالاعتدال المتبادل نظاماً امريالياً حيث إن القوة السائدة هي التي تنظم التجارة والنقد والاستثمار على النحو الذي يحقق ويخدم مصالحها الاقتصادية والسياسية أساساً. وحين تخبو أو تنتهي الهيمنة الاقتصادية والسياسية لهذه القوة السائدة ينقسم النظام إلى اقتصاديات أو كتل اقليمية. وعليه فإنه إذا كان الطبيعي بالنسبة للبرالية هو الحفاظ على تجانس السوق العالمي وضرورة أن تحدد الاقتصاديات السياسات فإن الطبيعي بالنسبة للماركستيلية والماركسية هو صراع المصالح^(٢٠).

٢ - وخلال النصف الأول من القرن العشرين تعرض موضوع الاقتصاد السياسي الدولي للإهمال نظراً لتطور علمي السياسة والاقتصاد على نحو مستقل متجاهل الأرضية المشتركة بينهما التي يتداخل عندها العلمان. ومن ثم انقسم الاقتصاد السياسي الدولي إلى سياسات دولية واقتصاديات دولية. وأهمل الاقتصاديون دراسة دور المتغيرات السياسية في العمليات الاقتصادية الدولية، كما اهتم الباحثون السياسيون ورجال الحركة السياسية بالموضوعات السياسية - العسكرية أساساً على حساب الموضوعات الاقتصادية التي اقصر الاهتمام بها على دراسة الأبعاد الاقتصادية التي اقصر الاهتمام بها على دراسة الأبعاد الاقتصادية للسياسة الخارجية^(٢١).

ولقد ساعدت الظروف الدولية عقب الحرب العالمية الثانية على تدعيم هذا الانفصال. فمن ناحية ساد مناخ الحرب الباردة الذي أبرز أولوية الاهتمام بالموضوعات السياسية - العسكرية، ومن ناحية أخرى تم الاتفاق بين الدول الغربية على مجموعة هياكل وقواعد ومؤسسات دولية لتنظيم التفاعلات الاقتصادية الدولية في إطار النظام الرأسمالي الدولي. ولقد توافرت عدة ظروف ساعدت على فعالية هذا النظام حتى بداية السبعينات وهي: عدم وجود تحديات جادة لانفراد القوى الغربية بإدارة النظام الاقتصادي سواء من جانب الدول الاشتراكية أو دول العالم الثالث، وجود مصالح هامة مشتركة بين الدول الغربية محورها الاعتقاد في حيوية إرساء أسس التجارة الدولية الحرة، والاعتقاد في حيوية مبدأ التعاون الاقتصادي، ووجود قوة سائدة قادرة وراغبة في القيام بدور قيادي وهي الولايات المتحدة. ومن ثم وفي هذا الإطار اتضح صالة مغزى الأبعاد الاقتصادية الدولية في دراسة العلاقات الدولية حيث إن الأولى تراجعت إلى مرتبة لا تثير أزمات خطيرة أو صراعات هامة حتى بداية

السبعينات^(٢٢)، على عكس ما حدث بعد ذلك خلال السبعينات على نحو أبرز تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي لأسباب مختلفة (كما سنرى) والانطلاق من دراسته لتعميق فهم التطور في النظام الدولي المعاصر.

ولذا فإن الاهتمام بتحديد وزن المتغيرات السياسية في الدراسات الاقتصادية وكذلك وزن المتغيرات الاقتصادية في الدراسات السياسية يعد منطلقاً هاماً لطرح تصور عن ضرورة وكيفية تطوير منهج اقتصاد سياسي دولي لفهم التطور في النظام الدولي المعاصر^(٢٣).

وبالنظر إلى تحديد وزن المتغيرات السياسية في النظرية الاقتصادية الدولية فيشير البعض^(٢٤)، إلى أنه ليس هناك - وخاصة في إطار النظرية الكلاسيكية للتجارة الدولية والمدفوعات الدولية - تعبير صريح حول تأثير هذه المتغيرات^(٢٥). كما أن هناك العديد من الافتراضات الاقتصادية التي تخفي أو تهمل تأثير هذه المتغيرات السياسية. كما أن الملاحظ أن الإهتمام بالعلاقات بين الاقتصاديات والسياسيات إنما يتركز في نطاق تحليل السياسات الداخلية (مثلاً، كيف تؤثر الاقتصاديات على العمليات السياسية والعكس^(٢٦)). في حين تظل الأبعاد الدولية للروابط بين المتغيرات الاقتصادية والسياسية ومالها من عواقب على التطور في هيكل العلاقات بين الدول خارج نطاق البحث والدراسة.

وبالنظر إلى تحديد تطور وضع الاقتصاديات في مجال دراسة العلاقات الدولية عبر المراحل التي مر بها تطور هذه الدراسة منذ بداية القرن العشرين (من المثالية إلى الواقعية إلى السلوكية ثم إلى ما بعد السلوكية)^(٢٧)، فنجد البعض^(٢٨) يشير إلى أن هذه المنظورات تعكس درجات مختلفة من الاعتدال - وبطرق متنوعة - على النظريات والعمليات الاقتصادية وذلك في نطاق اهتمامات كل منها بتحليل ما للمتغيرات الاقتصادية من تأثير على العلاقات السياسية الدولية.

والمنظورات المعاصرة الثلاثة التي لها ارتباط بتحليل التجارة الدولية هي «الواقعية»، «الاعتماد المتبادل الدولي»، و«الماركسية - الراديكالية» ويستند كل منها على افتراضات مختلفة حول طبيعة الدول، والسلوك السياسي الدولي، والعلاقات بين الدول. كما أن كلا منها يستعين بأبعاد مختلفة من التحليلات الاقتصادية ولغايات مختلفة وبطرق متنوعة. ولكن الملاحظ أن رجوعها أو ميلها إلى النظرية الاقتصادية لم يكن صريحاً دائماً وإن ظلت هناك رابطة بين هذه النظرية وبين كل من هذه المنظورات بدرجات مختلفة.

بالنسبة للمنظرين الأول والثاني: فإن الأول أي الواقعية الذي ساد منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى بداية الستينات، يحتل الجدل بينه وبين الثاني (الذي يحاول تحقيق مرتبة المنظور السائد الآن) محور اهتمام الرؤية الغربية في مرحلة ما بعد السلوكية «على نحو يبرز تجدد اهتمام الرؤية الغربية بالاقتصاد السياسي الدولي»^(٢٩). فالمنظور الأول أي الواقعية يقوم على أولوية السياسات على الاقتصاديات. ولقد أشار مورجنتا (أحد رواد الواقعية) إلى رؤيته للعلاقات بين السياسات والاقتصاديات على النحو التالي وباختصار شديد «يجب التمييز بين السياسات الاقتصادية التي تؤخذ في الاعتبار لذاتها وبين السياسات الاقتصادية التي تعد أدوات للسياسة الخارجية»^(٣٠). بعبارة أخرى فإن الواقعية تعطي الأولوية للقوة العسكرية للدولة وللاهداف السياسية والأمنية في صراعها مع الدول الأخرى واستخدام الأدوات الاقتصادية لتحقيق هذه الأهداف وخاصة القوة ومن ثم فإن محورها هو «سياسات القوى» ويتفق مع هذا الاتجاه الواقعي ما يسمى بالماركتنتيلية الجديدة التي ترى - في تحليلها للعلاقات بين العوامل الاقتصادية والسياسية في التأثير على هيكل العلاقات الدولية - ترى أن القيم السياسية والمصالح الأجنبية هي التي تعد محددات حاسمة للعلاقات الاقتصادية الدولية، أي أن السياسات هي التي تحدد إطار النشاط الاقتصادي وتوجهه نحو ما يحقق الأهداف السياسية للجماعات والتنظيمات السياسية السائدة والمسيطرة على الساحة الدولية. فإن التاريخ يشير إلى أن القوى السائدة المتتالية في السيطرة على النظام الدولي قد نظمت الحقيقة الاقتصادية الدولية بما يتفق ومصالحها وأهدافها (٣).

أما بالنسبة للتطور الثاني «الاعتدال المتبادل الدولي» فلقد برز في مرحلة «ما بعد السلوكية». وهي المرحلة التي أعطت - على عكس المرحلة السلوكية - اهتماماً أكبر بالمتغيرات الاقتصادية وتأثيرها على العلاقات الدولية. فلقد برز هذا المنظور كمحاولة لفهم طبيعة الإطار الذي تعمل في ظله الدول، ومن ثمركز على محاولة فهم الضغوط التي يتعرض لها السلوك الدولي والتابعة من الاعتدال المتبادل الدولي، كذلك ركز على النتائج التي تخلق قواعد لتنظيم التفاعل في بعض المجالات وحول بعض القضايا وخاصة الاقتصادية الدولية منها (أي أن الباحثين الذين يدرسون الاقتصاد السياسي الدولي هم الذين تزايد اهتمامهم بالبحث عن كيفية تطور - وعمل وبقاء النظم الاقتصادية الدولية، بمعنى القواعد والمؤسسات والعمليات التي تنظم النشاط الاقتصادي الدولي لما لها من مدلولات بالنسبة للابعد السياسية الدولية. أي هم الذين يهتمون بتطور وعمل النظام الاقتصادي الدولي كسبيل لتعميق فهم العلاقات الدولية) ولكن الملاحظ أن هذا المنظور وإن كان يستند على مفاهيم أساسية مثل

«الحساسية»^(٣١)، «العرضة أو القابلية للتأثير»^(٣٢) والتي تعد من قبيل المؤشرات الاقتصادية عن العلاقات السياسية بين الدول. إلا أنه لم يقدم دراسة متكاملة توضح القوة النظرية للصلات بين المتغيرات السياسية والاقتصادية أي بين «السياسات العليا» و«السياسات الدنيا»^(٣٣)، ولهذا يرى البعض^(٣٤) إنه بالرغم من دعوة اتجاهات حديثة في مجال دراسة العلاقات الدولية إلى الاهتمام بالمشاكل والقضايا الاقتصادية العالمية بدرجة أكبر مما توجهه إليها الاتجاهات الواقعية ولغايات أخرى، إلا أن بعض هذه الاتجاهات الحديثة لم ينكر أنه ما زال لعوامل القوة العسكرية والأمن تأثير أساسي في تحديد هيكل النظام العالمي أكبر من تأثير القضايا الاقتصادية والاجتماعية والتفاعلات الدولية المترابطة الأهمية من حولها. أي أن هذه الاتجاهات فشلت - بصفة عامة - في توضيح كيف أن آثار التفاعلات الاقتصادية الدولية تنعكس على المجالات السياسية والأمنية، فإن كل ما أكدت عليه هو تزايد وغو وأهمية هذه التفاعلات من ناحية، والتحذير من خطأ إهمال دراستها من جانب المثمنين إلى منظور السياسات الدولية التقليدية الذي لم يعد يتلاءم والتطورات الدولية المعاصرة، التي أبرزت أهمية الأبعاد الاقتصادية الدولية في نطاق التفاعلات بين انماط متعددة من الفاعلين الدوليين من غير الدول، وفي ظل علاقات الاعتماد المتبادل الدولي، الأمر الذي يدفع إلى الحاجة إلى منظور جديد للعلاقات الدولية. هذا ونجد بالفعل أن بعض رواد هذه التحليلات الحديثة^(٣٥) يشيرون إلى أن درجة الاعتدال المتبادل وآثاره إنما تتوقف بدرجة كبيرة على قرارات واتفاقات سياسية على مستويات عليا، وإن المناهج التقليدية لدراسة السياسات الدولية أي التي ركزت على «السياسات العليا» وعلى هيكل القوة الكلية يجب أن تشارك في تقديم تفسير مناسب وملائم للاقتراب من فهم النظام الدولي المعاصر.

خلاصة القول إن بعض الاتجاهات الحديثة في دراسة العلاقات الدولية لم تصل في تأكيدها على النظرة الجديدة للأبعاد الاقتصادية إلى حد القول بتفوق تأثير الاقتصاديات على تأثير السياسات على تطور النظام الدولي، كما ترفض العكس أيضاً ومن هنا يمكن أن نفهم سبب تصنيف البعض^(٣٦) لمجموعة من هذه الاتجاهات تحت ما يسمى بالنموذج «الواقعي - الليبرالي»^(٣٧) على أساس أنها تجمع بين أبعاد من التحليل الواقعي وأبعاد من التحليل الليبرالي وذلك من حيث نظرة كل منها للعلاقات بين السياسات والاقتصادات الدولية. ولهذا فإنه يمكن القول أن هذه الاتجاهات تقول بوجود نوع من التفاعل والاندماج بينهما.

أما المنظور الثالث: والذي يعكس اهتماماً آخر بالاقتصاد السياسي الدولي فهو الذي

يجد جذوره في الاقتصاديات الماركسية، ولقد تبلور منذ الستينات في أدب «مدرسة التبعية» وتحليل العلاقات بين المركز والهامش. وهذا المنظور يركز على دراسة «المبادلات الامتكافئة» على أنها أداة للسيطرة. أي يركز على الطبيعة الاستغلالية للعلاقات السياسية والاقتصادية^(٣٨). ومن ثم فإن هذا المنظور - على عكس منظور الاعتماد المتبادل الدولي - يمثل الإطار الأكثر ملاءمة لدراسة الاقتصاد السياسي الدولي والعلاقات ووضع العالم الثالث في النظام الدولي^(٣٩). حيث إن هذه المدرسة هي الأكثر ملاءمة لفهم ظاهرة الترتيب الطبقي الدولي وعدم المساواة أو اللاتكافؤ بين الدول المتقدمة ودول العالم الثالث، وعلى نحو يبرز في تحليلها التفاعل - بين الاقتصاديات والسياسيات على مختلف المستويات: القومية، القومية - الفرعية، العالمية، حيث إن المهتمين بظاهرة التبعية والتظنير حولها يتخطون الحدود الجامدة بين النظم الدراسية ويؤكدون على العلاقات الوطيدة بين التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخ عند تفسيرهم لظاهرة اللاتكافؤ بين الدول المتبوعة والدول التابعة^(٤٠).

ثانياً : تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي :

وهكذا يمكن القول - على ضوء العرض السابق - إنه تجدد منذ منتصف السبعينيات تطور أكاديمي لملاء الفراغ الناجم عن الفجوة بين دراسة السياسات الدولية والاقتصاديات الدولية، حيث تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي كأحد مجالات علم السياسة (كما وضح من الإشارة إلى الإسهامات المختلفة للمنظورين الثاني والثالث بصفة خاصة) وذلك في ظل تغير في الأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية العالمية التي دعمت من قبل الانفصال بين دراسة الاقتصاديات الدولية والسياسيات الدولية منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة - كما رأينا -.

وبالنسبة لهذا التغير في الأوضاع الدولية^(٤١)، نجد أنه مع بداية السبعينات بدأ انهيار ذلك الاتفاق الكبير - الذي أرساه نظام بريتون وودز - حول القواعد والإجراءات التي حكمت العلاقات الاقتصادية الدولية، وذلك تحت ثقل وضغط قوي جديدة هامة، مثل : الصحو الاقتصادي لأوروبا الغربية واليابان، مشكل ميزان المدفوعات الأمريكي، مطالب العالم الثالث بإصلاح النظام الاقتصادي العالمي، اتجاه دول الكتلة الشرقية للبحث عن قدر أكبر من المشاركة في الاقتصاد العالمي. بعبارة جامعة برزت تحديات من داخل ومن خارج الكتلة الغربية اثمرت في مجموعها ضعف الدور القيادي الأمريكي وخاصة في ظل انهيار الاتفاق السابق بين الدول الغربية على مزايا ليبرالية التبادل الدولي، وعلى ضرورة ومزايا

التعاون الاقتصادي، وذلك تحت ضغط قوي الاعتماد المتبادل الدولي. ومن ثم دخل الاقتصاد الرأسمالي العالمي مرحلة الأزمة. في نفس الوقت الذي أدى فيه استرخاء التوترات السياسية - العسكرية (مع تراجع مناخ الحرب الباردة أمام مناخ الانفراج) إلى تدعيم التحديات للقيادة الأمريكية للعالم الغربي. فإن الانفراج الدولي والانخفاض النسبي للشعور بتهديد الأمن نال من المبررات التي دفعت من قبل التعاون الاقتصادي الغربي من ناحية وقبول القيادة الأمريكية من ناحية أخرى. ولهذا برزت أهمية والحاج الموضوعات والقضايا الاقتصادية في العلاقات الدولية سواء على صعيد العلاقات بين الدول الغربية، أو على صعيد العلاقات بين الشرق والغرب، أو على صعيد العلاقات بين الشمال والجنوب.

وهكذا دفع هذا الإطار إلى تجمد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي فمن ناحية: ظهرت موضوعات إطارات نظرية لتحليل «سياسات العلاقة الاقتصادية الدولية» وذلك مع اتجاه الباحثين الاقتصاديين لإدخال متغيرات سياسية في تحليلاتهم. فإن اضطرابات الاقتصاد العالمي منذ بداية السبعينيات أبرزت البعد السياسي للعلاقات الاقتصادية الدولية. حيث إن موضوعات مثل أزمة الدولار أو أزمة النقد العالمي، التضخم والانكماش، إحياء العلاقات التجارية بين الشرق والغرب، مشاكل التجارة الدولية بين الدول المتقدمة الصناعية، مطالب العالم الثالث لإصلاح النظام الاقتصادي العالمي - جميع هذه الموضوعات وغيرها ليست موضوعات فنية فقط ولكن موضوعات تتداخل أبعادها السياسية والاقتصادية وتؤثر على مسار العلاقات الدولية وعلى مستقبل تطور النظام بوضوح كاف لدرجة دفعت دارسي الاقتصاد والسياسة لإعادة النظر في الافتراضات التي تفصل بين العلمين^(٤٢).

ولهذا أيضاً من ناحية أخرى - وإلى جانب الاهتمام بالبحث عن كيفية تأثير متغيرات سياسية على العلاقات الاقتصادية الدولية - برزت اتجاهات حديثة في دراسة العلاقات السياسية الدولية التي تنطلق من الاهتمام بدور فاعلين من غير الدول. وبأنماط التفاعلات عبر الحدود القومية وخاصة في المجالات الاقتصادية، ومن ثم برزت التحليلات التي لا تركز على الاهتمامات الأمنية العسكرية فقط التي سبق وسيطرت على دراسة السياسات الدولية طوال الخمسينات والستينات، ولكن التي تهتم بموضوعات وقضايا جديدة تفجرت على نحو يمثل تحدياً للمجتمع الدولي المعاصر مثل «الانفجار السكاني، البيئة، الموارد الطبيعية، استغلال البحار والمحيطات والفضاء الخارجي، أزمة الغذاء العالمي، التجارة الدولية، النقد، المعونات»^(٤٣).

ولقد أضحي فهم جميع هذه القضايا وما تثيره من مشاكل ضرورة أساسية لفهم العلاقات الدولية المعاصرة وما يمر به النظام الدولي من تطورات أو تحولات في هيكل علاقات القوى الدولية تحت تأثير حقائق ومتغيرات اقتصادية جديدة.

أي أن أحد الخصائص الأساسية المميزة للنظام الدولي المعاصر - كما تدركها عديد من الاتجاهات الحديثة في دراسة العلاقات الدولية - هي التعقيد والتحديد في نفس الوقت والذات أنفصحا عن نفسيهما في تطور واتساع نطاق الموضوعات التي تمثل محتوى العلاقات الدولية المعاصرة بحيث لا يقتصر على الموضوعات العسكرية - السياسية فقط ولكن يتسع ليضم موضوعات وقضايا اقتصادية يمثل محوراً أساسياً في محتوى السياسات الدولية منذ بداية السبعينيات. ومن ثم فإن دراسة الموضوعات التي تبرز في نطاق التعاون أو الصراع بين الفاعلين الدوليين - على مختلف المستويات - في السعي نحو تحقيق أهداف «الرخاء والثروة» قد تبدد غير سائدة لدى الدارسين الذي اعتادوا التركيز على سياسات القوى التقليدية ومشاكل الحرب والسلام، ولكن تؤكد الاتجاهات الحديثة على أن الفشل في فهم هذه الموضوعات وما وراها من قوى وضغوط سياسية في عالم الضعفاء والأقوياء سيؤدي إلى الفشل في فهم حقيقة ومصادر السياسات الدولية المعاصرة^(٤٤). أي أن فهم عمل وتطور النظام الاقتصادي العالمي أضحي ضرورة لتعميق فهم تطور النظام الدولي ذلك على ضوء التفاعل بين القوى والأحداث الاقتصادية والسياسية التي أضحي من الصعب الفصل بينها^(٤٥).

ولم يكن المنظور الواقعي التقليدي يقدم الإطار المناسب لتحقيق هذا الفهم وإن اعترف بأهمية المشاكل الاقتصادية العالمية إلا أنه كان يركز على كيفية الحفاظ على السلام في مواجهة الصراعات بين الدول حول القوة والأمن أساساً، ولم يكن ينظر إلا إلى الأبعاد الاقتصادية للسياسة الخارجية أو لما للموضوعات والقوى الاقتصادية من مدلولات بالنسبة لتطور التنافس السياسي - العسكري بين الدول الأساسية في النظام الدولي^(٤٦).

خلاصة القول إنه في ظل الأوضاع الدولية المتطورة انتقل اهتمام الباحثين السياسيين بدراسة المتغيرات الاقتصادية من مجرد الاهتمام بها كأحد عناصر قوة الدولة أو أحد أدوات السياسة الخارجية إلى الاهتمام بها على مستوى آخر^(٣٧). وهو المستوى الذي تعكسه بعض الاتجاهات الحديثة في دراسة العلاقات الدولية أي مستوى النظر إلى القوى والأحداث الاقتصادية كمصادر تحول تمارس تأثيرها على تطور النظام الدولي المعاصر^(٤٨).

بعبارة أخرى^(٤٩) إذا كانت بعض القضايا والمشاكل الاقتصادية الهامة التي برزت خلال

السبعينيات - تعكس تغيرات هامة لها تأثيراتها الخطيرة على العلاقات السياسية بين الدول، فإن التحولات في علاقات القوى الاقتصادية العالمية هي التي شاركت في تنبيه وحفز التحولات في هيكل النظام السياسي الدولي (التحول من القطبية الثنائية الجامدة إلى القطبية الثنائية المفككة، والحديث عن التنافسية التعددية حول موضوعات اقتصادية ذات طابع ماركيتيلي جديد برزت كالمجال الأساسي للتوتر في الاقتصاد السياسي العالمي للعلاقات فيما بين الدول المتقدمة، وبينها وبين دول العالم الثالث). أمام هذا كله فإن تجدد بروز مصطلح الاقتصاد السياسي الدولي إنما يشير - فعلياً وأكاديمياً - إلى الاهتمام بنمط العلاقات بين الإقتصاديات والسياسيات التي شهدت روابط قوية متزايدة في ظل أوضاع المجتمع العالمي المعاصر الذي يتسم من ناحية أخرى بدرجة عالية من الاعتماد اللامتكافئ أو التبعية بين العالم الثالث وبين الدول المتقدمة.

ويبقى التساؤل التالي مطروحاً: كيف يمكن دراسة تلك العلاقة بين القوى الاقتصادية والسياسية، بين التطور في هيكل النظام السياسي الدولي وبين التطور في هيكل النظام الاقتصادي؟ هل ينطلق من القول بتأثير السياسات على الإقتصاديات أم العكس؟ ولكن الا يمكن تطوير منهاج بحث سياسي - إقتصادي دولي لفهم ودراسة التطور أو التحول في النظام الدولي ينطلق من الاعتراف بوجود علاقة تفاعلية تبادلية بين الإقتصاد والسياسة وليس تفوق أحدهما على الآخر؟

ولقد قدمت إحدى الدراسات الجادة^(٥٠) - على ضوء تقييم وزن المتغيرات السياسية في النظرية الاقتصادية، ووزن المتغيرات الاقتصادية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة، تصوراً لمنهاج اقتصاد سياسي دولي، ينطلق هذا التصور من أن اسهامات المنظورات السابق الإشارة إليها لا تكفي بمفردها. كما ينطلق من أن كلاً من النظرية السياسية الدولية من ناحية ونظرية التجارة الدولية وميزان المدفوعات (بصفة خاصة) من ناحية أخرى - لا يقدمان - كل بمفرده - إطاراً كافياً لوصف وتحليل العلاقات بين الدول في العالم الذي يتسم بدرجة كبيرة من الاعتماد المتبادل بين الإقتصاديات والسياسيات، حيث إن فهم أسباب وعواقب الأبعاد الاقتصادية الهامة التي برزت خلال السبعينيات والتي عكست تغيرات هامة كان لها تأثيراتها على العلاقات السياسية الدولية لا يمكن أن يتحقق من خلال إسهامات النظرية الاقتصادية فقط أو نظريات العلاقات الدولية فقط ولكن يجب أن يتطور منظور للتغير في النظام الدولي ينبع من إسهامات علمي السياسة والاقتصاد، أي يجب تطوير منهاج سياسي - اقتصادي لدراسة التغير

الدولي يساعد على توضيح الروابط بين التحليل الاقتصادي والتحليل السياسي، كما يعكس الروابط القائمة بين السياسات والاقتصاديات. فمثلاً نجد أن توزيع القوة في النظام السياسي الدولي وطبيعة هذا النظام إنما يمثلان الإطار الذي في نطاقه تظهر وتعمل القواعد التي تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية (أي أن هيكل النظام السياسي الدولي يؤثر على هيكل النظام الاقتصادي الدولي) كذلك تؤدي التغيرات في النشاطات الاقتصادية للدول بعد فترة زمنية ممتدة نسبياً إلى تغير الإنتاجية النسبية للدول ومن ثم تشارك في إحداث تحول في الهيكل السياسي الدولي). وتخلق هذه التحولات بدورها تغيرات في الأوضاع الاقتصادية للدول ولهذا كله يمكن القول إن هناك اعتماداً قوياً متبادلاً لا مفر منه بين السياسات الاقتصادية وبين السلوك السياسي الدولي. ويؤثر هذا الاعتماد المتبادل على مدى نطاق وغط التفاعلات الدولية، وعلى تطورها بحيث تبرز إمكانيات للصراع أحياناً أو تبرز اهتمامات مشتركة بين الدول أو إمكانيات المفاضة بين الأهداف السياسية والاقتصادية لهذه الدول أحياناً أخرى. ومن ثم ترى هذه الدراسة - على ضوء استعراض أمثلة عديدة^(٥١) - أنه من الضروري تقدير تأثير التغيرات السياسية على السلوك الاقتصادي الدولي، وكذلك تأثير التغيرات الاقتصادية على النشاطات السياسية الدولية. أي من الواضح أن هذه الدراسة لا تقوم على الاعتراف بتأثير السياسات على الاقتصاديات دائماً وأساساً أو العكس. ولكن تنطلق دعوتها من أجل إطار متكامل للاقتصاد السياسي الدولي من التأكيد على الصلات المتداخلة^(٥٢) بين الاقتصاديات والسياسات أي تنطلق من الاعتراف بالمتطلبات المزدوجة للسلوك. أي الاعتراف بكل من: البحث عن القوة والبحث عن الرخاء والثروة.

وتلخص عناصر هذا الإطار التحليلي المتكامل كالاتي^(٥٣):

- ١ - دراسة أنماط التجارة (الصادرات والواردات) وكيف تتحدد بتغيرات داخلية وكيف تضغط عليها عوامل سياسية وتتضمن أيضاً تأثيرات دولية (الالتزامات التحالفية مثلاً...).
- ٢ - دراسة وضع المدفوعات الدولية وكيف يتأثر بالسياسات الاقتصادية والأوضاع السياسية الداخلية، وكيف يتأثر أيضاً بالتغيرات السياسية والاقتصادية الدولية.
- ٣ - دراسة القدرة السياسية على السيطرة أو الهيمنة الدولية التي تتأثر بأنماط التجارة وميزان المدفوعات، كما تتأثر بتغيرات سياسية وعسكرية دولية أيضاً.
- ٤ - دراسة السلوك السياسي الدولي (التعاوني أو الصراع) وكيف يتحدد بالقدرة السياسية للدولة وبالتزاماتها التحالفية، وبما يفرضه ميزان المدفوعات وغط المبادلات من قيود

وضغوط. وكيف يتأثر أيضاً بمتغيرات داخلية سياسية واقتصادية.

وتتضح من هذا الإطار التحليلي حقيقتان هامتان توضحان تصوراً لما يجب أن يكون عليه فهم العلاقات بين السياسات والاقتصاديات الدولية. فمن ناحية: يتحدد هيكل النظام الدولي بقدرات وخصائص أعضائه التي يترتب عليها تمييز هيرريكية لعلاقات القوى. ومن ناحية أخرى: فإن التغيرات في القدرات ينتج عنها تغيرات في الهياكل.

كذلك يتضح لنا من هذا الإطار التحليلي كيف أنه يدعو للاهتمام بالتغيرات الدولية على ضوء دراسة تأثير تفاعلات على مستويات متعددة: داخلية، دولية، عبر قومية، وفوق قومية^(٥٤). كما يدعو للتعرف على أشكال الاعتماد المتبادل بين المتغيرات الاقتصادية والسياسية، ومن ثم الجمع بين التفاعلات الاقتصادية والسياسية والتي اعتبرت - تقليدياً - مجالات منفصلة. بعبارة أخرى فإن هذا الإطار التحليلي المتعدد المستويات الذي يجمع بين التأثيرات السياسية والاقتصادية على السلوك القومي إنما يجعل بؤرة البحث والتحليل هي الدول القومية ولكن مع اعتراف بوجود تأثير قوي داخلية وخارجية سياسية واقتصادية على سلوك هذه الدول.

وخلاصة القول إن هذا الإطار التحليلي^(٥٥) يتضمن عناصر متكاملة ومستويات متعددة ومتداخلة من التفاعلات السياسية والاقتصادية اللازمة لفهم تطور النظم الدولية. وكل من التحليلات الاقتصادية أو السياسية بمفردها لا تستطيع تفسير التغير أو التحول في النظام.

حيث إن السياسات تمثل الإطار المؤسس الذي تقع في ظله مظاهر السلوك الاقتصادي، كما أن الاقتصاديات تمثل أسس التبادل التي يتم التعبير عنها في نطاق السلوك السياسي.

ثالثاً: مدلول الخبرة التاريخية لتطور الاقتصاد السياسي الدولي :

عند التعرض للاقتصاد السياسي الدولي (كمحتاج أو كأحد مجالات علم السياسة) يجدر التمييز بوضوح بين عدة أمور يترتب على فهمها فهم بعض أبعاد الاختلافات بين المدارس أو الاتجاهات المختلفة - السابق الإشارة إليها - حول العلاقات بين السياسات والاقتصاديات.

فمن ناحية: يجدر التمييز بين مستوى دراسة الاقتصاد السياسي للدولة واحدة في مرحلة

معددة أو عبر فترة زمنية ممتدة، وبين مستوى دراسة الاقتصاد السياسي لعدة مشكلات أو قضايا دولية هامة تفرض تحدياتها السياسية أو الاقتصادية (سياسات المشكلات أو العلاقات الاقتصادية الدولية، اقتصاديات المشكلات أو العلاقات السياسية الدولية)، وأخيراً بين مستوى دراسة الاقتصاد السياسي للنظام الدولي خلال مرحلة محددة (وهنا تبرز لنا أهمية ملاحظة شكل وغط العلاقة بين الهيكل السياسي والتفاعلات الاقتصادية) أو خلال مرحلة تحول من نمط إلى آخر (وهنا يبرز وزن القوى والأحداث الاقتصادية - بين غيرها من المتغيرات - باعتبارها محركاً أو باعثاً لتحول النظام أو مجرد تطوره).

ومن ناحية أخرى: يجدر التمييز بين تأثير النظام الاقتصادي الدولي في مرحلة ما، وبين كيف أن شكل أو نمط هيكل النظام السياسي في هذه المرحلة يكون نتاجاً لعوامل وقوى اقتصادية (إلى جانب عوامل أخرى بالطبع). كما أن ما يتعرض له من تطورات قد يبرز إما تعديلًا في الهيكل القائم أو هيكلًا جديدًا. كما أن هذه التطورات أو التحولات تكون بدورها نتاجاً للتطور في هذه العوامل والقوى الاقتصادية. ثم يعود النمط الجديد للهيكل السياسي - بعد استقراره - للتأثير من جديد - ولو على نحو مختلف - على النظام الاقتصادي الدولي الذي يكون هيكله بدوره قد تطور أو تحول.

إذن يمكن القول إن هناك حلقة متشابكة من العمليات التي تبرز - على الصعيد الدولي - التأثير التبادلي بين السياسات والاقتصاديات على مستويات مختلفة: جزئية وكلية، وعبر مراحل مختلفة من عمل أو تحول النظام.

ولذا لا يمكن إطلاق القول إن السياسات دائماً تتفوق في الأهمية على الاقتصاديات، وأنها هي التي تحددها. كما لا يمكن أيضاً إطلاق القول المضاد دائماً. حيث إن التطورات الاقتصادية في أوضاع أعضاء النظام الدولي في مرحلة ما تبرز هيكلًا ما للنظام يعمل لفترة ما على نحو يؤثر على غط التفاعلات الاقتصادية الدولية. حتى تبدأ قوى اقتصادية جديدة تمارس تأثيرها على مستوى الدولة الواحدة أو على مستوى عدة دول ثم على المستويات الإقليمية والعالمية فتفقد أو تحرك التطور أو التحول هيكل النظام الدولي إلى مرحلة جديدة وهكذا... ومن هذا يتضح مغزى النظر إلى الاقتصاد السياسي الدولي في مرحلة ما على أنه قد يعكس أولوية السياسات على الاقتصاديات أو على أنه - في مرحلة أخرى - قد يعكس أولوية الاقتصاديات على السياسات في التأثير على العلاقات الدولية وذلك وفقاً لطبيعة وخصائص كل مرحلة... وهكذا.

هذا وتساعد الملاحظات السابقة على محاولة إيجاد علاقة بين كل من الاتجاهات الفكرية السابق الإشارة إليها حول العلاقات بين السياسات والاقتصاديات وبين طبيعة المرحلة التاريخية التي سادت خلالها كل منها.

ولهذا فإن الرجوع إلى التاريخ ودراسة كعملية تطويرية ذات حلقات متتالية يساعد على تبين هذه الديناميات للاقتصاد السياسي الدولي (على مستوى النظام الدولي) بعد فترة زمنية ممتدة، أي يساعد على توظيف بعض التحليل السابق (الأبعاد النظرية منه) لفهم وتفسير التحولات من ناحية، والربط بين النظورات المختلفة وبين حقائق المرحلة التي ساد خلالها كل منها.

بعبارة أخرى إذا كان منطلق هذه الدراسة - كما أشرنا في المقدمة - هو تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي في ظل سمات المرحلة الراهنة لدراسة العلاقات الدولية (وخاصة بالنسبة للدراسات على مستوى النظام الدولي)، وإذا كان بعض الصفحات السابقة من هذه الدراسة قد عرضت - ولو باختصار - لبعض أهم التطورات الفكرية والنظرية حول هذا الموضوع، إذن قد يمكن أن يتحقق فهم أفضل لأسباب تجدد الاهتمام الراهن بهذا الموضوع من ناحية، كما قد يمكن أن يتحقق فهم أفضل لبعض أسباب الاختلافات بين الاتجاهات والمدارس المختلفة التي طرحت الموضوع للتحليل: قد يتحقق هذا كله بالرجوع إلى مدلول الخبرة التاريخية حول تطور العلاقة بين هيكل وعمل النظام السياسي الدولي وبين عمل وهيكल النظام الاقتصادي الدولي عبر عدة مراحل متتابعة ابتداء من القرن ١٥ وحتى الآن. وهي المتابعة التي ستركز أمرين:

أولاً : تأثير «التطور اللامتساوي» في ظل الرأسمالية على العلاقات الدولية. فإن التاريخ الاقتصادي الحديث للعالم يوضح كيف تفاوتت بدرجة كبيرة - في المراحل المختلفة - معدلات النمو الاقتصادي للدول الرأسمالية المختلفة، وهو الأمر الذي ترتب عليه إعادة توزيع السلطة السياسية والاقتصادية والعسكرية في العالم. وهي عملية لا تتم تلقائياً أو بطريقة سلمية ولكن من خلال الحرب^(٥٦).

ولقد قال الاقتصادي الفرنسي الشهير فرانسوا بيرو في هذا إن الاقتصاد العالمي لم يتطور نتيجة المنافسة بين شركاء متساوين ولكن نتيجة ظهور ونفوذ اقتصاديات قومية عظمى احتلت - على التوالي مكانة القوة السائدة^(٥٧).

ثانياً : لا يقتصر «التطور اللامتساوي» على نطاق الدول الرأسمالية المسيطرة فقط ولكن

يمتد أيضاً إلى الدول التابعة أي دول العالم الثالث. ولقد تعرضت هذه الدول للاستغلال بأكثر من طريقة في مراحل التطور المتعاقبة ابتداء من الاستعمار المباشر إلى الاستعمار الجديد بعد الاستقلال^(٥٨).

بعبارة أخرى سيرز لنا من التحليل التالي كيف يؤثر هيكل النظام السياسي الدولي على التفاعلات الاقتصادية، وكيف أن هذا الهيكل في حد ذاته يكون - في مرحلة ما - نتيجة لوضع من أوضاع «التطور اللامتساوي». وسيوضح هذا من خلال عرض التطور في بروز ثم أفول القوى السائدة والمهيمنة على النظام الدولي (منذ مرحلة السلام البريطاني وأفوله ثم مرحلة السلام الأمريكي وبداية أفوله) ولكن يبقى التساؤل التالي مطروحاً في حاجة لإجابة تقتضي مزيداً من التعمق في الإنجازات الفكرية والإسهامات النظرية في كل مرحلة من المراحل التي ستعرض لها فيما يلي: والتساؤل هو: هل هناك رابطة بين طبيعة كل مرحلة من حيث العلاقات بين السياسات الاقتصادية وبين الاتجاهات أو المدارس الفكرية التي اتبعت خلالها وخاصة من حيث معالجتها لنفس الموضوع أي العلاقات بين السياسات والاقتصاديات أيضاً؟ أي ما هي العلاقة بين تطور الاقتصاد السياسي الدولي - وبين تطور الاهتمام به - نظرياً - وكيفية وأبعاد هذا الاهتمام؟

والمرحلة الأولى التي نعرض لها تمتد من القرن ١٥ وحتى نهاية القرن ١٨، والثانية تمتد خلال القرن التاسع عشر، والثالثة تمتد من نهاية القرن ١٩ حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى، أما المرحلة الرابعة فهي مرحلة ما بين الحربين العالميتين، ثم مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى بداية السبعينيات ثم أخيراً المرحلة الراهنة.

وبالطبع تختلف مسميات هذه المراحل باختلاف الناظر إليها: عالماً سياسياً أم اقتصادياً. كذلك قد لا ينطبق التقسيم المرحلي السابق مع تقسيمات أخرى لتطور النظام السياسي أو الاقتصادي الدولي. ولكن هذا التقسيم يعبر لدى البعض^(٥٩). عن خطوط ومؤشرات عامة تربط - بصفة خاصة - بين التطورات الاقتصادية والتطورات السياسية الدولية أي تحلل الرابطة بين الهيكل السياسي الدولي وبين الهيكل الاقتصادي الدولي.

خلال المرحلة الأولى (مرحلة المراكنتيلية أو مرحلة توازن القوى المتعددة) فلقد شكلت التفاعلات الاقتصادية سمتين سياسيتين هما:

أولاً : بداية نمو وتطور دول - قومية أي ظهور وحدات سياسية مركزية هدفها الأساسي هو تدعيم القوة داخلياً وخارجياً.

ثانياً : التنافس بين هذه الدول اتخذ سمة خاصة نظراً لتكاثر قواها تقريباً. فنظراً لهذا التكافؤ كان يمكن أي تغيير ضئيل أن يؤثر بدرجة هامة على الوضع الكلي لقوة الدولة بالمقارنة بغيرها. ونظراً لما كان يقع على المنافسة بين الدول من حدود وقيود كثيرة (مثل الاتفاق على شرعية الأنظمة الملكية، ومحدودية قدرات الدول عسكرياً وسياسياً) ضيق من نطاق الأهداف السياسية والعسكرية فلقد أضحت التفاعلات الاقتصادية هي المجال الأساسي للصراع السيامي نظراً لاستغلال الدول الكبرى لقواها العسكرية لتحقيق مزايا ومكاسب تجارية فيها وراء البحار وذلك خلال أول موجة للمد الاستعماري وبناء الإمبراطوريات منذ القرن ١٥ .

بعبارة أخرى فإن القيود التي فرضها الهيكل السياسي على المنافسة قد ترجمت نفسها في شكل اتساع نطاق المنافسة الاقتصادية وذلك أمام ضالة فرص المنافسة السياسية العسكرية خلال هذه المرحلة. ولهذا انتظمت التفاعلات الاقتصادية للدول من أجل هدف محدد هو قوة الدولة التي افترض أنها تنبع من امتلاك الثروة القومية التي تتحقق بدورها عن طريق زيادة الصادرات على الواردات. ومن هنا مغزى المذهب التجاري الكلاسيكي الذي اتبع في هذه الفترة (والسابق الإشارة إليه) والذي جاء تعبيراً عن خصائص وسهات هذه المرحلة السياسية والاقتصادية حتى نهاية القرن الثامن عشر^(١٠).

وإذا كانت هذه المرحلة قد شهدت التحول من النظام الإقطاعي إلى نظام الدول - القومية فلقد شهدت أيضاً التطور اللامتساوي بين الدول الأوروبية الكبرى (البرتغال، أسبانيا، هولندا، بريطانيا، فرنسا) بحيث أصبحت فرنسا وبريطانيا تتنازعا السيطرة خلال القرن ١٩^(١١). وطوال القرن ١٩ - أي خلال المرحلة الثانية - اتسم هيكل القوى بالتوازن على القارة الأوروبية بين عدة قوى قارية من ناحية، وبسيادة وهيمنة القوة البريطانية فيما وراء البحار بحيث برزت بريطانيا في دور الدولة الموازنة من ناحية كما كانت محورا للسياسة العالمية من ناحية أخرى^(١٢) وبسبب بروز السيطرة السياسية والعسكرية البريطانية تعرض النظام الاقتصادي لتغيير: فلقد أصبحت بريطانيا قادرة على إقرار نظام اقتصادي دولي يتمركز من حولها. وكان أساسه هو حرية التجارة الدولية التي تحقق المصالح البريطانية. وهكذا تمكنت بريطانيا من إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي وممارسة تأثير كبير على الشؤون الدولية في ظل تقسيم دولي جديد للعمل يدعم من قوتها الصناعية، ويبرزها كمركز مالي وصناعي للاقتصاد العالمي الذي اتسم بدرجة عالية من الاعتماد في ظل مبدأ حرية التجارة^(١٣).

وهذا هو الإطار الذي برزت في ظله النظرية الليبرالية الكلاسيكية حول التبادل الدولي (والسابق الإشارة إليها) بعد تراجع المذهب المارككتيلي الذي ساند النظام الاستعماري للأمبريالية الكلاسيكية ومن ثم أضحى نظام حرية التجارة الدولية هو الفلسفة التي تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية في هذه الفترة من الهيمنة البريطانية^(٦٤). ولذا يرى البعض^(٦٥) أن التبادل الدولي القائم على مبدأ حرية التجارة خلال القرن ١٨/١٩ قد قامت به شركات احتكارية تساندها قوة الدولة السياسية والدبلوماسية والعسكرية. ولذا فإن دفاع آدم سميث ثم ريكادو عن حرية التجارة الدولية ليس دفاعاً عن حرية التجارة بقدر ما كان دفاعاً عن مصالح دولتها بريطانيا. كذلك فإن إحدى الدراسات بعنوان «التجارة والقوة»^(٦٦) تخلص من دراسة المعاهدات التجارية البريطانية - البرتغالية (خلال القرن ١٧ وبداية ١٨) إلى أن هناك استمرارية محددة في السياسة التجارية البريطانية رغم اختلاف الأسماء التي تستخدمها المدارس الاقتصادية المختلفة في الفترات المختلفة (المارككتيلية ثم الليبرالية)، فهي سياسة تقوم في كل مراحلها على القوة كوسيلة وكغاية، ومن ثم فليس ثمة اختلاف في الجوهر بين مذهب المارككتيلية ومذهب الليبرالية، فكلاهما في الأساس وسيلة من وسائل تحقيق القوة. ولهذا فإن التفسير التاريخي لظاهرة التبادل الدولي لا بد وأن يتضمن عنصر القوة، الذي أهملته النظرية الكلاسيكية.

كذلك قال البعض الآخر^(٦٧). إن الاقتصاد العالمي القائم على حرية التجارة ليس وضعاً طبعياً أو لا مفر منه، ولكنه في الواقع يعكس المصالح السياسية والاقتصادية للقوة السائدة (وهي بريطانيا في القرن التاسع عشر) حيث إن النظام قام واستمر بواسطة القوة الاقتصادية والعسكرية البريطانية. وحين برزت قوى منافسة ومعادية للمصالح البريطانية مع نهاية القرن التاسع عشر تضاعفت تدريجياً درجة وضوح قيام النظام الاقتصادي العالمي على حرية التجارة. وهو الأمر الذي تأكد بقوة عقب الحرب العالمية الأولى. ولكن يجد جذوره في المرحلة التي تمتد من ١٨٧٠ وحتى ١٩١٤.

وبدأ مع هذه المرحلة التغير في هيكل النظام السياسي الدولي على نحو يشير إلى بداية تراجع بريطانيا عن مركز القوة السائدة، وبداية ضعف الدور الأوروبي بصفة عامة في السياسات الدولية، وتؤكد استمرار هذا التغير خلال مرحلة ما بين الحربين حتى أفضح النظام الدولي عن هيكل جديد عقب الحرب العالمية الثانية يتسم بالقسبية الثنائية. وهذا الهيكل الجديد وإن بدا واضحاً. مسلماً به منذ ١٩٤٥ إلا أن جذوره تعود إلى الربع الأخير من القرن التاسع عشر حين بدأت أوروبا والعالم تشهد تغيرات جذرية طبعت العلاقات الدولية

بطابع جديد تماماً يميزها عما سبقها من علاقات بين الدول^(٦٨).

ولقد صاحب هذه التغيرات في الهيكل السياسي تغيرات في العلاقات الاقتصادية الدولية. وكان مرجع هذه التغيرات هو قوى اقتصادية هامة مارست عواقبها تأثيرات هامة على تطور الهيكل السياسي الدولي. فلقد كانت الثورة الصناعية وتفاذي امتدادها - زمنياً إلى الدول الأوروبية وغير الأوروبية الكبرى هي المحور الأساسي الذي دارت حوله الأحداث الدولية حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى. فلقد كانت بمثابة المحرك للمدّ الاستعماري الجديد والذي كان العامل الرئيسي وراء تغير ميزان القوى الدولي في هذه الفترة وما تلاها^(٦٩).

فلقد بدأ ضعف الهيمنة البريطانية نتيجة بروز قوى جديدة منافسة اقتصادياً ومن ثم سياسياً وعسكرياً وخاصة ألمانيا والولايات المتحدة واليابان. هكذا بدأ نظام دولي تنافسي بدرجة كبيرة تراجع في ظلّه الدور البريطاني السائد والذي سبق وساعد على استقرار النظام طوال القرن التاسع عشر^(٧٠).

ولهذا تزايد الصراع السياسي الدولي بين القوى الاستعمارية والتي أصبحت المستعمرات بالنسبة لهم رمزاً للقوة القومية. وانعكس هذا التنافس الاستعماري الجديد (في آسيا وأفريقيا أساساً) على ميزان القوى الأوروبي والدولي حتى انتهى الأمر باندلاع الحرب العالمية الأولى^(٧١).

ولقد ترتب على السيطرة السياسية على آسيا وأفريقيا سيطرة واستغلال اقتصادي. حيث أدمجت المستعمرات في النظام الاقتصادي الدولي الذي كان يهدف إلى خدمة اقتصاديات الدول الاستعمارية المتنافسة، وأدى ذلك إلى إقرار هياكل تبعية اقتصادية استمرت لأجل طويل بعد ذلك حتى بعد انتهاء السيطرة السياسية^(٧٢).

أما مرحلة ما بين الحربين العالميتين فلقد كانت مرحلة انتقالية بين نظام ما قبل الحرب الأولى ونظام ما بعد الحرب العالمية الثانية. ويمكن أن توصف بالتعددية التنافسية أو بمرحلة القومية الاقتصادية الشديدة. وذلك نظراً لوجود قوة مهيمنة قادرة على قيادة النظام الدولي. ومن ثم شهد النظام - تحت عواقب تسويات ما بعد الحرب العالمية الأولى وفي ظل فشل نظام الضمان الجماعي - توترات سياسية حادة بين الدول الكبرى وخاصة تحت ضغط التحدي الألماني والياباني، وفي ظل تآرجح وتذبذب سياسيات المحالفات الدولية^(٧٣).

كذلك شهدت العلاقات الاقتصادية الدولية مرحلة عدم استقرار شديدة بعد أن

عصفت الحرب الأولى ونتائجها الاقتصادية والسياسية بالنظام الذي تمتع من قبل بدرجة عالية من الاستقرار. وفي نفس الوقت لم تكن تلك التغيرات الناجمة عن الحرب كافية لنقل العالم إلى ترتيب جديد للأوضاع يجوز قبول كل الأطراف. ولذا جاءت كل محاولات استعادة استقرار النظام الاقتصادي بالفشل. وانبعثت حرب اقتصادية بين أعضاء النظام بحيث أضحي يعاني - بالرغم من فترة الانتعاش المصطنعة (١٩٢٤-١٩٢٩) - من أعراض أزمة اقتصادية حادة تتوجت بالأزمة الاقتصادية العالمية التي أندلعت في نهاية العشرينات واستمرت تنقل بعواقبها على العلاقات الدولية حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية^(٧٤).

ويقدر ما جسدت هذه الأزمة حالة وضع العلاقات الاقتصادية الدولية في هذه الفترة بقدر ما كان لها أيضاً من آثار سياسية مباشرة وغير مباشرة على العلاقات الدولية. لعل أهمها أنها مهدت - في ظل تأثير أوضاع المانيا بعواقبها - لوصول النازية إلى الحكم في المانيا والذي كان بداية التحدي الحقيقي للنظام الأوروبي والعالمي والذي قاد إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية^(٧٥).

ولعل خبرة الثلاثينات هذه - والتي تجسدت في عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والتي قادت إلى مأساة اقتصادية ثم سياسية مع اندلاع الحرب - هي التي كانت حاضرة في أذهان المسؤولين الغربيين عقب هذه الحرب. فلقد اعتبر - كما يقول البعض^(٧٦) - أن فشل القيادة الأمريكية وانسحابها إلى عزلتها عقب الحرب الأولى يعد من العوامل الأساسية في انهيار النظام الاقتصادي وفي انهيار السلام. وهكذا يتضح مدى الرابطة - لدى هذه الرؤية - بين حالة النظام الإقتصادي وبين إمكانيات دفع السلام العالمي. أي أن الاستقرار الإقتصادي والسلام السياسي مرتبطان بالاتفاق على التعاون لتنظيم اقتصاد ليبرالي دولي.

وهكذا نصل إلى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية والتي يمكن أن نميز خلالها بين مرحلتين فرعيتين وخاصة بالنسبة لما لها من مدلول بالنسبة للعلاقة بين هيكل النظام السياسي الدولي وهيكل النظام الإقتصادي الدولي، وبالنسبة لوزن قوى ودوافع اقتصادية في التأثير على التطور في الهيكل السياسي الدولي. ولقد سبق الإشارة في موضعين سابقين من هذه الدراسة إلى الأوضاع السياسية الدولية التي أثرت على مسار العلاقات الاقتصادية الدولية، وكيف تطورت هذه الأوضاع على نحو أثر على هذا المسار منذ بداية السبعينات وحتى الآن. على نحو ساهم في تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي كأحد مجالات علم السياسة اللازم أخذها في الاعتبار للتوصل إلى فهم أعمق للتطور في النظام الدولي واحتمالاته المستقبلية وذلك بالاستعانة بإسهامات كل من التحليلات الاقتصادية والسياسية في إطار

متكامل مندمج متعدد المستويات والأبعاد - كما سبق أن رأينا.

الخلاصة :

ولعل مدلول الخبرة التاريخية السابق عرضها - وصولاً بها إلى المرحلة الراهنة من تطور النظام الدولي - تكون قد أوضحت كيف أن هذا الإطار المتكامل المندمج ضرورة لتحليل الماضي وفهم الحاضر وتقدير احتمالات المستقبل . وذلك انطلاقاً ليس من تطبيق مفاهيم واسهامات كل من الاقتصاديات الدولية والسياسات الدولية بمفردها على بعض الموضوعات والقضايا الدولية المختارة ولكن انطلاقاً من الاعتراف بالتفاعل المستمر بين القوى والعوامل السياسية والاقتصادية على نحو يفرض دراسة هذا التفاعل في إطار منهاج اقتصاد سياسي دولي متكامل .

ولعل مدلول الخبرة التاريخية يكون قد أوضح أيضاً - وذلك على ضوء السمات والأبعاد المقترحة للمناهج اقتصاد سياسي دولي - كيف أن الأبعاد الاقتصادية لنسق القوة الدولية (بعد فترة زمنية ممتدة) قد تأتي أحياناً على قمة هذا النسق، وقد تأتي أحياناً أخرى - الأبعاد السياسية - العسكرية على هذه القمة . في حين قد تكون العلاقة تبادلية بينهما في أحيان ثالثة . وذلك وفقاً لطبيعة الظروف التاريخية لكل مرحلة : هل هي فترة استقرار في علاقات القوى الدولية أم فترة إعادة هيكلة لها . ومن الخبرة التاريخية يمكن ملاحظة كيف يتأثر الاقتصاد الدولي وتفاعلاته بالهيكل السياسي الدولي بعد أن يتحدد نمطه خلال مرحلة محددة (وتحت تأثير قوى ودوافع اقتصادية) : مثلاً مرحلة الماركنتيلية ، مرحلة الأمرالية البريطانية (القرن ١٩) مرحلة هيمنة السلام الأمريكي (ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى بداية السبعينات) . كذلك يمكن ملاحظة كيف أن وزن الاقتصاد كقوى تحويلية يبرز في فترات إعادة تشكيل هيكل العلاقات الدولية . مثلاً : مرحلة القومية الأمرالية منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى الحرب الأولى ، وفترة ما بين الحربين والمرحلة الراهنة منذ بداية السبعينات . فهل كان بمقدور الاقتصاد العالمي الذي يتسم بالاعتدال المتبادل أن يتكيف مع الإطار السياسي الدولي المتغير منذ بداية السبعينات وحتى الآن وما بعد ذلك ؟ أم سنفرض تأثيره على هذا الإطار ؟

وبالنظر إلى تطور الاقتصاد السياسي الدولي منذ بداية السبعينات واقتداء بأبعاد المنهج الاقتصادي - السياسي الدولي السابق طرحه ، فإنه يمكن أن نميز بين خمسة مجالات أو مستويات نظامية بحثية يتحقق من تحليل كل منها من ناحية^(٧٧) والربط بينها من ناحية

أخرى، مع إرجاعها إلى جذورها التاريخية من ناحية ثالثة - يتحقق فهم أعمق للحالة الراهنة للنظام الدولي واحتمالاته المستقبلية^(٧٨) وهذه المستويات الخمسة هي :

- الاقتصاد السياسي الدولي للعلاقات الشرقية - الشرقية .
- الاقتصاد السياسي الدولي للعلاقات الغربية - الغربية .
- الاقتصاد السياسي الدولي للعلاقات بين الشرق والغرب .
- الاقتصاد السياسي الدولي للعلاقات بين الشمال والجنوب .
- الاقتصاد السياسي الدولي للعلاقات بين الجنوب والجنوب .

وجميع المواقف والمشاكل التفاوضية المرتبطة بهذه المستويات الخمسة ليست مجرد قضايا فنية ولكنها ذات أبعاد سياسية واضحة لأنها محاولات لإعادة فحص معنى ومصادر القوة الدولية في الثلث الأخير من هذا القرن. أي أن موضوعات مثل: اتفاقات التجارة الدولية، الإصلاح النقدي العالمي، المعونة، المديونية الخارجية، نقل التكنولوجيا... وغيرها هي في جوهرها قضايا سياسية تخفي وراء إطارات فنية^(٧٩) كل هذا يعني بروز أهمية التفاعلات الاقتصادية على الساحة الدولية على نحو أدى إلى «تسييس العلاقات الاقتصادية الدولية» وإلى تأثر العلاقات السياسية الدولية بالمشاكل الاقتصادية العالمية. وهنا كان تزايد الارتباط بين دراسة العلاقات السياسية الدولية والمتغيرات والمشاكل الاقتصادية التي أضحت - لحيويتها - تثير الاهتمام مثلها مثل المشاكل السياسية والاستراتيجية بل وتثير كل موضوع العلاقة بين السياسات والاقتصادات على المستوى الدولي، أي تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي - الدولي.

الهوامش :

- (١) حول هذه الإنجازات التي تهتم بوزن المتغيرات الاقتصادية من زوايا مختلفة انظر: د. نادية محمود مصطفي: «نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد في السياسة الدولية». العدد ٨٢ أكتوبر ١٩٨٥ ص ٥٤-٨٢.

(٢) Politics, Economics.

(٣) Joan Edelman Spero: The Politics of International Economic Relations. St. Martin's Press, New York 1981, (2nd edition). P.1.

(٤) Robert Gilbin; The Politics of Transnational Economic Relations. (in) R. Maghroori, B. Ramberg (eds); Globalism Versus Realism. Westview Press, U.S.A. 1982. P 174

(٥) انظر على سبيل المثال وليس الحصر: Richard Cooper: The economics of Inter dependence. Mc. Graw-Hill, New York 1968.

- Charles P. Kindleberger: Power and Money: The Economics on International Politics and the Politics of Irrational Economics, Basic books, New York. 1970.

- Bruce Russett: Economic Theories of International Politics. Mark Ham Publishing Company, 1968.
- C. Fred Bergsten, Lawrence Krause (eds) World Politics and International Economics. Brookings Institution, Washington, D.C. 1975.

High Politics and Low Politics (٦)

والمقصود بالأولى: الموضوعات التي تحتل الأولوية في اهتمامات صانع القرار وهي الموضوعات السياسية والعسكرية. والمقصود بالثانية الموضوعات الأقل أهمية التي يوكل بها إلى المستويات الأدنى في السلطة وهي الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية.

Bruce Russett. Op. Cit. PP1-4

Robert Gilbin: U.S Power and Multinational corporation. PP 21-33.

W. Ladd Hollist, James A Caporaso: International Political Economy Research: What is It and Where (٧)

do we turn for concepts and Theory? (in) W.L. Hollist, F. Lamond tullis (eds): An International Political Economy. Westview Press, 1985. PP 27-35. (٨)

(٩) ستركز الدراسة على مواقف هذه المدارس من العلاقة بين السياسات والاقتصاديات الدولية فقط دون التطرق إلى تحليلاتها العميقة لأبعاد هذه العلاقة على المستوى القومي (علاقات الإنتاج، التوزيع، العلاقات بين عمليات الدولة وعمليات الطبقة وتأثيرها بنشاطات إنتاج الاقتصاد وبأنماط التبادل).

(١٠) حول مقارنة سريعة وموجزة بين مواقف هذه المدارس من الموضوعات التالية: طبيعة العلاقات الاقتصادية، طبيعة الفاعلين الدوليين، هدف النشاطات الاقتصادية، العلاقة بين السياسات والاقتصاديات انظر: R. Gilbin: op. cit. PP 26-33

J.E. Spero: op. cit. P 5 (١٢)

Classical Mercantilist doctrine.

والماركنتيلية هي التجارية. (١٣)

(١٤) د. جودة عبد الحالقي: الاقتصاد الدولي (من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافئ) دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٥. ص ٣٧-٥٥

R. Gilbin: op. cit. P 173 (١٥)

J.E. Spero: op. cit. PP 1-3

R. Gilbin: op. cit. P 173 (١٦)

Ibid: PP 173-174 (١٧)

Ibid: P 175 (١٨)

R. Gilbin: U.S Power: ...op. cit: PP 33-34 (١٩)

J.E. Spero: op. cit, PP 3-8 (٢٠)

Ibid: PP 23-26 (٢١)

Nazli Choucri: International Political Economy: A Theoretical Perspective (in): Ole R. Holsti; R. Si- (٢٢)

version; A. George (eds): Change in the International System. West view, Press, 1980. PP 103-106.

Ibid: PP 111-113. (٢٣)

(٢٤) انظر نقدا بهذا المعنى - لهذه النظرية - أي حول إغفال الأبعاد السياسية في: د. جودة عبد الحالقي: مرجع

سابق: ص ٧٤-٧٥.

Nathaniel Stone Preston: Politics, Economics, Alkiower (1968) (٢٦)

- Joa. Oppenheimer: Small steps Forward for Political Economy. World Politics. october 1980. PP

121-151

Charles Kegley, E. Wittkop: World Politics: Trend and Transformation. St. Martin's Press, New (٢٧)

York. 1982. PP 5-25

- (٢٨) Nazli Choucri: Op. cit. PP 113-115.
- (٢٩) هذا هو محور دراسة سابقة تأتي هذه الدراسة كحلقة مكملة لها: انظر: د. نادية محمود مصطفى: مرجع سابق.
- (٣٠) Nazli Choucri: op. cit. PP 113-115
- R. Gilbin: op. cit. P 176.
- (٣١) «Sensitivity»
- (٣٢) Vulnerability.
- (٣٣) Naxli Choucri: op. cit. P 115.
- (٣٤) Ronald Yalem: Transnational Politics Versus International Politics Year Book of world Affairs, 1978. PP 67/218.
- (٣٥) Robert Keohane, Joseph Nye. Power and Interdependence: world Politics in Transition. Little Brown. Co, Boston, 1977. P 42.
- (٣٦) James O'Leary: Envisioning Interdependence: Perspectives on Future World Orders. Orbis, Fall 1978.
- (٣٧) «Liberal- Realist Model».
- وحول أهم الإنجازات المعبرة عن هذا النموذج ورؤيتها للفاعلين الدوليين، والعمليات الدولية، ونطاق مضمون العلاقات الدولية انظر: د. نادية محمود مصطفى: مرجع سابق.
- (٣٨) Naxli Choucri: op. cit. PP 115-116.
- (٣٩) فمن أهم الانتقادات التي تعرض لها منظور الاعتراف المتبادل هو مدى شموليته لينطبق على العلاقات بين مختلف أعضاء النظام الدولي وخاصة بين الدول المتقدمة والمتخلفة. ويجري الآن إعداد دراسة مقارنة من وضع دراسات العالم الثالث بين منظري الاعتراف ومنظري التبعية.
- (٤٠) حول أهم الافتراضات التي تنطلق منها هذه المدرسة انظر تلخيصاً مركزاً جامعاً في:
- Bahgat Korany, Ali E. Hillal Dessouki; The global system and Arab Foreign Policies: The Primacy of Constraints. (in) B. Korany, a.E.H. Dessouki (eds): The Foreign Policies of Arab States. Westview Press. Aupc, 1984. PP 23-26.
- Munoz وحول العديد من الدراسات الأساسية في هذا المجال انظر:
- He aldo Munoz (eds): From dependen cy. to developement. Westview Press, 1981.
- Ronald Chilcote: Theories of development and underdevelopment. Westview Press. 1984.
- J.E. Spero: op. Cit. PP 26-29. (٤١)
- Ibid: PP 5-7. (٤٢)
- R. Maghroori: Major Debates in International Relations (sin) R.Maghroori, B. Ramberg (eds) op. cit. PP 17-18 (٤٣)
- G.L Goodwin, A. Linktar: Changing concepts of structure and order (in) G. Goodwin, A. Linktar (eds): New dimensions of world Politics. Groon Helm, London, 1975. PP 3-4
- Donald Puchala, Sturat Fagan: International Politics in 1970's: The search for perspective. (in) R. (٤٤) Maghroori, B. Ramberg (eds) op. cit. PP 49-53.
- Susan Strange: The study of Transnational Pelations. International Affairs. V: 53 (3) 1976. P 337. (٤٥)
- (٤٦) حول مزيد من التفاصيل حول موقف المنظور الواقعي من نطاق محتوى العلاقات الدولية. انظر: د. نادية محمود مصطفى: مرجع سابق.
- J.E. Spero: op. cit. PP 5-7 (٤٧)
- R. Keohane, J. Nye: op cit. PP 24-36 (٤٨)
- Charles W. Kegloy; Eugene R. Wittkopf: op. cit. PP 396-397. (٤٩)
- Naxli Choucri: op. cit. PP 103-130. (٥٠)
- كذلك حول تحليل آخر لمدى إسهام علمي السياسة والاقتصاد في دراسات الاقتصاد السياسي الدولي، وحو

Susan stange: inrer- دور دراسات التاريخ الاقتصادي واقتصاديات التنمية وفي دفع ودعم هذه الدراسات انظر: national political Economy. The Story so Far and The Way Ahead (in) W.L. Hollist, F.L. Tullis (eds); Op. cit. PP 16-21

Ibid: PP 116-119 (٥١)

Interconnection. (٥٢)

Ibid: PP 119-120. (٥٣)

Domestic, Inter-Stake, Transnational, Supra-National Influences. (٥٤)

R. Gilpin: Us. Power....: op. cit. PP 33-34. أنظر أيضاً (٥٥)

W.L. Hollist, J. Caboraso: Op. Cit. PP 33-34.

(٥٦) د. جودة عبد الخالق: مرجع سابق. ص ٦-٥.

R. Gilbin: op. cit. P 173

(٥٧) نقلاً عن:

(٥٨) د. جودة عبد الخالق: مرجع سابق: ص ٦-٧.

J.E. Spero: op. cit. PP 2-5, PP 23-30.

(٥٩)

- R. Gilbin: op. cit. PP 177-183.

- C. Kegley, E. Wittkopf: op. cit. PP 67-73.

وحول أهم التطورات في النظام الاقتصادي العالمي منذ الحرب العالمية الأولى انظر د. جودة عبد الخالق: مرجع سابق: ص ١٩٣-٢١٨.

وحول أهم التطورات المؤثرة على النظام السياسي الدولي منذ ١٩٤٨ وحتى بداية الثمانينات. انظر على سبيل المثال: William Coplin: an Iroduction to International Politics.

Prentice Hall, NewJersey, 1980 (3:edition PP.

J.E. Spero: op. cit. PP 5-6

(٦٠)

(٦١) د. جودة عبد الخالق: مرجع سابق. ص ٧.

(٦٢) د. سمعان بطرس فرج الله: العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين (الجزء الأول ١٨٩٠-١٩١٤) مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٨٠ (الطبعة الثانية) ص ٤٥-٤٧.

- Steven Rosen, Walter Jones: The Logic of International Relations. Winthrop Publis hers (1980) 3th. edition.

J.E. Spero: op. cit. PP 6-7.

(٦٣)

- R. Gilbin: op. cit. PP 178-179.

C. Kegley, E. wittkopf: op. cit. p 68.

(٦٤)

(٦٥) د. جودة عبد الخالق: مرجع سابق: ص ٧٤.

(٦٦) S. Sideri: Trade and Power: Informal Colonization in aglo-Portugeese Relations (Rotter dam University Press, 1970).

نقلاً عن مرجع سابق: ص ٧٥.

R.Gilbin: op. cit. P 177

(٦٧) نقلاً عن:

(٦٨) د. سمعان بطرس فرج الله: مرجع سابق. ص ٨-٤.

(٦٩) مرجع سابق: ص ١٢-٢٠.

R. Gilbin: op. cit. p 178.

(٧٠)

(٧١) د. سمعان بطرس: مرجع سابق: ص ٢٠.

C. Kegley, E. Wittkopf: op cit. P 70.

(٧٢)

- (٧٣) د. سمعان بطرس فرج الله: العلاقات السياسية الدولية في فترة ما بين الحربين العالميتين. مذكرات غير منشورة. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.
- (٧٤) د. جودة عبد الخالق: مرجع سابق. ص ١٩٤-١٩٥
- (٧٥) د. سمعان بطرس فرج الله: مرجع سابق.
- (٧٦) J.E. Spero: op. cit. PP 24-27.
- R. Bilbin: op. cit. PP 181-182
- (٧٧) وذلك في دراسة مستقلة: فليس هنا موضع التفصيل حول هذه المستويات الخمسة.
- (٧٨) حول ثلاثة سيناريوهات لاحتالات المستقبل والتي تمثل كل منها واحدة من المدارس الفكرية التي تناولت الاقتصاد السياسي (الليبرالية، الماركسية، السماركتيلية) انظر:
- R. Gilbin: Three Models of the Future (in) F. Begsten and L. Krause (eds): op. cit. PP 36-60.
- Wolfram F. Hamrieder: Dissolving Inernational Politics. *American Political Science Review*. W: 4, (٧٩)
1978, P 1980.

البحايات التنشئة السّياسيّة والاجتماعيّة في المجتمع الأردني: دراسة ميدانيّة لمنطقة شمال الأردن

أحمد جمال ظاهر

دائرة العلوم السياسية - جامعة اليرموك

لا تقوم عملية التنشئة الاجتماعية إلّا في وسط اجتماعي ، والوسط الاجتماعي عبارة عن جملة الأنظمة الاجتماعية وأهمها علاقة الأفراد القائمة سواء تميزت هذه العلاقة بالصراع أو بالانسجام ، وسواء وجدت العلاقة داخل تنظيمات صغيرة أو كبيرة ، مستقرة أو غير مستقرة . في الواقع إن الذي يميز النظام الاجتماعي هو شموله على الحشد الكبير من المناقشات التي تعمل على أساس عدم استقرار النظام ومن ثم تعمل عوامل عدم الاستقرار على تغيير النظام ونقله إلى شكل آخر . ففي دراسة العائلة مثلاً فإن الباحث يهتم بعلاقات الصراع والانسجام القائم بين أفراد العائلة على حد سواء وذلك من أجل دراسة العوامل التي تؤدي إلى تغيير شكل العائلة والذي بدوره يؤدي إلى تغيير المجتمع والذي يمكن أن يتخذ الصراع فيه أشكالاً عديدة كالصراع الطبقي أو الطائفي أو غيره . وعلى ذلك يمكن تعريف عملية التنشئة الاجتماعية بأنها (الطريقة الذي يتعلم بواسطتها الأفراد انضمامهم إلى مجاميع المجتمع كالمنظمة والأسرة والمدرسة والجمعيات الثقافية والعلمية والرياضية وغيرها) وتبدأ هذه العملية في مرحلة الطفولة المبكرة وتستمر حتى موت الفرد . ويتعلم الصغار في مختلف مراحل التنشئة اكتساب قيم اجتماعية وسياسية واقتصادية وراثية ، ومهمة التنشئة أيضاً تركز حول اكتساب الإنسان لذاته وتنمية قدراته العقلية وتهذيب سلوكه واكتساب هويته من خلال احتكاكه بالآخرين وتحقيق نشاطه العملي والفعل . والتنشئة في جملتها عبارة عن نقل التراث الاجتماعي من جيل إلى جيل من ناحية وبناء شخصية الفرد من ناحية أخرى . ومن مهمة التنشئة أيضاً بناء المواطن والأمة والدولة وهنا يجد الباحث التقاء الاجتماع بالسياسة . فإذا كان مفهوم التنشئة مفهوماً اجتماعياً فإن بناء المواطن والأمة والدولة مفاهيم «سياسية» صرفة .

ومفهوم المواطن مفهوم سياسي لا يختلف عن مفهوم الرفيق ذي الدلالة التورية. فكلًا المفهومين ثوريان يتبناهما السياسيون والاقتصاديون والاجتماعيون الباحثون عن التغيير من أجل تحقيق مفاهيم الحرية والمساواة والعدالة والديمقراطية وغيرها من المفاهيم المناقضة للديكتاتورية والتسلطية والاستبداد وحكم الطغاة.

ظهر مفهوم المواطن والمواطنة قديماً لدى اليونان مع ظهور دولة المدينة الأثينية. وقد كان الأثينيون على وعي كبير بالأمر وفخوريين به. ويكون اليونانيون بذلك قد فصلوا بين كونهم أناساً أحراراً متساوين وبين الآخرين من الرعايا أو التابعين للملك الفرس أو المصريين القدماء، وقد فرق الأثينيون أيضاً بين المواطن الذي يعي الحرية والديمقراطية والمساواة وبين التابع أو بالأحرى العبد الذي لا يعرف هذه المفاهيم^(١).

وقد صبغت فكرة المواطنة بصيغة أخرى على يد توماس الأكويني في العصور الوسطى عندما فرق بين مواطن بالاطلاق وآخر بالتحديد. ويتميز النوع الأول بتمتعته الكامل بحقوق وواجبات المواطن وله دور كبير في الحياة السياسية، بينما لا يتمتع النوع الثاني بذلك. والمواطن بالتحديد هو الذي يعتبر مقيماً (Resident) في بلد ما^(٢).

ويمكن للمرء أن يجمع بين كونه مواطناً وتابعاً أو مقيماً في نفس الوقت كما هو الحال في كثير من الدول الحديثة، ولا يخل هذا بالمعنى العام لمفهوم المواطنة بقدر ما يدل على شكل الحكم القائم. فعلى أثر قيام الثورة الانجليزية سنة ١٦٨٩ وانتصار الدستور على آل ستيوأت لم يكن هناك شعور بين الناس لمفهوم المواطن بالمعنى اليوناني القديم، أي وقوف الأفراد جميعاً على قدم المساواة أحراراً في مشاركتهم للحياة السياسية.

المواطن اليوناني أو بالأحرى المواطن الارسطي (أي كما يراه ارسطو في السياسة) هو الفرد القادر على أن يحكم ويحكم. فهو حاكم مرة ومحكوم مرة أخرى. وهذا ما تقره طبيعة الدولة الدستورية عند ارسطو والتي تتشكل من مواطنين أحرار ومتساوين، ليس بينهم خلاف أو اختلافات (Homogeneous) ولديهم القدرة على تسيير الحياة السياسية^(٣). وينظر روسو نظرة مشابهة للنظرة الأرسطية. ويميز روسو بين الفرد الحاكم (المواطن) وبين الفرد المحكوم (التابع). ويتضمن مفهوم المواطن عند روسو مشاركة الشعب في السيادة السياسية أما التابع فيتميز فيقبله وانصياعه للقواعد والقوانين التي تسنها الدولة (أي المواطنون)^(٤).

ويبقى السؤال: كيف يتعلم الأفراد أن لهم حقوقاً؟ أخبرنا افلاطون في محاورته المسماة بالقوانين (Laws) إن هدف التعليم إنما هو توجيه الشباب إلى معرفة القوانين الصحيحة. وهو

يعني بذلك أن للقوانين دوراً في تشكيل أخلاق المواطن وسلوكه. وتوضع القوانين دائماً بواسطة الدولة. ويرى افلاطون أن الحكماء والفلاسفة هم الوحيدون القادرون على القيام بمهمة وضع القوانين. ويجد الفلاسفة الآخرون وغيره الذين اهتموا ببناء الأمة والدولة كاسينيوزا وغيره أن على الدولة أن تنمي الحرية والذكاء لدى الأفراد من أجل الصالح العام، ويتعلم الأفراد أيضاً أن في حالة صراع بين المصالح الخاصة والعامة على الأفراد تقديم المصالح العامة على المصالح الخاصة. ففي مثل هذا الوضع، كما يقول جون ستيوارت مل «يصبح الفرد مواطناً حراً».

إن قضية تعليم المواطن أن يكون مواطناً تتضمن مشكلة أخلاقية صرفة تتعلق بعلاقة الانسان كإنسان (أو سمه إن شئت الانسان الجيد)، والانسان المواطن؟ بعبارة أخرى إلى أي حد يمكن أن يكون هنالك تطابق بين الإنسان الجيد والإنسان المواطن؟ يرى ارسطو أن الاثنين متطابقان فهما يشكلان وجهين لعملة واحدة، وهما قادران على أن يحكما كإنسان أحرار، ومتساوين. والواقع فإن وجهات نظر الفلاسفة مختلفة حول هذا الموضوع الأخلاقي. فوجهة نظر افلاطون وهيجل تختلف عن اوجستين وتوما الأكويني وهما بدورهما يختلفان عن جون لوك وجون ستيوارت مل في نظرتهم لعلاقة المواطن بالدولة. فالحكماء غالباً ما كانوا ينظرون إلى قانون أعم وأشمل من قوانين الدولة. وقد يكون موقف سقراط وتجرحه للسم مثلاً جيداً على ذلك. أما الرواقيون وماركوس اورولوس فقد استعدوا للتنازل عن القانون العام في سبيل الأخوة العالمية الإنسانية التي ترتبط بدولة واحدة. أما مسيحيو العصور الوسطى فقد آمنوا أن مدينة الله أفضل بكثير من مدينة الانسان، وهم لا يمانعون بأن ينتمي الفرد لكلا المدينتين ولكن لا بدّ من انصياع الفرد لقوانين السوء في حالة وجود تناقض بين قوانين مدينة الله وقوانين الدولة. المؤمن، على حد قولهم، لا خيار له، إذا حصل صراع إلا أن يختار القوانين الالهية «القوانين التي تناقض قوانين الله، فيما يقول الأكويني، يجب أن لا تطاع».

قضية ارتباط الفرد بالمجتمع وارتباطه بالدولة من الأمور المفروضة على الانسان بغض النظر عن تعارض هذا الارتباط بقوانين خارجة عن نطاق الواقع الذي يعيشه، وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر الفلسفية عن علاقة الفرد بالمجتمع من جهة وعلاقته بالدولة من جهة أخرى فإن الذي لا شك فيه أن الإنسان لا يقوى إلا أن يرتبط مع المجتمع والدولة إلا إذا كان، على حد قول ارسطو، الهاً أو حيواناً، ان جوهر قضية الارتباط إنما هي قضية الولاء أو الانتهاء ذي العلاقة الوطيدة بالتنشئة الاجتماعية والسياسية.

وبعني مفهوم الولاء شعور الفرد بالارتباط الشديد بموضوع آخر كأن تكون علاقة فرد بآخر أو بمجموعة من المجموعات الدينية أو الحزبية أو الطبقية أو العائلية أو القبلية أو شعور ارتباطه بفكرة من أفكار أو بوطن من الأوطان أو بدولة من الدول وهكذا. ويعبر الفرد عن ولائه بالقول والعمل معاً لتثبيت علاقته. وقد ينمو ولاء الانسان تجاه موضوع ما بحيث يجعله متعصباً ومزتماً يخرج به بذلك عن صميم الواقع. ويدعم الولاء عن طريق وسائل التنشئة كالعائلة والمدرسة والمدرس ووسائل الاعلام.

- ٢ -

وحتى يتسنى للباحث دراسة التنشئة الاجتماعية والسياسية حديثاً فلا بدّ من النظر في فكرة التنشئة الاجتماعية والسياسية في الاسلام وتطبيقاتها العملية في عصور لاحقة، ويمكن النظر أيضاً إلى بعض العادات التي ما زالت قائمة حتى الآن في دول العالم الاسلامي «بشكل عام» «والعالم العربي» بشكل خاص والتي تضرب جذورها في الأعماق لتصل إلى الفترة التي سبقت ظهور الاسلام.

إذا كانت مجتمعات شبه الجزيرة العربية قائمة على العصبية القبلية فقد دعا الاسلام إلى مجتمع غير قائم على العرق أو القومية أو علاقة الدم أو غير ذلك. ولم يحمل الاسلام اسم مؤسس له. لقد أتى الاسلام ليذيب العصبية ويلغي الحدود ويساوي بين الناس. وللمجتمع الاسلامي خصائص معينة يمتاز بها كوحدة المجتمع وتطبيق العدالة. والأسرة مركز المجتمع الاسلامي. وقد حددت الشريعة الاسلامية علاقة الآباء والأبناء. فلكل منهم حقوق وعليهم واجبات ولا ضرر من أحدهما على الآخر. فمن واجب الآباء تنشئة ابنائهم تنشئة صالحة وللأبناء حقوق كحقوقهم في الحياة وحقوقهم في المساواة.

وإذا كانت العادات والتقاليد والدين تنص على ضرورة الأبناء لأبائهم وحصل تعارض بين الآباء والأبناء بسبب العقيدة «الدين» فلا بدّ من التمسك بالعقيدة وليس بطاعة الوالدين. ويشير القرآن الكريم إلى مفهوم الاحسان الذي يتضمن الحق والخير والجمال. ويؤدي تطبيق مفهوم الاحسان في الحياة العملية إلى احترام الأبناء لأبائهم والصلاة على أرواحهم وتقديم النصح والمشورة لهم إذا اقتضى الأمر.

وتقوم الحياة الاجتماعية في المجتمع الاسلامي على قواعد ثابتة من أجل تأمين السعادة والاستقرار والتقدم وازدهار الفرد والجماعة على السواء ولا يوجد مكان للطبقية أو سيطرة جماعة معينة أو فرد معين على الآخرين في المجتمع الاسلامي، بل تأكيد على أن الناس قد

خلقوا من ذكر وأنثى ليتعارفوا وإن أكرمهم عند الله اتقاهم، وإنهم جميعاً متساوون في الحقوق والواجبات.

أما على الصعيد الاقتصادي فقد حث الاسلام على ضرورة العمل شريطة أن لا يكون مخالفاً بالشرع. وأكد الاسلام على ضرورة احترام الملكية الخاصة بغير التدخل من أحد سواء كانت الدولة أم غيرها. وفي مقابل ذلك على المسلم أن يقوم بواجباته الدينية والاجتماعية كدفع الزكاة مثلاً وله الحماية الكاملة من الدولة.

ولا تقتصر الحياة السياسية في الاسلام على فرد دون آخر أو طبقة دون أخرى وهي ليست دولة العمال كما إنها ليست دولة الرأسماليين، والقرآن هو دستور الدولة الاسلامية، وتكون السيادة لله وحده فهي ليست للحاكم أو الشعب، وهدف الدولة الاسلامية إقامة العدل للمواطنين بغض النظر عن أشكاهم وألوانهم وأنسابهم وأطوارهم وأوزانهم. وعليه فلا تخضع الدولة الاسلامية لحزب معين سوى حزب الله، ولا تخضع لقوة اجنبية ويكون الولاء فيها لله وحده، وما الحاكم فيها إلا منفذ لقوانين الله ويستمد سلطته من طاعته لقوانين الله. فالعقد الاجتماعي السياسي لا يكون بين الحاكم والمحكوم في الدولة الاسلامية وإنما يكون بين الحاكم والمحكوم من جهة وطاعتهم لقوانين الله وتطبيقها من جهة أخرى.

هذه هي القواعد النظرية في الاسلام، أما تطبيقها العملي فشيء فيه اختلاف كبير. ترتبط السياسة بالدين ارتباطاً وثيقاً، وتعج كتب التاريخ الاسلامي بوصف فترات وعصور ذهبية ظهرت فيها الدولة الاسلامية واتسع نشاطها وأخرى تميزت بالضعف والتشتت، فقد تميز العصر الاسلامي الذهبي بميلاد دولة المدينة. وتميز العصر الأموي بظهور الملكية والاعلاء من الجنس العربي على حساب الأجناس الأخرى وإن كانوا جميعاً مسلمين. وامتاز العصر العباسي الأول بمبادئ أمة جديدة قائمة على المساواة، وعلى الرغم من ذلك فقد ظلت أحداث الصراع على الخلافة وحروب المسلمين ماثلة في ضمير المسلمين.

ومع ذلك فقد نظروا إلى العصر الذهبي الاسلامي كمثال يحتذى به ولا بد من العمل على إعادته وتطبيقه بحذائره. ولكن الزمن يتغير والاجتهادات تتزايد والآراء تتضخم وقد اثبت التاريخ أن المجتمعات في تغير مستمر. والمجتمع الاسلامي من ضمن هذه المجتمعات، فقد دخلت الفلسفة اليونانية وآراء المتصوفة وآراء الشيعة إلى حظيرة المناقشات الدينية الاسلامية، فدخل فن المنطق وبعض مفاهيم الميتافيزيقا عن الفلسفة اليونانية ودخلت مذاهب وحدة الوجود من المتصوفين سواء كان ذلك من بلاد فارس أو الهند وهو المذهب

الذي يربط بين الخالق والخلق وحاجة كل منها للآخر. وأوجد الشيعة نظام الأمامة الذي لا بد من أن يكون متصلاً بالبيت.

أما على الصعيد الاجتماعي فقد بدأت العادات والتقاليد التي سادت قبل ظهور الاسلام بالتغلغل في جسم المجتمع الاسلامي مما أدى إلى محاولات توفيقية بين الشرع الاسلامي من جهة وبين العادات والتقاليد من جهة أخرى. ومع ذلك فقد بقي التمسك بالشرع الاسلامي. وقد استمر الحال حتى القرن التاسع الميلادي عندما بدأت الوحدة السياسية الاسلامية في التفكك وأصبح للفرس أولاً ثم للأتراك ثانياً من السلطة والنفوذ درجة كانوا يخلعون الخليفة ويعينون بدلاً منه. وظهرت سلطة الأسر في الأقاليم واستقلالها الذاتي على الرغم من اعترافها بسيادة الخليفة العباسي، ثم ظهرت الشيعة في ثوب حركة الاسماعيلية لتتحدى شرعية الخليفة وقام الماوردي شارحاً لحقيقة الخلافة وأسبابها^(٥).

أما القرن الثالث عشر الميلادي فقد شهد انقساماً في السلطة وزعت بين الخليفة والأمير التركي، وعلى أثر تدمير بغداد على يد المغول سنة ١٢٨٥ أصبح الخليفة بلا وزن على الاطلاق. وقد انتقلت السلطة من الخليفة إلى غيره من سلاطين المماليك في مصر. وعلى ذلك فقد اختلف نظام الحكم أيضاً. فقد أصبحت السلطة السياسية في يد العسكريين من المماليك أو الأتراك أو الأكراد وغيرهم - وقد تحولت الشرائع والقوانين الدينية إلى أوامر صادرة عن السلطان وأصبحت مهمة السلطان الحفاظ على سلطانه بشئ الطرق بغض النظر عن مصلحة الأمة. أما الخليفة فقد أضحي مجرد موظف في بلاط السلطان يستعمل لأغراض شرعية الحكم وطاعة المواطنين وكان ضماناً للعقيدة السنية ضد العقيدة الشيعية.

وقد تلت تلك الفترة فترة أخرى تحول فيها الفكر السياسي الاسلامي من مناقشة قضية مصدر سلطة الحاكم إلى قضية مناقشة كيفية وجودها العلمي. وأخذ فلاسفة المسلمين في محاولة التوفيق بين الفلسفة والدين ومحاولة الاجابة عن السؤال ماذا على الحاكم المسلم أن يعمل؟ وأسفر الجدل عن ضرورة أن يتميز الحاكم بالحكمة على غرار ما جاء في جمهورية افلاطون وإن مهمة الحاكم أن يقيم العدل في المجتمع. واحتد الجدل بين مؤيدي النظرة القائلة بأن على الحاكم أن يتصف بالحكمة ويحكم على ضوءها وبين اولئك الذين يقولون بأن مؤسس الدولة الاسلامية كان رسولاً فمن يحكم النبي أم الفيلسوف؟ والواقع فقد خاض الفلاسفة المسلمون الأمر في القرن العاشر الميلادي فقد كتب الفارابي آراء أهل المدينة الفاضلة وقارن بين النبي والفيلسوف. والنبة عند الفارابي لا تحتاج إلى ملكة عقلية تتصف

بالتأمل الخالص للفيلسوف الحكيم الذي يصل للمعرفة الحقيقية عن طريق التأمل الخالص. ويرى الفارابي أن جمع الحاصلتين في الحاكم، إن توفرتا، يكون أفضل. وهو يؤكد على أن الدولة الفاضلة إنما هي تلك التي يتعاون أفرادها للوصول إلى الخير العام^(٧).

على الرغم من التعديلات والجدال الذي دخل على قضية النبوة والخلافة والأمامة على يد ابن سينا في القرن الحادي عشر وابن تيمية في القرن الرابع عشر إلا أن الفلاسفة والفقهاء لم يستطيعوا التمييز بين حكم الخلفاء الأوائل في الدولة الإسلامية وحكم السلاطين القائلين. وقد بقي حكم الخلفاء يمثل فترة ذهبية ينادي بتطبيقها الفقهاء والفلاسفة بغض النظر عن اختلاف الزمان والمكان إن مثل هذا الشعور ما زال قائماً حتى الآن^(٨).

الدولة الإسلامية دولة تجمع بين الشرع والحكم، فقد جمعت فترة الرسول وخلفائه بين الدين والدولة تماماً كما كان الحال في عهد الأمويين والعباسيين وغيرهم، وما يقال عن الفترات الإسلامية السابقة يمكن أن يقال عن الفترة التي سادت فيها الدولة العثمانية. وقد كان الحكم وراثياً لآل عثمان. ومع تطور الزمن أخذت قوى جديدة في الظهور نتيجة منح السلطان لها امتيازات الحكم في الأقاليم البعيدة مقابل الخدمة العسكرية والولاء للسلطان العثماني. وعلى الرغم من أن الجهاد كان أحد أسباب التوسع والفتوحات إلا أنه لم يكن العامل الحاسم في سياسة الدولة العثمانية. فقد تحالفت وتحاربت مع أوروبا المسيحية كما تحاربت مع الصفويين الشيعة. ولم يكن هناك توجه مباشر من الدولة العثمانية إلى تطبيق العصر الذهبي الإسلامي بل على العكس فقد كانت ترفع مدارس خاصة لتلقي العقيدة السنية وتشجيع فرق صوفية وتحيطها باجلال كبير. فقد جعلت من قبر جلال الدين الرومي وقبر ابن عربي مراكز روحية يحج إليها الزائرون^(٩).

قسم المجتمع العثماني إلى طبقة الحكام والطبقة المعفاة من الضرائب وعلى رأسها السلطان. ولم يكن السلطان العثماني خليفة على الرغم من أنه كان أقوى المدافعين عن أهل السنة والجماعة. ولم يكن هناك محاولات لجعله كذلك حتى القرن الثامن عشر، ولكنه كان يجمع في يديه السلطتين الدينية والدنيوية وكان من مهمة هذه الطبقة تنظيم الجيش والإدارة والقضاء. ويتبع هذه الطبقة القضاء والمدرسون والأطباء وأئمة الجوامع والمؤذنون والكتبة والجنود والقادة العسكريون.

أما الطبقة الثانية فهي التي كانت تشكل السواد الأعظم من الناس وهي الطبقة المطالبة بدفع الضرائب. وكان المجتمع العثماني مقسماً إلى مناطق إدارية وكل منها مقسم إلى جماعات

دينية يرأسها رئيس ديني تابع لمركز المنطقة الإداري. وكان لغير المسلمين أيضاً تجمعاتهم الدينية كالروم الأرثوذكس والأرمن واليهود والقبط وغيرهم.

لم تكن الدولة العثمانية تشمل على جماعة واحدة متجانسة بل جماعات غير متجانسة ولاؤها الأول لنفسها كجماعة حسب اقليمها أو دينها أو مهنتها ولاؤها الثاني للسلطة المركزية. وقد استمر الوضع حتى بدء التصدع بتغليب سلطة أهل الأقاليم على سلطة الدولة المركزية منذ القرن السابع عشر كما حدث في شمال إفريقيا. وبانتهاء الدولة العثمانية في القرن العشرين تقاسم الغرب المنطقة العربية ومن ثم ظهرت الدولة العربية التي نالت استقلالها في فترات متقطعة والتي أخذت في بناء فلسفتها التربوية الخاصة بها كما يتطلب ذلك أمنها واستقرارها.

- ٣ -

خضعت قضية التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي منذ أواخر القرن التاسع عشر إلى تيارات مختلفة في الشكل والمضمون بل ومتصارعة مع بعضها البعض في كثير من الأحيان وإن كانت تبدو على السطح وكأنها تهدف إلى بناء أمة عربية جديدة. وقد مرّت هذه التيارات في فترات تقدم فيها تيار على آخر أو سارت جميعاً معاً. ويمكن تقسيم هذه الفترات إلى : (١- منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الأولى، (٢- فترة ما بين الحربين، (٣ حتى سنة ١٩٦٧ و (٤- أخيراً حتى الوقت الحاضر ويلاحظ أن هذه الفترات قد تميزت بظهور التيارات الدينية والقومية والاقليمية والأسرية.

وقعت البلاد العربية تحت الحكم العثماني منذ القرن السادس عشر وكان نتيجة ذلك أن فقد العرب استقلالهم السياسي وتمحلت ثقافتهم نتيجة لعزلتهم عن العالم الخارجي. واستمرت هذه العزلة حتى الغزو الفرنسي لمصر سنة ١٧٩٨. وكان نتيجة هذا الغزو وأوجه المصريون الحضارة العربية. ولم يدم الغزو الفرنسي لمصر طويلاً وقد استغل محمد علي باشا ضعف الامبراطورية العثمانية وتسلم مقاليد الحكم في مصر في أوائل القرن التاسع عشر. واستطاع محمد علي باشا أن يمد نفوذه إلى بلاد الشام والسودان وشبه الجزيرة العربية وكان يطمح في بناء امبراطوريته الخاصة إلا أن احلامه تحطمت في أربعينات القرن التاسع عشر بسبب التدخل الغربي الذي وجد في أطماع محمد علي خطراً على مصالحه في المنطقة. واستطاع محمد علي أن يبقى حكم مصر في يده ويد أبنائه وأحفاده حتى قيام الثورة المصرية سنة ١٩٥٢. أما على صعيد مصر فقد أوفد محمد علي الطلبة المصريين إلى الجامعات الغربية وبذلك يكون محمد علي قد تحول عن سياسة العزلة التي اتبعتها الدولة العثمانية. وقد شجعت

سياسة محمد علي هذه فتح الأبواب أمام الارساليات الغربية وفتح المدارس في مصر وبلاد الشام مما كان لها الأثر في تطور الشعور القومي العربي. وظهر هذا الشعور في الكتابات الأدبية والتاريخية والجمعيات السياسية السرية والعلنية التي ظهرت في المنطقة (مصر وبلاد الشام) في الفترة ١٨٧٠ - ١٩١٤.

لم تسفر مساعدة العرب للغرب ضد العثمانيين في الحرب العالمية الأولى عن تحقيق آمالهم في بناء دولة عربية متحدة وهو الوعد الذي قطعتة الدول الغربية (بريطانيا على وجه الخصوص) للشريف حسين. أضف إلى ذلك أن المنطقة قد قسمت إلى مناطق تابعة للدول الغربية وبدأ معها ظهور القوميات العربية المحلية وتشجيع الدول الغربية لذلك.

أما التيارات الدينية فقد ظهرت بادية ذي بدء مع ضعف الدولة العثمانية في القرن الثامن عشر. فقد ظهرت الحركة الوهابية في أربعينات القرن الثامن عشر ثم الحركة الجزائرية في ثلاثينات القرن التاسع عشر ثم الحركة السنوسية في ليبيا في أوائل القرن العشرين لمقاومة الوجود الإيطالي وقد تميزت هذه الحركات جميعاً بالمقاومة والرجعة إلى الأصول الدينية^(٩). ولم تستطع هذه الحركات تمثيل حضارة من تقارعهم من الغربيين بل على العكس من ذلك فقد أكدت على ضرورة الوقوف ضد الحضارة الغربية أو تمثيلها.

أما الحركات الإصلاحية الدينية التي قام بها جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وعبد الرحمن الكواكبي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر فقد اتسمت بسمة التوفيق بين الفكر الاسلامي والحضارة الغربية. فالديمقراطية تعني الشورى، والرأي العام يعني الاجماع وتعني الضريبة الزكاة. ولكن مثل هذه المحاولات لم تؤد إلى كسر الحاجز بين الحضارة الغربية والعرب على الرغم من دعوة المفكرين المذكورين إلى قضية أن الاسلام لا يتنافى مع قضايا التقدم والتحديث والحضارة الغربية.

أما التيار الثالث فهو بناء التحديث والعلمانية، وفحوى هذا التيار الاعتقاد على القومية، كما تمثلت في تعاليم الثورة الفرنسية منهجاً له. وقد تكون الجمعيات السرية والعلنية في بلاد الشام ممثلة لهذا الاتجاه.

وقد برزت التيارات الثلاثة المتناقضة واتخذت أشكالاً جديدة تمثلت في أحزاب عدة في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى ومثلت الصراع الذي كان قائماً في المنطقة منذ أمد وما زال. وقد ظهرت جماعة الإخوان المسلمين سنة ١٩٢٨ والحزب القومي السوري سنة ١٩٣٢ وحزب البعث العربي الاشتراكي في نفس الفترة تقريباً. وكانت الأحزاب الاشتراكية

والشيوعية قد بدأت في التشكيل على أثر نجاح الثورة البلشفية سنة ١٩١٧، ولكن هذه الأحزاب بقيت ضعيفة للغاية على الرغم من ترجمة بعض أفكار الشيوعية إلى اللغة العربية. فقد ترجم أحمد رفعت كتاب الدولة والثورة وترجم خالد بكداش البيان الشيوعي سنة ١٩٣٣ وترجم مصطفى حسين كتاب فردرك انجلز مبادئ الشيوعية سنة ١٩٣٥^(١٠). وقد دعت هذه الأحزاب إلى الوحدة ولكنها اختلفت في المنهج. أما الحزب الذي عارض الوحدة وطالب بالتجزئة فقد كان حزب الكتائب اللبناني الذي أسس سنة ١٩٣٦. ثم ظهرت حركة القوميين العرب على أثر مصيبة سنة ١٩٤٨ وحركة الناصريين بعد نجاح الثورة المصرية سنة ١٩٥٢.

وبالنسبة للحركات الدينية فقد ظهرت في معظم الدول الاسلامية في الوقت الراهن. وقد اتخذت هذه الحركات بعض الأشكال كالجماعات والأحزاب السياسية كما هو الحال في تركيا والباكستان واندونيسيا أو على شكل مجموعات سرية كما هو الحال في سوريا ومصر والسودان. وكانت إيران الدولة الوحيدة التي استطاعت حركة دينية فيها السيطرة على السلطة السياسية. ومن الحركات الدينية الآن حركة الأخوان المسلمين والتي حددت أهدافها منذ انشائها على يد حسن البنا في خلق مجتمع اسلامي قوي لتحقيق المبادئ التي نادى بها الاسلام.

أما القوميون السوريون فيعتقدون أن السوريين كأمة يختلفون عن بقية العرب ويقصد بسوريا الهلال الخصيب (سوريا، لبنان، الأردن، فلسطين، العراق) والتي لا بدّ من اتحاد هذه المناطق في دولة واحدة يغيب فيها الأقطاع والرأسمالية والقبلية ويفصل فيها الدين عن الدولة. وينص برنامج الحزب القومي السوري الاشتراكي على الاستقلال وتحقيق الهوية القومية في سوريا الكبرى، ولكن آراء هذا الحزب خبت بعد سنة ١٩٤٥ ولم ترق هذه الأفكار لأهل المنطقة الذين وجدوا في وحدة العالم العربي طريقة أفضل من وحدة سوريا الكبرى.

أما حزب البعث العربي الاشتراكي كما عرضه مشيل عفلق فقد اعتمد باديء ذي بدء على زكي الأرسوزي (من لواء الاسكندرون) واضع البذرة الأولى لحزب البعث والذي طرح فكرياً قوماً حاول فيه أن يتخطى الطائفة والعشيرة والطبقة وضمها جميعاً في وحدة قومية واحدة. وقد اعتمد الأرسوزي على تحليل اللغة العربية لاقامة البرهان على وحدة الأمة العربية. ففي مجموعة من الكتيبات الصغيرة التي نشرها أثناء الحرب العالمية الثانية عرض فيها لنظرية الأصالة العربية. وكان يهدف الأرسوزي من وراء ذلك إلى اكتشاف هوية العربي من خلال اللغة والفاظها. وقد حاول الأرسوزي أن يطبق الفكر الجدلي الذي نهجه هيجل

وذلك من خلال تأكيده على أن التاريخ العربي إنما هو تاريخ يتجاوز نفسه باستمرار. وعلى الرغم من أن التاريخ العربي جزء من التاريخ العالمي وإن العقل العربي أيضاً جزء من العقل المطلق، إلا أن تجاوز التاريخ العربي والعقل العربي لا يتم إلا عن طريق الرجوع إلى الأصل أو الأصول التاريخية العربية^(١١).

وقد تأثر عقل بهذا التيار الفلسفي الجديد وزاد على ذلك بتأثره البالغ بالفلسفة الرومانسية الفرنسية كما عرضها اندريه جيد والفلسفة الصوفية عند هنري بروجسون والذي اعتبره عقل فيلسوفاً فوق العادة.

أما عبد الناصر والناصريون فقد ربطوا بين التجربة العملية والفكر النظري. وإذا اعتمد التاريخ العربي عند عقل على مبادئ أقرب إلى الخيال وأبعد عن الواقع الاجتماعي بما احتواه من مفاهيم عن «الرسالة التاريخية الواحدة» وقدر الأمة العربية في حمل هذه الرسالة «فإن التاريخ عند عبد الناصر أقرب إلى تفاعل الأفراد في بوتقة اجتماعية وسياسية واقتصادية واحدة. وقد بنى عبد الناصر فكرة القومية العربية على اللغة صانعة الفكر وعلى الأمل صانع المستقبل وفي ذلك يقول:-

يكفي أن الأمة العربية تملك وحدة اللغة التي تصنع
وحدة الفكر والعقل. ويكفي أن الأمة العربية تملك
وحدة الأمل التي تصنع وحدة المستقبل والمصير^(١٢).

خلافاً لمثيل عقل الذي جعل القومية تدور في فلك الإرادة الالهية، فقد انزلها عبد الناصر إلى صميم الوجود الاجتماعي بعد وضع النظرية في عكس التطبيق العملي بتوجيه من الله، ولكن الدور الأساسي لها مصنوع من قبل أفراد المجتمع «الشعوب العربية» على حد قول عبد الناصر هي التي ستعيد كتابة تاريخها^(١٣).

أما القوميون العرب فقد ظهرت حركتهم في الجامعة الأمريكية في بيروت سنة ١٩٥٤ كاحتجاج من قبل الطلبة والمدرسين على الأوضاع العربية العامة وخاصة ما نتج عن نكبة فلسطين سنة ١٩٤٨. وقد أكدت الحركة ضرورة قيام الوحدة العربية ووقفت ضد صراع الطبقات والشيوعية. وقد أُنشئت الحركة سنة ١٩٦١، وعلى أثر الانفصال بين سوريا ومصر، تحت الحركة الناصرية إلى درجة أنها كانت تحت تأثير الاتحاد الاشتراكي العربي وهو الحزب الحاكم في مصر آنذاك، وفي سنة ١٩٦٥ انشقت الحركة إلى قسمين: الأول تحت قيادة محسن ابراهيم والذي طالب بالاندماج في الحركة الناصرية، والثاني بقيادة جورج حبش الذي حاول

أن يبقى الحركة مستقلة بطابعها القومي خلافاً لمحسن ابراهيم الذي كان يطمح، من خلال اندماجه في الناصرية، أن يحول الناصرين إلى جماعة أكثر ثورية وتغييراً داخل المجتمعات العربية، وقد ثبت بالفعل أن الاندماج في الاتحاد الاشتراكي العربي لم يكن مجدداً. وبالفعل فقد انسحب محسن ابراهيم وفتته بعد انتقادهم للناصرية كما ظهر ذلك واضحاً من خلال مجلّتهم الأسبوعية «الحرية». أما بعد هزيمة ١٩٦٧ فقد تحول ثوريو الحركة إلى ماركسيين خاصة الجبهة الشعبية الديمقراطية بقيادة نايف حواتمة. وقد ذهب محسن ابراهيم لتأسيس منظمة «الاشتراكيون اللبنانيون»، ورأس جورج حبش الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وبدأت هذه المنظمات المختلفة تطعن بعضها البعض بحجة أن كل فئة قد انحازت إلى الجانب اليميني من وجهة نظر كل منهم. وهكذا فقد انتهت حركة القوميين العرب ولكنها لم تنته قبل ولادة عشر فئات وجماعات مختلفة الآراء على الأقل. وتمثل منها فئات ثلاث وجهة النظر الماركسية داخل منظمة التحرير الفلسطينية كالجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية والجبهة الشعبية الثورية. أما الجماعات والفئات الأخرى كالحزب العربي الاشتراكي ومنظمة «الاشتراكيون اللبنانيون» فقد لعبت أدواراً هامة في أحداث لبنان خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٨٤.

أما المنظمات الفلسطينية فقد حاولت أن يكون قرارها مستقلاً عن غيرها من الأحزاب والجماعات في الدول العربية المتصارعة. وقد وقفت منظمة فتح ضد منظمة الشقيري، التي ظهرت إلى حيز الوجود على أثر مؤتمر القمة العربي الأول سنة ١٩٦٤. وقد ساهمت عوامل عديدة في أن تكون فتح مستقلة في فترة من الفترات. وتضم تحت جوانحها المنظمات الأخرى. وقد كانت هزيمة العرب سنة ١٩٦٧ إحدى العوامل التي ساهمت في ظهور فتح إلى القمة. إلا أن انخراطها في سياسات الدول العربية واعتمادها على الدول العربية من ناحية أخرى أفقدها حرية الحركة وحرية صنع القرار. وصارعت من أجل البقاء في كثير من الدول العربية. ودخلت في حرب أهلية في لبنان استنفدت قواها حتى سنة ١٩٨٢ عندما أجبرت على الخروج من بيروت وأخيراً أجبرت على الخروج من طرابلس، آخر معقل لها وتشتت أقرانها في الدول العربية، ولم يخرج أحد من حلبة الصراع العربي الاسرائيلي منتصراً في الشرق الأوسط سوى اسرائيل.

وعلى ذلك يمكن أن نفهم كيف يمكن لعملية التنشئة الاجتماعية والسياسية أن تكون في العالم العربي تحت تأثير التيارات الدينية والقومية والاقليمية والتراثية. في الواقع فإن الباحث يلاحظ أن الاقليمية قد اتخذت دوراً فعالاً في بناء الدول العربية كل على حدة وخاصة في الفترة

مند سنة ١٩٦٧ وحتى الوقت الراهن. وعلى الرغم من محاولة كل دولة على حدة أن تكون اسلامية أولاً وعربية ثانياً واقليلية في الدرجة الثالثة إلا أن الأمر أخذ يضيق بشكل أوسع ليضم عنصراً تراثياً في الموضوع وهو التركيز على الأسرة الواحدة. الأمر الذي يجعل التراث القديم الذي بني على عنصر العصبية يغزو العالم العربي من جديد، على الرغم من مناداة الدول المذكورة بالوحدة الاسلامية حيناً والوحدة العربية حيناً آخر.

قضية التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي اذن تعاني من تناقضات التيارات الدينية والقومية والاقليمية والعصبية التراثية مما يؤدي إلى وضع استفهام كبير حول بناء الأمة التي تهدف إليها قضية التنشئة الاجتماعية في المحل الأول. إن جملة التيارات المتناقضة تؤثر على وسائل التنشئة وعواملها كالأسرة والمدرسة والمجتمع. حقاً إن اختلاف الآراء قد يكون من العوامل الناجحة للوصول إلى الأفضل إذا كان الجميع متفقاً على هدف معين وهو بناء الأمة. ولكن تصارع الآراء كما هو عليه الحال في العالم العربي يؤدي لتأليب صراعات ضد بعضها البعض كما يلاحظ من حرب العرب الباردة من أجل تغليب حزب على آخر أو فكرة على أخرى. فالمجتمعات العربية تتنازعها التيارات الدينية والقومية والاقليمية والعصبية التراثية. حتى أن الأمر قد تعمق وازداد كما يلاحظ في الخلاف الدائر بين الحزب الواحد.

هناك عدد لا بأس به من القضايا الفكرية السائدة في العالم العربي تعمل بطريقة أو بأخرى على خلق أزمات جديدة تجعل العالم العربي متعثراً في قضية التنشئة الاجتماعية والسياسية مما قد تكون نتائجها عكسية.

أدت الأزمات الفكرية التي لا تسمح للعالم العربي بحل مشاكله وأهمها المشكلة الفلسطينية إلى غياب الهوية (Identity). فالعرب بالاجمال ينقصهم تعريف انفسهم وهويتهم. وتلاحظ هذه الأزمة من خلال تصرفاتهم اليومية. فالغالبية العظمى تفكر اسلامياً وتتصرف غربياً وتطالب بالاشتراكية. ويصف قسطنطين زريق الوضع العربي بين الحريين والذي ما زال سائداً حتى الآن بقوله إن الأمة العربية «مقسمة إلى عناصر متباينة يفكر بعضها تفكيراً لاتينياً. والبعض الآخر تفكيراً انجلو سكسونياً، وبجما فريق حياة شرقية محافظة، والفريق الآخر حياة غربية مقهورة، ويسلك بعض جماعاتها سلوكاً دينياً والجماعات الأخرى سلوكاً علمانياً»^(١٤). وتتجلى الهوية بين التفكير النظري والتطبيق العملي. فالفكر في واد والتطبيق في واد آخر مما يؤدي إلى مزيد من التيه وفقدان الهوية. إن عدم الانتباه إحدى الأزمات العربية التي تؤدي إلى عدم اليقين. فالعرب فيما يقول، اسحق موسى الحسيني غير

واقفين في أي طريق يسرون تماماً «كالرجل الذي يترك بيته في الصباح ولا يعلم ما يريد أن يفعله. فهو يرى طرقاً عديدة أمامه ويدخل أحدها ولكنه لا يعلم ماذا سينتهي به الأمر. فقد يحقق شيئاً وقد لا يحقق شيئاً على الإطلاق. وقد يأخذ لذلك وقتاً قصيراً أو طويلاً وقد يجد ما يريده وقد لا يجد، بعبارة أخرى إننا نملك مدناً بغير شوارع مساة أو بيوت مرقمة، ولو كان لدينا الحصانة وبعد النظر لحفظنا شوارعنا جيداً ورقمنا بيوتنا حتى نستطيع، وقبل أن نترك منازلنا في الصباح أن نعرف تماماً في أي من الشوارع سنسير لنصل إلى مبتغانا في أقرب وقت ممكن»^(١٥).

إن الهوية وأزمتهما في الشرق العربي ظاهرة للعيان، وتتجلى في اختيار الأفراد لمأكلاتهم ومشربهم وملبسهم، فهم على عدااء مع الاستعمار وفي الوقت نفسه هم تابعون له. وحتى إنهم يرفضون شراء بضائعهم المنتجة «إن كان هناك انتاج» ويفضلون شراء ما هو اجنبي، ويؤمنون بما يقوله الخبير الاجنبي ولا يثقون بما يقوله أبناء جلدتهم، وعلى الاجمال فهم مستهلكون غير متبحرين. كثيرون الكلام قليلو الأفعال، على الرغم من أن امثلتهم تنص على إنه «إذا كان الكلام من فضة فالسكوت من ذهب» إلّا إنهم غالباً مايتبعون عكس ذلك.

ثاني الأزمات الفكرية العربية جبههم لاستيراد التكنولوجيا الغربية وعدم اكترائهم للعلم. والعلم لديهم نوع من الترف الذي يُتباهى ويُتفاخر به. ويبدو أن طبيعتهم البدوية القبلية تمنعهم من تعلم العلم لأجله، بل لأغراض اجتماعية محضة. فعلى الرغم من فتح المدارس والمعاهد واعداد الطلبة المتزايدة إلّا أن العلم نفسه قد أفرغ من محتواه. فلماذا كان هدف العلم هو البحث عن العلاقات بين الظواهر من أجل الوصول إلى نظريات فإن هذا الهدف شبه معدوم في الشرق العربي، الأمر الذي يدفعهم دائماً لاستيراد التكنولوجيا وليس العلم، وما ينتج من هذه التكنولوجيا من أنماط حضرية جديدة لا تمت لحياتهم بصلة مما يؤدي إلى هوة بين تفكيرهم التقليدي واستعمال آلة حديثة. فالتعليم التقليدي مغلف بغلاف التحديث: التفكير شرقي والمناهج غربية. وما يقرؤه الطالب من كتب في المدرسة (خاصة الكتب الدينية) يجد خلافاً لها في برامج التلفزيون الأمر الذي يخلق معاناة في ذهن الطالب على المدى الطويل.

أما الأزمة الثالثة التي يعانيها الفكر العربي السياسي فهي عدم قدرته على خلق المواطن المنتمي للدولة. إن الدولة التي لا ينتمي المواطن للدفاع عنها ليست دولة، وإن الحزب الذي لا يربط بين أفراده في برنامج علمي منظم ليس حزباً. ويلاحظ في العالم العربي ضعف

الرابطة بين الدولة والمواطن. حتى في الدول العربية التي أصيبت بالثروة والغنى فإن الهبات التي أصابت المواطن عن طريق الدولة لم تخلق المواطن المنتمي للدولة وإنما زادت صلة الأفراد وتعمقهم بالأسرة والقبيلة على حساب الدولة. وقد أثبتت الدراسات ان انتهاء العربي لأسرته أكثر من انتمائه للدولة^(١٦). لقد أثبتت هزعة ١٩٦٧ ان الدول العربية لم تستطع إقامة منظمات محلية جاذبة للمواطن أو بالأحرى خلق المواطن المنتمي للدولة. لقد فضل «المواطنون» ترك منازلهم وامتعهم حفاظاً على «شرف» عائلاتهم. اضيف إلى ذلك عدم قدرة هذه الدول على تدريب مواطنيهم على السلاح خوفاً على امنهم الداخلي.

أما الأزمة الرابعة في الفكر العربي فهي أزمة الثقة بين الحاكم والمحكوم من جهة وبين أفراد المجتمعات من جهة أخرى. فالتباين واضح في مختلف المجالات. ويظهر أكثر ما يظهر في أجهزة الدولة الإدارية والمعاهد والمدارس والجامعات والمعاملات التجارية وما إلى ذلك. فالأجهزة الإدارية تعمل وكأنها أجهزة سخرت للقيام بعمل واحد فقط: قهر الفرد، وذلك لغيب المشاركة السياسية ويبدو أن الفكرة الأساسية من وراء بناء جهاز إداري قوى للدولة حتى يوثق العلاقة بين الحاكم والمحكوم قد أخذ شكلاً مختلفاً عما يجب أن يكون عليه الحال^(١٧).

أما الأزمة الخامسة فهي أزمة غياب العقلانية في البحث والتأليف والصحافة والاعلام. ولم يستطع «المفكرون» المشاركة مشاركة فعلية في بناء حضارة فكرية قادرة على مجاراة روح العصر. يقول اسحق موسى الحسيني في ذلك «إننا لا نملك المنطق القائم على التأمل والدراسة والبحث، ولم يشترك المفكرون في بناء مجتمع جديد. فنحن لا نملك معاهد تضم باحثين وعلماء كل في تخصصهم ولا نملك باحثين للنظر في قضايا الفكرية وإيجاد الحلول لها»^(١٨). أو على حد قول زكي نجيب محمود «وكل ما نملكه أننا هو عبارة عن نقل لمعلومات من مصادر أخرى»^(١٩).

أما الأزمة السادسة فهي أزمة عدم الاكتراث. فالغالبية العظمى من «المفكرين» لا يكترون خوفاً على مصلحة معينة أو خوفاً من أن يشتوا عن المجموعة التي يعيشون بينها والتي تتميز بفكر معين وبذلك تنعدم حرية الحركة والنقد وتسير الأمور من سيء إلى أسوأ.

— ٤ —

دراسات في التنشئة عن العالم العربي :

الدراسات الميدانية للتنشئة العربية في العالم العربي تكاد تكون معدومة. والواقع فإن

هذا الموضوع من الدراسات قد بدأ متأخراً جداً وما زال متعثراً وذلك لأسباب عديدة أهمها صعوبة جمع المعلومات من استبيانات وأسئلة متنوعة غريبة عن الفرد العربي بشكل عام. اضيف إلى ذلك الضغوط السياسية والاجتماعية السائدة والتي تمنع قيام كثير من هذه الأبحاث.

وقد نشرت أبحاث وصفية حول الموضوع منها دراسة موررو بيرجر (Morroe Berger) عن لعالم العربي. ففي حديث بيرجر عن الشخصية العربية مثلاً وكيف كان تأثير التراث العربي عليها أشار إلى أن «كساد العصور السياسية واستعمار أجناس أخرى للعرب حتم عليهم (أي العرب) أن يخفقوا في إيجاد طرق سليمة لإدارة شؤونهم، ويرى بيرجر نتيجة لذلك أن ولدى العرب شعورين متناقضين: شعور بالفخر وآخر بالذم، ويظهر الشعور الأول عندما يقدم العربي نفسه للآخرين من غير العرب، أما الشعور الثاني فيظهر في معاملة العربي للعربي»^(٢٠). ويزيد بيرجر على ذلك قليلاً بالقول ان لدى العرب ثنائية من التناقضات بناء على الشعورين المتناقضين المذكورين اعلاه: فهو (أي العربي) مدع وعجب للظهور أمام الآخرين وحساس لانتقادات من جهة وينصاع للعرف والعادات والقوانين الدينية والاجتماعية بسهولة ويسر من جهة ثانية، وهو بذلك لا يستطيع اتخاذ قرار مستقل بذاته بل لا بد من العودة إلى أي مسؤول آخر^(٢١). أما السبب الرئيسي في جملة تناقضات العربي فيجدها بيرجر في طبيعة المجتمع العربي القبلي والأسرى والطائفي. حيث إن كل قبيلة أو أسرة أو طائفة لها ما يميزها من الصفات وليس هناك القدرة على ضم جميع الفئات المتناثرة في وحدة واحدة، فإن الأمر يؤدي إلى صراع بين الجماعات وبالتالي إلى تناقض بين الأفراد أيضاً. والواقع فقد شهد التاريخ العربي صراع هذه الفئات من قبل الاسلام وبعده.

وعلى الرغم من صحة أو عدم صحة نتائج دراسة بيرجر إلا إنها أثارت كثيراً من القضايا الهامة والتي فصل بعضاً منها علي الوردي، استاذ علم الاجتماع في جامعة بغداد، في كتابه طبيعة المجتمع العراقي. وقد اعتمد الوردي في دراسته على أسس شبيهة بتلك التي تناولها ابن خلدون في مقدمته. وقد وصف الوردي في دراسته المجتمع العراقي بأنه مجتمع تسوده الصراعات الفردية والتنافس لأنه مجتمع قبلي، قائم على الصراع والتنافس أصلاً^(٢٢).

وقد نشطت الدراسات الاجتماعية والسياسية في أعقاب الحرب العربية الاسرائيلية سنة ١٩٦٧. ففي كتابه النقد الذاتي بعد الهزيمة عمد صادق جلال العظم إلى المقارنة بين الهزيمة العربية على يد اسرائيل سنة ١٩٦٧، وهزيمة الروس على يد اليابان سنة ١٩٠٥. وقد وصل

العظم إلى نتيجة أن الهزيمة لكلا العرب والروس كانت نتيجة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثرائية المتردية في المجتمعات المذكورة^(٢٣). فمن العوامل الاجتماعية التي يناقشها العظم والتي أدت إلى الهزيمة إنما تكمن في حب العربي وولائه لأسرته والذي يفوق حبه وولائه لوطنه. وقد أيد فرض العظم هذا تلك الدراسة التي قام بها حليم بركات وبيتر دود (Halim Barakat & Peter Dodd) عن اللاجئين الفلسطينيين حيث وجدوا أن علاقة الفلسطيني بأسرته قوية إلى درجة إنها تفوق علاقته بأرضه. وقد لاحظت الدراسة أن كثيراً من اللاجئين الفلسطينيين قد تركوا منازلهم ومجتمعاتهم وقراهم خوفاً من اغتصاب الجنود الاسرائيليين لبناتهم وزوجاتهم^(٢٤).

أما زكي نجيب محمود، استاذ الفلسفة بجامعة القاهرة سابقاً فقد دعا في سلسلة من المقالات والمحاضرات والتي اتبعها ببعض الأبحاث إلى أنه لا بد من النظر في التراث العربي وأخذ ما ينفع منه وترك ما لا ينفع. ويركز الأستاذ محمود في كتاباته على أهمية العلمانية والتحديث في مقابل التقليد في الفكر والحياة. وهو في الواقع تلميذ مخلص لكل من برتداند رسل وجون ديوي والفلسفة البراجماتية بوجه عام^(٢٥).

ولكن عفيف البوني ينكر طرق التحليل التي اتبعها المتفنون والباحثون العرب ويرى :-

إن الهزائم التي مرت بها الأمة العربية منذ سنة ١٩٦٧ خاصة، قد دفعت البعض إلى البحث عن مكان الخلل في حياتنا العربية المعاصرة ولم يكونوا مؤهلين لذلك علمياً، ولذلك كان البحث عن أسباب الهزيمة في ظلها، متأثراً بأجوائها، بمشالية تركّز على الأوهام، كما أن عدم تحقيق الوحدة العربية وانتكاسة تجاربها وأخطاء دعائها، كل ذلك قد غلّى نزعاً من النقد الهدام، ومن التشاؤم، قلست الماضي، ولم تفقه الحاضر، وقد اغفل المستقبل. بعبارة أخرى ولد انحسار المد القومي فكراً استلابياً تشكيكياً يائساً، لعبت الصحافة دوراً كبيراً في نشره. وبما خفف من وطأته أنه فكر «نخبة» لا فكر جماهير، لأن الجماهير بالرغم من معاناتها ما غيرت يوماً من قناعاتها وطموحاتها نحو الوحدة والتقدم والتحرر، وحتى في ظل الهزيمة المرة ولم تيأس لأن يأس الجماهير معناه توقف التاريخ وهو أمر مستحيل...^(٢٦).

ويؤكد البوني أيضاً «أن الانسان العربي الذي عرف بالبذل والعطاء ليس مسؤولاً عن الهزيمة أو التخلف أو التبعية، ولكن المسؤول الأول والأخير عن ذلك إنما هو «الامبريالية

العالمية وتحالفاتها المحلية. التي منعت الانسان العربي أن يصبح مواطناً عربياً متحرراً محرراً على حقوقه المدنية والسياسية والثقافية متعايشاً مع العصر في اطار من خصوصية الهوية القومية^(٢٧).

ويرى كوانت (Quandt) في دراسته القيمة عن الجزائر أن للتراث دوراً كبيراً في ابقاء الصراع بين القادة الجزائريين، ويمتد الأمر ليشمل كافة أفراد المجتمع^(٢٨)، الأمر الذي يجعل من أمر التنشئة الاجتماعية والسياسية عامل هدم أكثر من كونه عامل بناء.

ومن الدراسات الميدانية التي اهتمت بالأمر تلك التي قام بها ياسوماسو كورودا (Yasu-masa Kuroda) سنة ١٩٧٠، وقد حاول كورودا الاجابة على السؤال: كيف ينشأ اللاجئون الفلسطينيون ويعرفون أنفسهم بدون أن يكون لهم دولة يرتبطون بها؟ وقد استمد معلوماته نتيجة استبيان وزع على عدد من الطلبة في مدارس مختلفة في الأردن. وكانت نتيجة دراسة كورودا التوصل إلى أنه على الرغم من عدم وجود دولة فلسطينية وعلى الرغم من أن غالبية الفلسطينيين لم يروا فلسطين إلا أنهم يعرفون أنفسهم ويربطون هويتهم بها^(٢٩).

وقام الباحث بدراسة مشابهة لتلك التي قام بها كورودا في ربيع سنة ١٩٧٦ على الطلبة الفلسطينيين في بغداد. وقد حاولت الدراسة الاجابة على نوعية التغير الذي حصل في التراث العربي الفلسطيني بعد ظهور المقاومة الفلسطينية^(٣٠).

واشترك الباحث مع زميله الدكتور فيصل السالم في دراسة ميدانية للتنشئة الاجتماعية والسياسية في دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء دولة عمان التي تعذر جمع المعلومات منها. وكانت الدراسة قد تناولت مواضيع الولاء والهوية والمواطنة ودور التراث في التنشئة الاجتماعية والسياسية^(٣١).

أما الدكتور توفيق فرح فقد جمع دراسات في التنشئة السياسية والاجتماعية في العالم العربي، راسماً صورة جذابة لأهمية الدراسات الميدانية في مجالات التنشئة الاجتماعية والسياسية. وإذا كانت أبحاث الكتاب مقتصرة على بعض الدول العربية إلا أنه يمكن التعميم إلى حد كبير لتشمل نتائج الأبحاث مناطق أخرى من العالم العربي^(٣٢).

هذه بعض الدراسات التي اهتمت بقضايا التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي، وإن كان الكثير منها قد تعرض للأمر عرضاً بغير مناقشة قضايا التنشئة كقضايا مستقلة بذاتها، ولكن هذه الدراسة ستعرض لمناقشة قضية التنشئة الاجتماعية والسياسية في منطقة شمال الأردن.

— ٥ —

منهج الدراسة وعينة البحث

تقوم هذه الدراسة على عينة من طلبة وطالبات مدارس منطقة شمال الأردن. وقد تألفت العينة من المتغيرات الرئيسية ونسبها المثوية كالتالي:

- ١ - السن: وقد شكل صغار السن (أقل من ١٥ سنة) نسبة ٥٢٪ بينما شكلت نسبة كبار السن (أكثر من ١٥ سنة) نسبة ٤٨٪.
- ٢ - الجنس: وقد بلغت نسبة الذكور ٤٨٪ ونسبة الإناث ٥٢٪.
- ٣ - عدد أفراد الأسرة: أقل من ٨ أفراد ٤٢٪، أكثر من ٨ أفراد ٥٨٪.
- ٤ - الدين: مسلم ٩٢٪، مسيحي ٨٪.
- ٥ - مهنة رب الأسرة: عامل ٣١٪، تاجر ١٢٪، مهني ٩٪، موظف ١٢٪، عسكري ٧٪، متقاعد ١١٪.
- ٦ - الفترة الدراسية: انهى الابتدائية ١٢٪، انهى المتوسطة ٥٠٪، انهى الثانوية ١٩٪، انهى المعهد ١٩٪.
- ٧ - نوع المدرسة: وكالة الغوث ٢٥٪، حكومية ٤٥٪، خاصة ٣٠٪.

وقد شكلت المتغيرات التابعة ٢٩ سؤالاً موزعة على خمسة أقسام كالتالي: -

- ١ - دراسة الهوية ٥ اسئلة
- ٢ - دراسة مصادر المعلومات ٥ اسئلة
- ٣ - بناء الدولة ٦ اسئلة
- ٤ - الولاء للأرض ١٠ اسئلة
- ٥ - تقييم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ٣ اسئلة

وقد استعمل الحاسب الآلي في تحليل البيانات وذلك للحصول على مربع كاي ومعامل

الارتباط والانحدار. وسوف اتناول متغيراً رئيسياً واحداً فقط لدراسة العلاقات بينه وبين المتغيرات الأخرى وهو متغير نوع المدرسة. (وكالة، حكومية، خاص).

ففي العلاقة بين متغير نوع المدرسة ومتغيرات الهوية ربطت غالبية أفراد العينة انفسها مع العائلة أولاً، الدين ثانياً، القومية ثالثاً، الدولة رابعاً. وهناك نسبة مرتفعة عرفت نفسها بذكر الاسم. ويمثل جدول رقم (١) النسب المئوية لاجابات العينة.

جدول رقم (١)

علاقة عينة البحث بالسؤال الأول من أسئلة الهوية

مدارس وكالة	مدارس حكومية	مدارس خاصة
الارتباط بالاسم	٪١٨	٪٩
الارتباط بالعائلة	٪١٠	٪٢٩
الارتباط بالدين	٪١٥	٪٢٤
الارتباط بالقومية	٪٢٠	٪١٥
الارتباط بالدولة	٪٢٨	٪٥

أما معرفتهم لأنفسهم فقد تركزت حول القومية والدين والعائلة كما هو مبين في جدول رقم (٢).

جدول رقم (٢)

علاقة عينة البحث بالسؤال الثاني من اسئلة الهوية

مدارس وكالة	مدارس حكومية	مدارس خاصة
القومية	٪٦٠	٪٤٩
الدين	٪٢٥	٪٢٧
العائلة	٪٢	٪٩

وهم يعرفون بلدهم بأنها الدولة القوية أولاً ثم الدولة الرأسمالية في الدرجة الثانية كما يشير إلى ذلك جدول رقم (٣).

جدول رقم (٣)
علاقة عينة البحث بالسؤال الثالث من اسئلة الهوية

مدارس وكالة	مدارس حكومية	مدارس خاصة
الدولة القوية	٤٨٪	٤٢٪
الدولة الرأسالية	٧٪	٣٣٪

وقد أجمع أفراد العينة على أن السبب الذي أدى بالدول العربية أن تكون على الشكل الذي هي عليه هو طبيعة الأنظمة السياسية وأشكالها المختلفة. وكذلك فقد اعتقد أفراد العينة أن الأمة العربية تشكل أمة واحدة بسبب اللغة العربية.

أما مصادر معلوماتهم السياسية فتأتي معظمها من وسائل الاعلام أولاً، والأصدقاء ثانياً، ثم من رجال الدين كما هو مبين في جدول رقم (٤).

جدول رقم (٤)
علاقة عينة البحث بمصادر المعلومات السياسية

مدارس وكالة	مدارس حكومية	مدارس خاصة
وسائل الاعلام	٦٩٪	٦٥٪
الأصدقاء	١٤٪	١٤٪
رجال الدين	١٣٪	١٣٪

وعن مصادر معلوماتهم العامة فيحصل الغالبية العظمى من العينة عليها من العائلة وينسب ٥٢٪، ٦٦٪، ٥٩٪ على التوالي. وكذلك فهم يحصلون على النصيحة من العائلة أيضاً وينسب ٥٠٪، ٧٧٪، ٥٩٪ لكافة الفئات. وأما الشخص الذي يقدرونه ويحترمونه أكثر من غيره فهو الأب. وقد بلغت نسب أفراد العينة للثلاث فئات كالتالي: - ٧٠٪، ٧٨٪، و ٧٦٪، وترى ٥٠٪ من الفئة الأولى و ٣٤٪ من الفئة الثانية و ٣٣٪ من الفئة الثالثة، أن حلمها الدائم إنما هو كيفية الدفاع عن الدين، وترى نسبة ٤٠٪ فقط من كافة العينة أن

النجاح في الحياة لا يأتي إلا عن طريق الدراسة والثقافة في الدرجة الأولى ثم عن الروابط الدينية في الدرجة الثانية والروابط الأسرية في الدرجة الثالثة.

أما عن بناء الأمم وكيفية تطورها فترى الغالبية العظمى من أفراد العينة أن الدول تتقدم بطرق عدة أهمها مساعدة الله أولاً وتطبيق نظام الكفاءة في العمل ثانياً وأخيراً عن طريق العمل الجاد. وتجدر ٦٣٪ من عينة البحث أن الاحتكاك بشعوب أخرى شيء نافع ومفيد وترى ٧٦٪ منهم أن تعلم لغات أخرى إلى جانب اللغة العربية شيء نافع ومفيد. والبطل في رأيهم هو رجل الدين والعلم (لا يفرقون كثيراً بين رجل الدين ورجل العلم) ثم رجل الدولة.

أما بالنسبة لولايتهم للأرض فيكاد الإجماع حول هذه القضية يكون متشابهاً لدى أفراد العينة وفتاتها الثلاث:

- فهم يفضلون أن يفقدوا الأرض ولا يفقدوا العائلة .
- يفقدوا الأرض ولا يفقدوا أحد أعضاء أجسامهم .
- يفقدوا الأرض ولا يفقدوا نقودهم .
- ولكنهم يفضلون أن يفقدوا الوالدين ولا يفقدوا الأرض .
- يفقدوا الدين ولا يفقدوا الأرض .

وهنا يلاحظ الباحث عدم قدرة أفراد عينة البحث على اتخاذ موقف معين من قضية الولاء للأرض. ٤٤٪ من كافة أفراد العينة فقط فضلوا الانضمام إلى الجيش مقابل الرحلات المجانية أو الدراسة المجانية أو العمل التجاري وكان أقلهم رفضاً للجيش طلبة المدارس الخاصة في الدرجة الأولى ثم الحكومية في الدرجة الثانية وأبدى طلبة مدارس الوكالة تحمساً زائداً للموضوع، وتحمس الجميع للدفاع والتضحية من أجل العائلة أولاً والحرية ثانياً والقومية العربية بشكل متفاوت وينسب بسببته جداً.

ثلث العينة أو ما يزيد أكدت على أنها تدخر نقودها، وأقل من الثلث أكدت على أنها تشتري كتباً ومجلات. و ٤٥٪ من أفراد العينة أكدوا أنهم يقرأون في أوقات فراغهم، و ٢٠٪ يراقبون التلفاز، وحوالي ٢٠٪ يتسكعون في الشوارع.

أما عن أهم القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية فهم يؤكدون على أن قضية حقوق الإنسان هي القضية الاجتماعية الهامة في الثانينات وقضية الطاقة على الصعيد الاقتصادي، وقضية التدخل الغربي على الصعيد السياسي.

أما القضايا الأخرى كقضايا الانصهار الاجتماعي والمساواة والبطالة والتضخم الاقتصادي والركود الاقتصادي أو الحرب الباردة العربية أو الصراع العربي الاسرائيلي أو الحرب العراقية الايرانية فلم تأخذ أبعداً عندهم .

- ٦ -

إذا اتفق أحد على أن هدف التنشئة الاجتماعية والسياسية إنما هو بناء الأمة والدولة الوحيدة المتناسكة فإن هذا التعريف لا ينطبق على المجتمعات العربية . أن تحليلنا الاحصائي في هذه الدراسة يشير وبشكل واضح إلى أن وسائل التنشئة تؤدي مهمة عكسية تماماً . فهي (التنشئة ووسائلها) لا تخلق انتاء ولا شعوراً بالمواطنة ، بمعنى آخر فهي لا تقوم ببناء شخصية الفرد وبالتالي فهي عاجزة عن بناء الأمة أو الدولة . فالمفهوم اليوناني القديم لمعنى المواطنة كما عرفناه سابقاً بمعنى كون المواطن حراً وليس تابعاً يخفق في التطبيق العملي في المجتمعات العربية . «المواطن» في هذه المجتمعات يمكن أن يطلق عليه لفظ التابع وليس الحر . وكذلك يمكن أن يطلق لفظ «المقيم» على «المواطن العربي» بالمعنى الذي ذهب إليه توماس الاكويني في تقسيمه للمواطنة بحيث جعل هناك نوعين من المواطنة : مواطنة باطلاق وأخرى بالقيود ، ولكن يمكن القول ، ولو جزافاً ، إن «المواطن العربي» يجمع بين كونه مواطناً وتابعاً في الوقت نفسه كما هو الحال في كثير من الدول الحديثة والحال لا يخل بالمعنى العام لمفهوم المواطنة لارتباطه بشكل الحكم القائم ، ويمكن أيضاً أن ينظر «للمواطن العربي» بمعنى التابع الذي تحدث عنه روسو كونه مشاركاً في تقبل قوانين الدولة .

إذا كان مفهوم الولاء لا يزيد عن كونه شعور الفرد بارتباطه بفرد آخر أو مجموعة من المجموعات الدينية أو الاجتماعية أو بالموطن أو بالدولة ، ويعبر الفرد عن ولائه وانتائه بالقول والعمل معاً . فإن هناك تعدداً في الولاءات العربية وازدواجاً فيها ، فالولاء العائلي والقبلي أقواها وتعدد الولاءات الأخرى لضمان المصالح الفردية التي يطمح الفرد إلى تحقيقها من خلال الولاءات الدينية والحزبية أو اعطاء الولاء الكامل للدولة . فالواقع فإن تعدد الولاءات لا يعني ضعفاً في المفهوم ولا في الأفراد إذا كان الهدف من الولاء الفردي أو المتعدد لخدمة الصالح العام وهو بناء الأمة ، أما ما عدا ذلك فإن تضارب الولاءات يؤدي في الغالب إلى عدم تحقيق هذا الهدف . ويبدو في العالم العربي أن تعدد الولاءات لا يسير إلى تحقيق الهدف وهو بناء الأمة والدولة . وتعود أسباب تعدد الولاءات وما ينتج عنها من هدف سلمي إلى العوامل التراثية والتاريخية التي تحدثنا عنها سابقاً .

إذا اتفق أحد مع الباحث أنه لا بدّ من أن يوازن الفرد بين ولائه لعائلته وولائه لوطنه في العالم العربي فلا بدّ من تحويل جزء من ولاء الفرد شبه المطلق للعائلة وتوجيهه إلى الوطن والأمة والدولة. ولكن كيف يتم ذلك؟ أن اقترح الباحث في عملية التحويل لا يتم إلا عن طريق العمل الخلاق. والمقصود بالعمل ذلك الذي يشمل عملية تحويل وتشكيل عناصر طبيعية لخدمة المجتمع وما يتبع ذلك من تقسيم للعمل يجمع الأفراد في وحدة واحدة.

من مميزات العمل أنه موجه نحو أهداف معينة، فهو وسيلة وليس غاية، أضف إلى ذلك أنه منتج للحاجيات الضرورية التي تدعم وجود الانسان واستمرار وجوده وتربطه بأفراد مجتمعه وتقوي علاقته بالأرض التي يعيش عليها والدولة التي يخضع لقوانينها. وإن الدولة والمجتمع المدني لا يشكّلان ولا يتطوران إلا عن طريق العمل وتقسيمه، فالعائلة الغنية المنعزلة، فيايقول ارسطو لا تقوى على تأمين حاجيات أفرادها بمغزل عن الآخرين. بينما تستطيع القبيلة أو القرية التي تتنوع بها الأعمال تأمين احتياجات معظم أفرادها واكتفائهم الذاتي، الأمر الذي يتيح أيضاً لمجموعة من الأفراد تكريس وقتها في البحث والتفقيب العلمي والسياسي مما يؤدي إلى تطور المجتمع وخلق الحضارة.

إن العمل وتقسيمه واضح الأثر أيضاً على الأوضاع الاجتماعية. ولاحظ من خلال التطور التاريخي للمجتمعات أن الناس ينقسمون إلى جماعات وطبقات اجتماعية بناء على نوع العمل الذي تقوم به كل مجموعة على حدة. ولا يكثرث بعض المفكرين لهذا النوع من التقسيم الطبقي الاجتماعي ولا يعتبرونه أساساً للبناء والتقدم. فالماركسية مثلاً ترفض هذا النوع من التقسيم وتعتقد إنه يؤدي لا محالة إلى الصراع الطبقي والذي عنه يتم الوصول إلى المجتمع الماركسي المنشود. أما آدم سميث فيرى أن العمل وتقسيمه يؤدي إلى التقدم والبناء. والباحث ينظر نظرة متشابهة لتلك التي يراها آدم سميث وإميل دوركايم وماكس فيبر في نظرتهم للعمل وتقسيمه. ففي كتابه تقسيم العمل (The Division of Labon in Society) يؤكد إميل دوركايم أن هدف العمل ليس إنتاج الحضارة بل هو جمع أفراد المجتمع في بوتقة واحدة متماسكة^(٣).

في الواقع لقد حاول الانسان منذ القدم وما زال الحفاظ على وجوده كعضو في جماعة من خلال تنظيمه الاجتماعي عن طريق العادات والتقاليد ونقل التراث من عهد إلى آخر عن طريق التنشئة الاجتماعية. ففي مصر القديمة مثلاً كان نقل العمل يتم عن طريق تبني الابن لعمل والده لأن ذلك امر ديني يجب الحفاظ عليه. وفي الهند، وحتى الآن، فإن بعض الأعمال محصورة على فئة معينة من فئات المجتمع.

أما الطريقة الأخرى التي عمد إليها الإنسان فهي استعمال السلطة المركزية، فبناء الأهرامات المصرية وما بذل فيها من جهد وعمل لم يكن على أساس إرادة شعبية عامة أو عن طريق تعهدات انشائية تجارية بل قامت بواسطة السلطة العليا وفرضها للأمر. ولم تكن للخطة الخمسية السوفيتية سبيل بدون وجود السلطة المركزية القوية التي نفذها ستالين. وعلى ذلك فإن للسلطة والقوة، وإن كانت متنافية أحياناً بحرية الأفراد، دوراً فعالاً في جمع الأفراد معاً في بوتقة واحدة متماسكة عن طريق العمل.

إن الباحث هنا يعتبر العمل المنتج المسؤول الوحيد عن قيام نظام اجتماعي عقلاني بواسطة إرادة الإنسان الحرة حتى وإن اكتنف ذلك نقائص أو متناقضات إلا إنها تهدف في نهاية المطاف إلى بناء المجتمع المتناسك. ونحن نرى أن هناك عوامل طبيعية وخصائص مميزة لدى الإنسان تجعله يتطور إذا استطاع أن يوجد البيئة الصالحة لتنمية عوamله الطبيعية وخصائصه المميزة وتسخيرها لصالح العمل المنتج.

حتى تتساوى معادلة الولاء في المجتمعات العربية فلا بدّ من التركيز على العمل المنتج، فعن طريقه (العمل) يرتبط الأفراد بالمكان. فالمزارع والعامل والتاجر والموظف والمهني وكل من له حرفة يعمل بها يستطيع أن يشكل معطيات الطبيعة للانتاج ويسيطر على انتاجه ويطوره فإن ولاءه وارتباطه بالمكان يكون على درجة قوية جداً. وأما الذي لا يشعر بأنه يستطيع السيطرة على مكونات الطبيعة في الانتاج فإن عمله لا يؤدي إلى العلاقة المثبتة ولا بدّ لعلاقته من أن تكون لجهة أخرى وهي العائلة على وجه التحديد.

إذا كانت العائلة مصدر الأمن والاستقرار الفردي في المجتمعات العربية فإن العمل كفيل بأن يحول مصدر الأمن والاستقرار إلى جهة أخرى، وبذلك يستطيع الفرد أن يكون، إلى حد كبير، مستقلاً في قراراته وأفعاله. وبالتالي فإن الحرية الشخصية تنمو وتتطور وتتاح الفرصة لتشجيع العلم والعلماء وظهور النظريات العلمية والتي تؤدي إلى اختراع التكنولوجيا الطبيعية عوضاً عن استيرادها ذي النتائج السيئة. وإن العالم العربي بحاجة إلى تكنولوجيا سلوكية وليس بحاجة إلى تكنولوجيا طبيعية ليحقق النقلة الحضارية.

وينطوي مفهوم العمل المنتج على مفاهيم اجتماعية واقتصادية وسياسية كمفاهيم الحرية والعدالة والانتاج والديمقراطية وغيرها. والمفهوم نفسه خاضع لعملية التغيير الاجتماعي أيضاً تماماً كالإنسان الذي يعتبر مؤثراً في البيئة ويتأثر بها في الوقت نفسه. فقد هدف العمل اليوناني القديم إلى خدمة المدينة اليونانية من خلال التركيز على وحدة الجماعة وتماسكها بينما هدف

العمل في العصر الروماني إلى الإعلاء من شأن الدولة وبناء القوة العسكرية حتى وإن كان ذلك على حساب الفرد. أما العصور المسيحية الدينية الوسطى فقد وجهت العمل للكنيسة والبابا يمثل ظل الله على الأرض. ويلاحظ الباحث من خلال الفترات التاريخية المذكورة أنه لازم العمل اليوناني وعي ذاتي وحرية اجتماعية وديمقراطية سياسية بينما لازم العمل الروماني والمسيحي وعي جماعي هدف إلى الاعلاء من شأن الدولة الرومانية والكنيسة الكاثوليكية. وعلى الرغم من وجود الوعي الذاتي في الفترتين الأخيرتين، إلا أن ذلك كان أقل بكثير مما كان عليه الحال في الفترة الأولى. أما دكتاتورية وتسلط الكنيسة في نهاية العصور الوسطى فقد نتج عنه التقليل من شأن الحرية الفردية وعدم الاكتراث بالعمل ومن ثم غياب الوعي الفردي والجماعي مما أدى إلى انهيار النظام الديني وظهور عصور النهضة والاصلاح ودعوات الحركة الرومانسية ومفكرها^(١).

قد لا يبالغ الباحث إن قال إنه بالعمل يخلق الإنسان ذاته ووعيه ويكتشف جوهر وجوده وولائه وانتائه. بالعمل وحده يؤكد الإنسان على إنسانيته ويبعد عن حياة الضيق وعدم الانتاء الذي غالباً ما ينتج عن عدم العمل المنتج. ويلعب العمل دوراً في إزالة الصراع بين الأفراد بل على العكس من ذلك يؤدي إلى وحدتهم وتماسكهم، وينقلهم من حالة كونهم مستهلكين إلى حالة كونهم منتجين ومدخرين ويمكنهم من بناء تراث حضاري منظم قائم على وعي جماعي يشكله قانون عادل. وبواسطة العمل يبني الانسان الدولة التي تنحصر مهمتها الرئيسية في مطابقة المصلحة الفردية مع المصلحة الجماعية وبناء المجتمع وتعزيز الانتماء الفردي للعائلة والوطن والدولة على السواء. وقد يتساءل المرء من أين نبدأ في المجتمعات العربية؟، وأقول نبدأ من تعليم انفسنا كيف نجعل شوارعنا نظيفة.

هوامش

(١) Bertrand Russell, A History of Western Philosophy, (London: Simon and Schuster, 1972)

(٢) Thomas Aquinas, Selections from the Writings of Thomas Aquinas, edited by Vernon Bourke (New York: Washington Square Press, 1966)

(٣) Aristotle, The Nicomachean Ethics, Book 1, Chapter 2, Translated by H. Apostle (Boston: D. Reed Publishing Co., 1975)

(٤) Jean-Jacques Rousseau, Social Contract, Translated by Maurice Cranston (New York: Penguin Books, 1968), PP. 88-96.

(٥) الماوردي، الأحكام السلطانية. تحقيق أبويعلى. (القاهرة: مكتبة مصطفى الحلبي، ١٩٦٦)، ص ٥٤،

(٦) الفارابي، آراء أهل المدينة الفاضلة تحقيق علي عبد الواحد وافي. (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧٣) ص ١٢٣.

أحمد جمال ظاهر ٦٩

- (٧) ابن تيمية، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية (القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٦٩) وانظر أيضًا في البرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة ترجمة كريم عزقول. (بيروت: دار النهار، ١٩٧٧)
- (٨) حوارين
المرجع السابق، ص ٤٢
- (٩) محمد جابر الأنصاري، محولات الفكر والسياسة في الشرق العربي (الكويت: عالم المعرفة، ١٩٨٠) ص ٧.
- (١٠) المرجع السابق، ص ٢٥
- (١١) زكي الارسوزي، العبقرية العربية (دمشق: دار الشبيبة، ١٩٧٧)، ٥ أجزاء.
- (١٢) جمال عبد الناصر، مشروع الميثاق الوطني. القاهرة، ١٩٦١.
- (١٣) جمال عبد الناصر، خطاب ٩ يوليو سنة ١٩٦٠.
- (١٤) قسطنطين زريق، الوعي القومي: نظرات في الحياة القومية (بيروت، ١٩٣٩) ص ٧٧.
- (١٥) اسحق موسى الحسيني، أزمة الفكر العربي (بيروت: دار بيروت، ١٩٥٤)، ص ١٥-٢٤.
- (١٦) Halim Barakat and Peter Dodd, *River Without Bridges*, (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1968).
- (١٧) أحمد ظاهر، البيروقراطية في الخليج (الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٤).
- (١٨) اسحق موسى الحسيني، سبق ذكره.
- (١٩) زكي نجيب محمود، مجتمع جديد أو الهاوية (بيروت: دار الشروق، ١٩٧٩).
- (٢٠) Morroe Berger, *Arab World Today*, (New York: Doubleday, 1962).
- (٢١) المرجع السابق.
- (٢٢) علي الوردي، طبيعة المجتمع العراقي (بغداد، جامعة بغداد، ١٩٦٦)
- (٢٣) صادق جلال العظم، النقد الذاتي بعد الهزيمة (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٨) ص ١٧.
- (٢٤) Barakat and Dodd, Mentioned earlier.
- (٢٥) زكي نجيب محمود، «مظاهر الحياة العربية» مواقف، مجلد ١، عدد ١. (القاهرة: ١٩٦٨) ص ٧-١٣.
- (٢٦) عفيف البوني، «في الهداية القومية العربية» المستقبل العربي (بيروت) عدد ٥٧، نوفمبر سنة ١٩٨٣ ص ٣٣.
- (٢٧) المرجع السابق.
- (٢٨) ٥
- William Quandt, *revolution and polititn Leadership: algeria 1954-1968*, (Berkeley: University of California Press, 1969).
- Yasumasa Kuroda, «Young Palestinian Commandos in Political Socialization perspective.», *The Middle East Journal*, Vol. 37, No. 2 (June, 1972), P. 253.
- Ahmad Dhaher, «Changing Cultural perspectives of the Palestinians.», *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*, Vol. 4, No. 3, Philadelphia, (Spring, 1981).
- (٣١) فيصل السالم، أساليب التنشئة السياسية (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٨٢).
- Tawfic Farah. (ed.), *Political Behavior in the Arab States*, (Boulder: Westview Press, 1983).
- (٣٢)

استبيان

يقوم بعض طلبة دائرة العلوم الإنسانية بجامعة اليرموك ببحث عن التنشئة الاجتماعية لطلبة المدارس في الأردن ، نأمل مساعدتنا في ملء الإجابات التي ترونها مناسبة ولكم الشكر .

القسم الأول

- ١ - السن ٢ - الجنس ٣ - عدد أفراد الأسرة ٤ - وظيفة رب الأسرة
٥ - الديانة ٦ - المدرسة ٧ - نوع المدرسة

القسم الثاني: الهوية

أجب على الأسئلة التالية باختيار ما تراه مناسباً:-

- ١ - من أنت؟؟
أ - عربي ب - مسلم/مسيحي ج - اسمي كذا د - أشياء أخرى
- ٢ - أعرف نفسي عن طريق:
أ - ابن عائلة كذا ب - عربي ج - مسلم/مسيحي
د - ابن قبيلة كذا هـ - انتمي لدولة . . . و - أشياء أخرى.
- ٣ - أعرف بلدي على أساس أنها:
أ - بلد الحرية والشجاعة ب - الدولة القوية ج - الدولة الفتية
د - حامية الدين هـ - حامية العروبة و - الدولة الرأسالية
ز - بلد النظام والقانون ح - أشياء أخرى.
- ٤ - الأسباب التي جعلت الدول العربية على الوضع الحالي هي:-
أ - طبيعة الأنظمة العربية المختلفة ب - طبيعة الشعوب العربية .
ج - العلاقات الفردية الواحدة د - الدين
هـ - الثقافة والتراث و - أسباب أخرى.

القسم الثالث: مصادر المعلومات

- ١ - احصل على معلوماتي السياسية من:-
أ - العائلة ب - وسائل الإعلام ج - الثقافة
د - رجال الدين هـ - المجموعات السياسية و - أشياء أخرى

- ٢ - احصل على معلومات تساعدني في صنع قراراتي من :-
 أ - العائلة ب - وسائل الإعلام
 د - رجال الدين هـ - الأصدقاء
 ج - المدرسين و - أشياء أخرى
- ٣ - عندما أواجه مشكلة فأني آخذ النصيحة من :-
 أ - العائلة ب - وسائل الإعلام
 د - رجال الدين هـ - الأصدقاء
 ج - المدرسة و - أشياء أخرى
- ٤ - الشخص الذي أحبه واحترمه دائماً هو :-
 أ - الأب ب - الامتاز
 د - زعيم الدولة هـ - القائد العسكري
 ز - أشياء أخرى ج - رجال الدين و - رجل العلم
- ٥ - حلمي الوحيد في الحياة :-
 أ - المال ب - الزواج
 د - نشر الدين هـ - حماية القومية العربية
 ج - نشر الديمقراطية و - أشياء أخرى

القسم الرابع : بناء الدولة

- ١ - الشيء الذي يوصل أعلى الدرجات هو :-
 أ - الروابط العائلية ب - الروابط الدينية
 د - الشعبية المميزة هـ - الشخصية القوية
 ج - العلم والمعرفة و - أشياء أخرى
- ٢ - تبنى الأمة والدولة من خلال :-
 أ - العمل الجاد ب - الكفاءة والجدارة
 د - التغيير الثوري هـ - أشياء أخرى
 ج - مساعدة الله
- ٣ - دعم العلاقات الإجتماعية بين العرب وغيرهم من الأمم شيء نافع ومفيد :-
 أ - أوافق ب - لا أوافق
 د - أعلم لغات أخرى إلى جانب تعلم اللغة العربية شيء نافع ومفيد :-
 أ - أوافق ب - لا أوافق
 ج - لا أعلم
- ٥ - أهم شيء في حياتي هو :-
 أ - بلدي ب - ديني
 د - مدينتي / قريتي هـ - القومية العربية
 ز - التغيير الثوري ح - أشياء أخرى
 ج - عائلي و - مدرستي وأساتذتي
- ٦ - البطل في رأيي هو :-
 أ - الأب ب - رجل الدين
 د - القائد العسكري هـ - رجل العلم
 ج - الزعيم السياسي و - أشياء أخرى

القسم الخامس: العلاقة بالأرض

- ١ - إذا خيرت بين أن تفقد أحد الأشياء التالية فأهم تختار:
 - أ - الوطن
 - ب - العائلة
 - ٢ - أ - الوطن
 - ب - الثقافة والعلم
 - ٣ - أ - الوطن
 - ب - الوالدين
 - ٤ - أ - الوطن
 - ب - أحد أعضاء جسدك
 - ٥ - أ - الوطن
 - ب - الدين
 - ٦ - أ - الوطن
 - ب - المال
- ٧ - ماذا تختار لو خيرت بين الأشياء التالية :-
 - أ - الانضمام إلى الجيش لتصبح قائداً في السلاح البري أو الجوي أو المشاة.
 - ب - أن تقضي خمس سنوات في دولة أوروبية من أجل التعليم مجاناً.
 - جـ - أن تقضي خمس سنوات متنقلاً ومرتجلاً في دول العالم مجاناً.
 - د - أ تعمل في تجارة وتصبح غنياً.
- ٨ - أنا مستعد للتضحية والقتال من أجل :-
 - أ - عائلي
 - ب - ديني
 - جـ - وطني
 - د - كل ما سبق
 - هـ - لا شيء مما سبق
 - و - أشياء أخرى.
- ٩ - أنا أصرف أموالي علي :-
 - أ - شراء الكتب
 - ب - شراء الملابس
 - جـ - للتسلية والترفيه
 - د - أنبرع للجمعيات الخيرية
 - هـ - ادخر للمستقبل
 - و - أشياء أخرى.
- ١٠ - استغل أوقات فراغي في :-
 - أ - القراءة
 - ب - العمل في البيت وحوله.
 - جـ - أشاهد التلفاز.
 - د - أشياء أخرى

الصناعات والمنسجات الثقافية : الواقع العزلي والتصورات المستقبلية

زكريا عبد الحميد باشا

قسم الاقتصاد - جامعة الكويت

حسين حمدي الطوبجي

كلية التربية - جامعة الكويت

ازدادت أهمية دراسة علم الاتصال كأحد مجالات الدراسات الإنسانية بعد الحرب العالمية الثانية، وتعددت مجالات البحث والدراسة في هذا المجال الحيوي. وشملت الدراسة وسائل الاتصال الجماهيرية (مثل الصحافة والإذاعة والتلفزيون والسينما) وآثارها في سلوك الأفراد والجماعات والشعوب وتأثيرها في اتجاهاتهم وخاصة في المجالات السياسية والعسكرية والاجتماعية بالإضافة إلى مجالات تسويق السلع التجارية والنوعية.

ولم يطرح موضوع الصناعات الثقافية في ذلك الحين للمناقشة والدراسة كموضوع مستقل بذاته له أهميته بالدرجة والكيفية التي بدأ الحديث عنها فيما بعد. فقد استنكر بعضهم الحديث عن هذه الوسائل على أنها سلع أو منتجات صناعية لاعتقادهم أن الحديث عنها كصناعات ثقافية قد يؤدي إلى نمو النظرة التجارية المادية في المجالات الثقافية المختلفة. فالعمل الثقافي - كما يرون - هو عمل إبداعي بالدرجة الأولى وإنتاج فكري يؤكد ذاتية الفرد. ومن ثم فإن تحويل هذا العمل إلى صناعة جماهيرية تخضع لرغبات الجماهير قد يفقده هذه الصفة ويوقعه تحت ضغوط كثيرة تتحكم في هذه القدرة الإبداعية الخلاقة وتضع عليه قيوداً قد تحد من حرية التفكير والخلق والإبداع^(١).

وقد كان لتطور تكنولوجيا الاتصال وأساليب الإنتاج الصناعي أثر كبير في ظهور مفهوم الثقافة كصناعة جماهيرية مثل تطور تكنولوجيا طباعة الكتب والصحف والمجلات وإنتاج الصور والرسومات بأعداد كبيرة، وتكنولوجيا إنتاج الأسطوانات والأشرطة المسموعة والتصوير الفوتوغرافي والسينمائي وإنتاج أشرطة الفيديو وأسطوانات الفيديو، وأخيراً تطور تكنولوجيا

الميكروالالكترونيات واستخدامها في الحاسبات الآلية والكمبيوتر، وتكنولوجيا اتصالات الفضاء وغير ذلك من نواتج التقدم العلمي والتكنولوجي الذي أصبح سمة العصر. لذا لم يعد في الأماكن التفكير في الثقافة بمعزل عن التكنولوجيا وما تقدمه من وسائل تساعد على حفظ التراث الثقافي ونشره.

كما لا يمكن دراسة الثقافة بمعزل عن المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تحدد ملامح هذا المجتمع وبالتالي تأثر على مسار الثقافة مثل نظام الحكم والنظام الاقتصادي للدولة وطبيعة القيم والعلاقات الاجتماعية السائدة. ونتيجة لإدراك هذه الديناميكية التي تحكم العلاقة بين هذه العناصر ظهرت أهمية النظرة الشمولية للثقافة داخل إطار يجمع بين الصناعة والثقافة كوجهي عملة واحدة، ومن ثم بدأ الحديث عن الصناعات الثقافية ومنتجاتها، ومحاولة دراسة أوجه الشبه والاختلاف بين هذه المنتجات وغيرها من منتجات الصناعات الاقتصادية الأخرى.

فإذا نظرنا إلى الثقافة في بعض جوانبها كمنتجات وسلع ثقافية، نجد أنه من الضروري دراسة نفس العوامل التي أثرت في مثيلاتها من المنتجات الصناعية الأخرى وأهمها رأس المال والنظم الاقتصادية والسياسية.

ولا يرجع اعتبار الثقافة صناعات مثل الصناعات الأخرى لمجرد استخدام رأس المال، وإنما يرجع ذلك إلى عوامل كثيرة مثل تنوع طرق الإنتاج والتطور التكنولوجي المستمر بالإضافة إلى الأخذ بالأسلوب العلمي في مجال التسويق ودراسة احتياجات المجتمع.

والحقيقة أن هذه النظرة الاقتصادية لبعض المنتجات الثقافية أدت إلى تحويلها من إنتاج فردي إلى إنتاج جماهيري واسع الانتشار، أو بعبارة أخرى يمكن القول بأن الثقافة نتيجة لهذا الاتجاه الاقتصادي تحولت من ثقافة فردية إلى ثقافة جماهيرية. ومثال ذلك تحويل الأعمال الفنية مثل اللوحات الخاصة بمشاهير الفنانين من إنتاج محدود إلى إنتاج واسع الانتشار عن طريق تكنولوجيا الطباعة واستنساخ أعداد كبيرة من هذه الأعمال، مما جعل هذا النوع من الإبداع الثقافي في متناول الكثيرين.

ومع أهمية المميزات التي تقدمها تكنولوجيا الإنتاج الصناعي للثقافة إلا أن تطبيقها يرافقه مخوف من احتمال خضوع الثقافة لبعض المعايير المادية التي تحكم إنتاج السلع الصناعية الأخرى وتسويقها مثل حافز الربح المادي. فمن المحتمل أن يؤدي السعي إلى تحقيق أقصى

ربح مادي يمكن إلى انخفاض بعض مستويات الإبداع الفني وخضوع الإنتاج الثقافي لسيطرة أصحاب رأس المال وأشكال ملكية وسائل الإنتاج.

ومما يثير القلق أن العديد من المنتجات الثقافية (الفيديو - التلفزيون - السينما) تعتبر منتجات بديلة بدرجة كبيرة، فتطور إحداها قد يؤثر بدرجة ملحوظة على النشاط الإنتاجي والاستهلاكي للمنتجات الأخرى وبدرجات متفاوتة. فلا شك أن تطور الإرسال التلفزيوني وإبتكار الفيديو أدى إلى انخفاض معدلات نمو استهلاك الكتب والمنتجات الثقافية المطبوعة.

ومع ذلك يمكن القول أن هذا الشكل من أشكال المنافسة بين المنتجات الثقافية المختلفة يمكن أن يؤدي في المدى البعيد إلى الارتقاء النوعي بمنتجات الصناعة الثقافية بوجه عام وتطورها.

والحقيقة أن موضوع الصناعات الثقافية يثير كثيراً من الجدل حول بعض الجوانب الفكرية والثقافية والسياسية والاجتماعية. فمن المتفق عليه أن الصناعات الثقافية لا تخضع فقط للشروط والعوامل الاقتصادية والمادية البحتة، ولكنها تخضع أيضاً، وبدرجة أكبر، لظروف وعوامل انسانية تتعلق بجوانب الفكر والتعبير والإبداع.

وهذه الطبيعة التي تتسم بها الصناعات الثقافية تتطلب المزيد من الحرص والحذر عند تناولها بالدراسة والتحليل. لذلك نود أن نؤكد على ضرورة الأخذ بالنظرة الشمولية السابقة عند تصورنا لاستراتيجية عربية لتنمية وتطوير الصناعات الثقافية في الوطن العربي.

أولاً : تعريف الصناعات الثقافية :

يختلف مفهوم الصناعات الثقافية وفلسفتها وأهدافها من مجتمع لآخر وفقاً لظروفه السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ ففي الوقت الذي نرى أن بعض الدول حققت نمواً وتطوراً ملحوظاً في مجالات إنتاج الصناعات الثقافية واستهلاكها نجد أن بعضها الآخر اقتصر نشاطه - إلى حد كبير - على الجانب الاستهلاكي فقط، مما نسب فيمكن تسميته بظاهرة «التبعية الثقافية». وقد ترتب على هذا النوع من التبعية الثقافية طمس معالم «الهوية الثقافية» لهذه المجتمعات مما ترك آثاراً سلوكية وفكرية سلبية تتعارض مع الكثير من المبادئ والقيم الدينية والاجتماعية.

وهناك اختلاف حول الأنشطة التي يمكن أن تشملها هذه الصناعات، فهل تقتصر على

ما يعرف بالرسالة الثقافية Cultural Message المقروءة والمسموعة والمرئية (Soft Ware - كالكتب وأشرطة التسجيل والأسطوانات والأفلام)، أم تشمل الأجهزة والمعدات (Hard ware) التي تستخدم لإنتاج هذه الرسالة ونشرها (مثل كاميرات التصوير السينمائي والتلفزيوني والفضائي وأجهزة الاستقبال الإذاعي والتليفزيوني والفيديو والمسجلات الصوتية). وهل تتضمن هذه الصناعات أيضاً الأعمال الإبداعية الفنية التي تعتمد على العمل الفردي أو الجماعي مثل المسرحيات والباليه وعروض الأوبرا ورسومات مشاهير الفنانين؟

ومن أهم محددات وجود صناعة ثقافية في مجتمع معين ما يلي:

أولاً: إنتاج هذا المجتمع لسلع ثقافية Cultural Goods، وهي السلع التي تتصل بجميع المجالات الفنية والأدبية وغيرها من المجالات الثقافية الأخرى.

ثانياً: الحجم النسبي لهذا الإنتاج والطرق المتبعة في تخزينه وحفظه وأساليب تسويقه.

ثالثاً: مدى تطبيق الطرق التكنولوجية الحديثة في الأنشطة الإنتاجية للصناعات الثقافية.

رابعاً: وجود استراتيجية واضحة تحكم عمليات إنتاج السلع الثقافية وتحدد أولوياتها ومدى اتباع أسلوب التخطيط لتنفيذ هذه الاستراتيجية ومتابعتها في المدى المتوسط والبعيد.

ثانياً: أوجه الشبه والاختلاف بين الصناعات الثقافية والاقتصادية :

يمكن إيجاز أوجه الشبه والاختلاف بين الصناعات الثقافية والاقتصادية فيما يلي:

(١) تختلف الصناعات الثقافية عن الصناعات الاقتصادية الأخرى - كالصناعات الغذائية أو البترولية - في أن الأخيرة تهتم بتنمية قطاع اقتصادي معين كالقطاع الزراعي والقطاع الصناعي. ولا يختلف الأمر كثيراً بالنسبة للصناعات الثقافية حيث أنها بوجه عام تهتم بتنمية القطاع الثقافي بما يتضمنه من أنشطة إبداعية خلاقية. بالإضافة إلى ذلك فقد استخدمت بعض السلع الثقافية في تنمية بعض قطاعات الخدمات مثل الصحة والترفيه والتعليم والتدريب. وقد أطلق على الأساليب الثقافية التي اتبعت في تنمية هذه القطاعات بالوسائل السمعية البصرية^(٢).

(٢) تهتم الصناعات الاقتصادية بالدرجة الأولى بتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المحدودة لتحقيق الرغبات والحاجات الإنسانية غير المحدودة. أما الصناعات الثقافية فإن محور نشاطها يتركز في تحقيق أقصى فائدة ممكنة من المواهب البشرية ومقدرتها على الخلق

والإبداع في جميع الحالات التي يعتبر الفكر الإنساني أهم عوامل إنتاجها.

(٣) تسعى الصناعات الاقتصادية إلى المحافظة على مصادر الثروة وتنميتها، بينما تهدف الصناعات الثقافية إلى الحفاظ على التراث الثقافي وإحيائه بما يحقق للفرد أكبر قدر ممكن من «الأمن الثقافي» الذي ينبثق من شعوره بالانتماء لموطن هذا التراث.

(٤) وإذا كانت الصناعات غير الثقافية تعمل على ابتكار سلع ومنتجات جديدة، فإن الصناعات الثقافية تعمل في نفس الاتجاه. فقد أمكن تنويع السلع الثقافية للمنتجات الواحدة، فمثلاً يمكن إخراج القصة في صورة كتاب يقرأ أو برنامج إذاعي أو فيلم يمكن مشاهدته عن طريق السينما أو التلفزيون.

(٥) تعتمد بعض الصناعات الثقافية على الأعمال الإبداعية الفردية الخلاقة المتمثلة في مهارة أو حرفة إبداعية يتميز بها هذا الفرد. ومن ثم يتم إنتاج هذا العمل الفردي على نطاق واسع بالاستعانة بالآلات والأجهزة والمعدات المناسبة. ومن أمثلة ذلك إنتاج الكتب واللوحات الفنية والاسطوانات. فالمادة الأساسية لهذه السلع هي إنتاج فكر أو إبداع فردي (كالمؤلف أو الرسام). ويتمثل دور الأجهزة والمعدات في القيام بالعمليات الآلية كالطباعة والنسخ التي ساعدت على توفير هذه السلعة الثقافية لأكثر عدد ممكن من المستهلكين.

(٦) وتعتمد صناعات ثقافية أخرى - كالسينما والتلفزيون - في جميع مراحل إنتاجها على التعاون والتفاعل المنظم بين عدد كبير من الطاقات البشرية مع زيادة أهمية الدور الذي تقوم به الأجهزة الفنية والتكنولوجية المتطورة. أي أن الأهمية النسبية لدور الإبداع الفردي تقل كثيراً في هذه الصناعات عنها في الصناعات الثقافية السابقة (الكتب واللوحات الفنية). فالأجهزة والمعدات تؤثر في الصورة النهائية لشكل هذا العمل وتكاليف إنتاجه التي تتأثر أيضاً بأنظمة الإدارة والتسويق وغير ذلك من العوامل التي توضح بجلاء أثر التطور التكنولوجي والاقتصادي على أساليب الإنتاج في الصناعات الثقافية.

وتشير بعض الإحصائيات والجداول المنشورة^(٣) إلى عشرة مجالات لأنشطة الصناعات الثقافية وهي: الكتب والصحف والمجلات، والاسطوانات، الإذاعة، والتلفزيون، السينما، منتجات وخدمات الوسائل السمعية والبصرية، التصوير الفوتوغرافي، الأعمال الفنية، الإعلان.

ويمكن إضافة بعض المجالات الحديثة نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي مثل صناعة الفيديو والصناعات التي تنبثق عن استخدام الأقمار الصناعية^(٤) أو التي تطورت عن

التلفزيون مثل التلفزيون السلكي أو الصناعات التي تتصل بالكمبيوتر والميكرو إلكترونيات وألعاب الفيديو، بالإضافة إلى المسرح والفولكلور والفنون الشعبية.

وتفاوتت هذه الصناعات الثقافية في حجم عائدها الاقتصادي من جهة وفي مدى تأثيرها على الجماهير من جهة أخرى^(٥). فوفقاً لحجم الربح تبين بعض الدراسات أن الاسطوانات تأتي في المرتبة الأولى وتليها الكتب. وقد يرجع ذلك إلى الانخفاض الحاد في تكاليف نسخها حيث تتحقق مزايا الإنتاج بالجملة.

أما بالنسبة لمدى تأثيرها على الجماهير فيرى فريق أن تأثير التلفزيون يأتي في المرتبة الأولى^(٦) ويليه على التوالي: الإذاعة، الصحف اليومية، المجلات، الأسطوانات، الأفلام، وأخيراً يأتي تأثير الكتب. وقد يرجع ذلك إلى بعض الخصائص التي تتميز بها وسائل الإعلام كالتلفزيون والإذاعة من قدراتها على إذاعة الأخبار بعد فترة قصيرة من حدوثها، وقد تنقل صورة مرئية أو مسموعة للأحداث وقت حدوثها، وتسمى هذه الصفة «بالفورية Immediacy»، بالإضافة إلى تأثير الصورة والصوت على المشاهد أو المستمع. وقد اكتسبت هذه الوسائل عند الجمهور صفة المصداقية، فيميل الفرد العادي إلى تصديق الخبر واعتباره حقيقة واقعية من مشاهدته على شاشة التلفزيون أو سماعه في الإذاعة أو قراءته في الصحف. الأمر الذي يشير إلى ضرورة تنمية قدرة الفرد على اتباع التفكير العلمي والتمييز بين الرأي والواقع والانفعال فيما يرى، ويسمع، ويقرأ. وغني عن البيان أن وسائل الإعلام (بما تبثه من أخبار وما تقدمه من معلومات وبرامج ترفيهية) أصبحت جزءاً من نسيج حياة المواطن العادي.

ثالثاً : تطور مفهوم الصناعات الثقافية :

لقد تأثر مفهوم الصناعات الثقافية بالتطور العلمي والتكنولوجي وخاصة في المجتمعات الصناعية المتقدمة نتيجة لتفجر المعرفة والثورة في عالم الميكرو إلكترونيات^(٧). ويتجلى أثر ذلك بوضوح في إنتاج الحاسبات الالكترونية وزيادة مقدرتها على حفظ كم هائل من المعلومات واسترجاعها بقدرة فائقة.

ويرى بعض المختصين ضرورة النظر إلى الصناعات الثقافية نظرة أكثر شمولية بحيث لا تقتصر على الجانب الثقافي وحده، بل لابد أن تشمل أيضاً جميع جوانب المعرفة التي تنمو بمعدلات متزايدة. وقد ترتب على ذلك تغيير مفهوم الصناعات الثقافية بمفهوم آخر أطلق عليه الصناعات المعرفية . Knowledge Industries.

وقد اعتبرت بعض الدول قطاع الصناعات المعرفية كأحد فروع القطاع الصناعي ككل يدخل إنتاجها ضمن حسابات الدخل والإنتاج القومي . وفيه تشمل الصناعات المعرفية مختلف الصناعات التي تساهم في إنتاج الأجهزة والمواد التي تعمل على إنتاج مجالات المعرفة المختلفة .

وقد ظهرت مرحلة أخرى من التطور في التفكير في هذه الصناعات الثقافية تجاوزت مفهوم الصناعات المعرفية التي سبقت الإشارة لها . فقد توافقت ثورة المعلومات التي يشهدها العالم مع تطور أجهزة الكمبيوتر وحفظ المعلومات واسترجاعها ، فظهرت نتيجة لذلك تسمية جديدة هي صناعات المعلومات Information Industries لتحل محل الصناعات المعرفية حيث أنها أكثر شمولاً وأقدر على استيعاب هذا المجال الواسع من الصناعات التقليدية المعروفة . كما تزايدت القيمة النسبية لمنتجات هذه الصناعات بحيث أصبحت تمثل جزءاً ملموساً من إجمالي الإنتاج القومي . فعلى سبيل المثال بلغ حجم صادرات اليابان من السلع الالكترونية حوالي ١٣ بليون دولار عام ١٩٧٩ .

وتشمل صناعة المعلومات المجالات التالية^(٨) :

أولاً : المعلومات الأساسية مثل بنوك المعلومات والمعلومات التجارية والعلمية والمالية .

ثانياً : المعلومات الثقافية Cultural Information مثل الأفلام والكتب والدوريات والصحف والمجلات والنشرات الإخبارية .

ثالثاً : المعلومات الحرفية الدقيقة Know-How مثل المعلومات الخاصة بالإدارة والاختراعات والتصميم والتشغيل والإرشاد والتوجيه .

وفي الحقيقة فإن هذه الصناعات سواء أطلق عليها صناعات ثقافية أو صناعات معرفية أو صناعات المعلومات ، فإنها جميعاً بما تحتويه من معلومات وتلك من وسائل للاتصال ، وما لها من قوة تأثير ، سوف تؤدي إلى تغيير ملامح وشكل المجتمع العربي الجديد .

ولا نستطيع إنكار الدور القيادي الرئيسي الذي أصبح مجال المعلومات والمعرفة يؤديه في مجالات الإنتاج والتنمية البشرية بوجه عام . ولا شك أن كل هذه العوامل ستضيف عبئاً جديداً على عاتق المسؤولين عن التنمية بكل أبعادها في الوطن العربي وخاصة التنمية الثقافية والاقتصادية .

ويمكن أن نتساءل عن ماهية الصورة الثقافية العربية التي نطمح إلى تحقيقها في

السنوات القادمة؟ وهل يعتمد هذا التصور على أسس علمية سليمة. فنحن في حاجة إلى إزالة الغموض والتوصل إلى تعاريف محددة لبعض المفاهيم الثقافية التي يختلف الرأي بشأنها. مثل الأمن الثقافي، ومعدلات النمو الثقافية وكيفية حسابها.

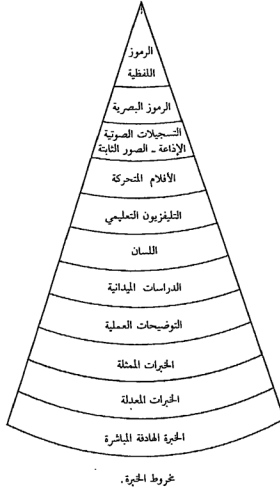
رابعاً : تصنيف الصناعات الثقافية :

تستخدم منتجات الصناعات الثقافية في كثير من المجالات كالترفيه والتعليم والتدريب والتوعية والترفيه. وتختلف وظائف هذه المنتجات ومدى الاستفادة منها من مجال لآخر. وقد قام كثيرون بتقسيم المنتجات الثقافية المستخدمة في مجالات الترفيه والإعلام وفقاً للمعايير الخاصة بكل مجال. فتقسم الوسائل السمعية والبصرية المستخدمة في التعليم حسب خصائصها الطبيعية إلى وسائل سمعية وأخرى بصرية، ومنها ما يجمع بين هاتين الصفتين كالأفلام وأشرطة الفيديو ويطلق عليها الوسائل السمعية البصرية. وتقسم أحياناً حسب إمكانية عرضها صوتياً بواسطة أجهزة العرض المختلفة. فهناك المواد التي يمكن عرضها صوتياً كالأفلام والشرائح والشفافيات، ومنها ما لا يمكن عرضه صوتياً مثل التسجيلات الصوتية والخرائط والمصورات.

ومن التقسيمات المعروفة تقسيم «ادجار ديل» للوسائل التعليمية على أساس الخبرات التعليمية التي تهيئها كل وسيلة منها للمتعلم كما هو موضح بالمثل التالي. فقد رتب هذه الوسائل على شكل مخروط يسمى مخروط الخبرة^(٩) Cone of Experience، وجعل في قمة المخروط الخبرات المجردة كالرموز المرئية والمسموعة (كاللغة المقروءة والمنطوقة والرموز التي تستخدم في الدراسات العلمية وأرقام الحساب ورموز علم الجبر وغير ذلك). وقد عرف هذه الرموز المجردة بأنها لا تحتوي على صفة من صفات الشيء الذي تدل عليه، وهي رموز تكتسب دلالتها من ارتباطها بمواقف محسوسة مرئية أو مسموعة أو ملموسة.

وفي قاعدة المخروط تأتي الخبرات الواقعية، المباشرة، والملموسة. وهي الخبرات التي يحصل عليها الشخص نتيجة ممارسته للمواقف التعليمية الواقعية. فتعلم الزراعة عن طريق الخبرة المباشرة لا يتم إلا بممارسة الشخص للزراعة في موقف واقعي، وتعلم أداء فريضة الحج يتم بالقيام بمناسك الحج في حينها.

ولما كان من المتعذر أن يتعلم المرء دائماً عن طريق هذه الخبرات المباشرة الملموسة الواقعية، فإنه يلجأ إلى التعلم عن طريق الخبرات البديلة التي تهيئها الوسائل المختلفة كالاسطوانات وأشرطة الكاسيت والإذاعة والتلفزيون والأفلام والصور الفوتوغرافية. وقد



رتب دليل هذه الوسائل التعليمية على محور يقع بين قمة المخروط وقاعدته، أي بين المجرد والمحسوس. فكلما اقتربت الوسائل من قمة المخروط كانت أقرب إلى تهيئة خبرة مجردة، وكلما اقتربت من قاعدة المخروط كانت أقرب إلى تهيئة خبرة واقعية محسوسة.

أما علماء الاتصال والاعلام فقد اعتبروا جميع هذه المواد التعليمية وسائل للاتصال Me-dia of Communication، واعتبروا عملية التعليم والتعلم جزءاً من عملية الاتصال التي تتم بين الطالب كمستقبل للمعرفة وبين المعلم كمصدر لها، وتشاركه في ذلك وسائل أخرى كالكتاب والبرنامج التلفزيوني أو التسجيل الصوتي أو الفيلم السينمائي.

واعتبرت الصحافة والإذاعة والتلفزيون والسينما وسائل اتصال جماهيرية. حيث يمكن إنتاج الرسالة المقروءة أو المسموعة أو المرئية لإنتاجاً بالجملة يصل إلى قاعدة عريضة من

المستهلكين في وقت واحد مع اختلاف أماكن تواجدهم. ومن هنا بدأ الاهتمام بتحقيق المزايا الاقتصادية من الإنتاج بالجملة Mass Production في مجال الصناعات الثقافية.

وعند تقسيم السلع الثقافية وفقاً للمفهوم الاقتصادي فإننا نستمد معايير التقسيم التي تجمع بين خصائص السلع الثقافية وبين الأساليب الاقتصادية للإنتاج، أي التي تجمع بين عنصري الإبداع الفني من جهة وعمليات النشر والتسويق من جهة أخرى. ورغم الاختلاف بين المنتجات الثقافية الشائعة وهي الكتب والاسطوانات والراديو والتلفزيون والسينما، إلا أنها جميعاً تشترك في الجمع بين عنصري أحدهما الإبداع الفني (سواء أكان فردياً أو جماعياً) والآخر يشمل وسائل الإنتاج والنشر والتسويق. وعلى هذا الأساس قام أوجست جيرار^(١) بتقسيم الصناعات الثقافية إلى الأنواع التالية:

أولاً:

وتشمل الصناعات التي تعتمد أساساً على الإبداع الفردي، وفيها قدر كبير من الأنشطة الخلاقة التي تعتمد على الموهبة أو الحرفة أو المهارة الفردية. ثم يتم الإنتاج بأعداد كبيرة من النسخة الأصلية باتباع وسائل وطرق الإنتاج الصناعية المعروفة. ومن أمثلة ذلك صناعة الكتاب والاسطوانات والمسجلات وبعض الوسائل السمعية والبصرية.

ثانياً:

ومن أمثلتها صناعة السينما والإنتاج التلفزيوني حيث لا تقتصر عملية الإبداع الفني فيها على العمل الفردي وحده، ولكن يدخل فيه قدر كبير من الحرفية بالاستعانة بالأجهزة والمعدات التي تعمل على تشكيل وصياغة شكل هذا العمل الفني.

ثالثاً: التصوير:

وتشمل هذه المجموعة من الصناعات الثقافية إنتاج مواد تدخل فيها عمليات صناعية معقدة، وتحتاج الصورة النهائية للعمل الفني إلى إتقان العديد من الخطوات المسبقة حتى لا يقتصر الأمر على عمل واحد يعبر عن الإبداع الفني. ففي التصوير لا بد من توفر آلة خاصة تختلف في مدى تطورها ويمكن عن طريقها التحكم في الإضاءة والوقت والسرعة. ولا تظهر نتائج الإبداع الفني بانتهاء هذه المرحلة فقط وإنما تظهر بعد الانتهاء من جميع مراحل العملية الإنتاجية.

وهذا التقسيم هو الذي يأخذ في اعتباره درجات الإبداع الفني في المراحل المتتالية للصناعات الثقافية، ويؤكد على الحاجة الملحة إلى استراتيجية متكاملة لإنتاج السلع الثقافية بحيث تشمل إنتاج الأجهزة والأدوات والمواد الخام اللازمة لكل مرحلة من مراحل إنتاج الصناعة الثقافية.

أما إذا نظرنا إلى العنصر الآخر عند تقسيم الصناعات الثقافية وهو الذي يتمثل في وسائل الإنتاج والنشر والتسويق، نجد أن أهمها دور النشر وما تقوم به من دعم للصناعات الثقافية. فهي التي تتحكم - إلى حد كبير - في العلاقة بين الجمهور من جانب والمؤلف أو صاحب العمل الفني من جانب آخر. وغالباً ما يكون عامل الربح المادي هو العامل الأهم في تحديد وظيفتها. فقد ترفض دور النشر نشر كتاب لا ترى أنه سيعود عليها بالربح الوفير. وقد يعوق ذلك حركة الإبداع الفني، وفي بعض الأحيان تقوم دور النشر بإغراق الأسواق بمنتجاتها (كما في حالة الكتاب والاسطوانات وأشرطة الكاسيت) حتى يقل معدل تكلفة الإنتاج وتزداد الإيرادات، وبالتالي يزداد حجم الربح. وقد يكون ذلك على حساب المستوى الفني للسلع المنتجة.

ويلقى هذا الموضوع الضوء على قضية هامة تتعلق بالدور الذي يمكن أن تؤديه دور النشر في البلاد العربية في تنمية الإبداع الفني وتطويره وتشجيعه.

وإذا كانت الحكومات في الدول النامية تقوم بدعم العديد من السلع الغذائية الضرورية (كالحليب مثلاً) لتحقيق الحد الأدنى من الأمن الغذائي لذوي الدخل المحدود، فإنها يمكن أيضاً أن تساهم في تحقيق الأمن الثقافي للمواطن بشكل عام عن طريق دعمها للسلع الثقافية الضرورية.

وقد يتطلب هذا الأمر امتلاك الدولة لبعض أو كل دور النشر الضخمة بالإضافة إلى تقديم المساعدات والتسهيلات المختلفة لها إذا كانت مملوكة من قبل القطاع الخاص. ويجب أن يكون لدور النشر فلسفة مستمدة من واقع المجتمع العربي وظروفه وخصائصه. كما ينبغي أن يكون للقطاع العام دور قيادي في تطوير حركة النشر مع تحقيق نوع من التوازن بين فلسفة القطاعين العام والخاص ومتطلبات كل منهما.

أما بالنسبة لمؤسسات التسويق والتوزيع، فلا يمكن أن نغفل أهمية دورها في تنمية وتطوير بعض الصناعات الثقافية بما يمكن أن تتبعه من أساليب حديثة في هذا المضمار.

وتتعاضد مسؤولية أجهزة التسويق في بعض الصناعات والسلع الثقافية التي تتطلب تغييراً وتجديداً مستمراً حيث يقل الإقبال عليها والاحتفاظ بها بعد المرة الأولى من استهلاكها مثل إنتاج الأفلام والمسلسلات التليفزيونية.

وقد أدت هذه الظاهرة إلى ابتكار أساليب جديدة للتسويق كما هو الحال في تطبيق نظام تأجير أشرطة الفيديو. وكذلك في اتجاه الإنتاج السينمائي إلى الإنتاج التليفزيوني للانخفاض النسبي في التكاليف وسهولة عمليات الاستنساخ والتأجير.

وتجدر الإشارة إلى وجود نوع من التداخل بين الصناعات الثقافية المختلفة بحيث تعتمد على بعضها بعضاً. فالإنتاج الإذاعي والتليفزيوني يعتمد على الإنتاج الفكري المكتوب. فغالباً ما يكون الكتاب هو المصدر الرئيسي للأفكار والبرامج الإذاعية والتليفزيونية وإنتاج الأفلام السينمائية.

ويصعب في بعض الصناعات الثقافية تحديد الوظائف الثقافية أو فصلها عن الوظائف التعليمية أو الإخبارية. ويتجلى ذلك بوضوح بالنسبة لبعض برامج الإذاعة والتليفزيون والكتب وأقسام الصحف والمجلات، وخاصة عندما يتعلق الأمر بتوفير الدعم المالي لبعض الوظائف دون الأخرى. ولذلك تعتبر بعض الصناعات الثقافية متعددة الوظائف حتى وإن زادت الأهمية النسبية لإحدى الوظائف عن غيرها.

خامساً : الطبيعة الاقتصادية للمنتجات الثقافية :

إن المنتجات الثقافية تختلف في طبيعتها وخصائصها عن السلع والخدمات الأخرى التي يتم تسويقها في الاقتصادات المعاصرة. فمجموعة المنتجات التي يمكن القول أنها ثقافية ليست متجانسة، حيث أنه يمكن التمييز بين المنتجات الثقافية ذات الطبيعة الرأسمالية (مثل أجهزة الراديو والتليفزيون والفيديو وآلات التسجيل والكاميرات . . الخ) وبين المنتجات الثقافية الأخرى ذات الطبيعة الاستهلاكية التي تمثل تدفقاً استهلاكياً سريعاً ومباشراً . وأساس هذا التمييز أن النوع الأول من المنتجات الثقافية (الرأسمالية) يستخدمها المستهلك كأدوات أو كوسائل لإنتاج . ملموجة بما تقدمه منتجات أخرى ، لإنتاج سيل أو تدفق من الخدمات الثقافية التي يتم استهلاكها والتي تمثل المنتجات الثقافية الحقيقية .

وبناء على التقسيم السابق، فإن أحد المفاهيم الرئيسية للمنتجات الثقافية الحقيقية من وجهة نظر المستهلكين أنها، بالنسبة للعديد منهم، لا يمكن استهلاكها أكثر من مرة واحدة،

وبالنسبة للقليل منهم لا يمكن إعادة استهلاكها سوى مرات محدودة مثلما هو الحال عند قراءة رواية معينة أو رؤية فيلم سينمائي معين. أي أن تكرار الاستهلاك ليس من طبيعة السلع والخدمات الثقافية، مختلفة في ذلك مع السلع والخدمات الاقتصادية الأخرى (مثل الغذاء، الملابس، التدفئة، الإضاءة، .. الخ) التي يمكن أن يتكرر الطلب عليها، ويحدث ذلك بالفعل، بواسطة نفس المستهلك لسنوات عديدة قد تمتد لعقود من الزمان.

إن المنتجات الثقافية ليست وحدها المنتجات التي يشتريها المستهلك والتي تتميز بعدم قابليتها لتكرار استخدامها. فالأزياء مثلاً قد ينطبق عليها نفس الظاهرة تبعاً لتغيرات «الموضة»، وقد ينطبق ذلك أيضاً ولكن بدرجة أقل على التصميم الداخلي للسكن، والأثاث، والسيارات وغيرها من السلع. إلا أن التغيرات التي تطرأ على السلع الاقتصادية الأخرى غير الثقافية لا تعدى كونها تغيرات في الشكل فقط يستخدمها المنتجون والبائعون للتحكم في ذوق المستهلك وسلوكه، كما تستخدم أحياناً كأداة تسويقية تهدف إلى السيطرة على سوق السلعة من خلال إرضاء طبيعة المستهلك التي تفضل دائماً التجديد والتنوع وعدم التكرار.

وعند مقارنة هذه المنتجات (الأزياء - الأثاث - السيارات) بالمنتجات الثقافية فإننا نجد أن الأولى تشبع حاجات ورغبات أساسية عند المستهلك كالدفع والمأوى والانتقال بينما تجد صعوبة كبيرة في تعريف الوظيفة الأساسية للثقافة أو في تحديدها عملياً على الأقل. ومع أنه يوجد فرق حقيقي بين هذين النوعين من المنتجات، إلا أن هذا الفرق هو فرق في الدرجة أكثر منه في النوع.

وبما يجدر ملاحظته أن الطبيعة السابقة للسلع والخدمات الثقافية (عدم خضوعها أو ميلها للتكرار الاستهلاكي) تؤدي بالضرورة إلى صغر المرونة السعرية للطلب على المنتجات الثقافية لكل مستهلك، كما أن الاختلافات النسبية بين المرونة السعرية للطلب على هذه المنتجات ستوقف بالدرجة الأولى على مدى أهمية كل منها بالنسبة للمستهلك ومستوى دخله^(١١).

سادساً: سياسات التصنيع الثقافي

تغيرت ملامح الحياة الثقافية كثيراً عما كانت عليه في الماضي. وتشير جميع الدلائل إلى تلاشي بعض صور هذه الحياة وظهور أنماط جديدة منها بين أفراد المجتمع على اختلاف

مستوياتهم التعليمية والمادية والاجتماعية. فلم يعد الاستمتاع ببعض جوانب الإبداع الفني الثقافي قاصراً على مجموعة أو طبقة معينة من السكان. كما تغير دور المؤسسات الثقافية التقليدية كالمرح والأوبرا مثلاً. فقد كانت الحياة الثقافية قاصرة إلى حد كبير على طبقات خاصة قليلة من المجتمع هم الذين كانوا يرتادون المسارح للاستمتاع بروائع الأعمال الأدبية المشهورة، والحفلات الموسيقية وغير ذلك من ألوان الإبداع الفني كالرقص والبالية. وكان لهذا النمط من الحياة الثقافية تقاليده وعاداته ومواسمه ومؤسساته الثقافية في عواصم الدول أو المدن الكبيرة حيث تعيش هذه الصفوة من محبي هذه الفنون الثقافية «الراقية». واتخذ هذا النمط من الحياة الثقافية طابعاً خاصاً لهذه الطبقة يختلف عن طابع الحياة الثقافية لباقي الطبقات الأخرى.

أما اليوم فقد تغيرت صورة الحياة الثقافية لغالبية أفراد المجتمع. واختفت بعض مظاهر الحياة الثقافية التي كانت سائدة، وظهرت أنماط جديدة منها. وكان للصناعات الثقافية دور هام ورئيسي في إحداث هذه التغيرات. فقد ازدهت الأسواق بشتى أنواع المنتجات والسلع الثقافية مما أدى إلى زيادة حجم استهلاكها بشكل عام وخاصة الكتب والأسطوانات. كما زاد إقبال المستهلكين على اقتناء السلع الثقافية المعمرة مثل أجهزة الفيديو والتلفزيون والمسجلات وآلات التصوير الفوتوغرافي والسينمائي.

وقد أدى ظهور السلع الثقافية المعمرة وانتشارها ومتطلباتها من السلع الاستهلاكية الأخرى إلى مقدرة قاعدة كبيرة من المستهلكين على الاستمتاع بروائع الأعمال الأدبية والموسيقية.

وقد تغيرت كذلك أنماط ومتطلبات الاستمتاع الثقافي، فلم يعد من الضروري الذهاب إلى المسرح أو دار الأوبرا أو التقييد بمناسبات خاصة أو تقاليد معينة، حيث أصبح الاستمتاع الثقافي يتم في المنزل بين أفراد الأسرة ضمن إطار الحياة اليومية العادية.

ونتيجة لهذه الوفرة والتنوع من المنتجات الثقافية حدث ما يمكن أن نسميه بالانفجار الثقافي. Cultural Explos. الذي شمل جوانب الحياة الثقافية المختلفة وامتدت آثاره إلى جميع فئات المجتمع وظهرت بشكل أنماط سلوكية جديدة انتشرت بين مختلف الأفراد. وقد صاحب هذا التطور تغير مجموعة من مقاييس النمط الاستهلاكي الثقافي ومؤشراته مثل مقدار وقت مشاهدة برامج التلفزيون والاستماع إلى الإذاعة والتسجيلات الصوتية، وكذلك حجم الإنفاق على السلع الاستهلاكية الثقافية الجديدة مثل أجهزة الفيديو والكاسيت.

وإذا نظرنا إلى السياسات الثقافية التي ترسمها الدول العربية أو المؤسسات الثقافية بها، نجد أنها لا تزال في معظمها سياسات ثقافية تقليدية تنسج ببعض الملامح التي تحتاج إلى دراسة وتحليل من قبل جميع الأجهزة والمؤسسات الثقافية في المجتمع. ومن هذه الملامح ما يلي:

١ - ركزت أغلب هذه السياسات الثقافية على الاهتمام بالأساليب التقليدية لنشر المعرفة. ففي أغلب الأحيان ما زلنا «أسرى المطبعة» والكلمة المقروءة. ونحن لا ننكر أهمية الكتب والمطبوعات في الحفاظ على التراث الثقافي ونشر المعرفة وإعداد المواطن الصالح «المثقف». ونؤكد على ضرورة دعم صناعة الكتاب في العالم العربي وتحقيق ما توصلت إليه لجان ومؤتمرات دراسة صناعة الكتاب من توصيات لتشجيع الكاتب على التأليف والقارئ على شراء الكتاب. ولكننا ننادي بضرورة استطلاع الأساليب الجديدة في نشر الثقافة. ومعنى آخر ضرورة دراسة الصناعات الثقافية الأخرى، وتعديل فلسفة وأهداف المؤسسات المسؤولة عن التأليف والترجمة والنشر وتنويع مجالات إنتاج السلع الثقافية التي تقوم بها.

فمن الملاحظ أن أغلب دور النشر في العالم العربي تقوم بإنتاج المواد المقروءة من كتب ومطبوعات، أما المواد المسموعة أو المرئية، من أسطوانات وتسجيلات صوتية وأفلام سينمائية وأشرطة فيديو، فتقوم بها مؤسسات مستقلة تكاد تنفرد كل منها بإحدى هذه الوسائل. فإذا نظرنا إلى محتوى هذه المنتجات نجد أنه يغلب عليها الطابع الترفيهي طمعاً في أكبر عائد من الربح المادي، وتكاد تخلو من المواد الثقافية الحقيقية، فليس من أهداف أغلب دور النشر مثلاً طباعة أعمال كبار الفنانين العرب وتسويقها كما نجد في المجتمعات الصناعية.

وقد ظهرت في السنوات الأخيرة بعض المؤسسات التي تهتم بإنتاج تسجيلات صوتية للقرآن الكريم بإصوات كبار المقرئين، واتجه بعضها إلى التسجيل المرئي (الفيديو). ويعتبر ذلك في حد ذاته هدفاً نبيلًا وعملاً يستحق التقدير. ولكن أغلبها لم يستثمر خصائص هذه الوسائل في تقديم موضوعات ثقافية تتصل بالشرعية الإسلامية، وتعالج موضوعات فكرية مهمة، توضح آراء رجال الدين في كثير من القضايا المعاصرة (السياسية والاجتماعية والاقتصادية) التي أخذت تفرض نفسها بشدة على الساحة العربية الإسلامية. ويتوفر قليل من الأعمال الثقافية الدينية المرئية مثل اللقاءات والندوات التي تعقد من حين لآخر بين رجال الدين والمفكرين المهتمين بالقضايا الإسلامية المعاصرة.

يدل ذلك على غياب استراتيجية محددة واضحة المعالم للاستفادة من وسائل الاتصال الحديثة وفق خطة ومنهج يحدد هذه المجالات الثقافية وموضوعاتها المختلفة، وتحديد أولوياتها، وأساليب الإنتاج والإخراج الفني، وطرق التسويق، ومقدار الربح أو العائد المادي منها، وطرق ومصادر تمويل وتنفيذ ومتابعة هذه الاستراتيجيات وفق خطة زمنية معينة.

ما يقال على دور النشر ينسحب على المؤسسات الصحفية الكبيرة التي تقتصر على إنتاج السلع الثقافية المقروءة من صحف ومجلات وكتب ومطبوعات، ولا تقوم بإنتاج المواد السموعة أو المرئية أو حتى المواد الثقافية المطبوعة كالصور والرسومات. بينما يظهر في الدول الصناعية مدى النمو الهائل لهذه المؤسسات الصحفية وتنوع مجالات إنتاجها.

٢ - نفتقر بعض هذه السياسات الثقافية إلى النظرة المتكاملة للتنمية الثقافية في المجتمع، وذلك لعدم وجود نظام متكامل له أهداف واضحة وله مدخلات ومخرجات وأنظمة للعمل تعتمد على أسس علمية تراعي جميع المعطيات التي تتصل بهذا الموضوع، سواء أكانت معطيات اقتصادية (مثل رأس المال وأنواع الصناعات الثقافية وملكية هذه الصناعات وأنظمة الإدارة وأساليب التسويق) أو معطيات اجتماعية أو سياسية. فالمعطيات الاجتماعية تحدد نوع الجماهير واحتياجاتهم الثقافية وميولهم. أما المعطيات السياسية فإنها تحدد مسؤولية الدولة في التنمية الاقتصادية، وسياسة دعم الصناعات الثقافية، ودور السلطة في تحديد الحريات، وكذلك دور الفرد في عملية الإبداع الفني والأدبي.

ويفتقر العالم العربي إلى وجود مثل هذا النظام الذي يحدد أهداف سياسة إنتاج السلع الثقافية بصورة تجعل بالإمكان رسم خطط علمية مقننة لإنتاج كل سلعة وتسويقها وتحقيق الفائدة القصوى منها.

٣ - عدم توافر الدراسات العلمية الدقيقة التي تعتمد على المعلومات والإحصائيات الحديثة التي تحدد حجم الطلب على منتجات كل صناعة من الصناعات الثقافية، واتجاهات وحجم الأنماط الاستهلاكية ومتطلباتها ومدى تأثير كل سلعة ثقافية على الحياة الفكرية والاجتماعية للفرد والأسرة في المجتمع ومدى تأثيرها على أنماط السلوك للأفراد.

ونحن لا ننكر وجود بعض الأفراد والمؤسسات التعليمية والحكومية التي تقوم بمثل هذه الدراسات والأبحاث والإحصائيات. ولكن الملاحظ أنها تكاد تكون عملاً فردياً أو مرحلياً يقوم به باحث معين، أو أحد مراكز البحوث، أو إدارة من إدارات الدولة. وعادة يكون مصدر هذا الاهتمام تحقيق مصلحة أو غرض معين ينتهي بتحقيقه الدافع لمواصلة مثل هذا

العمل. وبالطبع فإن هذه الدراسات الآنية والمرحلية لا تفي بالغرض المطلوب، وما نحتاج إليه هو القيام بعمل تنظيم دائم متخصص يقوم بهذا النوع من الدراسات الإحصائية ويعمل دائماً على تحديثها وتوفيرها بحيث تخدم جميع أنواع الدراسات في شتى مجالات الصناعات الثقافية.

٤ - إهمال بعض الصناعات الثقافية التي تعمل على إحياء التراث وإظهار الطابع العربي الأصيل حيث أن معظم الجهود والدراسات والإمكانات تتركز على الصناعات التي تتصل بالتنمية الاقتصادية بوجه عام، ولا يحظى الجانب التنموي للثقافة بنفس القدر من الاهتمام، مع أنها تتعلق بالجانب الروحي والوجداني للفرد المكمل للجانب الاقتصادي البحث. مع العلم أننا لو نظرنا إلى الأهمية الاقتصادية للصناعات الثقافية لوجدنا أن الطلب على منتجاتها في تزايد مستمر على المستويات المحلية والأقليمية والعالمية.

وقد أدّى هذا الواقع إلى تدني بعض الصناعات الحرفية القديمة التي تتصل بالتراث والحضارة في كثير من البلاد العربية في الوقت الذي بدأت دول في الشرق الأقصى تنتج وتصدر لنا هذه السلع بمستوى أفضل من الناحية الفنية وبأسعار أقل.

٥ - قصور السياسات الثقافية عن تلبية احتياجات ورغبات الجماهير، فقد سارت السياسات الثقافية لفترات طويلة على اعتبار الأمور الثقافية من مظاهر الترف للجماهير الخاصة، فانجذبت المؤسسات الثقافية في أعمالها إلى إرضاء هذا العدد المحدود من الجماهير دون مراعاة روح العصر والتغيرات الاجتماعية التي تمر فيها الشعوب وما طرأ عليها من إعادة تشكيل وتعديل النسيج الثقافي للمجتمع. أي أن الحاجة ماسة إلى سياسة ثقافية متوازنة لا تنكر ألوان الثقافة التقليدية ولكنها أيضاً تدرك حقائق التطور الثقافي في حياة الشعوب وتعمل على تلبية حاجات الجماهير.

وقد ترتب على هذا التحول ظهور مجالات كثيرة من الثقافة، مثل الثقافة الشعبية والتراث الشعبي الثقافي، والفنون الشعبية، وكان لوسائل الإعلام كالإذاعة والتلفزيون والسينما الأثر الأكبر في توصيل هذه المجالات إلى الجماهير ونشرها والتعريف بها وإحيائها. وبدأت المؤسسات التعليمية التي تقوم بدراسة هذه الأمور الثقافية في إدخال دراسات جديدة تتصل بهذه الأغاط الثقافية التي ترتبط بقطاع كبير من الجماهير.

ومع وجود الحاجة إلى هذه المجالات من الثقافة وتوفر السوق الذي يستوعب هذا الإنتاج من السلع الثقافية، إلا أن الجهات الرسمية المسؤولة عن الثقافة لم تقم حتى الآن

بوضع الاستراتيجية المناسبة التي تحقق نوعاً من التوازن بين العرض والطلب في أسواق المواد الخام والأجهزة والسلع الثقافية. وقد حاولت بعض الدول إنشاء صناعات ثقافية لتوفير بعض الأجهزة المطلوبة مثل أجهزة التلفزيون والراديو عن طريق التصنيع أو التجميع، ولكنها لم تدخل بعد مجالات تصنيع المواد الخام مثل شرائط الكاسيت وشرائط الفيديو.

وهناك صناعات صغيرة عديدة لمواد مختلفة تستخدم في الثقافة والتعليم وتحتاج إليها الأسواق العربية، مثل الصناعات المكتبية التي تنتج الكتب والدفاتر والأقلام والألوان وأنواع الحبر وما يتصل بها من مواد مختلفة. ومن المعروف أن الأقطار العربية لا تزال تستورد معظم احتياجاتها من هذه السلع، وإذا توفر الإنتاج المحلي لبعضها فإن مستوى جودته وأسعاره لا يمكنه من منافسة الإنتاج الأجنبي. وحتى إذا كان الإنتاج المحلي على مستوى مناسب من الجودة فإنه عادة إما أن يكون غير معروف أو غير متوفر بالكميات المطلوبة.

هذه بعض الأمثلة التي تؤكد أننا لم نحدد علمياً احتياجات الأسواق العربية من السلع الثقافية، وحجم الطلب عليها، وحجم الإنتاج الموجود منها في بعض الدول، ومستوى هذا الإنتاج، ودراسة سبل تحسينه وتطويره، وتقدير كفاءة المصانع الموجودة في هذه المجالات ومدى حاجتها إلى التجديد واتباع تكنولوجيا الصناعة المتطورة، وذلك حتى تتحقق بعض صور الاستقلال الاقتصادي في المجتمع العربي.

٦ - عدم مسايرة الصناعات الثقافية للتطور العلمي والتكنولوجي، ويتمثل ذلك في عدم الإفادة من أو استغلال:

١ - المواد الثقافية المتطورة الحديثة.

٢ - الأجهزة والآلات اللازمة لعمليات إنتاج السلع الثقافية.

٣ - الأساليب الحديثة للإدارة الصناعية.

لقد كان للتطور العلمي والتكنولوجي أثره في ظهور بعض المنتجات التي تستخدم في كثير من مجالات العمل التي تتصل بالنواحي الثقافية والتعليمية، ومن أمثلتها الميكرو فيلم ومشتقاته التي أمكن عن طريقها معالجة مشكلة تخزين المواد المقروءة كالكتب والمجلات بعد أن ضاقت المكتبات بها. وقد اقتصر استخدام هذه المنتجات على بعض المؤسسات أو جهات العمل، إما لعدم توفر المواد والأجهزة المطلوبة أو لارتفاع أثمانها أو لعدم الوعي بأهميتها. ومع تزايد الحاجة لهذا النوع من المنتجات سيزداد الطلب عليها مما يؤكد على ضرورة التفكير في تصور مستقبلي للصناعات الثقافية في الوطن العربي.

وما يقال عن الميكرو فيلم يقال أيضاً عن الكمبيوتر الذي انتشر استخدامه على نطاق واسع لمواكبة ثورة المعلومات لقدرته الفائقة على تخزين الكم الهائل من المعلومات في كل فروع المعرفة واسترجاعها وقت الحاجة بسرعة وسهولة.

قد أصبحت صناعة الآلات الحاسبة والميكروالكترونيات أيضاً جزءاً مهماً في كثير من مجالات العلوم والتربية. بالإضافة إلى غيرها من الصناعات الجديدة التي ترتبط بدرجات متفاوتة بمجالات الثقافة ويحتاج الأمر إلى دراستها وتقدير حجم الطلب عليها حالياً ومستقبلاً.

ولا شك أن من أهم عوامل نجاح إنتاج السلع الثقافية توفر الأجهزة والآلات الخاصة بعمليات التصنيع، وضرورة وضع سياسة محددة لتحديث وتطوير هذه الأجهزة حتى لا تتخلف وسائل الإنتاج عن التطور التكنولوجي اللازم لإنتاج هذه السلع الثقافية بالحجم المطلوب وبدرجة عالية من الجودة والكفاءة مما يؤدي إلى الاستغناء عن الاستيراد وتوفير العملات الأجنبية، وقد لا يقتصر نشاط هذه الصناعات على تلبية الاحتياجات المحلية والإقليمية فقط بل يمكن تصدير الفائض منها إلى الأسواق الخارجية خاصة أسواق الأقطار الإسلامية ودول العالم الثالث.

سابعاً: واقع الصناعات الثقافية في الأقطار العربية:

لقد أوضحنا سابقاً أن سلع الصناعات الثقافية بوجه عام تنقسم إلى مجموعتين أساسيتين، هما مجموعة السلع الثقافية الرأسمالية أو الإنتاجية ومجموعة السلع الثقافية الاستهلاكية. ومع أن المجموعتين تقعان في إطار السلع الاستهلاكية إلا أن عناصر المجموعة الأولى تعتبر من السلع الاستهلاكية المعمرة نسبياً والتي تستخدم في إنتاج سلع المجموعة الثانية التي يستهلكها الفرد بصورة مباشرة وسريعة. أي أن سلع المجموعة الأولى يمكن اعتبارها شكلاً من أشكال التراكم الرأسمالي التي يمثل إجمالي التراكم منها جزءاً من الثروة القومية المتوفرة في قطر معين أو في منطقة معينة. وتعتبر محطات الإرسال الإذاعية والتلفزيونية مثلاً واضحاً لعناصر المجموعة الأولى كما تعتبر المواد والبرامج والأفلام المختلفة التي ترسلها وتبثها هذه المحطات مثلاً لعناصر المجموعة الثانية.

ولكي نتعرف على واقع نشاط ومجالات الصناعات الثقافية في الوطن العربي استعنا بالبيانات والإحصائيات التي تصدرها منظمة اليونسكو عن المجالات والأنشطة الإنتاجية والاستهلاكية في قطاع الصناعة الثقافية. ونورد فيما يلي أهم هذه المجالات والأنشطة التي

تتوفر عنها إحصائيات مقسمة إما وفقاً لمناطق وقارات العالم المختلفة أو وفقاً لمدى التقدم الاقتصادي مع عدم إغفال مجموعات الدول التي تربطها رابطة قومية معينة كالأقطار العربية:

- عدد الكتب المنتجة لكل مليون نسمة، والتوزيع النسبي لهذه الكتب على مجموعات الدول أو مناطق العالم المختلفة.

- عدد الصحف اليومية الصادرة، والحجم المطلق لتوزيع هذه الصحف بالإضافة إلى معدل التوزيع لكل ألف نسمة.

- إنتاج واستهلاك المطبوعات الإخبارية.

- إنتاج الأفلام الطويلة.

- عدد دور العرض السينمائية الثابتة وطاقة استيعابها (عدد المقاعد).

- عدد البطاقات السنوية لدخول دور العرض السينمائية.

- عدد محطات إرسال الإذاعة الصوتية.

- إجمالي عدد أجهزة المذياع، والمعدل لكل ألف نسمة.

- عدد محطات الإرسال التلفزيوني.

- إجمالي عدد أجهزة التلفزيون، والمعدل لكل ألف نسمة.

وتعكس الأشكال والجداول الإحصائية المتضمنة في الملحق الإحصائي للدراسة الحجم المطلق للأنشطة السابقة، وتوزيعها النسبي على مناطق ومجموعات دول العالم بتقسيماتها المختلفة بما فيها الأقطار العربية كمجموعة مستقلة.

وعند فحص هذه الأشكال والجداول الإحصائية لن نجد صعوبة كبيرة في تحديد الموقع النسبي للأقطار العربية بين مناطق وأقطار العالم من حيث انتاجها واستهلاكها لسلع ومنتجات الصناعات الثقافية.

ولكي نتعرف على الوضع النسبي لمجموعة الأقطار العربية في مجال إنتاج واستهلاك السلع الثقافية سننظر إلى هذا الوضع في إطار التقسيم التالي:

١ - العالم ككل: أي باعتبار المعدل العالمي لجميع دول ومناطق العالم.

٢ - مجموعة الدول المتقدمة.

٣ - مجموعة الدول النامية.

٤ - مجموعة الأقطار العربية.

وتوضح الجداول من ١ - ١٢، المرفقة في نهاية الدراسة ضمن الملحق الإحصائي، أن مجموعة الأقطار العربية كانت دائماً، ولا تزال، تحتل مركزاً متأخراً في مجال إنتاج واستهلاك السلع الثقافية. فبعض الجداول تمتد بياناتها وأرقامها لتشمل الفترة بين عام ١٩٥٥م وعام ١٩٨٣م، وبعضها الآخر تغطي بياناته فترة أقصر نسبياً، وفي كل الحالات لا نلاحظ تطوراً أو تغيراً ملحوظاً للوضع النسبي للأقطار العربية بين التقسيمات الدولية المختلفة من حيث معدلات إنتاجها واستهلاكها للسلع الثقافية المختلفة، وتوضح بيانات الجداول المختلفة أن المعدلات العربية تقل كثيراً عن معدلات العالم ككل. فعند مقارنة المعدلات العربية بالمعدل العالمي (المعدل العربي كنسبة مئوية من المعدل العالمي) نجد التالي:

- عدد الكتب المنتجة لكل مليون نسمة (٢٧٪).
- التوزيع النسبي للصحف اليومية (٢٤،٦٪).
- معدل استهلاك المطبوعات الإخبارية (١٥،٥٪).
- عدد مقاعد دور العرض السينمائية لكل ١٠٠٠ نسمة (٣٠٪).
- عدد أجهزة المذياع لكل ١٠٠٠ نسمة (٥٤،٦٪).
- عدد أجهزة التلفزيون لكل ١٠٠٠ نسمة (٤٦،٤٣٪).

وبالطبع فإن المعدلات العربية ستكون أكثر تدنياً بشكل واضح إذا ما قورنت بالمعدلات المقابلة لها من الدول المتقدمة. وحتى تكون مقارنتنا أكثر واقعية لا بد أن تقارن المعدلات العربية بمثيلاتها في الدول النامية، ولن نجد صعوبة كي نرى أن المعدلات العربية تقل أيضاً عن معدلات الدول النامية في الأنشطة الأربعة الأولى السابقة وتتعداها بوضوح في النشاطين الآخرين (عدد أجهزة المذياع وعدد أجهزة التلفزيون لكل ١٠٠٠ نسمة).

إن الواقع النسبي السابق لإنتاج واستهلاك منتجات الصناعات الثقافية في أقطار الوطن العربي يعكس تحلفاً عربياً ملموساً في هذا المجال - ولا يمكن تبرير هذا التحلف بالانخفاض النسبي في معدل دخل الفرد العربي، حيث إن مثل هذا التبرير لن يجد واقعاً يؤيده. فجدول (١٣) يوضح أن معدل دخل الفرد العربي يزيد كثيراً عن معدل دخل الفرد في العديد من مناطق العالم التي تتفوق كثيراً على الأقطار العربية في معدلات إنتاجها واستهلاكها لمنتجات الصناعات الثقافية مثل آسيا وأمريكا اللاتينية. فبينما يصل معدل دخل الفرد العربي إلى

٣١٥٦ دولاراً أمريكياً عام ١٩٧٥، نجد أن هذا المعدل في آسيا وأمريكا اللاتينية هو ٢٤٥٠ و١٠٤٠ دولاراً أمريكياً على التوالي. كما أن معدل دخل الفرد العربي يزيد قليلاً عن سبعة أمثال معدل دخل الفرد من مجموعة الدول النامية.

إن كل الشواهد والحقائق تؤكد أن التخلف النسبي لمجموعة الأقطار العربية في مجال إنتاج واستهلاك منتجات الصناعات الثقافية لا يتناسب إطلاقاً مع الإمكانيات المادية والبشرية الهائلة لهذه الأقطار وما يحفل به تاريخها من تراث متنوع مجالاته يمكن أن يمثل مادة أولية أو مصدراً خصباً من مصادر تزويد الصناعات الثقافية العربية بالعديد من الأفكار والقيم العربية والإسلامية الأصيلة التي يعتبر اللجوء إليها والاهتمام بها أحد المتطلبات الضرورية للتخصص بما يمكن أن يسمى التبعة الثقافية للحضارات الأخرى المعاصرة.

كما أن تخلف وتبعية الصناعات الثقافية العربية يتطلب بذل المزيد من الجهد الجاد لوضع وتنفيذ استراتيجية عربية متكاملة للنهوض بهذه الصناعات وتنميتها بما يحقق للفرد العربي الشعور بالأمن والانتفاء لوطنه الكبير بغض النظر عن الحدود الإقليمية الجغرافية التي فرضتها القوى الاستعمارية المختلفة لكي تحقق مصالحها الذاتية من خلال السيطرة الاقتصادية والثقافية والتي تتمثل في كل ما نراه من أشكال التبعة الاقتصادية والثقافية.

ومع أن الوطن العربي بمساحته الشاسعة الممتدة، وبتعداد السكاني الكبير يتمتع بمميزات قلما توجد في أوطان أو حتى دول أصغر مساحة ويقل تعداداً إلا أنه أيضاً يتسم بوجود مجموعة من العوامل التي يمكن أن تمثل قيوداً لا بد وأن تؤخذ في الاعتبار عند محاولة التوصل إلى تصور لاستراتيجية عربية متكاملة تسعى لتنمية وتطوير الصناعات الثقافية العربية ومواجهة تحدياتها وتذليل معوقات انتشارها وتقدمها. فبينما وحدة اللغة والدين والتراث وأيضاً وحدة المشاعر تعتبر من العوامل الإيجابية التي تشجع وتساعد على إمكانية التوصل إلى تصور لاستراتيجية ثقافية عربية متكاملة يتسع مجال انتشارها وتأثيرها، فإن اختلاف النظم والأطر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية، من دولة عربية لأخرى، يشكل قيوداً أو عوامل تستدعي توخي مزيداً من الحرص والحذر على مستوى الوطن العربي دون الاصطدام بهذه الاختلافات بحيث لا تفقد فعاليتها وتقل القدرة على تنفيذ بنودها.

فمن المعروف أن اقتصادات الأقطار العربية يتسم بعضها باتباع أسلوب التخطيط المركزي الذي يؤكد على أهمية الحكومة المركزية والقطاع العام، ويتسم بعضها الآخر، وبدرجات متفاوتة، باتباع الأسلوب الرأسمالي أو الحر الذي يعطي اهتماماً أكبر لدور القطاع

الخاص وميكانيكية نظام السوق والتفاعل بين قوى العرض والطلب لتحديد كيفية التوصل إلى الحلول المناسبة لجوانب المشكلة الاقتصادية المتمثلة في اختيار وتحديد المنتجات وطرق انتاجها وكيفية توزيعها. إلا أنه مع وجود هذا التفاوت في درجة المركزية واللامركزية في الأقطار العربية، يمكن القول انه يوجد حد أدنى من الإتفاق أو التشابه بين هذه الأقطار في المجالات أو الأنشطة التي يقتصر الخوض فيها أما على القطاع العام وحده (لعزوف القطاع الخاص حتى ولو أعطى الفرصة - عن ممارسة هذه الأنشطة) أو على القطاع الخاص وحده الذي قد يكون مدفوعاً بحافز الربح أو بوجود بعض المغريات والخوافز التي تقدمها الدولة في قطاعات معينة بهدف تنمية وتطوير هذه القطاعات.

ولو نظرنا إلى واقع الصناعات الثقافية في الأقطار العربية فلإننا سنجد أن هذا الواقع لن يختلف كثيراً في طبيعته عن الطبيعة السابقة التي تتسم بها الاقتصادات العربية من حيث درجات ومواضع الاختلاف. والحد الأدنى من درجات ومواضع التشابه والاتفاق، ولا بد لأي استراتيجية ثقافية عربية واحدة أن تبدأ بهذا الحد الأدنى من مواضع الاتفاق، بعد تحديده بدقة، لكي تضمن لها الفعالية وإمكانية التنفيذ ولكي لا تصبح بنودها فيما بعد بنوداً خاملة لا يتسع مجال تأثيرها أكثر من المساحة التي كتبت عليها مثلاً حدث لبنود العديد من الاتفاقيات الاقتصادية التي اصطدمت عند تنفيذها بواقع غير ملائم لها مما أدى إلى طيها في غياهب التناسي واللامبالاة.

ثامناً : الاستراتيجية المستقبلية للصناعات الثقافية العربية :

قبل أن نستعرض التصور الممكن لاستراتيجية عربية متكاملة في مجال الصناعات الثقافية نود أن نؤكد على بعض الجوانب التي لا بد وأن تسبق مرحلة تحقق هذا التصور، ومن أهم هذه الجوانب نورد ما يلي :

١) ضرورة الشعور الجاد والموحد من قبل أقطار الوطن العربي، على المستويين الرسمي والشعبي، بوجود حاجة ملحة الى استراتيجية عربية ثقافية موحدة تهدف إلى تحقيق حد أدنى من التكامل الثقافي بين هذه الأقطار. ويجب أن يراعى عند وضع هذه الاستراتيجية العمل على زرع ورعاية بذور الأصالة والانتباه في مدخلات ومخرجات الصناعات الثقافية العربية.

٢) تكوين الهيكل التنظيمي للمؤسسات الثقافية العربية على المستويين القومي والقطري بما يحقق الترابط والتكامل وأقصى درجات التنسيق بين هذه المؤسسات وتحديد اختصاصات كل مؤسسة بما يجد من الازدواجية وعدم وضوح الرؤية والهدف المرجو من كل مؤسسة . ويمكن أن يأخذ الهيكل التنظيمي شكل المخطط التالي :

الهيئة العربية لتنمية وتطوير الثقافة العربية

أجهزة مركزية

مؤسسة تمويل	جهاز تسعير	صندوق دعم	مركز تنمية	مركز للدراسات
الصناعات	المنتجات	الصناعات	الصناعات	والبحوث
الثقافة العربية	الثقافة	الثقافة	الثقافة	الثقافة

أجهزة فرعية محلية

٣) تحديد الإمكانيات المادية اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية الثقافية العربية وتوفيرها، وتحديد حصة كل قطر عربي من هذه المتطلبات المادية وذلك على ضوء مجموعة من الاعتبارات نخص منها بالذكر، ظروف كل قطر ومدى مسيرته المادية، تعداد السكاني والمعدل السنوي لدخل الفرد، هذا بالإضافة إلى الأجهزة والمؤسسات والأدوات الثقافية المتوفرة في كل قطر والتي يمكن أن تمثل قاعدة لانطلاق المسيرة التنموية الشاملة في مجال الصناعات الثقافية .

٤) وضع نظام محدد لتسعير المنتجات الثقافية بمختلف أنواعها يأخذ في الحسبان الاعتبارات السابقة بالإضافة إلى مراعاة الأهمية النسبية لكل منتج ثقافي حسباً تقتضيه المصلحة القومية والمصالح الإقليمية . ولا شك أنه في ظل هذا النظام سنجد اختلافات في مستويات الأسعار من قطر لآخر ومن سلعة ثقافية لأخرى .

أما فيما يتعلق بالتصور الممكن للاستراتيجية العربية الثقافية المتكاملة فإننا نرى أن لا بد أن تنسم هذه الاستراتيجية باللامح الآتية، وتظهر فيها بوضوح، وهي :

١ - وضوح الهدف العام : لا بد في البداية من تحديد الهدف العام الذي نسعى إلى

تحقيقه من خلال وضع هذه الاستراتيجية الثقافية المتكاملة على المستوى العربي وتنفيذها. فيجب أن يكون واضحاً منذ البداية ما نهدف إلى تحقيقه على المستويين القومي والقطري، وما هي الرسالة التي نسعى إلى توصيلها إلى المواطن العربي لتحقيق التغيرات والتطورات الثقافية المستهدفة بما يحقق نوعاً من التوازن الثقافي بين ربوع الوطن العربي.

٢ - لا بد وأن يؤخذ في الاعتبار أن تتواءم هذه الاستراتيجية مع كل النظم الاقتصادية والسياسية للأقطار العربية. ويجب أن تكون الهيئة الإدارية والفنية المركزية القائمة بوضع وتنفيذ الاستراتيجية على علم تام بالأدوات والإجراءات الثقافية المختلفة الممكن تنفيذها، ويجب أن تدرك أيضاً المترتبات والنتائج الاقتصادية والثقافية والاجتماعية لكل أداة أو إجراء تنبئه. كما يجب أن تعطي أو تحدد، بأكبر درجة ممكنة من الدقة، وزناً نسبياً للتأثير كل إجراء يمكن أن يتخذ بواسطة أي مؤسسة ثقافية في مجال تنمية الصناعات الثقافية وفي مجال التنمية الثقافية بوجه عام.

إن تحديد الهدف العام والوزن النسبي لكل إجراء على النحو السابق يمكن أن يضمن فرصاً أكبر لإمكانية تنفيذ الاستراتيجية الثقافية وزيادة فرص نجاحها.

٣ - يجب أن يحدد بوضوح منذ البداية دور كل من السلطة المركزية والقطاع العام والقطاع الخاص من إنتاج وتوزيع منتجات الصناعات الثقافية مع الأخذ في الاعتبار أن السلطة المركزية والقطاع العام سيلعبان الدور الأساسي في تنمية وتطوير الصناعات الثقافية في الوطن العربي. ويمكن أن يتمثل هذا الدور في الأنشطة التالية:-(١٢).

١ (الدعم الكلي أو الجزئي للمنتجات، أو مراحل الإنتاج، أو المؤسسات الثقافية التي تنسم بضعفها اقتصادياً وبأهميتها الكبيرة ثقافياً (مثل محطات الإرسال الإذاعية والتلفزيونية).

٢ (حماية الفروع والمؤسسات الثقافية الوطنية من حدة المنافسة الأجنبية.

٣ (إدارة المؤسسات الثقافية التي لها أهمية قومية وقطرية خاصة وتوجيهها، سواء كان ذلك من الناحية التقنية أو الاقتصادية أو الأيديولوجية، مثل المحطات الإذاعية أو التلفزيونية التي تتطلب مستويات تقنية عالية واستثمارات مالية كبيرة لتوفير مستلزماتها الأساسية، كما أن لها قدرة تأثيرية كبيرة على قطاع كبير من المجتمع بما تبثه من برامج تعليمية وثقافية مختلفة.

٤ (وضع القواعد والأسس التجارية الملائمة التي تعمل على تشجيع تبادل المنتجات الثقافية بين أقطار الوطن العربي وأقطار العالم الخارجي وفق سياسة ثقافية محددة .

٥) العمل على الاستغلال الأمثل والفعال للأجهزة والمؤسسات الثقافية ذات الطابع العام بما يحقق التنمية الاقتصادية في الوطن العربي.

٦) تشجيع المؤسسات الثقافية والمواهب والقدرات الثقافية الوطنية وحمايتها لحفزها على مواصلة النمو والتطور والإبداع مثل دور النشر والمؤلفين والفنانين.

٧) الحد من غزو الاتجاهات الثقافية المضادة وتزايدها، تلك التي لا تتناسب مع الأهداف الثقافية والقيم الاجتماعية في الوطن العربي، والتي تؤدي إلى ما يمكن أن يسمى بالتبعية الثقافية.

٨) العمل على الحد من التكتلات والاحتكارات الثقافية ومقاومتها، التي يمكن أن تقضي على أو تحد من قيام مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم، وبالتالي تقل درجة المنافسة مما يؤدي إلى ضعف حافز الابتكار والإبداع.

٩) العمل على حماية العناصر الجديدة والشابة غير المعروفة أو الأقل شهرة وتشجيعها ومؤازرتها مع ضمان توفير معلومات ومواصفات صادقة ووافية عن كل المنتجات الثقافية.

٤ — يجب أن تقوم هذه الاستراتيجية على الجوانب التالية وترتكز عليها وهي :

أ) تحديد أهم عوامل الإنتاج والمواد الخام والمواد الأولية التي ينبغي استخدامها في الفترة المقبلة، مع تحديد أولويات هذه العوامل وفقاً للتغيرات المستهدفة. فإذا كان إحياء التراث وتنميته يعتبر أمراً ضرورياً وملحاً، فلا بد في هذه الحالة من التركيز على تجميع كل ما يتعلق بهذا التراث وحصره ومن ثم تجهيزه ليصبح مادة أولية للعديد من الصناعات الثقافية المقروءة والمسموعة والمرئية.

ب) تحديد أشكال المنتجات الثقافية النهائية التي نسعى إلى توصيلها للمستهلك العربي، بمعنى أنها هل ستكون بشكل مقروء؟ (كتب - مجلات - صحف - ...)، أم ستكون بشكل مسموع؟ (برامج إذاعية - أسطوانات - شرائط كاسيت - ...)، أم ستكون بشكل مرئي مسموع؟ (برامج تلفزيونية - أفلام سينمائية - شرائط فيديو مسجلة - ...)، وغيرها من الأشكال المختلفة الممكنة للسلع للثقافية.

ج) تحديد وسائل الإنتاج التي سيتم عن طريقها تحويل عوامل الإنتاج الثقافية إلى سلع ومنتجات ثقافية استهلاكية. ويجب أن يراعى قدر المستطاع اختيار الوسائل التي يمكن عن

طريقها تحقيق أكثر من غرض إنتاجي واحد مع عدم إغفال عنصر التكلفة ومدى وفرة المهارات الفنية اللازمة لإدارة هذه الوسائل وتشغيلها .

(د) يجب أن يراعى عند اختيار العوامل والمجالات الثلاثة السابقة أن يؤدي هذا الاختيار إلى الحد من نمو الاتجاهات الثقافية الأجنبية والمعاكسة، وإلى تقليل الاعتماد على الاستيراد من الخارج وإلى إنشاء الصناعات الثقافية الوطنية وتنميتها لتحل منتجاتها تدريجياً محل المنتجات الأجنبية، كورق الطباعة - أشرطة الكاسيت - أشرطة الفيديو - الأدوات المكتبية . . . الخ .

(هـ) يجب أن تحدد الاستراتيجية كل أشكال الدعم والحماية والتسهيلات التي ستقدم إلى مختلف المؤسسات الثقافية، مع الالتزام الكامل بهذا الدعم، وتشجيع هذه المؤسسات على التعاون والترابط فيما بينها بشكل جمعي أو اتحادات لكي يسهل التعامل معها وتوجيهها بما يحقق مصلحتها ومصلحة المجتمع .

هوامش

- (١) Mattelart, Armand and Piemme, Jean-Marie, «Cultural Industries: The Origin of an Idea, **Cultural Industries** UNESCO, 1982, PP. 51-61.
- (٢) Przecławski, Krysztof. «The Impact of Cultural Industries in the Field of Audio- Visual media and the Socio. Cultural behaviour of Youth», **Cultural Industries** UNESCO, 1982, PP. 67-77
- (٣) Girard Augustin, «Cultural Industries: a Handcap or a new Opportunity for Cultural Development, **Cultural Industries** UNESCO, 1982, P. 34.
- (٤) UNESCO, The use of Sattelite Communication Information Transfer, 1982.
- (٥) المصدر السابق. ص ٣٩-٢٤
- (٦) UNESCO, «Impact of Television on Young Children, 1981.
- (٧) UNESCO, The impact of Microelectronics and Information Technology, Case Study in Latin America, Paris, 1982.
- (٨) Girard, Augustin.
- (٩) حسين حمدي الطوبجي، وسائل الاتصال والتكنولوجيا في التعليم، دار القلم، الكويت، ١٩٨١.
- (١٠) نفس المرجع السابق.
- (١١) الرقعة السعرية للطلب على سلعة ما هي مفهوم اقتصادي يعكس أو يعبر عن مدى استجابة الكمية المطلوبة من السلعة عند حدوث تغير في سعر هذه السلعة.
- (١٢) Heiskanen, Ilka, «Public Intervention and Privat- Sector autonomy in Cultural industries in Finland **Cultural industries**, UNESCO, U.N. 1982.

مراجع مختارة

- ١ - Girard, Augustin, «Cultural industries: a handicap or a new opportunity for cultural development», **Cultural Industries**, Unesco, 1982, p. 34.
- ٢ - Mattelart, Armand and Piemme, Jean- Marie, «Cultural Industries: the origin of an idea», **Cultural Industries**, Unesco, 1982, 51-61 pp.
- ٣ - Przecławski, Krzysztof, «The impact of cultural industries in the field of audio-visual media on the socio-cultural behaviour of youth», **Cultural Industries**, Unesco, 1982, 67-77 pp.
- ٤ - Unesco, **The Use of Satellite Communication for information Transfer**, Paris, 1982.
- ٥ - ———, **Appropriate Technologies in the Conservation of Cultural Properties**, Paris, 1981.
- ٦ - ———, **Cultural Industries: A Challenge for the Future of Culture**, Paris, 1982.
- ٧ - ———, **The Economics of Books Publishing in Developing Countries**, Paris, 1977.
- ٨ - ———, **Impact of Educational Television on Young Children**, Paris, 1981.
- ٩ - ———, **The Impact of Microelectronics & Information Technology, Case Study in Latin America**, Paris, 1982.
- ١٠ - ———, **Transnational Communication and Cultural Industries**, Paris, 1982.
- ١١ - حسين حمدي الطوبجي، وسائل الاتصال والتكنولوجيا في التعليم، دار القلم، الكويت، ص ٤٨.
- ١٢ - زكريا عبد الحميد باشا وعبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد، دار المعرفة، الكويت، ١٩٨٣، ص ٦٧٩.
- ١٣ - صلاح عبد الكريم، «لماذا لا يفهم الناس الفن التشكيلي المعاصر؟» الاهرام، القاهرة، الإثنين ٢٧/٣/١٩٨٤، ص ١١.

ملحق احصائي

جدول (١): عدد الكتب المنتجة لكل مليون نسمة

(٢١٩٥٥ - ٢١٩٨١)

السنة	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨١	المنطقة أو
								مجموعة الدول
العالم ككل	١٣١	١٤٤	١٦٨	١٨٧	١٨٤	١٦٤	١٦٢	
أفريقيا	١٣	١٩	٢٣	٢٣	٢٧	٢٨	٢٩	
أمريكا	٦٨	٨٤	١٦٧	٢٠٦	٢١٦	٢٤٥	٢٤٩	
آسيا	٦٤	٥٣	٥٧	٦٢	٦٥	٥٦	٥٦	
أوروبا	٣٠٧	٣٧٤	٣٨٥	٤٦٤	٤٧١	٥٤٢	٥٣٤	
أوقيانوس	٦٨	١٢١	٢٨٦	٣٦١	٤٢٨	٥٦	٤٧٨	
الدول المتقدمة	٢٤٩	٢٩٦	٣٥٧	٤٢٠	٤٣١	٥٤٢	٤٨٩	
الدول النامية	٣٨	٣٥	٤٠	٤١	٤٥	٥٤٨	٤٦	
أفريقيا ^١	١٠	١٢	١٨	١٧	٢٧	٥٠٠	٢٩	
آسيا ^١	٦٥	٥٣	٥٨	٦٣	٦٥	٤٤	٥٦	
الأقطار العربية	٢٧	٤٠	٣٨	٣٨	٣٥	٢٧	٤٤	
أمريكا الشمالية	٧٧	٩١	٢٧١	٣٦٧	٣٨٩	٥٦	٤٦١	
أمريكا اللاتينية	٦٠	٧٩	٧٧	٧٨	٨٩	٤٣	١٠٣	
						٤٦٨		
						٢١٣		

(١) الأقطار العربية غير متضمنة.

المصدر: الكتاب الاحصائي السنوي - اليونسكو ١٩٨٣.

جدول (٢): التوزيع النسبي للكتب المنتجة
(١٩٥٥ - ١٩٨١)

السنة	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨١	المنطقة أو
								مجموعة الدول
العالم ككل	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	
أفريقيا	١,١	١,٥	١,٦	١,٥	١,٩	١,٨	١,٩	
أميركا	٩,٣	١٠,٥	١٨,١	٢٠,٢	٢١,٢	٢٠,٦	٢١,٣	
آسيا	٢٠,١	١٥,٤	١٤,٣	١٤,٤	١٥,٣	٢٠,٠	٢٠,٢	
أوروبا	٦٩,١	٧٢,٠	٦٤,٧	٦٢,٦	٦٠,٠	٥٥,٩	٥٥,١	
أوقيانوس	٠,٤	٠,٦	١,٢	١,٣	١,٦	١,٧	١,٥	
الدول المتقدمة	٨٣,٦	٨٥,٨	٨٥,٩	٨٦,٦	٨٤,٦	٨٠,١	٧٩,٠	
الدول النامية	١٦,٤	١٤,٢	١٤,١	١٣,٤	١٥,٤	١٩,٩	٢١,٠	
أفريقيا ^١	٠,٦	٠,٧	١,٠	٠,٩	١,٥	١,٣	١,٤	
آسيا ^١	١٩,٨	١٥,٠	١٤,٠	١٤,١	١٥,١	١٩,٥	١٩,٦	
الأقطار العربية	٠,٨	١,١	٠,٩	٠,٩	٠,٩	١,٠	١,١	
أميركا الشمالية	٥,٢	٥,٤	١٣,٦	١٥,٩	١٦,٢	١٥,٩	١٦,٠	
أميركا اللاتينية	٤,١	٥,١	٤,٥	٤,٢	٥,١	٤,٧	٥,٣	

(١) لأقطار العربية غير متضمنة.

المصدر: الكتاب الاحصائي السنوي - اليونسكو ١٩٨٣.

جدول (٣): عدد الصحف اليومية وتوزيعها

التوزيع المقدر		عدد الصحف اليومية (١٩٧٩)	العدد والتوزيع
			المنطقة أو مجموعة الدول
لكل ١٠٠٠ نسمة (١٩٧٩)	الاجمالي بالمليون (١٩٧٩)		
١٣٤	٤٥٤	٨٢٤٠	العالم ككل
٢٠	٩	١٧٠	أفريقيا
١٦١	٩٧	٣١٢٠	أمريكا
٧٠	١١٠	٢٤٢٠	آسيا
٣١١	٢٣٢	٢٤٢٠	أوروبا
٢٧٢	٦	١١٠	أوقيانوس
٣٢٤	٣٧٥	٤٦٦٠	الدول المتقدمة
٣٥	٧٩	٣٥٨٠	الدول النامية
١٤	٥	١٤٠	أفريقيا ^١
٧٢	١٠٩	٢٣٤٠	آسيا ^١
٣٣	٥	١١٠	الأقطار العربية
٢٥٨	٦٣	١٩١٠	أمريكا الشمالية
٩٥	٣٤	١٢١٠	أمريكا اللاتينية

(١) الأقطار العربية غير متضمنة.

المصدر: الكتاب الاحصائي السنوي - اليونسكو ١٩٨٣.

جدول (٤): انتاج المطبوعات الاخبارية واستهلاكها (بالمليون طن)
(١٩٧٠ - ١٩٨١)

المطبوعات الاخبارية							
معدل استهلاك الفرد (كجم)				اجمالي الاستهلاك	الانتاج		
	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٧٥		١٩٧٠	١٩٨١	١٩٨١
	٥,٨	٦,٠	٥,٤	٥,٩	٢٥,٩	٢٦,٨	العالم ككل
	٠,٧	٠,٦	٠,٧	٠,٩	٠,٣	٠,٣	أفريقيا
	١٩,٥	٢٠,٨	١٧,٧	٢٠,٩	١٢,١	١٣,٣	أمريكا
	٢,٢	٢,٢	١,٨	١,٦	٥,٧	٤,٧	آسيا
	٩,٥	٩,٧	٩,٢	٩,٩	٧,٢	٧,٩	أوروبا
	٢٧,٠	٢٦,١	٢٩,٩	٢٨,٧	٠,٦	٠,٦	أوقيانوس
	١٨,٢	١٩,١	١٦,٥	١٧,٨	٢١,٤	٢٤,٠	الدول المتقدمة
	١,٤	١,٣	١,٠	٠,٩	٤,٥	٢,٨	الدولة النامية
	٠,٦	٠,٦	٠,٧	١,٠	٠,٢	٠,٣	أفريقيا ^١
	٢,٢	٢,٢	١,٨	١,٦	٥,٦	٤,٧	آسيا ^١
	٠,٩	٠,٦	٠,٦	٠,٥	٠,٢	-	الأوطار العربية
	٤٢,٧	٤٥,٦	٣٨,٠	٤٢,٤	١٠,٨	١٢,٨	أمريكا الشمالية
	٣,٥	٣,٣	٢,٩	٣,٨	١,٣	٠,٥	أمريكا اللاتينية

(١) الأقطار العربية غير متضمنة.

المصدر: الكتاب الاحصائي السنوي - اليونسكو ١٩٨٣.

جدول (٥): انتاج الأفلام الطويلة
(١٩٦٥ - ١٩٨١)

١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٥	١٩٧٠	١٩٦٥	
٣٧٠٠	٣٦٣٠	٣٩٢٠	٤١٧٠	٣٨٥٠	العالم ككل
٧٠	٧٠	١٠٠	٦٠	٥٠	أفريقيا
٥٤٠	٥٣٠	٥٣٠	٤٨٠	٣٦٠	أمريكا
١٩٧٠	١٩٣٠	٢٠٠٠	٢٣١٥	٢٣٠٠	آسيا
١٠٨٠	١٠٦٠	١٢٥٠	١٣٠٠	١١٤٠	أوروبا
٤٠	٤٠	٤٠	١٥	-	أوقيانوس
١٧٧٠	١٧٥٠	١٨٦٠	٢٠٠٠	١٨٤٠	الدول المتقدمة
١٩٣٠	١٨٨٠	٢٠٦٠	٢١٧٠	٢٠١٠	الدول النامية
٢٠	١٥	٥	٥	-	أفريقيا ^١
١٩٥٠	١٩٢٠	١٩٩٠	٢٣٠٠	٢٢٨٠	آسيا ^١
٧٠	٦٥	١٠٥	٧٠	٧٠	الأقطار العربية
٣٠٠	٣٠٠	٢٢٠	٢٥٠	٢٠٠	أمريكا الشمالية
٢٤٠	٢٣٠	٣١٠	٢٣٠	١٦٠	أمريكا اللاتينية

(١) الأقطار العربية غير متضمنة.

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي - اليونسكو ١٩٨٣.

جدول (٦): طاقة الاستيعاب (عدد المقاعد) لدور العرض السينمائية الثابتة (١٩٧٠، ١٩٧٠)

عدد المقاعد				عدد دور السينما (بالألف)		
لكل ١٠٠٠ نسمة		الاجمالي (بالمليون)				
١٩٨١	١٩٧٠	١٩٨١	١٩٧٠	١٩٨١	١٩٧٠	
٢٠	٢٦	٧٠	٧٢	٢٣٨	٢٦١	العالم ككل
٤	٦	٢,٠	١,٩	٣,٠	٣,٠	أفريقيا
٣١	٣٦	١٩	١٨	٢٧	٢٨	أميركا
٦	٨	١٠	٩,٧	٢٦	١٥	آسيا
٥١	٦١	٣٨	٤٢	١٩١	٢١٣	أوروبا
٢٤	٤١	٠,٥	٠,٨	١,٠	١,٥	أوقيانوس
٤٣	٤٨	١٥,٠	٥٦	٢١١	٢٣٥	الدول المتقدمة
٦	٩	١٩	١٦	٢٧	٢٦	الدول النامية
٣	٥	١,٢	١,٢	١,٦	١,٨	أفريقيا ^١
٦	٨	١٠	٩,٤	١٥,٩	١٤	آسيا ^١
٦	٧	١,١	٠,٩	١,٥	١,٦	الأقطار العربية
٤٧	٥٠	١٢	١١	١٦	١٦	أمريكا الشمالية
١٩	٢٥	٦,٩	٧,١	١١	١٢	أمريكا اللاتينية

(٢) الأقطار العربية غير متضمنة.

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي - اليونسكو ١٩٨٣.

جدول (٧): عدد البطاقات السنوية لدخول دور العرض السينمائية (بالمليون)
(١٩٦٥، ١٩٨١)

السنة	المنطقة أو مجموعة الدول	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨١
	العالم ككل	١٤٧٠٠	١٣٣٠٠	١٣١٠٠	١٢٩٠٠	١٣٥٠٠
	أفريقيا	٢١٥	٢٥٠	٣٠٠	٣٢٠	٣٣٠
	أمريكا	٣٤٠٠	٢٠٠٠	٢٢٥٠	٢١٠٠	٢١٧٠
	آسيا	٣٢٥٠	٣٦٩٠	٣٧٢٠	٤٣٠٠	٥٠٠٠
	أوروبا	٧٧٥٠	٧٣٠٠	٦٨٠٠	٦١٠٠	٦٠٠٠
	أوقيانوس	٦٥	٥٠	٤٥	٤٠	٤٠
	الدول المتقدمة	١٠٦٤٠	٨٦٤٠	٨٤٠٠	٧٥٠٠	٧٤٠٠
	الدول النامية	٤٠٦٠	٤٦٦٠	٤٧٠٠	٥٤٠٠	٦١٠٠
	أفريقيا ^١	٨٠	٩٠	١٢٠	١٦٠	٢٠٠
	آسيا ^١	٣٢٠٠	٣٦٠٠	٣٦٠٠	٤٢٠٠	٤٩٠٠
	الأقطار العربية	١٩٥	٢٥٠	٣٠٠	٢٦٠	٢٣٠
	أمريكا الشمالية	٢٤٠٠	١٠٠٠	١٣٥٠	١١٣٠	١١٧٠
	أمريكا اللاتينية	١٠٠٠	١٠٠٠	٩٠٠	٩٥٠	١٠٠٠

(١) الأقطار العربية غير متضمنة.

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي - اليونسكو ١٩٨٣.

جدول (٨): عدد محطات ارسال الإذاعة الصوتية (١٩٦٥ ، ١٩٨١)

السنة	المنطقة أو مجموعة الدول	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨١
١٦٤٠٠	العالم ككل	٢٢١٠٠	٢٥٨٠٠	٢٨٥٠٠	٢٩٧٠٠	
٥٠٠	أفريقيا	٦٨٠	٧٣٠	٩٠٠	٩٥٠	
٩٦٤٠	أمريكا	١٠٩١٠	١٢٧٣٠	١٤٦٧٠	١٥٢٠٠	
١٣٩٠	آسيا	١٩٣٠	٢٧٣٠	٢٩٥٠	٣٠٠٠	
٤٥٨٠	أوروبا	٨٢٧٠	٩٢٨٠	٩٩٠٠	١٠١٠٠	
٢٩٠	أوقيانوس	٣١٠	٣٣٠	٤٣٠	٤٥٠	
١١٦٧٠	الدول المتقدمة	١٦٢٠٠	١٩١٠٠	٢١٤٠٠	٢٢٠٠٠	
٤٧٣٠	الدول النامية	٥٩٠٠	٦٧٠٠	٧٤٥٠	٧٧٠٠	
٤٠٠	أفريقيا ^١	٥٦٠	٥٨٠	٦٨٠	٧٢٠	
١٣٣٠	آسيا ^١	١٨٣٠	٢٦٣٠	٢٨١٠	٢٨٥٠	
١٦٠	الأقطار العربية	٢٢٠	٢٥٠	٣٦٠	٣٨٠	
٦١٧٠	أمريكا الشمالية	٦٧٧٠	٨٥٣٠	١٠١٠٠	١٠٤٠٠	
٣٤٧٠	أمريكا اللاتينية	٤١٤٠	٤٢٠٠	٤٥٧٠	٤٨٠٠	

(١) الأقطار العربية غير متضمنة.

المصدر: الكتاب الاحصائي السنوي - اليونسكو ١٩٨٣.

جدول (٩): عدد أجهزة المذياع (الاجمالي بالمليون والمعدل لكل ١٠٠٠ نسمة
(١٩٨١ - ١٩٧٥)

العدد لكل ١٠٠٠ نسمة					الاجمالي (بالمليون)					
١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٥	١٩٧٠	١٩٦٥	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٥	١٩٧٠	١٩٧٥	
٢٩٣	٢٨٦	٢٣٨	١٨٦	١٥٩	١٣٢٠	١٢٦٧	٩٦١	٦٨٤	٥٣٥	العالم ككل
٨٩	٨٧	٦٩	٤٥	٣٢	٤٣	٤١	٢٨	١٦	١٠	أفريقيا
١٠١١	١٠٠٣	٩٠٣	٧٠١	٦١٧	٦٢٩	٦١٤	٥٠٥	٣٥٧	٢٨٥	أمريكا
١٠٢	٩٥	٦٠	٣٠	٢٨	٢٦٧	٢٤٤	١٣٨	٧٠	٥٣	آسيا
٤٧٩	٤٦٧	٣٨٠	٣٣١	٢٧٢	٣٦١	٣٥٠	٢٧٧	٢٣٣	١٨٤	أوروبا
٨٧٠	٧٨٣	٦١٩	٤٢١	١٧١	٢٠	١٨	١٣	٨	٣	أوقيانوس
٨٣٥	٨٢١	٦٨٦	٥٣٢	٤٤٩	٩٨٣	٩٦٠	٧٧٠	٥٧٢	٤٦٠	الدول المتقدمة
١٠١	٩٤	٦٦	٤٣	٣٢	٣٣٧	٣٠٧	١٩١	١١٢	٧٥	الدول النامية
٧٤	٧٠	٥٦	٣٠	٢٦	٢٧	٢٥	١٧	٨	٦	أفريقيا
١٠٠	٩٢	٥٨	٣٣	٢٧	٢٥٧	٢٣٤	١٣٢	٦٨	٥١	آسيا
١٦٠	١٥٣	١٢١	٨١	٥٦	٢٧	٢٥	١٧	١٠	٦	الأقطار العربية
٢٠٢٠	٢٠٠٠	١٧٩٧	١٣٥٤	١١٧٣	٥١٣	٥٠٤	٤٤٤	٣٠٦	٢٥١	أمريكا الشمالية
٣١٥	٣٠٦	٢٥١	١٨٠	١٣٧	١١٦	١١٠	٨١	٥١	٣٤	أمريكا اللاتينية

(٢) الأقطار العربية غير متضمنة.

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي - اليونسكو ١٩٨٣.

جدول (١٠): عدد محطات الارسال التلفزيوني (١٩٦٥ - ١٩٨١)

السنوات	المنطقة أو	مجموعة الدول	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨١
	العالم ككل		٨٥٥٠	١٧٧٠٠	٢٩٠٠٠	٣٨٨٠٠	٤١١٠٠
	أفريقيا		١٠٠	١٤٠	٢٣٠	٢٧٠	٢٩٠
	أمريكا		٣٠٧٠	٤٣١٠	٥٠٠٠	٥٤٠٠	٥٧٠٠
	آسيا		١١٠٠	٣٧٨٠	٦٧٠٠	١١٦٠٠	١٢٨٠٠
	أوروبا		٤٢٠٠	٩٢٤٠	١٦٧٠٠	٢١٠٠٠	٢١٨٠٠
	أوقيانوس		٨٠	٢٣٠	٣٧٠	٥٠٠	٥٠٠
	الدول المتقدمة		٨١٠٠	١٦٩٠٠	٢٧٥٨٠	٣٦٨٠٠	٣٨٨٠٠
	الدول النامية		٤٥٠	٨٠٠	١٤٢٠	٢٠٠٠	٢٣٠٠
	أفريقيا ^١		٥٥	٧٠	١٢٠	١٦٠	١٦٠
	آسيا ^١		١٠٧٠	٣٧٣٠	٦٦٣٠	١١١٠٠	١٢٦٠٠
	الأقطار العربية		٧٥	١٢٠	١٨٠	٣١٠	٣٣٠
	أمريكا الشمالية		٢٨٢	٣٨٥٠	٤٣٦٠	٤٥٥٠	٤٧٠٠
	أمريكا اللاتينية		٢٥٠	٤٦٠	٦٤٠	٨٥٠	١٠٠٠

(١) الأقطار العربية غير متضمنة.

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي - اليونسكو ١٩٨٣.

جدول (١١): عدد أجهزة التلفزيون (الاجمالي والمعدل لكل ١٠٠٠ نسمة)
(١٩٦٥ - ١٩٨١)

السنة	الاجمالي (بالمليون)					المعدل لكل ١٠٠٠ نسمة					المنطقة أو مجموعة الدول
	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨١	
العالم ككل	١٨٦	٢٧٨	٣٩٤	٥٢٩	٥٤٦	٥٥	٧٦	٩٨	١١٩	١٢١	
أفريقيا	٠,٦	١,٢	٢,٥	٧,٢	٨,١	١,٩	٣,٤	٦,٢	١٥	١٧	
أمريكا	٨٤	١٠٩	١٦٠	١٩٢	١٩٨	١٨٢	٢١٤	٢٨٦	٣١٤	٣١٨	
آسيا	٢٤	٣٩	٥٧	٩٤	١٠٠	١٣	١٩	٢٥	٣٦	٣٨	
أوروبا	٧٥	١٢٥	١٦٩	٢٢٩	٢٣٣	١١١	١٧٨	٢٣٢	٣٠٦	٣٠٩	
أوقيانوس	٢,٤	٣,٥	٢,٥	٦,٥	٦,٧	١٣٧	١٨٤	٢٦٢	٢٨٣	٢٩١	
الدول المتقدمة	١٧٥	٢٥٥	٣٥٣	٤٥٥	٤٦٤	١٧١	٢٣٧	٣١٥	٣٨٩	٣٩٤	
الدول النامية	١١	٢٣	٤١	٧٤	٨١	٤,٧	٩	١٤	٢٣	٢٤	
أفريقيا ^١	٠,١	٠,٣	٠,٦	٣,٤	٣,٧	٠,٤	١,١	٢	٩,٦	١٠	
آسيا ^١	٢٤	٣٨	٥٦	٩٠	٩٥	١٣	١٨	٢٥	٣٦	٣٧	
الأقطار العربية	٠,٩	١,٩	٣,٤	٨,٤	٩,٥	٨,٤	١٥	٢٤	٥٢	٥٦	
أمريكا الشمالية	٧٦	٩٢	١٣٣	١٥٣	١٥٧	٣٥٥	٤٠٧	٥٦٤	٦٠٧	٦١٨	
أمريكا اللاتينية	٨	١٧	٢٧	٣٩	٤١	٣٢	٦٠	٨٤	١٠٨	١١١	

(١) * الأقطار العربية غير متضمنة

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي - اليونسكو ١٩٨٣.

جدول (١٢): معدلات بعض أنشطة القطاع الثقافي في العالم ككل وفي الدول المتقدمة والنامية وفي الأقطار العربية (١٩٨١) .

الأقطار العربية	الدول النامية	الدول المتقدمة	العالم ككل	
٤٤	٤٦	٤٨٩	١٦٢	عدد الكتب المنتجة لكل مليون نسمة
٣٣	٣٥	٣٢٤	١٣٤	عدد الصحف اليومية الموزعة لكل ١٠٠٠ نسمة
			٢٠	عدد مقاعد دور العرض
			٤٣	السينمائية لكل ١٠٠٠ نسمة
			٦	
			٦	
١٦٠	١٠١	٨٣٥	٢٩٣	عدد أجهزة المذياع لكل ١٠٠٠ نسمة
٥٦	٢٤	٣٩٤	١٢١	عدد أجهزة التلفزيون لكل ١٠٠٠ نسمة

المصدر: بيانات الجداول (١، ٣، ٦، ٩، ١١) السابقة.

عَمَلُ الْمَرْأَةِ فِي الْوُطْنِ الْعَرَبِيِّ الواقع... والآفاق

خضر زكريا

قسم الاجتماع - جامعة دمشق

في السنوات القليلة الماضية بدأت مشكلة المرأة العربية تحظى باهتمام متزايد من الباحثين الاجتماعيين ومن الدوائر والمؤسسات الرسمية العربية والدولية المهتمة بالعمل الاجتماعي كما أن المنظمات النسائية في معظم الأقطار العربية صارت تلعب أدواراً متعاظمة في الحياة الاجتماعية والسياسية لتلك الأقطار لكننا نعتقد أن أغلب البحوث والدراسات التي تعنى بهذه المسألة والنشاطات المختلفة المكرسة لمعالجتها ما تزال بعيدة عن مسّ جوهر المشكلة المطروحة، وبالتالي بعيدة عن رسم معالم الطريق لحلها.

يرى بعضهم أن مشكلة المرأة تتلخص في الاضطهاد الذي يمارسه الرجل عليها: الأب أو الأخ أو الزوج الذي يمنع المرأة من الخروج من بيتها للتعلم أو العمل أو ممارسة نشاط اجتماعي أو سياسي، والذي يستخدم لهذا المنع مختلف الوسائل بدءاً من القوانين والتشريعات التي ما تزال في صالحه حتى استعمال القوة البدنية.

ويعتقد آخرون أن العادات والتقاليد والأعراف في مجتمعاتنا العربي، والإسلامي خاصة، هي التي تقف عائقاً في وجه تحرر المرأة ومساهمتها في مسيرة التقدم الاجتماعي، وغالباً منا يؤكد هؤلاء على أن هذه العادات والتقاليد هي من الخصائص الثابتة للمجتمع العربي الإسلامي وأن من العبث محاربتها، فالمرأة مكانها البيت والرجل مكانه العمل خارج البيت... فتتبري فئة للرد على هذه الادعاءات، ولتؤكد - من المنظور ذاته - أن عمل المرأة وتعلمها ومشاركتها للرجل في النشاطات المختلفة لا تتناقض مع عاداتنا وتقاليدنا الأصيلة، وأن العناصر السلبية من هذه العادات والتقاليد هي عناصر دخيلة يجب محاربتها والتغلب

عليها لتعود المرأة إلى المكان الذي كانت تتبوّاه في العهود الغابرة .

وهناك من ينظر إلى المشكلة من زاوية إنسانية حضارية فيؤكد أن الزمن لم يعد يقبل بقاء نصف المجتمع متعطلاً بعيداً عن المساهمة في صنع حياته الخاصة وحياة بلاده، وأن المرأة إنسان له نفس حقوق الرجل وعليه نفس واجباته، ويضرب الأمثلة من حياة المرأة في البلدان المتقدمة ويدعو بالتالي إلى تحقيق مساواة كاملة بين المرأة والرجل: في البيت، وفي العمل، وفي المدرسة، وفي الشارع، وفي كل ميادين الحياة الاجتماعية، وترتفع هذه الأيام أصوات هذه الفئة من الباحثين، وخاصة من الدعاة في صفوف المنظمات النسائية، وتخوض نضالات على أصعدة مختلفة لتحقيق المساواة المنشودة^(١) .

والواقع أن كل العوامل المذكورة (اضطهاد الرجل للمرأة، العادات والتقاليد، التخلف عن ركب الحضارة الإنسانية...) تلعب أدواراً في تكريس الوضع المتدني للمرأة في السلم الاجتماعي، وفي عرقلة مساهمتها في تنمية المجتمعات العربية وتقدمها، ويتفاوت تأثير كل منها حسب درجة تطور كل بلد وخصائصه الذاتية (أثر العادات والتقاليد في اليمن مثلاً أكبر منه بكثير في تونس أو لبنان) بل هي تتفاوت حتى ضمن البلد الواحد (سيطرة الرجل في منطقة الجزيرة السورية أو حوران مثلاً هي أكبر بكثير منها في منطقة الساحل، بل هي في حي الميدان بدمشق أكبر بكثير منها في حي القصاع والمهاجرين بدمشق ذاتها) نقول هذه العوامل كلها تلعب أدواراً في مشكلة المرأة العربية لكن أي منها لا يشكل جوهر المشكلة، وهي جميعاً لا تشكل أيضاً جوهر المشكلة .

مشكلة المرأة في نظرنا هي بالأساس جزء لا يتجزأ من المشكلة الاجتماعية ككل وهي في بلادنا جزء لا يتجزأ من مشكلة التخلف الاقتصادي الاجتماعي برمته، إن أي معالجة لواقع المرأة العربية بمعزل عن واقع البنية الاجتماعية الاقتصادية في البلاد العربية ومعزل عن آلية التكوين التاريخي لذلك الواقع، تظل، على ما نعتقد هامشية، بعيدة عن أن تمس الجوانب الجوهرية من المسألة .

ولإيضاح ما نرمي إليه نورد المثال التالي :

يفترض أن مرحلة الانتداب الفرنسي في سوريا قد أدت إلى تخفيف قيود المرأة (ولو بنسبة ضئيلة) فقد تعرف الناس على أوجه الحضارة الأوروبية وأنشئت بعض الصناعات الحديثة وشتت المهجمات على العقلية « العثمانية » والعادات والتقاليد المرتبطة بها، الخ. لكن الذي حدث هو العكس: تفاقمت مشكلة عمل المرأة - إحدى العلامات

الرئيسة لدرجة تحررها.

لقد كان عدد النساء العاملات في الحرف والصناعات اليدوية عام 1913 (131601) امرأة لكنه انخفض عام 1973 إلى (64810) امرأة بمن فيهن العاملات في الصناعات الحديثة التي أنشئت في مرحلة الانتداب^(٢) أي أن عدد العاملات انخفض إلى أقل من النصف. لماذا حدث ذلك وكيف نفسره؟ الأمر متعلق بمجمل السياسة الاستعمارية الفرنسية. لقد أدى دخول الرأسمال الأجنبي إلى البلاد وسيطرته على جميع القطاعات الاقتصادية إلى القضاء على أشكال الإنتاج التقليدية دون أن تنشأ قطاعات حديثة تحل محل تلك الأشكال وتستوعب المفلسين من صغار الفلاحين والحرفيين.

لقد نقص عدد الحرفيين والعمال الكلي من (309525) شخصاً عام 1913% إلى (203927) عام^(٣) 1937 فالخراب إذن لحق بالنساء والرجال من العاملين في الحرف والصناعات اليدوية، كان في دمشق قبل الحرب العالمية الأولى خمسة آلاف نول للنسيج يعمل عليها حوالي 25 ألف عامل وحرفي وفي عام 1930 انخفض العدد إلى 700 نول يعمل عليها أربعة آلاف عامل فقط^(٤) قبل الانتداب الفرنسي كان الفلاحون المالكون الصغار الذين يعملون في أراضيهم الخاصة (مع نسائهم وأولادهم) يملكون 25 بالمائة من مجموع الأرض الزراعية في البلاد، أما بعد الانتداب (عام 1945) فصاروا يملكون 15 بالمائة فقط من تلك الأراضي^(٥)

ليس تزايد سيطرة الرجل إذن، ولا تعاظم ضغط العادات والتقاليد ولا عدم التعرف على الحضارة الأوروبية هو الذي أدى إلى تناقص عدد العاملات من النساء، بل السياسة الكولونيالية الفرنسية هي التي أدت إلى القضاء على ميادين الإنتاج التقليدية القديمة، دون أن تنمي قطاعات إنتاجية حديثة تستوعب أولئك الذين أصابهم الإفلاس والبطالة (من النساء والرجال) بنتيجة تلك السياسة. كما أن السياسات التنموية التي اتبعت بعد استقلال البلدان العربية لم تؤد إلى حل المشكلة بل إلى تفاقمها أحياناً. فالعلاقات القديمة التي كانت تلعب فيها المرأة أدواراً هامة تتفكك وتزول، دون أن تنشأ علاقات جديدة تسمح للمرأة بلعب دور جديد.

ففي الريف كانت المرأة تشارك الرجل بمختلف الأعمال الزراعية:

في الزرع والقطاف والحصاد وتربية الماشية والدواجن، ولكن التغيرات التي طرأت على أساليب العمل الزراعي وعلاقات الإنتاج والتبادل والتوزيع في الزراعة أدت إلى الاستغناء عن عمل المرأة، بل وعن عمل أعداد متزايدة من الرجال أيضاً، دون أن تؤدي إلى خلق

فرص عمل جديدة كافية سواء في الريف نفسه أو في المدينة. وفي المدينة كثيراً ما قامت المرأة بأعمال إنتاجية في المنزل (الحياطة، التريكو، النسيج على النول)، لكن دخول البضائع الأجنبية، وتقدم الصناعة الحديثة يؤديان إلى إغلاق الأسواق في وجه الإنتاج المنزلي الصغير (بل في وجه كل إنتاج صغير) فتكف المرأة عن مزاوله هذه الأعمال، أو تتحول إلى مجرد تسلية في أوقات الفراغ، أما خروج المرأة للعمل خارج البيت فتقف في وجهه عقبات كثيرة أهمها كما سنرى، يتلخص في عدم توفر فرص العمل وعدم توفر البدائل التي تحل محل المرأة في المنزل.

ومع تقدم وعي المرأة (والرجل) بنتيجة التعليم، وتطور وسائل الاتصال وغيرها، ومع تزايد الحاجة لزيادة دخل الأسرة في شروط التضخم المالي المتفاقم، وغلاء الأسعار، وضغوط الطابع الاستهلاكي للمجتمع... يتزايد عدد النساء الراغبات في العمل بينما تتناقص قدرة الفروع الاقتصادية الإنتاجية على الاستيعاب، هكذا نجد أن نسبة النساء بين الذين يبحثون عن العمل لأول مرة تبلغ حوالي 12 بالمائة في سوريا و 15 بالمائة في لبنان، و 23 بالمائة في تونس^(٦)، وهذا يعني أن عدد الراغبات في العمل هو دائماً أكبر من فرص العمل المتوفرة، ويعني أن الذي يمنع المرأة من المساهمة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد العربية ليس سيطرة الرجل، ولا العادات والتقاليد، ولا نقص الوعي بالحقوق والواجبات وضرورة المساواة بين الجنسين بل هو بالدرجة الأولى عدم توفر فرص العمل الكافية لجميع الراغبات فيه^(٧).

المرأة وقوة العمل في البلاد العربية

مما لا شك فيه أن نسبة مساهمة المرأة في قوة العمل^(٨) في البلاد العربية ضئيلة جداً، ففي عام 1975 كان عدد الإناث في قوة العمل في الوطن العربي حوالي 3,5 مليون امرأة وكان هذا العدد يساوي 9 بالمائة فقط من مجموع قوة العمل العربية ثم ارتفع عدد الإناث في القوى العاملة عام 1980 إلى 4,2 مليون امرأة لكن النسبة ظلت على حالها (9 بالمائة) ويتوقع المكتب العالمي للشغل أن يرتفع العدد عام 2000 إلى تسع ملايين امرأة نسبتهن إلى مجموع القوى العاملة العربية تقارب 11 بالمائة^(٩) وقد يبدو أن تزايد أعداد العاملات السنوي كبير نسبياً (حوالي 400 ألف كل سنة) غير أن النسبة التي يمثلها هذا العدد لا تتجاوز إلا قليلاً نسبة الزيادة السنوية العامة في قوة العمل والتي تعادل تقريباً نسبة الزيادة الطبيعية لمجموع السكان في الوطن العربي فهذه الزيادات كلها تتراوح حول 3 بالمائة سنوياً، فمعدل الزيادة السنوية للسكان في الفترة من 1980 إلى 2000 سيبلغ 2,81 بالمائة ومعدل الزيادة السنوية للقوى العاملة

سيبلغ خلال نفس الفترة 2,9 بالمائة أما معدل الزيادة السنوية لمساهمة المرأة في القوى العاملة فسيبلغ 3,85^(١١٠) بالمائة، ورغم هذه الزيادة للموسمة لمساهمة المرأة إلا أنها -كما أشرنا- ستظل ضئيلة جداً ولن تشكل أكثر من 11 بالمائة من قوة العمل.

والواقع أن هناك تفاوتاً كبيراً بين الأفطار العربية فيما يتعلق بمساهمة المرأة في قوة العمل، فبينما تصل هذه المساهمة إلى 29,5 بالمائة في الصومال وبين 15-20 بالمائة في تونس والسودان ولبنان والعراق وسوريا والمغرب، تنخفض إلى ما بين 4-7 بالمائة في كل من اليمنين وموريتانيا والجزائر والسعودية والبحرين والأردن، بل إلى 2,2 بالمائة في قطر و 3,4 بالمائة في الإمارات العربية المتحدة، وتبلغ في مصر 7,5 بالمائة (عام 1975 و 10,3 بالمائة عام^(١١١) 1978) (وسنبحث في العوامل المؤثرة في هذا التفاوت بعد قليل).

لكن يبدو لنا أن المشكلة الرئيسية تكمن بالدرجة الأولى في ضآلة قوة العمل ذاتها بالمقارنة مع مجموع السكان في الوطن العربي إن مجموع القوى العاملة العربية لا يتعدى 45 مليون شخص أي حوالي 26 بالمائة فقط من مجموع السكان وهذا الرقم لا يتجاوز نصف مجموع السكان القادرين على العمل (بين 15 و 64 سنة).

إن مقارنة معدل النشاط الحام^(١١٢) في الوطن العربي مع مثيله في العالم يبين انخفاض هذا المعدل بدرجة كبيرة حتى عن البلدان النامية كلها، فهو يبلغ (عام 1980) في العالم 41,2 بالمائة وفي البلدان المصنعة 46,55 بالمائة وفي البلدان النامية حوالي 39 بالمائة، أما في الوطن العربي فلا يصل إلى 27 بالمائة، ونقول تقديرات المكتب العالمي للشغل أن هذه المعدلات ستبقى على حالها تقريباً حتى عام 2000^(١١٣)

ومع ذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار أن حوالي 10-15 بالمائة من قوة العمل في البلاد العربية من المتعطلين الذين يبحثون عن العمل فلا يجدونه^(١١٤) ولا تكتمل الصورة إلا إذا أضفنا أن أعداداً كبيرة من قوة العمل المذكورة تدخل ضمن ما يسمى بالبطالة المقنعة أو الفيض النسبي^(١١٥) سواء في القرية أو المدينة، ولا تساهم إلا بنسب ضئيلة جداً في إنتاج الدخل القومي (وستعرض لهذا الموضوع لدى الحديث عن أقسام النشاط الاقتصادي المختلفة).

والسؤال هنا: هل الأنشطة الاقتصادية في البلاد العربية، وخاصة الأنشطة الإنتاجية قادرة على استيعاب مزيد من النساء الراغبات في العمل؟ وماذا سيحدث لو أن نسبة النساء اللواتي يبحثن عن العمل تزايدت بسرعة (بسبب ارتفاع الوعي الناتج عن تطور وسائل

الاتصال والتعليم وبسبب تزايد ضغط الحاجات الاستهلاكية للأسرة؟

نعتقد أن النتيجة لن تكون- في حال استمرار السياسات الاقتصادية - الاجتماعية الحالية للبلدان العربية- سوى زيادة أعداد العاطلين عن العمل، وارتفاع نسب الفيز النسبي للسكان، (البطالة المقنعة)، ولا يمكننا أن نتصور كيف ستستوعب ميادين العمل المختلفة الأعداد الهائلة من النساء اللواتي سينزلن إلى سوق العمل عندما يصبح معدل النشاط الحام للإناث في الوطن العربي لا 5 أوة بالمائة كما هو الحال عليه الآن بل 25 بالمائة مثلاً كما هو الحال عليه في البلدان النامية الأخرى.

إننا في الوطن العربي، أمام مشكلة مزدوجة، ذات طرفين متناقضين: مشكلة ضالة القوى العاملة بوجه عام وضالة مساهمة المرأة فيها بوجه خاص، ومشكلة عدم قدرة الفروع الاقتصادية على استيعاب طلبات العمل المتزايدة، ولذا فإن الدعوة إلى زيادة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي بمعزل عن معالجة مسألة العمل ككل ستؤدي إلى تفاقم المشكلات الاجتماعية- الاقتصادية في البلاد العربية لا إلى حلها.

ولعل الدراسة التفصيلية لتوزيعات قوة العمل على القطاعات الاقتصادية الكبرى تلقي بعض الضوء على المسألة المطروحة:

إن أكثر من 50 بالمائة من القوى العاملة في الوطن العربي تتركز في القطاع الزراعي، وهي ترتفع إلى أكثر من 80 بالمائة في كل من الصومال وموريتانيا وبين 60 و80 بالمائة في السودان واليمن والسعودية وبين 40 و55 بالمائة في كل من مصر والمغرب وتونس وسوريا والعراق بينما تنخفض إلى 35 بالمائة في الجزائر و22 بالمائة في ليبيا و٣١ بالمائة في لبنان و2 بالمائة في الكويت،^(١٦)

لكن زيادة أعداد العاملين في الزراعة لا تعني مطلقاً أن هذا القطاع هو الذي يقدم الحصة الأكبر من الناتج القومي على العكس من ذلك فإن حصة الزراعة في إنتاج الدخل القومي متواضعة جداً في معظم الأقطار العربية وهي لا تتجاوز في أحسن الحالات (مصر وموريتانيا) 28 بالمائة بينما تتدن إلى 1 بالمائة في السعودية و3 بالمائة في ليبيا و8 بالمائة في الجزائر والعراق^(١٧)

والمقارنة التحليلية لبعض المعطيات الإحصائية^(١٨) تكشف عن علاقات طريفة ولافتة للنظر:

١) : إن البلدان التي يتركز معظم العاملين فيها في الزراعة هي الأكثر تحلفاً من الناحية

الاقتصادية وهي التي تقدّم فيها الصناعة أقل حصة من الدخل القومي (الصومال ، السودان ، اليمن الشمالي) (باستثناء السعودية حيث يلعب الانتاج الضخم للنفط الدور الحاسم في بنيتها الاقتصادية) والعلاقة بين زيادة عدد العاملين في الزراعة وحصتها من الانتاج القومي ليست طردية أبداً ، إن 51 بالمائة من القوى العاملة تقدم 28 بالمائة من الدخل القومي في مصر ولكن 53 بالمائة من القوى العاملة تقدم 21 بالمائة من الدخل القومي في المغرب و 49 بالمائة من القوى العاملة تقدم 17 بالمائة من الدخال القومي في سوريا .

هذا إذا لم نتحدث عن الدول المنتجة للنفط والتي تتفاوت فيها نسبة القوى العاملة ونسبة إنتاجها من الدخل تفاوتاً هائلاً ،

(2) : كما أن ما يلفت النظر أن بعض البلدان الشديدة التخلف من الناحية الاقتصادية (الصومال، السودان) والتي يعتبر القطاع الزراعي فيها متخلفاً بالعاملين أكثر من غيره ترتفع فيها نسبة مساهمة المرأة في قوة العمل (٢٢،٧٪ و ١٢،٥٪) ولعل في هذا ما يعزز ما ذهبنا إليه في بداية هذه الدراسة من أن البلدان التي تعرضت أكثر من غيرها لسيطرة رأس المال الأجنبي ، والتي نفسخت فيها نتيجة لذلك أساليب الإنتاج التقليدية دون أن تنشأ بدلاً منها قطاعات حديثة كافية هي التي تراجعت فيها نسبة مساهمة المرأة في القوى العاملة أكثر من غيرها .

(3) : ومن ناحية ثانية فإن التطور الصناعي السريع في بعض البلدان والذي اعتمد على تكثيف رأس المال والتكنولوجيا الحديثة لم يؤد إلى زيادة مساهمة المرأة في العملية الإنتاجية، فالجزائر التي تقدم فيها الصناعة 57 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي تتدن في نسبة مساهمة المرأة في قوة العمل إلى 4,3 بالمائة (وفي الجزائر بالذات تتدن نسبة قوة العمل إلى مجموع السكان إلى 22,3 بالمائة)، وهذه العلاقة (تدني مساهمة المرأة مع ارتفاع حصة الصناعة في الدخل القومي) تبدو أوضح ما تكون في جميع الدول البترولية وخاصة دول الخليج ، ولكنها صحيحة في جميع الحالات الأخرى (موريتانيا، مصر، الأردن) .

قوة العمل النسائية العربية وأقسام النشاط الاقتصادي

ولعل البحث في توزيع قوة العمل النسائية على أقسام النشاط الاقتصادي والمهن الرئيسية في البلاد العربية يعزز هذا الاستنتاج : الواقع أن المعطيات المتوفرة متفاوتة الدقة، وهي تتعلق بفترات مختلفة، ولا تشمل جميع البلدان العربية، ومع ذلك سنحاول من خلال الجدولين المرفقين الكشف عن بعض العلاقات . يمكن تقسيم البلاد العربية من حيث ميادين

عمل المرأة إلى ثلاث مجموعات: المجموعة التي يعمل فيها القسم الأكبر من النساء في الزراعة وتضم: سوريا، العراق، السودان الصومال، (رغم عدم توفر بيانات إحصائية من الدولتين الأخريتين)، والمجموعة التي يعمل فيها القسم الأكبر من النساء في الأعمال الكتابية والإدارية والخدمات وتضم دول الخليج ومصر والجزائر، والمجموعة الثالثة هي التي تتوزع فيها النساء العاملات على مختلف القطاعات مع ميل للتركز إما في الزراعة أو القطاعات غير الإنتاجية وتضم بقية الدول العربية.

لكن الظاهرة المشتركة بين جميع الدول العربية هي أن نسبة العاملات في الصناعة ضئيلة، وضئيلة جداً في معظم الأحيان (باستثناء تونس حيث يعمل أكثر من 40 بالمائة من النساء العاملات في الصناعة) أما بقية الدول العربية فتتراوح هذه النسبة بين 1 و8 بالمائة (دول الخليج ومصر) وأقل من 20 بالمائة في الدول الأخرى، وهذا يعني أن معظم العاملات من النساء يتجمعن في القطاعات غير الإنتاجية،

قد يقول معترض إن العمل في الزراعة هو عمل إنتاجي، وهذا صحيح غير أن طبيعة عمل النساء في الزراعة يجعله ذا جدوى اقتصادية ضئيلة. وهذا ناتج، كما أشرنا، عن تخلف أساليب وتقنيات الإنتاج الزراعي وتختلف العلاقات الزراعية. وبما له دلالة خاصة في هذا الشأن، أن نسبة كبيرة من العاملات في زراعة البلدان العربية يعملن بدون أجر. ففي سوريا بلغت نسبة العاملات بدون أجر من مجموع قوة العمل النسائية 38,3 بالمائة عام 1970 و45 بالمائة عام 1979% أما نسبة العاملات بدون أجر من اللواتي يعملن في الريف فكانت 61,6 بالمائة^(١٩) ولا نعتقد بأن الحال أفضل في بلدان كالصومال والسودان واليمن وليبيا والعراق^(٢٠) إن المرأة التي تعمل في زراعة معظم البلدان العربية هي الزوجة أو البنت الراشدة التي «تساعد» الرجل في أعمال الحقل دون أن تنال أجراً محدداً على تلك المساعدة، وبما أن القطاع الزراعي، كما أشرنا، متخيم بالعاملين الفائضين عن الحاجة فإن عمل المرأة في هذا القطاع ضمن الشروط الراهنة، لا يعتبر ذا جدوى اقتصادية تذكر كما أنه من الناحية الاجتماعية لا يشكل أساساً لتحرر المرأة الريفية وانتاعها من سيطرة الرجل لأنه يظل هو المالك المسيطر الأمر الناهي.

إن تقسيم العمل هنا واضح بين النساء والرجال: القطاعات التقليدية المتخلفة والقليلة الإنتاجية للنساء والقطاعات الحديثة المتقدمة للرجال. هكذا يكون الوضع دائماً: يترك العمل الهامشي للضعيف والمستغل (بفتح الغين). أليس الأمر هكذا على النطاق العالمي أيضاً: الصناعات الديناميكية المتطورة في الدول المتقدمة والخدمات والزراعة والصناعة التقليدية في

البلدان المتخلفة؟

وهكذا يجب أن لا نتخذنا الأرقام عن نسبة مساهمة المرأة في القوى العاملة، أو الأرقام التي تشير إلى نمو في حجم الإنتاج الصناعي، أو رؤوس الأموال الموظفة في الصناعة:

إنَّ زيادة مساهمة المرأة في القوى العاملة لا تعتبر - بحد ذاتها - دليلاً على التقدم الاجتماعي - الاقتصادي بل كثيراً ما تكون هذه الزيادة ناتجة عن الفيض النسبي للعاملين في القطاع الزراعي أو بعض قطاعات الخدمات، هذا الفيض الذي يتعاظم كلما تخلصت أساليب الإنتاج وتقنياته، وكلما كانت القطاعات الاقتصادية الحديثة أقل قدرة على استيعاب الأيدي العاملة، كما أن تطور الصناعة لا يؤدي - بحد ذاته - إلى زيادة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي، بل غالباً ما يحدث العكس إذ تعتمد الصناعة الحديثة على تكتيف رأس المال بدلاً من تكتيف العمل، مما يؤدي إلى تناقص نسبة قوة العمل إلى مجموع السكان بوجه عام وتناقص نسبة مساهمة المرأة في قوة العمل بشكل خاص.

مكان المرأة الرئيسي في بلادنا هو المنزل، فإذا خرجت للعمل فإنها تعمل في الميادين الهامشية والقليلة الإنتاجية والزراعة التقليدية المتخلفة أو الأعمال الإدارية والكتابية أو الخدمات وخاصة الخدمة في المنازل^(٢١) وإذا وجدت طريقاً للعمل في صناعة بعض البلدان العربية فهي تبعد عن الفروع الصناعية المنشأ حديثاً^(٢٢) ولا تجد مكاناً إلا في الصناعات الغذائية وصناعات الغزل والنسيج .

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أن المنظمات النسائية العربية لا تحاول إلغاء تقسيم العمل هذا بين الرجال والنساء بل هي تكرسه عن طريق تدريب النساء على أعمال هامشية كالحياطة والتطريز والتريكو والحفر على الخشب وما شابه . مثل هذه النشاطات مفيدة ولا شك، غير أن المهمة الكبرى أمام هذه المنظمات هي النضال من أجل تغيير تلك السياسات التنموية بغية خلق فرص العمل المنتج في جميع الميادين الاقتصادية وخاصة في الصناعة الحديثة (إضافة إلى المهمة الأخرى الهامة وهي تأمين البدائل التي تحمل محل المرأة عند مغادرتها للمنزل وخاصة التوسع في إنشاء دور الحضانة ورياض الأطفال كماً وكيفاً)^(٢٣) .

الأمر الخطير في تكريس تقسيم العمل هذا لا ينحصر في عدم المساواة في الأجور وشروط العمل والأهمية الاقتصادية لكل من الجنسين بل يتعدى ذلك إلى النطاق الاجتماعي - السياسي العام، وكذلك إلى نطاق المشكلات الأسرية (الزواج، الطلاق، العلاقات بين الأبناء والأبناء . . .).

إن المرأة التي تعمل في الزراعة في بلادنا تعمل في معظم الحالات بدون أجر، تساعد الزوج أو الأب في الحقل وتقوم لورحدها بالأعباء المنزلية. وهي في الغالب أمية محدودة الوعي بحقوقها. ترى أنها تقوم بواجبها الطبيعي دون أن تطالب بحقوق مقابلة. تكتفي بما يمنحها إياه الرجل بل أحياناً تقبل بكل ما يملئها عليها الرجل وتحمد الرب حتى حين تشتم وتضرب. وهي بهذا تظل مسحوقة بعيدة عن التفكير في شخصها وذاتها ناهيك عن التفكير في مشاركة غيرها من النساء في النضال من أجل تحرر جنسها. هي في ذلك شأنها شأن القرن عند الإقطاعي الذي يرى أن سيده هو ولي نعمته عليه أن يخدمه ويطيعه دون أن يتجرأ على التفكير فيما إذا كان هذا الوضع طبيعياً أم مصطنعاً ودون أن يخطر بباله أن بالإمكان البحث عن طريق لتغيير هذا الوضع. إن المستغل (يفتح الغين) يصدق الأيدولوجية التي يفرضها ويكرسها مستغلة (يكسر الغين). يصدق أنه أدنى مستوى وأقل قدرة وأن لا حول له ولا قوة أمام جبروت سيده. هذه حال المستعمر أمام مستعمره، والعبد أمام سيده، والفن أمام مالك الأرض، والمرأة أمام الرجل في البيت أو في ميادين العمل الهامشية.

إنه ليس «قدر» المرأة كما يصوره البعض أن تبقى تحت جناحي الرجل، ليس قصورها الجسدي أو البيولوجي أو العقلي (نعم بعضهم يقول: إنهن ناقصات عقل ودين) بل هو قصور المجتمع في حل مشكلاته الأساسية. هو على سبيل المثال قصور سياسات التصنيع التي نقلناها بحذافيرها عن الغرب المتقدم. نقلنا الرساميل والآلات والخبراء ولكننا لم نقل العلاقات الاجتماعية التي تكونت تاريخياً مع عمليات التصنيع، لأن العلاقات الاجتماعية لا تنقل بل يصنعها التاريخ.

إن الاقتصاد التابع للسوق الأمبريالية العالمية، الاقتصاد المبني على تصنيع متطور سريع وقطاعات محدودة وبأموال أجنبية، واستهلاك متعاطم لمنتجات أجنبية، وزراعة وخدمات متخلفة... مثل هذا الاقتصاد هو الذي يؤدي إلى تزايد العاطلين عن العمل، وتفاقم البطالة المقلعة، والأعمال الهامشية التي يكون للمرأة فيها النصيب الأكبر.

ولعل هذا المثال من واقع المرأة في المملكة المغربية يوضح ما أرمي إليه:

في بحث أجرته الباحثة المغربية فاطمة المرينسي عن خادمت المنازل في المغرب تبين أن ١٧٪ من مجموع عدد النساء العاملات أي ٨٧٪ من النساء اللاتي يعملن في القطاع الثالث (قطاع الخدمات) هن من خادمت المنازل، بينما لا تشكل الموظفات في الإدارة أكثر من ٤،٦٪ وفي التعليم ٢،٥٪ وفي الصحة ١،٣٪ من مجموع النساء العاملات، رغم أن هذه

القطاعات الأخيرة مفتوحة عادة في وجه النساء. ولاحظت الباحثة أن أكثر من نصف الخادmates دون الخامسة والعشرين وثلاثين لم يتجاوز بعد الخامسة عشرة. وبالمقارنة مع عدد خدم المنازل من الرجال يتبين أن عمل الخادمة هو عمل نسوي بل عمل للأطفال من الإناث.

وتفسر هذه الظاهرات الثلاث: (هيمنة مهنة الخادمة لدى النساء العاملات، التفريق بين الذكور والإناث في الأعمال المنزلية، كثرة عدد الأطفال في هذا القطاع) كما يلي: «هذه العوامل الثلاثة تعكس جميعها ظاهرة واحدة: ففي مجتمع أبوي نجد النساء صعوبة للاندماج في الاقتصاد الحديث خلال المراحل الأولى من التصنيع، ذلك أن البنات تدمر وتفكك والنساء والأطفال هم أكثر من غيرهم ضحايا التصنيع حيث يأخذ الاستغلال أبعاداً لا إنسانية (...). وليس من المدهش أن نلاحظ بأن عملية التصنيع في إطار اقتصاد دولي امبريالي تفتح المجال لكل الآثار السلبية التي تتمخض عن تصنيع مرتكز على التبعية وأساساً على تدمير الطاقات الإنسانية. والبطالة هي أحد المظاهر البارزة لهذا التصنيع المستلب (يكسر اللام)، بالإضافة إلى الأعمال ذات الدخل الصغير والتي لا تخضع لقانون وتتسم بعدم الاستقرار وعدم التوفر على ضمانة اجتماعية، وما العمل المنزلي إلا نموذج لهذا الاستغلال»^(٢٤).

ويبدو لنا أن أهم نتائج هذا الوضع يتعلق بالوعي الاجتماعي - الطبقي للمرأة ودرجة مشاركتها في الحياة السياسية لبلادها، وخاصة مشاركتها في صنع التغييرات الاجتماعية المطلوبة. إن الظروف الموضوعية المحيطة بالمرأة القابعة في المنزل، أو التي تعمل في الزراعة بدون أجر، أو الخادمة في المنازل لا تسمح لها بتكوين الوعي اللازم للمشاركة في الحياة العامة. همها إرضاء سيدها الرجل أو البحث عن رجل يصبح سيداً لها. وحتى عملية البحث هذه تصبح أصعب فأصعب مع «تدني مستوى العمل» الذي تمارسه البنت في نظر المجتمع.^(٢٥)

البنية الاجتماعية - الاقتصادية في الأقطار العربية وعمل المرأة:

إن هذا الواقع المتردي للمرأة العربية من حيث موقعها في عملية الإنتاج، وطبيعة الأعمال التي تمارسها في البلدان العربية، مرتبط أشد الارتباط بأنماط الإنتاج السائدة، وبمجمّل البنية الاجتماعية - الاقتصادية في كل الأقطار العربية، بل هو جزء عضوي لا يتجزأ من تلك البنية. ولنفهم هذا الواقع لا بدّ من دراسة متأنية لخصائص التركيب

الاجتماعي - الطبقي في البلاد العربية ممّا لا يتسع له المجال هنا (٢٦). وسأكتفي بالإشارة إلى موقع المرأة ضمن التركيب المشار إليه.

لعلّ أهم خصائص القاعدة الاجتماعية - الاقتصادية للمجتمعات العربية يكمن في تعدد الأنماط الاجتماعية والاقتصادية، الذي يشكل أساس تصادم الاتجاهات المتناقضة للتطور الاجتماعي ووجود أكثر من إمكانية واحدة لنتائج الصراع، وبالتالي أكثر من اتجاه واحد للتطور الاجتماعي.

ولنأخذ مثلاً من التغيرات الجارية في القطاع الزراعي. فلدى تطبيق الإصلاح الزراعي أو ما يسمى بالثورة الزراعية أحياناً يستخدم الصراع الاجتماعي وتتعارض اتجاهات التخطيط والتنمية، فبعد أن كان الجميع متفقين على إنهاء العلاقات الإقطاعية تنشأ اختلافات حول مصير القطاعات الإنتاجية التي كانت تفرز تلك العلاقات. هل يتطور الإنتاج الصغير في الزراعة، مثلاً، باتجاه التعاون الإنتاجي وبالتالي باتجاه تكريس الملكية الجماعية للأرض ووسائل العمل؟، أم يترك للتطور العفوي وفق قوانين السوق، فيفلس من يفلس من الفلاحين، ويهاجر من يهاجر ويبقى في أرضه الصغيرة من يبقى مع أولاده ليخلق مزيداً من تفتت الملكية الزراعية، ومزيداً من الفيض النسبي للسكان الريفيين؟

هذا ما أسميه حالة فريدة متميزة لم يعرفها سابقاً تاريخ البشرية - وجود أكثر من إمكانية واحدة للتطور أمام القطاع الواحد، وفي مثلنا السابق (عند إجراء ما يسمى الإصلاح الزراعي، وأحياناً الثورة الزراعية) نحن أمام ثلاث إمكانيات على الأقل:

١ - الاتجاه نحو الملكية الجماعية للأرض أي نحو تكريس علاقات الإنتاج الاشتراكية في الزراعة.

٢ - الاتجاه نحو تكريس علاقات الإنتاج الرأسمالية في الزراعة (بحلول المزارع الخاصة العصرية الكبيرة محل الحيازات الفلاحية الصغيرة).

٣ - الإبقاء على تفتت الحيازات الصغيرة والتطور العفوي لعلاقات الإنتاج البضاعية الصغيرة، هذا عدا عن إمكانية رابعة متعلقة بإنشاء مزارع الدولة التي لا يعرف بعد اتجاه تطورها.

في الحالة الأولى يكون حل مسألة تشغيل المرأة في الزراعة مرتبطاً بالتطور التدريجي المتكامل للمكننة والتحديث، وزيادة الإنتاج الزراعي الذي توزع أرباحه على العاملين تبعاً لحجم ونوعية عملهم فتتكون بذلك دوافع جديدة للعمل إضافة للفرص التي يتيحها توسع

الدائم في استثمار الأراضي في السعة والعمق .

أما الحل الثاني فيعني زيادة الإنتاج اعتماداً على المكننة والتحديث دون مراعاة مسألة العمالة . وقد يؤدي هذا الحل إلى زيادة سريعة في إنتاجية العامل الزراعي ، لكن ذلك سيؤدي بالضرورة إلى الاستغناء عن أعداد متزايدة من العاملين في الزراعة ، وبالتالي إلى زيادة بطالة المرأة ، لذا لا بدّ والحالة هذه ، من توفير ميادين عمل جديدة تستوعب الفائض المتعاظم من الأيدي العاملة .

بينما يمكن للمرأة في الحالة الثالثة أن تشارك في الأعمال الزراعية في الحيازات الصغيرة ولكن بأساليب عمل مختلفة وإنتاجية عمل ضئيلة .

ومع النمو الطبيعي لسكان الريف ، وتفتت الحيازات الصغيرة إلى حيازات أصغر تتزايد البطالة والبطالة المقتنعة للرجال والنساء على السواء ، لكن النساء بحكم وظائفهن المنزلية يعزفن أكثر فأكثر عن العمل في الحقل ويتبعدن بذلك عن العملية الإنتاجية .

لهذه الأسباب لا بدّ للبحث في مكان المرأة العربية في عملية الإنتاج أن يتضمن تصورات أولية على الأقل عن آفاق التطور المقبل لكل من الأنماط الاقتصادية - الاجتماعية وللمجتمع ككل ، وهذا يعني أنه لا بدّ من تحليل القطاعات الاقتصادية الاجتماعية في كل بلد عربي ، بكثير من العمق والتفصيل للوصول إلى تحديد اتجاهات تطورها ، وهذه في رأينا ، من أهم المهام المطروحة أمام الباحثين الاقتصاديين والاجتماعيين في الوطن العربي ، وأكثرها إلحاحاً ، نحن هنا سنحاول الإشارة إلى الخصائص العامة لأهم القطاعات في الوطن العربي ، متوقفين فقط عند تلك الخصائص التي يبدو لنا أنها هي التي تحدد اتجاه التطور المقبل لمجتمعاتنا العربية ، وتؤثر بوجه خاص على عمل المرأة ووضعها الاجتماعي .

أولاً: قطاع رأس المال الأجنبي :

لقد أنشأ رأس المال الأجنبي في الأقطار العربية قطاعاً رأسمالياً حديثاً وصار هذا القطاع مهيمناً على القطاعات الأخرى في معظم البلدان العربية ، بل صار في بعض الحالات الشكل الوحيد لعلاقات الإنتاج الرأسمالية العصرية . وقد لعبت هذه «الرأسمالية» دوراً تحرريبياً في اقتصاد البلد المستعمر ، كما لعبت على الساحة الاجتماعية دوراً رجعيّاً محافظاً (يعكس الدور الذي لعبته العلاقات الرأسمالية الصاعدة في بلدان أوروبا الغربية في مرحلة الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية) .

لقد شكلت هذه الرأسمالية الدخيلة، موضوعياً، عائقاً كبيراً أمام تحوّل المجتمعات العربية جذرياً وبشكل كامل إلى مجتمعات رأسمالية، وبالتالي من أكبر حواجز انتقال المرأة إلى ميادين العمل العصرية وخاصة الصناعية.

في البلدان المساة الآن بالمتقدمة انتقلت المرأة من الريف إلى المدينة مع التطور التدريجي، ولكن الشامل، لعمليات التصنيع. وكان التصنيع يومها يعتمد كثيراً على الأيدي العاملة، وكانت البرجوازية الصاعدة في تلك الأيام بحاجة إلى أعداد متزايدة من العاملين.

أما التصنيع الذي أدخل قسراً إلى البلدان العربية بواسطة السيطرة الأجنبية فانه ذو طابع آخر. إنه يعتمد على تقنيات تكوّنت وتطوّرت هناك، في البلدان الرأسمالية، دخل متقدماً «جاهزاً» يحتاج إلى أيدي عاملة ماهرة ومحدودة العدد، ولكنه مع ذلك يدمر كل تلك الصناعات التي تعتمد على الأيدي العاملة المحدودة المهارة والكثيرة العدد.

هناك، في البلدان الأم، انتشر التصنيع، ومعه انتشرت علاقات الإنتاج الرأسمالية في جميع ميادين الحياة الاجتماعية، انتشرت ثم سادت، ومع انتشارها كانت أعداد متزايدة من النساء تدخل سوق العمل، وفي نفس الوقت تقوم مؤسسات متعاظمة الأهمية بالأعمال التي كانت تقوم بها المرأة في المنزل.

أما هنا فقد أنشئت العلاقات الرأسمالية في «جزر» صناعية متقدمة وسط بحر من العلاقات المتخلفة التي تتزايد الهوة أبداً بينها وبين العلاقات في تلك «الجزر». والمرأة التي كانت تساهم بقدر ما في الإنتاج الزراعي والحرفي المتخلف إلى جانب أعمالها المنزلية، لم تعد تجد مكاناً لها في العمل المنتج، فارتدت إلى البيت تنجب وترعى الأطفال وتطبخ وتنظف، فيما دامت فرص العمل محدودة، وليس هناك من يقوم عنها بوظائفها المنزلية، فلتترك الرجل يبحث عن العمل ولتكتفئ هي ببعض وظائفها التقليدية.

أما أساليب الاستعمار الجديد في ربط البلدان المستقلة حديثاً بعجلة الشركات الاحتكارية الكبرى، والتي أدت إلى امتصاص فائض المنتج الاجتماعي إلى خارج البلدان العربية فقد أدت إلى حرمان هذه البلدان من رأس المال اللازم لعمليات التنمية المختلفة وحرمانها بالتالي من إمكانيات تأمين فرص العمل اللازمة للنساء والرجال.

كما أن أنماط الاستهلاك التي تخلفها وتكرسها الشركات الأجنبية ببضائعها وإغراءاتها ووسائلها الدعائية في الوطن العربي صارت تغرق المجتمع، وخاصة النساء، في عادات سلوكية هي أبعد ما تكون عن تلك التي يحتاجها المجتمع النامي. إن الأنماط الجديدة من

الغذاء واللباس والسكن والترفيه تمتص فائض المنتج اللازم لتنمية القاعدة الأساسية للاقتصاد الوطني وبالتالي فتح الأبواب لدخول النساء عالم العمل على نطاق واسع من جهة، وتكون لدى النساء خاصة نزعات استهلاكية تبعدهن بالأساس عن احترام العمل المنتج أو الرغبة فيه من جهة ثانية.

وهذه المناسبة نعتقد أن من أهم المهام التي يجب أن تركز لها المنظمات النسائية، والحركات الداعية إلى تحرر المرأة جهوداً خاصة، نوعية النساء بتلك الحقيقة - حقيقة أنه كلما استغرقت المرأة في مهامات المجتمع الاستهلاكي، وانجرت للتثبث بقيمه وأنماط سلوكه، كلما ابتعد يوم تحررها الحقيقي، وصار الوصول إليه أكثر صعوبة وتعقيداً.^(٢٧)

ثانياً : قطاع رأس المال الوطني (المحلي):

إن نشاط البرجوازية الوطنية في البلدان العربية لم يساعد على توفير فرص العمل إلا لاعداد قليلة جداً من النساء، فقد دخلت المرأة ميدان العمل في الصناعات الخفيفة التي أنشأها رأس المال المحلي هنا وهناك، والتي لا تتطلب مهارات فنية عالية من العمال. فمعظم العاملات في صناعة البلدان العربية يتركزن في صناعات الغزل والنسيج، والصناعات الغذائية التي نشأت بعد الاستقلال.

أما العاملات في الزراعة فهن اللواتي يعملن في إطار الإنتاج الفلاحي الصغير أو ضمن العلاقات الإقطاعية وشبه الإقطاعية، وليس ضمن العلاقات الرأسمالية حيث تستخدم الآلات الزراعية الحديثة فيتم الاستغناء عن عمل المرأة.

إن البرجوازية الوطنية في البلاد العربية لم تكن معنية بإجراء أي إصلاح زراعي يلغي العلاقات الإقطاعية وشبه الإقطاعية ويطور أساليب جديدة في العمل الزراعي يكون للمرأة مكان فيه، كتطوير العمل في زراعة الأشجار المثمرة، والخضار، وبناء مؤسسات حديثة لتربية الأبقار والمواشي والدواجن حيث تستطيع المرأة القيام بمعظم الأعمال فيها. . وهكذا ارتدت أعداد أكبر فأكثر من النساء إلى الأعمال المنزلية وابتعدت عن العمل المنتج.

ومع ذلك نعتقد أنه ما زال بإمكان القطاع الرأسمالي الخاص في البلاد العربية أن يلعب دوراً هاماً في عمليات التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في حال انتهاز السياسات المناسبة. إن اتجاه توظيف الرساميل في القطاعات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة، والتي تعتمد على تكثيف العمل بدلاً من تكثيف رأس المال والتكنولوجيا الحديثة يساهم جدياً في معالجة مشكلة العمل

بوجه عام، وعمل المرأة بوجه خاص.

وهذا صحيح سواء في ميدان الزراعة أو الصناعة التحويلية الخفيفة أو بعض ميادين الخدمات المتصلة بالقطاعات الإنتاجية.

لكن لتحقيق هذا الغرض لا بد من انتهاج سياسات اقتصادية واجتماعية تدفع القطاع الخاص للاتجاه نحو القطاعات المنتجة بدلاً من القطاعات الطفيلية، وتشجعه على التخلص من التبعية للشركات الاحتكارية الكبرى والعمل في إطار خطط التنمية الوطنية المستقلة.

ثالثاً : القطاع العام:

للبحث في عمل المرأة في القطاع العام (أو قطاع الدولة) لا بد من تحليل معمق لأهمية هذا القطاع في اقتصاد كل البلاد العربية، وميادين نشاطه الأساسي، وطابعه الاجتماعي - الطبقي (أو هويته الاجتماعية السياسية)، والشريجة الاجتماعية التي يفرزها وتصبح قائدة له، . . . والمعطيات الرقمية الدقيقة اللازمة لمثل هذا البحث غير متوفرة بالشكل المطلوب. ولا بد من بحوث تفصيلية تبين توزيع النساء العاملات في القطاع العام على الميادين المختلفة، وإنتاجية عملهن، وأوضاعهن من حيث الأجور وظروف العمل . . إلخ لكن يبدو لنا بوجه عام أن هناك عاملين متناقضين يؤثران في عمل المرأة في هذا القطاع.

العامل الأول: إيجابي يشجع على عمل المرأة وهو متعلق بطبيعة قطاع الدولة من حيث التزامه بالأنظمة والتشريعات المعتمدة، وبالتالي إمكانية تقديم تسهيلات خاصة للمرأة العاملة ضمنه (إجازة الأمومة، فترات الإرضاع، تأسيس دور الحضانه داخل مؤسسات العمل، تأمين مواصلات لنقل العاملين، تقصير ساعات عمل المرأة عند اللزوم، عدم إلزامها بأعمال تجهدها في فترات معينة . . إلخ).

العامل الثاني: سلبي لا يسمح بتشغيل أعداد كبيرة من النساء وهو متعلق بطبيعة العمل والإنتاج في مؤسسات القطاع العام، وخاصة المؤسسات الصناعية، فهي في الغالب مؤسسات ضخمة، تستخدم التقنيات الأكثر تقدماً، وتمارس نشاطها غالباً في ميادين الصناعات الاستخراجية والثقيلة، وبناء الطرق والسدود ومنشآت الري. إلى غير ذلك من الأعمال التي لا تناسب النساء.

رابعاً : الإنتاج الصغير والقطاعات غير الإنتاجية :

ربما كانت قطاعات الإنتاج الصغير والقطاعات غير الإنتاجية، وخاصة الوظائف الكتابية والإدارية في دوائر الدولة، هي التي تجتذب المرأة للعمل أكثر من غيرها. والمعطيات الإحصائية المتوفرة تؤكد هذا الواقع. ففي دول الخليج البترولية يعمل أكثر من نصف قوة العمل النسائية في المهن الفنية والإدارية والكتابية، وفي مصر ٤٨،٦٪ وفي الجزائر والمغرب ولبنان وليبيا حوالي ٣٠٪ أو أكثر^(٢٨).

ويمكن القول بوجه عام أن هناك علاقة طردية بين التقدم التكنولوجي الصناعي وبين نسبة العاملات من النساء في قطاعات الخدمات وخاصة الأعمال الفنية والإدارية والكتابية. فكلما كان البلد يعتمد أكثر على الصناعات الاستخراجية والثقيلة ويستخدم التكنولوجيا الأكثر تطوراً نقصت نسبة العاملات في الصناعة وزادت في الخدمات. وبالعكس كلما تخلفت زراعة البلد، وازداد الفيض النسبي للسكان الريفيين كانت مساهمة المرأة في الأعمال الإدارية والكتابية أقل.

وهنا أرى ضرورة للتأكيد على أن التخلّف الاجتماعي - الاقتصادي، والتقدم التكنولوجي الصناعي كلاهما يزيد من حجم العاملين في قطاعات العمل الصغير والخدمات ويزيد خاصة من نسبة العاملات في القطاعات غير الإنتاجية أو ذات المردودية الإنتاجية الضعيفة. ومن المعروف أن الإنتاج الصغير والخدمات، وخاصة الأعمال الإدارية في دوائر الدولة ومؤسسات القطاع العام متخمة بالعاملين الذين لا لزوم لعملهم من الناحية الاقتصادية.

إن دوائر الدولة ومؤسساتها في بلداننا مليئة بأولئك الذين يجلسون وراء طاولاتهم يدخنون ويشربون القهوة ولا يقومون بأي عمل منتج. وربما كان معظم هؤلاء من النساء اللواتي قد يقمن بعمل «منتج» كحياكة التريكو أثناء العمل مثلاً.

إن سؤالاً ملحاً يطرح نفسه هنا هو: ما العمل بالنسبة لهذه الأعداد الهائلة من أولئك الذين يعملون بالاسم ولكنهم متعطلون في الواقع؟ ما الذي يجب أن تفعله خطط التنمية لحل هذه المعضلة؟

وأعتقد أن البحث عن إجابات صحيحة لهذا السؤال هو من أهم وأكبر المهام المطروحة أمام الباحثين الاجتماعيين والاقتصاديين العرب وأمام المنظمات والمؤسسات المهمة بشؤون المرأة العربية بوجه خاص.

خامساً :

لدى الحديث عن خصائص البنية الاجتماعية - الاقتصادية في البلاد العربية ومكان المرأة فيها لا بد من التوقف عند الآثار المرتبطة بمجتمعات الدول البترولية، وخاصة تلك التي «تصدرها» هذه المجتمعات إلى بقية المجتمعات العربية، وقد أشرت في دراسة سابقة إلى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي أدى إليها اكتشاف النفط واستثماره، وخاصة الارتفاع الحاد في أسعاره عام ١٩٧٤ في جميع البلدان العربية (سواء المنتجة النفط أو غير المنتجة له) (٢٩).

لكني أرى ضرورة التأكيد هنا على الآثار المتعلقة بهجرة العمال وأصحاب الكفاءات من البلدان العربية غير المنتجة للنفط (وخاصة مصر والأردن وسورية وفلسطين) إلى الدول البترولية (وخاصة السعودية والكويت ودول الخليج العربي) هذه الهجرة تؤدي إلى تفكك الأسرة، وتغير القيم الاجتماعية والأخلاقية باتجاه لا يخدم التقدم الاجتماعي. فضلاً عن أنماط الاستهلاك الترفي الذي يعود عليه المهاجرون وأفراد أسرهم وما ينتج عنها من زيادة التبعية للشركات الاحتكارية الكبرى، وهدر الأموال في الميادين غير المنتجة وبالتالي إعاقة التنمية والتقدم الاجتماعي. والنساء أشد تأثراً بهذا الوضع من غيرهن.

واحدتين تنتظر زوجها كل سنة أو سنتين لترات شهراً أو شهرين، تنتظرن وتتظرن المال القليل أو الكثير الذي يحمله وتحلم بكيفية إنفاقه. وينشأ الأطفال دون آباء ويتبارى التلاميذ في الحديث عن الهدايا والمبالغ التي أحضرها والد كل منهم بدلاً من المباراة في الحساب والقراءة... وتتبدل القيم على نحو مريع. تصبح القيمة الوحيدة المعترف بها هي المال، ويحتقر العلم والثقافة والعمل الإنتاجي الشريف.

إن معالجة مسألة العمل تتطلب، في نظرنا، تغييراً جذرياً في السياسات التنموية للبلاد العربية، بحيث ينتقل مركز الثقل فيها من البحث عن النمو الكمي للقطاعات الاقتصادية إلى البحث عن التغيير الشامل في العلاقات الإنتاجية بغية تأمين فرص العمل المنتج لجميع الراغبين والراغبات فيه. إن الركض وراء التكنولوجيا الأحدث والأكثر تعقيداً في جميع الميادين الإنتاجية وغير الإنتاجية يؤدي بالضرورة إلى الاستغناء عن أعداد متزايدة من الأيدي العاملة فضلاً عن الأموال الضخمة التي تذهب إلى خزائن الشركات الاحتكارية الكبرى

نتيجة لهذه السياسة. إضافة إلى تكريس التبعية للاقتصاد الرأسمالي العالمي بدلاً من الاعتماد على الذات بالدرجة الأولى.

كما تعتبر أنماط الاستهلاك التي تتكون في البلاد العربية، وخاصة الاستهلاك الترفي من أكبر العقبات في وجه تحرور المجتمعات العربية من التبعية للأجنبي وبالتالي تحرور المرأة من أشكال الظلم والاضطهاد واللامساواة ولذا لا بد من دعوة المنظمات النسائية العربية وحركات تحرير المرأة لتكريس الجهود المناسبة لحل هذه المعضلة التي يستفحل خطرها يوماً بعد يوم.

خاتمة :

حول العلاقة بين المرأة والرجل في الوطن العربي :

دار البحث حتى الآن حول أوضاع المرأة العربية من الناحية الموضوعية من ناحية علاقتها بالعمل وأشكال ارتباطها بأنماط الإنتاج المختلفة مبيناً أن مفتاح حل مشكلة المرأة يكمن في حل المشكلة الاجتماعية كلها، وبالأخص مشكلة التخلف الاقتصادي - الاجتماعي .
غير أن هناك جانباً آخر لمشكلة المرأة متعلقاً بعلاقتها بالرجل كرجل : الأب، والأخ، وخاصة الزوج، بل حتى رب العمل ، والرجل في المتجر والحافلة والشارع .

والواقع أن كثيراً من الباحثين والباحثات يرون أن جوهر مشكلة المرأة متعلق باضطهاد الرجل لها . ولن أناقش هنا الآراء التي تعزل مسألة العلاقة بين الرجل والمرأة عن سياقها التاريخي - الاجتماعي سواء تلك التي تؤكد تفوق الرجال (بطبيعتهم) على النساء، أو تلك التي تتهم الرجال بحب السيطرة والتحكم وتعتبرهم أعداء المرأة الرئيسيين لأن مثل هذه الآراء لم تصمد أمام التغيرات الكبيرة التي تحصل في المجتمع الإنساني عامة وفي مجتمعنا العربي خاصة . سأحاول فقط معالجة المسألة التالية : هل تشكل العلاقة بين الرجل والمرأة مشكلة نوعية مستقلة تتطلب معالجة خاصة بها أم أن هذه المشكلة ستحل بطبيعة الحال في سياق عملية التقدم الاجتماعي بنتيجة حل مشكلات التخلف الاقتصادي الاجتماعي ؟

وقد يبدو طرح المسألة على هذا النحو مفتعلاً أو مقحاً، غير أن المسألة متعلقة بترتيب الأولويات في نشاط المنظمات النسائية وحركات تحرور المرأة، وفي التحولات الاجتماعية الجارية في وطننا العربي هل صحيح مثلاً أن إصدار قانون جديد تقدمي للأحوال الشخصية يبدو من أكثر من زاوية أخطر وأجراً وأكثر ثورية من إصدار قانون تأميم؟^(٣٠) إلى أي درجة يعتبر

الإعلان عن المساواة بين الجنسين في القانون تحقيقاً فعلياً للمساواة؟ ما مدى تأثير حملات التوعية بحقوق المرأة على واقعها الفعلي؟

إن كل دساتير البلدان العربية (تقريباً) تعلن المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل، ومن بينها المساواة في العمل وفي الأجر فهل هذه المساواة متحققة فعلياً؟ لقد كان في بحثنا عن مكان المرأة في قوة العمل وتوزعها على النشاطات الاقتصادية أكثر من دليل على عدم المساواة بل على الإجحاف والظلم بحق المرأة.

وفياً يتعلق بقوانين الأحوال الشخصية هناك دائماً هوة كبيرة بين هذه القوانين وبين تنفيذها. وعلى سبيل المثال أجريت دراسة عن ظاهرة الطلاق في الأردن تبين بنتيجتها أن «ما يزيد عن نصف المطلقات في هذه الدراسة كان لهن الحق في الحصول على النفقة (٥٣٪) إلا أن نسبة قليلة منهن فقط كن يحصلن على مثل هذه النفقة من أزواجهن، وجدير بالإشارة أنه حتى المطلقات اللواتي يحتضن أطفالهن فإن نسبة قليلة منهن فقط كن يحصلن على نفقة أولادهن»^(٣١) ويعزو الباحث أسباب هذا الوضع إلى عدم وعي المطلقات بحقوقهن وتسليمهن بالقيود الاجتماعية المفروضة على تحرك المرأة والتي يمكن أن تحول دون ظهورهن في المحكمة بقصد المطالبة بحقوقهن.

وبالمناسبة نشير إلى أن ظاهرة الطلاق من أكثر الظواهر ارتباطاً بالأوضاع الاقتصادية للمرأة والرجل، وخاصة ما يتعلق بالآثار المترتبة على الطلاق «إن المرأة الثرية لا تعاني من وباء الطلاق فالرجل يتردد في تطبيق المرأة الثرية ويحسب لذلك حسابه وليس الأمر كذلك في حالة المرأة الفقيرة»^(٣٢)؛ (رغم أن القانون واحد في الحالتين). وقد بينت دراسات في مجتمعات متعددة أن عدد حالات الزواج والطلاق تزيد في أوقات الرخاء الاقتصادي وتقل في أوقات الأزمات.

وهذا الارتباط بين الطلاق والزواج وبين الوضع الاقتصادي أوضح ما يكون في ريف البلدان العربية حيث تعمل المرأة كمساعدة للرجل بدون أجر. هنا يكون الزواج مبكراً، وتعدد الزوجات أحياناً، ويشيع طلاق الزوجة المريضة وغير القادرة على العمل «فالطلاق هنا يندو طرداً وإقالة من العمل»^(٣٣) الأمر الذي يفسر أن نسبة كبيرة من العاملات في مختلف المجالات هن من المطلقات.^(٣٤)

هل نضع المسؤولية في هذا الوضع على الرجل كرجل؟ أم على نظام العلاقات الاجتماعية السائدة، والناجمة بدورها عن واقع تاريخي، موضوعي، ملموس؟؟

كم من زيجات أبلت ثم ألغيت بسبب عدم وجود بيت أو غرفة يسكنها الزوجان ؟
وكم من امرأة تقاسي أشد ألوان العذاب والفقر من زوجها ولا تحرّج على طلب الطلاق لأنها
ستصبح مشردة بلا مأوى ولا طعام؟ أليس البحث في أزمة السكن وطرائق حلها، وفي أزمة
البطالة والبطالة المنقعة بل في أزمة المواصلات والأجور والأسعار و... الخ جزءاً لا يتجزأ
من البحث في مشكلة الأسرة، مشكلة علاقة المرأة بالرجل؟؟

يحضرنى هنا ذلك الاستجواب الطريف الذي أجرته باحثتان مغربتان مع فلاحه شابة
عمرها ١٧ سنة. هي أمية لم تدخل المدرسة قط ولكنها تحس إحساساً عميقاً بمشاكلتها، تعمل
كمأجورة في الضيعات المجاورة وغالباً مع الخواص، عملها موسمي وغير منتظم، وغالباً ما
تعاني من صعوبات لإيجاد عمل (...). وتحصل على ٧٠٥ درهماً في اليوم خلال الفترات
التي يرتفع فيها الطلب.

سألت الباحثة: هل ترغبين في متابعة العمل بعد زواجك؟

أجابت الفلاحه: «ولكن الفتيات مثلي لا يملكن اختياراً. إنهن مجبرات على الجري وراء
لقمة الخبز سواء كن متزوجات أم لا! طبعاً فإن الأمل هو العثور على زوج يمكنه أن يضمن
لك كسرة خبز، ولكن الأمر صعب هنا، فلم يبق هناك أرض لتوزع على الشباب، وزوجي
لن يملك أرضاً وسيكون فقيراً. يجب أن يعمل ولن يربح كثيراً من وراء عمله، وعليّ إذن
أن اعتمد على نفسي. هناك فتيات وافاهن الحظ فتزوجن من رجال أغنياء يطعموهن ولا
يدعوهن يذهبن بعيداً لاستجداء عمل لا يستمر إلا عدة أيام. ولكن أغلب الفتيات مثلي لا
يستغفن الحظ»^(٣٥) أليس هذا حال معظم فتياتنا؟ ليست المسألة إذن مسألة رغبات، أو حتى
مسألة وعي في اختيار شريك الحياة أو مسألة قانون يسمح أو يمنع بل هي مسألة واقع
موضوعي قاهر بالدرجة الأولى. وهذا لا يعني الإقلال من شأن التطور في القوانين
والتشريعات، أو من شأن الوعي الاجتماعي بوجه عام بل يعني التأكيد على أن التغيرات
البنوية في القاعدة الاقتصادية الاجتماعية تظل شرطاً لا بدّ منه لتنفيذ التشريعات القانونية
ولتغيير أشكال الوعي المختلفة من عادات وتقاليده وأعراف وأنماط سلوك وقيم أخلاقية
وغيرها.

. لكننا نؤكد أن هذا الشرط ليس كافياً بحد ذاته. فلاشكال الوعي المشار إليها
استقلاليتها النسبية وقوانين حركتها الخاصة. وواقع المجتمعات العربية يشير إلى هذه
الاستقلالية بكل وضوح. فهناك بلدان قطعت فيها التحولات الاقتصادية الاجتماعية أشواطاً

بعيدة بينما ظلت الأعراف والتقاليد والحياة اليومية للناس متخلفة عن مجازاة تلك التحولات (اليمن الديمقراطي والجزائر مثلاً). وبلدان تسبق فيها التشريعات وحتى أنماط التفكير والسلوك واقع البنية الاقتصادية - الاجتماعية (كتونس ولبنان مثلاً). . أقول إن التحولات في البنية الهيكلية شرط ولكنه غير كافٍ لتغيير العقلية وأشكال الوعي المختلفة. إنَّ تغيير أشكال الوعي الاجتماعي من عادات وتقاليد وأعراف وأنماط سلوك عند الرجل والمرأة على السواء وفي المجتمع كلاً باتجاه قبول إدماج المرأة في الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية للبلاد العربية أمر حيوي وأساسي. لكن حركة أشكال الوعي هذه لا يجب أن تبحث منعزلة عن حركة التقدم الاجتماعي بوجه عام بل في وحدتها الجدلية مع تلك الحركة، الأمر الذي يتطلب ربط التغيرات في التشريعات والقوانين بالتغيرات الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمعات العربية.

ملحق جدول رقم (١)

التوزيع النسبي للاتات ذوات النشاط الاقتصادي في عدد من الدول العربية حسب أقسام النشاط الاقتصادي

القطر	الزراعة	المنجم والمخبر الشيد والبناء	تجارة الجملة	النقل	الخدمات	المجموع
السنة	الصناعات	التعديلية	والخدمات	والمواصلات والاجتماعية ميين	والشخصية	
بالعقارات	كهرباء غاز	وبياه	بالمقارنات			
مصر	١٩٧٩	٥,٧	١١,٨	٠,٨	١٠,١	٢٤,٧
٢٤,٧	٤٤,٥	٢,٤	١٠,١	٠,٩	١٥,٦	٣٠٣٥١٠
١٩٧٥	٢٢,٩	٤١,٤	٠,٤	٣,٠	١٥,٨	١٥,٦
١٩٧٧	٦٤,٨	٩,٥	٠,٩	٣,٩	١٥,٨	٥٤٤٣٧٨
١٩٧٩	٥٨,٢	١٢,٣	٢,٠	١,٥	٢١,٦	٣٤٢٧٥٠
١٩٧١	٠,٦	٢,٨	٣,٥	٤,٤	١,٣	٣٢٤٩
١٩٧٧	٢١,٤	١٩,١	٤٣,٦	٥,٨	٥,٠	٩٩١٣٥
١٩٧٣	٣٧,٧	٥,٩	٤٩,٦	٢,٣	٢,٤	٣٦٩١٠
١٩٦٦	٢٠,٩	١٣,٩	٠,٧	٣,٥	٥٢,٣	١١١٤٧٤
الجزائر						

المصدر: المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربي لعام ١٩٨٠.

ملحق جدول رقم (٢)

التوزيع النسبي للاناث ذوات النشاط الاقتصادي في عدد من الدول العربية حسب المهنة

العنصر	السنة	اصحاب المهن الفنية والادارية	المتنولون بالبحر	المتنولون بالخدمات	المتنولون بالزراعة والصيد	المتنولون بالصناعة والتاج	غير ميين	متنل	المجموع	
									عدد	%
الامارات	١٩٧٥	٦٣,٦	١,٤	٢٩,١	٠,٤	١,٢	٠,١	٤,٢	٩٩٦١	١٠٠
البحرين	١٩٧١	٦٦,٠	١,٤	٢٨,٧	٠,٢	٢,٣	٠,١	١,٣	٣٢٤٩	١٠٠
تونس	١٩٧٧	١١,٠	٠,٩	٨,٨	٢٢,٨	٤٢,٩	١٢,٦	-	٣٠٣٥١٠	١٠٠
الجزائر	١٩٦٦	٢٧,٧	١,٥	٢٦,٢	٢٠,٨	١٤,٣	٠,٩	٨,٦	١١١٤٧٤	١٠٠
سوريا	١٩٧٩	٢٢,٣	٠,٧	١,٨	٥٨,٤	١٣,٠	-	٣,٨	٣٤٦٨٥	١٠٠
الكويت	١٩٧٦	٥٢,٤	٠,٩	٤٤,٨	-	٠,٨	-	١,١	٣٥٢٠٦	١٠٠
لبنان	١٩٧٧	٣٠,٢	٣,١	٢١,٣	٢١,٤	١٨,٦	٠,٣	٥,١	٩٩١٣٥	١٠٠
لصا	١٩٧٣	٣٢,٨	٠,٥	٢١,٧	٣٧,١	٥,٢	٠,٦	٢,١	٣٦٩١٠	١٠٠
مصر	١٩٧٩	٤٨,٦	٥,١	٧,٠	٥,٢	٨,٢	٠,٢	٢٤,٧	٧٧٧٧٠	١٠٠
الغرب	١٩٧٧	٢٩,٩	١,١	١٤,٠	٢٥,٧	٢١,٢	٨,١	-	٨٨٩١٥٥	١٠٠

المصدر: المجموعة الاحصائية لدول الوطن العربي لعام ١٩٨٠

الهوامش

- (١) تعرضنا لأمثلة من الآراء المذكورة في بحثنا « ملاحظات حول واقع المرأة العربية ودورها في التنمية » « شؤون عربية » العدد ٣١ ، أيلول ١٩٨٣ .
- (٢) و(٣) الأرقام مستخلصة من الجدول الذي أورده بدر الدين السباعي في كتابه « أضواء على رأس المال الأجنبي في سورية » دمشق ، بلا تاريخ ، ص ٢٦٣ .
- (٤) و(٥) لمزيد من التفصيل حول أثر السياسة الاستعمارية على الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية في سورية انظر : بدر الدين السباعي ، أضواء على رأس المال الأجنبي في سورية دمشق ، بلا تاريخ ، وكذلك خضر زكريا ، التركيب الاجتماعي للبلدان النامية ، جامعة دمشق ، ١٩٨١ من ٢٠٧ - ٢٢٣ .
- (٦) الأرقام مستخلصة من بيانات الأمانة العامة لجامعة الدول العربية المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربي ، العدد الأول ١٩٧٨ .
- (٧) ربما كان مناسباً أن نشير هنا إلى ظاهرة فيها بعض الطرافة: تفرق أسواق البلدان العربية أكثر فأكثر بتلك الأدوات المنزلية التي تخفف أعباء العمل المنزلي عن المرأة، وتتفع بها أعداد متزايدة من النساء هن في الغالب نساء الأسر المسورة نسبياً، لكن النزعة إلى التقليد، وطلب الراحة الشخصية تدفع كثيراً من الأسر المحدودة الدخل إلى توفير ما يمكن توفيره لشراء غسالة أوتوماتيكية أو جلاية أو ما شابه فيتوفر لدى المرأة بعض الوقت الذي لا يمكن استغلاله في العمل المنتج لعدم توفر فرص هذا العمل من جهة، ولعدم وجود من يرعى الأطفال في المنزل من جهة أخرى، وبهذا تنشأ علاقة «معكوسة» بدل أن تشارك المرأة الرجل في زيادة دخل الأسرة، فتمارس مزيداً من الضغط عليه، ليعمل أكثر ويوفر أكثر من أجل شراء أدوات تزيد من أوقات فراغ المرأة وتذهب أنفائها إلى خزائن الشركات الاحتكارية الأجنبية - هكذا ينشأ نوع من الحلقة المفرغة: إن وقت الفراغ المتوفر للمرأة يجب أن يستغل في العمل المنتج، لكن لتوفير فرص العمل المنتج لا بد من تحقيق تراكم لرأس المال يوظف في الميادين الإنتاجية، والتراكم لا يتحقق لأن فائض المنتج يذهب إلى خارج البلاد ثمناً لسلع استهلاكية توفر مزيداً من أوقات الفراغ للمرأة.
- (٨) قوة العمل أو القوى العاملة هي جميع الأشخاص الذين يعملون أو يبحثون عن العمل، ولا يدخل عمل ربات البيوت في المنزل ضمنها.
- (٩) و(١٠) انظر : خميس طعم الله « العرب سنة ٢٠٠٠ » ، في كراس العرب أما مصيرهم ، الجامعة التونسية ، بلا تاريخ من ٦٠-٦٤ .
- (١١) استناداً إلى معطيات مكتب منظمة العمل الدولية الإقليمي للدول العربية ، نشرة المؤشرات الإحصائية للعالم العربي لعام ١٩٨٠ .
- (١٢) معدل النشاط الخام يساوي النسبة المئوية للسكان ذوي النشاط الاقتصادي إلى جملة السكان في جميع الأعمار.
- (١٣) خميس طعم الله : « العرب سنة 2000 » ، مصدر مذكور.
- (١٤) أنظر مقالنا « ملاحظات حول واقع المرأة ودورها في التنمية » . دراسات عربية ، العدد ٥ ، آذار ١٩٨٣ .
- (١٥) يقصد بالفقير النسبي للسكان العاملين في أحد القطاعات الاقتصادية زيادة أعداد العاملين في هذا القطاع

عن الحاجة حتى مع بقاء تقنيات الإنتاج فيه على حالها، بحيث يمكن الاستغناء عن هذه الأعداد الزائدة دون أن يتأثر حجم الإنتاج في القطاع المعنى.

(١٦) انظر الجدول رقم (٧) في دراستنا الخريطة الاجتماعية للمرأة العربية « القسم الأول .

(١٧) انظر الجدول رقم (٨) في الدراسة المذكورة .

(١٨) راجع الجداول ٥، ٧، ٨ في دراستنا «الخريطة الاجتماعية للمرأة العربية». القسم الأول.

(١٩) المجموعة الإحصائية لوزارة الشؤون الاجتماعية لعام ١٩٧٩ دمشق ١٩٨١ / ص ٤٠ .

(٢٠) فاطمة المريني : « السلوك الجنسي في مجتمع إسلامي ، رأسمالي ، تبجي ، بيروت ١٩٨٢ ص ١٥٩ .

(٢١) تبلغ نسبة العاملات في الخدمات الجساعية والاجتماعية والشخصية إلى مجموع الإناث ذوات النشاط الاقتصادي ١٥,٨٪ في العراق وتونس، ٢١,٦٪ في سوريا، ٤٤,٥٪ في مصر و٨,٨٪ في البحرين (٥). وفي المغرب تشكل فئة عاملات المنازل ١٧٪ من مجموع عدد النساء العاملات (١٤) .

(٢٢) تضرب مثلاً: لذلك الأبعاد، صناعة السكر التي أنشئت في الريف المغربي، والتي أدت إلى تغيرات حاسمة في حياة السكان الاجتماعية سواء عن طريق تشغيل العمال أو تعريفهم على التقنيات المتقدمة: فمن بين ٤٧٦٧ عاملاً لا توجد إلا ٣٧ / امرأة. وفي صناعة تحويل الألياف الاصطناعية هناك ٣٨٧ عاملة من بين حوالي ٧٠٠٠ عامل (١٤) .

(٢٣) نتحدثنا بالتفصيل عن هذا الموضوع في بحثنا «ملاحظات حول واقع المرأة العربية...» المشار إليه.

(٢٤) نفس المصدر ص ١٤٦ - ٨١٥٨ .

(٢٥) لعل من المفيد والطريف العودة إلى الاستجواب الذي أجرته باحثه مغربية للخادمة زهور: إنها مضطرة للعمل كخادمة، لكنها تحفي ذلك على الجميع وتقول إنها خياطة لكي تتمكن من إيجاد «عريس» في المستقبل. وهي لا تريد الزواج بفقير، ولا تتمكن من الإرتباط بالأغنياء وليس في الإسلام دير للرهبنة (١٥) (٢٦) يمكن تلمس الخطوط العريضة لهذا التركيب في مقالنا (المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية في الوطن العربي وأفاقها المستقبلية لعمليات التنمية) « دراسات عربية» العدد ٦/ ١٩٨٣ .

(٢٧) « الخريطة الاجتماعية للمرأة العربية ، القسم الأول ، ص ٢٧ .

(٢٨) الأرقام مستخلصة من المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربي لعام ١٩٨٠ .

(٢٩) انظر مقالنا «المؤشرات الاقتصادية» الاجتماعية في الوطن العربي ومدلولاتها المستقبلية لعمليات التنمية»، «دراسات عربية» العدد ٦ نيسان/ ابريل ١٩٨٣ .

(٣٠) جورج طرابيشي، تقديم كتاب المرأة والاشتراكية، بيروت ١٩٧٣، ص ١١ .

(٣١) محمد بهوم، ظاهرة الطلاق في الأردن، دراسة اجتماعية ميدانية معدة للنشر في مجلة «دراسات» الجامعة الأردنية، ١٩٨٣ .

(٣٢) و (٣٣) فاطمة المريني: مصدر مذكور ص ١٤٠ .

(٣٤) نثث المطلقات في الأردن من العاملات (محمد بهوم ، مصدر مذكور) ، ونصف العاملات في المغرب من المطلقات (فاطمة المريني ، مصدر مذكور ص ١٤٠) .

(٣٥) راجع نص الاستجواب الذي أجرته فاطمة المريني ومليكة البلنيتي مع تقني وفلاحه في إحدى قرى المغرب في كتاب « السلوك الجنسي... » المذكور ص ٣٨ - ٥١ .

أنماط الهجرة الفلسطينية من فلسطين واتجاهاتها (١٩٤٨ - ١٩٨٠)

موسى سمحة
قسم الدراسات السكانية - الجامعة الأردنية

مقدمة :

للهجرة الفلسطينية ارتباط عضوي وثيق بنوعية الهجرة، لذا فإن معالجتها لا بد وأن تتطرق إلى عوامل الهجرة من أجل وضع أسس معقولة لهجرة الفلسطينيين وبخاصة هجرة الأيدي العاملة بعد الاحتلال. وقد حدث في فلسطين كلا النوعين من الهجرة: الإجباري (القسري) والطوعي (الاختياري)، أي أن هناك تداخلاً بين النوعين، غير أن الأخير لم يأت مصادفة بل كان نتيجة للنوع الأول، أي أن هجرة الفلسطينيين الاختيارية كانت نتيجة وليس سبباً، نتيجة للهجرة القسرية بل وتبلورت في ظلها، لذا كان من الصعب الفصل بين النوعين.

هجرة عام ١٩٤٨ :

بدعم من الانتداب البريطاني ومنذ وعد بلفور قامت الحركة الصهيونية بالتخطيط لتفريغ فلسطين من سكانها العرب بشق الوسائل لتفسيح المجال أمام اليهود المستوطنين من مختلف دول العالم بالتركز في فلسطين وكان من أبرز الوسائل التي اتبعتها الصهيونية تشكيل العصابات التي قامت بعمليات إرهابية لدفع السكان إلى الهجرة واللجوء وطردهم من أراضيهم، وأمكن لها ذلك بأن استطاعت احتلال ٧٧٪ من مساحة فلسطين وطرد نصف الشعب الفلسطيني من أرضه.

لقد طرد معظم سكان المناطق التي احتلت عام ١٩٤٨، كما فقد قسم منهم جزءاً من دخله وأرضه، وتكونت مع التهجير القسري في عام ١٩٤٨ تجمعات فلسطينية (اجتماعية) في الدول العربية المضيفة للاجئين تمثلت في مخيمات اللاجئين وتميزت بمظاهر الانتقال الجماعي الشامل أو الجزئي للتركز المدني أو الريفي الأصلي في فلسطين، مما حافظ على البنية الاجتماعية من حيث العلاقات الاجتماعية في ظل اضمحلال القاعدة الاقتصادية وبما أن البحث عن عمل وعن دخل ثابت ومقبول كان الباعث الحقيقي فقد ظهرت حركة سكانية سريعة التجهت حيث توافرت فرص العمل وكلما سمحت ظروف الانتقال والقوانين المتبعة في الدول العربية.

أدت النكبة إلى تشريد نصف عدد سكان فلسطين وطردهم من بلادهم مما اضطرهم إلى اللجوء إلى المناطق التي نجت من الاحتلال الصهيوني عام ١٩٤٨ (الضفة الغربية وقطاع غزة) وإلى الدول العربية المجاورة لفلسطين.

وبين الجدول رقم (١) التوزيع الجغرافي للفلسطينيين عام ١٩٤٩ ومنه يتضح أن عدد الفلسطينيين في بداية عام ١٩٤٩ يقدر بحوالي ١،٤٦٦، كان نصفهم من اللاجئين، كما يتضح أن نسبة الفلسطينيين الذين بقوا في فلسطين تبلغ ٨١،٨٪ بينما الذين هاجروا إلى خارجها تبلغ ١٨،٢٪. ويشير الجدول أيضاً إلى أن سوريا ولبنان والأردن ومصر والعراق هي الدول العربية الرئيسية التي وفد إليها اللاجئون في بداية هجرتهم عام ١٩٤٨.

إن الهجرة الطوعية لم تكن حديثة العهد على الفلسطينيين فمنذ أواخر القرن الماضي كانت هناك هجرة طوعية إلى الأمريكتين كجزء من حركة الهجرة الواسعة من بلاد الشام وتركزت الهجرة خاصة من منطقة القدس والمناطق المجاورة لها، وذلك تعبيراً عن ترابط المهاجرين الأسري (العائلي)، واستمرت الهجرة ولكن بشكل طفيف جداً أيام الانتداب إلا أنها عادت للتدفق من جديد بعد النكبة.

وفي ظل ظروف اللاجئين بعد عام ١٩٤٨ ونتيجة للتهجير القسري وفقد الأرض ومورد الرزق والحرمان من الهوية السياسية كل ذلك سبب شعوراً بعدم الاستقرار الجماعي، مما أدى بالتالي إلى تحرك سياسي واجتماعي لرفض التوطين والاتجاه نحو النشاط السياسي ومن ثم النضال المسلح، وفي نفس الوقت كانت تلك الظروف دافعاً قوياً لحركة سكانية لتوفير العيش الكريم لتلك الأسر اللاجئة (١) وظل اللاجئون رغم انتقائهم إلى الدول العربية متمسكين بالحق السياسي والاجتماعي في العودة إلى وطنهم.

جدول رقم (١)
تقدير توزيع الفلسطينيين في المناطق التي أقاموا فيها عام ١٩٤٩
بالأعداد والنسب المئوية .

المنطقة / الدولة	الأعداد بالألوف			نسب مئوية
	لاجئون	أصليون	المجموع	
أ. داخل فلسطين	٤٧٠	٧٣٠	١,٢٠٠	٨٠,٨
الضفة الغربية	٢٨٠	٤٩٤	٧٧٤	٥٢,٨
قطاع غزة	١٩٠	٨٠	٢٧٠	١٨,٤
الأرض المحتلة	—	١٥٦	١٥٦	١٠,٦
ب. خارج فلسطين	٢٦٦	—	٢٦٦	١٨,٢
لبنان	١٠٠	—	١٠٠	٦,٨
سوريا	٨٥	—	٨٥	٥,٨
الأردن	٧٠	—	٧٠	٤,٨
مصر	٧	—	٧	٠,٥
العراق	٤	—	٤	٠,٣
المجموع	٧٣٦	٧٣٠	١,٤٦٦	١٠٠,٠

المصدر: محمد تيسير مسودة، الأوضاع الديموغرافية لفلسطين خلال الربع الثاني من القرن العشرين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، ١٩٧٨، ص ٢٧٢ .

مما سبق يمكن أن نستنتج أن الهجرة الفلسطينية الواسعة وهذا الحجم كانت نتيجة التهجير القسري وسياة الاستيطان الصهيوني، كما أن الانتقال إلى الدول العربية الأخرى وبخاصة الدول المحيطة بفلسطين كان انتقالاً ليس ببعيد عن الوطن الصغير، وأن حق العودة كان مطلباً اجتماعياً وسياسياً مستمراً يجسد الانتهاء والشخصية الوطنية .

اتجاهات الهجرة:

في السنوات التالية لعام ١٩٤٨ ظهرت في بعض الدول العربية احتياجات من فئات القوى العاملة العالية الكفاءة أو الماهرة فنياً نتيجة للتطور الاقتصادي الذي رافق مرحلة الاستقلال لبعض الدول العربية واكتشاف النفط فيها واستثماره، وولدت النكبة بمكوناتها من تهجير وفقدان لمصادر الدخل تضخماً في القوى العاملة الفلسطينية ذات الكفاءة العالية والماهرة فنياً، والعاطلة عن العمل والمهياة للانتقال نتيجة اقتلاعها من أرضها ونتيجة لتجاوبها مع أسلوب التعاقد الجماعي لأشخاص تربطهم أواصر القرابة والمعرفة الشخصية. لقد ساعد التطور الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين قبل النكبة في توفير عدد من القوى العاملة المهياة للعمل في القطاعات الاقتصادية الحديثة، ففي عام ١٩٤٥ كان يوجد في فلسطين ١٣٠٣٦ شخصاً يعملون في الوظائف الإدارية والفنية في دوائر حكومة الانتداب، يضاف إليهم عدد كبير من الإداريين في القطاع الخاص كما ساهم قطاع الصناعة والبناء والأشغال والمواصلات العاملة في إعداد وتجهيز الآلاف من العمال المهرة والفنيين (٢).

ومن جهة ثانية شهد قطاع التعليم نتيجة لاقبال السكان أنفسهم عليه وسخائهم المادي بدفع رواتب قسم من المعلمين وتشيد الأبنية والمرافق المدرسية وشراء التجهيزات والمواد والمعدات التعليمية شهد توسعاً نسبياً خلال الحقبة الأخيرة من حكم الانتداب، فقد زاد عدد التلاميذ في المرحلة الثانوية واستطاع قسم كبير منهم إكمال دراساته في مناطق اللجوء أو في الأرض الفلسطينية غير المحتلة آنذاك (الضفة والقطاع) مما زاد من حجم الطاقة البشرية المتعلمة والمهياة للعمل في القطاع الحديث.

لم تستطع وكالة الغوث الدولية والدوائر الحكومية في الدول المعنية أن تستوعب كل هذه الطاقات المتوفرة كما عجزت عن تلبية الأعباء المعيشية للأسر اللاجئة التي شهدت ارتفاعاً في معدلات الإعالة ولهذا الأسباب اجتمعت اتجهت أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين نحو دول النفط التي كانت آنذاك بحاجة ماسة إلى القوى العاملة لتطوير اقتصادها وسكانها، وبالذات في مجال التعليم مما نجم عنه حركة هجرة واسعة للقوى العاملة الفلسطينية إلى تلك الدول، ويمكن حصر التيارات الرئيسية لحركة اللاجئين بعد عام ١٩٤٨ كالتالي:

- ١ - الانتقال بين الدول العربية المضيفة.
- ٢ - الهجرة إلى الدول العربية النفطية.
- ٣ - الهجرة إلى الأمريكتين.

٤ - الهجرة داخل الدول العربية المضيفة.

وستتناول التيارات الثلاثة الأولى باختصار وذلك لضآلة البيانات، أما التيار الرابع فسنعالجه بشيء من التفصيل لتوفر البيانات.

الانتقال بين الدول العربية المضيفة :

انتقل اللاجئين الفلسطينيين (إثر نكبة ١٩٤٨) في بادئ الأمر إلى الدول العربية المجاورة لفلسطين والتي سميت فيما بعد بالدول المضيفة للاجئين، وقد لعب عامل المسافة دوراً هاماً في هذا المجال حيث حظيت الأردن بضيفتها بأعلى نصيب من اللاجئين الفلسطينيين ثم تلاها لبنان فسوريا، وانتقل جزء من اللاجئين إلى قطاع غزة. وينفرد الأردن من بين الدول العربية في أنه منح الجنسية الأردنية للفلسطينيين الذين تم تهجيرهم عام ١٩٤٨ من فلسطين، وبذا كانت حركتهم من الدول العربية وإليها أكثر مرونة من حركة اللاجئين الفلسطينيين في سوريا ولبنان وفي قطاع غزة (الذي بقي للفترة ١٩٦٧-١٩٤٨ تحت الإدارة المصرية) حيث فرضت الحكومات العربية في تلك المناطق تقييداً شديداً على حركة اللاجئين الفلسطينيين. ورغم ذلك فقد تم انتقال بعض اللاجئين الفلسطينيين بين الدول العربية المضيفة على شكل انضمام أسري في العشر السنوات التي تلت النكبة، ذلك أن بعض الأسر قد انقسمت نتيجة لنكبة ١٩٤٨، غير أن نسبة هؤلاء كانت ضئيلة ولم تتجاوز ١٠،٠٠٠ نسمة (٣). وفي معظم الحالات كانت عملية الانضمام الأسري تتم بإشراف وكالة الغوث الدولية والحكومات العربية المعنية.

الهجرة إلى الدول العربية النفطية :

من المؤكد أن البترول قد زاد من حركة الهجرة العربية بشكل عام والهجرة الفلسطينية بشكل خاص، سواء أكان ذلك بالهجرة المؤقتة أو شبه الدائمة، وقد اتفق أن ظهور البترول قد تعاصر مع «الخروج والتشتت» الفلسطيني ومع احتلال فلسطين عام ١٩٤٨ مما جعل أقوى تيارات الهجرة الجديدة إلى دول النفط العربية هو التيار القادم من بلاد الشام (٤).

ورافق ظهور النفط في دول الخليج العربي والسعودية الحاجة الماسة إلى القوى العاملة المؤهلة والمدربة نتيجة لاستخراج النفط والتوسع في المشروعات الاقتصادية والاجتماعية في تلك الدول. وقد أدى التدفق الكبير من اللاجئين الفلسطينيين وفقدانهم لموارد رزقهم في

فلسطين إلى خلق بطالة في القوى العاملة الفلسطينية المؤهلة والمدرّبة والتي لم تستطع الدول العربية المضيفة استيعابها، ونتيجة لذلك اتجهت القوى العاملة الفلسطينية إلى الدول العربية النفطية. وقد لعبت المؤسسات الرسمية والدولية مثل وكالة الغوث الدولية وشركات النفط العالمية وحكومات الدول النفطية دوراً هاماً في جذب القوى العاملة الفلسطينية وتشجيعهم على الانتقال، وبذلك يمكن القول ان ظروف العمل في الدول النفطية العربية قد مهدت إلى موجة جديدة من الهجرة الفلسطينية.

وقد حدد قصيفي (٥) ثلاث سمات رئيسية لهجرة الفلسطينيين إلى الدول العربية النفطية:

الأولى - إن الهجرة إلى الدول النفطية تميزت بالنمط الأسري (أي هجرة أسر أكثر منها هجرة أفراد)، ويتأكد ذلك من حقيقة أن نصف مجموع الفلسطينيين في دول الخليج العربي هم دون سن ١٥ عاماً.

الثانية - ارتفاع المستوى التعليمي للفلسطينيين في دول الخليج العربي مقارنة بغيرهم من العرب حيث بلغت نسبة المتحقّين منهم بالتعليم الثانوي ٢٧٪ في الوقت الذي لم تزد نسبة الأميين بينهم عن ١٦٪.

أما الثالثة - فهي أن الفلسطينيين في الدول العربية النفطية يتركزون غالباً في ثلاثة قطاعات رئيسية: المهنين والفنيين وعمل الإنتاج والخدمات.

الهجرة إلى الأمريكتين:

إن الهجرة الفلسطينية إلى الأمريكتين ليست حديثة العهد، بل هي جزء من حركة الهجرة التي خرجت من بلاد الشام في نهاية القرن الماضي، وإن كان حجمها ضئيلاً بالمقارنة مع الهجرة اللبنانية.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى بدأت حركة الهجرة تظهر بشكل واضح من فلسطين إلى الأمريكتين وبالذات من منطقة القدس، إلا أنها تضاءلت في نهاية الثلاثينات وفي الأربعينات ثم عادت لتنشط من جديد بعد نكبة ١٩٤٨. وقد بينت إحدى المسوح الديموغرافية لسكان الضفة الغربية (٦) أن ١٠٪ من أفراد الأسر المقيمين في الخارج يقطنون في دول أمريكية وأن نصف هؤلاء قد استقر على شكل أسر متكاملة، كما توجد نسبة لا بأس

بها منهم يتلقون التعليم أو يعملون في تلك الدول. وقد بينت بعض الدراسات (٧) أن تيار الهجرة الفلسطينية إلى الولايات المتحدة يضم في ثناياه نسبة عالية من الكفاءات الجامعية العليا، وأن ٤٠٪ من المهاجرين الفلسطينيين إلى الولايات المتحدة هم من الفنيين والحرفيين والمدراء الإداريين.

الانتقال داخل الدول العربية المضيفة (مثال : الأردن):

(أ) الانتقال من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية (الهجرة الطوعية):

بلغ عدد سكان الضفة الغربية في عام ١٩٤٩ حوالي ٤٥٠٠٠٠ نسمة كما بلغ عدد سكان الضفة الشرقية لنفس العام حوالي ٤٠٠٠٠٠ نسمة أيضاً (٨) ووفد إلى الأردن ما يقرب من ٤٥٠,٠٠٠ لاجيء استقر معظمهم في الضفة الغربية، وفي عام ١٩٥٢ وتبعاً لتعداد السكان والمساكن بلغ عدد السكان في الأردن بضعفتيه ١,٣٢٩,١٧٤ نسمة منهم ٧٤٢,٢٨٩ نسمة في الضفة الغربية، وقد رجح الرصيد البشري من اللاجئين كفة الضفة الغربية حيث امتصت البقية الباقية من أرض فلسطين آثار الصدمة الأولى الناجمة عن نكبة عام ١٩٤٨ فاستقر بها معظم اللاجئين ليكونوا على مقربة من ديارهم أملاً في العودة، وبمرور الوقت لعب قانون الأواني المستطرقة دوره فانتقل السكان بالجملة من الضفة الغربية ذات الكثافة السكانية العالية إلى الضفة الشرقية التي كانت على عتبة تطور اقتصادي (٩)، ففي الفترة ١٩٥٢ - ١٩٦١ كان معدل الزيادة القومي ٤, ٢٨٪ غير أن الضفة الشرقية حققت زيادة مقدارها ٣, ٥٨٪ أي أكثر من معدل الزيادة القومي بينما كانت الزيادة في الضفة الغربية بمقدار ٥, ٨٪ للفترة ذاتها واضح أن الزيادة في الضفة الشرقية كانت على حساب الضفة الغربية التي هبط معدل النمو السكاني فيها وسجلت بعض مناطقها تناقصاً ملحوظاً خلال تلك الفترة بفعل الهجرة الخارجة منها .

(ب) النزوح في عام ١٩٦٧ .

لقد تكررت مأساة عام ١٩٥٤٨ مرة أخرى في عام ١٩٦٧ وخرج السكان من الضفة الغربية وقطاع غزة للبحث عن ملاذ وملجأ لهم، ولكن هذه المرة كانت المأساة أكثر حدة، فقد حدث لجوء ١٩٤٨ في فترة أطول وعلى امتداد سنة تقريباً كانت المعارك بين العرب واليهود خلالها قائمة وخرج الفلسطينيون مضطرين بسبب وقوعهم في مناطق خطر حربية، أو بسبب اجتياح العصابات اليهودية لبعض المناطق، واعتقد السكان آنذاك أن خروجهم أني

وأنهم سيعودون بعد انتهاء الحرب، أما هجرة عام ١٩٦٧ فقد تمت في ظل هجمة عسكرية مفاجئة ومباغتة أوقعت السكان في حالة اليأس والحيرة والارتباك.

وبلغ حجم اللاجئين والنازحين في عام ١٩٦٧ حوالي ٤٠٠,٠٠٠ نازح ولاجئ وذلك تبعاً لسجلات وتقارير اللجنة الوزارية العليا لإغاثة النازحين في الأردن. وتوالت عمليات الهجرة من الضفة الغربية حتى صيف ١٩٦٨ حيث قدرت الحكومة الأردنية عدد اللاجئين بـ ٤٠٨,٠٠٠ نسمة كان بينهم ٣٦٠,٠٠٠ من الضفة الغربية والباقي من قطاع غزة واستمرت الهجرة من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية بتأثير الضغط الإسرائيلي على السكان، وأعمال العنف التي قامت بها سلطات الاحتلال لدفع السكان إلى الهجرة وتمثل ذلك في داخل الضفة الغربية وخارجها حينما أجبرت السلطات العديد من السكان على مغادرة البلاد ثم قامت بهجبتها العدوانية على الضفة الشرقية في عام ١٩٦٨ حيث دمرت غيم الكرامة ونزع نتيجة لذلك عدد كبير من اللاجئين إلى المرتفعات حيث كان اللاجئين قد استقروا في بادئ الأمر في مخيمات في منطقة الغور. إلا أن الاعتداءات الإسرائيلية لم تبق أمامهم أي خيار فانتقلوا إلى المرتفعات في الشرق وقد استقر حوالي ١٩٠,٠٠٠ نسمة من اللاجئين والنازحين في مدن الضفة الشرقية على النحو التالي:

١٢٨,٧٢٩ نسمة في عَمّان

٣٢,٦٤٤ نسمة في الزرقاء

١٠,٤٤٨ نسمة في اربد

١٣,٧٢٩ نسمة في السلط

٣,٦٧٣ نسمة في مادبا

وبينت إحدى الدراسات أن أسباب ودوافع الهجرة للسكان من الضفة الغربية إلى العاصمة الأردنية تمثلت في الآتي:

٥٦,٩٪	التهجير القسري للسكان أثر حرب ١٩٦٧
١٠,٦٪	البحث عن عمل
١٥,٥٪	فرص أفضل للعمل
٧,٨٪	انتقال بسبب الوظيفة
٤,٣٪	الانضمام للأسرة
١,٨٪	الابعاد والطرده
٣,١٪	أسباب أخرى

وكانت تلك النسب للفترة من ١٩٥٢ - ١٩٧٧^(١٠).

تحليل دوافع النزوح:

عما لا شك فيه أن دوافع الهجرة الأساسية هي قسرية (إجبارية) أوبكل بساطة احتلال الأرض وقطع الرزق والعيش ودفع سكانها إلى الهجرة بالقوة وكانت تلك هي سياسة الصهيونية منذ البداية. فرغم أن الاحتلال لم يكن إلا في عام ١٩٤٨ فقد قامت الصهيونية بمعاونة بريطانيا بعملية استيطان قبل الاحتلال أو بصورة أخرى احتلال غير مباشر للأرض. وكونت الصهيونية في تلك المستوطنات الخلايا الأولى لجيشها وجنودها ورجال عصاباتها وبالتالي أخذت مكانها الاستراتيجي في ظل الانتداب وبدأت بتقوية تلك الخلايا بتطويرها من حيث التدريب على السلاح بمساعدة الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة وبريطانيا إلى أن أصبحت قواعد يمكن الارتكاز عليها.

وفي نفس الوقت كان الفلسطينيون تحت حكم الانتداب مقيدي الحركة والتطوير الذاتي وكانت نقطة الضعف الأولى الائتكال والاعتداد على الدول العربية لإنفاذ الموقف وعندما حدثت حرب ١٩٤٨ كانت في صالح اليهود الذين استخدموا كل وسائل العنف والإرهاب والإبادة لدفع السكان إلى مغادرة أراضيهم سواء بالقتل الجماعي (دير ياسين). والإرهاب بالحرب العسكرية، وبالطبع كان التفوق العسكري في صالحهم.

واعتقد بعض كتاب اليهود أن هناك دوافع ذاتية عند الفلسطينيين للهجرة وقصد بذلك أن الهجرة إنما حدثت بسبب فقر السكان وبالتالي البحث عن العمل والهجرة وذلك لتبرير هجرة اللاجئين أمام الرأي العام العالمي^(١١). وهذا الاعتقاد مغلو، رغم أن وجود الدافع الذاتي أمر بديهي عند أي شعب من الشعوب في العالم وليس عند الفلسطينيين وحدهم ولكن نسبة من يهاجر لدوافع ذاتية وهي الأهم في هذه الحالة نسبة ضئيلة لا يعتد بها وسبقت الإشارة إلى أن فلسطين شأنها شأن بقية بلاد الشام شهدت هجرة خارجية إلا أنها كانت ضئيلة وبهذا الصدد يطرح التساؤل التالي نفسه: لماذا يهاجر الفلسطينيون طوعا من بلادهم، وفي نفس الوقت هناك من يهاجر إلى فلسطين من يهود العالم من دول مختلفة؟ ببساطة هي عملية طرد للسكان وتشريدهم وإحلال يهود جدد بدلاً منهم بالقوة. وقد أكد Peretz نفسه ذلك بقوله: «إن الممتلكات التي تركها السكان العرب بعد هجرتهم من فلسطين كانت كافية لما يقرب من ٧٠٠،٠٠٠ مهاجر يهودي قدموا إلى فلسطين بين ١٩٤٨ و١٩٥١»^(١٢).

وأما البحث عن عمل فقد كان متوفراً في فلسطين، بل انها كانت من أكثر الدول العربية ازدهاراً اقتصادياً قبل الاحتلال، ويذكر بدران^(١٣) أن فلسطين استقطبت عدداً من القوى العاملة من دول عربية مجاورة فلماذا الهجرة الطوعية إذن؟ ولماذا الهجرة إذا كانت الضفة الغربية قد شهدت هجرة خارجة منها (بعد احتلالها) في عام ١٩٦٧ إلى فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨.؟؟

إن طرد السكان بالقوة والاحتلال العسكري للأرض كانا الدافعين الرئيسيين وراء هجرة الفلسطينيين. أما العوامل الأخرى فقد ترتبت على هذين العاملين أي أن عوامل البحث عن عمل وللحاق بالأسرة والعامل النفسي وغياب الروابط الاجتماعية واعتبار عامل المفاجأة من قبل العدو كصدمة للسكان سنة ١٩٦٧^(١٤)، كانت نتائج وليست أسباباً رئيسية للهجرة.

وكان من الواضح جداً في عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧ أن الغارات على المدنيين وقصف الطائرات ومهاجمة الأمنين من السكان والأعمال الإرهابية كلها دفعت السكان إلى الهجرة. وقد اتبعت إسرائيل سياسة التهجير القسري بعد الاحتلال في عام ١٩٦٧ ضاربة بعرض الحائط كل القوانين الدولية، فقد تمّ إبعاد العديد من السكان الوطنيين باستخدام الأساليب المباشرة تارة وغير المباشرة تارة أخرى ومن تلك الأساليب هدم المنازل والبيوت والاعتقال والإبعاد والطرد مباشرة، وتطويق القرى والأحياء السكنية وإجبار السكان على إخلاء منازلهم تمهيداً لهدمها. وبذلك تحقق تلك السلطات أهدافها في دفع السكان على الهجرة وتمنع عودتهم إذا تعرضت لضغوط دولية وأمثلة ذلك كثيرة في طوباس وطولكرم والقدس والخليل ونابلس وقرى عمواس ويالو وبيت نوبا^(١٥).

أما في قطاع غزّة في غيم جباليا ونخيم الشاطئ فقد ورد في تقرير المدير العام لوكالة الغوث الدولية لعام ١٩٧٢ أن السلطات الإسرائيلية أقدمت على تدمير ٧٧٢ غرفة سكنية في نخيم الشاطئ وجباليا ورفع مما أدى إلى تهجير ٩٥٨٥٥ نسمة من منازلهم وكان ذلك تحت ستار العمليات الأمنية التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي وأن الأرقام الحقيقية للبيوت والمساكن التي هدمها العدو لأعلى بأكثر مما ذكر حيث تتعدى الخمسة عشر ألف بيت ومنزل^(١٦).

ومن جهة أخرى استخدم الصهاينة الضغوط الاقتصادية لتهجير السكان حيث كان كثير من الأسر في الضفة الغربية تعتمد على معييلها في الخارج وحينما انقطعت الصلة إثر الحرب سنة ١٩٦٧ لم يكن من مفر أمام تلك الأسر سوى الانتقال والهجرة إلى مكان عمل

رب الأسرة وبعد معارضة السلطات لعودة رب الأسرة، كذلك فرضت سلطات الاحتلال القوانين لمصادرة أملاك العرب^(٢٠)، ولم يقف الأمر عند ذلك الحد بل تجاوزته إلى مصادرة الأراضي العربية وإقامة المستوطنات عليها وقد بلغ عدد المستوطنات الصهيونية التي أقامتها سلطات الاحتلال العسكري الإسرائيلية في الضفة الغربية ١١٨ مستوطنة للفترة من حزيران ١٩٦٧ وحتى تشرين ثاني ١٩٨١ وكانت تلك المستوطنات موزعة كالتالي ٢٦ مستوطنة في منطقة القدس و١٧ مستوطنة في منطقة رام الله والبيرة و٢٧ مستوطنة في منطقة نابلس وجنين وطولكرم و١٨ مستوطنة في منطقة الخليل و٢٧ مستوطنة في الأغوار وحول مدينة أريحا و٣ مستوطنات في منطقة بيت لحم وبيت جالا^(٢١). وتهدف سلطات الاحتلال من تكثيف حملتها الاستيطانية في الضفة الغربية إلى خلق واقع جديد يرمي إلى جعل السكان العرب يمثلون أقلية في هذه المنطقة. فضمن حدود البلدية لمدينة القدس العربية صادرت هذه السلطات ما مقداره ٥٦,٠٠٠ دونم من أصل كامل مساحة حدود البلدية البالغة ٦٣,٠٠٠ دونم وذلك لتنفيذ مخططاتها الاستيطانية والتي تهدف إلى تطويق مدينة القدس العربية بحائط من المستوطنات اليهودية^(٢٢).

أما في قطاع غزة فقد بلغ عدد المستوطنات التي أقامتها سلطات الاحتلال ١٢ مستوطنة للفترة ١٩٦٧ - ١٩٨١ حسب تقرير وزارة العمل المذكور، وقد أقيمت هذه المستوطنات في مشارف القطاع وحول المخيمات وتهدف هذه الخطة إلى تجزئة القطاع عن طريق مصادرة أراضيه ونشر المستوطنات بين أجزائه.

إن حركة الاستيطان الصهيونية القائمة على مصادرة الأراضي والممتلكات العربية والتحكم في مصادر المياه تهدف إلى تضيق الخناق على المواطنين العرب بهدف تشريدهم وإحلال مستوطنين جدد مكانهم وفي ممتلكاتهم. إن هذه السياسة الصهيونية آثاراً سلبية كبيرة على السكان العرب والتي من أهمها حرمان المواطنين العرب من التصرف بممتلكاتهم وبخاصة الأرض واستغلالها وبالتالي التأثير على نمط معيشتهم ودخولهم كما تستهدف من إقامة المستوطنات الإخلال بالنمط الديموغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة حيث تزايد نسبة اليهود على العرب وبالتالي تدفع السكان العرب على الهجرة. ونتيجة القوانين التي تفرضها السلطات فقد بلغ عدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية نحو ١٥٪ من مجموع سكانها العرب^(٢٣).

وبالفعل فقد أدت السياسة الإستيطانية إلى هجرة العمال العرب إلى الخارج للعمل في

الأردن ودول الخليج العربي حيث بلغ عددهم بين ١٩٦٧ - ١٩٨٠ نحو ١٤٠,٠٠٠ عامل عربي هاجروا بسبب المضايقات التي تفرضها الممارسات الإسرائيلية وحملات الاستيطان ولكون اقتصاد المناطق المحتلة أصبح ضعيفاً وتحت سيطرة الاقتصاد الإسرائيلي^(٢١).

خاتمة :

تبين لنا من العرض السابق لأغاثا المهجرة الفلسطينية أن سلطات الاحتلال تطمع في أرض بلا سكان، وقد اتخذت تلك السلطات خطة لابتلاع الأرض وتشريد جميع سكان فلسطين، وهي ماضية في تنفيذ مخططاتها، الأمر الذي يحتم وضع خطة سكانية مضادة تهدف إلى دعم صمود الأهل وتشبيهم بأرضهم كيلا تخلو الأرض من سكانها ويحل محلهم المهاجرون اليهود من شتى بقاع العالم.

الهوامش

- (١) نبيل أيوب بدران، «الانحماجات والنتائج الاجتماعية والاقتصادية للهجرة الفلسطينية» بحث قدم إلى مؤتمر الهجرة الدولية في العالم العربي نظمته اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، ١١-١٦ أيار، ١٩٨١، نيوقسيا.
- (٢) بدران، المصدر السابق.
- (٣) Buchrig, E., *The UN and the Palestinian Refugees*, Indiana University Press, Bloomington, 1971.
- (٤) جمال حمدان، بتروال العرب: دراسة في الجغرافية البشرية، دار المعرفة القاهرة، ١٩٦٤.
- (٥) Kossaiifi, G., «Some Socio-Demographic Characteristics of the Jordanian- Palestinian Population in the Gulf States», (unpublished study).
- (٦) اللجنة الأردنية المشتركة لدعم الصمود، المسح الديموغرافي لسكان الضفة الغربية لعام ١٩٨١، عَمَّان، ١٩٨٣.
- (٧) بدران، مصدر سبق ذكره.
- (٨) Samha, Musa, *Migration To Amman: Patterns of Movement and Population Structure*, Ph.D. Thesis, Durham University. England. 1979.
- (٩) صلاح الدين بحيري، جغرافية الأردن، دار الشروق، عَمَّان، ١٩٧٣.
- (١٠) موسى سمحة، «هجرة اللاجئين وغير اللاجئين إلى مدينة عَمَّان، ١٩٤٨-١٩٧٧»، النشرة السكانية، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، العدد ٢٩، ص ٤٥-٦٣، ١٩٨٠.
- (١١) Peretz, D., *Israel and the Palestinian Arabs*, The Middle East Institute, Washington, 1958.
- (١٢) بيريز، المصدر السابق، ص ١٥٣.
- (١٣) بدران، مصدر سبق ذكره.
- (١٤) Dodd, P. and Barakat, H., *River Without Bridges: A Study of the Exodus of the 1967 Palestinian Arab Refugees*, Institute for Palestine Studies, Beirut, 1968.
- (١٥) وزارة العمل، آثار المستوطنات الإسرائيلية على أوضاع العمال العرب في المناطق المحتلة، تقرير أعدته دائرة الأبحاث، عَمَّان، ١٩٨١.

- (١٦) وزارة العمل، نفس المصدر.
- (١٧) وزارة العمل، نفس المصدر.
- (١٨) Harris, W., Refugees and settlers: Geographical Implication of the Arab-Israeli Conflict 1967-1978. Ph.D. Thesis, Durham University, England, 1978.
- (١٩) UNRWA, Report of the Commissioner General of the UNRWA 1 July 1971-30 June 1972. General Assembly, Official Records; Twenty Seventh Session Supplement No. 13, New York, 1972.
- (٢٠) رشدي ذياب عثمان، الهجرة الفلسطينية، مشروع تخرج، قسم الجغرافية، الجامعة الأردنية، عمّان، ١٩٧٦.
- (٢١) وزارة الأرض المحتلة، تقديرات العمال المهاجرين من الضفة الغربية للسنوات ٧٥-١٩٨٠، ملحق رقم ١، عمّان، ١٩٨٠.

المراجع

- ١ - اللجنة الوزارية لإغاثة النازحين، تقارير غير منشورة عن النازحين، ١٩٦٨، قسم السجلات، عمّان، (١٩٦٨).
- ٢ - رشدي ذياب عثمان، الهجرة الفلسطينية، بحث مطبوع لمشروع التخرج، قسم الجغرافية، الجامعة الأردنية، عمّان، (١٩٧٦).
- ٣ - صلاح الدين بحيري، جغرافية الأردن، مطبعة الشرق ومكتبها، عمّان، (١٩٧٣).
- ٤ - اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة لدعم الصمود، المسح الديموغرافي لسكان الضفة الغربية لعام ١٩٨١، عمّان، ١٩٨٣.
- ٥ - محمد تيسير مسودة، الأوضاع الديموغرافية لفلسطين خلال الربع الثاني من القرن العشرين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، ١٩٧٨.
- ٦ - وزارة الأرض المحتلة، تقديرات العمال المهاجرين من الضفة الغربية للسنوات ١٩٧٥-١٩٨٠، ملحق رقم (١)، عمّان، ١٩٨٠.
- ٧ - وزارة العمل، آثار المستوطنات الإسرائيلية على أوضاع العمال العرب في المناطق المحتلة، تقرير أعدته دائرة الأبحاث، عمّان، ١٩٨٠.
- ٨ - نبيل أيوب بدران، «الاتجاهات والنتائج الاجتماعية والاقتصادية للهجرة الفلسطينية»، بحث مقدّم إلى مؤتمر الهجرة الدولية في العام العربي، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، ١١-١٦ أيار نيقوسيا، ١٩٨١.
- ٩ - موسى سمحة، «هجرة اللاجئين وغير اللاجئين إلى مدينة عمّان، النشرة السكانية، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، العدد ١٩، ص ٤٥-٦٣، بيروت، ١٩٨٠.
- ١٠ - Buehrig, E., The UN and the Palestinian refugees, Indiana, University Press.

- Bloomington, 1971.
- Dodd, P. and Barakat, H. River Without Bridges: A study of the Exodus of the 1967 Palestinian Arab Refugees. Institute for Palestine Studies, Beirut, 1968. - ١١
- Harris, W., Refugees and Settlers: Geographical Implication of the Arab-Israeli conflict 1967-1978. Unpublished Ph. D. Thesis, Durham University, England, 1978. - ١٢
- Kossaifi, G., «Some Socio- Demographic Characteristics of the Jordanian-Palestinian Population in the Gulf State». (Unpublished Study). - ١٣
- Peretz, D., Israel and the Palestinian Arabs, The Middle East Institute, Washington, 1958. - ١٤
- Samha, M., Migration To Amman: Patterns of Movement and Population Structure, Unpublished Ph.D. Thesis, Durham University, England, 1979. - ١٥
- UNRWA, Report of the Commissioner General of the Unrwa 1 July 1971-30 June 1972. General Assembly, Official Records: Twenty Seventy Session Supplement No. 13 A1 (8713). U.N. New York, 1972. - ١٦

التغيرات في الأسرة الحضرية في الأردن

ابراهيم عثمان
قسم الاجتماع - جامعة الكويت

المقدمة :

تهدف هذه الدراسة إلى رصد وتحليل بعض أهم التغيرات في الأسرة الحضرية في الأردن. وتغطي الدراسة زمنياً الخمسين سنة الأخيرة من هذا القرن، بينما تقتصر مكانياً على مدينة عمان. وتمثل هذه المدينة، رغم التفاوت في درجة التحضر، السمات الاجتماعية الثقافية العامة لحضر الأردن.

وقد اخترنا أن ننظر للأسرة، وما يحدث فيها من تغيرات، من خلال وضعها في النسق الاجتماعي الكلي للمجتمع الأردني، فالأسرة سواء كبناء أو كنظام تعتبر جزءاً من البناء أو النسق المجتمعي، تتأثر وتؤثر في النسق وباجزائه الأخرى. ولا يعني هذا، أن درجة التغير في الأسرة، توازي أو تساوي بالضرورة التغيرات في النظم الاجتماعية الأخرى. ومع هذا يمكن القول بأن التغيرات الأسرية ترتبط بالتغيرات في النظم الاجتماعية الأخرى، كما أن النظام الأسري في المجتمع قد يلعب دوراً في إسرار أو إبطاء، أو حتى توجيه التغيرات في النظم الاجتماعية الأخرى.

وفيما يلي عرض وتحليل لبعض انماط التغير العامة، والتي قد تساعد في فهم طبيعة التغيرات في الأسر الحضرية في الأردن.

لمحة نظرية :

إن النقطة الأولى بالنسبة لطبيعة التغير واتجاهاته، ترتبط بالتوجهات المستقبلية للمجتمع

الأردني، والنماذج البديلة التي تم طرحها في هذا القرن. وقد برز وخاصة منذ الأربعينات نموذجان أساسيان يمكن اعتبارهما قطبي متصل، تتوزع بينهما مواقف وتوجهات الجماعات المختلفة في المجتمع. النموذج الأول يرتبط بالهوية الوطنية والأصالة والسلفية، وأما النموذج الثاني فيقوم على أساس التحديث وخاصة محاكاة المثال الغربي. وهناك مواقف بينية ليس الغوص في تفاصيلها من مجالات هذه الدراسة^(١) ويرتبط قرب أو بعد المجموعات داخل المجتمع، بأي من النموذجين، بعوامل عديدة من أهمها الوضع الاقتصادي الاجتماعي. وفي هذا نفترض الدراسة أن الأسر ذات الوضع الاجتماعي الاقتصادي العالي تمثل وتقترب من النموذج الحديث الغربي، بينما تمثل الأسر ذات الوضع الاجتماعي الاقتصادي المتدني النموذج القديم، فالتغيرات الأسرية في مجملها، تتناسب طردياً والوضع الاقتصادي الاجتماعي للأسرة، ويصح هذا عامة إلا في حالة دخول عامل دخيل قد يبدل من هذه العلاقة، مثل عامل الأيديولوجيا، أو نوع التعليم، إن كان دينياً تقليدياً، أو علمانياً حديثاً.

والحقيقة، أن حتى الذين حاولوا تفصيل أمر التوجهات المختلفة في الوطن العربي، لا يستطيعون أن يدعوا أن تفصيلهم يكون وصفاً دقيقاً لواقع الحال. فالبناء المعقد المتنوع، والتوجهات المختلفة والمتناقضة أحياناً نحو نماذج التغير، تحتاج إلى وصف وتحليل دقيقين واسعين لاعطاء صورة قريبة من الواقع. فالمجتمع العربي كما جاء لدى أحد الكتاب: «انتقالي يتجاذبه الماضي والمستقبل والشرق والغرب في آن واحد،... سلفي تقليدي غيبي أصيل في منطلقاته، ومستقبلي متجدد علماني مستحدث في تطلعاته... مركزي متصل بالعالم اتصالاً وثيقاً، وهامشي بين مجتمعات العالم الحديث، منفتح متغير بسرعة ومغلق ثابت بشكل مذهل...»^(٢) والتحدث عن التغير في أي جزء من هذا البناء يعني هذه الأمور مجتمعة، لذلك سنلجأ إلى بيان ما نعتقد أنه الأهم، وإعطاء صورة تقرب الواقع وتبين عمليات التغير الأساسية في الأسرة والنظام الأسري.

ولما كانت الأسرة بمفهومها التقليدي، وما تقوم عليه من معايير وقيم، هي أحد أهم النظم الاجتماعية المرتبطة بالفرد وتكوينه، فقد لاقى اهتماماً خاصاً، وانعكست المواقف من التغير واتجاهاته، على مواقف الناس من النظام الأسري. فالسلفيون ومن قاربهم، يرون في الأسرة، بنائها ونظامها التقليديين، والمحافظة عليها، وسيلة للحفاظ على الهوية والتراث وعقبة أمام موجات التغريب. بينما ينظر لها من هم في الطرف الآخر كعقبة أمام التغير والتنمية، لا بد من إحداث تغيرات فيها، لتنسجم وتسمح بالتغيرات نحو النموذج الحديث،

لقد انعكست هذه المواقف على درجة وطبيعة التغيرات في النظام الأسري، وأدت، في البلدان العربية عامة، إلى إعطاء الأسرة أهمية كبرى، خاصةً فيما يتعلق بها من معايير وقيم وعلاقات. ويحاول ذوو النموذج السلفي ربطها بالنظام الديني، لحمايتها من التغير، بينما يركز أصحاب التحديث على علاقتها بالتغيرات الاقتصادية في المجتمع، وبالتالي ضرورة إحداث تغيرات في النظام الأسري.

أما النقطة الثانية، فهي أن معظم الدراسات الأنثروبولوجية والاجتماعية تشير إلى تغيرات دائمة ومستمرة في النسق الاجتماعي، أساسها التغير من التركيز على البناءات التكاملية، والتحول إلى البناءات التكيفية الوسيطة. وأوضح ما يظهر هذا التحول، في النمو المضطرب لأهمية البناءات الاقتصادية، على حساب بناءات القربى والبناءات الدينية. وينعكس هذا على نوعية العلاقات، والأسس التي تقوم عليها، كما يؤدي إلى تبدل البناءات التكاملية، بأشكال تتفق والأوضاع الجديدة، كتبدل البناء العائلي إلى بناء الأسرة^(٣) في المجتمعات الحديثة: حيث تعتبر هذه الوحدة الاجتماعية الصغيرة أكثر ملاءمة للبناء الاقتصادي الاجتماعي الحديث^(٤).

مثل هذا الاتجاه النظري في تصوير التغير، رغم نفعه وصحته بشكل عام، وعلى مستوى المجتمع، قد لا يصدق كلياً إذا ما طبق على جزء من المجتمع. ففي حالة الأسرة مثلاً، لا يصدق هذا التعميم إلا بإدخال تعديلات وتوضيحات نوعية. فقد أوضحت دراسات ميدانية عديدة، أنه لم يواكب التحولات من المجتمعات التقليدية إلى المجتمعات الحديثة، تغيرات موازية ومساوية في النظام الأسري. وبالتالي يمكن القول إن التحولات الاقتصادية والسياسية لم ترتبط بدرجة كبيرة، ولم تسبب تغيرات موازية في النظام الأسري. فقد تبين الاستمرار النسبي لبعض النظم التقليدية، وخاصة النظام الأسري، حتى في المجتمعات الحديثة مثل الولايات المتحدة وإنجلترا^(٥). فدراسة الأسرة باعتبارها جزءاً من المجتمع، لا يعني إذن أن كل ما يصح وينطبق على المجتمع أو بعض أجزائه، ينطبق بالضرورة على النظام الأسري بالمثل، وب نفس الدرجة. والاختلاف هنا هو اختلاف في الدرجة.

وقد يعود تجاوز الدقة، لدى بعض الباحثين، في هذا الأمر، إلى عدم التمييز بين المستوى العام الكلي من جهة، والمستوى الجزئي من جهة أخرى. فإذا كانت التغيرات الاقتصادية الاجتماعية قد أدت إلى تغيرات في الأشكال الأسرية، فإن هذا لا يعني تغيرات

مساوية في المعايير والقيم أو العلاقات الأسرية^(٧)، أي لا يعني تغيرات مماثلة في النظام الأسري. فالتبدل من العائلة (الأسرة الممتدة) إلى الأسرة (النوية)، لم يصحبه تبدل مماثل في العلاقات القائمة على القرى، أو في المعايير والقيم التي تحكم هذه العلاقات. وقد يكون مثل هذا التباين في أوجه التغير مرحلياً. ولكنه بالنسبة للأسرة، وخاصة العربية، واقع وحقيقة على الأقل حتى الآن. ومثل هذا التعديل في الاتجاه النظري العام، قد يفسّر تشابه الأشكال الأسرية في مجتمعات عديدة مع اختلاف النظام الأسري في كل منها، كما يمكن أن نستعين به في تفسير تفاوت أوجه التغيرات في الأسرة العربية.

تظهر جدوى مثل هذا التفريق، من أجل التحليل العلمي، في تناولنا للتغيرات الأسرية في المجتمعات العربية بشكل خاص، الأمر الذي يفسّر التحولات في أشكال الأسرة، مع الاستمرار النسبي للنظام الأسري كجزء عضوي من نظام القرى. وقد أوضحت بعض الدراسات عن الأسرة العربية هذه المقولة. فسميح فرسون يبين في دراسته^(٨) الظروف التي أدت إلى استمرار وجود بناء قرى متين في لبنان الحديثة، ويسمّيها بالأسرة الممتدة وظيفياً، تمييزاً لها عن الأسرة الممتدة سكنياً. وتوضح الدراسة استمرار الوظيفة التقليدية للعائلة، رغم ظهور الوحدات الأسرية واستقلالها المكاني. فالأسرة في شكلها وبنائها الجديد تبقى جزءاً فعالاً في شبكة نسق القرى، وهذا تستمر في كونها لبنة راسخة في التنظيم الاجتماعي. وتتفق هذه النتائج مع دراسة الشاقب عن الأسرة في الكويت^(٩)، فقد وجد أن الشكل الغالب للأسرة هو الأسر المستقلة سكنياً، حيث بلغت نسبتها ٥٩٪، مع الملاحظة أن علاقات القرى، وشبكة الاتصال بين هذه الوحدات، وبين أعضاء البنية، لا تزال واضحة وقوية. وتؤكد دراستان لهيئة الأمم مثل هذه النتائج^(٩). فأنماط الزيارة، والحراك المكاني، وعلاقات الجيرة في عمان، تعكس جميعها درجة عالية من التآلف والتكامل والإبقاء على الروابط التقليدية.

وقد اتضح من هذه الدراسة صحة هذه المقولة، ومّا يدل على ذلك، إضافة إلى الزيارات، بقاء واستمرار المسؤوليات المادية، بين الوحدات، الأسرية الجديدة وأهلهم خاصة أهل الزوج. فقد تبين أن ٥٤٪ من أرباب الأسر في الدراسة يساعدون أهلهم مالياً، وأن عدداً كبيراً من الأسر من أصل ريفي لا تزال تتسلم المؤن من الأهل، ويظهر أن واجبات الأبناء المتزوجين نحو أهاليهم، وواجبات هؤلاء نحو آبائهم المتزوجين، لا تختلف كثيراً عما كانت عليه في الأسرة الممتدة سكنياً. وتختلف قوة هذا الترابط باختلاف وضع الأسرة الجديدة

في عمان، فكأنها علا الوضع الاقتصادي الاجتماعي للأسرة^(١٠)، تدن مستوى الترابط، فإذا أخذنا هذا بعين الاعتبار، يمكننا القول إن الأسرة الحضرية في عمان، لا تزال، على الأقل من الناحية الوظيفية، جزءاً هاماً في شبكة نسق القرى.

وإذا خرجنا من إطار القرى للعلاقات الأسرية، نرى أن البعد المكاني يلعب دوراً مهماً في تحديد وتوجيه العلاقات، فقد تبين أن الجيرة تصبح مع الزمن عاملاً أساسياً في بناء العلاقات بين الوحدات الأسرية الجديدة، وتناسب أهمية هذا العامل عكسياً مع علو الوضع الاقتصادي الاجتماعي للأسرة. إن بعدي القرى والجيرة وأهميتها في علاقات أهل المدينة، واستمرار هذين البعدين، والتحول البسيط لنسبة قليلة إلى العلاقات القائمة على المهنة، والوضع الاقتصادي الاجتماعي للأسرة، لدليل على بقاء واستمرار الجبائية القائمة على الأسس التقليدية في العلاقات الاجتماعية.^(١١)

إن بقاء العلاقات القائمة على القرى والجيرة، والتغير البطيء إلى العلاقات الوسيطة الاقتصادية، يرتبط بمعايير دينية واجتماعية، يجعل من الصعب على الأفراد الإفلات منها، إلا في حالة كونها عقبة في مسيرة الحراك الاجتماعي للطامعين والمطلعين إلى أعلى، أو لمن اكتسبوا مكانات جديدة، تستوجب ارتباطات جديدة غير تلك التقليدية.

فالتغيرات الأسرية، وإن كانت بطيئة إجمالاً، إلا أنها حاصلة ومستمرة، تتفاوت وتباين بين الفئات الاجتماعية الاقتصادية المختلفة، فهي أوضح ما يكون عند الفئات العليا. كما أن هذه التغيرات الأسرية تتفاوت في النشاط والأوجه الأسرية ذاتها، فالتغيرات النظامية من قيم ومعايير، أقل وضوحاً من التغيرات البنائية التي تظهر في العلاقات والمكانات وفي الأشكال الأسرية وحجمها، وبعض الممارسات مما ستحاول هذه الدراسة بيانه. هذا مع العلم بأن النظام الأسري ذاته يلعب دوراً في إحداث أو عرقلة أو توجيه التغيرات في المجتمع، وإن كان هذا الجانب خارجاً عن أغراض هذه الدراسة.

أهم عوامل التغير:

. لقد أدى ارتباط الأسرة بالقيم الدينية إلى صعوبة تغير ما ارتبط بها من معايير وقيم. كما أدى كون الأسرة وحدة تنظيمية ضابطة إلى تعلق أهل التوجهات السلفية بها، والحرص على حمايتها من أي تغير. وقد رأت كثير من النظم السياسية العربية في هذا توافقاً مع سياساتها، فعملت على تشجيعه ودعمه. ورغم هذه المواقف، فقد تسربت التغيرات البنائية

الوظيفية إلى الأسرة الأردنية، لأسباب وظروف عديدة، سنحاول تناول أهمها باختصار في الفقرات التالية:

عاجلت دراسات عديدة أسباب التغيرات في الأسرة العربية، وقد عزت دراسات كثيرة هذه التغيرات إلى التغيرات في البنية الاقتصادية.^(١٢) ولكن معظم هذه الدراسات حصرت هذا العامل في متغير هو التصنيع. فالتحولات الاقتصادية في مثل هذه الدراسات، أدت إلى زيادة التصنيع، الأمر الذي أدى إلى تغيرات بنائية في الأسرة، منها التحول إلى وحدات قروي صغيرة، وتختلف وظيفياً عما كانت عليه سابقاً. إن حصر التحولات الاقتصادية في التصنيع، أو ذكرها دون بيان بعض جوانبها، قد يؤدي إلى تبسيط الأمر، والأغلب إلى عدم مطابقة الواقع. فلما جانب متغير التصنيع هناك متغيرات أخرى، كتغير البناء الوظيفي واتساعه، وتغير القطاع التجاري وتحديثه، ثم تغير أساليب الإنتاج في معظم هذه القطاعات. والحقيقة أن التركيز على عامل التصنيع في تفسير التغيرات في الأسرة العربية، أسوء بما حدث في الغرب، قد يؤدي إلى بعض المغالطة. فالعملية نفسها لم تنشأ وتتطور ذاتياً، ولم يكن لها نفس الحجم الذي حدث في أوروبا. وقد تبين من هذه الدراسة أن أثرها للأسباب السابقة ولأسباب ثقافية اجتماعية، لم يكن بالقدر الذي تحاول بعض الدراسات بيانه.

ويمكن القول إن الصناعة والتصنيع قد أثرت سلبياً على التفاعل العائلي، ففي كثير من الحالات المعاصرة، ظهر أن العائلة تستبدل بالأسرة. فمتطلبات المجتمعات الصناعية القائمة على التخصص تتطلب مهارات وخبرات ومهنياً لا يمكن نقلها من الآباء إلى الأبناء، فكل جيل يختلف عن سلفه ولاحقه. وأهم من هذا أن المجتمعات الحديثة تتطلب مرونة في الحركة الجغرافية، وخاصة بالنسبة للعمالة، وجميع هذه الظروف تؤدي إلى ظهور وانتشار الأسرة، ومع هذا نجد أن مثل هذا المنطق لا يتفق كلياً ونتائج الدراسات الميدانية، فرغم ظهور الشكل الأسري وانتشاره سكنياً، فإن شبكات القرى لا تزال على درجة كبيرة من الأهمية^(١٣)، ويتفق هذا بشكل خاص مع وضع الأسرة العربية.

أما العامل الثاني الذي اهتم به الباحثون في تفسير ظاهرة التغير الأسري، فهو التحضر. والأغلب أن يتناولوه الباحثون دون تحديد دقيق لمضامينه ومحتوياته، ودون إبراز وبيان اختلاف عمليات التحضر في المجتمعات والثقافات المختلفة. ففي إحدى الدراسات يقول الباحث إن التحضر - كمرحلة ضمن التقدم التنظيمي الاقتصادي - الاجتماعي - يعمل على تحويل المجتمع من النسق التقليدي إلى النسق الحديث. ويشمل هذا التحول

العادات والاتجاهات والمعايير والقيم والقواعد، كما يشمل تغيرات أساسية في البناء العائلي^(١٤). ورغم صحة هذا التوجه بصورة عامة، إلا أن أسباب وكيفية نشوء المدن العربية ووظائفها، سواء أكانت مراكز إدارية أو زراعية أو سياحية ثم حجمها ودرجة التحضر فيها، من حيث كون العملية طريقة وأسلوب حياة، جميع هذه الأسباب تفرض درجة من التباين في أثر التحضر، وقد تجعلها مختلفة عما هي عليه في مجتمعات أخرى. وفي الأردن على الأقل، اتضح أنه لم يكن لعملية التحضر، حتى في عمان العاصمة، الآثار التي يفترضها بعض الدارسين. فصلات القرى، والصلة مع البلد الأصل، وطبيعة الهجرة إلى المدينة، وغير ذلك من التغيرات خففت من أثر عملية التحضر، كما ظهر ذلك في نتائج هذه الدراسة. فقد تبين من الدراسة، أنه عندما نضبط عامل مستوى التعليم للوالدين، فإن الفرق بين المدينة والريف في أوجه التغيرات الأسرية المختلفة لا يختلف كثيراً.

وقد تبين من الدراسة متعددة الأغراض، وتؤكد في هذه الدراسة أن الوضع الاجتماعي الاقتصادي للعائلة هو العامل الأهم في تفسير التباين في درجات التغير الأسري بين الأسر المختلفة. كما تبين من هذه الدراسة أهمية متغير المستوى التعليمي للوالدين، وبشكل خاص للزوجة. فكثير من التباين في الاتجاهات والسلوك، ارتبط إلى حد كبير بتفاوت المستويات التعليمية. لذلك اعتمدت هذه الدراسة التباين في الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية للأسر، أساساً في تفسير تباين التغيرات الأسرية في عمان، وبيان أثر تباين المستويات التعليمية عند الحاجة.

لمحة منهجية:

يصمم البحث عادة طبقاً لمتغيرات عديدة منها، طبيعة الظاهرة المدروسة وغاية الدراسة ودرجة الدقة المطلوبة، وتوفر الإمكانيات المادية والبشرية والمالية. وقد لعبت هذه العوامل دوراً هاماً في الطريقة المنهجية لهذه الدراسة. فقد أدى عدم توفر العوامل المادية والبشرية إلى ضرورة الاعتماد، وخاصة كمياً، على دراسات مسحية موجودة. كما أدت الحاجة إلى تفسير التغيرات البنائية للأسرة، إلى ضرورة الدراسات ذات البعد العمودي إلى جانب البعد الأفقي والكمي، وقد اعتمدنا في هذا الأخير على أسلوب دراسة الحالة.

ويعتمد الجزء الكمي الأول على المصادر، المنشورة منها وغير المنشورة ومن أهمها في هذه الدراسة، «مسح الأسرة المتعددة الأغراض» التي قامت بها دائرة الإحصاءات الأردنية.

إلى جانب دراسة أخرى، غير منشورة قام بها مجموعة من طلبتنا، في نفس الوقت الذي أجرينا فيه هذه الدراسة. وتزودنا هاتان الدراستان بالبيانات الكمية. والمعلومات الأساسية، التي تزيد من إمكانية التعميم. وقد تضمن «مسح الأسرة المتعددة الأغراض» مسحاً لعينة تتكون من ٧٥٨٥ أسرة من مدينة عمان. وقد تم اختيارها على أساس التباين في الوضع الاجتماعي الاقتصادي (الطبقي). وقد استعملت الدراسة عدة مؤشرات للتباين الطبقي أهمها: الدخل والوظيفة ومستوى التعليم وظروف السكن بالنسبة لرب الأسرة. وقد اضطر الباحث أن يلتزم بهذه المؤشرات كأساس لتحديد مفهوم الطبقة. رغم اعتقاده بوجوب تعديلها لتناسب الوضع في الأردن، وقد حاول الباحث أن يراعي الأسر في تناوله للحالات التي درسها مباشرة، وخاصة من حيث مسألة النسب والنفوذ.

أما الجزء المكمل لهذا المصدر خاصة، فقد اعتمد على منهج دراسة الحالة لثلاثين أسرة، تم اختيارها من بين حالات الدراسة السابقة، وقد اشتملت العينة الصغرى، عن قصد، على أعداد متساوية من كل طبقة اجتماعية، إضافة إلى عدد إضافي بمثابة احتياطي عند الحاجة، الأمر الذي لم يضطر إليه.

وقد عرفت الأسرة، لغرض هذه الدراسة، بأنها الوحدة الاجتماعية المكونة من الزوج والزوجة وأبنائهما والأقارب الذين يعيشون في نفس المنزل، ويشاركون في استخدام الوسائل والخدمات المنزلية. وقد استبعد من الدراسة الأفراد الغائبون^(١٥)، والأقل من ١٥ عاماً، كما استبعد كلياً غير الأردنيين.

قام بجمع المعلومات أربعة من أعضاء هيئة التدريس في قسم الاجتماع في الجامعة الأردنية، وكان يصاحب كلا منهم فتاة طالبة، لتسهيل زيارة الأسر، وإجراء المقابلات مع الإناث إن استدعت الضرورة، وقد ثبت فائدة هذا التكوين للفرق، خاصة في مجتمع كالمجتمع الأردني. وقد تمت زيارة كل أسرة مرات عديدة، حتى استكملت جميع المعلومات اللازمة.

كانت المقابلة مكونة من شقين: الأول، مقابلات مفتوحة تتضمن معادشات مع رب الأسرة، وكان يتم ذلك عادة في حضور جميع أفراد الأسرة. أما الشق الثاني فكان يعتمد على استبيان من ثلاثة أجزاء، الأول، عبارة عن أسئلة حول تاريخ الأسرة العام، أما الثاني والثالث فيختصان بالزوجين والأولاد على التوالي.

وقد اتفق أعضاء هيئة التدريس الأربعة على خطوات جمع البيانات وأساليبها، وذلك من أجل تخفيض أثر الفوارق الشخصية بينهم في ذلك.

وقد وضع استبيان المقابلة لجمع المعلومات والبيانات اللازمة حول التحولات البنائية، والتغيرات في نظم الزواج والاختيار، إضافة إلى رصد وتحليل التغيرات في حجم الأسرة والتنظيم الأسري، ثم ما يلزم من معلومات حول بعض العلاقات الأسرية وخاصة ما ارتبط منها بوضع المرأة. وتتناول الدراسة فيما يلي هذه المواضيع مع بيان البعد التاريخي متى استوجب الأمر ذلك. وتعتمد الدراسة في تناول البعد التاريخي ومقارنة ما كان بما هو حاضر على المعلومات التي جمعها الباحثون في هذه الدراسة من الأفراد الكبار في حالات الدراسة، ومن بعض ما تم نشره عن المجتمع الأردني عامة، والأسرة خاصة في الفترات الزمنية المختلفة. وقد امتدت الفترة الزمنية إلى ما يقارب خمسين سنة كما تم ذكره سلفاً. كما اعتمد الباحث إلى جانب هذا كله، على خبراته الخاصة، كونه عضواً في هذا المجتمع عايش معظم الفترة الزمنية المذكورة أعلاه.

بعض الخصائص العامة للأسرة في عمان:

تضاعف سكان عمان عدة مرات في النصف الثاني من هذا القرن. فبينما نجد أن ٥٦٪ من جميع السكان قد ولدوا في المدينة، نجد أن ٢٩٪ فقط من هؤلاء، ممن هم في الرابعة عشرة وما فوق قد ولدوا في عمان. وتعود هذه الزيادة، إلى جانب الزيادة الطبيعية المرتفعة، إلى الهجرات الاضطرارية والاختيارية، التي تعرضت لها الأردن. وقد تبين أن أهم أسباب الهجرة إلى عمان (عدا هجري ١٩٤٨، ١٩٦٧) كانت اقتصادية ثم سياسية كما يبين الجدول الجدول رقم (١).

وكان لهذه الهجرات نتائجها في التغيرات الأسرية، فالمهاجرون الفلسطينيون، ونازحو ١٩٦٧، قد اضطروا إلى ترك الشكل التقليدي للعائلة واستبدالها بالأسر الصغيرة، المستقلة سكينياً. وقد أدى هذا التحول إلى إضعاف نسبي لأمس القرابة، وظهور أهمية العامل المكاني، وبالتالي المجتمع المحلي القائم على أساس الحارة أو المخيم. ويمكن سحب القول نفسه بالنسبة للهجرة الاختيارية، خاصة في اقتصاد متطور وحديث، حيث تميل روابط القرى

الجدول رقم (١)
أسباب الهجرة إلى عمان حسب رب الأسرة

النسبة	العدد	الفئة
٦٨	١٣٤	١. البحث عن عمل
٥	١٢	٢. خدمات وفرص أفضل
١	٣	٣. نقل وظيفي
٦	١٣	٤. اللحاق بأقارب
٢٠	٣٨	٥. اجباري
١٠٠	٢٠٠	المجموع

إلى التبدل إلى الروابط للحمية المباشرة، كما تمثلها الأسرة النووية. وقد تبين من أنماط السكن في عمان، وكما تبين ذلك من الدراسة الطولية أن حوالي $\frac{3}{5}$ الأسر قد أجابوا بأن عائلة الأب الأصلية تعيش خارج عمان، كما تبين أن بين الذين يسكنون وأهلهم في عمان، نصفهم فقط يسكنون وأهلهم في نفس المنطقة (المنطقة عادة يشار إليها بجبل). ورغم هذا الاستقلال السكني، فإن جميع الأسر التي تم مقابلتها، سواء كانت من خلفية حضرية أو ريفية، تحاول الإبقاء على الروابط والواجبات القائمة على القرى، خاصة لأفراد العائلة المباشرين، وقد تبين أهمية هذه العلاقة بشكل خاص لأفراد الجيل الأول من المهاجرين إلى عمان. أما الذين ولدوا في عمان، وخاصة من أبناء الطبقة العليا، فاهتمامهم بمثل هذه الروابط، يخف تدريجياً.

إن التحول في العلاقات بين أسر الطبقة الوسطى والعالية من نسق القرابة إلى المجتمع المحلي، لم يخرج في طبيعته عن الإبقاء على الروح الجماعية وأهميتها، وما يرتبط بهذه من معايير وقيم. أما التغير النوعي فقد بدأ يظهر بين نسبة قليلة من أسر الطبقة الوسطى وكثرة من أسر الطبقة العليا، حيث استبدلت علاقات القرى، بالتجمعات المهنية والطبقية.

وقد تبين هذا بوضوح من إجاباتهم حول أنماط الصداقة والزيارات. فقد انحصرت اختيارات الأسر العمالية في الأقارب والجيران، بينما أجاب ٦٥٪ من أسر الطبقة الوسطى بنفس

النمط، أما أسر الطبقة العليا فأغلبهم ٩٠٪ اختاروا معظم علاقاتهم على أساس مهني ويطبق. والجدير بالملاحظة أن الـ ٢٥٪ من أسر الطبقة الوسطى الذين اختاروا الأساس المهني، كانوا جميعاً من خريجي الجامعات ومن يتوقعون تحسن أحوالهم. أما الـ ١٠٪ من أسر الطبقة العليا الذين أكدوا أهمية القربى والجيرة في علاقاتهم، فمعظمهم من المهاجرين الجدد، وأغلبهم من أصول بدوية وريفية.

يمتاز سكان مدينة عمان بعلو نسبة صغار السن في التركيبة السكانية. وتصل نسبة الاعتمادية في العينة ٢٥ لكل عضونشط اقتصادياً، وقد ظهر من الدراسة المتعددة الأغراض أن ١٩٪ من السكان يتكونون ممن هم أقل من خمس سنوات، بينما ٥١٪ أقل من ١٥ سنة حيث كانت هذه النسبة ٤٥٤ سنة ١٩٦١، مما يدل على ارتفاع في معدلات الولادة، وإلى عدم التأثير بالبيئة الحضرية في هذا المجال.

وقد أدى الإزدياد المتسارع لسكان عمان، إلى قيام مناطق مزدحمة، خاصة في المناطق الشرقية، والشرقية الشمالية. فمثلاً بالإضافة للكثافة السكانية في هذه المناطق، فإن معدل كثافة الأفراد للغرفة الواحدة يبلغ ٣٧٥ لأكثر من ٥٦٪ من أسر الطبقة العمالية والوسطى. وكان معدل عدد أفراد الأسرة العمالية ثمانية أشخاص، بينما وصل إلى ٩٢ إلى ٦٩٢ للوسطى و ١٥ للعليا، وهذه جميعاً معدلات مرتفعة، إذا قيس بنظائرها فيما يسمى بالمجتمعات المتقدمة، الأوروبية مثلاً.

تمتاز عمان بالنسبة للمناطق الأخرى في الأردن باحتوائها على أفضل الخدمات، ومن هذه الخدمات التعليمية مثلاً. ويبلغ معدل الذين يقرأون ويكتبون ٧٠٪ من مجموع السكان، بينما تصل النسبة ٩٠٪ لفئة السن بين ١٥ - ٢٠ سنة. للنساء، ويخف هذا الفارق بين الشباب، بينما يرتفع جداً بين كبار السن. كما يظهر التباين على أساس الوضع الاقتصادي الاجتماعي للأسرة، فهو ٨٢٪ للأعلى و ٧٣ للوسط و ٦٦٪ للأسفل. أما للرجال فقط ضمن هذه الأوصاف فهو ٩٠ و ٨٤ و ٧٩ على التوالي.

تقريباً جميع الأولاد بين ١٥ - ٢٠ قد ذهبوا للمدرسة، بينما تبين أن ١٠٪ من البنات من نفس المجموعة السنية لم تدخل المدرسة. ويزداد هذا الفارق الجنسي بازدياد السن، كما يبين الجدول التالي:

جدول رقم (٢)

نسبة من يذهبون إلى المدرسة في عمان حسب الجنس والسن

السن	الذكور	الإناث
٧ - ١٢	٩٨	٩٤
١٣ - ١٥	٨٩	٧٧
١٦ - ١٨	٧٢	٥٢

ويظهر أن التسرب للإناث في انخفاض، كما تبين من الدراسة من حيث اتجاهات الأيوين وحرصهما على أن تكمل البنت المدرسة بجميع مراحلها. وقد يرتبط هذا التغير بارتفاع تكاليف الحياة ومتطلباتها، وبالتالي وجود سوق أفضل للزواج لمن تستطيع العمل. لقد أدت فرص تعليم البنات، إلى ازدياد فرص عملهن، وقد أدى هذا بدوره إلى بعض التغير في اتجاهات الوالدين نحو جنس المولود. فقد صرح ٨٠٪ من الآباء في العينة أن جنس المولود لديهم سيان، بينما تبين من أسئلة أخرى أن الاتجاهات المعلنة هنا. قد لا تتفق حقيقة الواقع، كما سيظهر فيما بعد. ولقد أدى الاقبال على التعليم إلى رفع معدلات سن الزواج للجنسين، إذ بلغ المعدل حوالي ٢٢ سنة للإناث و ٢٦ سنة للذكور. وتختلف هذه المعدلات طردياً باختلاف الوضع الاجتماعي الاقتصادي للأسرة.

نظم الزواج والاختيار:

لما كان الزواج في المجتمعات العربية، التقليدية خاصة، أكثر من روابط بين فردين، بل يتعدى ذلك من خلال مفهوم النسب، إلى مستوى جماعة الطرف الآخر، ولما يترتب على الزواج من واجبات وحقوق، لا تقف عند الفردين المترجين، بل تتعدى ذلك إلى علاقات جماعتيهما. فقد أدى ذلك إلى اهتمام العرب بالاختيار. وقد انعكس هذا الحذر في تفضيل الزواج من الداخل، وكانت روابط القرى أهم محددات إطار الاختيار، يليها أهمية عامل المكان. فالزواج بالقرى حسب رأي الكثيرين من الآباء في عينة الدراسة، يحمي مكانة البنت، ويؤكد علاقات القرى وولاء النسل. ولكن وحتى قبل بداية هذا القرن تدخلت عوامل أدت إلى كسر هذه القاعدة منها، الحاجة لتحالفات مع جماعات أخرى، خاصة بين

الجماعات الريفية والبدوية، ومنها أيضاً قانون عشائري يعفى بموجبه من يتزوج غريبة (خارج قبيلته أو قريته) من الجندية.

ومع ذلك فقد كانت معظم الزيجات حتى منتصف هذا القرن تتم على أساس الزواج الداخلي. وقد كان من العار أن تتزوج فتاة خارج جماعتها، بينما كان من حق أي رجل أن يكون له حق الاختيار لأبنة العم. وقد تدخل منذ بداية الخمسينات عامل جديد في تحطيم هذه القاعدة، وهو تعليم الذكور، خاصة من الطبقات الدنيا، والذين بدأوا يتطلعون إلى الزواج من متعلبات، فاضطروا إلى الاختيار من خارج الجماعة. هذا إضافة إلى ما سبق ذكره من أثر عوامل الهجرة سواء الاضطرارية أو الاختيارية في ذلك.

وكنتيجة لعدة عوامل منها التوسع الحضري والتعليم والهجرة، وقد يكون من أهمها الاستقلال الاقتصادي للمرأة، فإن مجالات وأسس الاختيار آخذة في التبدل تدريجياً حيث تبين أن ٢٧٪ من متزوجون من أقارب و ٣٢٪ من بلدة أو قرية الأصل و ٢٢٪ من منطقة الجيرة في المدينة و ٢٨٪ من خارج هذه التصنيفات. فإذا اعتبرنا أن المجالات الثلاثة الأولى تشير إلى الجماعية، فيمكن القول إذن إن الزواج الداخلي القائم على مفهوم الجماعة لا يزال الغالب. وقد يكون أحد أسباب هذا قلة فرص الاختلاط بين الجنسين خارج هذه الأطر، ومع هذا فإن زيادة هذه الفرص، من خلال التعليم الجامعي، ومن خلال العمل في المؤسسات المختلطة، قد يؤدي إلى زيادة فرص الاختيار من غير المجالات الجماعية. وهناك عامل هام يتعلق باتجاهات الوالدين نحو مجالات الاختيار، ففي مدينة تنمو بسرعة، وحيث درجة التغير أكثر ممّا تعودوا، يشعر الآباء والأمهات بنوع من التخوف من الخروج من الأطر التقليدية للاختيار خاصة للفتيات. ومع هذا فإن جدول رقم ٣ يبين اتجاهات كل من الآباء والأمهات نحو مجالات الاختيار.

جدول رقم (٣)

تفضيل الآباء والأمهات للزواج من الداخل أو الخارج

المجموعة المفضلة	الآباء	الأمهات
الأقارب	٤٥ ٪	٥٨ ٪
غير الأقارب	٢٠	٦
الأمر سواء	٣٥	٣٦

ويلاحظ أن اتجاهات النساء لم تخضع لتغيرات كبيرة، وقد ارتبطت التغير القليل بالمستوى التعليمي للأمم. والأمهات في الطبقة الوسطى والعالية لا يزلن يشعرن بأن الزواج داخل الأطر الجماعية أكثر طمأنينة. وقد أبدت الأمهات من جميع الطبقات تحفظاتهن على فكرة قيام الأئمة بالمبادرة في اختيار الزوج، أو حتى الانفراد بالقرار.

ويظهر من المعلومات التي تجمعت لدينا أن الزواج لا يزال يعتبر كرابطة بين مجموعتين أكثر من اعتباره رابطة بين فردين فقط، فلا يزال عدم قيام الفردية، أو تقبل الناس لها من الأمور الراسخة في المجتمع الأردني. فلا يزال للأسرة دور كبير في اختيار شريك الزواج، وعلاقات الزوجين بعد تمام الزواج، بما في ذلك الطلاق (انظر جدول ٤). فمثلاً بالنسبة للاختيار وجدنا أن من بين المتزوجات، هناك ٦,٣٪ فقط قابلن أزواجهن في ظروف فردية، سواء في العمل أو الجامعة، ٥,٣٪ قابلتهم في اجتماعات ومناسبات عامة، بينما ٥٠٪ قابلتهم

جدول رقم ٤

الطريقة التي يتم بها التعرف على الزوج بالنسبة المثوية

وسيلة التعرف	%
١ - من خلال الأهل والأقارب	٥٠,٠٠
٢ - من خلال الأصدقاء	٢٢,٠٠
٣ - فردياً من خلال العمل أو التعليم	٦,٣٠
٤ - فردياً من خلال مناسبات اجتماعية وعامة	٥,٣٠
٥ - لم يحدث تعارف قبل مراسيم الزواج	١٦,٤٠
المجموع	١٠٠

من خلال أقارب، غالباً الأخوات أو الأمهات، و ٢٢٪ تقابلوا من خلال أصدقاء، بينما ١٦,٤٪ لم يقابلن أزواجهن قبل عقد مراسيم الزواج. ويظهر أن أنماط الزواج شبه المدبرة

هي الأكثر حدوثاً، ولكن لا بد من القول أن التغيرات تدل على زيادة نسبة الاختيارات الفردية الحرة، ويظهر أن تحرر المرأة اقتصادياً من خلال العمل قد لعب دوراً كبيراً في ذلك.

ويختلف موقف الآباء وفي جميع الطبقات الاجتماعية إذا أدخلنا عامل الجنس. فمعظمهم أبدى قبول وجود علاقات شخصية، وبعض حرية الاختيار بالنسبة للابناء الذكور، بينما ٢٠٪ من الطبقة العليا أبدت استعداداً لإعطاء الفرصة نفسها لبناتهم. هذا رغم أن معظم حالات الدراسة أجابوا بأنهم لا يمكن أن يزوجوا البنت خلافاً لرغبتها.

والغريب أن تبين الاتجاهات على أساس الجيل كانت ضئيلة. فالشباب، عدا بعضهم من الملتزمين بجماعات دينية، يرغبون في وجود علاقات شخصية قبل الزواج، وبدون تدخل الأسرة. أما الفتيات فقد كنَّ أكثر تحفظاً، وعدا قلة من العاملات وخريجات الجامعة، فقد أبدى معظمهن تحوفاً من الخروج عن أطر الأسرة في الاختيار، وتحوفاً أشد من العلاقات الشخصية قبل الزواج، وذلك حتى لا يتركها أهلها تواجه وحيدة المشاكل لو حدثت بعد الزواج، أو حتى في حالة تحلل الطرف الآخر عن الزواج بعد وجود العلاقات الشخصية. وقد تبين أن أساس هذه المواقف والتوجهات اقتصادي^(١٦) ولذلك يتوقع أن يزول هذا التخوف، والضبط الأسري، بازدياد تأهيل المرأة، وازدياد اعتمادها على نفسها اقتصادياً.

لقد تبين أن فترة الخطوبة للوالدين في العينة كانت غالباً قصيرة. يحددها عادة تحضير لوازم العروسين من الملابس الجديدة، وتجهيز بعض الأثاث كما هو متفق عليه في العقد. وقد يتأخر الزواج لأسباب منها المالي، أو وفاة قريب، ولكن كانت القاعدة أن يتم الزواج بعد الخطبة بفترة غير طويلة، ولم تكن هذه الفترة توظف في إتاحة الفرصة للتعارف، بل في الغالب كان يتوقع من الخطيبة أن تحتجب عن خطيبها خاصة. لقد تغير الوضع بالنسبة لإبنائهم، حيث يسمح في الأغلب بالمقابلة تحت إشراف أسرة الفتاة، وفي حالات معدودة، يمتاز فيها الأهل بمستويات اجتماعية اقتصادية عالية، وتوجهات للنماذج الغربية في طريقة الحياة، يسمح للخطيبين بالخروج منفردين. ويختلف في هذا الأمر الآباء في اتجاهاتهم، حيث يفضلون اللقاء الحر ودون مراقبة. ولكنهم يتراجعون عن هذا التوجه بالنسبة لقربائهم، ويختارون اللقاء ضمن إطار الأسرة، لقد اكتشفنا من خلال مثل هذه المواقف أن الجيل الحالي يعيش ازدواجية في اتجاهاته ومواقفه، وهذا في ذاته يعكس طبيعة الموقف الثقافي العام المتأرجح بين النماذج التقليدية والحديثة، خاصة الغربية منها. فقد تبين من استجابات الشباب خاصة، الصراع القيمي والتوجيهي الذي يعانون، فأغلبهم غير متأكد مما هو خطأ

وما هو صريح، وإن كان الجامعيون، وأبناء الطبقة العليا أكثر ميلاً، على الأقل من حيث الاتجاهات، إلى الفردية وإبعاد الرقابة الأسرية.

قبل الحقب القليلة الماضية، عندما كان أمر الزواج كلياً في أيدي الكبار، كان سن الزواج مقروناً عادة بسن البلوغ. فالخوف على عرض الفتاة، والرغبة في الإنجاب، جعل سن الزواج للفتيات يتراوح بين ١٦-١٧ سنة، أما الشباب فقد كان يتراوح بين ١٦ - ٢٠ سنة. لكن هذه المعدلات بدأت ترتفع منذ بداية نصف القرن الحالي. فقد أصبح المعدل في الخمسينات ٢٢ سنة للذكور و١٨ سنة للإناث. أما حالياً فقد أصبح ٢٦ سنة للذكور وأكثر من ١٩ للإناث. ويمكن تفسير ذلك بعوامل عدة من أهمها المتطلبات الاقتصادية، والحاجة إلى التعليم، وأحياناً التدريب لمهنة معينة. وقد أثر هذا كله على معدلات الخصوبة، وحجم الأسرة فظهرت فروق في هذا بين الأباء وأبنائهم من جيل الشباب، كما سيتبين فيما بعد.

التنظيم الأسري والإنجاب:

لقد كانت الأسرة العربية، سواء الريفية أو الحضرية، إضافة إلى كونها وحدة اجتماعية، وحدة اقتصادية، كما كانت حتى قبل منتصف هذا القرن، جزءاً من شبكة قري تقوم بحياة أعضائها ومسؤولية إعالتهم. وقد أدى مثل هذا الوضع إلى الرغبة في الإنجاب. وسواء كانت الأسرة تعمل في الحرف أو التجارة أو الزراعة، فقد كان الأطفال الذكور خاصة يلحقون بالعمل في سن مبكرة. إضافة إلى هذا البعد القبلي، فقد أدى البناء الاجتماعي القائم على فئات أثنوعرقية إلى الرغبة في الازدياد السريع، حيث عملت كل فئة على محاولة مضاعفة أعدادها للإبقاء على، أو لكسب مكانة ووضع في المجتمع الكلي. فقد كانت العوامل الاقتصادية السياسية من أهم عوامل ارتفاع معدلات الخصوبة، وإن كانت هذه قد ارتبطت بقيم تعكسها الثقافات الشعبية، والغريب استمرار عمل هذه القيم، رغم زوال الأسباب الحقيقية لها.

ومن المؤشرات الدالة على عدم توافق القيم بالواقع الاقتصادي وتطوراتها، القيمة التي يضعها المجتمع على الإنجاب، فالمجتمع يتوقع ممن يتزوج الإنجاب مباشرة. وتقع مسؤولية هذا على الأقل في البداية على المرأة، وفي بعض العائلات لا تصبح المرأة جزءاً من العائلة

الجديدة إلّا بعد أن تنجب ابناً.

وإلى جانب الواجبات الجماعية، يتطلع الزوجان الشابان بلهفة إلى ولادة طفلهما الأول خاصةً، ويعتبر الأطفال مصدراً للتسلية، وموضعاً للحب والعواطف. وبالتالي فالفترة الزمنية بين الزواج والطفل الأول عادة قصيرة. أما الزوجة التي لا تحمل في الأشهر الأولى من الزواج، فتتعرض عادة للفحوص الطبية، وإذا أخفقت هذه للطرق الشعبية. وينطبق هذا القول على جميع الطبقات وعلى جميع المستويات العلمية. ولا يطلب من الرجل التعرض لمثل هذه الخبرات إلّا بعد استنفاد جميع الوسائل مع المرأة. إن اللجوء إلى الطرق الشعبية في انخفاض دائم، بسبب انتشار مراكز الأمومة والطفولة وبعض الوعي الصحي من خلال وسائل الإعلام.

ويعتبر الأطفال من أسس الحياة الزوجية واستمرارها خاصة بالنسبة للزوجة، وبالتالي يستقبلون وخاصة الذكور منهم بالتهليل والأفراح، ويحاط الطفل بالمحبة والرعاية، خاصة من قبل الأم، أما الأب، وكمسئول عن التربية فانه يتحفظ عادة في إبداء عواطفه. وتزيد مشاركة المرأة في التربية خاصة بين المتعلّقات، حيث تلعب الأم دوراً مهماً في تربية الأطفال.

حاول معظم الآباء والأمهات إظهار عدم الاهتمام بجنس المولود، ولكن اتجاهاتهم الحقيقية ظهرت عندما طلب منهم إعطاء الرقم المشالي للذكور والإناث الذين يرغبون في إنجابهم، فقد تبين تميز واضح نحو الذكور. وعندما طلب منهم تسمية أبنائهم، بدأ معظمهم بالذكور أيّاً كان ترتيبهم في الأسرة.

أما بالنسبة للتربية فيظهر أن الأهل يضربون طوق حماية على الإناث، بينما يشجع الذكور على الاستقلال وبعض الحرية. ويرى الذكور على أساس أنهم حماة للأسرة، وأن عليهم مسئولية حماية الإناث والصغار، بينما تشجع الفتاة على الطاعة، والترام البيت قدر الإمكان. وتختلف هذه الأنماط باختلاف الطبقة الاجتماعية، حيث تزيد درجة المساواة بارتفاع مستوى الطبقة. وقد ظهر من بعض الحالات أن مثل هذا التميز على أساس الجنس قد يتأثر، وينقلب رأساً على عقب، نتيجة نجاح الفتاة في التعليم وفي الحياة الاقتصادية. فقد أصبحت المعيلة الرئيسية للأسرة في بعض الحالات، وهنا تكتسب مكانة عالية داخل إطار الأسرة، ولكن يفضل أن يكون هذا بشكل غير ظاهر للآخرين.

وإذا كانت أنماط التغذية، من حيث تركيب الغذاء وتوازنه وكمياته والعناصر الغذائية

الموجودة في أنواع الطعام، تدخل ضمن عملية التربية، فإن الوعي بها لا يزال محدوداً، ويزداد هذا الوعي كما تبين بازدياد تعليم الأم. وتبين أن مجلة «طبيبك» وبرنامج سلامتكم هما أهم مصادر المعلومات الغذائية والصحية. ونسبة قليلة تعتمد في معلوماتها على مراكز الأمومة والطفولة. فمعظم الأمهات مثلاً، ما عدا بعض العاملات، يتبعن الرضاعة الطبيعية، ليس بسبب القيمة الغذائية، وإنما للوفر الاقتصادي وسهولتها، ولاستعمالها كوسيلة لتنظيم الولادة، فحوالي ٢١،١ فقط يستخدمون الزجاجة، معظمهم من العاملات، أو من الطبقة الغنية، ونسبة أكبر تستعمل الوسيلتين معاً بعد عدة أشهر من الولادة.

هذا وعدا بعض العائلات الغنية، لا يوجد في عمان ما يكن تسميته بطبيب العائلة. ولا يذهب الناس للطبيب إلا في حالة مرض، وقد تبدل هذا الوضع تدريجياً بالنسبة للمرأة الحامل. ساعد في ذلك وجود التأمينات الصحية للطبقة الوسطى والعالية، ووجود مراكز الأمومة والطفولة والجمعيات الطوعية في هذا الميدان كجمعية الطفولة الأردنية.

لقد كان البناء العائلي كفيلاً بحل مشكلة رعاية أطفال المرأة العاملة وذلك لوجود الجدة أو إحدى قريبات أحد الزوجين من الكبار، وإن كان هذا النمط لا يزال موجوداً نسبياً إلا أنه يمر بتغيرات الآن، حيث بدأ انتشار الحضانات وروضات الأطفال لتقوم بهذه الوظيفة، ويمكن القول أن مثل هذا التحول سيؤثر على علاقات الأسرة بالجد والجدة، وأن هؤلاء بدأوا يفقدون بعض أدوارهم الهامة للأسرة مع قيام مؤسسات حديثة لذلك. وقد أدى هذا مع عوامل اقتصادية واجتماعية أخرى إلى التفكك بمشكلة كبار السن كما يمكن أن تظهر في المستقبل. ولكن غلاء الحضانات، وتدني نوعيتها حتى الآن، أدى إلى إعادة النظر في أهمية العودة إلى النمط العائلي، ومسألة مناسبته وتوافقه مع متطلبات العصر الحديث. إن فكرة العودة إلى غط العائلة خاصة والحاجة أصبحت ملحة لعمل المرأة، قد تكون من الأمور التي يجب مراعاتها بجدية في بحثنا للتغيرات الأسرية.

وبينما كانت الأنماط الثقافية السالفة تحبذ الأسر الكبيرة الحجم فإن التغيرات الاقتصادية مثل التصنيع، والتحول إلى الاقتصاد النقدي، إضافة إلى التحضر، قد أدت إلى تبني الأسر صغيرة الحجم. أضف إلى ذلك عوامل مثل ارتفاع تطلعات الناس إلى مستويات حياتية أفضل، وتكاليف الحياة الحديثة، وزيادة مستويات التعليم للوالدين، جميع هذه العوامل ساعدت على تبني الوحدات الأسرية الصغيرة. مثل هذه التحولات لا زالت في بداياتها، وبالتالي فإن الواقع الحقيقي الحالي لا يعكسها، بالدرجة التي نرى في أفعال واتجاهات

الشباب. ويختلف مثل هذا التوجه حسب الطبقة ومستوى التعليم خاصة حيث نراه واضحاً لدى أبناء الطبقة العليا ثم الوسطى، كما يتناسب طردياً مع المستوى التعليمي خاصة للمرأة.

فمعظم النساء، حتى في الطبقة العمالية، عبرن عن رغباتهن في عدد محدود من الأطفال، وفي حالة وجود أسرة كبيرة، فقد عبر معظمهن عن آمالهن في أن لا يحدث نفس الشيء لبناتهن. وكان معدل عدد الأطفال للأسرة المثالية لديهن هو ٣،٤ (١،٢) بنات و٢،٢ أولاد). وقد تبين أن النساء اللواتي يشعرن بتهديد لأوضاعهن الزوجية، مثل فارق التعليم بينها وبين زوجها، يعملن على الإكثار من الأطفال لسد الطريق أمام الزوج الذي يمكن أن يفكر بتغيير الزوجية. وقد تبين أن مثل هذه القناعات لدى كثير من الزوجات خاصة في الطبقة العمالية، تقف حائلاً أمام تنظيم الأسرة ومسألة تحديد النسل. هذا إضافة إلى ارتباط هذه المسألة بقيم دينية، مما أدى إلى ارتفاع درجة الخصوبة بين أبناء الطبقة العمالية. ورغم هذا فهناك تبدل في الواقع وفي الاتجاهات حول تنظيم الأسرة وتحديد النسل، كما يتضح من الجدول التالي الذي تمت فيه المقارنة بين توجهات رب الأسرة وأبيه، أي بين جيلين مختلفين.

وقد تبين أن عامل الدين لا يلعب دوراً هاماً في تحديد حجم الأسرة فليس هناك فرق بين الأسر الإسلامية والمسيحية، ولكن معظم التباين يعود لاختلاف الوضع الاقتصادي الاجتماعي، وللمستوى التعليمي بشكل خاص. فمعدل الخصوبة للزوجات في الفئة السنية ٢٠ - ٢٤ مثلاً هو: ١،٠٠ للجامعيات و١،٨ للثانوي و٢،٦ لمن دون ذلك. وقد أجمعت الدراسات عن الأسرة في عمان، أن هناك توجهات متزايدة من قبل النساء نحو تنظيم

جدول رقم ٥

عدد الأطفال المرغوب فيهم على أساس رب الأسرة وأبيه بالنسبة المثوية

عدد الأطفال	بالنسبة لرب الأسرة	بالنسبة لوالده
	%	%
أقل من ٤	٦٠	٩
٤ - ٨	٣٣	٦٩
٨ وأكثر	٧	٢١

الأسرة وتحديد النسل، وتظهر هذه بشكل واضح بعد الطفل الثاني لدى معظم النساء. ويلعب جنس الأطفال دوراً في ذلك، خاصة في حالة عدم وجود الذكور.

إن أحد العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر في تحديد النسل، هو الوعي بوسائله وتوفر مثل هذه الوسائل. وقد توفرت طرق لذلك في المجتمعات العربية منها إطالة فترة الرضاعة الطبيعية، ومنها الانفصال قبل القذف، وأحياناً تتبع الدورة النسائية. وإذا فشلت هذه فقد تلجأ المرأة للإجهاض. فقد صرح عدد من النساء بهذا إما بسبب ضيق الحال، أو لأنها وصلت سنّاً، أصبحت تحجل فيه من الحمل والولادة. وقد عزی بعضهن ذلك، وخاصة من هن خلفية ريفية قريية، إلى كثرة العمل. أما حالياً فقد أصبحت وسائل منع الحمل الحديثة في متناول الغالبية، وقد تبين أن الزوجين في العينة يعرفان وسيلة واحدة على الأقل. وأكثر الوسائل انتشاراً هي الحبوب ثم اللولب والتطعيم الدوري والتحاميل. كما تلجأ بعض النساء إلى إغلاق قناة فالوبين عن طريق الجراحة.

وبالرغم من هذا الوعي، فلا تزال أسر لا تستعمل هذه الوسائل، رغم وجود الرغبة، اما لأسباب اقتصادية أو دينية. كما أدت المعلومات والشائعات حول مضاعفات بعض هذه الوسائل، وما يمكن أن تسببه من أمراض وخاصة السرطان، إلى مخوف كثير من النساء وإحجامهن عن استعمال هذه الوسائل، زاد في هذا الاعتقاد والسلوك وقوع حالات فعلية، نتيجة اختيار وسائل واستعمالها دون استشارة الطبيب. وقد أدى اهتمام الحكومة والمنظمات الدولية، وتنظيم هذه الأمور، ونشر المعلومات عنها إلى إزالة مثل هذه التخوفات تدريجياً، وأصبحت هذه الوسائل لا تستعمل إلا باستشارة الأطباء، بعد أن كانت الطريقة الأساسية في انتشارها واستعمالها تعتمد أساساً على انتقال المعلومات من امرأة إلى أخرى.

الدور الاقتصادي ومكانة المرأة:

إن التوسع نسبياً للإقتصاد الأردني في الخمسينات والستينات من هذا القرن، والنمو السكاني المرتفع، جعل الحصول على عمل، ليس صعباً على المرأة فقط، وإنما على الرجل العائل التقليدي للأسرة^(١٨). ولكن فتح أسواق العمل العربي، والمردودات المالية من جراء ذلك، أدت مع عوامل التنمية المحلية إلى توسيع ونمو الإقتصاد وسوق العمل الأردني، كما أدى هذا، إلى جانب هجرة كبيرة من الرجال إلى البلدان العربية، إلى الحاجة إلى عمل المرأة. وقد تبدلت مع هذه الحاجة، وحاجة الأسرة نفسها لعمل المرأة، بعض القيم المحيطة

بعمل المرأة. فبعد أن كانت فرص العمل محصورة في التعليم عامة، بدأت المرأة الأردنية تدخل وخاصة منذ السبعينات معظم النشاطات الاقتصادية، عدا الأعمال اليدوية الصعبة.

وقد تبين من استجابات حالات العينة أن معظمهم يحبذون عمل المرأة، وغالبهم، وخاصة أسر الطبقة الوسطى، يحبذون العمل في النشاطات المنفصلة عن الرجال، بينما لم تظهر الطبقة العليا أو العمالية مثل هذه التحفظات. فحوالي ٦٠٪ من مجموع العينة كانوا مع عمل المرأة في جميع النشاطات التي ترغب وتقبل العمل فيها.

يكاد الجميع يتفق على ضرورة تعليم الفتيات، ولكن غالبيتهم يحبذون التعليم المنفصل. كما يختلف موقف الآباء والأمهات في الطبقات المختلفة حول مستوى التعليم المناسب للفتاة. وتتفق أسر الطبقة العليا والوسطى على المستوى الجامعي، بينما يكتفي معظم أسر الطبقة الدنيا بالتعليم الثانوي. وقد يعود هذا الاختلاف في أساسه إلى الوضع الاقتصادي للأسر، والتكاليف الباهظة للتعليم الجامعي. ففي الوقت الذي كان يختار الوالدان المستوى الثانوي، كانا يظهران تحسراً على عدم قدرتها على إتاحة الفرص لجميع أبنائها في التعليم الجامعي. ورغم هذه الأوضاع فقد تبين أن نسبة من فتيات هذه الطبقة قد التحقن بالجامعة. ونسبة أكبر التحقن بالكلية الجامعية المتوسطة حيث التعليم لمدة سنتين فقط، وحيث تؤهل الفتاة لمهنة مريحة.

إن هذه التغيرات في فرص التعليم والعمل أدت إلى تغيرات في أوضاع المرأة عامة، وفي مكانتها الأسرية بشكل خاص. ولكن التغيرات في اتجاهات الناس بما فيهم الشباب نحو أمور تتعلق بالاختلاط الاجتماعي، أو تحرر المرأة اجتماعياً واستقلاليتها لا تزال في تارجح بين القبول والرفض، وهي إن قبلت بين الشباب بالشكل التجريدي الفكري، فإن ذلك لا يعني قبولها في الواقع، وخاصة للأقارب. أما الفتيات فقد عبرن عن وجود تمييز وتحيز من قبل الأهل للذكور، ومع ذلك فقد أبدين ضرورة الحرص والحذر نحو استقلالية الفتاة.

ورغم أطواق الحماية التي تضعها الأسرة حول الفتاة، فإن مكانة المرأة الواقعية في الأسرة هامة. فقد تبين أنها تلعب دوراً هاماً في قبول أو رفض أوجه من التغير، كما تستغل نفوذها، وخاصة لدى الزوج في اتخاذ القرارات. وقد عبر الكثيرون من الأبناء عن أهمية الدور الذي لعبته الأم في دفعهم للتعليم والنجاح. وقد اتضح أن الدور الذي تلعبه الأم في حفز الأبناء للنجاح والتحصيل أهم من الدور الذي يمارسه الأب. ويتمتع دور الأم للمرأة مكانة وقوة أكثر بكثير مما يعترف به المجتمع علانية. فمعظم النساء يتمتعن بسلطة كاملة

بالنسبة لميزانية الأسرة، وبالتالي لمن الدور الأكبر في القرارات الخاصة بشؤون الأسرة. ولكن جميع أفراد الأسرة، بما في ذلك الأم، يحاولون أن تظهر الأمور بالشكل الذي يظهر فيه الأب صاحب القرار غير المنازع.

يلاحظ مما سبق أن الأسرة الأردنية الحضرية تتوافق مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بطرق ودرجات شتى، فبالرغم من محاولات الإبقاء على علاقات القرى، وما يرتبط بها من حقوق وواجبات، فقد حدثت تغيرات في معدلات الخصوبة. وحجم الأسرة، وزيادة فرص تعليم المرأة ومجالات عملها، وبالتالي مكانتها في المجتمع.

إن التغيرات الحالية التي تمر بها الأسرة الحضرية في الأردن، ترتبط في غالبيتها بالوضع الاجتماعي الاقتصادي للأسرة، وخاصة بالمستوى التعليمي للأبوين. والذي يحدث حالياً، هو ظهور وحدات اقتصادية شبه مستقلة، تبقي على علاقات القرى. ويتوقع أن تضعف هذه العلاقات وتقل أهميتها كأساس لشبكة الإتصال، وأنها ستستبدل تدريجياً بأسس اقتصادية. فالأطر القائمة على البنية ستستبدل تدريجياً بقيام فئات مهنية ثم طبقات اجتماعية. إن مثل هذا التحول هو تحول نسبي، أي من حيث الأهمية، فلا يمكن توقع زوال أهمية نظام القرى في الأمد القريب أو حتى البعيد. أما حالياً فلا زالت الأسرة محوراً من محاور الحياة الاجتماعية في حياة المجتمع الأردني.

الهوامش

- (١) انظر تفاصيل هذه المواقف في: محمد عابد الجابري، نحن والتراث، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، طبعة ٣، ١٩٨٣، أيضاً الخطاب العربي المعاصر، المركز الثقافي العربي، ١٩٨٣.
- (٢) حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤، ص. ١٣.
- (٣) يستعمل مصطلح العائلة هنا بدل الترجمة الشائعة التي يرمز إليها بالأسرة الممتدة أما الأسرة فوحدها كافية للتعبير عما شاع تسميته بالأسرة النووية.
- (٤) Talcott Parson, «The Kinship System of the contemporary United States, American Anthropologist, Vol. 45, 1948.
- (٥) دراسات ميدانية عديدة تناوت هذه النقطة منها:

Eugene Litwak, «Geographic Mobility and extended cohesion, ASR., 25, 1960, PP. 385-391,
M.B. Sussman, «The Isolated Nuclear Family: Facts or Fiction, in Social problems, Vol. 6, 1959 also
in Kemal M. Nahas,
«The Family in the Arab World», Marriage and Family Living, Vol. 16, 1964, PP. 193-300. Other studies on this same point will be mentioned later.

- (٦) See Raymond A. Baur, *How the Society Work*. Cambridge, Mass., Harvard Press, 1956.
أيضاً ابراهيم عثمان، الأصول في علم الاجتماع، الكويت، كاظمة، ١٩٨٣، ص ٨٤.
- (٧) Samih Farsoun, «Family Structure and Society in Modern Lebanon, Ch. 9 in L.E. Sweet, *Peoples and cultures of the Middle East*, Vol. 11, New York, Natural History Press, 1970.
- (٨) فهد الثاقب، «الروابط العائلية - القرابية في مجتمع الكويت المعاصر» حوليات كلية الآداب الحولية الثالثة، جامعة الكويت، ١٩٨٢، ص ٢٣-٤٤.
- (٩) UNESOB, (1972a) + UNESOB (1972b) in studies of Development Problems in Selected Countries, U.N., N.Y. 1972, also the same conditions can be found in an unpublished paper by. عزام أدريس، «أثر الحراك الاجتماعي الصاعد على العلاقات القرابية بين الأسرة الزوجية وأسرة التوجيه: في مدينة عمان، ١٩٨٤.
- (١٠) وجد فهد الثاقب، نفس الدراسة السابقة، أنه كلما ارتفع المركز الاجتماعي الاقتصادي للمبحوث، زادت نسبة الزيارة للأهل يومياً، فهي ٤٨٪ للعليا، بينما ٢٧٪ للدنيا، وتقترب الوسطى من الطبقة العليا. (ص ٢٣) ويعود هذا في الكويت لأسباب السكن، وتوفر وسائل الاتصال وأوقات الفراغ. ويعود هذا التباين مع نتائج هذه الدراسة لاختلاف ظروف كل من مجموعات الدراسة والظروف العامة للمدينتين.
- (١١) See UNESOB, (1972b), p. 15
- (١٢) محمد صفوح الأخرس، تركيب العائلة العربية ووظائفها: دراسة ميدانية لواقع العائلة في سورية، دمشق، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٧٦. انظر أيضاً علياً حسين، الطلاق في المجتمع الكويتي، الكويت، ٢٩٧٨، ص ٣٥.
- (١٣) Eugene Litwak, op. cit., p. 388.
- (١٤) Ghaus Al-Ansari, *Modernization in the Arabian Gulf Countries: A Paradigm of cultural change*, 1982, PP. 17-18.
- (١٥) لم يكن من الممكن إدخال الغائبين لظروف الوقت والإمكانات، رغم الاعتقاد بأهمية دراسة أثر السفر والهجرة على نتائج الدراسة. ولعلها تحتاج إلى دراسة خاصة.
- (١٦) ظهر من الدراسة أن الفتيات المؤهلات والمعاملات أقل تردداً في تقبل اختيار القرار الذاتي. ليس في مجال الزواج فقط وإنما في أغلب أوجه حياتهن الأخرى. كما تبين أن الأهل مستعدون أكثر لتقبل الاستقلالية النسبية لأمثال هؤلاء.
- (١٧) المعلومات عن سن الزواج ومعدلاته للفترة الأولى جاءت نتيجة المقابلات وهي متقاربة جداً مع الدراسات الأخرى عن نفس الفترة والتي يظهر بعضها في قائمة المراجع. أما الأرقام عن الفترة الثانية فهي من دائرة الإحصاءات الأردنية.
- (١٨) كانت معدلات النمو السكاني أسرع بكثير من توسع السوق الاقتصادي خاصة عد الهجرات الإجبارية. ولكن الحال بدأ يتبدل ما انفتح سوق عمل في الدول النفطية أدت مردوداتها ذاتها إلى إحياء سوق العمل في الأردن ذاتها، مما يفسر إلى جانب الغلاء والتضخم زيادة فرص وحاجة المرأة للعمل.

مراجع مختارة للموضوع

- (١) حداد، محي، «التركيب الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الأردني: دراسة في التغير الاجتماعي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ١٩٨١.

- (٢) حوراني، هاني، التركيب الاقتصادي الاجتماعي لشرق الأردن، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٧٨.
- (٣) جواد، سعيد، الصراع الاجتماعي في الريف الأردني، دار ابن خلدون للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٤.
- (٤) خير، مجد الدين، المميزات البنائية للأسرة النووية الأردنية: دراسة استطلاعية، مجلة العلوم الاجتماعية، عدد ٢، جامعة الكويت، ١٩٨٣، ص ١٤٣-١٦٦.
- (٥) Antoun Richard t., Arab Village: A social Structure study of a Trans-Jordanian Peasant Community, Bloomington, Indiana University Press, 1972.
- (٦) Antoun, Richard T., (1972) Arab Villag: A social Structural Study of a Trans-Jordanian Peasant Community, Bloomington, Indiana University Press, 1972.
- (٧) Antoun, Richard T., «On the Modesty of Women in arab Muslim Villages», *American Anthropologist*, Vol. 70, 1968, PP. 671-697.
- (٨) Aswad, Barbara C., «Key and Peripheral Roles of Noble Women in a Middle Eastern Plains Village,» *Anthropological Quarterly*. Vol. 40. 1967, PP. 139-152.
- (٩) Beck, Dorothy, «The Changing Muslim Family of the Middle East Marriage and Family Living, Vol. 19, 1957, PP. 340-347.
- (١٠) Durr, Wesley R., (1973). Theory Construction and the Sociology of The Family, New york, John Wiley and Sons, 1973.
- (١١) Castillo, Gelia & Others. «Concepts of Nuclear and Extended Family: An Exploration of Empirical referents», *International Journal of Comparative Sociology*, Vol. 9, 1968, PP. 1-40.
- (١٢) Dodd, Peter, «Family Honor and the Forces of Change in Arab Society» *International Journal of Middle East Studies*, Vol. 4, 1973, PP. 40-54.
- (١٣) Goode, William J., World Population and Family Patterns, New York, Free Press, 1963 (paperback- 1970).
- (١٤) Rosenfield, Henry, (1957), Analysis of Marriage and Marriage Statistics in a Moslem-Christian Arab Village, p. 32-62 in *International Archives of Ethnography*. 68 (1957).
- (١٥) Rosenfeld, Henry, (1968) Change, Barriers to Change and Contradictions in the Arab Village Family, p. 732-752 in *Amer. Anthropologist* 70 (1968).
- (١٦) Tutunji-Amr, Nevin 1972), A Brief Statement on Population Policy in Relation to the Welfare of Mothers and Children, Paper for the National Seminar on Population Policy as Related to Development Strategy, Jordan, 1972.
- (١٧) Unesob, (1970). Inquiry into a Lebanese village. p. 119-136 in *Studies on Selected Development Problems in Various Countries in the Middle East*, United Nations, New York,
- (١٨) Unesob, 1970.
- (١٩) Unesob, (1972a), Problems and Policy Implications of Middle Eastern urbanization, p. 42-62 in *Studies of Development Problems in Selected Countries of*

the Middle East, United Nations.

Unesob, (1972b), The development of Urban Nuclei: A Case-Study p. 63-80 (٢٠)
in **Studies of Development Problems in Selected Countries of the Middle East**,

United Nations, New York, 1972.

Unesob, (1972c). A Preliminary Report on Uncontrolled Urban Settlements (٢١)
in Amman, Jordan ESOB/HR/14, Beirut, 1973.

الطفل وتكوين المفاهيم دور الروضة والمدرسة الابتدائية

سميرة أحمد السيد

الكلية الجامعية للعلوم والآداب والتربية - البحرين

مقدمة :

إن فهم الفرد لبيئته والتعامل معها بنجاح يتطلب منه تمييز وتحديد المثيرات التي يتعرض لها ويتعامل معها، ويتطلب هذا من الفرد، معرفة بالخصائص العامة Common Characteristics التي تميز كل مجموعة من المثيرات كثرة ذات خصائص مشتركة للوصول إلى التعميم Generalization. ثم التمييز بين هذه الفئة وغيرها من الفئات الأخرى على أساس الخصائص العامة المرتبطة بها، والتي تميزها عن غيرها من الفئات الأخرى، وترمز هذه الفئات التي يطلق عليها اسم المفاهيم Concepts لأشخاص أو أشياء أو أحداث.

هذا ويتم اكتساب المفاهيم بشكل جيد، يساعد على الاحتفاظ بها والاستفادة منها وتطبيقها في المواقف المختلفة، إذا كانت منتظمة في شكل فئات محددة أي في صورة مفاهيم. وفي الروضة والمدرسة الابتدائية، تكون المعلومات التي تقدم للطفل، مرتبطة بخبراته المباشرة واهتماماته في هذه المرحلة، ويكون ذلك عن طريق المشاهدة والتعامل مع المثيرات المختلفة بصورة مباشرة لاكتشاف صفاتها وخصائصها. ويتم ذلك داخل الصف أو في الساحة الخارجية للمدرسة، أو عن طريق تنظيم الرحلات العلمية. هذا وتوفر المدرسة الابتدائية للطفل، فرص المشاركة أو القيام بالتجارب العلمية البسيطة للاستفادة الذاتية والاستنتاج. وتؤدي الخبرات الحسية المباشرة إلى زيادة معلومات الطفل وتضيف إلى ما لديه من معلومات وتدعمها، هذا، كما أنها قد تشتمل على الكثير من المهارات المعرفية، التي يحتاجها التلميذ،

وتعمل الخبرات الحسية كأساس لتنظيم معلومات الطفل وإعطائها معنى ودلالة أي أنها تساعد الطفل على استدخال وتكوين المفاهيم.

هذا، كما أن النمو المعرفي للطفل عملية تراكمية Cumulative كما يراها بياجيه . فالنجاح الذي يحققه الطفل في أي مرحلة سابقة يعمل كأساس تبنى عليه معلوماته في المرحلة القادمة. ومن هنا يجب الاهتمام بطفل الروضة ومساعدته على المناقشة والاكتشاف الذاتي وتوفير الفرص التي تمكنه من التعامل مع المثيرات المختلفة مع توجيهه ومساعدته على معرفة التسمية الصحيحة للمثيرات المختلفة. هذا، ويجب الاهتمام باللغة وخاصة الجانب التعبيري منها والتسمية الصحيحة للأشياء. وإن كانت مفاهيم طفل هذه المرحلة بسيطة بمقارنتها بالكبار، إلا أن تزويد الطفل بالخبرات الحسية المباشرة في هذه المرحلة يعده ويجهزه للمرحلة القادمة، وهي المرحلة الابتدائية من ٧ - ١١. وتعتبر المرحلة الابتدائية مرحلة هامة، لأن الطفل في هذه المرحلة يبدأ في استخدام المنطق في تفسيره لبيئته والتعامل معها. ويكون الطفل في هذه المرحلة قد كَوّن نظاماً متكافئاً ومتناسقاً من الرموز، يساعده على التعامل مع بيئته والتحكم فيها. وبذلك يكون الطفل في هذه المرحلة قد اكتسب العمليات الأساسية لتكوين المفاهيم، وهي التعميم والتمييز والثبات التي تساعده على التصنيف الصحيح للمثيرات.

ويهدف هذا المقال إلى بحث العوامل التي تؤثر على عملية تكوين ونمو المفاهيم عند الطفل ودور كل من رياض الأطفال والمدرسة الابتدائية وإسهامهما في تكوين ونمو مفاهيم الطفل ونموه المعرفي. ومن ثمّ يتناول هذا المقال ما يلي:

- ١ - أهمية المفاهيم للفرد بصفة عامة لفهم بيئته والتعامل معها بنجاح.
- ٢ - تعريف المفاهيم وتصنيفها وخصائصها.
- ٣ - مناقشة تفصيلية لتكوين ونمو المفاهيم عند الطفل مع الإشارة إلى دراسات كل من بياجيه وبرونر وآخرين.
- ٤ - دور رياض الأطفال وإسهامها في تكوين ونمو المفاهيم عند الطفل ونموه المعرفي. ويتعرض المقال لأهمية الخبرات الحسية المباشرة والمواقف التعليمية الهادفة وفرص التفاعل الاجتماعي واللعب التي تقدمها رياض الأطفال للطفل ومساهمتها في تكوين ونمو مفاهيمه ونموه المعرفي.
- ٥ - دور المدرسة الابتدائية وإسهامها في تكوين ونمو المفاهيم عند الطفل ونموه المعرفي. ويتعرض المقال إلى نوع وأهمية الخبرات التي تقدمها المدرسة الابتدائية للطفل وإسهامها

في مساعدته على تكوين وغو المفاهيم والانتقال إلى التفكير المجرد .

ويعتمد هذا المقال على بيانات ثانوية مستمدة من عدد كبير من الدراسات الخاصة بالنمو المعرفي وتكوين وغو المفاهيم عند الطفل، وبيانات أولية مستمدة من خبرة الباحث كأستاذ جامعي بدولتين خليجيتين .

تعريف المفهوم Concept :

إنّ التصنيف إلى فئات المبني على التجريد والتمييز هو الذي يستخدم للدلالة عليه كلمة محددة يسمى بالمفهوم، Concept . ولا تشير الكلمة الدالة على المفهوم كالدرس أو الكتاب أو الأمانة إلى شخص معين أو شيء معين أو حدث معين بل تتضمن كل الأشخاص أو الأشياء أو الأحداث التي تندرج تحت هذه الفئة، فتتضمن فئة المدرس كمفهوم، كل المدرسين بصرف النظر عن مؤهلاتهم العلمية، أو المرحلة التي يدرسون بها، أو المادة التي يدرسونها .

هذا، وقد عرف David Fontana «المفهوم» على أنه فكرة Idea كونها الفرد من مجموعة خاصة من الأشياء أو الأحداث أو الأشخاص، تم تصنيفها إلى مجموعة أو فئة، على أساس خصائص مشتركة بينها . وبذلك فالمفهوم يمكن تعريفه على أنه فئة أو رتبة Class تم تجزئتها وتشكيلها معرفياً من خبرة معرفية مرّ بها الشخص بصورة مباشرة، أو غير مباشرة . هذا وهناك شرطان أساسيان لا بدّ من توافرها لتكوين المفهوم :

١ - إدراك وتجريد الخصائص الرئيسية المميزة للأشياء أو الأشخاص أو الأحداث كمجموعات محددة للوصول إلى التعميم، أي القدرة على إعطاء أمثلة إيجابية يتمثل فيها المفهوم كمثال : أمثلة للفاكهة : برتقال - تفاح - موز - خوخ .

٢ - التمييز بوضوح بين الخصائص الرئيسية المحددة للمفهوم وبين تلك غير المرتبطة به، أي التمييز بين المفهوم كفئة محددة وبين غيره من المفاهيم الأخرى . ويتطلب ذلك القدرة على إعطاء أمثلة سلبية للمفهوم . على سبيل المثال تقديم أمثلة لا تتمثل فيها الحيوانات الأليفة قد تكون : أسد - ذئب - غر

خصائص المفهوم Concept Attributes :

ونعني بالخاصة هنا Attribute ما يميز المفهوم كفئة محددة، مثال : الثلث الأحمر، يمكن

تحديد المثلث الأحمر كمفهوم بناء على خاصيتين أساسيتين هما الشكل واللون. ويتضمن كل من الشكل واللون كمفهوم مستقل، عدداً من القيم الممثلة للصفة المحددة له كمفهوم، فاللون كمفهوم قد يتمثل في اللون الأبيض أو الأحمر أو الأخضر. . . . والشكل كمفهوم قد يكون : دائرة أو مثلثا أو مستطيلا . .

القيم الممثلة للصفة أو الخاصية Attribute Values وهي القيم التي تتمثل فيها الخاصية المحددة للمفهوم فاللون كما سبق أن ذكرنا قد يكون أبيض أو أحمر. . .

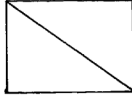
وتختلف المفاهيم من حيث المدى الذي تتمثل فيه القيم المعيرة عن الخاصية أو الخصائص المحددة للمفهوم، فمثلاً الطفل قد يصنف من ناحية الجنس إلى ولد أو بنت فقط بينما الأشكال قد تصنف إلى مثلث أو دائرة أو مستطيل أو مربع - أو. . . .

أنواع المفاهيم «٢»

المفهوم الرابط أو الموحد Conjunctive Concept وتتضح في هذا النوع من المفاهيم القيم الممثلة لعدد كبير من الخصائص المحددة له كمفهوم ويمثل هذا النوع من المفاهيم عدداً كبيراً من المفاهيم التي تتعامل معها، فيتميز مفهوم الكلب بعدة خصائص تمثلها قيم معينة كاللون والحجم والشكل والسلوك. ولكل خاصية من هذه الخصائص قيم تتمثل فيها هذه الخاصية فلون الكلب قد يكون: أبيض أو أسود أو بنياً أو أكثر من لون. وقد يكون صغيراً أو كبيراً أو متوسط الحجم، كذلك هناك أشكال مختلفة من الكلاب، كما أنهم قد يختلفون في خصائصهم السلوكية.

المفهوم المفرق أو المميز Disjunctive Concept

هذا النوع من المفاهيم يتطلب تصنيفه وتمييزه كمفهوم معرفة خصائص معينة أو أخرى، أي أن القدرة على تصنيفه كمفهوم تتطلب معرفة هذه الخصائص أو تلك. مثال: تفاحتان، أو كتابان، كرتان، فالخصائص هنا تتضمن النوع، والعدد، والنوع هنا متغير ولكن العدد ثابت كمداول. مثال آخر: المثلث يمكن الحصول عليه من ٣ أضلاع مرتبطة بثلاث زوايا أو من قسمة المربع كما هو موضح إلى مثلثين متساويين.



ويعتبر هذا النوع من المفاهيم أكثر صعوبة في تعلمه من النوع السابق، أي من المفهوم الموحد أو الرابط الذي يتطلب من الفرد معرفة بالخصائص المحددة له والقيم الممثلة لهذه الخصائص، والمفهوم المفرق يتطلب من الفرد الوصول إلى قاعدة عامة Rule يمكن أن يطبقها في المواقف المتشابهة التي يتمثل فيها المفهوم.

مفاهيم العلاقات Relational Concepts

ويوضح هذا النوع من المفاهيم علاقة محددة مرتبطة بالخصائص المميزة للمفهوم موضوع الدراسة. فعلى سبيل المثال: عند سؤال الطفل عن أكثر عناصر المجموعات الثلاث عدداً يقوم الطفل بتحديد المجموعة التي تتضمن أكثر عدداً من العناصر ويكون ذلك بمقارنة المجموعات الثلاث ومن أمثلة هذه المفاهيم أيضاً، مفاهيم المسافة Distance والاتجاهات Directions. فالسافة تحدد بالعلاقة بين نقطتين، نقطة البداية ونقطة النهاية، وكذلك الاتجاه يتحدد بالعلاقة بين نقطتين، وتشمل هذه المفاهيم أيضاً مفهوم كثير وقليل ومتوسط ومفاهيم الزمن والوزن والحجم والكتلة، وهذه المفاهيم تعتبر أكثر صعوبة في تعلمها من المفهوم الموحد أو المفرق، وتظهر هذه المفاهيم عند الأطفال في الفترة من ٧ - ١٢ سنة وترجع صعوبة تعلم هذا النوع من المفاهيم إلى كونها ليست لها خصائص مدركة مرتبطة بها ولكن يمكن تمييزها فقط على أساس إدراك علاقات معينة.

هذا ويمكن تقسيم المفاهيم إلى مفاهيم كلية أو مفاهيم جزئية Sub-Concepts ويعني المفهوم الكلي مجموعة من المفاهيم الجزئية، فمفهوم حيوان مثلاً مفهوم كلي يتضمن كل الحيوانات الأليفة والمفترسة بينما كلب أو قطة أو أسد مفهوم جزئي، فكلب يمثل حيوانات ذات خصائص محددة تدرك عن طريق الحواس ويطلق عليها اسم كلب وهي لها صوت معين وشكل معين، وفراء معين، وسلوك معين.

تكوين ونمو المفاهيم:

بالرغم من وجود شبه اتفاق على أن القدرة على تكوين المفاهيم فطرية أصلاً، فإن

تكوين المفاهيم يتم عن طريق الخبرة وتراكم الخبرة، وهذه الحقيقة هامة للآباء والمربين الذين يمثلون جماعات مرجعية Reference groups للأطفال تساعدهم على تنظيم عملية الإدراك لتهيئتهم للتعرف على الخصائص المميزة للأشياء المختلفة في بيئتهم. ويتم ذلك بتقديم وتعريض الطفل لعدد كبير من الأمثلة الإيجابية التي تمثل مفاهيم مختلفة. فتعرض الطفل لعدد كبير من المثيرات في بيئته ومساعدته في التعرف على خصائصها المحددة لها والتعامل معها وتسميتها بأسانها، يسهل عليه عملية التعميم والتمييز، وبذلك يمكن مساعدته على تصنيف هذه الأشياء على أساس خصائصها العامة المشتركة التي تميزها عن غيرها من الأشياء.

وتظهر المفاهيم الأولى للأطفال في شكل تخيلات أو تصورات أو تمثيلات لشيء أو حادثة أو شخص، على أن يكون هذا الشيء قد سبق ومّر بخبرة الطفل. وفي حالة غياب هذا الشيء يمكن للطفل استدعاء صورة ذهنية له، إذا ما طلب منه ذلك، فعند سماعه صوت قطّة يمكنه ذكر اسمها، إذا ما سئل عن اسم الحيوان الذي سمع صوته، ويرى برونر Brunner أن ما يعبر عنه الطفل ما هو إلا استدعاء خبرة سبق وقد كونها من خبراته السابقة عن هذا الشيء^١. ويرى بياجيه Jean Piaget أن الطفل بقدرته على استدعاء صورة أو تخيل للشيء فإنه يكون قد أصبح قادراً على استخدام الوظيفة الرمزية للشيء، وذلك يعني أنه بإمكانه استخدام رموز للتعبير عن أشياء أو أحداث أو أشخاص دون أن يتعامل معهم في الوقت الحاضر. وبذلك يكون الطفل قد أدمج الخبرة الجديدة وأصبحت جزءاً من بنيته العقلية.

ويعتبر بياجيه أن المحاكاة واللعب الإيهامي الذي يقوم به الطفل في مرحلة ما قبل المفاهيم (٢ - ٤ سنوات)* ما هو إلا تمثيل لعملية إدماج خبرة الطفل عن الشيء في بنيته العقلية بصورة يمكن استدعاؤها. ففي لعب الأطفال بالعرائس أو تقليدهم لدور الأم أو المدرسة أو الشرطي، أو الطبيب، يحاول الطفل تمثيل أو تصوير خبرته المكتسبة.

وقد أوضح بياجيه في كتابه اللعب والأحلام والمحاكاة، أن الطفل من خلال هذه

* قسم بياجيه النمو العقلي إلى ٤ مراحل

- ١ - المرحلة الحسية الحركية من ٠ - ٢ سنة .
- ٢ - التفكير قبل الاجرائي
- أ - مرحلة ما قبل المفاهيم (٢-٤ سنة)
- ب - مرحلة التفكير الحدسي (٤-٧ سنوات)
- ٣ - مرحلة العمليات المحسوسة (٧-١١ سنة)
- ٤ - مرحلة التفكير الشكلي .

الأساليب الثلاثة، يستطيع عرض وتصوير Representing ما يعرفه عن العالم. كما أوضح بياجيه أهمية اللغة كرموز من خلالها يستطيع الطفل التعبير عما يعنيه. ويرى بياجيه أن اللغة لا تخلق الإحساس Sense أو الشعور Feeling أو ما يعنيه الفرد Intention، وإنما هي تصاحبه وتعبّر عنه فقط. هذا ويساعد الطفل على تشكيل خبرته المعرفية، تفاعله مع غيره من الأطفال والكبار، وبالرغم من الأهمية التي أعطاها بياجيه لعملية التفاعل الاجتماعي فإنه أكد على إيجابية الطفل في عملية التفاعل وكذلك نضجه وخبرته السابقة ودورهم الإيجابي في النمو المعرفي للطفل^(٥).

ويرى بياجيه أن تحقيق التوازن Equilibrium عملية أساسية في تشكيل خبرة الطفل المعرفية وفهمه وتفسيره للمواقف، وهذا التوازن بدوره يتطلب عمليتين أساسيتين هما عملية الإدماج أو التمثيل Assimilation وعملية الملاءمة Accomodation، فالطفل يفسر الموقف الجديد عادة في ضوء ما اكتسبه من خبرات سابقة شكلت بنيته المعرفية. وعندما ينجح الطفل في ذلك يتم التوازن ويكون الطفل قد أدمج الموقف الجديد أو الخبرة الجديدة لبنيته المعرفية، أما إذا فشل في تحقيق ذلك، فإن عليه أن يعدل من سلوكه أو خبرته لتلائم الموقف الجديد. ويمثل هذا الموقف عملية الملاءمة. وهاتان العمليتان تعتبران أساسيتان لتحقيق التكامل لخبرة الطفل المعرفية^(٦). وفي الفترة من ٤ - ٧ وهي ما يطلق عليها بياجيه مرحلة التفكير الحدسي Intuitive Sub-stage يصدر الطفل أحكامه على الأشياء عن طريق الانطباع. فهو يعتمد في هذه المرحلة على إدراكه الذاتي لبنيته المحيطة الذي يكون غالباً سطحياً، ويحدث ذلك لعدم قدرته على الانتباه والتركيز على جميع أوجه الشيء في الوقت نفسه. فهو يركز على بعد واحد للشيء ويستبعد الأبعاد الأخرى. ويسمي بياجيه هذه الظاهرة بالتركز Centrisim.

وتتميز مفاهيم طفل هذه المرحلة بالبساطة وعدم الثبات، فطفل هذه المرحلة لا يمكنه إدراك العلاقات بين الأشياء والأحداث أو استخدام المنطق في التعبير عن المواقف. ويكون الطفل في هذه المرحلة بعض المفاهيم البسيطة من تفاعله المباشر مع الأشياء والأشخاص، فهو يكون عن طريق الخبرة الحسية المباشرة مفاهيم عن الأشياء ذات الخصائص المحددة المرتبطة بها كالقطة والكلب وبعض أنواع الحيوانات والفاكهة، وإن كان عدد قليل من أطفال هذه المرحلة يصلون إلى مستويات أكثر تجريداً مثل نبات أو حيوان. أما المفاهيم الأكثر تجريداً فتظهر بين سن السابعة والثانية عشرة مثل مفاهيم الأعداد والزمن والمسافة والوزن والكتلة. وترجع الفروق الفردية بين أطفال هذه المرحلة في الناحية المعرفية عادة إلى عدة

عوامل من أهمها: النضج ونوعي به نضج الجهاز العصبي المركزي والحواس وقدرتها على التمييز السليم، والذكاء وإتاحة الفرص المناسبة للطفل للتفاعل الاجتماعي مع الأطفال (في الروضة وجماعا الرفاق ومع الكبار). والفرص المتاحة للاستفادة من الخبرات الحسية المباشرة لتهيئة الطفل للتعرف على المثيرات المختلفة وخصائصها التي تميزها عن غيرها. هذا، بالإضافة إلى اختلاف البيئة من حيث درجة تقديمها للطفل من فرص للاكتشاف والابتكار والتعلم الذاتي والتوجيه من جانب الكبار.

وباختصار فإن مفاهيم طفل هذه المرحلة تعكس طبيعة تفكيره ويرى بياضه أن تفكير طفل هذه المرحلة يتميز بالآتي:

١ - التركيز حول الذات (Egocentrism):

فالطفل في هذه المرحلة يفكر من وجهة نظره هو فقط، وهي وجهة نظر ذاتية محدودة دون أن يأخذ وجهات نظر أخرى في الاعتبار، أي أن تفكيره في هذه المرحلة يعكس انطباعه الذاتي عن الشيء.

٢ - التركيز (Centrism):

وهو تركيز الطفل على خاصية واحدة أو بعد واحد للشيء وإهمال الصفات أو الأبعاد الأخرى المحددة لهذا الشيء، فإذا قدمنا للطفل كرتين مثلاً مصنوعتين من الصلصال واستقر رأيه على أنها متساويتان في الحجم ثم حولنا إحداهما إلى شكل آخر مثل موزة فقد يقول الطفل «الموزة أكبر لأنها أطول». فالطفل في هذه الحالة يكون قد ركز على بعد واحد فقط وهو الطول وقارنه بعرض الكرة المتبقية. وفي أحيان أخرى يقول الكرة أكبر إذ يكون ركز على العرض فيقول أن الكرة أكبر من الشكل الطويل الرفيع.

٣ - عدم القدرة على القلب أو معكوسية التفكير (Irreversibility):

فالطفل في هذه المرحلة يمكنه عمل الشيء وإدراكه بطريقة تسلسلية من البداية إلى النهاية. فمن السهل عليه إدراك أن $5=3+2$ ولكنه في الوقت نفسه لا يمكنه التفكير بطريقة عكسية فهو من الصعب عليه إدراك أن $5-3=2$.

دور الروضة في مساعدة الطفل على تكوين المفاهيم ونموها:

١ - تقدم الروضة للطفل الكثير من الخبرات الحسية المباشرة وتتيح له الكثير من فرص

التفاعل الاجتماعي مع غيره من الأطفال في نفس المرحلة الزمنية، هذا كما أنها تهيء له فرص التفاعل الاجتماعي مع الكبار العاملين في الروضة وخاصة مع المدرسة. إن المساحة الخارجية للروضة والحديقة والمطعم وحظيرة الطيور والمكتبة والصف نفسه بأركانه المختلفة وما يحتويه من مثيرات مختلفة يقدم للطفل الكثير من الخبرات الحسية المباشرة. هذا ويستفيد الطفل من هذه الخبرات بطريقة منتظمة بتوجيه من المدرسة أو بصورة غير مباشرة عن طريق المشاهدة والتعامل مع المثيرات المختلفة من خلال اللعب والمشاهدة. فالطفل يكتسب كثيراً من الخبرات الذاتية من الاحتكاك والتفاعل المباشر. هذا وتستخدم المدرسة هذه المثيرات بطريقة منتظمة لتوجيه إدراك الطفل من خلال المشاهدة والمناقشة لمساعدته على اكتشاف الخصائص المميزة للأشياء المختلفة والتمييز بينها وبين غيرها من الأشياء حتى تنمي عند الطفل القدرة على التعميم والتمييز^(٨).

مثال: أن تقدم المدرسة صندوقاً من الحلوى المنوعة من حيث الشكل والحجم ولون الغلاف للطفل وتطلب منه تقسيمها إلى مجموعات حسب رغبته هو وعندما يقوم بذلك تناقشه بخصوص المجموعات التي توصل إليها لمساعدته على الوصول إلى الأساس الذي استخدمه في تصنيفه للحلوى، ثم تسأله أن يقدم أمثلة إيجابية أخرى يتمثل فيها المفهوم كاللون أو الشكل. كذلك يمكن أن تطلب المدرسة من الطفل أو طفل آخر مقارنة المجموعات الجديدة التي قد تكونت، أي تطلب منه أن يميز بين المجموعات من حيث عدد العناصر في كل منها للوصول إلى مفهوم أكثر أو أقل أو متساو. ويمكن أيضاً أن تطلب منه تحديد عدد العناصر التي تزيد بها مجموعة على أخرى لمساعدة الطفل على مقارنة عناصر المجموعتين بالتقابل.

٢ - إن تكرار وتنويع الخبرة التي تقدمها الروضة للطفل يساعده على الاكتساب المبني على الاستثارة المعرفية للدافع، وهذا يساعد بدوره على تدعيم الخبرات المكتسبة وتكاملها. ويساعد الطفل على تحقيق ذلك إتاحة الفرص له للمناقشة مع المدرسة وكذلك مع غيره من الأطفال ومساعدته على التعبير عن نفسه والاكتشاف الذاتي وتنمية قدرته على الاستنتاج^(٩).

٣ - إن التفاعل الاجتماعي الذي يحدث بين المدرسة والطفل في الروضة أو بين الأطفال من خلال المناقشة أو سؤال الطفل من قبل المدرسة ومناقشته في خبرة معينة مثل قصة أو سؤال عن شيء يحبه أو يمتلكه مع الأطفال يساعده على الاستثارة اللغوية وتنمية قدرته

على التعبير عما يعنيه .

وقد أوضحت Sinclair في دراسة قامت بها^(١٠) عن العلاقة بين اللغة ومستوى التفكير عند الطفل، أن لغة الطفل مرتبطة بمستوى تفكيره، فترى أن اللغة ليست مسؤولة عن مستوى تفكير الطفل وإنما تستثيره وتعبر عنه وتدل عليه. فبنية الطفل المعرفية هي حصيلة كل ما يعرفه وما يستطيع عمله والتعبير عنه بصور مختلفة.

هذا ولما كانت هناك علاقة إيجابية بين قدرة الطفل اللغوية وخاصة الجانب التعبيري منها ومستوى تفكيره، فإنه يجب الاهتمام بالتبادل اللغوي والاستخدامات الصحيحة للغة في التعامل والتفاهم مع الآخرين وتوصيل رغبات الطفل وحاجاته لهم وفهمه واستيعابه لما يعنيه الآخرون، فالتعبير اللغوي ذو أهمية كبيرة في هذه المرحلة إذ أنه يساعد الطفل على استدخال المفاهيم وبالتالي تكوينها، فالتبادل الكلامي بين الطفل والمدرسة أو بينه وبين غيره من الأطفال، أو بين الطفل والديه، يمثل قناة تواصل هامة، من خلالها يستطيع الطفل تعريف العالم من حوله والتعرف عليه.

هذا ويجب ان تهتم الروضة بتنمية قدرة الطفل اللغوية وخاصة الجانب التعبيري منها، لمساعدة الطفل على مرونة التفكير واستثارته، وهذا يتطلب من مدرسة الروضة مساعدة الطفل على التسمية الصحيحة للمثيرات والنطق الصحيح للكلمات وربط الكلمة بالعنى الدال عليها^(١١). فالتمييز والتصنيف والتسمية، عمليات معرفية هامة وأساسية لتكوين المفهوم. فالطفل عندما يستطيع إعطاء أمثلة إيجابية يتمثل فيها المفهوم وكذلك التمييز بين المفهوم وغيره من المفاهيم الأخرى ومعرفة الكلمة الدالة عليه كمفهوم يكون قد أصبح قادراً على القيام بعملية التعميم على أشياء أخرى لها نفس الخصائص.

٤ - يمكن للروضة عن طريق اللعب الحر للطفل والملاحظة الموجهة والاستنتاج من خلال هذا اللعب، تنمية قدرته على الاكتشاف والابتكار الذاتي. ويتميز لعب أطفال هذه المرحلة بالخيال، والمحاكاة، هذا كما أن طفل هذه المرحلة بإمكانه القيام بكثير من الحركات التي يستخدم فيها الساقين والذراعين مثل الرقص والتسلق، والحجلة، والقفز والجري وركوب السيارات أو الدراجات وعمل كثير من الحركات المتأخرة، ومن خلال اللعب يمكن للطفل استدخال وتكوين بعض المفاهيم البسيطة مثل فوق تحت أمام خلف أكثر أصغر وبعيد وقريب وبعض المفاهيم الخاصة بالنظام والتعاون والاستقلالية

وإن كانت مفاهيم بسيطة بمقارنتها بمفاهيم الكبار لأنها لم تصل إلى مرحلة الثبات بعد^(١٢).

٥ - إن الروضة تقدم للطفل من خلال القصص البسيطة وتمثيل المواقف التي يجب أن يجاهاها الطفل نماذج حية تساعد على استدخال وتكوين المفاهيم البسيطة التي تدعم من خلال المناقشة وتمثيل الدور المفضل له في القصة التي يجيها ويشاهدها. وهذا يساعد الطفل على تكوين بعض المفاهيم الاجتماعية البسيطة مثل تلك المتعلقة بالأمانة والاستقلالية والتعاون ومساعدة الغير وبالرغم من أن هذه المفاهيم تكون بسيطة لم تصل إلى مرحلة الثبات بعد إلا أنها تعتبر أساساً ومادة خاصة لمفاهيم الطفل في المرحلة التالية.

وباختصار فإن ما يتعلمه الطفل في الروضة يعتمد على نموه المعرفي ، فالروضة تتعامل مع كل طفل كفرد مستقل له تكوينه الخاص وقدرته الخاصة على التحصيل. فبالرغم من وجود توقعات عامة بين أطفال هذه المرحلة فإن ما تتوقعه يختلف نسبياً من طفل إلى آخر وبذلك يكون دور الروضة هو مساعدة الطفل على اكتشاف قدراته واستخدامها وتمييزها كذلك مساعدته على فهم نفسه من خلال علاقته بالآخرين^(١٣). وما يكتسبه الطفل في الروضة يعتمد على خبرته السابقة وذكاؤه ونضجه الجسمي والاجتماعي فالطفل يكتسب الخبرات من خلال بنية معرفية خاصة به يدمج إليها الخبرات الجديدة.

هذا كما أن الروضة كبيئة تربوية تساعد الطفل من خلال التفاعل الاجتماعي السليم والتوجيه والاستفادة من الخبرات التي تقدم له على التحرر نسبياً من التمرکز حول الذات وأخذ وجهات أخرى غير وجهة نظره في الاعتبار، كما تساهم في تنمية قدرته على إدراك العلاقات البسيطة بين الأشياء والأحداث والمواقف المختلفة، فهي تساعد وتبني للمرحلة القادمة مرحلة العمليات المحسوسة. فالنمو المعرفي عملية تراكمية ولذلك لا بد من تحقيق النجاح في المراحل الأولى حتى يصل الطفل إلى المراحل المتقدمة فالإطار المعرفي للطفل هو الأساس الذي يحدد قدرته على اكتساب المفاهيم.

وفي المرحلة الابتدائية أو الطفولة المتأخرة يتميز النمو العقلي للطفل بمرونة التفكير وازدياد فهم الطفل للعلاقات بين الرموز والأشياء والأحداث، وتزداد قدرته على تركيز الانتباه، فيستطيع أن يركز اهتمامه في موضوع واحد، ويصبح الطفل في هذه المرحلة أقل تمرکزاً حول الذات في نظره للأمور، فينظر إلى المواقف المختلفة من وجهات نظر أخرى غير

وجهة نظره نتيجة لزيادة مرونة تفكيره وخبراته وقدرته على التركيز. ويصبح خيال طفل هذه المرحلة عملياً نتيجة لزيادة اهتمامه بالواقع والحقيقة مما يزيد من قدرته على الإبداع والاكتشاف والتركيب. كما يتميز طفل هذه المرحلة بحب الاستطلاع والبحث عن الحقيقة ويطلق بياجيه على هذه المرحلة من ٧-١١ سنة مرحلة العمليات المحسوسة Concrete Operations Stage وسميت بذلك لأن الطفل يبدأ في هذه المرحلة في استخدام المنطق في التعامل مع الأشياء المادية والتفاعل معها. ويعتمد الطفل في هذه المرحلة في تفسيره للأشياء وفي استنتاجه للنتائج على الحقائق المدركة الموجودة أمامه. وبالرغم من أن الطفل في هذه المرحلة يمكنه الوصول إلى فروض من خبرات غير محسوسة إلا أنه لا يمكنه تحقيق ذلك إلا إذا كان قد اكتسب هذه الخبرة الحسية في مرحلة سابقة. فطفل هذه المرحلة ما زال محدوداً في تفكيره بمقارنته بالراشدين، فهو يميل إلى الوصف أكثر من التفسير، ويصعب عليه التحقق من الفروض والاستدلال على صحتها من الواقع. فمثلاً إذا اعتقد أن فريق كرة القدم الذي يشجعه هو أفضل فريق، فإنه يستمر في تشجيعه مهما خسر من مباريات.

ويرى بياجيه أن الطفل في هذه المرحلة من ٧-١١ سنة يصل إلى العمليات الأساسية لتكوين المفاهيم. فبدأ الثبات بالنسبة للعدد أو المحتوى والكمية والوزن يتحقق بالنسبة للطفل في هذه المرحلة ويرى بياجيه أن ثبات العدد يحدث من سن السابعة، فالطفل يعرف أن العدد ٨ كمجموع قد نتج عن عدة أشكال فقد يكون من $2+3+3$ أو $1+5+2$ أو أي شكل آخر طالما أن المجموع هو ٨ وتبقى كمية ثابتة فهو يدرك أن عدد عناصر المجموعة ثابت مهما اختلف ترتيب العناصر المكونة لها، وهو أيضاً يستطيع القيام بالعملية المباشرة أو عكسها فمثلاً يستطيع أن يعرف $9 \times 3 = 27$ وأن $27 \div 3 = 9$ أو $27 \div 9 = 3$ ، أي أنه يصبح قادراً على التفكير بطريقة عكسية أو معرفة معنى العكس، وهذان مبدآن أساسيان لتكوين الكثير من المفاهيم الحسابية والعلمية والمفاهيم الخاصة بتقدير الاتجاهات Directions وتقدير قيم الأشياء والوزن، ويرى بياجيه أن ثبات العدد يبدأ عند الطفل في سن السابعة وثبات التكوين أي المادة التي يتكون منها الشيء Substance يحدث بين ٧-٨ سنوات والوزن من ٩-١١ سنة والكتلة في سن ١٢ سنة.

هذا كما أن تحرر الطفل من التمرکز حول الذات في هذه المرحلة ومرونة تفكيره وزيادة قدرته على تركيز الانتباه يساعده على فهم أن الكمية تكون ثابتة سواء أكانت رقماً أو وزناً أو حجماً مهماً غيرنا الأبعاد.

ويساعد على غمو مفاهيم طفل هذه المرحلة وثباتها وصوله إلى التصنيف الثابت الذي يتطلب معرفة الخصائص العامة المشتركة الأساسية المحددة للمفهوم أي قدرته على إعطاء أمثلة صحيحة لا تعتمد على المحاولة والخطأ، كما أنه يصبح قادراً وبدقة على التمييز بين المفهوم وغيره من المفاهيم الأخرى دون أي خلط، فوصول الطفل إلى ذلك يعني أنه أصبح قادراً على القيام بالعمليات الأساسية لتكوين المفهوم وهي التجريد والتعميم والتمييز، وطفل هذه المرحلة يستطيع التصنيف على أساس أكثر من خاصية كاللون والشكل والحجم والنوع، هذا ويستطيع طفل هذه المرحلة أيضاً القيام بعملية الترتيب، كالأول والثاني والثالث والرابع إلى آخره والتقاط الترتيب الصحيح عندما يسأل عنه، كما أنه يستطيع في هذه المرحلة الترتيب في اتجاهين متضادين مثل من الأطول إلى الأقصر أو من الأقصر إلى الأطول أو من الصغير إلى الكبير أو من الكبير إلى الصغير، كما يتضح له في هذه السن العلاقة بين الكل والجزء.

وباختصار فطفل هذه المرحلة يتكون لديه في هذه المرحلة المفاهيم التي تسمى بالمفاهيم الموحدة أو الرابطة والمفاهيم المفرقة التي تحتاج الوصول إلى قاعدة عامة لتكوينها والكثير من المفاهيم والعلاقات التي سبق الإشارة إليها، على أن تكون الخبرات المرتبطة بتكوين هذه المفاهيم قد مرت بخبرة الطفل وتعامل معها بصورة مباشرة.

دور المدرسة الابتدائية:

تعتبر هذه المرحلة هامة وأساسية في استدخال وتكوين مفاهيم الطفل والوصول بها إلى العمومية والثبات، ويساعد على ذلك زيادة خبرة الطفل المباشرة وتعامله مع الأشياء المادية ومساعدته في التعرف على خصائصها بنفسه وكذلك الوصول إلى إدراك العلاقات والتشابه بين الأشياء وفهم الأبعاد المختلفة للأشياء.

وهنا يبرز دور وأهمية المدرسة الابتدائية في مساعدة الطفل على تحقيق ذلك.

١ - إن المدرسة الابتدائية بإمكاناتها وخبرة المدرسين التربوية تستطيع أن توفر للطفل فرصاً كثيرة وخبرات متنوعة للتعامل مع الأشياء المادية. فالطفل في المدرسة الابتدائية وخاصة في المراحل الأولى منها بحاجة ماسة إلى ممارسة الشيء والتعامل معه لكي يكتشف بنفسه خصائصه المميزة^(١٥) أي يجب أن نساعد على القيام بعمليات التجريد بنفسه ثم بالسؤال والتوجيه يمكن مساعدته للقيام بعمليات التعميم والتمييز، فمثلاً مدرس الحساب قد يقدم له أشكالاً مختلفة ثم يطلب منه تكوين مجموعات على أساس الشكل

ثم يناقشه في الأساس الذي استخدمه في التصنيف كذلك الحال بالنسبة لتصنيف الطيور أو الحيوانات في حصة العلوم أو اكتشاف الطفل للصفات المميزة لطائر معين أو حيوان معين بنفسه أو نبات معين .

٢ - يجب أن تركز المدرسة الابتدائية على الخبرات الحسية المباشرة لمساعدة الطفل على استدخال المفاهيم وتكوينها حتى تساعد الطفل على الانتقال إلى التفكير المجرد. فيجب أن يركز المدرس في هذه المرحلة على الجوانب العملية التي يدركها الطفل بصورة مباشرة وتكون ذات فائدة عملية بالنسبة له ويجب مراعاة ذلك في مساعدة الطفل على استدخال وتكوين المفاهيم الدينية ومفاهيم الاتجاهات .

لذلك يجب أن توفر المدرسة الابتدائية للطفل فرص التعامل المباشر مع ما هو موجود في بيئته وما هو ذو فائدة عملية له في هذه المرحلة، هذا مع مراعاة طبيعة المواقف من حيث أهميتها بالنسبة للطفل ومناسبتها لنموه المعرفي في هذه المرحلة، فتقوم المدرسة الابتدائية بكثير من الرحلات العلمية، لمساعدة الطفل على تكوين وزيادة معلوماته العلمية والجغرافية والتاريخية . . . وهذه الخبرات المباشرة التي يحصل عليها الطفل من خلال المشاهدة والاكتشاف الذاتي والتوجيه تساعد على تكوين الكثير من المهارات المعرفية كذلك تضع له الأساس لينظم معلوماته . فالخبرة المباشرة تعطي معنى وتدعم ما لديه من معلومات^(١٦) . إن هذا التنظيم المحدد للمعلومات المبني على الخبرات الحسية المباشرة يساعد الطفل على استدخال المفاهيم وتكوينها . كما أن تنوع الخبرة وتكرارها يساعد على عمومية المفاهيم وثباتها والانتقال إلى التفكير المجرد واستخدام المنطق في التعامل مع الأشياء الحسية وإدراك العلاقات بين الأشياء والأحداث .

٣ - وتساعد المدرسة الابتدائية الطفل على استدخال وتكوين الكثير من المفاهيم الدينية والاجتماعية والوصول بها إلى العمومية والثبات . فتستفيد من الزيادة الكبيرة في النمو المعرفي لطفل هذه المرحلة . فالزيادة في مرونة تفكيره وتحرره من التمرکز حول الذات وزيادة قدرته على التحليل والربط والاستنتاج واستخدام المنطق وتحول خياله من الخيال الوهمي البعيد عن الواقع إلى الخيال العملي الإبداعي يعطي لمفاهيم طفل هذه المرحلة، طابعاً جديداً، وتصبح مفاهيمه في هذه المرحلة أكثر ارتباطاً بالواقع وأكثر تجريداً وعمومية وثباتاً .

وتتسم المفاهيم الدينية لطفل المرحلة السابقة (رياض الأطفال) عادة بالبساطة والواقعية، فهي تعكس طبيعة نموه المعرفي وخصائص تفكيره. فطفل الرياض يفسر ما يراه بما يعرفه. فعلى سبيل المثال، من وجهة نظر طفل هذه المرحلة يكافئ الفرد لأعماله الخيرة ويعاقب لأعماله الشريرة واللجنة مكان كبير جداً لإشباع حاجات الفرد الشخصية والصلاة وسيلة لتحقيق حاجاته والملائكة نساء ورجال بأجنحة بيضاء. وتعمل رياض الأطفال على مساعدة الطفل في هذه المرحلة، على تكوين المفاهيم الدينية البسيطة التي تعمل كأساس يبني عليه مفاهيمه في المرحلة القادمة. فتستغل رياض الأطفال شغف الطفل بالأمور الدينية وخاصة القصص وحب استطلاعهم وقدرته على التذكر المباشر في حفظ السور القصيرة التي يسهل عليه حفظها ومساعدته على ربطها بصورة كلية بسيطة بحياته لمساعدته على تكوين بعض المفاهيم الدينية والاجتماعية بصورة بسيطة وعملية مثل الصدق والتعاون والأمانة . . .

وتقدم المدرسة الابتدائية التربية الدينية والاجتماعية للطفل بصورة عملية تفسر له العالم من حوله بصورة عملية واقعية وتوضح واجباته وحقوقه ودوره في الحياة. فالعبادات تدرس بصورة عملية وتستخدم أيضاً المناقشة والتحليل لمساعدة الطفل على فهم الأسس التي ترتكز عليها. ويقرأ القرآن الكريم للطفل بصورة كلية (وخاصة في السنوات الثلاث الأولى من المرحلة الابتدائية) مرتبطة بحياته. ويجب أن تدرس القصص الدينية والاجتماعية بطريقة شيقة تساعد على التحليل والربط والتطبيق والاستنتاج والاستفادة من القيم والنصائح المتضمنة فيها. وبذلك فتقدم التربية الدينية لطفل هذه المرحلة بصورة عملية مرتبطة بحياته وواقعه يساعده على استدخال وتكوين الكثير من المفاهيم الدينية والاجتماعية ونموها وعموميتها وثباتها والانتقال إلى التفكير المجرد. كما يساعد ذلك على تنمية ميوله الدينية واكتسابه الكثير من القيم والاتجاهات الإيجابية.

٤) يجب أن تهتم المدرسة الابتدائية بتنمية قدرة الطفل اللغوية وخاصة الجانب التعبيري منها، فالخبرة اللغوية وخاصة التعبيرية تدعم خبرة الطفل العملية وتعمقها، لذلك يجب أن تكون الحصص المخصصة للتعبير اللغوي في المدرسة الابتدائية مركزة بدرجة كبيرة على القراءة الحرة وفهم معنى كل ما يقرؤه الطفل والتعبير عنه بصورة واضحة محددة، وتحليل المواقف التي تعبر عنها القصة وتحديد الأفكار الرئيسية المتضمنة فيها وتوظيف القصص لتنمية ميوله وإكسابه الكثير من الاتجاهات والقيم .

وبذلك تعمل المدرسة الابتدائية على تنمية حصيلة الطفل اللغوية (قد تصل إلى ضعف حصيلته اللغوية في المرحلة السابقة) وقدرته على استخدام الكلمات الصحيحة والواضحة المعنى في التعبير. ويزيادة مرونة تفكير طفل هذه المرحلة وحب الاستطلاع لديه ورغبته في البحث والمعرفة والاكتشاف وزيادة اهتمامه بالواقع وتميز خياله بالواقعية والإبداع تزداد قدرته على التفسير والتحليل والتركيب والاستنتاج والإبداع والابتكار. ويمكن أن تساعد المدرسة الابتدائية الطفل على تحقيق ذلك عن طريق إتاحة الفرص والتشجيع وتوفير المواقف العملية التي تساعد على الابتكار والتعلم الذاتي والبحث والاكتشاف. ولذلك يجب أن تهتم المدرسة الابتدائية بميول الطفل وحاجاته وأن توفر له المواقف التعليمية الهادفة وأن تساعد من خلال التعبير الشفوي والكتابي أو الرسم أو التمثيل أو التشكيل على الابتكار والتعلم الذاتي «وأن تشجع التلميذ على الإهتمام بتحليل العناصر الرئيسية لموضوع الدراسة وفهم واستنتاج العلاقات بينها للوصول إلى الأسس التي يركز عليها الموضوع، أو الفكرة، وتقديم أفكار جديدة أو حلول جديدة للمشكلة. كما يجب أن تستخدم اللغة في المدرسة الابتدائية بصورة عملية تربط الطفل بعالمه لتنمية معلوماته ومهاراته المعرفية وإكسابه الكثير من الاتجاهات والقيم وتنمية تفكيره.

٥) يجب أن يهتم مدرس المرحلة الابتدائية بميول التلاميذ وحاجاتهم وأن يتعرف على قدراتهم للعمل على تنميتها وأن يشجعهم على المشاركة وتقديم الأفكار الجديدة وخاصة تلك المرتبطة بميولهم واهتماماتهم. وهذا يتطلب، ألا يقتصر دور المدرس في هذه المرحلة على تقديم المعلومات بل يجب أن يكون أيضاً موجهاً ومرشداً للتلاميذ. وقد أثبتت إحدى الدراسات^(١٧)، أن الأطفال في بعض المدارس الإنجليزية (من سن ٧-١١) التي تتبع نظام الفصل المفتوح أظهروا تقدماً ملحوظاً في نموهم المعرفي بمقارنتهم بأطفال آخرين في نفس المرحلة ملتحقين بمدارس تقليدية. ومن هنا نرى أن ما يحتاجه التلميذ ليس فقط معلومات وإنما فرص جيدة للتعليم وإتاحة الفرص للمشاركة والتعبير عن النفس^(١٨).

وهذا يساعد التلميذ على استدخال وتكوين الكثير من المفاهيم وعموميتها وثباتها والانتقال إلى التفكير المجرد.

هذا وبالرغم من أن الكثير من أطفال هذه المرحلة يصلون إلى درجة كبيرة من العمومية والثبات بالنسبة لعدد كبير من المفاهيم إلا أن عدداً منهم لا يتحقق له ذلك إلا في المرحلة القادمة، ويرجع ذلك بالإضافة إلى عوامل أخرى سبق ذكرها إلى عدم توفير الخبرة الحسية اللازمة للطفل في هذه المرحلة لتكوين المفاهيم.

الهوامش

- 1 - David Fontana, «Concept Formation and Development», in **Psychology for Teachers**, London: The British Psychological Society, 1981), P. 64.
- 2 - Dennis Child, **Psychology and the Teacher**, 2nd edition (New York: Reinhart & Winston, 1978), P. 113.
- 3 - This classification is based on John DeCecco and R. Grawford, **The Psychology of Learning and Instructions**, 2nd edition, (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hal Inc., 1974), pp. 291-292.
- 4 - Dennis Child, op. cit., pp. 113-114.
- 5 - Jean Piaget, **Play, Dreams, and Imitation**, (New York: Harper & Row Publishers, 1964)
- 6 - Jean Piaget, **Structuralism**, (New York: Harper & Row Publishers, 1971).
- 7 - For Detailed discussion of Preoperational Stage see Piaget and Inhelder, op. cit., and also, J.H. Flavell, **The Developmental Psychology of Jean Piaget**, (New York: Van Nostrand Reinhold, 1963)
- 8 - Bernard Spodek, **Teaching in Early Years**, Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall Inc., 1978)p. 75.
- 9 - C.Kimi, «Piaget Interactionism and the Process of Teaching Young Children». in M. Schwebel and J. Ralph, ed., **Piaget in the Classroom**, (New York: Basic Books, 1973).
- 10 - H.Sinclair, **Language and Operation**, (Paris: Dunod, 1967)
- 11 - Kathrine Read, **The Nursery School: Human Relationships and Learning**, 6th edition, (philadelphia, Pa.: Saunder Co., 1976). pp. 240-243.
- 12 - Bernard Spodek, op. cit., pp. 239-243.
- 13 - David Wickens, «Piagetian Theory as a Model for Open System of Education», in Milton Schwebel and J. Ralph, ed., **Piaget in the Classroom. op. cit.**
- 14 - See, Jean Piaget, **Judgement and Reasoning in the Child**, (Patterson, N.J.: Littlefield Adams, 1964).
- 15 - Carolyn I. Saarni, «Applications of Piaget's Cognitive Development Theory, New York University Quarterly, Winter, 1976, p. 30.
- 16 - Henry Lindgren, **Educational Psychology in the Classroom**, 6th edition, (London: Oxford University Press, 1980), P. 353.
- 17 - K. Murray, «The effects of two different Educational Programs on Cognitive Development as Measured by Piagetian Tasks», paper presented at Conference of Society for Research in Child Development, Philadelphia, 1973, Quoted in Saarni, op. cit., P. 32.
- 18 - Saarni, op. cit., p. 32.

لافون : قضية اخلاقية ها أبعاد أخرى في تاريخ الكيان الصهيوني

عبد الرحيم حسين

مجلة الثقافة العالمية

المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

الكويت

تلعّب بعض القضايا التي تصنف أحياناً على أنها فضائح أخلاقية دورها في إنهاء الحياة السياسية لبعض المسؤولين والبارزين في التاريخ، وتظهر فضيحة ووترغيت الأميركية التي انتهت الحياة السياسية للرئيس نيكسون في أغسطس ١٩٧٤ مثلاً صارخاً في عصرنا الذي نعيشه ولكن مثل هذه القضايا غالباً ما تحمل في ثناياها أبعاداً أخرى تظهر الصراعات بين شرائح الحزب الحاكم وتوجهات قياداته العليا السياسية.

تعتبر قضية لافون التي شهد الكيان الصهيوني بدايتها عام ١٩٥٤ واحدة من هذه القضايا عندما أظهرت هذه القضية إصرار دافيد بن جوريون ومؤيديه على العدوان والتوسع كما أظهرت سعي الصهيونية الدائم إلى الارتباط بالقوى الاستعمارية الأقوى في العالم، من أجل التآمر على الطموحات الوطنية للأمة العربية وتحقيق أهداف توسعية باستخدام الوسائل العسكرية وصراعاتها (حول هذا الارتباط) داخل حزب الماباي الذي حكم الكيان الصهيوني منذ نشأته عام ١٩٤٨ وحتى مايو ١٩٦٧ وكان قوة سياسية أساسية مشاركة في الحكم تارة ومعارضة له أخرى منذ عام ١٩٦٧ وحتى الآن، وبين الفينة والأخرى تتكشف أبعاد وأسرار جديدة لهذه القضية كان آخرها ما نشره ستيفن جرين في كتابه الانحياز والتي سنشير إليها في موضعها من المقال.

لقد لعب أكثر من شخص دوراً أو أدواراً في هذه القضية وكان كل واحد منهم يمثل انجهاً ورمزاً لظاهرة معينة متصارعة مع غيرها.

وقد أوردنا تعريفاً بهم في نهاية البحث.

بداية القضية :

شكل العدو الصهيوني في عام ١٩٤٨ وحدة مخبرات عسكرية مهمتها القيام بعمليات خاصة (تخريبية) في الأقطار العربية . وكانت عند بداية تشكيلها مرتبطة بوزارة الخارجية ثم تحولت إلى وزارة الدفاع الصهيونية^(١) وأصبحت تابعة لمؤسسة الاستخبارات العسكرية الصهيونية (موديعين) آنذاك التي كان يرأسها الكولونيل بنيامين جبيلي . ويبدو أن الوحدة استطاعت أن تجند منذ عام ١٩٥١ مجموعة من اليهود في مصر للعمل معها^(٢) وأصبح لهذه المجموعة مسؤول مباشر في القاهرة، وكما يبدو من تسلسل الأحداث أن الكولونيل نوري عثمان المسؤول عن التجسس المضاد في مصر آنذاك كان متحسباً لوجود هذه الوحدة ونشطا في البحث عن نشاطاتها .

وفي النصف الثاني من يولييه ١٩٥٤ فوجئت سلطات العدو الصهيوني، وخاصة موسى شاريت رئيس الوزراء وكذلك لجنة الدفاع في الكنيست، المسؤولية عن إعطاء الأوامر بتنفيذ العمليات العسكرية خارج إسرائيل، بالقاء السلطات المصرية القبض على أحد عشر شخصاً من أفراد المجموعة وفرار اثنين هما المسؤولان عنها خارج مصر . بينما كانوا يحاولون القيام بعمليات تخريبية في القاهرة والاسكندرية ضد المنشآت الأميركية والبريطانية، وكان الهدف الصهيوني من وراء ذلك كما هو شائع حتى الآن احراج حكومة الثورة المصرية وازهارها بمظهر العاجز عن حماية أمن البلاد وتعكير العلاقات بين جمال عبد الناصر والغرب^(٣) . وعرقلة تنفيذ جلاء البريطانيين عن منطقة قناة السويس خشية من تغير ميزان القوى في المنطقة ضد الكيان الصهيوني .

وعندما قدم أفراد المجموعة للمحاكمة في ١١/١٢/١٩٥٤ بمصر ثبتت إدانتهم وصدرت في ٣١/١/١٩٥٥ أحكام بالسجن على ثمانية منهم، والأعدام على اثنين هما د . مرزوق، صمويل غازار، أما الحادي عشر فكان قد انتحر قبل المحاكمة^(٤) . وتمكن قائد المجموعة (البلاد) ومساعدته من الفرار خارج مصر .

ارتفعت أصوات داخل الكنيست الصهيوني وداخل حزب الماباي والمستدروت مطالبة بمعرفة حقيقة ما جرى وتحديد المسؤولية عن إعطاء الأوامر بالتخريب . وبناء على هذه المطالبة وبأمر من موسى شاريت شكلت لجنة للتحقيق في ديسمبر ١٩٥٤ لم تنس إلى قرار صريح . ولكن تشكل لديها انطباع - دون إثبات قاطع - من خلال الوثائق التي اطلعت عليها آنذاك أن لافون وزير الدفاع هو المسؤول عن إعطاء الأمر بالتخريب^(٥) معتمدة على أقوال ضابط

المخابرات (الكولونيل جبلي) الذي أصر على أنه نفذ العملية بناء على أمر شفوي من لافون نفسه ^(٦)، وعلى تقرير بتاريخ ١٩٥٤/١١/١ مقدم من الضابط نفسه إلى رئيس الأركان آنذاك موسى دايان جاء فيه أن العملية نفذت بناء على أوامر لافون مباشرة ^(٧) وبدون علم أي جهة أخرى لا رئيس الأركان ولا رئيس الوزراء آنذاك (موسى شاريت). ولكن لافون أصر على أن الضابط (الكولونيل جبلي) هو الذي أمر بتنفيذ عمليات التخريب على مسؤوليته ^(٨) وكان رأي لجنة التحقيق وفي التحليل النهائي، أننا نأسف بأننا لم نكن قادرين على إجابة الأسئلة التي وضعها رئيس الوزراء أمامنا. يمكننا القول فقط بأننا غير مقتنعين بأن الكولونيل جبلي لم يتسلم أوامر من لافون، كما أننا غير متأكدين بأن وزير الدفاع أعطى فعلاً الأوامر المنسوبة إليه إلى جبلي ^(٩) وانتهى الأمر في تلك المرحلة باستقالة لافون من وزارة الدفاع (أو إقالته بأمر شاريت) في فبراير ١٩٥٥ وتعيينه سكرتيراً للمستدروت، ونقل الضابط جبلي من مركزه مع عودة دافيد بن جوريون إلى رئاسة الوزارة ووزارة الدفاع وبقاء كل من موسى دايان وشمعون بيريز في منصبيهما.

والسؤال هنا هل كان الانضباط العسكري مفقوداً في المؤسسة العسكرية الصهيونية؟ وهل كانت الجراءة الأدبية منعدمة؟ أم أن الأمر حل في طياته أموراً أخرى؟

الخلافات الشخصية:

إن الأزمة الأخلاقية التي ظهرت حول «من أعطى الأمر بالتخريب» لم تبدأ فجأة ولكنها كانت كامنة في الأحداث التي سبقتها؛ فعلى المستوى الشخصي ذكر موسى دايان أن خلافه مع لافون بدأ عام ١٩٤٩ - عندما كان دايان قائداً للجهة الجنوبية وعندما كان لافون سكرتيراً للمستدروت - حول طرد أهالي مدينة المجدل العربية عندما أصر دايان على طردهم جميعاً وأيد دافيد بن جوريون في ذلك بينما طالب لافون بابقاء عمال النسيج كي يستفيد منهم ^(١٠) وانتصر أخيراً رأي دايان، وظهر الخلاف بينهما ثانية حول مهام وحدة العمليات الخاصة التي سبق ذكرها عندما يصبح لافون وزيراً للدفاع ودايان رئيساً للأركان فقد حذر دايان الضباط من محاولات لافون في استخدامها لأنه كان يؤيد في تلك الفترة اجراء عسكرياً ضد مصر وممارس سلطات دكتاتورية في الجيش بما في ذلك الحصول على أنواع السلاح ^(١١). وكان لافون يرفض صلاحيات موسى شاريت كرئيس للوزراء وينظر إليه كوزير للخارجية فقط. ولم يقدم له التقارير عن حوادث الحدود مع الأقطار العربية ^(١٢). وقد ذهب بن جوريون إلى

تأييد دايان في اتهامه لافون بالدكتاتورية وأورد رسائل من موسى شاريت رئيس الوزراء آنذاك موجهة إلى لافون تثبت رأيه. ففي رسالة بتاريخ ١٤/٨/١٩٥٣ وجه شاريت رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالنيابة (حيث كان بن جوريون في إجازة) رسالة إلى لافون طلب فيها إبلاغه بأي عملية خطيرة تتم ضد الأقطار العربية. وفي رسالة أخرى من شاريت بتاريخ ٢٥/٥/١٩٥٤ إلى لافون ذكر فيها أن تقارير الأمن لا تصله كما ينبغي وتجري الأمور دون علمه ويسمع بأمور ويقراً عنها لا معرفة له بها. وطالب بضرورة إبلاغه الحقائق قبل كشفها^(١٣). وقد لخص شاريت في مذكراته العلاقات بين القيادات العسكرية آنذاك بكلمات واضحة محددة «لم أكن أتصور فقط أننا يمكن أن نصل إلى مثل هذه الحالة المفزعة من العلاقات المسمومة: إظهار الكراهية والحقد علناً والحداد المتبادل في قمة وزارتنا المجيدة (الدفاع)^(١٤)».

السنوات الصعبة (التمهيد للعدوان الثلاثي):

هذا على مستوى المؤسسة العسكرية وأما على مستوى الكيان الصهيوني نفسه فقد عاش هذا الكيان في الفترة ما بين ١٩٥٣-١٩٥٦ سنوات صعبة عندما قطعت العلاقات الدبلوماسية بينه وبين الاتحاد السوفياتي في فبراير ١٩٥٣ وحوكم أطباء يهود في روسيا بتهمة تسميم المرضى، وانتهت الهجرة الجماعية اليهودية التي شهدتها الكيان الصهيوني في الفترة ما بين ١٩٤٨-١٩٥٢ وتحولت إلى خيط رفيع بدلاً من ذلك^(١٥). وأحست «إسرائيل» بالعزلة وبدأت تسعى للحصول على السلاح من الولايات المتحدة الأمريكية^(١٦). ومع بداية هذه الفترة الصعبة مارس الكيان الصهيوني سياسة عدوانية جديدة ضد الأقطار العربية وضعها بن جوريون قبل استقالته من وزارة الدفاع في ديسمبر ١٩٥٣ عندما أخذ إجازة أمضها في كيبوتز سدي بوكر في النقب جنوب فلسطين درس فيها متطلبات الكيان الصهيوني العسكرية وقدم برنامجاً بذلك إلى الحكومة وأقرته^(١٧).

وظهرت آثار هذه السياسة الجديدة مباشرة، وأشرف على تنفيذها رئيس الأركان موشي دايان الذي عينه بن جوريون قبل مغادرته وزارة الدفاع في آخر قرار وزاري وقعه آنذاك^(١٨). حين بدأت سلسلة الاعتداءات الصهيونية على الأقطار العربية (بعد فترة من الهدوء النسبي منذ عام ١٩٤٨) بشن غارات مفاجئة أشهرها الهجوم على قرية قبية في الضفة الغربية (أكتوبر ١٩٥٣) وفي هذه الغارة تبادل بنحاس لافون وبن جوريون الاتهامات حول

إعطاء الأوامر بالاعتداء على قبية وتساءل شاريت وقتها عن جدوى هذه الغارة وتبعيتها الغارة على محطة سكة حديدية غرة وما نتج عنها من نسف عربية محملة بالجنود في فبراير ١٩٥٥. ونلاحظ هنا أن دايان ودافيد بن جوريون ومعها شمعون بيريز هم الذين بدأوا الأعمال الاستفزازية والعدوانية ضد مصر والأردن ولا نلاحظ أي دور لبنحاس لافون الذي وصفه دايان بالعدوانية ووصفه بن جوريون بالدكتاتورية العسكرية وهو أمر يتعارض مع الاتهامات السابقة الموجهة ضد لافون.

وخلال هذه الفترة السابقة وأحس دافيد بن جوريون أثناء غيابه عن الوزارة بضعف الأمن الوطني في الكيان الصهيوني ولاحظ تدهور وضع البلاد عامة ووضع حزب الماباي الذي يقود العمل الصهيوني خاصة كما رأى نقص الانضباط في دوائر الحكومة والسهتدروت^(١٩). وهي عبارات نقد موجهة مباشرة إلى شاريت رئيس الوزراء ولافون وزير الدفاع وفيها تعميم لواقع كان المجتمع الصهيوني يعيشه. وفيها تأييد لرأي شاريت السابق عن الحالة المزعجة التي وصلت إليها المؤسسة العسكرية.

وإذا ما تذكرنا أن بن جوريون وضع سياسة عدوانية جديدة قبل مغادرته وزارة الدفاع فإن تصريحه هذا لا يعدو كونه تغطية لسياسته الجديدة وتبريراً لضرورة عودته إلى الوزارة لتنفيذها.

أكثر من فضيحة :

ظهرت قضية «لافون» التي طويت على عجل وراح ضحيتها لافون نفسه متجرعاً المرارة إلا أن فضائح أخرى منها فضيحة عاموس بن جوريون الأخلاقية. وهو ابن دافيد بن جوريون الأكبر الذي كان يعمل مديراً للشرطة في الكيان الصهيوني، وانتهت بإقالة عاموس بعد أن تركت أول ظلال من الشك على شخصية بن جوريون الأب، كما ظهرت فضيحة قيادة حزب الماباي نفسه أثناء الحرب العالمية الثانية واتهام قياداته بالتآمر مع النازيين على قتل يهود المجر وذلك عندما أشار جريرن وإبلد أحد أعضاء منظمة الارغون على صفحات نشرات خاصة كان يطبعها ويوزعها إلى دور الدكتور يسراييل كستمر (ممثل حزب الماباي ورئيس لجنة إنقاذ اليهود المجر خلال الحرب العالمية الثانية) التآمر مع الضباط النازيين من أمثال انجلمان، بيرش، كرومي ومساعدتهم على قتل يهود المجر مقابل انقاذ عدد محدد من أقربائه وبعض القيادات الصهيونية المسؤولة هناك.^(٢٠)

بما أثار التساؤل داخل الكيان الصهيوني عن دور حزب الماباي وقياداته ومدى صلاحياتهم للحكم، كما أثارت هذه القضية وضعاً داخلياً متفجراً ضد بن جوريون نفسه.

تأزم الموقف :

رافق هذه الأوضاع الداخلية المتردة أمران زادا من صعوبة السنوات التي أشار إليها أبا إيبان :

الأول: تنامي مركز مصر السياسي العالمي وتصاعد زعامة جمال عبدالناصر بين الأقطار العربية ودول عدم الانحياز وظهر ذلك واضحاً في مؤتمر باندونج لدول عدم الانحياز في ابريل ١٩٥٥ .

ويرى بعضهم أن مؤتمر باندونج كان منعطفاً تاريخياً إن لم يكن سياسياً في المنطقة العربية بسبب ما نتج عنه من بداية علاقات بين عبد الناصر والعسكر الاشتراكي خلال جلسات المؤتمر أبرزها لقاء عبد الناصر مع شوان لاي رئيس وزراء الصين آنذاك وتطور هذه العلاقات إلى عقد صفقة الأسلحة التشيكية مع مصر مما أوجد في نظر الصهيونيين إخلالاً واضحاً بالتوازن العسكري ضد مصلحة الكيان الصهيوني.

الثاني: الخلاف الحاد على الصعيد الداخلي الصهيوني بين دافيد بن جوريون رئيس الوزراء ووزير الدفاع وبين موسى شاريت وزير الخارجية حول قضية العلاقات الصهيونية العربية. وقد أشار إلى هذا الخلاف شاريت نفسه بعد اعتزاله السياسة في محاضرة ألقاها في نوفمبر ١٩٥٧ بمعهد بيت بيرل للدراسات العاليية الصهيونية عندما ذكر صراحة أنه كان ينبغي التخفيف من الحوادث على الحدود في الفترة ما بين ١٩٥٣ - ١٩٥٥. وضرب مثيلين على ذلك محددين هما الغارة على قبية والغارة على قطاع غزة^(٢١). وعارض في المحاضرة نفسها سياسة بن جوريون التي تهدف إلى تحقيق السلام مع العرب عن طريق القوة «ورأى أن السلام يأتي عبر مصالح متبادلة بين الطرفين العربي واليهودي» وضرب أمثلة على ذلك: إمكانية إعطاء ممر للأردن إلى البحر المتوسط، وجعل حيفا ميناء حراً^(٢٢). وفي النهاية أدان كل سياسات بن جوريون في الفترة نفسها عندما أعلن أن العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ لم يكن ضرورياً وكان يمكن تجنبه بممارسة سياسات أخرى^(٢٣).

رغم أن شاريت لم يشر إلى هذه السياسات الأخرى إلا أن ستيفن جرين استناداً إلى تقرير الان دالاس مدير CIA الذي رفعه في ١٩٦١/٢/٨ إلى الرئيس كينيدي حول قضية لافون يروي أن اتصالات سرية جرت بين موسى شاريت والرئيس عبد الناصر استهدفت تحقيق «السلام» وجرى تشويه هذه الاتصالات وإنهائها.

لقد تم تشويه الاتصال الأول والوحيد بين مصر وإسرائيل في ظل دبلوماسية شاريت الهادئة المتزنة عندها أمر عبد الناصر بقطع الاتصالات مع الإسرائيليين بعد كشف أمر حلقة التخريب^(٢٤). كما يذهب جرين إلى أبعد من ذلك ويعتقد أن كشف حلقة التخريب تم عن عمد من بعض القيادات الصهيونية مستشهداً بأقوال أفري إيلاد رئيس الوحدة الذي اعتقد بأن الكشف تم عمداً:

إن رئيس الموساد (إسر هرائيل) هو الذي تعمد كشف الحلقة بغية تسلم الموساد أمر العمليات العسكرية الخارجية وقد تم لها ذلك».

ومستشهداً بأقوال دافيد شتايل (قائد منطقة القدس) إلى أفري إيلاد: «سبيك يا أفري ليس هناك سلام»^(٢٥). ورغم أننا لا نستبعد صدق رواية رئيس الوحدة التخريبية ونعتقد بصحة افتعال بن جوريون للأحداث تمهيداً لعدوان ١٩٥٦ بغية الإفلات من الأزمات الداخلية إلا أننا نتحفظ على ما ورد فيها فيما يخص الاتصالات مع الرئيس عبد الناصر إذ لم يقدم جرين نفسه أو دالاس في تقريره المذكور دليلاً واحداً على هذه الاتصالات كما لم يذكر أي طرف كان له دور فيها. كما أن الرئيس عبد الناصر نفسه أعلن أكثر من مرة عن رفضه لإجراء أي اتصال مباشر أو غير مباشر مع العدو الصهيوني، وشكا دافيد بن جوريون من تعنت الرئيس عبد الناصر في هذا المجال ورفضه لأي اتصال مع الصهيونيين. ويؤكد إلمور جاكسون في كتابه «مهمة وساطة في الشرق الأوسط» الذي قامت جريدة الرأي العام الكويتية بعرضه رفض الرئيس عبد الناصر لإجراء أي مفاوضات مباشرة مع العدو الصهيوني وقبوله بالوساطة غير المباشرة، كما يؤكد إلمور أيضاً إصرار بن جوريون على العدوان دون علم موسى شاريت استناداً إلى حادث الاعتداء الصهيوني على مدينة خان يونس في ١٩٥٥/٩/١^(٢٦).

ونعتقد أن رواية دالاس في عام ١٩٦١ استهدفت قطع المفاوضات الأميركية التي بدأها آنذاك الرئيس الأميركي كينيدي مع الرئيس عبد الناصر بشأن القضية الفلسطينية كما استهدفت إضعاف مركز بن جوريون داخل الكيان الصهيوني والإتيان ببديل له يصلح لتنفيذ السياسات الأميركية الجديدة نحو إسرائيل التي بدأت بوادرها في عام ١٩٦٢ بتزويد إسرائيل

بصواريخ هوك الأمريكية، وظهرت واضحة في عهد الرئيس الأميركي جونسون بعد اغتيال الرئيس كيندي.

العدوان الثلاثي :

أمام هذا الوضع الصهيوني المتري وأمام إحساس المسؤولين الصهاينة بتغير ميزان القوى لصالح مصر اندفع دافيد بن جوريون بحثاً عن مغامرة تخرج الكيان الصهيوني من مأزقه وتبعد خطر سقوط حزب الماباي ودافيد بن جوريون نفسه. وقد وجد فرصته هذه عندما لعب دوره الطبيعي كأداة استعمارية وشارك كطرف متأمر مع فرنسا وبريطانيا في العدوان الثلاثي على مصر في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦.

انتهى العدوان الثلاثي على غير ما توقع المعتدون. وثبت للعالم أجمع أن الكيان الصهيوني أداة استعمارية توسعية تستخدم لضرب الطموحات الوطنية والحد من قدرات الأمة العربية على تحسين أوضاعها الاجتماعية.

إلا أن العدوان الثلاثي على مصر نجح في إلهاء التجمع اليهودي في فلسطين عن المشاكل الداخلية، وجعله ينغمس في الحرب ومشاكلها ونتائجها كما ساعد هذا العدوان على بروز شخصيات عسكرية وسياسية صهيونية من أمثال موسى دايان وأبا إيسان وحقق بن جوريون أهدافه الداخلية. واستطاع التخلص بهدوء من إسرائيل كستور رمز تأمر الماباي مع النازيين عندما قام أحد عناصر الاستخبارات باغتياله في ١٩٥٧/٣/٧ عشية الانسحاب الصهيوني من قطاع غزة. ولم يبقَ غير لافون «المجروح» الذي يخشى عدم سكوته واحتمال توصله إلى ما يكشف دور بن جوريون التأمري ضده وضد السلام.

الصراع داخل حزب الماباي :

شهدت الفترة ما بين ١٩٥٧ - ١٩٦٠ صراعاً مكشوفاً بين قيادات حزب الماباي والمستدروت بدأها موسى دايان عندما هاجم سياسات المستدروت وطالب بالحد من صلاحياته التي تتعارض مع سياسة الدولة قاصداً بنحاس لافون سكرتير المستدروت ومن يؤيده. رد عليه لافون بهجوم صارخ على صفحات جريدة دافار (الكلمة) الناطقة باسم المستدروت في ١٩٥٩/١/٤ متها إياه باللامسؤولية والتطلع إلى المناصب العليا^(٢٧).

ولقيت مطالب دايان تأييداً من دافيد بن جوريون ومجموعة من الجيل الثالث لقيادات حزب الماباي^(٢٨) وبعض قيادات اتحاد كيبوتز ايشود^(٢٩) التابع أصلاً للماباي.

ويمكن التمييز في هذه الفترة بين ثلاث شرائح قيادية في حزب الماباي والمستدروت: الشريحة الأولى وتمثل الجيل الأول الذين قدموا إلى فلسطين في الفترة ما بين ١٩٠٤ - ١٩١٤ في موجة الهجرة الأولى (العليا) واعتبروا أنفسهم المؤسسين والرواد يمثلهم دافيد بن جوريون وليفي أشكول وكان تأثير هذه الشريحة معنوياً أكثر منه مادياً إذ أن معظم أفرادها كانوا قد انتهوا أما بسبب الوفاة أو بسبب اعتزال العمل في أواخر أيام حياتهم وأطلق عليهم آنذاك جيل (الفاتيكيم) القدامي.

الشريحة الثانية وتمثل الجيل الثاني من القيادات وكان معظم أعضائها في خريف عمرهم السياسي وتظهر أهميتها في توجيهها للعمل الصهيوني بالتعاون مع جيل الفاتيكيم واستشارته، ومثل هذه الشريحة بنحاس لافون، بنحاس سابير، جولدا مائير وهم من المجموعات التي استوطنت فلسطين في العشرينات من القرن العشرين. وأطلق عليهم اسم (الجوش) (الكتلة).

الشريحة الثالثة وتمثل الشباب المتطلع لمركز القوة في «المستدروت» ومناصب الدولة والدخول في عضوية الكنيست^(٣٠) وهؤلاء كانوا في معظمهم من مواليد فلسطين (السابرا) وأعضاء في اتحادات الكيبوتز (المزارع الجماعية) وضباطاً في الجيش واستمدوا قوتهم من أدوارهم العسكرية والسياسية خلال حرب ١٩٤٨، ١٩٥٦ ومثلهم في تلك الفترة موسى دايان، شمعون بيريز، وأبا إيبان وأطلق عليهم اسم «هتسعيريم». وظهر الصراع واضحاً بين الشريحتين الثانية والثالثة بسبب تطلع الهتسعيريم واستعجالهم الصعود إلى المناصب والمشاركة في اتخاذ القرار لا في تنفيذه. وبدأت هذه الشريحة تفكر بحكم الظروف الاقتصادية والسياسية بطريقة تختلف عن الفاتيكيم والجوش ولم تعد المفاهيم الريادية في العمل الصهيوني التي ظهرت في العشرينات متلائمة مع أفكارهم وأخذوا يتطلعون إلى خلق واقع اجتماعي وسياسي جديدين. والغريب في الأمر أن دافيد بن جوريون أيد هذه الشريحة في تطلعاتها وأفكارها على حساب الشريحة الثانية^(٣١).

قضية لافون من جديد :

في حدة الصراع الدائر بين هذه الشرائح عادت قضية لافون إلى الظهور عام ١٩٥٩ لتلعب دوراً حاسماً في الصراع، وذلك أثناء محاكمة أحد المسؤولين عن وحدة التخريب عسكرياً في ٢٩/٧/١٩٥٩ بتهمة إفشاء أسرار الأمن وإدانته والحكم عليه بالسجن ١٢ سنة^(٣٢) لكنه كشف أموراً كثيرة أثناء محاكمته^(٣٣). أوضح عن بعضها حايم لاسكوف رئيس

الأركان بعد دايان عندما قدم مستخلصات من أقوال الضابط إلى بن جوريون وفيها اتهام ضابطين آخرين غير الضابط (جيلي) بالتورط في القضية . مما استدعى تشكيل لجنة عسكرية جديدة للتحقيق في الأمر لم يرض عنها لافون وطالب بتغيير رئيسها^(٣٤) . كما طلب لافون رسمياً - استناداً إلى أقوال الضابط السابقة - من دافيد بن جوريون إصدار بيان ينفي تهمة تورطه في قضية المتفجرات عام ١٩٥٤ ويخلى مسؤوليته من إصدار الأوامر بالتخريب ويرد إليه اعتباره السياسي^(٣٥) وذلك استناداً إلى ما علم به لافون من أحد ضباط الأركان عن تزيف وثائق الجيش الصهيوني فيما يخص حوادث ١٩٥٤^(٣٦) . ولكن بن جوريون رفض إصدار مثل هذا البيان بحجة أن تبرئة لافون تعني إدانة شخص آخر وهو أمر ليس من صلاحياته كرئيس للوزراء وإنما من صلاحيات التحقيق القضائي^(٣٧) وهنا وقف بن جوريون مدافعاً بلا هوادة عن موشي دايان وعن مدير وزارة الدفاع شمعون بيريز اللذين دارت الشبهات حولهما منذ البداية بتدبير قضية المتفجرات في مصر .

بعد رفض بن جوريون قام لافون برفع القضية إلى لجنة الشؤون الخارجية والأمن في الكنيست الصهيوني (على غير رغبة من بن جوريون) التي كلفت لجنة وزارية عليا في التحقيق من جديد ، كما نقل القضية إلى الرأي العام وبدأت جريدة دافار (الكلمة) الناطقة باسم المستندوت نشر الكثير عن ملابسات القضية ، كما بدأت مهاجمة لافون للمؤسسة العسكرية الصهيونية^(٣٨) .

وفي ديسمبر عام ١٩٦٠ قدمت اللجنة تقريرها الذي أخلت مسؤولية لافون من مسؤولية حوادث ١٩٥٤ وحمل جيلي مسؤولية إصدار الأمر بالتخريب^(٣٩) . مما يعني نسفاً لكل ادعاءات دايان ودافيد بن جوريون وشمعون بيرس والضباط المتعاطفين معهم . إلا أن اللجنة لم تشر إلى اسم المسؤول الذي أعطى الأمر إلى جيلي ببده التخريب . ولم يتردد لافون في توجيه تهمة التآمر عليه إلى كل من دايان وبيرس . وفي هذه المرحلة قدم دافيد بن جوريون استقالته بحجة أن تبرئة لافون ليست من صلاحيات اللجنة الوزارية (رغم أنها ضمت وزير العدل) وأنه لن يشارك في وزارة قامت بمثل هذا العمل^(٤٠) . مما جعل ليفي أشكول الذي كان وزيراً للداخلية يتدخل في الأمر مقترحاً حلاً لإنهاء الأزمة بتلخص في إزاحة لافون عن سكرتارية السهندروت وعدول بن جوريون عن استقالته وقد تم ذلك فعلاً وطرح أمر طرد لافون على التصويت في اللجنة المركزية للمستندوت التي أيدته بـ ١٥٩ صوتاً مقابل ٩٦ صوتاً عارضت إزاحة لافون^(٤١) . وبدا حتى هذه اللحظة أن دافيد بن جوريون ومؤيديه حققوا ما خططوا له في عام ١٩٥٤ . ونجوا من تهمة التآمر على كل من شاريت ولافون .

كتلة «من هايسود»:

شكلت الكتلة المؤيدة للافون مجموعة أسمت نفسها «من هايسود»^(٤٢) (من الأساس) وبدأت تطالب بالعودة إلى المفاهيم الريادية الأولى في العمل الصهيوني وظلت تذكر بجرح لافون وبالتالي تذكر بعدم نزاهة دافيد بن جوريون ومجموعته، ولم تعد قضية لافون قضية «من أعطى الأمر بالتخريب» ولكنها أصبحت قضية صراع على السلطة وصراع مفاهيم وفلسفات داخل حزب الماباي نفسه.^(٤٣)

وفي هذه المرحلة أمام صورة الكيان الصهيوني كأداة استعمارية بعد العدوان الثلاثي، وأمام الانقسام الداخلي في الحزب يبدو أن بن جوريون وصل إلى مرحلة اليأس والحشية على انهيار الكيان السياسي الذي ساهم مساهمة فعالة في بنائه وعبر عن يأسه هذا عندما كتب مئات الرسائل في عام ١٩٦٠ إلى رؤساء الدول أبدى فيها شكوكه حول إمكانية استمرار وجود الكيان الصهيوني في المستقبل.^(٤٤)

لم يستمر بن جوريون طويلاً في الحكم إذ قدم استقالته فجأة عام ١٩٦٣ من رئاسة الوزارة مع بقاءه عضواً في اللجنة المركزية لحزب الماباي وكانت قضية لافون وذيلها سبباً رئيسياً في هذه الاستقالة^(٤٥). وكان واضحاً عند استقالة بن جوريون أن حزب الماباي بدأ يفقد سيطرته وهيبته بين أفراد التجمع اليهودي فقد نقصت أغلبية الحزب من ٨٠٪ في الثلاثينات إلى ٥٥،٤٪ عام ١٩٦٠ في السهتدروت^(٤٦). وفي أول انتخابات في عام ١٩٦٥ بعد اعتزال بن جوريون وتركه منصب رئاسة الوزارة لأحد أبناء جيله ووزير ماليته ليفي أشكول كان واضحاً أن الماباي إذا لم يتحرك في اتجاه تحقيق الوحدة الداخلية أو الوحدة مع أطراف عمالية أخرى فإنه يتحول إلى حزب من أحزاب الأقلية لصالح حزب حيروت المعارض الذي يقوده مناحم بيجن، وتولى ليفي أشكول نفسه القيام بهذا العمل ولكن ذلك أوقعه في خلاف مع بن جوريون وأعاد قضية لافون إلى السطح ثانية.

الخلاف بين أشكول وبن جوريون:

عمل ليفي أشكول عند تسلمه رئاسة الوزارة على محورين:

الأول: المحور الداخلي ويتلخص عمله في محاولة إعادة مجموعة «من هايسود» المؤيدة لبنحاس لافون إلى الحزب ومحاولة إيجاد صيغة اتحادية مع أحزاب العمل الأخرى وأشهرها «أحدوت هاعفودا» اتحاد العمل، التي كانت قد شكلت مجموعة معارضة لسياسة بن جوريون

في عام ١٩٤٢ باسم مجموعة «ب» داخل حزب الماباي ثم انفصلت عنه ١٩٤٤ وكونت بعد عامين مع بعض الفئات الأخرى الحركة من أجل اتحاد العمل (عمال صهيون)، وفي عام ١٩٤٨ اتحدت مع الحارس الفني تحت اسم المابام لتعود وتنشق عنه في عام ١٩٥٤ تحت اسم أهدوت، هاغودا. وكان أبرز شخصيات هذه المجموعة إيجال ألون واسرائيل جاليلي اللذين لعبا دوراً في الأحداث الصهيونية قبل عام ١٩٤٨ وبعده.

ولكن بن جوريون عارض كلاً من العاملين معارضة شديدة واستشطاء غضباً عندما علم بمحاولة إرجاع مجموعة «من هايسود»^(٤٧). وأيده في هذه المعارضة مجموعة الشباب من قيادات حزب الماباي من أمثال دايان وبيريس، ولكن أشكول استمر في محاولاته من أجل الوحدة ونجح في تحقيقها. وعندما عرضت نتائج أعمال أشكول على اللجنة المركزية لحزب الماباي كانت نتيجة التصويت عليها صفة لدافيد بن جوريون وسياساته فقد أيد أشكول ١٨٢ عضواً وعارضه ثمانية فقط وامتنع عن التصويت خمسة أعضاء^(٤٨) مما جعل بن جوريون يستقيل من اللجنة المركزية لحزب الماباي ويثير فجأة مطالبته بإعادة التحقيق في قضية لافون على ضوء معلومات مستجدة حسبما ادعى^(٤٩). ولكن أشكول رفض طلب بن جوريون وعرض الأمر على اللجنة المركزية لحزب الماباي التي أيدت موقف أشكول بأغلبية ١٢٤ صوتاً مقابل ٦١ صوتاً أيدت مطلب دافيد بن جوريون^(٥٠). كما قررت الوزارة عدم تشكيل لجنة للتحقيق من جديد انسجاماً مع موقف ليفي أشكول. واستطاع ليفي أشكول أن يعزز من موقفه الرفض لسياسات بن جوريون عندما أيد المؤتمر العاشر لحزب الماباي في أوائل عام ١٩٦٥ سياسات أشكول بأغلبية ٦٠٪ على حساب بن جوريون الذي أيدته ٤٠٪ من أعضاء المؤتمر^(٥١). وهنا فقد بن جوريون أعصابه وبدأ مهاجمة صديقه ليفي أشكول علناً متهاً إياه بأنه غير مناسب لقيادة الدولة، وهاجم حزب الماباي نفسه وأعلن أن الحزب لم يعد صالحاً لقيادة المشروع الصهيوني^(٥٢). ونجح في تشكيل حزب جديد في عام ١٩٦٥ باسم رافي «قائمة عمال اسرائيل» من بين أعضاء حزب الماباي مطالباً بإجراء تغييرات في سياسات المستدروت وقياداته. ونعتقد أن العلاقات الصهيونية الأميركية في هذا العام قد وصلت إلى مرحلة النضج وبدأ التآمر الأميركي الصهيوني والتخطيط من أجل العدوان على الأمة العربية الذي ظهر في عام ١٩٦٧. كما نعتقد أن هذا العام شهد بداية التحول الصهيوني في سياساته بعيداً عن أوروبا وأصبح الكيان الصهيوني يعيش العلاقات المعروفة مع الولايات المتحدة الأميركية.

كانت أول انتخابات للكنيست بعد تأسيس الحزب الجديد اختباراً حقيقياً لموقف بن

جوريون ظهرت فيها خيبة أملة عندما حصل حزبه على عشرة مقعدة من بين ١٢٠ مقعداً^(٥٣)، وحقق تجمع العمال الجديد بقيادة أشكول الأغلبية التي تؤهله لتشكيل الوزارة. ولكن ذلك لم يكن الخلاف الوحيد بين أشكول وبين جوريون إذ كان خلافهما الأساسي حول المحور الثاني من عمل أشكول.

الثاني: المحور الخارجي: رافق صعود ليفي أشكول إلى رئاسة الوزارة بداية الإعلان عن تطبيق قوانين الاشتراكية في الجمهورية العربية المتحدة (مصر)، ممثلة في ازدياد قوة القطاع العام في الاقتصاد على حساب الاستثمارات الفردية، وبدأ من خلال القوانين أن تطبقها سينتج عنه تحول اجتماعي جذري في مصر. ويبدو في هذه الفترة عدم رضى الولايات المتحدة الأميركية عن سياسات عبد الناصر. وقد اعترف مايلز كوبلاند في كتابه لعبة الأمم أن مصر رغم ذلك حاولت في عام ١٩٦٥ بناء علاقات اقتصادية جديدة قائمة على أساس منح التسهيلات المصرفية وضماناتها وتشجيع شركات النفط الأميركية على التنقيب في مصر. ومحاولة الحصول على مساعدات اقتصادية بعيدة عن التأثير السياسي إلا أن هذه المحاولات فشلت أمام تلفهف الرأسمالية الأميركية إلى تغيير البنى الاجتماعية الجديدة في مصر وقلب النظام الاقتصادي فيها، وطالبت بتحديد عدد الجيش المصري، وإلغاء سياسة تأمين الشركات^(٥٤). . . وهي أمور كانت تعني في النهاية إسقاط النظام في مصر جماهيرياً وعربياً.

التوجه العلني نحو الولايات المتحدة:

في هذه الفترة توجه ليفي أشكول إلى الولايات المتحدة الأميركية وتبنى سياسة الاعتساف الكلي عليها سواء فيما يخص المساعدات العسكرية أو الاقتصادية^(٥٥) للكيان الصهيوني، خاصة وأن الكيان الصهيوني كان يرقب ازدياد القوة العسكرية العربية بحذر شديد ويعتبرها دأئاً موجهة ضده وعمل على ازدياد قوته العسكرية وتحسينها.

ويبدو أن ليفي أشكول في هذه المرحلة استجاب لتأمر الرئيس جونسون الأميركي بضرورة التخلص من نظام عبد الناصر الذي لم يدعن لمطالب الرأسمالية الأميركية وبدأ يعاني من بعض المشاكل الاقتصادية في الداخل زاد من حدتها وجود القوات المصرية في اليمن. وبدأ أشكول يلعب الدور الذي لعبه دافيد بن جوريون في عام ١٩٥٦ ولكن مع اختلاف السيد والمرجعه فيها .

ورغم أن دافيد بن جوريون في تلك الفترة عارض سياسات اشكول معارضة عنيفة إلا أن موقفه هذا انتهى كما انتهى موقف الأحزاب الأخرى المعارضة لأشكول وشاركت الأحزاب الصهيونية جميعها في الوزارة الائتلافية التي شكلت عشية العدوان على الأقطار العربية بدءاً بمصر في يونيو ١٩٦٧ وأصبح موسى دايان من حزب رافي الذي شكله بن جوريون وزير دفاع في الحكومة الجديدة كما أصبح مناحيم بيغن وزيراً بلا وزارة.

النهاية :

بعد العدوان الصهيوني على الأراضي العربية في عام ١٩٦٧ أعلن حزب رافي انضمامه في عام ١٩٦٨ إلى تجمع العمال الذي يقوده اشكول ما عدا دافيد بن جوريون. وبذلك انتهى حزب اللاباي الذي شارك بن جوريون نفسه في تأسيسه عام ١٩٣٠ مشاركة فعالة. وتميز موقف بن جوريون بعد عدوان ١٩٦٧ باستمراره في النقد لسياسة اشكول التي رأى فيها خطراً على استمرار الكيان الصهيوني ودعا إلى ضرورة الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة ما عدا القدس والمرتفعات السورية^(٥٦). ولكن سياساته هذه لم تلق دعماً من التجمع الصهيوني الذي استمر سياسة العدوان وذلك عندما لم يتمكن بن جوريون ومؤيدوه من الحصول على أكثر من أربعة مقاعد في الكنيست من بين ١٢٠ مقعداً في انتخابات عام ١٩٦٩^(٥٧). وقد عبرت النتيجة عن نهاية قاتلة وصلها بن جوريون، وعن عدوانية صارخة نحو الأمة العربية ورأى فيها بن جوريون تصويماً مباشراً على سياسته مما يتطلب اعتزاله. وفعلاً اعتزل الحياة العامة وامضى أيامه الأخيرة حتى وفاته في عام ١٩٧٣ في كيبوتز سدى بوكر وحيداً. وكانت آخر الأخبار التي سمعها قبل وفاته هي هزيمة جيشه الصهيوني على يد قوات الشعب العربي في مصر. وكانت هذه الأخبار بداية لهزيمة التجمع العمالي الصهيوني التي تحققت في انتخابات عام ١٩٧٧ بتولي مناجم بيغن المعارض الأقوى لللاباي رئاسة الوزارة. واسدلت الستارة على قضية أمنية لم تكف عن طرح نفسها على مدى عقد من السنوات في الحياة السياسية الصهيونية. ولم يستعد التجمع العمالي الصهيوني قوته إلا في انتخابات عام ١٩٨٤ عندما نجح شمعون بيريز في تشكيل الوزارة الصهيونية.

الأشخاص الذين لعبوا دوراً أو أدواراً في قضية لافون

دافيد بن جوربون : رئيس وزراء الكيان الصهيوني ووزير دفاعه من ١٩٤٨/٥/١٥ وحتى ديسمبر ١٩٥٣، ومن فبراير ١٩٥٥ حتى يونيو ١٩٦٣، سكرتير لحزب الماباي الحاكم. ومن أفراد العلية الثانية الذين شكلوا الجيل الأول من قيادات حزب الماباي ولعب دوراً بارزاً في تاريخ الكيان الصهيوني حتى عام ١٩٦٤.

ليفني اشكول : رئيس وزراء الكيان الصهيوني منذ ١٩٦٣ وحتى ١٩٧٩ وزير مالية سابق. من حزب الماباي ومن الجيل الأول لقياداته. وفي عهده ظهرت التبعة الصهيونية علناً للولايات المتحدة الأمريكية.

موسى شاريت : وزير خارجية الكيان الصهيوني من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٥٣، رئيس وزراء من ديسمبر ١٩٥٣ حتى فبراير ١٩٥٥، ثم وزير الخارجية حتى يونيو ١٩٥٦.

من حزب الماباي ومن الجيل الثاني لقياداته، وصاحب استراتيجية صهيونية تختلف عن استراتيجية دافيد بن جوربون.

بنحاس لافون : (الذي سميت القضية باسمه) سكرتير المستدروت (اتحاد عمال اسرائيل). وزير زراعة، وزير دفاع في وزارة شاريت (ديسمبر ٥٣ - فبراير ١٩٥٥) من حزب الماباي ومن الجيل الثاني لقياداته.

موسى دايان : رئيس اركان جيش العدو في الفترة التي كان فيها لافون وزيراً للدفاع وحتى عام ١٩٥٨، وزير زراعة، دفاع، خارجية. من حزب الماباي ومن الجيل الثالث لقياداته ومن مواليد فلسطين ١٩١٥ أحد المقربين إلى دافيد بن جوربون، اشتهر بعلاقاته مع المخابرات البريطانية في فترة الحرب العالمية الثانية.

شمعون بيريز : مدير وزارة الدفاع، أحد المقربين إلى دافيد بن جوربون. من حزب الماباي ومن الجيل الثالث لقياداته وسكرتير حزب العمل وريث الماباي ورئيس الوزراء الحالي للكيان الصهيوني.

مصادر البحث وهوامشه

- Dayan, Moshe, Story of my life, Weidenfeld and Nicolson, 1979, P. 187 (١)
- Eban, Abba, An auto biography, Futur book, London, 1978, P. 290 (٢)
- Opcit, P. 290. (٣)
- Opcit, P. 183. (٤)
- Ben Gurion, Israel a personel history, New English Library, P. 428, 1972. (٥)
- Dayan, Moshe, Opcit, P. 187. (٦)
- Ben Gurion, Opcit, P. 427. (٧)
- وقد ثبت فيما بعد أن المعلومات التي أوردتها التقرير ليست صحيحة وقصد بها التزوير ضد لاقون.
- Comay, J. Who is who in the Jewish history, Weidenfeld and P. 253, Nicolson. (٨)
- Green, Stephen, Taking Sides, W. Marrow and comp., N.Y., 1984, P. 109. (٩)
- (١٠) في أكتوبر عام ١٩٤٨ وتحت ضغط الغارات الصهيونية الجوية على مدينة المجدل والقرى المجاورة لها اضطر الأهالي إلى النزوح اتقاء لشر هذه الغارات وبقي في المجدل حوالي ٢٧٠٠ مواطن عربي حسب ادعاء ديان إلا أن السلطات الصهيونية عزّ عليها ذلك وقامت بتضييق الخناق عليهم وحرمتهم من أي فرصة للعمل وقطعت عنهم موارد الحياة وأخيراً أجبرتهم على النزوح إلى قطاع غزة ولم تقبل بعد أن هدأت المعارك لا يعودتهم ولا عودة غيرهم من العرب.
- Dayan, Opcit, P. 186 - 187. (١١)
- Dayan, Opcit, P. 187. (١٢)
- Ben Gurion, Opcit, P. 429. (١٣)
- Green, Stephen, opcit, P. 109. (١٤)
- Eban, Abba, Opcit, P. 172 - 174. (١٥)
- Dayan, Opcit, P. 186. (١٦)
- Ben Gurion, Opcit, P. 403. (١٧)
- Dayan, Opcit, P. 186. (١٨)
- Ben Gurion, Opcit, P. 428. (١٩)
- Ben Hecht, Perfidy, Julian Mersner, Inc. N.Y. 3rd Printing 1961, P. 199. (٢٠)
- Brecher, Michael, The foreign Policy System of Israel, Oxford P. 267, 1972. (٢١)
- Brecher, Michael, Opcit, P. 269. (٢٢)
- Brecher, Michael, Opcit, P. 261. (٢٣)
- Green, Stephen, opcit, p. 113. (٢٤)
- Ibid, P. 113. (٢٥)
- الرأي العام الكويتية، عدد ٧٥٦٤، ٩/١٢/٨٤، ص ١٧. (٢٦)
- Medding, Mapai in Israel, Combridge University Press, 1970, p. 253. (٢٧)
- Medding, Opcit, P. 258. (٢٨)
- Medding, Opcit, P. 259. (٢٩)
- Medding, Opcit, P. 260. (٣٠)
- Medding, Opcit, P. 255. (٣١)
- Ben Gurion, Opcit, P. 605. (٣٢)
- Iban, Abba, Opcit, P. 291. (٣٣)
- Ben Gurion, Opcit, P. 606. (٣٤)

Medding, Opcit, 261.	(٣٥)
Ben Gurion, Opcit, P. 605.	(٣٦)
Ben Gurion, Opcit, P. 606.	(٣٧)
Dayan, Opcit, P. 286.	(٣٨)
Dayan, Opcit, P. 257.	(٣٩)
Medding, Opcit, P. 261.	(٤٠)
Medding, Opcit, P. 264.	(٤١)
Medding, Opcit, P. 263.	(٤٢)
Comay, J, Opcit, P. 253.	(٤٣)
Eban, Abba, Opcit, P. 293.	(٤٤)
Comay, J, Opcit, P. 90.	(٤٥)
Medding, Opcit, P. 267.	(٤٦)
Medding, Opcit, P. 270.	(٤٧)
Medding, Opcit, P. 271.	(٤٨)
Medding, Opcit, P. 272.	(٤٩)
Medding, Opcit, P. 272.	(٥٠)
Medding, Opcit, P. 274.	(٥١)
Medding, Opcit, P. 275.	(٥٢)
Comay, J, Opcit, P. 90.	(٥٣)
Compeland, Miles, The game of Nations, Weiden field and Nickson, 1969, P. 228. 229.	(٥٤)
Brecher, Michael, Opcit, P. 296.	(٥٥)
Brecher, Michael, Opcit, P. 285.	(٥٦)
Comay, J, Opcit, P. 90.	(٥٧)

افتراضات وفعاليات مداخل معالجة انحرافات التكلفة

الغريب محمد بيومي

قسم المحاسبة - جامعة الكويت

مقدمة :

يمارس المحاسب دوراً هاماً في مجال النشاط الاقتصادي من خلال تأثيره على تقييم وتشغيل نظم المعلومات الإدارية، والتي يعد نظام التكاليف المعيارية أحد عناصرها الأساسية. ، حيث تمتد وظائف وأهداف نظام التكاليف المعيارية إلى مختلف المستويات الإدارية ومختلف أجزاء المشروع^(١) وان معالجة الانحرافات عن التكلفة المعيارية تعد من أهم جوانب الرقابة المحاسبية من خلال نظام التكاليف المعيارية^(٢)، وقد تركز حولها العديد من الدراسات منذ بداية التفكير في ذلك النظام حتى بداية الثمانينات. وقد تعددت المداخل التي يجري من خلالها معالجة انحرافات التكلفة المعيارية، وفي نطاق المدخل الواحد تعددت المقترحات والدراسات التي تعالج جوانب معينة من المشكلة من خلال نظرة جزئية محدودة، الأمر الذي يتضمن إمكانية الوصول إلى نتائج وتوصيات قد تتعارض مع الاعتبارات والنتائج التي تتعلق بالجوانب الأخرى للمشكلة. كما أن المعالجات لبعض جوانب مشكلة ما تتضمن احتمال إغفال بعض عناصر المشكلة وعدم معالجتها من قبل أي من تلك الدراسات الجزئية المستقلة وذلك لأن كلاً منها استهدفت جانباً معيناً من الموضوع أو المشكلة دون النظر إلى الجوانب الأخرى.

ونظراً لأن متخذ القرار أو الممارس العملي يعالج الموضوع كوحدة واحدة من خلال قرار أو تصرف واحد يمس كافة الجوانب في نفس الوقت ، فإن تحقيق الفعالية العملية لتلك المعالجات الجزئية المستقلة يتطلب وضع نتائج تلك المعالجات الجزئية في إطار واحد متكامل

يهدف إلى :

- تحديد ومعالجة الجوانب التي تكون المعالجات الجزئية قد أغفلتها.
- تعديل نتائج المعالجات الجزئية لإزالة ما قد تتضمنه من تعارض مع بعضها البعض أو ما قد تتضمنه من آثار سلبية على المحصلة النهائية للقرار أو التصرف المعين.
- تحديد علاقات التشابك والتسلسل والترجيح والأولويات بين جوانب الموضوع (أو نتائج المعالجات الجزئية) بحيث يتسنى تحقيق أكبر قدر من الفعالية للقرار أو التصرف المعين.

ويهدف البحث الحالي إلى محاولة تحقيق هذه الأهداف من خلال وضع إطار متكامل لمعالجة الانحرافات عن التكلفة المعيارية. ويقع البحث في قسمين: القسم الأول، ويتناول تقييم فعالية المداخل الجارية، وعلى ضوء نتائج التقييم يتقدم الباحث في القسم الثاني بمدخل مقترح يتلافى أوجه القصور في المداخل الجارية، ويكفل تحقيق رقابة ذاتية مستمرة وفورية على عناصر التكاليف في مراكز إحداثها.

القسم الأول: تقييم فعالية المداخل الجارية.

(١) نظام التكاليف المعيارية ورقابة التكاليف :

تعد رقابة التكاليف إحدى المتطلبات الأساسية لتحقيق الأهداف الإدارية سواء في الأجل القصير أو في الأجل الطويل، وسواء كانت تلك الأهداف تتمثل في تحقيق أقصى ربح ممكن أو تحقيق أفضل مستوى إشباع من الموارد المتاحة ومن وجهة نظر المجتمع ككل، كما هو الحال في المنظمات التي لا تهدف إلى الربح.

وتهدف نظم رقابة التكاليف إلى تحقيق حجم معين من الإنتاج والخدمة بنوعية ومستوى معينين بأقل تكلفة (أو تضحية) ممكنة في ظل الظروف السائدة^(٣). وإن تصميم وتشغيل نظام جيد للرقابة على التكاليف يتضمن:

- وضع نموذج لما يجب أن تكون عليه تكاليف النشاط.
- توفير صورة سليمة وصادقة للمستوى الجاري الفعلي لتكاليف وكفاءة أداء النشاط.
- تحديد انحرافات المستويات الفعلية للأداء والتكاليف عن النموذج.
- استكشاف واستنتاج أية مؤشرات على الأزمات والمشاكل قبل وقوعها أو قبل استنفالها.
- البحث في مجالات تحسين الأداء.

وإن الأداة الرئيسية لتحقيق هذه الأهداف تتمثل في نظام التكاليف المعيارية، والذي يهدف أساساً إلى تحديد مجالات وأسباب الاختلاف بين مستوى الأداء الفعلي ومستوى الأداء القياسي (النموذجي)، ومن ثم التمكين من اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.

(٢) مداخل معالجة انحرافات التكلفة :

نظراً لأن التكاليف الفعلية نادراً ما تتفق مع التكلفة المعيارية فإن نظام التكاليف المعيارية يفصح كل مدة عن عدد كبير من الانحرافات، وهنا يثور السؤال: ما هو الإجراء التالي لمعرفة هذه الانحرافات؟

يمكن من الناحية النظرية، وباستعراض البدائل التي تدور حولها الكتابات في الفكر المحاسبي تمييز ثلاثة مداخل للإجابة على هذا السؤال، وهي:

المدخل الأول ويتضمن فحص كافة الانحرافات، ويمكن أن نطلق عليه اصطلاح «الرقابة المطلقة».

المدخل الثاني - ويتضمن التفاوضي عن الانحرافات التي تقع في نطاق حدود معينة من المعيار، والاهتمام فقط بالانحرافات التي تخرج عن هذا النطاق. والعامل الأساسي في هذا المدخل هو مقدار الانحراف أو رقم التكلفة الفعلية. ويمكن أن نطلق على هذا المدخل اصطلاح «الرقابة في نطاق معين» أو اختصاراً «نطاق الرقابة».

المدخل الثالث - ويركز على طبيعة وأسباب الانحراف ويستخدم مفاهيم نظرية الاحتمالات ونظرية القرارات الإحصائية (Statistical Decision Theory) لتحديد ما إذا كان ينبغي فحص الانحراف أم لا. . وسوف نطلق على هذا المدخل اصطلاح «المدخل الاحتمالي».

ونوالي فيما يلي استعراض مضمون وفعاليات كل من هذه المداخل.

(٣) مدخل الرقابة المطلقة :

لعل هذا هو المدخل الذي ارتبط بنشأة نظام التكاليف المعيارية، وينظر إلى المعيار بأنه رقم محدد وأن أي اختلاف بينه وبين نتائج الأداء الفعلي ينظر إليه باعتباره انحرافاً ينبغي النظر فيه. غير أن هذا المدخل لا يتمتع بدرجة ملموسة من القبول، حيث إنه:

١ - من الناحية النظرية تغير مفهوم معيار التكلفة، فبدأ ينظر إليه باعتباره متوسطاً لعدد من القيم، وسواء كانت تلك القيم هي قيم مستهدفة أو تمثل ما يجب أن تكون عليه القيم الفعلية للتكلفة أو أنها تمثل قيماً متوقعة تعكس المستوى الجاري أو المتوقع، وطالما أن المعيار هو متوسط لعدد من القيم فمن الضروري التسليم بوجود اختلاف - في حدود معينة - بين القيم الفعلية وبين ذلك المتوسط (أي المعيار) دون أن ينظر إلى تلك الاختلافات باعتبارها انحرافات. وهذه النقطة تتعلق بوجود الانحراف أصلاً.

٢ - من الناحية العملية يرى العديد من المديرين أن هناك انحرافات غير جوهرية أو غير هامة (Insignificant) أو أنها ناتجة من أسباب عشوائية لا يمكن التحكم فيها^(٥).

٣ - طالما أن فحص الانحرافات يتطلب أحداث تكلفة معينة، فمن زاوية الرشد الاقتصادي يجب أن يقتصر فحص الانحرافات على الحالات التي يتوقع أن تكون المنفعة أو الفائدة المتوقعة من الفحص أكبر من تكلفة إجراءات ذلك الفحص.

ولعل تسليم الفكر المحاسبي شبه الكامل بتلك الانتقادات لذلك المدخل هو الأساس في كافة الدراسات والنماذج المتعلقة بمعالجة انحرافات التكلفة بالاستعانة بمفاهيم الاحتمالات والنظرية الاحصائية لاتخاذ القرارات خلال الثلاثين سنة الأخيرة^(٥).

ورغم ذلك فإن هناك من يرى أن ذلك المدخل يمكن أن يؤدي إلى نتائج إيجابية قد تكون أفضل من المداخل الأخرى إذا ما:

- ١ - تجاهلنا تكلفة الفحص والتصحيح أو.
- ٢ - إذا ما كان الشخص الذي يتخذ القرار يجري تقييم أدائه على أساس تكاليف التشغيل أو عدد المرات التي يتم فيها تحقيق المعيار، أي عدم تجاوز التكلفة المعيارية^(٦).

(٤) مدخل الرقابة في نطاق معين (أو مدخل نطاق الرقابة) :

يمثل هذا المدخل التطور التالي للمدخل الأول، ويقوم على فكرة القبول بوجود بعض الاختلافات بين التكلفة المعيارية والتكلفة الفعلية دون أن يستتبع ذلك بالضرورة اعتبار أن العملية خرجت عن نطاق السيطرة والرقابة. بعبارة أخرى فإن التكلفة الفعلية يسمح لها ويتوقع أن تتفاوت في نطاق معين، ومع ذلك تعتبر أنها متمشية مع المعيار ومن ثم فإنه يجري تجاهل تلك التفاوت.

وعلى ذلك فإنه يجري تصنيف الانحرافات إلى مجموعتين: مجموعة انحرافات يجري التجاوز عنها إما لأنها غير هامة أو أنه مسلم بحدوثها، وهذه هي التي تقع في نطاق الرقابة، والمجموعة الأخرى هي تلك التي تقع خارج ذلك النطاق ويتطلب الأمر فحصها وبحث أسبابها واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.

وتوجد عدة أشكال وأساليب لوضع تلك الفكرة الأساسية موضع التطبيق، وتتفاوت تلك الأساليب من حيث درجة التطور (Sophistication) أو السهولة والشبوع في التطبيق العملي. ويمكن تمييز ثلاثة أساليب لتحديد نطاق الرقابة.

أ - التقييم الشخصي للبحث :

وفي ظل هذا الأسلوب لا توضع أية قاعدة ثابتة لتحديد أهمية انحراف معين بل يلجأ الشخص المسؤول إلى مراجعة قائمة أو مذكرة بالانحرافات ويقرر إغفال بعضها والاهتمام بالباقي الآخر. ورغم أن هذا الأسلوب لا يستند إلى تبرير نظري أو تقييم علمي منطقي إلا أنه أكثر شيوعاً في التطبيق العملي^(٧).

ب - تحديد إداري لنطاق الرقابة :

والمقصود بذلك هو أن الشخص المسؤول يحدد نطاقاً معيناً لما يعتبر انحرافات غير هامة لا تبرر إجراءات الفحص والتصحيح، كأن يحدد النطاق بإضافة وطرح نسبة محدودة من المعيار، مثلاً: يمكن تجاهل الانحرافات التي في حدود أقل أو أكثر من ١٠٪ من المعيار. ويختلف هذا الأسلوب عن الأسلوب السابق في أنه ينطوي على قاعدة محددة ومن ثم فإن قرار الفحص يتحدد تلقائياً في كافة الحالات بالقيمة المطلقة للانحراف دون إفساح المجال للتقييم الشخصي أو إدخال متغيرات أخرى في الحساب.

ج - تحديد إحصائي لنطاق الرقابة :

ويتضمن هذا الأسلوب تحديد نطاق الانحرافات التي ينبغي التجاوز عنها على أساس مفاهيم علم الإحصاء بدلاً من استخدام النسب المثوبة التي تحدد إدارياً أو جزئياً، كما هو الحال في الأسلوب السابق. ويستخدم هذا الأسلوب في تصميم خرائط الرقابة (Control Charts) التي تستخدم أساساً في مجال الرقابة الإحصائية لجودة الإنتاج (Statistical Quality Control)، ويعبر عن نطاق الرقابة بعدد وحدات الانحراف المعياري (σ) وهناك نوعان من خرائط الرقابة:

١ - خرائط المتوسط، وتسمى بـ (Charts \bar{x})

٢ - خرائط المدى، وتسمى بـ (R Charts)

ويجري تصميم هذه الخرائط كما يلي: ^(٨)

- ١ - تؤخذ عينة من البيانات الماضية، كل منها تتضمن عدداً من المفردات.
- ٢ - يحسب لكل عينة قيمتان إحصائيتان هما: المتوسط (س)، المدى (م)، والمدى هو عبارة عن الفرق بين أقل قيمة وأكبر قيمة في مفردات العينة الواحدة.
- ٣ - يحسب المتوسط العام لمتوسط العينات (أى س) ويحسب متوسط المدى أى م.
- ٤ - تحدد الحدود العليا والدنيا (السفلى) لنطاق الرقابة بالمعادلات الآتية:

بالنسبة لخرائط المتوسط (Charts \bar{x})

الحد الأعلى لنطاق الرقابة = $\bar{s} + 3\bar{m}$

الحد الأدنى لنطاق الرقابة = $\bar{s} - 3\bar{m}$

بالنسبة لخرائط المدى: (R Charts)

الحد الأعلى لنطاق الرقابة = $\bar{e} 4$

الحد الأدنى لنطاق الرقابة = $\bar{e} 3$

حيث $\bar{e} 4$ ، $\bar{e} 3$ ، $\bar{e} 4$ ، تمثل معاملات رياضية محسوبة مقدماً ومعدة في جداول إحصائية لتجنب حساب الانحراف المعياري في كل حالة (g) وتحدد هذه المعاملات بقيم: عدد الملاحظات في كل عينة (أى ن)، متوسط متوسطات العينات (أى س) المدى المتوسط (أى م).

٥ - تصمم الخريطة في شكل مخطط بياني يختص فيه المحور الأفقي لأرقام العينات والمحور الرأسي لمتوسط العينة أو مداها طبقاً لما إذا كانت خريطة متوسط أو خريطة مدى، ويمثل نطاق الرقابة بثلاثة خطوط أفقية للمحور الأفقي عند قيم س، الحد الأعلى والحد الأدنى في خريطة المتوسط أو عند قيم م، الحد الأعلى والحد الأدنى في خريطة المدى.

٦ - تمثل قيم العينات بنقاط على الشكل فإذا وقعت النقطة خارج نطاق الرقابة كان معنى ذلك أن هناك انحرافاً ينبغي بحث أسبابه، وإلا فإن الانحراف يمكن اعتباره ناتجاً عن أسباب عشوائية لا يمكن التحكم فيها.

تتميز الأساليب السابقة لتطبيق مدخل «نطاق الرقابة» بأنها تفترض وجود حالتين فقط

للعلمية أو النشاط الذي تجري دراسة تكلفته وانحرافتها عن التكلفة المعيارية وهاتان الحالتان هما:

أ - تكلفة (أو انحراف) مسموح بها رغم أنها تختلف عن التكلفة المعيارية ومن ثم لا تستوجب إجراء فحص أو دراسة، ويطلق عليها عادة اصطلاح «داخل نطاق الرقابة» أو اختصاراً «داخل الرقابة» (In Control State).

ب - تكلفة (أو انحراف) غير مسموح بها، وهذه فقط هي التي تستدعي إجراء فحص ودراسة. ويطلق على هذه الحالة عادة اصطلاح «خارج نطاق الرقابة» أو اختصاراً «خارج الرقابة» (out of Control State).

ويعتمد قرار الفحص أو تصنيف التكاليف الفعلية بين هاتين الحالتين، على مقدار الانحراف أو التكلفة الفعلية، وذلك دون الأخذ في الاعتبار المتغيرات الأخرى التي من المفروض أن تؤثر على قرار الفحص، ولعل من أهم تلك المتغيرات: تكلفة إجراء الفحص، طبيعة الانحرافات، واحتمالات النتائج التي قد يسفر عنها الفحص، وأخيراً تكلفة إجراء التصحيح الذي قد تستدعيه نتائج الفحص. ذلك هو الانتقاد الذي يوجه عادة إلى مدخل نطاق الرقابة والذي أيضاً مهد السبيل أمام المدخل الاحتمالي، والذي نستعرضه في البند التالي.

(٥) المدخل الاحتمالي :

في ظل هذا المدخل تستخدم مفاهيم الاحتمالات للوصول إلى قرار حول متى يجب الاهتمام بالانحرافات وفحصها. وقد تستخدم تلك المفاهيم لتحديد قيمة معينة للتكلفة أو الانحراف، بحيث يجري الفحص فقط إذا تجاوزت التكلفة الفعلية تلك القيمة، والتي يمكن أن نطلق عليها اصطلاح «القيمة الفاصلة» (Critical Value) باعتبارها الحد الفاصل بين قرار الفحص أو عدم الفحص. ويطلق البعض على هذا الأسلوب اصطلاح «الرقابة الماركوفية» (Mrkovian Control)^(١) نسبة إلى أن العملية التي تجري رقابتها تمثل بعملية تتخذ إحدى حالتين فقط: حالة داخل الرقابة وحالة خارج الرقابة، وإن هناك احتمالاً محدداً للانتقال أو التحول من حالة إلى أخرى.

غير أن الاتجاه الغالب على النماذج المطروحة لمعالجة انحرافات التكلفة يهدف إلى تحديد احتمال أن يكون الانحراف راجعاً إلى أسباب عشوائية، وتتبع وتعديل هذا الاحتمال عقب

استلام تقارير التكلفة باستخدام نظرية الاحتمالات البعدية، أي نظرية Bayes، وإذا ما انخفض ذلك الاحتمال عن حد معين ونسقط عليه اصطلاح «القيمة الفاصلة للاحتمال» (Critical Probability) فإن ذلك يعني أن الانحراف ليس ناتجاً عن تغيرات عشوائية، بل عن أسباب يمكن التحكم فيها ومن ثم يجب إجراء الفحص. ويطلق على هذا النوع من الرقابة اصطلاح «الرقابة الإحصائية المثلى» (Optimal Control Policy).

(١-٥) الرقابة الماركوفية (Markovian Control) :

يفترض في ظل هذا النوع من الرقابة أن النشاط الذي يرتبط به إحداث التكلفة تنطبق عليه خصائص عملية ماركوف (Markov Process) أي أن العملية تكون في إحدى حالتين: حالة العمل في ظل الرقابة (ل١)، وحالة الخروج عن نطاق الرقابة (ل٢). وتتحوّل العملية من حالة إلى أخرى بين فترتين بمقتضى احتمالات ثابتة لا تتأثر بالأحداث أو المعلومات الماضية ولا تتأثر بالكيفية التي وصلت بها العملية إلى الحالة الحالية. وتمثل احتمالات التحول أو الانتقال من حالة إلى أخرى بمصفوفة التحول (أو الانتقال) (Transition Matrix) التالية:

في الفترة التالية (ر + ١)

	ل١	ل٢
في الفترة الحالية (ر)	ل١ ج ل٢ صفر	(١ - ج) ١

حيث يفترض انه إذا كانت العملية في حالة الرقابة (ل١) في بداية الفترة فانه يحتمل أن تظل كذلك في الفترة التالية بدرجة احتمال قدرها (ج)، وبالتالي فان درجة احتمال تحوّلها خارج الرقابة (ل٢)، هي (١ - ج) حيث إن مجموع الاحتمالات يساوي الواحد الصحيح. أما إذا كانت العملية خارج نطاق الرقابة في الفترة الحالية (ر) فانه يفترض أنها بالتأكيد سوف تظل خارج الرقابة في الفترة (ر+١) ما لم تتخذ إجراءات فحص وتصحيح. ولذا فان درجة احتمال التحول من (ل٢) إلى (ل١) بدون اتخاذ إجراءات فحص هي صفر، وإذا كانت العملية في الحالة (ل٢) فإن هناك تكلفة فحص نرمز لها بالرمز (ف) وتكلفة تصحيح نرمز لها بالرمز (ص)، ويفترض أنه بإتخاذ إجراءات الفحص والتصحيح تتحول العملية بالتأكيد من (ل٢) إلى (ل١)^(١١). أي تعود من خارج الرقابة إلى حالة داخل الرقابة وفي ضوء هذا

التشخيص لطبيعة العملية وباستخدام أسلوب تحليل عملية ماركوف وحساب الاحتمالات المستقرة (Steady State Probability) يجري^(١٢):

١ - حساب الاحتمالات المستقرة (Steady State Probability) لكل من الحالتين (ل١)، (ل٢) ولترمز لها بالرمزين π_1 ، π_2 . على التوالي

٢ - تقدير التوزيع الاحتمالي في كل من الحالتين (ل١) ، (ل٢) ويرمز لها بالرمزين ρ_1 ، ρ_2 .

٣ - حساب التكلفة المتوقعة في كل من الحالتين (ل١)، (ل٢) ويرمز لها π_1 ، π_2 .

(أي س) (أي س) م .

٤ - حساب التكلفة المتوقعة والتي يمكن تمثيلها بالدالة الآتية:

$$ت(ك) = ت(ش) + ت(ف) + ت(ص) .$$

$$= \pi_1 + \pi_2 (أ - ب - ٣ \rho_1)$$

حيث: ت(ك) = التكلفة الكلية المتوقعة

π_1 = التكلفة المتوقعة في حالة كون العملية خارج الرقابة، أي التكلفة المتوقعة في الحالة (ل٢) .

$$\pi_2 = \text{الاحتمال المستقر للحالة (ل١)} .$$

$$= (أ - ج) ص + ف - ج (هـ)$$

$$\pi_1 = \pi_2 - \pi_1 = \text{الفرق بين التكلفة المتوقعة في حالة (ل١)، (ل٢) = ب - ج ف}$$

ت(ش) = التكلفة المتوقعة للتشغيل .

ت(ف) = التكلفة المتوقعة للفحص .

ت(ص) = التكلفة المتوقعة للتصحيح .

ومن النموذج أعلاه يمكن استنتاج عدد من قواعد قرارات فحص الانحرافات

منها^(١٣):

- إذا كان $أ < ب$ ، فيسمح دائماً للعملية بالاستمرار كما هي بدون فحص .

- إذا كان $أ > ب$ ، ف يكون القرار هو إخضاع العملية للفحص دائماً .

- إذا كان صفر $أ > ب$ فانه يكون من المناسب إجراء الفحص إذا ما تجاوزت

التكلفة الفعلية حداً معيناً Critical Value ويحدد ذلك الحد بحساب التكلفة المتوقعة في ظل

قيمة افتراضية، واختيار تلك القيمة التي تكون التكلفة المتوقعة عندها أقل منها عند القيم

الأخرى .

يتميز أسلوب الرقابة الماركوفية عن الأساليب الأخرى لتطبيق مدخل الرقابة في نطاق معين بأنه أخذ في الاعتبار تكاليف الفحص والتصحيح ، كما أنه أخذ في الحسبان مفهوم القيمة المتوقعة والتي تعتمد على حساب احتمالات الحالات المختلفة التي يمكن أن تكون عليها التكلفة . ولكن رغم ذلك يمكن أن يؤخذ عليه عدم واقعية الافتراضات التي يقوم عليها ومنها :

١ - افتراض ثبات احتمال الانتقال من حالة إلى أخرى، وهذا افتراض أساسي تحده الاحتمالات المستقرة والتي تمثل مفهوم ما يرتبط بالأجل الطويل^(١٤) .

٢ - ان الافتراض بأن العملية تظل خارج نطاق الرقابة إلى أن يتم اجراء التصحيح يتناقى مع اعتبار التكلفة متغيراً عشوائياً بتغير الزيادة والنقص لأسباب لا يمكن التحكم فيها. إن خاصية التغير العشوائي تتضمن أن هناك احتمالاً ما أن تعود التكلفة إلى داخل نطاق الرقابة دون تدخل بتصحيح خارجي .

٣ - افتراض الارتباط الكامل بين الفحص والتصحيح وإعادة العملية إلى نطاق الرقابة، فالنموذج يفترض أنه إذا أجرى الفحص فلا بد من أن السبب يعرف على وجه اليقين، وإذا عرف السبب فانه يمكن بالتأكيد اصلاحه أو تلافيه، وهذا الافتراض يتناقض مع ما هو سائد في الفكر المحاسبي من حيث إمكانية حدوث تغيرات عشوائية بحتة والتي في ظلها يكون هناك إمكانية احتمال عدم معرفة سبب الانحراف، وأيضاً هناك احتمال أن السبب - بعد معرفته - لا يمكن اصلاحه لأنه خارج عن نطاق الرقابة .

٤ - يرى Caplan^(١٥) أن افتراض وجود حالتين فقط، حالة داخل الرقابة (ل١)، وحالة خارج الرقابة (ل٢)، وأن الانتقال أو التحول من واحدة إلى أخرى يحدث فجائياً ودفعة واحدة لا يعبر عن واقع العملية، إذ أن العملية قد تنحرف تدريجياً عن المعيار بسبب التهاون في الاشراف أو في تصحيح الأخطاء .

(٢-٥) مدخل الرقابة الإحصائية المثلث :

يختلف هذا المدخل عن المداخل الأخرى في أنه يبني قرار الفحص ليس على القيمة المطلقة للانحراف ولكن على طبيعة الانحراف ومدى إمكانية التحكم فيه معبراً عنها بقيمة احتمال أن يكون الانحراف راجعاً إلى أسباب يمكن التحكم فيها، وليس ناتجاً عن أسباب عشوائية. في نفس الوقت يتخلل العديد من النماذج التي تنتمي إلى هذا المدخل عن الافتراضات التي سبقت الإشارة إليها في مدخل الرقابة الماركوفية. رغم تعدد النماذج

المطروحة والتي تنتمي إلى هذا المدخل فانها تستند جميعاً إلى عنصرين أساسيين:

الأول: تفسير لماهية المعيار وكيفية تحديده.

الثاني: العناصر التي تؤثر على قرار فحص الانحرافات عن ذلك المعيار. وناقش هذين العنصرين فيما يلي:

(١-٢-٥) : ماهية المعيار وكيفية تحديده :

يفترض في تلك النماذج أن المعيار يمثل القيمة المتوقعة أو متوسط القيم المتوقع حدوثها في المستقبل، وأن هناك قيماً أخرى محتملة حول هذه القيمة، أو على جانبيها وأن كلا من هذه القيم يحتمل حدوثه بدرجة معينة، وتكون تلك القيم مع درجات احتمالاتها ما يعرف بالتوزيع الاحتمالي، وأنه من الطبيعي التوقع بأن يكون هناك اختلاف بين القيم الفعلية والمعيار (أي حدوث انحراف) لأسباب عشوائية لا يمكن التحكم فيها. وفي ظل الافتراض بأن المعيار يمثل المستوى العادي أو المتوسط للاداء وأن احتمالات الانحرافات السالبة تعادل احتمالات الانحرافات الموجبة فإن القيمة المتوقعة للمتغير (أي التكلفة) يمكن تمثيلها بالتوزيع الطبيعي الاحتمالي (Normal Probability Distribution) وبناء على خصائص هذا التوزيع الاحتمالي فإنه يمكن تحديد نطاق أو مدى معين للانحرافات التي يمكن ارجاعها إلى أسباب عشوائية أو عوامل يمكن التحكم فيها، ويمكن أيضاً حساب درجة احتمال أن يكون انحراف ما راجعاً إلى تلك الأسباب العشوائية^(١٦) ويجري تمثيل التوزيع الطبيعي الاحتمالي بمنحنى على شكل بياني يخصص فيه المحور الأفقي لقيم المتغير. معبراً عنها بوحدات الانحراف المعياري والمحور الرأسي تدرج عليه احتمالات حدوث كل من تلك القيم. ومن الخصائص الهامة للتوزيع الطبيعي الاحتمالي أن:

- ١ - أعلى نقطة على المنحنى (أي قمته) تمثل احتمال حدوث القيمة المتوقعة أو متوسط التوزيع (Expected value) or (mean u) وتمثل تلك القيمة في حالتنا معيار التكلفة.
- ٢ - المساحة تحت المنحنى تساوي الواحد الصحيح، وهو مجموع احتمالات القيم الممكن أن يتخذها المتغير.

٣ - يمكن تحديد التوزيع الاحتمالي بمعرفة رقمين (أو محددين) وهما: القيمة المتوقعة أو المتوسط، ويرمز له بالرمز (μ)، والانحراف المعياري ويرمز له بالرمز (σ)، وبينهما يمثل

المتوسط القيمة المتوقعة، فإن الانحراف المعياري يعبر عن التشتت أو الابتعاد عن تلك القيمة أو التباين معها.

٤ - إن هناك علاقة بين المساحة تحت المنحنى وبين المسافة بين المتوسط (μ) والانحراف المعياري (σ)، بحيث إن: (١٧)

- ٥٠٪ من المساحة (أي الاحتمالات تقع في المدى ($\mu \pm 0.67 \sigma$))
- ٦٨، ٢٧٪ من المساحة (أي الاحتمالات تقع في المدى ($\mu \pm \sigma$)) واحد (σ)
- ٩٥٪ من المساحة (أي الاحتمالات تقع في المدى ($\mu \pm \pm 1.96 \sigma$))
- ٩٥، ٤٥٪ من المساحة (أي الاحتمالات تقع في المدى ($\mu \pm 2 \sigma$))
- ٩٩، ٧٣٪ من المساحة (أي الاحتمالات تقع في المدى ($\mu \pm 3 \sigma$))

٢-٢-٥ : العناصر التي تؤثر على قرار الفحص :

تتفق نماذج مدخل الرقابة الاحصائية المثل في استنادها إلى أنه طالما أن التكلفة متغير عشوائي (Random Variable)، وأنه يمكن أن تختلف التكلفة الفعلية عن التكلفة المعيارية لأسباب لا يمكن التحكم فيها، وأنه طالما أن الفحص والتصحيح يترتب عليها أحداث تكلفة إضافية، فإنه يكون من غير المجدي إخضاع الانحرافات التي ترجع إلى أسباب عشوائية إلى الفحص والتصحيح. وعلى ذلك فإن قرار فحص انحراف ما يتحدد بالعوامل الثلاثة التالية :

- ١ - احتمال أن يكون الانحراف راجعاً إلى أسباب عشوائية لا يمكن التحكم فيها.
- ٢ - التوزيع الاحتمالي للعائد المتوقع من فحص الانحراف.
- ٣ - تكلفة فحص الانحراف.

والمثال التالي يوضح تطبيق مفهوم التوزيع الاحتمالي الطبيعي في مجال اتخاذ قرار انحرافات التكاليف المعيارية.

تتمثل نقطة البداية في اعتبار التكلفة المعيارية بمشابة متوسط التكلفة في ظل الاداء العادي، ثم يجري استنتاج الانحراف المعياري وذلك بتقدير احتمالات الانحرافات المختلفة. ومن هذه التقديرات يمكن تحديد المدى الذي تتساوى احتمالات وقوع التكلفة داخله مع احتمالات وقوعها خارجه. وعلى سبيل المثال إذا فرض وأن التكلفة المعيارية هي ٢٠٠٠ وأن الشخص المسئول يتوقع أن يكون التوزيع الاحتمالي للتكلفة الفعلية كما يلي :

في المدى 2000 ± 100 بنسبة (أو احتمال) ٢٠٪

في المدى 2000 ± 200 بنسبة (أو احتمال) ٤٠٪

في المدى 2000 ± 300 بنسبة (أو احتمال) ٥٠٪

في المدى 2000 ± 400 بنسبة (أو احتمال) ٧٥٪

في المدى 2000 ± 500 بنسبة (أو احتمال) ٩٠٪

وحيث إن ٥٠٪ من الاحتمالات (أو المساحة) تقع في نطاق (أو المدى)

$$\mu \pm \sigma_{0,67} \text{ أي } 2000 + \sigma_{0,67}$$

$$300 = \sigma_{0,67}$$

$$450 = \frac{300}{0,67} = \sigma$$

أي أن المتوسط = ٢٠٠٠ ، الانحراف المعياري = ٤٥٠

وبتحديد هذين الرقمين فإنه يمكن حساب احتمال كون انحراف معين يرجع إلى أسباب عشوائية. فعلى سبيل المثال إذا كانت التكلفة الفعلية ٢٩٠٠ فإن هناك انحرافاً قدره ٩٠٠ ، ويجرى التعبير عن هذا الانحراف بوحدات الانحراف المعياري وهي الوحدة القياسية التي يجرى بمقتضاها حساب الاحتمالات من جدول المساحة تحت المنحنى الطبيعي ، ويتم التحويل من الوحدات المطلقة إلى الوحدات القياسية وفقاً للصيغة :

$$Y = \frac{\mu - s}{\sigma}$$

حيث :

Y = عدد وحدات الانحراف المعياري (أي الوحدات القياسية) .

s = التكلفة الفعلية .

μ = المتوسط (أو التكلفة المعيارية) .

σ = الانحراف المعياري .

أي أن :

$$Y = \frac{2000 - 2900}{450} = 2$$

وبالرجوع إلى جدول المساحة تحت منحني التوزيع الطبيعي نجد أن احتمال أن يكون انحراف قدره ٩٠٠ راجعا إلى أسباب عشوائية لا يمكن التحكم فيها هو ٠.٢٢٨ . و . فقط .

وهذا هو العامل الأول الذي يؤثر على قرار فحص الانحراف .

وبافتراض أن :

ف = تكلفة الفحص .

ص = تكلفة التصحيح .

د = الإيراد المتوقع من الفحص ، وهو يساوي \bar{X} در (ح د)

حيث در = القيم المختلفة التي يمكن أن يتخذها الإيراد ،

ح (د) = احتمال أن تتحقق كل من تلك القيم .

ن = عدد القيم التي يمكن أن يتخذها الإيراد .

فإنه يمكن صياغة نموذج القرار كما يلي :

هناك حالتان :

- حالة كون الانحراف راجعا إلى أسباب عشوائية (ل) ،
- حالة كون الانحراف راجعا إلى أسباب يمكن التحكم فيها (د) .

وهناك قرارات : فحص (ق) عدم فحص (ق)

و يتحدد الاختيار بين القرارين بناء على احتمالات الحالات المختلفة ، تكلفة القرارات المختلفة في ظل كل من تلك الحالات . وتجمع بيانات النموذج في جدول لحساب التكلفة المتوقعة للقرارات . وعلى أساس التكلفة المتوقعة يجري اختيار القرار التي تكون تكلفتها المتوقعة أقل . ويتخذ الجدول الشكل التالي :

الحالات أو		نتيجة الفحص	
احتمالات الحالات		ق _١	ق _٢
(ل)	ف	صفر	ح
(د)	ف + ص	د	(١ - ح)

إذا جرى فحص الانحراف أي في ظل (ق) تمحدث تكاليف الفحص (ف) ويغض

النظر عن نتيجة الفحص، وإذا أظهر الفحص بأن الانحراف راجع إلى أسباب عشوائية فإنه لا يكون هناك عائد من عملية الفحص. أما إذا أظهر الفحص أن الانحراف راجع إلى أسباب يمكن التحكم فيها أي يمكن إصلاحها وعلاجها فإنه تتخذ إجراءات التصحيح مقابل إحداث تكلفة التصحيح (ص). وفي هذه الحالة يكون هناك عائد أو منفعة من الفحص توازي د.

أما إذا لم يجر الفحص، أي في ظل (ق) فإنه لن يكون هناك تكلفة فحص ويفترض المدخل الحالي (أي مدخل الرقابة الاحصائية المثل، أنه إذا كان الانحراف راجعاً إلى أسباب عشوائية فإنه لن يكون هناك خسارة من عدم الفحص، أما إذا كان الانحراف راجعاً في حقيقته إلى أسباب يمكن تلافيها والتحكم فيها فلن عدم الفحص (أي ق) يترتب عليه إحداث تكلفة بمفهوم تكلفة الفرصة البديلة وهي تعادل الإيراد الذي كان يمكن تحقيقه إذا ما أجرى الفحص.

والقاعدة العامة لاتخاذ القرارات في ظل عدم التأكد هي مقارنة التكلفة المتوقعة بالإيراد المتوقع، وتحتسب التكلفة المتوقعة والإيراد المتوقع طبقاً للصيغ التالية:

$$\begin{aligned} \overline{ت(ق)} &= \{ (ت) / (ق، ل) \} \times ح(ل) \\ \overline{د(ق)} &= \{ (د) / (ق، ل) \} \times ح(ل) \end{aligned}$$

حيث:

$\overline{ت(ق)}$ = التكلفة المتوقعة لقرار ما

$(ت) / (ق، ل)$ = التكلفة الشرطية إذا ما اتخذ القرار المعين وسادت حالة

معينة لـ حيث $ر = ٠٠٠٠٠١$ ن عدد الحالات المحتمل حدوثها.

$\overline{ح(ل)}$ = احتمال حدوث الحالة المعينة.

$\overline{د(ق)}$ = الإيراد المتوقع للقرار المعين.

$(د) / (ق، ل)$ = الإيراد الشرطي، إذا ما اتخذ القرار المعين وسادت حالة

معينة.

وبالتطبيق على حالة فحص الانحرافات فإن:

$$\begin{aligned} ت / (ق١) &= (ف \times ح) + \{ (ف + ص) (١ + ح) \} + ف + ص (١ - ح) \\ ت / (ق٢) &= (صفر \times ح) + د (١ - ح) = د (١ - ح) \end{aligned}$$

$$\overline{d} = (q_1) = (صفر \times ح) + (1 - ح)$$

د (ق_٢) = التكلفة التي يمكن تجنبها باتخاذ (ق_٢) بدلا من (ق_١).

= ف + ص (۱ - ح)

وعلى ذلك إذا كان :

$$\{ (ح - ١) \overline{د} - [(ح - ١) ص - ف] \} < [(ح - ١) ص + ف] - (ح - ١) \overline{د}$$

أود (ح - ١) < [ف - ص (١ - ح)]

فيكون القرار هو فحص الانحراف والعكس صحيح ، وإذا كان الطرفان متساويين فيكون قرار السواء .

وحيث أن كلا من F ، V ، D يمكن معرفتها عند اتخاذ القرار فإن العامل الحاسم في نموذج القرار هو قيمة (C) والتي يحيط بها عدم التأكد، ويمكن تحديد قيمة (C) (الفاصلة (Cri- tical Probability) والتي عندها يكون اتخاذ القرار بالفحص ولنرمز لها بالرمز (C^*) وذلك بحل معادلة قرار السواء. أي عندما تتعادل تكلفة القرار مع العائد منه كما يلي:

$$(*ح - ١) د = (*ح - ١) ف + ص$$

$$* \text{د} - \text{دح} = * \text{ف} + \text{ص} - \text{ح} *$$

$$\overline{\text{ص ح}} - \overline{\text{د ح}} = \text{ف} + \text{ص} - \text{د}$$

$$\overline{(\text{د} - \text{ص})} + \text{ف} = \overline{(\text{د} - \text{ص})}^* \text{ح}$$

$$1 + \frac{(د - ص)}{ف} = \frac{(د - ص) + ف}{(د - ص)} = \text{ح}^*$$

بعد تحديد قيمة (ح*) أي الاحتمالات الفاصلة يتم تحديد احتمالات نشأة الانحراف للمعنى من أسباب عشوائية من جدول احتمالات التوزيع الطبيعي (أي جدول المساحة تحت منحنى التوزيع الطبيعي) كما سبق البیان. ومقارنة قيمة (ح) مع (ح*) يتحدد القرار المناسب في الحالة المعنية. وبافتراض قيم معينة للمتغيرات ف، ص، د، فإنه إذا كانت:

(ح) $< \text{ح}^*$ لا يكون هناك مبرر للفحص والعكس صحيح.

وبالتطبيق على المثال السابق، فبافتراض أن:

تكاليف الفحص (ف) = ٣٠٠،

تكلفة التصحيح (ص) = ١٠٠ ،

الإيرا المتوقع = الانحراف الذي حدث في هذه الفترة والذي يمكن تلافيه إذا ما اتخذت إجراءات التصحيح ، أي أن

$$\bar{د} = ٩٠٠$$

ح = ٠,٠٢٢٨ ، وهذه سبق تحديدها في المثال من قبل .

$$\text{فإن: د (ح - ١) = ٩٠٠ (٠,٠٢٢٨ - ١) = ٨٧٩,٤٨}$$

$$\text{[ف + ص (ح - ١)] = (٠,٩٧٧٢ \times ١٠٠) + ٣٠٠ = ٣٩٧,٧٢}$$

وحيث إن قاعدة القرار:

$$\text{إذا كان: د (ح - ١) < [ف + ص (ح - ١)] يكون القرار بالفحص أي أن}$$

$$٣٩٧,٧٢ < ٨٧٩,٤٨$$

∴ القرار في ذلك المثال يكون بالفحص

وفي هذا المثال تتحدد القيمة الفاصلة للاحتيال أي (ح*) بالقاعدة

$$ح^* = \frac{ف}{(ص - د) + ١}$$

$$\text{أي ح}^* = ١ + \frac{٣٠٠}{(٩٠٠ - ١٠٠)} = \frac{٥}{٨}$$

ومعنى ذلك أنه في ظل قيم المتغيرات أعلاه (ف، ص، د) فإنه إذا كان احتمال نشأة الانحراف من أسباب عشوائية، أقل من ٥/٨ فإن القرار يكون بالفحص، والعكس صحيح .

(٦) الجمع بين المدخل الاحتمالي ومدخل نطاق الرقابة :

اتضح مما سبق أنه بينما يتحدد قرار الرقابة في ظل المدخل الاحتمالي بدرجة احتمال نشأة الانحراف من أسباب عشوائية لا يمكن التحكم فيها، فإن القرار يتحدد في ظل مدخل نطاق الرقابة بالقيمة المطلقة للانحراف، أي إذا زاد الانحراف عن حجم معين يخضع للفحص . ورغم الانتقادات التي وجهت إلى هذا المدخل الأخير (أي نطاق الرقابة) فلقد يكون من الأفضل إخضاعه للفحص حتى ولو كانت درجة احتمال نشأته من أسباب عشوائية أكبر من درجة الاحتمال الفاصل . وعموما يمكن الجمع بين المدخلين بتبني قاعدة القرار التالية :

يجب فحص الانحراف إذا كان :

س / س * - س / ف + ص أو

ح ح * أو كلاهما

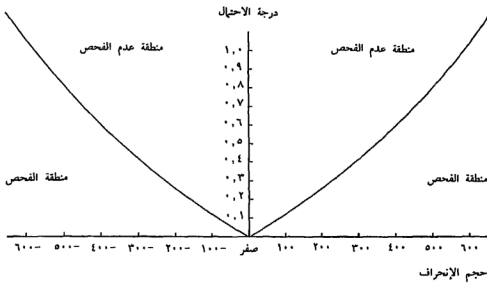
حيث: س * = التكلفة المعيارية .

س = التكلفة الفعلية .

ف = تكلفة الفحص .

ص = تكلفة التصحيح

ويمكن تمثيل هذه القاعدة بيانياً بالشكل التالي: (١٨)



فيذا كان الانحراف صغيراً فإنه لا يفحص إلا إذا قلت (ح) عن درجة معينة وهذه تكون منخفضة لتجنب فحص الانحرافات الصغيرة. أي أن الانحراف يكون مؤهلاً للفحص كلما زاد مقدار الانحراف أو قلت درجة الاحتمال ويتم تحديد الخط الفاصل بين منطقة الفحص، ومنطقة عدم الفحص في ضوء الموازنة بين تكاليف الفحص والتصحيح.

انطلاقاً من النموذج الأساسي الذي جرى تقديمه في القسم السابق (٥ - ٢) يوجد هناك العديد من النماذج التي تتفاوت فيما بينها من حيث الشمول والأساليب التي تستخدم في حل النموذج، ولكنها تتماثل فيما بينها من حيث الافتراضات الأساسية وقاعدة القرار، ألا وهي الموازنة بين التكلفة المتوقعة والإيراد المتوقع لقرار الفحص وقرار عدم الفحص، وتحديد

النقطة التي عندها يجب اتخاذ قرار الفحص سواء تمثلت تلك النقطة في قيمة الاحتمال أو القيمة المطلقة للانحراف .

وقد استعرض Kaplan^(١٩) تلك النماذج وأبرز جوانب الاختلاف فيما بينها وإيجابيات وسلبيات كل منها، ومن ثم لن يتعرض البحث الحالي لتلك الجوانب، بل يتوجه إلى تقييم فعالية المدخل الاحتمالي ككل وذلك في القسم التالي .

(٧) فعالية المدخل الإحتمالي :

رغم تميز العديد من نماذج هذا المدخل بالسلامة والكفاءة النظرية وتقدم بنائها الرياضي وشمولها لغالبية عناصر المشكلة فإن الملاحظ أن تطبيق تلك النماذج وخاصة المتقدمة منها، في الواقع العملي يكاد أن يكون معدوماً^(٢٠)، بل إن Koehler^(٢١) يقرر أنه بالبحث في عدد من الشركات الكبرى لم يجد استخداماً واحداً للنماذج الإحصائية في معالجة انحرافات التكلفة، وهذا رغم أن المدخل في حد ذاته يرجع إلى فترة الثلاثينات حينما بدأ استخدامه في مجال رقابة جودة الإنتاج، وبدأت الدعوة في الفكر المحاسبي إلى تطبيقه في مجال معالجة انحرافات التكلفة منذ بداية الستينات^(٢٢). وبينما يرى Kaplan^(٢٣) أن أسباب عدم تطبيق هذه النماذج يجب بحثها ميدانياً، يرجع Koehler^(٢٤) السبب في عدم تطبيق تلك النماذج إلى عدم اعتراف المحاسبين بالفرقة بين الانحرافات الهامة وتلك غير الهامة بسبب عدم توافر الاهتمام والتدريب أو الاقتناع بالأساليب الإحصائية. في حين يرى Anthony^(٢٥) أن ملاءمة فكرة التحديد الإحصائي لحدود الرقابة في مجال رقابة جودة الإنتاج لا تعني بالضرورة ملاءمتها في مجال معالجة انحرافات التكلفة بسبب الاختلاف بين طبيعة العمليات الإنتاجية التي تتكرر يومياً مرات عديدة وبيانات التكلفة التي يجري التقرير عنها مرة واحدة في الشهر أو نحو ذلك، ومن ثم فقد لا يرى المدير المختص بملاءمة تلك النماذج بالقدر الذي يرر الوقت والجهد اللازمين لتطبيق تلك النماذج، وعوضاً عن ذلك يلجأ إلى التقدير الشخصي سواء لوضع حدود ثابتة للانحرافات التي يجب دراستها أو لتقدير ما إذا كان انحراف معين يجب فحصه .

يعتقد الباحث أنه قبل البحث في أسباب عدم تطبيق تلك النماذج، يجب مواجهة السؤال الخاص بمدى ملاءمة تلك النماذج من الناحية النظرية... بعبارة أخرى... هل من المناسب والمجدي استخدام تلك النماذج؟

إن الإجابة على هذا السؤال تعد في حد ذاتها ضرورة منطقية لأنه يجب تأكيد سلامة النماذج وملاءمتها (أو اختصاراً فعاليتها) من الناحية النظرية أولاً ثم بعد ذلك نبحت في كيفية التطبيق وعواقبه، كما أن الإجابة على هذا السؤال قد تساهم في الكشف عن بعض عوائق التطبيق. فلقد يتبين أنه بسبب خصائص ومعوقات النماذج ذاتها يرى متخذ القرار على أرض الواقع أنه من غير الملائم أو من غير المجدي تطبيقها.

يقترح الباحث تناول موضوع فعالية نماذج الرقابة الإحصائية في مجال معالجة انحرافات التكلفة، (أو بصفة عامة تقييم فعالية فكرة أو اقتراح ما)، من ثلاث زوايا:

- ملاءمة النماذج ذاتها.
 - الحاجة إلى تطبيق تلك النماذج.
 - الآثار والنتائج المتوقعة من التطبيق.
- ويتناول البحث تلك الجوانب فيما يلي:

١-٧ ملاءمة النماذج ذاتها :

يمكن بصفة عامة التمييز بين اثنين من جوانب ملاءمة نموذج ما: الأول ويتعلق بالافتراضات التي يقوم عليها النموذج، والثاني يتعلق ببناء النموذج ذاته، ويتناول الجانب الأخير ثلاثة عناصر وهي: تحديد المتغيرات، وهي بمثابة المدخلات إلى النموذج، وتحديد العلاقات بين المتغيرات والتعبير عنها، ويعتبر هذا العنصر بمثابة عملية التشغيل، وأخيراً المعلومات المتولدة من النموذج أو المخرجات وتمثل في القاعدة التي تحدد كيفية اتخاذ القرار. ويمكن تمثيل عناصر بناء النموذج بالشكل التالي:



حيث إن الهدف هو تقييم المدخل الاحتمالي ككل بغض النظر عن الاختلافات بين النماذج فيما يتعلق بعناصر بناء النموذج. فإن الاهتمام ينصب أساساً على الجانب الأول وهو ما

يتعلق بالافتراضات التي تشارك فيها تلك النماذج. وفي ضوء عرض عناصر النموذج الأساسي الذي تقدم في القسم (٥) من هذا البحث فإن الباحث يرى أن ذلك المدخل يقوم على عدد من الافتراضات التي قد يفتقر البعض منها إلى التبرير والواقعية في مجال معالجة الانحرافات، ومن تلك الافتراضات:

١ - تقوم تلك النماذج على افتراض أن المعيار يمثل متوسط القيم المتظر تحقيقها، أو متوسط الأداء المتوقع، ولكن هل هذه هي حقيقة ماهية معيار التكلفة من زاوية ما يجب أن يكون عليه المعيار أو من حيث الواقع الفعلي؟ إن موضوع مستوى معيار التكلفة كان موضوعاً للعديد من الدراسات والبحوث، وقد خلص عدد منها إلى أنه من المفضل أن يعبر المعيار عن مستوى أعلى من المتوسط^(٣٦)، وإن كان ما يزال يمكن تحقيقه ولكن بواسطة عدد محدود من العناصر التي يتناولها التقييم (أي العاملين أو الأقسام الإنتاجية)، وإنه يمكن تحقيق المعيار فقط من خلال بذل مجهود استثنائي أو إضافي، وإلا لما كان هناك اختلاف بين نظم التكاليف المعيارية وهي التي تمثل ما يجب أن تكون عليه التكلفة التقديرية والتي تمثل ما يتوقع أن تكون عليه التكلفة. كما أن المعيار الذي يفوق الأداء المتوسط يساهم في حفز الغالبية إلى تحسين مستوى الأداء، في حين أن المعيار الذي يعبر عن الأداء المتوسط لا يحقق ذلك، هذا إن لم يؤد بالتدريج إلى هبوط الأداء المتوسط.

وهكذا فإن طبيعة المعيار الذي تدور حوله نماذج الرقابة الإحصائية، أي المتوسط الإحصائي (U) وما يرتبط به من حسابات الاحتمالات واستخدام جداول المساحة تحت منحنى التوزيع الطبيعي، لا يتفق مع طبيعة معايير التكلفة التي تفوق متوسط الأداء، وإن كانت ما تزال قابلة للتحقيق.

٢ - تقوم نماذج الرقابة الإحصائية أساساً، بل ونظرية الاحتمالات ذاتها، على مفهوم المتغير العشوائي، أي ذلك المتغير الذي يمكن أن يتخذ قوماً مختلفة أو حالات مختلفة لأسباب الصدفة البحتة أو الطبيعة أو عوامل عشوائية لا يمكن التحكم فيها^(٣٧)، بل وقد لا يتسنى تحديدها. ويعتقد الباحث أن هذا المفهوم، أي عشوائية المتغير في القوم لا ينطبق في الغالب على انحرافات التكلفة، إذ أنه يمكن تحليل تلك الانحرافات، وهذا يحدث عادة، ويمكن إرجاع كل منها إلى أسباب محددة ومن ثم تنتفي خاصية العشوائية.

ولتجسيد الاختلاف بين عناصر التكلفة والمتغيرات العشوائية فلنقارن عناصر التكلفة

وأسباب ومصادر اختلافاتها عن المعيار مع العمليات الإنتاجية التي صممت نماذج الرقابة الإحصائية من أجلها أصلاً. تستخدم تلك النماذج في رقابة الإنتاج الآلي الكثيف المتعدد العمليات والمراحل، وإذا كانت العمليات الإنتاجية متصلة فإن نقطة الرقابة تكون في نهاية خط الإنتاج أما إذا كان يمكن تمييز مراحل مستقلة فإنه يكون هناك مجال للاختيار بين وضع نقطة فحص في نهاية آخر مرحلة أو وضع عدة نقاط فحص واحدة في نهاية كل مرحلة أو في نهاية البعض منها. ومن أمثلة الرقابة الإحصائية لجودة الإنتاج (Statistical quality control) مثال إنتاج ماسورة ذات قطر معين أو مسبار ذي سمك معين، فقد يتبين عند نقطة الفحص أن عدداً من الوحدات المنتجة لا تنطبق عليها المواصفات الفنية المحددة مثل اختلاف أقطار المواسير أو سمك المسامير أو عدم انتظام رؤوسها. . وهكذا. . ومن واقع الخبرة العملية تبين أن مثل هذه الاختلافات أو العيوب (Defects) يمكن أن تحدث لأسباب عديدة منها ما قد يكون من غير المجدي البحث فيه أو محاولة إصلاحه لأن السبب الأول يزول تلقائياً في بعض الحالات وهذا يحدث عملياً في مجال التحكم الآلي في الإنتاج، إذ قد يكون هناك مجال للفتور المحسوب في حركة وعمل تلك الآلات، بمعنى أن الآلة أو الجهاز يمكن أن يخرج عن نطاق الحركة المرسومة ويعود إليها تلقائياً. كما أنه قد يكون من تلك الأسباب ما يمكن معرفته وإصلاحه ولكن ذلك قد يتطلب توقف خطوط الإنتاج أو إتلاف الوحدات المنتجة التي يجري عليها الاختيار أو استغراق وقت وتكلفة قد تزيد عن القيمة الكلية للوحدة المعنية. . وهكذا، ولمعالجة تلك الحالات صممت أصلاً نماذج الرقابة الإحصائية التي تهدف أساساً لتحديد احتمالات الأسباب وهل هي عشوائية لا يمكن التحكم فيها أم أنها نتجت عن أسباب غير متوقعة أو غير معتادة ويمكن تلافيها، وما هي المحصلة الاقتصادية المتوقعة (أي ترجيح القيم المختلفة باحتمالاتها) لقرار الفحص والتصحيح.

فهل ينطبق مثل هذا التشخيص لطبيعة عمليات الإنتاج على حالة انحرافات التكلفة؟

إن انحرافات التكلفة تحلل إلى:

- أ - انحرافات أسعار عوامل الإنتاج، مثل أسعار المواد الخام، وأجور العمال وأسعار الخدمات الأخرى (والتي يطلق عليها اصطلاح «التكاليف غير المباشرة») وهذه الانحرافات، أي الزيادة أو النقص في الأسعار تكون معروفة ومحددة فور حدوثها. .
- ب - انحرافات كمية عوامل الإنتاج، وهذه أيضاً تخرج عن نطاق التغير العشوائي إذ يحدد المعيار بالقدر الأساسي الواجب أن تستغرقه العملية الإنتاجية ثم تضاف نسبة تمثل

المسموحات الضرورية والتي يتوقع أن تتغير الكمية المستنفدة في حدودها. فطالما كانت الكمية الفعلية المستنفدة تتغير داخل نطاق تلك النسبة فإنه لا يكون هناك انحراف، أما إذا كانت الكمية المستنفدة خارج نطاق نسبة المسموحات فإنه يكون هناك أسباب عادية ومحددة ويمكن معرفتها وتحديد ما يجب عمله بشأنها وذلك لأن تقارير التكلفة تتضمن بطبيعتها الربط بين التكلفة والنشاط، ومن ثم هناك من البيانات الأولية ما يسمح بتحديد سبب ومصدر تجاوز التكلفة، لأن كل تكلفة تحدث تكون مؤيدة بمسند يحدد مكان وزمان أحداثها والمسؤول عن أحداثها، ومن ثم لا مجال لعوامل الصدفة أو الطبيعة أو المتغيرات العشوائية في أرقام التكلفة. هذا طبعاً بافتراض أن هناك نظام تكاليف معيارية سليماً والذي يتضمن بالضرورة تسجيل التكاليف الفعلية على نفس المستوى من التحليل الذي عليه وضعت معايير التكلفة.

٢-٧ : الحاجة إلى تطبيق نماذج الرقابة الإحصائية في مجال الرقابة على التكاليف :

يتضح من التشخيص أعلاه لطبيعة العمليات الإنتاجية التي تطبق عليه نماذج رقابة جودة الإنتاج أنه بسبب.

- تعدد مصادر وأسباب مخالفة الوحدات المنتجة للمواصفات.
- عشوائية بعض تلك الأسباب وعدم إمكانية التحكم فيها.
- التكلفة التي ترتبط بالبحث عن تلك الأسباب ومحاولة إصلاحها أو حتى الاستحالة العملية لذلك.

فإنه يمكن أن تكون فائدة حقيقية ملموسة من الاستعانة بتلك النماذج لتحديد متى يمكن تبرير فحص الوحدات المعيبة.

أما في مجال الرقابة على التكاليف فإن أسباب أو مصادر انحرافات التكلفة تتميز بأنها يمكن حصرها وتحديددها، وهي بطبيعتها محدودة بعدد قليل نسبياً، وهي المثلة بحسابات الانحرافات التي يتضمنها نظام التكاليف المعيارية، كما أن دور التغيرات العشوائية أو أسباب الصدفة البحثية (Random variations or variations for purely stochastic reasons) يكاد يكون محصوراً في نسبة المسموحات الضرورية التي تتضمنها معايير كميات مدخلات العملية الإنتاجية، وأية انحرافات داخل هذه النسبة يمكن تلقائياً تجاهلها دون الحاجة إلى الاستعانة بتلك النماذج. ولعل هذا هو الأساس في القول بأنه لا يتوقع ولا ينادي أحد بالقيام بفحص

كافة الانحرافات التي يجري التقرير عنها^(٢٨) أو في القول بالتجاء المديرين إلى التقدير الشخصي في تقرير الانحرافات التي يجري فحصها^(٢٩) فعلى الرغم من أن المعايير يجري التعبير عنها بقيم محددة ومطلقة في سجلات نظم التكاليف إلا أنه يكون من المفهوم عادة - أو على الأقل هذا هو المتوقع - أن هناك نسبة معينة للتفاوت بين عامل وآخر أو بين قسم وآخر. ونطاق هذا التفاوت هو ما يمكن أن نطلق عليه انحرافات غير هامة (Insignificant variances)، وعلى ذلك قد لا يكون هناك مبرر للقول أن المحاسبين لا يفرقون بين الانحرافات الهامة وغير الهامة^(٣٠) لمجرد التعبير عن المعايير بأرقام محددة. كما أنه يجب التمييز بين حساب وتحليل الانحرافات، وهذا هو دور المحاسب واتخاذ قرارات الفحص والتصحيح أو المساءلة والتي هي قرارات إدارية يتخذها المدير المسؤول.

أما الانحرافات خارج النسبة المسموح بها فانه لا يمكن ارجاعها إلى أسباب الصدفة أو التغيرات العشوائية غير المسببة أو ما لا يمكن التحكم فيه، إذ أنه يمكن تحديدها وتتبعها بتكلفة بسيطة نسبياً (Immaterial cost)، وذلك نظراً لأن البيانات الأولية (الأساسية) موجودة بطبيعتها في سجلات التكاليف ولا يتطلب الأمر سوى إجراء بعض التشغيل المكتبي لتلك البيانات، كما أنه ليس هناك في مجال التكاليف ما يدرج عادة في نماذج الرقابة الاحصائية باعتباره تكلفة تصحيح، وهذا بعكس الحال بالنسبة لتتبع أسباب العيوب المادية أو الفنية في الإنتاج، الأمر الذي قد يتطلب تعطيل خطوط الإنتاج وإجراء الدراسات والبحوث.

وعلى ذلك من الممكن الافتراض بأن مشكلة معالجة انحرافات التكلفة قد تكون من وجهة نظر الاداري المسئول أبسط مما تنطوي عليه تلك النماذج والتي صممت أصلاً لمعالجة مجال آخر يختلف كلية عن مجال رقابة التكاليف، ألا وهو مجال رقابة جودة الإنتاج، ومن ثم قد لا يكون هناك ما يدعو إلى الألتجاء إلى تلك النماذج وما يتطلبه ذلك من تقديرات - وتحليلات فبالنسبة له يكاد يكون القرار شبه محدد، إذ أن هناك نطاقاً معيناً للانحرافات الممكن التجاوز عنها، وهذا النطاق محدد أصلاً عند اعداد المعايير أما الانحرافات التي تخرج عن هذا النطاق فانه يجب البحث فيها ومعالجتها في ضوء اعتبارات التكلفة والتي تتضمن فقط تكلفة تحليل بيانات وفحص متغيرات التكلفة.

٣-٧ : نتائج تطبيق النماذج الاحتمالية :

رغم الاختلافات في بناء نماذج المدخل الاحتمالي فأنها تتفق في المخرجات النهائية، إذ

تستند قواعد القرارات الى نفس المتغيرات الأساسية والتي سبق استعراضها من خلال النموذج الأساسي في القسم رقم (٥) من هذا البحث، ويتحدد القرار النهائي بقيم تلك المتغيرات (٣١)، وتلك المتغيرات هي:

- احتمال أن يكون الانحراف راجعاً إلى أسباب عشوائية.

- تكلفة الفحص والتصحيح.

- مقدار الانحراف ويرتبط به العائد المتوقع من الفحص.

فإذا اخذنا في الاعتبار أن تكلفة الفحص والتصحيح يمكن تقديرها في كل حالة بشكل مباشر دون الاعتماد على النموذج، لأنها هي بذاتها إحدى مدخلات النموذج، وإذا كان الاحتمال يتحدد من الجداول بالتكلفة المعيارية ومقدار الانحراف، يتضح لنا أن العامل الحاسم الذي يؤثر على القرار هو مقدار الانحراف سواء في ظل مدخل نطاق الرقابة أو في ظل المدخل الاحتمالي.

وعلى ذلك فإن المحصلة النهائية بالنسبة لكل تلك المداخل، هي أن الانحرافات التي في حدود معينة يجري تجاهلها، ومازاد على ذلك يجري فحصه. ولكن ما هي آثار تلك المحصلة؟

ان الانحرافات، طبقاً لتلك النماذج، يمكن تصنيفها في ثلاث مجموعات:

١ - انحرافات صغيرة (غير هامة) يجري تجاهلها.

٢ - انحراف هامة يجري فحصها، وهذه قد تكون:

أ - راجعة إلى أسباب يمكن تلافيها.

ب - راجعة إلى أسباب لا يمكن التحكم فيها لأنها خارجة عن نطاق سلطة وتصرف المسؤول المعين (أو الإدارة).

وبالتالي نتحقق الفائدة من النموذج فقط في حالة معرفة أسباب الانحرافات الكبيرة التي ترجع إلى أسباب داخلية يمكن معالجتها، وهذه يمكن حصرها في:

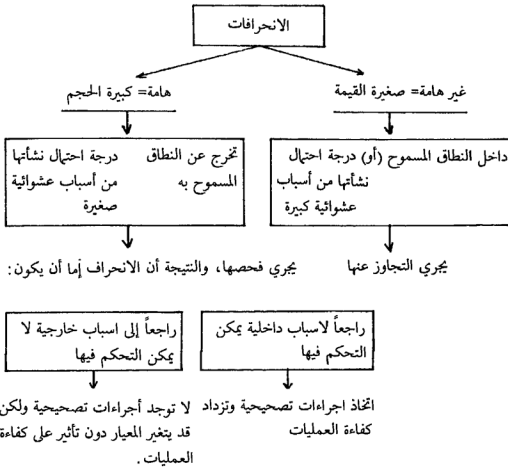
١ - كفاءة العاملين في مجال تحديد أسعار المدخلات (أي عوامل الإنتاج).

٢ - كفاءة استخدام المستلزمات السلعية والخدمات.

٣ - الزمن المستغرق في العملية الانتاجية، والذي ترتبط به كافة عناصر التكاليف الأخرى مثل الأجور وغالبية التكاليف غير المباشرة.

ولكن هذه الأسباب يمكن تجميعها مرة أخرى في عامل واحد ألا وهو كفاءة أداء القوى العاملة في المشروع.

والشكل التالي يلخص أنواع الانحرافات وقواعد القرارات الخاصة بكل منها:



ولكن التدني في كفاءة الأداء، وهو مصدر الانحرافات في التكلفة، ليس من الظواهر الطبيعية التي يمكن أن تحدث فجأة، بل إنه ظاهرة اجتماعية سلوكية تنشأ صغيرة ومحدودة ثم تنمو بالتدريج إذا لم تتخذ الإجراءات الكفيلة بإيقافها في مراحلها الأولى. بعبارة أخرى أن

الانحرافات الكبيرة في التكلفة لم تحدث دفعة واحدة، ولكنها بدأت صغيرة ثم أخذت تنمو إلى أن وصلت إلى ذلك القدر الذي عنده نبدأ في التفكير في فحصها وعلاجها.

وهنا ننوّه إلى فارق هام بين تصحيح العيوب المادية في الانتاج، وعلاج مصادر انحرافات التكلفة، أي تصحيح الأخطاء المتعلقة بكفاءة أداء البشر. في حالة الانتاج المادي قد يتسنى تصحيح العيوب الفنية الكبيرة بمجرد اتخاذ قرار اداري بذلك أما في حالة تصحيح الأخطاء وقصور القوى البشرية فعالباً ما لا يتسنى تصحيحها بمجرد اتخاذ قرار اداري بذلك، لأن الآثار السلوكية التي تنشأ وتنمو على مدار فترة من الزمن لا يتوقع أن تزول فجأة وفي لحظة زمنية معينة، بل يتوقع أن تأخذ أيضاً فترة من الزمن لتزول. هذا إذا اتخذت الاجراءات الملائمة، لذا فإن العوامل السلبية في كفاءة أداء العاملين يكون عادة من الممكن تلافيها وتصحيحها بسهولة أو بتكلفة أقل أو بفعالية أكبر في مراحلها الأولى مما لو تركت لتتضخم وتستفحل لتصل إلى نقطة الفحص (أو الانذار) التي تحددها تلك النماذج.

ثم إن هناك عاملاً آخر، وهو يتعلق بإحدى الخصائص الرئيسية لنظام الرقابة الجيد. . يقول أحد مؤيدي النماذج الاحتمالية:

«إننا لسنا في حاجة إلى المعلومات التاريخية التي تقول لنا أين كنا منذ أسابيع مضت، ولكننا في حاجة إلى المعلومات التي تشخص المشاكل بشكل احتمالي قبل وقوعها حتى تتمكن من تلافيها قبل أن تحدث»^(٣٢).

وهذا حقيقي ومنطقي لأن نظام الرقابة الفعال هو الذي يمكن من التنبؤ بالمشاكل قبل وقوعها. . ولكن نفس المؤلف يقول في فقرة أخرى، من نفس المقال:

«لا تتخذ الادارة أي اجراء بصدد الانحرافات المحاسبية التي تقع في نطاق الحدود المسموح بها، بل وفي واقع الأمر ليس من الضروري حتى اخبار الإدارة بها»^(٣٣).

غير أن الباحث يعتقد بأن تجاهل الانحرافات الصغيرة بناء على قواعد القرارات المستمدة من النماذج الاحتمالية يمهّد السبيل أمام ظهور الانحرافات الكبيرة وبالتالي يفشل النظام في الخيلولة دون وقوعها، وهو الهدف الأساسي لنظام الرقابة على التكاليف.

وبالإضافة إلى الفارق السابق بين طبيعة عمليات الانتاج المادي ومعالجة انحرافات التكلفة فإن هناك اختلافاً آخر يتعلق بالأبعاد السلوكية والتنظيمية لقرار الفحص في الحالتين، فمقياس التكلفة يعتبر أحد عناصر نظام أعمق وأشمل للرقابة وتقييم أداء القوى البشرية في مختلف المستويات الادارية والتنفيذية (أو التشغيلية). إن مجرد تحديد انحراف التكلفة يتضمن تلقائياً القول بأن شخصاً أو وحدة تنظيمية أفضل أو أسوأ مما هو متوقع أو مفترض، وهذا في حد ذاته يعتبر تقييماً للاداء. ولكن تقييم الاداء لا معنى له إذا لم يرتبط بقواعد محددة للحوافز والجزاءات والمحاسبة. ومن ثم فإن الثلاثة العناصر: فحص الانحراف، تقييم الاداء، الحوافز تعتبر ثلاثة أجزاء متكاملة في نظام واحد ولا يجوز اقتطاع أحدها ومعالجته معالجة منفصلة. ولذلك فإنه عند تحديد المعيار والتقارير عن الانحرافات ومعالجتها يجب مراعاة أثر كل من الخطوات أو المراحل على الأهداف والمقومات العامة لنظام الرقابة وتقييم الاداء.

ففي حالة رقابة جودة الانتاج تنحصر آثار قرار الفحص أو عدم الفحص في التكلفة الناتجة عن القرار وهي: إما تكلفة الفحص والتصحيح في حالة القرار الأول أو تكلفة الوحدات المعيبة التي قد تستمر في حالة القرار الثاني ما لم تتخذ اجراءات التصحيح. ونقول قد تستمر لأنه بسبب الطبيعة العشوائية للمتغير يمكن أن تختفي أسباب العيوب المادية في الانتاج تلقائياً ولا يكون هناك علاقة أساسية ومستمرة بالضرورة بين الوحدات المعيبة والعامل الإنساني في المشروع سواء في مرحلة حدوث الخلل المعيب للوحدات أو في مرحلة التقرير عنه. فالخلل يمكن أن ينتج من عوامل لا تدخل للعاملين فيها، كما أنه عند اكتشاف الخلل في نهاية خط الانتاج أو عند نقطة فحص معينة قد لا يتحدد بشكل مباشر الشخص المسؤول عن ذلك. ولتحديد المسؤولية البشرية من ذلك الخلل يتطلب الأمر اجراء الفحص هذا في مجال رقابة جودة الانتاج.

أما في مجال رقابة التكاليف فإن التكلفة عندما تحدث ترتبط بمركز مسؤولية معين أي أن المسؤولية البشرية تعتبر الوجه الآخر لاحداث التكلفة، وبمجرد التقرير عن التكلفة الفعلية يتحدد تلقائياً الشخص أو المستوى الاداري المسؤول عن الانحراف دون الحاجة إلى قرار جديد مستقل أو فحص اضافي في الغالب، وذلك طبقاً للمقومات الأساسية لنظام محاسبة المسؤولية وتقييم ورقابة الاداء.

ومن ثم فإن معالجة انحرافات التكلفة آثاراً مباشرة على كفاءة تلك النظم التي تتعامل

مع الجانب الإنساني في المشروع ولقد يكون من غير المفضل ميكنة الموضوع ومعالجته من خلال قاعدة كمية ثابتة تتحدد بالقيمة المطلقة لتغير واحد، ألا وهو حجم الانحراف المعين.

القسم الثاني: مدخل مقترح للفحص المستمر عند المنبع

تتأثر المدخل السابقة في الاتفاق على تجاهل الانحرافات التي تقع في نطاق معين وسواء تحدد النطاق بالمدى بين قيمتين معينتين أو بحد أدنى معين لاحتمالات استمرار العملية تحت السيطرة. ويستند تجاهل تلك الانحرافات إلى أحد أو كلا أساسين :

أ - الاستحالة العملية لفحص كافة الانحرافات^(٣٤)

ب - الطبيعة الاحتمالية للعملية وأسباب الانحراف^(٣٥).

وقد تبين انعدام أو ندرة استخدام تلك النماذج في التطبيق العملي، وقد حاول البعض تعليل ذلك بأسباب منها عدم ادراك المحاسبين لأهمية التفرقة بين الانحرافات الهامة وتلك غير الهامة وعدم درايتهم بالأساليب الاحصائية وبسبب عدم الحاجة إلى تطبيق تلك النماذج وما إلى ذلك من أسباب تعرضنا لها سابقاً.

وفي مجال تقييم الفعالية النظرية للنماذج الاحتمالية في مجال معالجة انحرافات التكلفة المعيارية أبدى الباحث وجهة نظرة والتي تتلخص في أنه بسبب:

١ - اختلاف القيمة المتوسطة (المتوقعة) التي تقوم عليها النماذج الاحتمالية عما يجب أن يكون عليه معيار التكلفة.

٢ - اختلاف طبيعة متغير التكلفة عن المتغيرات العشوائية التي يمكن أن تتغير لمجرد الصدفة وبدون أسباب محددة يمكن التحكم فيها.

٣ - انخفاض الأهمية النسبية لتكاليف الفحص في حالة انحرافات التكلفة عنها في حالة رقابة جودة الإنتاج.

٤ - الاختلاف بين رقابة التكاليف ورقابة جودة الإنتاج من حيث الجوانب السلوكية والانسانية لرقابة التكاليف وأثرها على العناصر الأخرى في نظم الرقابة وتقييم الأداء.

فان النماذج الاحتمالية، ولما تقدم، قد تفقر إلى المبرر الكافي للتطبيق، كما أن ذلك التطبيق، إذا حدث قد يكون له بعض الآثار السلبية على مستوى الاداء.

وفي ضوء وجهة النظر هذه يقترح الباحث مدخلاً لمعالجة انحرافات التكلفة يتلاقى للمآخذ التي يراها على المدخل الاحتمالي. وينطلق المدخل المقترح من منطلقين أساسيين:

المنطلق الأول: ويتعلق بالمعالجة ذاتها أو بمرحلة الاعداد وتشغيل البيانات ويتمثل في النظر إلى معالجة انحرافات التكلفة باعتبارها أحد عناصر نظام أعم وأشمل للرقابة وتقييم الاداء. فمن ناحية يمكن الاستفادة من عناصر ومقومات موجودة فعلاً في النظام في ترشيد معالجة الانحراف، ومن أمثلة تلك العناصر: تخطيط مراكز المسؤولية، مراكز التكاليف، مقومات واجراءات وهيكلي التقرير في محاسبة المسؤولية. ومن ناحية أخرى إدراك آثار المعالجة المقترحة على تلك العناصر وعلى أهداف النظام ككل، وهي تحقيق رقابة التكاليف وتقييم ورفع كفاءة الاداء، وضمان المساهمة الايجابية للمعالجة المقترحة في تدعيم تلك الأهداف، أو على الأقل تجنب ما يمكن أن يكون لها من آثار سلبية عليها.

المنطلق الثاني: ويتعلق بطبيعة مخرجات النظام أو طبيعة المعلومات التي تتولد عن المعالجة المقترحة، ويتمثل في التوافق بين طبيعة تلك المعلومات وأسلوب التقرير عنها وما يعتقد بأنه الأسلوب الذي يلجأ إليه الأفراد في اتخاذ القرارات. فلقد توصلت بعض الدراسات عن التشغيل البشري للمعلومات (Human Information Processing) إلى أن الأفراد يميلون إلى اتخاذ القرارات تدريجياً وعلى مراحل، إذ يتخذ الفرد قراراً أولاً في ضوء معلومات جزئية ثم يعدل القرار في ضوء ما يستجد من معلومات، وذلك بدلاً من تجميع كافة المعلومات واتخاذ القرار والانتهاه منه مرة واحدة في ضوء تلك المعلومات ويطلق على هذا الأسلوب في اتخاذ القرارات اصطلاح (Anchoring and adjustment) والذي يمكن أن نشير إليه بالاسلوب التدريجي المتعدد المراحل في اتخاذ القرارات^(٣٦).

وتتمثل الفكرة الأساسية في الاستفادة من خصائص المتغير موضوع المشكلة ألا وهو «التكلفة». فالعايير تحدد أولاً على أساس تفصيلي في شكل معدلات تكلفة لوحدة النشاط والانتاج، ثم تضرب في عدد وحدات الانتاج لينتج التكلفة المعيارية. أما التكلفة الفعلية فانها تحدث على مستوى تفضيلي في وحدات النشاط الأولية، وهي أصغر وحدة يمكن تمييز نشاطها عن أنشطة الوحدات الأخرى، وهذه قد تكون عاملاً، أو مجموعة عال أو قسماً أو ادارة. الخ. وعند احداث التكلفة فانها غالباً ما تكون موثقة بمستندات تحدد المسؤولية عن احداثها،

ثم بعد ذلك يجري تجميعها في سجلات وملخصات إجمالية، ثم تجري مقارنتها بالتكلفة المعيارية لتحديد الانحرافات بشكل إجمالي وعندئذ نواجه مشكلة اتخاذ القرار. هل نفحص أم لا؟، وهو السؤال الذي يحاول المدخل الاحتياطي الإجابة عليه من خلال عدد من النماذج التي تصنف الانحرافات إلى مجموعتين: انحرافات يجري فحصها وأخرى لا تفحص بسبب عامل تكلفة التصحيح.

ومن ثم يمكن القول أن سبب المشكلة هو وجود تكلفة التصحيح والتي لولاها لما كان هناك مشكلة، حيث يكون القرار الثابت والدائم هو فحص كافة الانحرافات، وفي هذه الحالة (أي تجاهل تكاليف الفحص) تتحقق بالضرورة أفضلية هذا القرار على كافة القواعد المستمدة من أي مدخل آخر، وهو الأمر الذي أشارت إليه أيضاً إحدى الدراسات في الموضوع^(٣٧).

ولكن ما هو فحص انحرافات التكلفة؟ يتمثل فحص انحرافات التكلفة في تحليلها وتحديد أسبابها والمسئول عنها، أي تتبع الانحرافات الإجمالية إلى مراكز إحداث التكلفة الفعلية، وعلى ذلك فإن تكلفة الفحص تتمثل في تكلفة تحليل وتتبع الانحرافات الإجمالية إلى مراكز المسئولية التي أحدثتها.

فإذا كان الأمر كذلك فإنه يمكن أن نعكس اتجاه الدورة ونجري المقارنة بين التكلفة المعيارية والتكلفة الفعلية على المستوى التحليلي في مراكز إحداث التكلفة، أي في المنبع وبذلك يمكن حصر وتحليل الانحرافات وتحديد أسبابها مباشرة وتلقائياً، وغالباً بدون تكلفة إضافية ملموسة، لأن البيانات موجودة أصلاً في السجلات والمستندات الأولية. وبذلك يمكن حل مشكلة معالجة انحرافات التكلفة كلية وتحقيق مزايا أخرى عديدة وتطبيق عدد من المفاهيم العلمية في مجالات رقابة التكاليف وتقييم الأداء ومحاسبة المسئولية والتشغيل البشري للمعلومات، وذلك كما سيلي تفصيله في القسمين التاليين حيث نتناول الخطوات العريضة لتطبيق المدخل المقترح وتقييم فعاليته.

أولاً : مقومات وخطوات المدخل المقترح :

يستند المدخل المقترح إلى المقومات والخطوات العريضة التالية:

- ١ - توضع معايير التكلفة بحيث تمثل مستويات أداء متميزة، أي أعلى من المتوسط ويتكون المعيار من شقين: الشق الأول ويمثل التكلفة الأساسية في ظل أقصى مستوى كفاءة يمكن

بالاستناد إلى الدراسات الفنية والخبرات الماضية مع أخذ الظروف الجارية والمتوقعة في الحسبان. ويعبر عن هذا الشق برقم مطلق. أما الشق الثاني فهو عبارة عن نسبة تضاف وتطرح من المعيار الأساسي ليتج مدى معين للتكلفة المعيارية، ويمكن أن تحدد هذه النسبة في ضوء مدى التكاليف للنسبة الغالبة من ملاحظات التكلفة، (أي النسبة الغالبة من مستويات الاداء أو تكاليف الفترات)، والمقصود بالمدى هو الفرق بين أعلى وأدنى تكلفة في ٧٠٪ أو ٨٠٪ من الحالات، وبالطبع مع استبعاد المفردات غير العادية (أو الشاذة). وسوف نطلق اصطلاح المعيار الأساسي على الشق الأول واصطلاح «مدى المعيار»، على الشق الثاني، و «المعيار العام» على مجموعهما.

٢ - يجري تحديد أو حساب الانحرافات بين التكلفة الفعلية والتكلفة المعيارية وسواء كانت التكلفة المعيارية داخل أو خارج مدى المعيار.

٣ - تصنف انحرافات التكلفة إلى مجموعتين:

أ - انحرافات تتعلق بالحصول على عوامل الانتاج، وهي ما تعرف بانحرافات الاسعار والمعدلات أو الانفاق.

ب - انحرافات تتعلق باستخدام عوامل الانتاج، وهذه بدورها يمكن تصنيفها إلى مجموعتين:

١ - انحراف كمية المستلزمات السلعية المستخدمة.

٢ - انحراف الانتاجية معبراً عنه بالعلاقة بين كمية الإنتاج بالمواصفات المعيارية والزمن المنقضي، ويعتبر الزمن المنقضي أهم العوامل في التحكم في انحرافات التكلفة، حيث يرتبط به كل من الأجور وتحميل التكاليف غير المباشرة الأخرى، ولذلك يعطى التقرير عنه، وحساب انحرافاته أهمية خاصة.

٤ - يجري تفصيل المعايير وتحليلها على أساس كل من:

أ - عناصر التكاليف، أي كمية وسعر أو معدل بالنسبة لكل من المواد والأجور والتكاليف غير المباشرة.

ب - مراكز التكاليف أو المراكز الادارية.

والوصول بالتحليل إلى أدنى مستوى تفصيلي لمراكز احداث في التكلفة بحيث إن كل

مركز نشاط، وسواء أكان عاملاً، أو مجموعة عمال أو قسماً أو مسؤولاً يساهم في أحداث التكلفة من خلال الحصول على عوامل الانتاج أو استخدامها يكون على علم مستمر بمعايير التكلفة التي تتعلق بدائرة نشاطه ولا يترتب على هذا الاجراء احداث تكلفة اضافية ملموسة، إذ أنه يمكن اعتباره اجراء مكماً للاجراءات التنظيمية لتخطيط مراكز التكاليف ومراكز المسؤولية وهي جوهر نظم محاسبة المسؤولية وتقييم الاداء.

٥ - تعالج انحرافات أسعار عوامل الانتاج بتدوين المعايير على المستندات الأولية لاحداث عناصر التكلفة، مثل مستندات اعتماد الصرف أو أوامر توريد أو بطاقات العمل أو مذكرات تسوية داخلية بالنسبة للتكاليف الدورية والدفترية. . الخ. وبذلك يتضمن كل مستند رقمين للتكلفة: التكلفة المعيارية والتكلفة الفعلية، ويطلب من المسؤول عن احداث التكلفة تبرير الاختلاف بمستوى من التفصيل يتناسب مع أهمية المبلغ، كما أنه يمكن اشتراك أكثر من مستند واحد في مذكرة واحدة لتبرير الانحراف (أو الاختلاف) كما هو الحال بالنسبة لبنود التكاليف صغيرة القيمة كثيرة التكرار.

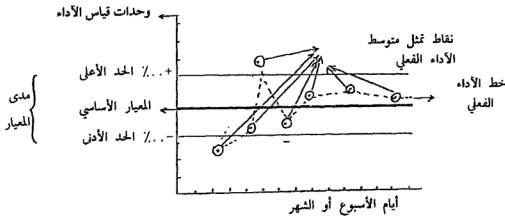
٦ - بالنسبة لانحرافات كمية المستلزمات السلعية، تقوم كل وحدة نشاط بتدوين الكمية المعيارية في نفس مستند الكميات الفعلية المستخدمة، وإذا وجد فرق بين الكيتين يقوم الشخص المسؤول عن وحدة النشاط بتبرير الفرق سواء على كل مستند على حدة أو بالاشارة في عدد من المستندات إلى مذكرة تبرير مشتركة.

٧ - بالنسبة لانحرافات الزمن فانها تحتاج إلى معالجة خاصة نظراً لأهمية عامل الزمن بالنسبة لاحداث الجزء الأكبر من التكاليف من ناحية، وبالنسبة لكمية المخرجات أو الانتاج من ناحية أخرى. وهناك اختلاف رئيسي بين انحراف الزمن وانحرافات الأسعار وكميات المستلزمات السلعية، وهو أن كلا من الانحرافين الاخيرين يحدث أو ينشأ في لحظات زمنية منفصلة ويرتبط في كل مرة بمسند يحدد مركز المسؤولية المتسبب في احداث الانحراف. إذ أنه لكي يكون هناك إنفاق نقدي أو استخدام مواد أو مهيات لا بد من وجود مستند وفعل إيجابي من شخص معين، ومن ثم يكون من المثير تحديد المسؤول عن الانحراف في أي وقت لاحق وبالتالي يمكن معرفة اسبابه.

أما انحراف الزمن فانه يحدث تلقائياً ودون تدخل إيجابي من شخص معين لأن انقضاء الزمن واحداث التكاليف التي ترتبط به عملية مستمرة لا تتوقف ويستمر معها تسرب أو ضياع التكاليف ما لم يحدث فعل إيجابي للاستفادة من التدفق التلقائي لتلك التكاليف. ولعل

هذا هو مصدر صعوبة رقابة المتغيرات التي ترتبط بالزمن، والتي من أهمها معدلات الاداء والتكاليف التي ترتبط بالزمن، وهي تمثل نسبة كبيرة من التكلفة الكلية للمشروع إذ أنها تتضمن تكلفة الطاقة الانتاجية المادة والبشرية.

ونظراً لأهمية وصعوبة التحكم في هذا النوع من الانحرافات فانه من الأهمية بمكان إخضاعه لرقابة فعالة من أولى مقوماتها الاستمرارية والتوقيت المناسب بالنسبة لكافة المستويات التي لها ارتباط بأحداث ذلك النوع من الانحرافات وأولها العامل أو وحدة النشاط الأولية. ويقترح كوسيلة لذلك تخصيص بطاقة لكل عامل، ويمكن أن تكون هي ذاتها بطاقة الوقت أو بطاقة الأجر، أو لكل وحدة نشاط متميز، يمثل فيها الأداء المعياري بثلاثة خطوط موازية للمحور الأفقي. الخط الأوسط يعبر عن المعيار الأساسي والخطان الآخران يمثلان مدى المعيار. ويدرج على المحور الأفقي عدد أيام الأسبوع أو الشهر أما المحور الرأسي فيدرج عليه وحدات قياس الأداء. ويعبر عن الأداء المعياري أما بعدد وحدات الانتاج في اليوم أو الساعة أو بمتوسط الزمن المنقضي لانجاز كل وحدة نشاط. ويسجل الاداء الفعلي ممثلاً بنقطة واحدة لليوم الواحد في المخطط البياني كما هو موضح في الشكل التالي:



ويجري توصيل نقط الاداء اليومية ليتنج منحنى أو خط الاداء الفعلي وبالتالي يتوافر لدى كل عامل (أو أصغر وحدة نشاط) معلومات أو اشارات فورية ومستمرة أولاً بأول عن الانحرافات ولنطلق على الشكل أعلاه «خريطة الاداء».

٨ - تعدد خرائط أداء تجميعية للوحدات التنظيمية الأكبر حتى نصل إلى أعداد خريطة للمشروع ككل. وبالرغم من أن خريطة الأداء تعد أساسية لرقابة انحرافات الزمن إلا أنه يمكن استخدامها أيضاً لتسجيل الانحرافات الأخرى والتقرير عنها.

٩ - في نهاية فترات دورية يجري تقييم الاداء على مختلف المستويات الادارية من خلال الربط بين نتائج خرائط الاداء ونظام الحوافز ومحاسبة المسؤولين بموجب قواعد محددة وواضحة. ويمكن تصنيف نتائج خرائط الاداء في المجموعات الست التالية :

أ - أداء منتظم داخل المنطقة (أ)، أي أن مستوى الاداء الفعلي أعلى من المعيار العام وهذه الوحدات يجب أن تحصل على حافز ما، ويخضع الانحراف للدراسة والفحص لبحث أسباب التمييز ومحاولة تعميمها إذا أمكن.

ب - أداء منتظم داخل المنطقة (ب)، أي أن مستوى أداء الفرد أو الوحدة أعلى من المعيار الأساسي وإن كان ما زال داخل نطاق المعيار العام، وبالتالي يعتبر أنه لا يوجد انحراف، رغم ذلك فإن الشخص المعين أو الوحدة المعنية يجب أن تحصل على حافز ما أقل من الحافز الذي يحصل عليه صاحب الاداء (أ).

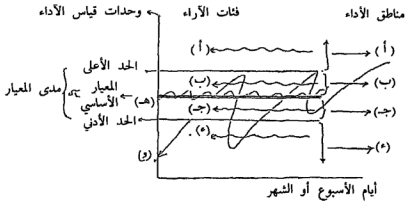
ج - أداء منتظم داخل المنطقة (ج)، ويعتبر داخل مدى المعيار أيضاً ولا يتخذ أي إجراء بشأنه، وإن مجرد أن أصحاب الاداءات (أ)، (ب) حصلوا على حوافز فانه يكون كما لو أن صاحب الاداء (ج) حرم من مكافأة كان يمكن أن يحصل عليها، وهذا في حد ذاته يخلق لديه الدافع إلى التحسين بالرغم من عدم اتخاذ أية اجراءات نحوه من قبل الادارة.

د - أداء منتظم داخل المنطقة (د) وهذا يجب أن يخضع لنوع ما من المحاسبة (أو المساءلة) (Accountability)، ويجب أن يخضع هذا الانحراف للفحص لتحديد أسباب التقصير وتحديد المسؤولية عنها واتخاذ الاجراءات اللازمة .

هـ - أداء منتظم داخل المنطقتين (ب، ج) بمعنى أن عدد النقط فوق المعيار الاساسي تعادل تقريباً عدد النقاط تحته، وهذا يعتبر أفضل نسبياً من الاداء (ج) ولذا يجب أن يحصل على حافز ما أقل من الحافز الذي يحصل عليه الاداء (ب) ويفترض أنه لا يوجد انحراف لأن الاداء عموماً ما زال داخل مدى المعيار العام.

و - أداء غير منتظم ويعامل طبقاً للمنطقة التي تقع فيها غالبية النقاط وبالمقياس إلى الخمسة الأداءات السابقة، ويخضع هذا النوع من الأداء للفحص لتحديد أسباب عدم الانتظام والاستفادة منها بتشجيعها والتوسع فيها إذا كانت ايجابية والحد منها وتلاقيها إذا كانت سلبية.

والشكل التالي يبين الاداءات السابقة والمناطق التي يقع فيها:



ويلخص الجدول التالي أنواع الاداء وما يتعلق بها من قرارات الفحص والحوافز والمساءلة:

رقم الأداء	المنطقة	مستوى الاداء	فحص	عدم فحص	حافز	مساءلة
أ	أ	أعلى من مدى المعيار العام	-	-	أعلى	-
ب	ب	داخل مدى المعيار العامل وأعلى من المعيار الأساسي	-	-	متوسط	-
جـ	جـ	داخل مدى المعيار العام وأقل من المعيار الأساسي	-	-	-	-
د	د	أقل من مدى المعيار العام	-	-	-	-
هـ	ب، جـ	داخل مدى المعيار العام - معادل للمعيار الأساسي	-	-	أدنى	-
و		غير منتظم ويمكن أن يجمع بين أي من المجموعات السابقة	-	-	حسب الفحص	نتيجة

وينبغي التنويه إلى أن خاصية انتظام الاداء تتضمن أن نتيجة الاداء ترجع إلى الشخص المسئول وليس إلى ظروف طارئة وتتضمن أيضاً التكرار الغالب بشكل اعتيادي، كما أن هذه القواعد تفترض سلامة المعايير.

١٠ - يجري تجميع خرائط الاداء وتصنيفها حسب المناطق التي تنتمي إليها وتحديد نسبة كل من الاداءات إلى المجموع الكلي، والاستفادة من تلك النسبة في دراسة ومتابعة مستوى المعيار وتعديله إذا لزم الأمر في الفترات التالية. وكذلك دراسة الظروف المحيطة بالاداءات المنتظمة على جانبي مدى المعيار العام وكذلك دراسة الاداءات غير المنتظمة.

١١ - بالرغم من أن كل شخص أو مستوى اداري يستطيع تقييم أدائه بنفسه من خلال تطبيق القواعد المحددة والمعلومة مسبقاً على خريطة الاداء الخاص به، فانه يجب أن يحاط الفرد بنتيجة التقييم من قبل الرئيس المباشر والآثار المترتبة عليها. وبذلك يمكن توفير معلومات لاحقة مناسبة وفعالة.

ثانياً : تقييم المدخل المقترح :

إن المدخل المقترح لا يتطلب سوى مجرد تعديل في تصميم المستندات والاجراءات التي تتضمنها نظم موجودة أصلاً وهي نظم التكاليف ورقابة وتقييم الاداء. وبالتالي لا يترتب على الأخذ به إحداث تكلفة اضافية هامة. وعلى ذلك فان تكلفة التطبيق لا تمثل عاملاً مؤثراً في تقييم المدخل المقترح. وبناء عليه فإنه يمكن تقييم المدخل المقترح على أساس المزايا أو المنفعة التي يتوقع أن تولد عنه بالمقارنة مع المدخل الأخرى البديلة.

بينما تنحصر مساهمة النماذج الاحتمالية في تحديد نطاق ومعيار فحص الانحرافات فان المدخل المقترح يقدم مساهمات إيجابية متعددة في مجال رقابة التكاليف وتقييم الاداء والتي يعتبر فحص الانحرافات أحد عناصرها. ومن ثم يكون هناك زاوية واحدة فقط يمكن منها مقارنة المدخل المقترح بالمدخل الاحتمالي، ألا وهي تلك المتعلقة بنطاق ومعيار فحص الانحرافات.

تتوجه نماذج المدخل الاحتمالي أساساً إلى تصنيف الانحرافات في مجموعتين: مجموعة تخضع للفحص، وأخرى لا تخضع للفحص، وذلك على أساس درجة احتمال نشأة الانحراف من أسباب وعوامل عشوائية، وتتحدد درجة الاحتمال هذه جزئياً على الأقل بحجم الانحراف.

وقد أبدى الباحث الرأي بعدم انطباق خاصية عشوائية التغير على انحرافات التكلفة كما أن التجاهل الكلي لمجموعة من الانحرافات يمكن أن يؤدي إلى هبوط مستوى الاداء وزيادة الانحرافات في المستقبل . وما يود الباحث أن يضيفه هنا هو أن هناك بعض الدلائل التي تشير إلى صحة ذلك الرأي ليس في مجال رقابة التكاليف فحسب، بل وأيضاً في مجال رقابة جودة الانتاج، وهو المجال الذي نشأت فيه تلك النماذج أصلاً .

إذ أن إحدى الدراسات الحديثة عن أسباب تفوق الانتاجية في الصناعة اليابانية عنها في الصناعة الاميركية أشارت إلى أن الصناعة اليابانية ترفض مدخل الرقابة الاحصائية لجودة الانتاج وترفض فكرة الحدود المسموح بها للوحدات المعيبة، أو الانحراف، وتتبنى كهدف أساسي إزالة كافة الانحرافات والعيوب وذلك بتبني مدخل الرقابة الشاملة أو المطلقة (Total quality control) والذي يقضي بمراجعة وفحص كافة المراحل والعمليات وليس بعضها، أي التخلي عن اسلوب العينات^(٣٨).

كما أشارت دراسة أخرى إلى أنه أمكن في أحد المصانع الاميركية التي آلت إلى إحدى الشركات اليابانية، تخفيض الوحدات المعيبة (أي تخفيض انحرافات الجودة) بمعدل ٣٠٪ في ظرف شهرين دون إدخال أية تعديلات جوهرية على وسائل الانتاج والمعدات الصناعية. ^(٣٩).

وبالمقابل، فإن المدخل المقترح يصنف الانحرافات إلى ست مجموعات بناء على معيار مزدوج يتمثل في حجم الانحراف ومدى تكرار وانتظام الانحراف، فالانحرافات الصغيرة القيمة، والتي يجري عادة تجاهلها في ظل المدخل الاحتمالي، إذا ما تبين أنها متكررة باضطراب فإنها تعبر عن مستوى أداء أقل أو أكبر من المعيار، ومن ثم وجب التمييز بينها وبين مستويات الاداء الأخرى بشكل ما أو آخر. كما أن كلاً من المجموعات الست تخضع لدرجة ما من الفحص، إذ أنه بعد حصر وتحديد الانحراف يمكن تمييز ثلاث مراحل على الأقل من مراحل الفحص: المرحلة الأولى وتتمثل في تحديد مركز أو موضع احداث الانحراف، والمرحلة الثانية تتضمن تحديد أسباب الانحراف، والمرحلة الثالثة تتضمن تحديد الشخص المسئول عن الانحراف. . وهنا يجب أن نفرق بين مراكز احداث الانحراف، والمسئول عن الانحراف، فعلى سبيل المثال يمكن أن يتجاوز أحد العمال الزمن المعياري لانجاز عمل معين، وبالتالي يعتبر ذلك العامل بمثابة مركز احداث الانحراف، ويظهر الانحراف في خريطة الاداء الخاصة به. ولكن يمكن أن يكون السبب في تجاوز الزمن المعياري هو عطل بعض الآلات أو انقطاع

التأخر أو تأخر وصول المواد أو أي سبب آخر خارج نطاق سلطة العامل، ومن ثم لا يعد العامل مسؤولاً عن الانحراف. . فتحديد المسؤولية لا يتأتى إلا بعد تحديد سبب الانحراف.

وعلى ذلك يمكن القول بأن نطاق تحليل وفحص الانحرافات في المدخل المقترح أوسع منه في المدخل الاحتمالي. كذلك فإن معيار تحديد نطاق الفحص أكثر شمولاً وفي نفس الوقت يتوقع أن تكون قابلية المدخل المقترح للتطبيق أكبر من تلك الخاصة بالمدخل الاحتمالي، وذلك لأن المدخل المقترح لا يتطلب بيانات اضافية كثيرة، وحتى البيانات الاضافية التي يتطلب تشغيلها فإنها من نفس طبيعة البيانات التي تتعامل فيها المستويات الادارية، وبالتالي يتوافر قدر من التآلف بين المسؤول الاداري والبيانات التي يجري تشغيلها والمعلومات المتولدة في ظل المدخل المقترح. .

هذا بعكس الحال في ظل المدخل الاحتمالي حيث يتطلب الأمر اجراء تقديرات وحساب احتمالات وصياغة المتغيرات في صيغ رياضية وبالإضافة إلى ذلك يمثل استحداثاً من وجهة نظر المسؤول الاداري، وهذا أمر قد يكون من غير المرغوب فيه في حد ذاته، فإن تلك التقديرات قد تفتقر إلى درجة الثقة الكافية لحفز المسؤول الاداري إلى تبني ذلك المدخل.

بالإضافة إلى ما تقدم فإن المدخل المقترح يحقق إيجابيات في جوانب أخرى من جوانب ومهام الرقابة وتقييم الاداء لا تناولها نماذج المدخل الاحتمالي، نذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

١ - ان حساب الانحرافات على مستوى التكلفة الكلية يؤدي إلى اخفاء قدر من الانحرافات بفضل المقاصة بين الانحرافات الموجبة والانحرافات السالبة، أي أن انحرافات التكلفة الكلية هي في الواقع صافي الانحرافات التي تحدث فعلاً في مراكز النشاط. فقد لا تظهر أية انحرافات أو حتى يمكن أن تنتج انحرافات موجبة (على مستوى التكلفة الكلية) وتبدو العملية كما لو أنها داخل نطاق الرقابة ولا يلزم اتخاذ أية اجراءات، ولكن في حقيقة الأمر قد يكون هناك انحرافات سالبة كبيرة وشاذة وتحتاج إلى فحص بكافة المعايير، ولكنها اختفت من خلال تعويضها بانحرافات موجبة. وهذا الوضع والمحمتمل جداً حدوثه دون أن يدري به أي مسئول، يكون له آثار سلبية على الاداء من ناحيتين. فمن ناحية تترك الاخطاء أو الظروف التي تسبب الانحرافات السالبة لتستمر بدون فحص أو مساءلة أو اصلاح، ومن ناحية أخرى قد يكون هناك اداءات متميزة عالية ولكنه لا تجري مكافأتها ولا يدري بها أحد وتتم مساواتها بالاداءات

المتدنية وهذا يخلق آثاراً سلبية على أصحاب تلك الاداءات وتتمثل تلك الاثار في الاحباط واللامبالاة . . لأنه إذا لم يكن هناك فارق في الحوافز أو المساءلة بين الاداء الجيد والاداء غير الجيد فليس هناك ما يبرر أو يحفز على بذل الجهد اللازم لتحقيق الاداء الجيد .

٢ - إن توسيع نطاق فحص الانحرافات، وهو ما يقضي به المدخل المقترح، يتيح فرصة أكبر لدراسة الظروف والعوامل التي تؤدي إلى الانحرافات السالبة وبالتالي تمكن من العمل على تلاقيها، وكذلك معرفة أسباب الانحرافات الموجبة ومحاولة العمل على تدعيم تلك الظروف وتوسيع مجالها، كذلك الاستفادة من نتائج الفحص في تعديل المعايير في الفترات التالية .

٣ - إن توافر المقارنة المستمرة بين المعيار وأداء الفرد يتضمن توفير تدفق مستمر من المعلومات التي تمكن الفرد من مراجعة وتصحيح مواطن الضعف في أدائه فور نشأة أسباب الضعف أو الأخطاء وبذلك يتحقق نوع من الرقابة الذاتية المستمرة وحتى إذا كانت شخصية الفرد لا تسمح بالرقابة الذاتية فإن إدراكه بأن نطاق الفحص يشمل كافة الانحرافات وأنه ليس هناك مجال لأن تمر الانحرافات بدون مساءلة وأن نتائج التقييم ترتبط بنظام الحوافز يخلق نوعاً من الدافع الخارجي لتصحيح مواطن ضعف الاداء، ويتفق ذلك إلى حد ما مع ما أشارت إليه إحدى الدراسات من أن توسيع نطاق الفحص وربط النتائج بنظام حوافز سليم يتوقع أن يؤدي إلى تقليل الانحرافات في المستقبل^(٤١) . كما أشارت دراسة ميدانية أخرى إلى أن ادخال نظام حوافز قد أدى إلى تخفيض انحرافات الاداء الفعلي عن المعدل المتوقع بمقتضى منحى التعلم بحوالي ٢٠٪^(٤٢) .

٤ - إن إتاحة الفرصة لكل فرد أو وحدة نشاط بأجراء تقييم ذاتي ومعرفة الأساس الذي يتم بناء عليه تقييم أدائه من قبل المستويات العليا يساهم في التغلب على بعض الآثار السلوكية السلبية التي ترتبط عادة بالموازنات التخطيطية نتيجة لعدم الثقة بين العاملين ومسؤولي الموازنات التخطيطية، كما أنها تقنع العاملين بواقعية المعايير بدليل امكانية تحقيقها من قبل نسبة معينة من العاملين، وبالتالي تلافي إلقاء تبعه التقصير على جانب الادارة، واستبدال شعور الاحباط الذي يرتبط عادة بذلك الاعتقاد بالحافز على تحسين مستوى الاداء .

٥ - إن دراسة معدلات تكرار الانحراف تعتبر من قبيل دراسة الاتجاهات والتي تفيد في التنبؤ بالمشاكل وأوجه القصور وبالتالي اتخاذ الإجراءات التي تساهم في تلافي حدوثها.

خاتمة :

تضمن البحث تصنيف الكتابات المحاسبية حول معالجة انحرافات التكلفة المعيارية في ثلاثة مداخل رئيسية: مدخل الرقابة المطلقة، ومدخل نطاق الرقابة، ومدخل الرقابة الاحتمالية. وقد تناول البحث هذه المداخل بالتحليل والتقييم. وقد اتضح أن المدخل الاحتمالي يعتبر أكثر المداخل تطوراً وقبولاً من الناحية النظرية. إلا أنه رغم التفوق النظري للنماذج التي تنتمي إلى ذلك المدخل فقد لوحظ ندرة استخدام تلك النماذج في التطبيق العملي.

وقد ارتأى الباحث أنه قبل البحث في أسباب عدم تطبيق تلك النماذج في الواقع العملي فإنه يجب البحث في مدى ملاءمة تلك النماذج من الناحية النظرية. وقد اقترح الباحث تقييم فعالية تلك النماذج في مجال معالجة انحرافات التكلفة من ثلاثة جوانب: ملاءمة النماذج ذاتها، ومدى الحاجة لتطبيقها، وأخيراً الآثار والتتائج المتوقعة من التطبيق. وقد انتهى بحث هذه الجوانب إلى أنه بسبب:

- اختلاف طبيعة معيار التكلفة عن القيمة المتوقعة التي تقوم عليها النماذج الاحتمالية،

- عدم انطباق خصائص المتغير العشوائي على متغير التكلفة.

- انخفاض الأهمية النسبية لتكاليف الفحص في حالة انحرافات التكلفة عنها في حالة رقابة جودة الانتاج.

- التباين بين رقابة جودة الانتاج، وهو المجال الذي نشأت فيه تلك النماذج أصلاً، ومجال رقابة التكاليف من حيث الجوانب السلوكية والإنسانية.

فإن النماذج الاحتمالية قد تفتقر إلى المبرر الكافي للتطبيق، كما أنه قد يكون هناك لتطبيق تلك النماذج بعض الآثار السلبية على مستوى الأداء.

وفي ضوء ما انتهى إليه تقييم المداخل الجارية اقترح البحث مدخلاً بديلاً لمعالجة انحرافات التكلفة يستند إلى استخدام معيار مزدوج للفحص المستمر عند المنع، وينطلق هذا المدخل من منطلقين أساسيين:

- النظر إلى معالجة الانحرافات التكلفة باعتبارها أحد عناصر نظام أعم وأشمل للرقابة وتقييم الاداء والاستفادة من العناصر الموجودة فعلاً في المشروع في ترشيد معالجة انحرافات التكلفة.
- تحقيق التوافق بين طبيعة المعلومات المتولدة عن المدخل المقترح والأسلوب الذي يلجأ إليه الأفراد عادة في اتخاذ القرارات وذلك كما تقرره الدراسات الحديثة في التشغيل البشري للمعلومات Human Information Processing. وقد خلص البحث إلى أن المدخل المقترح يتميز عن المداخل الجارية بما يلي:
- لا يتطلب المدخل المقترح سوى مجرد تعديل في تصميم المستندات والاجراءات التي تتضمنها النظم العامة للتكاليف ورقابة وتقييم الاداء والتي يفترض توافرها لدى غالبية المشروعات التي تأخذ بفكرة التكلفة المعيارية.
- نطاق تحليل وفحص الانحرافات في المدخل المقترح أوسع منه في المدخل الاحتمالي، كذلك فإن معيار تحديد نطاق الفحص أكثر شمولاً.
- قابلية المدخل المقترح للتطبيق أكبر من تلك الخاصة بالمدخل الاحتمالي وذلك لأن مدخلات البيانات التي تتطلبها ذلك المدخل تتوافق مع طبيعة البيانات التي تتعامل معها المستويات الادارية، وبالتالي يتحقق قدر من التآلف بين المسئول الاداري والبيانات التي يجري تشغيلها والمعلومات المتولدة في ظل المدخل المقترح.
- ان حساب وتحليل الانحرافات عند المنبع طبقاً للمدخل المقترح يوفر صورة صادقة عن مستويات الاداء الفعلية وذلك بتلافيه الآثار التعويضية الناتجة عن المقاصة بين الانحرافات الموجبة والانحرافات السالبة، وهو الأمر الذي يحدث بالضرورة في ظل تحليل الانحرافات على مستوى التكلفة الكلية.
- ان توسيع نطاق فحص الانحرافات وتحليلها عند المنبع يتيح فرصة أكبر لدراسة الظروف والعوامل التي تؤدي إلى الانحرافات السالبة وبالتالي يمكن العمل على تلافيتها ومعرفة أسباب الانحرافات الموجبة ومحاولة العمل على توسيع مجال الظروف والعوامل التي أدت إليها.
- يوفر المدخل المقترح قدراً أكبر من الرقابة الذاتية المستمرة من خلال المقارنة المستمرة بين المعيار وأداء الفرد وتوفير تدفق مستمر من المعلومات التي تمكن الفرد من مراجعة

وتصحيح مواطن الضعف في الأداء فور نشأتها.

وأخيراً فإن المدخل المقترح يساهم في التغلب على بعض الآثار السلوكية السلبية التي تقترب عادة بالمازونات التخطيطية من خلال إتاحة الفرصة للفرد أو وحدة النشاط بإجراء تقييم ذاتي ومعرفة الأساس الذي يتم بناء عليه تقييم الاداء من قبل المستويات العليا.

هوامش

- (١) Brown, Clifton, «Effects of dynamic task environment on the learning of standard cost variance significance». Journal of Accounting Research, Autumn 1983. P. 413.
- (٢) Brown, Clifton, «Human information processing for decisions to investigate cost variances». Journal of Accounting Research, Spring 1981, P. 62.
- (٣) National Association of cost Accountants, A Re-examination of standard costs», Research No. 11, NACA Bulletin, Feb. 1948, P. 703 as cited by: F.S. Luh, «Controlled cost: An Operational concept and Statistical Approache to standard costing». The Accounting Review, Jan., 1968, P. 123.
- (٤) Kaplan, Robert S., «The Significance and investigation of cost variances: Survey and extensions», Journal of Accounting Research, Autumn, 1975, P. 311.
- (٥) See for example:
— Noble, Carle E., «Calculating control limits for cost control data», NACA Bulletin, June, 1953. PP. 1309 - 1317.
— Bowman, Edward H., «Using statistical tools to set reject Allowance», NACA Bulletin, June 1954 PP. 1334 - 1342.
— Luh, F.S., (1968)... op., cit. pp. 123 - 132.
— Ansari, Sahid h. Masao Tsuji, A Behavioural Extension to the cost variances investigation decision» Journal of Business Finance & Accounting, Autumn 1981 m pp. 573 - 591.
- (٦) Magee, Robert P., «A Simulation Analysis of cost variances investigation models». The Accounting Review, June 1976, p., 533.
- (٧) Anthony, R.N. «Some fruitful directions for Research in Managment Accounting. In.: 1960-70: A critical Evaluation», Center for International Education and Research in Accounting, University of Illinois, 1973, P. 52.
- (٨) See for example:
— Horngren, C.T. «Cost Accounting, A Managerial Emphasis», Prentice-Hall, 1972, PP. 856 - 61.
— Nable, Carl, E. OpCit PP. 1309 - 1317.
— Probst, Frank R., «Probabilistic cost controls: A Behavioral dimension» The Journal of Accounting Review, January, 1971, P. 113.
- (٩) Grant, Eugene, «Statistical quality contro», Mc-Graw-Hill, Book co, 1964, P. 563.
- (١٠) Dittman, David A., & Perm Parakash» cost variances Investigation: Markovian control vs. Optimal control The Accounting Review, April 1979 P. 359.
- (١١) Magee, Robert 1976 Op., cit. P. 533.
- (١٢) Dittman, David A., & Perm Parakash, «Cost variance investigation: Markovian control of markov process», «Journal of Accounting Research, spring 1978, PP. 16-21.
- (١٣) Ibid PP. 20 - 24.
- (١٤) De Groot, Morris H., «Optimal Statistical Decisions» Mc Graw-Hill Book co., 1970 PP. 286-287.
- (١٥) Caplan, R.S., (1975) P. 323.

- (١٦) Bierman, Harold, JR., & Lawrence E. Fouraker and Robert K. Jaedicke, «A use of probability and statistics in performance evaluation», The Accounting Review, July 1961, P. 410.
- (١٧) دكتور عبد اللطيف عبد الفتاح، د. أحمد محمد عمر «المدخل في الإحصاء ورياضياته» وكالة المطبوعات - الكويت، ١٩٧٢، ص ٣٧٣.
- (١٨) Bierman, Harold Op. cit. P. 416. فكرة الشكل مستوحاة من:
مع بعض التعديل.
- (١٩) Koplan, R., (1975) Op. cit. PP. 311-337.
- (٢٠) Ibid P. 311.
- (٢١) Koehler, R.W., «The Relevance of probability statistics to accounting variance control» Management Accounting, Oct. 1968, PP. 35-41.
- (٢٢) See for example:
— Bierman, 1961 Op. cit PP. 407-417.
- (٢٣) Koplan (1975) Op. cit, P. 312.
- (٢٤) Koehler, (1968), Op. cit, P. 35.
- (٢٥) Anthony, R.N., (1973), Op. cit. P. 52.
- (٢٦) Arnold, John & Tony Hope, «Accounting for management decisions» Prentice-Hall International, 1983, P. 279.
- (٢٧) See for example:
— Schkade, Lawrence L. & Charles T. Clark., «Statistical Analysis for Administrative Decisions», «South-western Publishing co., 1974, P. 129.
— Kazmier, J. Leonard, «Business Statistics», Mc Graw-Hill, 1976, P. 89.
- (٢٨) Kaplan, 1975, Op. cit. P. 311.
- (٢٩) Anthony, 1973, Op. cit. P. 52.
- (٣٠) Kochler, 1968, Op. cit. P. 35.
- (٣١) راجع على سبيل المثال قواعد القرارات المقترحة في:
Bierman (1961) & Ansari (1981).
- (٣٢) Zannetos, Zennon S., «Standard Costs as a first step to probabilistic control: A Theoretical justification, an extension and implications», The Accounting Review, April 1964, P. 300.
- (٣٣) Ibid, P. 302.
- (٣٤) Kaplan, (1975), Op. cit. P. 311.
- (٣٥) Buckman, A.G. and Bruce L. Miller, «Optimal investigation of a multiple cost processes system». Journal of accounting Research, spring 1982 P. 28.
- (٣٦) Brown, Clifton, (1981), Op. cit. P. 67.
- (٣٧) Magee, Robert P., (1976) Op. cit. P. 539.
- (٣٨) Ebrahimipour, Maling & Richard J. Schonberger, «The Japanese Juste-in-time Total Quality control production system: potential fr developing countries. »International Journal of production Research, May 1984, P. 424.
- (٣٩) Kaplan, Robert S. «Measuring Manufacturing Performance: A new challenge for Managerial Accounting Research», The Accounting Review, Oct. 1983. P. 687.
- (٤٠) Denski, Joel, S. & David M. Kreps. «Models in managerial accounting», Journal of Accounting Research, Vo. 20. Supplement 1982, P. 129.
- (٤١) Globerson, shlomo, «The deviation of actual performance around learning models». International Journal of Production Research, Jan. Feb. 1984, P. 50.

المصادر

د. عبد اللطيف عبد الفتاح، د. أحمد محمد عمر «المدخل في الاحصاء ورياضياته» وكالة المطبوعات - الكويت - ١٩٧٢.

- Ansari, Shahid h. & Masao Tsuji, «A Behavioral Extension to the cost variances investigation decision», Journal of Business Finance & Accounting, Autumn 1981.
- Anthony, R.N., «Some fruitful directions for research in Management Accounting», In.: N. Dopuch and L. Revsine, (Eds.), «Accounting Research: 1960-1970: A Critical Evaluation», Center for International Education and Research in Accounting, University of Illinois, 1973.
- A rolod, John & Tony Hope, «Accounting for management decisions», Prentice-Hall International, 1983.
- Bierman, Harold, JR. & Lawrence E. Fowraker, and Robert K. Jaedicke, «A use of probability and statistics in performance evaluation», The Accounting Review, July 1961.
- Bowman, Edward H., «Using statistical tools to set reject allowance», NACA Bulletin, June 1954.
- Brown, clifton, «Effects of dynamic task environment on the learning of standard cost variance significance», Journal of Accounting Research, Autumn 1983.
- Brown, clifton, «Human Information processing for decisions to investigate cost variances», Journal of Accounting Research, Spring 1981.
- Buckman, A.G. and Bruce L. Miller, «Optimal investigation of a multiple cost processes system» Journal of Accounting Research, Spring 1982.
- De Groot, Morris H., «Optimal Statistical Decisions», Mc Graw-Hill Book Co. 1970.
- Demski, Joel S. & David M. Kreps, «Models in managerial accounting» Journal of Accounting Research, Vol. 20, Supplement 1982.
- Dittman, David A., & Perm Parakash, «Cost variance investigation: Markovian Control of Maykov process», Journal of Accounting Research, Spring 1978.
- —, —, & — —, «Cost variance investigation: Markovian control Vs. Optimal Control», The Accounting Review, April 1979.
- Ebrahimpour, Maling & Richard J. Schonberger, «The Japanese just - in - time / Total quality control production system: Potential for developing countries». International Journal of Production Research», May 1984.
- Globerson, Schlomo, «The deviation of actual performance around learning curve models», International Journal of Production Research, Jan. 1984.
- Grant, Eugene, «Statistical quality Control». Mc Graw-Hill Book Co. 1964.
- Horngren, G.T. «Cost Accounting: A managerial Emphasis» Prentic-Hall, 1972.
- Kaplan, Robert S., «The Significance and investigation of cost variances: Survey and extensions», Journal of Accounting Research, Autumn 1975.

- —, —, «Measuring manufacturing performance: A new challenge for managerial accounting research», The Accounting review, Oct. 1983.
- Kazmier, J. Leonard, «Business Statistics», Mc Graw-Hill, Book Co., 1976.
- Koehler, R.W., «The relevance of probability statistics to accounting variance control», Management Accounting Oct. 1968.
- Luh, F.S. «Controlled cost: An operational concept and statistical approach to standard costing». The Accounting Review, Jan. 1968.
- Magee, Robert P., «A Simulation analysis of cost variances investigation models». The Accounting Review, June, 1976.
- National Association of Cost Accountants, A Re-examination of standard costs», Recherche No. 11, NACA Bulletin, Feb. 1948.
- Noble, Carl E., «Calculating control limits for cost control data», NACA Bulletin, June 1953.
- Schkade, Lawrence L. & Charles T. Clark., «Statistical Analysis for administrative Decisions», South-western publishing Co. 1974.
- Zannetos, Zennon S., «Standard cost as a first step to probabilistic control: A Theoretical Justification, An extension and implications», The Accounting Review, April 1964.

حوار مع «مدخل إلى رواة المهزيمية»

كمال المنوفي

قسم العلوم السياسية
جامعة الكويت

في مقاله القيم «مدخل إلى رواة المهزيمية» ، بسط د. خلدون النقيب طرحا جديرا بالتأمل لأسباب وآثار هزيمة حزيران ١٩٦٧ . فعنده أن الدولة التسلطية التي شيدها عبدالناصر في مصر وقلده فيها حكام آخرون في المشرق العربي كانت السبب الرئيسي للمهزيمة التي وجدت فيها الفئات الحاكمة فرصة سانحة للإجهاز نهائيا على قوى الثورة والاندفاع نحو اليمين السياسي . هذه الرؤية الجديدة والمثيرة تستأهل النقاش والحوار بقصد تمحيصها وإلقاء المزيد من الضوء عليها . ونطمح أن يكون مقالنا هذا مساهمة في هذا الخصوص .

أولا : نظام الحكم في مصر الناصرية : إطلالة على الدراسات السابقة :

أولى كثيرون النظام السياسي في مصر « الثورة » اهتماما كبيرا على صعيد البحث والدراسة من منطلقات فكرية وأطر نظرية متنوعة . فقد عني البعض بتناول دور العسكر في السياسة والحكم . ويتنصب في هذا المقام أسمان هما المفكر المصري د . أنور عبدالمملك صاحب الكتاب الشهير « مصر مجتمع عسكري » وعالم السياسة اليوناني الأصل فاتيكيتوس مؤلف كتاب « الجيش المصري في السياسة » وهناك من اعتبر القيادة الكارزمية أو التاريخية كما جسدها عبد الناصر محور نظام الحكم . فراح يركز على دورها في بناء مؤسسات النظام وتحقيق الاستقرار والشرعية السياسية . ولعل أبرز هؤلاء عالم السياسة الأمريكي حرير ديكمجيان في كتابه « مصر تحت حكم عبدالناصر : دراسة للديناميات السياسية . وذهب فريق ثالث إلى التركيز على الجانب التعبوي للنظام السياسي من خلال الحديث عن التنظيم السياسي الواحد ودوره في

الحشد والتعبئة الجماهيرية ، وأهم من كتب من هذه الزاوية إيليا حريق في مقاله المنشور بمجلة السياسة العالمية عد أكتوبر ١٩٧٣ تحت عنوان « الحزب الواحد : حالة مصر » وكتابه الذائع الصيت «التعبئة السياسية للفلاحين : دراسة لمجتمع محلي مصري » . واهتم آخرون بالطبقة الوسطى أو الراق الثاني Secand Stration كرافد للتنجيد النخبوي في مؤسسات النظام التنفيذية والتشريعية والحزبية ويأتي على رأس هؤلاء ليونارد بايندر في أحدث مؤلف له عن مصر بعنوان « في لحظة حماس » وهناك من اهتم بالجانب الرعوي للنظام السياسي مثلاً في تأثير الصلات القرابية والشخصية على تكوين النخبة السياسية . وأبرز من كتب من هذا المنظور روبرت سبرنجبورج صاحب الكتاب الموسوم « العائلة والقوة والسياسة في مصر » وركز اتجاه آخر على البيروقراطية وعلاقتها بالتطورات السياسية والاجتماعية مثلاً فعل موروبرجر في دراسته حول « البيروقراطية المصرية » ونزبه الأيوبي في بحثه عن « التطور البيروقراطي والتنمية السياسية في مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٠ » . وعالج البعض إشكالية العلاقة بين السياسة والاقتصاد كما فعل جون ووتر برى في مؤلفه المعنون « الاقتصاد السياسي لمصر في عهدي ناصر والسادات » .

لقد اهتمت أغلب هذه الدراسات بدور القائد مع ربطه بمفاهيم الاستبداد الشرقي والفرعونية السياسية والمجتمع النهري ونمط الإنتاج الآسيوي وتراث الاسلام السياسي الذي يعتبر الحاكم محور الحياة السياسية . من ناحية أخرى يميزها الاهتمام بالمبالغ فيه بتأثير الولاءات الشخصية والتقليدية على تكوين النخبة وصياغة العلاقات السياسية . كذلك فقد ركزت على العوامل الداخلية وأغفلت باستثناء دراسة ووتر برى ، دور العامل الخارجي في تشكيل وتوجيه حركة النظام السياسي . بل لقد تجاهلت جميعها ، عدا دراسة أنور عبدالمك ودراسة ووتر برى ، مسألة الطبقات من حيث تفاعلاتها وعلاقتها بمؤسسات الدولة .

وخلال السنوات القليلة الماضية ، أنجز باحثون مصريون عددا من الدراسات الواقعية الجادة تناولت جانبا أو آخر من النظام السياسي : جماعات المصالح (مصطفى كامل ، أحمد فارس) بنية ودور النخبة (عبد الغفار رشاد ، أحمد زايد) صنع القرار (محمد سليم) ، المشاركة السياسية (سيد غانم) الاستقرار السياسي (إكرام بدر الدين) الثقافة السياسية (كمال المنوفي) . هذه المساهمات ، رغم قيمتها المؤكدة ، كانت بصفة عامة أسيرة المفاهيم والأطر المنهجية الراجحة في نطاق علم السياسة الأمريكي على وجه الخصوص .

على أية حال ، لانتزال هناك قضايا بالغة الأهمية تنتظر الدراسة المتأنية والبحث المتعمق في مقدمتها مسألة بناء مؤسسات الدولة وعلاقة ذلك بالقوى الاجتماعية المختلفة . فقد خبرت مصر

يعد يوليو ١٩٥٢ تغيراً مؤسسياً شمل الاطاحة بمؤسسات قائمة ، وتعديل وظائف ومسميات مؤسسات أخرى وإقامة مؤسسات جديدة . ومن الجلي أن البحث في هذا الموضوع ، على مشقته خليك بإثراء وتأصيل الحوار حول مشكل الدولة التسلطية والممارسة الديمقراطية في مصر خلال الحقبة الناصرية وبعدها .

ثانياً : الناصرية : الفكر والممارسة :

يبرز د . النقيب بين الناصرية كظاهرة والناصريّة كممارسة مؤكّداً أن هذا التمييز لا بد أن يكون مثلاً في ذهن من يود طرح تقويم موضوعي للناصريّة أما الناصرية - الظاهرة فتتعلق بمبادئ عامة تتمثل في التحرر والاستقلال الوطني ورفض الأحلاف وانهاج الحيايد الايجابي والتنمية المستقلة والعدل الاجتماعي والوحدة العربية . وينصرف جوهر الناصرية - الممارسة إلى التغييرات التي أحدثها عبدالناصر في إطار المجتمع المصري : التحرر من الاستعمار البريطاني ، القضاء على الاقطاع وسيطرة رأس المال ، بناء القطاع العام ، وتقريب الفوارق بين الطبقات . هذه الاجراءات أدت في تصور د . النقيب إلى احتكار النخبة الحاكمة الجديدة لمصادر السلطة ومأسسة العنف والارهاب . ويرى أن هزيمة حزيران ١٩٦٧ سحقت الناصرية كفكر وليس كتطبيق .

هذه الطروحات ، على وجاهتها ، تشير في الذهن عديداً من علامات الاستفهام والملاحظات :

١ - إلى أي حد يمكن اعتماد الفصل بين النظر والعمل لدى تقويم الناصرية ؟ نحن نعلم ان ممارسات عبدالناصر على الأصعدة القطرية والقومية والدولية لم تنطلق من فراغ ، وإنما انطلقت من مفاهيم ومدرجات معينة بشأن السياسة والمجتمع . فمبدأ الاستقلال الوطني ترجم عملياً في إجلاء المحتل الأجنبي عن التراب المصري ، ودعم حركات التحرر في العالم العربي مادياً ومعنوياً ومقاومة الهيمنة الامبريالية وتبني نهج تنموي مستقل . واعمالاً لمبدأ عدم الانحياز ، كان التزام الحيايد الإيجابي في العلاقة مع الغرب والشرق ، والوقوف بحزم ضد الأحلاف العسكرية . وتحقيقاً للعدل الاجتماعي ، صدرت قوانين الإصلاح الزراعي والقوانين الاشتراكية . وبرغم أن تجربة الوحدة المصرية - السورية انتهت بالفشل ، إلا أنها كانت محاولة للانتقال بفكرة الوحدة إلى حيز الواقع .

٢ - كانت لدى عبدالناصر قناعة باستحالة تحقيق التحول الاقتصادي - الاجتماعي المنشود في

المحيط المصري عبر النموذج الديمقراطي الليبرالي الذي عرفته مصر بصورة مشوهة خلال الفترة ١٩٢٣-١٩٥٢ ، بينما تصور إمكانية انجاز ذلك الهدف من خلال وضعية سياسية قوامها تركيز السلطة وهيمنة جهاز الدولة وحظر المعارضة اليمينية واليسارية على حد سواء ، وتصفية بؤر المقاومة المحتملة . هذه الهيكلية السياسية كانت إذن شرطا لحدوث التغيير الاجتماعي بقدر ما كانت نتيجة له . وقد أظهرت التجربة على كل حال ، عجزها النسبي عن تهية أسباب التجذر والشمول والاستمرارية لعملية التحول الاجتماعي .

٣ - نعم كانت هزيمة حزيران هزيمة كبرى للناصرية كظاهرة . ولكنها لم تكن تقويضا أو محوها بل دليل وجود تيارات وعناصر فاعلة داخل وخارج مصر تطرح المشروع الناصري أو المشروع القومي الذي يتضمن كثيرا من المقولات الناصرية للخروج من المأزق العربي الراهن . وعلى صعيد الممارسة ليس صحيحا بشكل مطلق أن الهزيمة لم تنل من الناصرية وبيان ذلك أن عقد السبعينات شهد انتكاسة للتطبيقات الناصرية في ميادين التنمية المستقلة والعدل الاجتماعي ومقاومة الهيمنة الامبريالية والتصدي للمشروع الصهيوني، وإن ظلت طريقة الحكم وأسلوب اتخاذ القرار دون تغيير يذكر .

ثالثاً : عيد الناصر والكارزما التي لم تتأسس :

مثل ناصر ، بحق ، نموذجاً بارزاً للزعامة الكارزمية ، ولم تكن الصفات الشخصية وحدها مبعث كارزما عبدالناصر ، ولكن ساهمت المنجزات الداخلية والخارجية في خلقها وتأكيداها ، فإذا استثنينا محمد نجيب الذي لم تستغرق فترة حكمه سوى بضعة شهور ، كان ناصر أول مصري صميم يحكم البلاد منذ ما يزيد على ألفي عام . هذه الحقيقة بحد ذاتها كانت كفيلة بأن تخلع عليه وعلى نظامه قدرا من الشرعية ، كما اتصف بقوة الشخصية والجرأة وطهارة اليد ، وتلك خصال يثمنها المصريون ويفتخرون بمن يحوزها . وفي نفس الوقت ، ساهمت منجزاته في تحقيق شعبيته^(١) . وكان للشعارات التي رفعها دوي هائل ليس في مصر وحدها ولكن في كل الوطن العربي من المحيط إلى الخليج . لقد تعلق الجماهير العربية بعبدالناصر وارتبطت وإياه برباط روحي متين ، ووثقت به إلى أبعد حد واعتقدت أنه وحده القادر ، بعد الله سبحانه ، على تحقيق أمانها . واللافت للانتباه أن فساد الاداة الحكومية لم يؤثر على تعلق المصريين بعبدالناصر . فقد ظنوا أنه ليس مسئولاً عن انحرافات الادارة ، وأنه لو علم بما ما حدثت . وما كان بوسعهم أن يعلم لانشغاله بـ « حاجات مهمة » . ويبدو أن هزيمة حزيران لم تنل من شعبيته كثيرا

بدليل الاصرار الشعبي على أن يستمر في السلطة اعتقاداً بأنه الأقدر على مواجهة الهزيمة^(٢) ، لقد وقفت الجماهير خلفه حينما قرر إعادة بناء القوات المسلحة وتمتين الجبهة الداخلية استعداداً لازالة آثار العدوان .

وباعتباره زعيماً كارزيميا ، كان عبدالناصر صاحب رسالة ثورية روجت لمفاهيم الوحدة العربية والاشتراكية والتحرر والكرامة والاصرار ، تلك المدركات التي استطاعت وسائل الاعلام نقلها إلى الناس . غير أن بعض الكتاب يستبعدون إيمان المصريين بها ، وإن تظاهروا بقبولها اتساقاً مع طبيعتهم كفهلوليين يمجيدون فن « المسيرة اللفظية »^(٣) غير اني لا أرى الأمر على هذا النحو . فالأرجح أن المعاني والرموز التي حوتها رسالة ناصر تعلقت بها الجماهير امتداداً لتوحيدها مع شخصه . وما برحت تجد من يتمسك بها ويدافع عنها . إلا أن عبدالناصر لم يترك تنظيمات سياسية قادرة على حمل الرسالة ومواصلة الدعوة بعد رحيله . فكان الرابطة الكارزمية التي خلقتها عوامل ذاتية وموضوعية بين القائد والشعب لم يتحقق لها ما يسميه ماكس فيبر بالأساسة - Reutini zantion oh Charisma بمعنى التحول إلى مؤسسات قادرة على اكتساب شرعية ذاتية^(٤) .

رابعاً : مصر عبدالناصر : مشكل الاستبداد والارهاب :

إحدى المقولات الهامة المطروحة في « مدخل إلى رواق الهزيمة » أن دولة عبدالناصر تمثل من منظور السياسة والحكم شيئاً يختلف عما سبقها . فهي دولة تسلطية اعتمدت العنف والارهاب ، بينما كانت مصر قبل عبدالناصر ذات منجزات ديمقراطية وضمانات دستورية . هذه المقولة أظنها جديرة بالمراجعة في ضوء الشواهد التاريخية . فالثابت أن الحكم الفردي المطلق نغمة دالة في التاريخ السياسي المصري على مر العصور^(٥) . ففي مصر الفرعونية ، ركز فرعون كل السلطة في يديه بوصفه آلهة وبوصفه السيد الأعلى على الرعايا والحكومة . وسار على دربه حكام مصر من البطالمة والرومان . وخلال العصر الوسيط ، خضعت البلاد لحكم شخصي واحد هو والي والخليفة الفاطمي وكبير سلاطين الأيوبيين ثم كبير سلاطين المماليك . وإبان العهد العثماني حكم آل عثمان مصر حكماً شخصياً يلتزم نظرياً بالتقاليد الإسلامية ، بينما يعبر عملياً عن الإرادة التحكيمية والمتحررة من أية قيود . وفي مصر الحديثة نصب محمد علي نفسه حاكماً مطلقاً ، إذ ركز السلطة في قبضته وتخلص من القوى التي تصور أنها قد تشكل مراكز معارضة لسلطانه . فاستخدم أسلوب التصفية الجسدية مع المماليك (مذبح القلعة) وتخلص من الزعامات الدينية بالنفي . ولا يغير من كون الخديوي اسماعيل حاكماً مطلقاً أنه أنشأ مجلس شورى النواب .

فالمعلوم أن حق الانتخاب وحق الترشيح لعضويته كانا مقصورين على الأعيان ، إضافة إلى أنه كان مجرد جهاز استشاري يسدي النصائح إلى الحديوي الذي له أن يأخذ بها أو يضرب صفحا عنها . وطوال فترة الاحتلال البريطاني ، انفرد المعتمد البريطاني بسلطة اتخاذ القرار دون مشاركة تذكر من قبل الأجهزة التمثيلية القائمة آنذاك ، تلك التي جاء أعضاؤها من صفوف كبار الملاك الزراعيين الذين جنحوا إلى التوسط مع سلطات الاحتلال . ولم يتغير الوضع كثيراً إبان ما يعرف بفترة الديمقراطية البرلانية ١٩٢٤ - ١٩٥٢ فالعملية السياسية كانت بين قوى ثلاث هي القصر والأنجليز والاقطاع . وكان الملك فؤاد وابنه فاروق من بعده حاكمين أو ترقاطين عطلا الدستور وحلا البرلمان غير مرة . وكانت الانتخابات العامة في الغالب بعيدة عن النزاهة والحرية وخضعت المؤسسات السياسية على الصعيدين المركزي والمحلي لسيطرة كبار الملاك . ولم يتورع أي حزب حتى الوفد نفسه عن التكتيل بالخصوم كلما ظفر بالسلطة . وكانت التجربة الحزبية في معظم فتراتها معبرة عن الصراع لا عن بناء المواطن المشارك . هكذا ، كانت الديمقراطية البرلانية من طبيعة فوقية جوهرها التنافس في إطار نخبة كبار الملاك ، بينما كانت مشاركة القاعدة شكلية مظهرية .

وغالبا ما اقترنت الاوتقراطية بالاستخدام السافر للارهاب والعنف . فقد قر في أذهان أولي الأمر أن المحكوم لن ينصاع للأمر إلا إذا ألقى الروح في نفسه أو أودى بدنيا . لا غرو أن كان السوط أداة لا غنى عنها لتسخير أبناء الشعب في إقامة المشروعات النهرية وغير النهرية وإرغامهم على دفع ما يطلب منهم من ضريبة^(٦) ويرغم صدور قانون يحظر استخدامه في أخريات القرن المنصرم ، لم يقلع كبار الملاك ورجال البوليس والإدارة نهائياً عن استعماله .

فإذا أتينا إلى مصر الناصرية ، لا نجدنا من حيث كيفية اتخاذ القرار وحالة المشاركة السياسية تمثل انقطاعا عما كان قائما قبلها ، بل امتدادا له بدرجة أو أخرى ، 'حقا لقد توارت صفوات ، وصعدت صفوات جديدة واختفت مؤسسات وظهرت مؤسسات أخرى ، لكن عملية اتخاذ القرار ظلت مركزية وفردية الطابع . واستمرت الجماهير بمنأى عن الحضور المؤثر في رسم وتوجيه سياسة الدولة . وفيما يلي تفصيل ذلك .

*** المركزية السياسية :** خلال الحقبة الناصرية ظلت الدولة وفة لتقليد التركيز الجغرافي والشخصي للسلطة ، وهو تقليد زامل النظام السياسي في مصر عبر رحلته التاريخية الطويلة . فالقرارات تهبط على الناس من العاصمة ، وسياسة الدولة رهن مشيئة الرئيس الذي كان يتمتع بسلطات دستورية وفعلية ضخمة . وكانت مجالس المدن والأحياء والقرى التي تشكلت بموجب

قانون الحكم المحلي رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ أدوات لإدارة وتنفيذ سياسات موضوعة مركزيا أكثر منها أجهزة رسم سياسة واتخاذ قرار أضف إلى هذا أنها ،حتى على صعيد الإدارة والتنفيذ، لم تكن ذات تأثير إيجابي في حياة الناس مما جعل موقفهم حيالها مزيجاً من السخرية واللامبالاة . ولا عجب في ذلك إذا علمنا أن معظمها (حوالي ٧٠٪ طبقاً لأحد المصادر) خضع لسيطرة عناصر جمعت بين السلبية وانعدام التعاطف مع قناعات وسياسات النظام الجديد^(٧) .

* أحادية التنظيم السياسي : في ١٨ يناير ١٩٥٣ ، صدر قرار مجلس قيادة الثورة بحل الأحزاب بحجة أنها شوهت الحياة السياسية ، وأنها كانت مؤسسات للنخبة وليست للجماهير . هذا صحيح إلى حد كبير غير أن البديل المتمثل في التنظيم السياسي الواحد لم يكن أفضل حالا من منظور ديمقراطية المشاركة . فالثابت أن ذلك التنظيم بحلقاته الثلاث هيئة التحرير والاتحاد القومي ، والاتحاد الاشتراكي ، كان جهازاً للسلطة افتقد المقدرة على المبادرة الذاتية والحركة المستقلة . ولم يكن أداة للتعبير عن المطالب الجماهيرية أو تمثيل مختلف الاتجاهات السياسية بقدر ما كان أداة للضغط والرقابة وحشد التأييد^(٨) . ولا غرابة ألا يكون الحزب الواحد في مصر الناصرية إطاراً لمشاركة جماهيرية حقيقية إذا تذكرنا غياب الأيديولوجية طوال الفترة الأكبر من عمر النظام ، وقلة الكوادر السياسية ، وخضوع التنظيم السياسي في الريف لسيطرة الأعيان الذين وظفوه في خدمة مصالحهم عبر التواطؤ مع البيروقراطية ، إضافة إلى عداوة المؤسسة العسكرية الحاكمة للمشاركة الشعبية ، ومع تقديرنا لقيمة القانون الخاص بحجز نصف مقاعد التنظيم للفلاحين والعامل ، إلا أن ما حدث في التطبيق كان مجافياً للقانون إلى حد كبير فالدولة وقد عرفت الفلاح بأنه من يجوز ٢٥ فدانا فأقل ، أسلمت قيادة الريف للأثرياء من أبنائه ، أولئك الذين أفضى تغلغلهم في وحدات التنظيم إلى النيل من ديناميكيته الوظيفية والحيلولة دون بروز قيادات فلاحية حقيقية من ثم ، لا تستطيع التسليم على طول الخط بصحة ما يقال من أن عبدالناصر أراد للمشاركة أن تنامي وتتجذر عند قاعدة الهرم السياسي ، بينما عمد إلى خنقها ومحاصرتها عند القمة .

* طغيان المؤسسة العسكرية : لعل من أبرز مظاهر الاختلال الذي اكتنف نظام الحكم في المرحلة الناصرية صعود المؤسسة العسكرية على حساب المؤسسة المدنية . فمن الوجهة الكمية البحتة ، ضمت نخبة القوة Power elite خلال تلك المرحلة ١٣١ شخصاً من بينهم ٤٤ ذكور خلفية عسكرية بنسبة ٦, ٢٣٪ مقابل ٨٧ مدنياً بنسبة ٦٦, ٤٪ . إلا أن التفوق العددي للمدنيين ليس مقياساً صادقاً لقوتهم النسبية فقد كانوا يواجه عام أدوات في أيدي العسكر (أعضاء مجلس

قيادة الثورة ثم عبدالناصر فيما بعد) نظرا لافتقارهم إلى ركائز مستقلة للسلطة والنفوذ . هذا الوضع أدى ، مع إصرار عبدالناصر على إسناد الوزارات الاستراتيجية لضباط سابقين ، إلى تألق وتورم نفوذ المؤسسة العسكرية لتصبح سيد النظام بلا منازع^(٩) من جهة أخرى ، كان عبدالناصر بحاجة إلى ولاء القوات المسلحة . واعتمد في تأمين هذا الولاء على المشير عامر الذي كان بحق سمعه وبصره داخل الجيش . وبالمقابل أطلقت يد المشير في تعيينات وترقيات وتنقلات الضباط فضلا عن مكافأة المحاسيب من العسكريين بالمناصب الهامة في وحدات القطاع العام والسلك الدبلوماسي والإدارة المحلية دون اعتبار لمعايير الكفاءة والاستحقاق . واتخذ هؤلاء من وجودهم في تلك المناصب سبيلا إلى الكسب الشخصي دون رقيب أو حسيب فكانت النتيجة الطبيعية تردي كفاءة النظام السياسي والممارسة الديمقراطية .

سطوة أجهزة الأمن : مثلت أجهزة البوليس والمخابرات مركزاً آخر للقمع . فقد أنيطت بها مهمة تخطيط وتنفيذ أعمال القمع والتكيل بالمعارضين سواء جاءوا من صفوف اليمين أو اليسار . وبينما كانت المعارضة والجماهير هدفا للعنف والسطو قبل ١٩٥٢ ، كان خصوم النظام دون الجماهير هدف القمع والارهاب في مصر الناصرية . وذلك برأيي فارق هام لا ينبغي تجاهله لدى تقوم الحقبة الناصرية . وبنفس الوقت لا يمكن حسبا يرى أحد الكتاب إغفال الدور الايجابي للأجهزة الأمنية سواء في الكشف عن الأعداء الخارجيين للنظام أو في تخريج العديد من الكوادر السياسية الكفاءة^(١٠) .

ولكن يبقى أن كفاءة هذه الأجهزة في النهوض بالأداء العام للنسق السياسي كانت تزداد فيما لو تحررت من الهيمنة العسكرية المطلقة وعمقت تشابكاتها مع المؤسسات المدنية .

* ضعف المؤسسة التشريعية والتنظيمات النقابية :

تمكنت السلطة التنفيذية عن طريق القانون والممارسات الفعلية من الهيمنة على البرلمان عبر التدخل في تحديد أسماء المرشحين لعضويته مما قلل عددهم من ناحية (تراوح بين ٠,٠٠٠٠٥ ٪ ، ٠,٠٠٠٠١ ٪ من جملة البالغين سياسيا) وأضعف التنافس على مقاعد المجلس النيابي من ناحية أخرى (تراوح عدد المتنافسين بين ٣ ، ٥ للمقعد الواحد)^(١١) وكان البرلمان بلا دور محسوس في مجال التشريع والرقابة .

أما النقابات المهنية والعمالية فقد وضعت في كنف الدولة تحسبا من أية معارضة قد تثيرها في وجه النظام الجديد ، وإن لوحظ أن الحكومة مارست وصايتها على النقابات العمالية أكثر من

النقابات المهنية فمنذ ١٩٥٥ ، تم تجميد الدور السياسي لنقابات العمال بحيث أصبحت مجرد تنظيمات خدمية تخضع لأشراف إداري ومالي من قبل وزارة الشئون الاجتماعية أو وزارة القوى العاملة . وأدى هذا ، مع المكتسبات التي حققتها الثورة للعمال ، إلى التفاف الحركة العمالية حول قيادة عبدالناصر ، ووقوف العمال بجانب نظامه مساندين ومؤازرين . أما النقابات المهنية (المحامون والمهندسون والصحفيون) فقد تمتعت بقدر من الاستقلالية ، علماً بأن أقلها في هذا الشأن كانت نقابة المهندسين . وسبب ذلك أن الكثير من أعضائها كانوا يعملون في الحكومة والقطاع العام والجيش مما أتاح للسلطة السياسية فرض التأثير على الناحيين ، وهو أمر لم يتهماً بنفس القدر في حالة نقابتي المحامين والصحفيين . والمهم أن دوران النقابات في فلك الدولة أدى إلى فرض التخلف في تقاليد الممارسة الديمقراطية وإضعاف دورها المؤسسي كقوى ضاغطة .

خلاصة القول أن مصر كانت قبل وبعد ١٩٥٢ دولة تسلطية ، وإن كان هناك شيء من اختلاف فهو في الدرجة فقط . وبينما وافق التسلط السياسي قهر اقتصادي واجتماعي شديد في المراحل السابقة على يوليو ١٩٥٢ اقترن في مصر الناصرية بتحويلات اجتماعية لصالح القاعدة الشعبية العريضة . ويظل صحيحاً أن هذه التحويلات كانت تستصبح أعمق وأشمل فيما لو توفرت ممارسة ديمقراطية حقيقية .

خامساً : الدولة التسلطية وهزيمة ١٩٦٧ :

تبدو التفسيرات الشائعة لهزيمة العرب في حزيران ١٩٦٧ والتي تقول بعدم استعدادهم للحرب واستغلال إسرائيل لعنصر المفاجأة ومبادرتها بالهجوم تبدو غير مقنعة في رأي د . النقيب الذي يعزو الأسباب الأصلية أو غير المباشرة للهزيمة إلى الناصرية - الممارسة وتحديدًا إلى التسلطية السياسية التي بناها عبدالناصر وحكاهاها عسكر بقية الدول العربية . حقا إن التناول الموضوعي لأسباب الهزيمة لابد أن يقر بوجود عوامل ذاتية في النظام المصري لعبت دوراً أساسياً في هزيمته العسكرية لعل أخطرها شأنًا ما يتصل بالوضع الطاعني للمؤسسة العسكرية وتفرغ قادتها لتأمين وإدامة هذا الوضع ، وتحلف علومهم العسكرية ورفضهم الخضوع لأي نوع من الرقابة أو التدخل من قبل القيادة السياسية ، وأثر ذلك كله في انحطاط الكفاءة القتالية للقوات المسلحة ، لقد كان الجيش ، خصوصاً في النصف الأول من الستينات دولة داخل دولة يديرها المشير وأعوأنه على طريقتهم الخاصة بعيداً عن رقابة ومحاسبة المؤسسة المدنية. في مثل هذه الحالة ، تزداد احتمالات الهزيمة أمام دولة يشارك أبناؤها في اتخاذ القرار ، ويرتبط فيها الجيش مع المؤسسات

المدنية بعلاقات صحية ويخضع لتوجيهاتها ، وتناط مسئولية قيادته بعناصر على درجة عالية من الحرفية والتمكن والوعي العسكري (حالة إسرائيل) .

بيد أن المزيد من التأمل في علاقة الاستبداد بالهزيمة يقودنا إلى التساؤل عن موضعه سواء من هزيمة ١٩٥٦ (ولم تكن مؤسسات الدولة التسلطية قد تبلورت بعد) أو من الهزيمة النكراء على أرض فلسطين ١٩٤٨ (كان الجيش آنذاك بعيدا عن المسرح السياسي ، وكانت البلاد تنعم بمكاسب ديمقراطية وضمنات دستورية حسب تصور د. النقيب) .

من ناحية أخرى لا يمكن الوقوف بالتناول الموضوعي لأسباب هزيمة ١٩٦٧ عند القصور الكامن في النظام السياسي وإنما ينبغي أيضا أخذ العوامل الخارجية بعين الاعتبار . فالترواط الأمريكي - الاسرائيلي متغير لا نستطيع إنكار تأثيره ودوره، وبهذا الصدد ، يقال صدقا أن الغرب بقيادة الولايات المتحدة كان مصرا على إسقاط نظام عبد الناصر لما يشكله من تحد سافر للمصالح الامبريالية في المنطقة . ولما كان هذا النظام يبدو ، محصنا ضد محاولات الانقلاب ذات التدبير الغربي ، بدا الحل الأمثل في توجيه ضربة عسكرية قاضية استخدمت إسرائيل أداة لها^(١٢) ، كذلك فإن الدور السوفيتي بحاجة إلى تمحيص . بالطبع لا يمكن أن تذهب بنا الظنون إلى أن الاتحاد السوفيتي كان يود أن يهزم العرب . ولكن المؤكد أنه مارس ضغوطا هائلة على القيادة المصرية كي تساعد نظام البعث السوري الذي وصل إلى الحكم في دمشق عام ١٩٦٦ . والمؤكد أن القيادة المصرية استجابت للضغط السوفيتي . فأبرمت اتفاقيات عسكرية مع سوريا وراحت تصعد الموقف على الجبهة المصرية أثر التهديدات الاسرائيلية لسوريا في مايو ١٩٦٧ . وسرعان ما وجدت نفسها في وضع لم يكن بالامكان التراجع عنه على الرغم من أن مصر لم تكن مستعدة عسكريا للتعامل معه ، كذلك تذهب إحدى الدراسات القيمة^(١٣) إلى إلقاء جزء من مسئولية الهزيمة على العلاقات العربية ذاتها . فعدم مرونة التحالفات العربية وغياب الأجهزة أو الأساليب الكفيلة بوقف الترددي في العلاقات العربية ساهما دون شك في تعريض المنطقة لحرب ١٩٦٧ . وخلال الأسابيع السابقة على نشوب الحرب ، تسابقت قيادات عربية على دفع القيادة المصرية إلى مواجهة خاسرة لا محالة مع إغلاق كل سبل التراجع أمامها .

هكذا يمكن القول أن الهزيمة العسكرية الماحقة التي ألت بمصر والعرب في صيف ١٩٦٧ كانت نتيجة لأسباب تتعلق بقصور النظام السياسي ذاته ، وحالة النظام الاقليمي العربي وسلوك القوى العظمى ، وليس من اليسير ، على ما يبدو إصدار حكم قاطع بشأن الأوزان لهذه العوامل في وقوع الهزيمة .

سادساً : حرب ١٩٦٧ والانجراف نحو اليمين :

لا شك فيما ذهب إليه د . النقيب من أن الهزيمة ، وقد هزت بشدة مصداقية الخيار الناصري القومي ، هيات المجال تماما لسيطرة اليمين . فمع تراجع المد القومي ، انتعشت التيارات المحافظة في المنطقة وراحت تفرض نفسها على ساحة العمل السياسي بتأييد من النخب الحاكمة المعروفة طبعاً بميولها اليمينية . بيد أن هناك عاملين آخرين ربما لا يقلان عن الهزيمة مساهمة في التمكين لهيمنة اليمين السياسي هما وفاة عبدالناصر وبروز ظاهرة النفطية السياسية . فغياب عبدالناصر حرم الجماهير العربية من رمز الاستمرار والصمود ، ومن الزعيم القادر على تحريكها واسترجاع الحقوق المغتصبة واستعادة الكرامة المهضومة ولم شمل العرب . وكانت وفاته أيضاً ضربة مزدوجة للدور مصر العربي . فقد خسرت مصر قيادة لها حضورها المؤثر في الشارع العربي ، وفقد التيار العربي فيها أهم أنصاره . أما النفطية السياسية فنقصد بها انتقال مركز الثقل السياسي والاقتصادي في النظام العربي من مصر إلى المملكة العربية السعودية في أعقاب حرب أكتوبر نتيجة ارتفاع أسعار النفط وانهمار عائداته بغزارة . ولوظل ناصر على قيد الحياة ، كان يمكن ألا تنجراف المنطقة نحو اليمين برغم الهزيمة العسكرية بل لم يكن لليمين أن يبلغ ما بلغه من قوة وسيطرة بافتراض وقوع الهزيمة وتعاطف مداحي النفط . وبرغم الهزيمة وغياب عبدالناصر ، كان يمكن ألا يحدث المد اليميني بنفس الدرجة التي حدث بها فيها لولم يتنام الدور السعودي مالياً وسياسياً .

هكذا ، كانت هزيمة ١٩٦٧ ووفاته عبدالناصر عام ١٩٧٠ والثروة النفطية وراء صعود وهيمنة التيار المحافظ في المنطقة العربية . ونظراً لتزامن حدوث هذه المتغيرات الثلاثة تقريباً ، يصبح من الصعب تقدير الاسهام النسبي لكل منها في عملية الاندفاع نحو اليمين السياسي .

ختاماً لمساهمتنا في الحوار ، نود ذكر بعض النقاط :

١ - القول بالتسلطية السياسية قبل وبعد ١٩٥٢ لا يعني بأي حال أنها قدر لافكاك لمصر منه . فالمعروف أن بنية وتوجهات السلطة السياسية في أي مجتمع ليست كيانا أثرياً يهيئ من الساء ، ولكنها نتاج ظروف موضوعية محددة ، فإذا ما تغيرت هذه الظروف فمن المتوقع أن تتغير معادلة توزيع القوة السياسية ، ولا ينبغي ذلك بالطبع التأثير المقابل للسياسة على الاقتصاد والاجتماع .

٢ - أراد عبدالناصر الديمقراطية الاجتماعية ركيزة للديمقراطية السياسية واستقلالاً عنها ، حيث

لا صوت لجائع . وتصور إمكانية تحقيق الأولى في غياب الثانية « لقد تحققت بالفعل منجزات اجتماعية واقتصادية لا يمكن التهورين من شأنها ، إلا أنها افتقدت ضمانات الاستمرارية لغياب الديمقراطية السياسية التي لم يكن عبد الناصر وأعوانه ، على ما يبدو ، يملكون رؤية واضحة لكيفية بنائها أو تأطيرها مؤسسيا ومع ذلك لست أرى في انعدام المشاركة السياسية مبررا لادانة التجربة الناصرية برمتها . ففي هذا الجانب السلبي ، وهو خطر ، هناك الكثير من الإيجابيات .

٣- إن الديمقراطية وجوهرها مشاركة المواطن بفاعلية في تقرير أمور بلده ، ينبغي أن تقع في صلب أي مشروع نهضوي على الصعيد القطري أو الصعيد القومي . وتترك لكل دولة عربية حرية تبني الاطار الدستوري والمؤسسي الذي يحقق تلك المشاركة وينسجم في نفس الوقت مع ظروفها وأوضاعها الخاصة .

٤- لدى تفسير الهزائم والأزمات ، من الأهمية بمكان ألا نتجاهل الأسباب الداخلية الكامنة فينا ، وننساق وراء المنطق التأمري ، فنبحث عن طرف خارجي نحمله المسؤولية . . . غير أن البحث عن العوامل الذاتية لا يجب أن ينسينا العوامل الخارجية مهما يكن وزنها أو حفظها من التأثير .

الهوامش

(١) حول روايفد كارزما عبدالناصر ، انظر :

Hrair Dekmejian, Egypt under Nasir: A study in political dynamics. (New York: State University of New York, 1971), pp. 39-47.

(٢) انظر رابا مغايرا في :

Leland Bowie, "Charisma, Weber and Nasir", Middle East Journal", VOL. 3, No. 2, Spring 1976, pp. 150-152, 157.

Ibid, p. 154

(٣)

(٤) إن هذا هو ما خلص إليه أيضا :

John Entese, "Nasser, s Egypt; the Failure of charismatic leadership", Orbis, VOL. 18, Summer 1974, PP. 458-464.

Harair Dekmejian, "Marx, weber and the Egyption revolution". Middle East Journal, VOL. 30, No. 2- Spring 1976. PP. 167-168.

(٥) راجع مؤلفنا « الثقافة السياسية للفلاحين المصريين ، بيروت ، دار ابن خلدون ١٩٨٠ ، ص ص .

Boit Bey, Caveric Ethnoqraphique sur le Fellah", Bulletin de la Socite te khedivialede Geographie". (le ٦) caire), No. 4, Juin 1899, PP. 239-240.

- (٧) James Mayfield, Rural Politics in Nasser's Egypt, (Austin: University of Texas Press, 1971), PP. 206-208.
- (٨) د . علي الدين هلال وآخرين ، تجربة الديمقراطية في مصر ١٩٧٠ - ١٩٨١ ، (القاهرة ، المركز العربي للبحث والنشر ، ١٩٨٣) ، ص ص ٢٥ - ٢٨ .
- (٩) Hariar Dekmejian, Egypt Under Nassir, P.171.
- (١٠) عادل حسين ، نحو فكر عربي جديد ، الناصرية والتنمية والديمقراطية (القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٨٥) ، ص ٢٤٩ .
- (١١) التقديرات المذكورة مقتبسة من المصدر التالي : د . سيد غانم ، « المشاركة السياسية » في د . علي الدين هلال (محرر) ، النظام السياسي (القاهرة : المركز العربي للبحث والنشر ، ١٩٨٣) ، ص ص ٤٤ - ٤٥ .
- (١٢) انظر في هذا المعنى ، د . أحمد يوسف أحمد (إعداد) ، تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية ، (القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٨٥) ، هامش ١٧ ، ص ص ١٣٤ - ١٣٥ .
- (١٣) جميل مطر ، د . علي الدين هلال ، النظام الاقليمي العربي ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٧٩) ، ص ٨١ .

تأملات حزبية في مدخل إلى رواق الهزيمة

عبد الله هدية

قسم العلوم السياسية

جامعة الكويت

خضعت المنطقة زمنا طويلا للاستعمار المباشر : العثماني ثم الغربي المتمثل في بريطانيا وفرنسا . . . ثم حلت الولايات المتحدة الأمريكية في العصر الحديث محلها ، بعد أن برزت كقوة امبريالية كبرى بعد الحرب العالمية الثانية . . . وستقر في يقين الغالبية العظمى من الشعب العربي في هذه المنطقة أن هذا الاستعمار هو المسئول الأول عن فقره وتحلفه كما يدرك الكثير أن هذا الاستعمار الغربي هو المسئول تماما عن اغتصاب قطعه عزيزة من هذا الوطن والإتيان بجسم غريب وزرعه في وسط المنطقة حتى يحول دون توحيدها ودون استقرارها ودون تطورها ونهضتها . . . ويوما بعد يوم تبرز « اسرائيل » كوكيل استراتيجي هام للامبريالية في المنطقة ، قادرة على زعزعة واسقاط أي نظم راديكالية وعلى ضرب وتصفية أية بوء مقاومة مسلحة وقادرة على بسط ذراعها عبر هذا الوطن المترامي لتأديب من تريد وقادرة على تحجيم وتدجين المقاومة الفلسطينية . . . وبالتالي « فاسرائيل » اليوم حليف ووكيل - في نفس الوقت - لترسيخ النفوذ الامبريالي وتأمينه في هذه المنطقة .

وإذا كان الكثير من سكان المنطقة يدركون ذلك ويحلمون باليوم الذي يرون فيه الوطن موحدًا حراً ومستقلاً ، فإن بعض « الحكام » الذين أتوا من « نخبة » صنعها الإستعمار يرون غير ذلك ، بل وبعض « الحكام » الذين لم يخرجوا من صلب « النخبة » وإنما من طبقات في غاية البؤس والفقر يرون أيضاً غير ذلك ، فقد جُنوا بكل ما عو غربي وارادوا أن يعوضوا حرمانا طال أمده في حياتهم وحياة ذويهم ، فارتضوا عن طيب خاطر أن يقتنعوا بدور « الخادم » المخلص

والأمين للأميرالية ومشروعاتها في المنطقة ، وآية ذلك ، ففي أكثر من حديث « للسادات » كان يرى أن خطأ عبدالناصر الأكبر أنه أراد أن يخرج الاستعمار من المنطقة خاصة « الأمريكان » إنهم أصحاب حق ، ولهم وجود في المنطقة ومصالح منذ زمن وهم يحافظون عليها ، فما الضرر في ذلك ؟ إن الخطأ الأكبر « لعبدالناصر » أنه أراد أن يخرجهم ويحل السوفيت محلهم ، وإذا كان هذا رأي « السادات » وأمثاله فإن الجماهير جنت بعبدالناصر لأنه أول زعيم عربي في العصر الحديث خاض معارك شرسة من أجل استقلال المنطقة ، بجانب اعلانه شعارات ومبادئ طاملا هفت إليها قلوب العرب في المنطقة من الوحدة والتحرر والحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة وتحرير فلسطين . لقد أسلمت الجماهير قيادتها لعبدالناصر من ١٩٥٦ حتى ١٩٦٧ ، على مر أحد عشر عاما وهي تحلم معه بأنه سيحقق ما تتمناه من خلال الأهداف والمبادئ التي رفعها وبثتها اذاعات القاهرة على مدار النهار والليل بأكمله . . . وفي خلال هذه الفترة برزت بوضوح ظاهرة « الناصرية » وذلك من خلال المبادئ والممارسات بالرغم من الهوة التي كانت تفصل بينها . . . وتشكل « الناصرية » بحق محاولة لكسر حلقة التبعية التي تربط المنطقة بالامبريالية . . . إلا أنها لم تستطع ذلك وجاء فشلها في صالح ترسيخ روابط المنطقة بالاستعمار وتعزيز مواقعه في أرجائها .

غير أن لنا أن نتساءل لماذا لم تحقق « الناصرية » الحلم الذي طاملا دأب خيال الجماهير وهفت إليه قلوبها ؟ لماذا جاءت النتائج عكس كل التوقعات وعكس كل الأمان ؟ لقد أقامت « الناصرية » نظامها وكان هو وسيلتها وأداتها لتحقيق الأحلام ، ولكن كان نظاما مليئا بالثقوب مبنيا على كتمان من الرمل سرعان ما ماتت اعمدته وتهاوت عندما جاءت الريح العاتية تحمل الكثبان بعيدا فانهار الأساس ومع انهياره انهارت العواميد وانهار كل شيء . . ويمكن لنا أن نجمل بعض الأسباب في النقاط التالية :-

١ - يتمتع معظم الضباط الذين قاموا بانقلاب ١٩٥٢ في مصر إلى الطبقة البورجوازية الصغيرة أي إلى تلك الشريحة السفلى في الطبقة الوسطى فمعظم أباثهم كانوا موظفين في جهاز الدولة الإداري العتيذ ، موظفين في درجة متوسطة أو دنيا ، وإذا كانت تعرف الطبقة الوسطى أنها مخزن للقيم فلا شك أن معظم هؤلاء الضباط كانوا يؤمنون بقيم في مجملها محافظة عزووجة بالتأثيرات الدينية والتقاليد المستقرة في باطن المجتمع المصري غير أن الفئات الدنيا من هذه الطبقة تتميز عادة بالتذبذب وعدم الاستقرار ، تتسم - عادة - بتصرفات غارقة في الانتهازية والوصولية ، فهي تحس بالخطر وعدم الأمان من جراء تلك المرتبة التي تحتلها داخل بنية

الطبقة الوسطى ، فهي معرضة لفقد هذه الشريحة ومغادرة الطبقة الوسطى نهائيا والنزول إلى طبقات دنيا . . . ومن هنا فهي تناور وتبذل المستحيل في سبيل تحسين وضعها الهامشي داخل بنية الطبقة الوسطى ، كما أنها تبدو أقل تمسكا بقيم وتقاليد الطبقة الوسطى ويبدو أن « السادات » بالتحديد آتى من هذه الشريحة إلى جانب فترات الحرمان الطويلة التي عاشها في حياته عندما طرد من الجيش ، وذلك في غياب تنظيم ذي أيديولوجية واضحة وتربية فكرية ملتزمة ، لذلك عندما اتاحت له فرصة الانفراد بالسلطة بدأ وكأنه غير مصدق وراح يسلك مجموعة من السياسات التي تؤدي به إلى أن يعوض فترات الحرمان الطويلة على المستوى الشخصي ، وعلى المستوى العام كان لا يقيم للتقاليد أو للقيم أي وزن واكتفى بان يضع نفسه في خدمة قوة كبرى متشبع تماما بأفكارها وإيدولوجيتها

غير أن معظم من قاموا بالثورة كانوا في مرتبة أعلى داخل بنية الطبقة الوسطى وانعكست قيمها على سلوكهم المتردد غير الحاسم الذي يفضل الحلول التوفيقية والمواقف الوسطى . . . صحيح أن « عبدالناصر » كان يمثل صورة متقدمة عن معظمهم في مواقفه واتجاهاته إلا أنه في علاقاته بهم وفي مأساة هزيمة يونيو ١٩٦٧ غلب عليه سلوك الطبقة التي آتى منها ألا وهو التردد وعدم الحسم .

كان يؤمن حتى بعد وضع الميثاق ، بنظرية غريبة مؤداها أن الدولة لا تمثل أية طبقة من الطبقات المتصارعة ، وإنما يتعين أن تظل حكما بين كافة الطبقات الاجتماعية فتتسم بطابع الحيدة واللاتحياز ، ومن هنا فإن مهمتها الأساسية هي ضبط حركة الصراع الاجتماعي ودرء محاولة تغليب طبقة على أخرى أو سيطرة إحدى الطبقات الاجتماعية على الطبقات الأخرى ، ولذلك فالصيغة المناسبة التي تتضمن علاقة الطبقات ببعضها هي صيغة تحالف قوى الشعب العاملة ، وإن الحكومة تقوم بمهمة التوافق الكامل بين جميع المصالح وبين جميع الطبقات في الوقت نفسه .

ولما كان جهاز الدولة هو الذي يقوم بهذه التوافق بين مصالح الطبقات والقوى الاجتماعية ، ولما كان الجهاز رجعيا قلبا وقالبا ، نجد أن الدولة ممثلة في هذا الجهاز أفرغت الكثير من القوانين الثورية من مضمونها عن طريق تشويه عملية التنفيذ ، كما قام هذا الجهاز بدور الثورة المضادة على كل التجربة في زمن « السادات » .

وعلى كل ، إن هذا القول يدعو إلى التأمل في دراسة دور الطبقة الوسطى ومنظورها

الأيدلوجي في البلاد المتخلفة ، ففي رأي البعض أمثال « هالبرن » Halpern أن عملية التغيير الاجتماعي في هذه البلاد ستقودها هذه الطبقة ، بينما يرى « بيرلموتر » Perlmutter أن هذا صعب المنال ويعد ضربا من الأساطير العلمية .

٢ - استند نظام « عبدالناصر » في بناء التجربة الاشتراكية إلى الجهاز البيروقراطي الإداري العتيق البالغ في القدم والتعقيد والذي يؤمن معظم أفرادها بالفوراق الطبقيّة وتتشعشع في أدمغتهم أفكار الاقطاع والرأسمالية . . . ومن هنا راح هذا الجهاز يعمل دون كلل على افراغ التجربة من مضمونها وقيم من نفسه جهازا قويا متسلطا يناوئ كل أفكار الاصلاح وخدمة الجماهير ومن هنا - أيضا - كانت تصدق المقولة القائلة أنه لا بناء للاشتراكية دون اشتراكيين ، بل نستطيع أن نؤكد أن هذا الجهاز نسج - بمهارة - علاقات حميمة مع ملاك الأراضي في الريف ومع الأغنياء في المدن من مالكي العقارات والتجار وبالتالي كان ضد جماهير الفقراء وساهم مساهمة أصيلة في استغلالهم عبر جمعيات التعاون الريفية وعبر التشكيلات المتعددة في مؤسسات النظام . . . ونظرا لغياب الكوادر الإدارية والمهنية الواعية اسلم « عبدالناصر » قيادة القطاع العام إلى أصحابها الأصليين الذين خربوا كثيرا هذه المؤسسات بعد أن نزعّت منهم ملكيتها ، بل وسرعان ما تحالفوا مع الضباط والكنوقراط الذين عينوا في القطاع العام ، واستفاد الأخيرون من الثغرات في القوانين وفي الإدارة التي كان يكشفها لهم أصحاب المؤسسات والشركات المؤممة والذين ظلوا يتربعون على كراسي قياداتها ، وكونوا ثروات طائلة اتاحت للضباط والكنوقراط أن ينتقلوا إلى مواقع الطبقة العليا في البلاد .

٣ - فشل « عبدالناصر » فشلا ذريعا في إقامة أي تنظيم اشتراكي يتولى قيادة وحماية التجربة الاشتراكية ، وكان اعتماده الأساسي على أجهزة الأمن المتعددة التي شيدت بحق أركان الدولة السلطوية ، وكان معظم عناصر هذه الأجهزة تؤمن بالأفكار الرأسمالية وقيم الاقطاع ولذا كانت سوطا على الشباب الذي آمن بعبدالناصر وتجربته . . . راحت تضيق عليهم الخناق وتسجنهم ، ولذا كانت الساحة خالية تماما من أية قوى اشتراكية حقيقية أو كانت في حالة تبعثر وضياح عندما تولى « السادات » السلطة وراح يمارس كل سياسات الردة .

٤ - ولعل أخطر الأسباب أن الرؤية أمام « عبدالناصر » ورفاقه كانت غير واضحة تماما ، ويعد سلسلة من التجارب والنكسات ، توصل « عبدالناصر » إلى وضع دليل للعمل الميثاق الوطني ، ولكن جاء توافقيا ، مليئا بالصيغ العامة والعبارات المظاطة التي استفادت منها

القوى الاستغلالية وراحت تفسرها على هواها خاصة عناصر الطبقة القديمة مع أولئك الذين استفادوا من التجربة وأصبحوا عناصر أساسية في طبقة جديدة تحاكي القديمة ثراء وسلوكا .

٥ - بجانب الجهاز الاداري العتيد ، اعتمد « عبدالناصر » بشكل أساسي على تنظيم الجيش ، الذي جعل منه دولة داخل الدولة ، ومن عناصره القيادية مؤسسة فوق الشعب ، وذلك عن طريق الامتيازات التي لا حد لها التي كانت تغدق عليهم ويتمتعون بها ، ومن فرط التدليل والحماية المرفهة نست هذه القيادات الحرب والمعارك العسكرية وانحصر همها في جمع المال والتنافس على رئاسة أندية كرة القدم واعتبارات الوجاهة والمظاهر الاجتماعية .

٦ - صفى النظام كل مؤسسات المجتمع المدني من جامعات قوية ذات نشاطات ثقافية متعددة ومن أحزاب سياسية تقوم بتربية الناس وتسييسهم ومن نقابات عمالية مستقلة ومن أندية ثقافية تقوم بتثقيف الناس وتنويرها ومن مدارس ذات مناهج تنمي العقل وتربي ملكة الحوار والبحث الأمر الذي فتح الباب واسعا لكي تتسطح الناس وتشغل نفسها بالشافه من الأمور ، فيتعصب تعصبا مقيتاً لأندية كرة القدم ، ووضعت بسهولة ويسر خيرة التعصب للطفافة أو للأسرة أو للقبيلة .

وعن طريق الجيش والجهاز الاداري وأجهزة الأمن استكملت الدولة السلطوية أركانها وكيانها .

٧ - تثير تجربة « عبدالناصر » سؤالاً محورياً هاماً وهو هل يكفي الشعور الوطني للتخلص من الاستعمار ، لاقامة أسس ايدلوجية اجتماعية ؟ أو بعبارة أدق - كيف يمكن الانتقال من مرحلة التحرر الوطني إلى التحرر الاجتماعي ؟ ولا يقتصر طرح السؤال على التجربة « الناصرية » بقدر ما كان تعبيراً عن سمة مميزة لبلدان العالم المتخلف التي استقلت حديثاً في منتصف هذا القرن حيث كانت العواطف الوطنية لدى هذه الشعوب المحتلة مباشرة ، متأججة تناضل للتخلص من نير الاستعمار ومقاومة جنود الاحتلال المباشر ، ولكن بعد أن رحلت قوات الاحتلال ، كيف كان يمكن للأفكار الوطنية التي تدعو لمقاومة المحتل ، أن تتطور إلى ايدلوجية كاملة أو رؤية واضحة للبناء ونحت قيادة من ؟ ووفق أية ايدلوجية ؟ وما مدى حجم الارتباطات بالمستعمر القديم؟ . . . أن البلاد التي قاد نضالها حزب ثوري مسلح بنظرية ماركسية لا يثار فيها هذا السؤال ، وإنما السؤال ظل مطروحاً بقوة وبالحاح في كل البلاد الأخرى المتخلفة ذات القيادات الوطنية ، واستمر هذا التساؤل طوال سنوات

تجاربها التي باءت كلها بالفشل وأدت إلى نتيجة حتمية مؤداها وقوعها فريسة سهلة للاستعمار الحديث وبالتالي تكثيف استغلال جهود شعبها وفائض عمله .

٨ - كما أن تجارب العالم الثالث في الستينات ومنها التجربة الناصرية ، قامت بعد مجموعة من الانقلابات تحولت إلى ثورات وطنية ، كان شغلها الشاغل المحافظة على نفسها والبقاء والاستمرار عن طريق أجهزة أمنية قمعية ، وهذه الأجهزة بمفردها لا توفر أماناً ولا تزرع استقراراً . . وإنما كل الذي نتج عن ذلك هو ضياع الأصوات الشريفة وامتناع الحوار الداخلي بين الجماهير وبين الجماهير والقادة من ناحية أخرى . . . وأصبح الصوت المسموع فقط هو صوت « القادة » . . وأصبح منع المناقشة وكبت الحريات وفرض الرقابة هو السمة المميزة لهذه التجارب دون تمييز واضح بين الانتقادات المخلصة الشريفة التي تبغي تطوير التجربة وترسيخها وبين تلك الأصوات العميلة التي تهدف إلى توريطها وتصفيتها ومن هنا نشأت أزمة الديمقراطية في هذه التجارب . . . ويتبلور بالتالي السؤال عن كيفية إقامة النظام الاشتراكي الذي يلي الحاجات المادية دون أن يكون له أساس ديمقراطي من حرية التعبير والفكر ؟

النتائج

وبالرغم من كل هذه الأسباب التي أدت إلى انحدار التجربة وسقوطها المريع تحت لطعات الامبريالية واسرائيل والقوى الاستغلالية في المنطقة العربية وداخل مصر إلا أن معاداتها للاستعمار ورفعها شعارات وطنية وشعارات عن العدالة الاجتماعية . . . قاد إلى التفاف الجماهير عبر الوطن العربي حولها . . . وبالرغم من كونها لم تعرف أن تترجم ذلك إلى واقع فعلي ملموس وشامل ، وحاولت أن تتغافل عن حقيقة البعد العالمي واعتقدت أنها ستقوم بلعبة التوازن بنجاح بين القوتين الكبيرين إلى الأبد إلا أن المعطيات التي تضافرت فترة من الزمن لانجاح سياسة التوازن هذه ، تغيرت سريعاً وبالتالي لم تجد هذه السياسة مطلقاً وكان لا بد من الحسم إلا أن هذا لم يحدث ، وظل الأمر في محاربة الاستعمار والامبريالية والطبقات المستغلة مجرد كلمات تداع عبر الأثير أو كتابات على الجدران . . . وبالرغم من ذلك كله دغدغت مشاعر الجماهير وعواطفها فتعلقت بها وأعطتها تأييداً غير محدود ولا نهائياً وشخصت أبصارها برموزها وداعب خيالها وعقلها شعاراتها ووضعت آمالها كلها في هذه التجربة - حقاً - لم يتم التغيير في حياتها كلياً أو جذرياً وإنما التغييرات طفيفة ولكن الآمال كانت واسعة والحلم كان كبيراً وإنه قريباً

سيتحقق ما دامت التجربة قائمة تناضل والرمز موجودا شاخنا يحدجنا بنظراته فيبعث فينا الأمل والنشوة والرجاء فركنا عليه ووضعنا رؤوسنا على رجليه وأسبلنا جفوننا ورحنا في خدر لذيد ونوم عميق نحلم فيه بالأمانى والنصر . . . والعامل المهم الآخر أنه لم يتالج هذه الجماهير - يوما - أدنى شك في تحقيق النصر المؤزر، لم يتطرق إليها الشك للحظة أن هذا كله يمكن أن يكون وهما وسرابا . . . ومن هنا جاء الانهيار مدمرا مفزعا شاملا الجسد والروح وكل ما يلتف حولنا، إنهارت المؤسسات والأشخاص وكفرت بكل شيء وارتدت يائسة مقهورة محبطة .

فالانهيار والاحباط على صعيد النتائج التي ولدتها هزيمة (يونية حزيران) ١٩٦٧ بشكل عام ، أما النتائج التي أتى بها الدكتور خلدون النقيب في كتابه ، فهي صحيحة تماما وإن كنت أرى أنها وردت على سبيل المثال أي أنها ليست كل النتائج المباشرة وإنما هي بعض منها ، لعل أهم النتائج المباشرة في - رأينا - هو غياب الرأس في الجسد العربي ، أو أركان الحرب في الجيش ، الذي كان يدبر ويوجه ويثير . . . وليس بالضرورة علاقة النظام الناصري بالأنظمة العربية ، بقدر علاقته بالشعوب والجماهير ولكن بعد أن قطع الرأس خر الجسد صريعا ممزقا ، فقد الضابط والرابط فتناثر أشلاء وزادت الفرق والشيوع . . .

وتتفق تماما مع ما ساقه الدكتور خلدون عن حركات المعارضة وضعفها وتشتتها ، فالنظام الناصري انهار في وقت لم تكن قد نضجت بما فيه الكفاية حتى تقاوم الهجمة الامبريالية على المنطقة أو الأنظمة الخليفة معها ، حقا ، أن « عبدالناصر » أبعد الجماهير عنها في زمنه ولكنها أيضا كانت تعاني من أمراض متعددة لعل أهمها ضعف بنيتها التنظيمية وعدم تقديم أيديولوجية واضحة تماما تعبر عن الظروف الموضوعية للمنطقة العربية أو اكتفت « الأيديولوجية » بمبادئ غارقة في العمومية والمثالية ، بل أبعد من ذلك ، منها ما حل نفسه وانطوى تحت رأيه « عبدالناصر » ونظام البورجوازية الصغيرة ، وإن كنا نفهم أن هذا مبرر لبعض الأجنحة في الحركات القومية المثالية إلا أنه غير مفهوم وغير مبرر بالنسبة لحركات شيوعية تفرق في الرؤى عن منهج « عبدالناصر » ورؤيته . . . وتتفق تماما مع ما أورده الدكتور خلدون في أن معظم هذه الحركات كانت مقصرة تماما في المطالبة بحرية الإنسان وحقه في التعبير والتحدث ، لقد أهملت هذه الحركات المطالب السياسية المتعلقة بالحرية وانساق وراء شعارات الحرية الاجتماعية ونست تماما أنه لا يمكن تحقيق أحدهما إلا بتحقيق الأخرى وأنها صنوان لا يفترقان . كما أن البعض منها أحس بالذنب بعد هزيمة ١٩٦٧ فقدم اطروحات ماركسية تقليدية دون أن يزاوجها للواقع المعاش ومعطياته الجديدة وبالتالي كان المازق هو كيفية تطبيق هذه الأيديولوجية على الواقع ولا يمكن أن يحدث هذا

إلا اذا فهمنا الواقع بكل المتغيرات التي جددت عليه وربما هذا يسوقنا إلى النقطة الثالثة التي يذكرها الدكتور خلدون ألا وهي افتقار حركات المعارضة العربية إلى فهم واستيعاب التطورات الأخيرة التي أحدثتها الدولة التسلطية في مجرى وحياة الناس اليومية والتغيرات التي طرأت على الاقتصاد والحياة المعاشية . . . الأمر الذي أدى إلى زيادة معدلات الحراك الاجتماعي وزيادة معدلات الدخل وزيادة معدلات الهجرة الداخلية والخارجية وزيادة معدلات الاستهلاك العام والخاص الأمر الذي كان يقتضي معه دراسة عميقة للقوى الطبقية الجديدة ومجموعة المصالح المرتبطة بها ، وأي الطبقات الاجتماعية والفئات المؤهلة أكثر من غيرها للانخراط في حركات معارضة لتغير الواقع . . . إن كل هذا أدى بالطبيعة إلى عزلة هذه الحركات عن الشارع ، وفي مصر استطاع « السادات » أن يقوم بعملية الثورة المضادة بنجاح دون مقاومة فعالة في السنوات الأولى .

وتصدى الدكتور خلدون بتوفيق كبير لأسباب ظاهرة الطائفية التي تعم الوطن العربي اليوم والأحاسيس بالاقليمية والقبلية التي تموج بها البلاد العربية اليوم ، ربما كانت متواجدة من قبل ولكن بشكل خافت خاصة في مجتمعات عربية قديمة كمصر وسوريا والعراق . . . ولكن اليوم أصبحت ظاهرة عامة خفيفة ، وعزاها الدكتور خلدون إلى تماسس الدولة التسلطية ورسوخها في المشرق العربي خاصة تحت حكم العسكر ، وتحطيمها للأسس المادية للمجتمع المدني بأن قضت على استقلالية المؤسسات الاجتماعية كالنقابات المهنية والعمالية والأحزاب السياسية ومؤسسات التربية والدين ووسائل الاعلام . . . وهي بذلك أتاحت المجال لعودة التنظيمات المتخلفة (ما قبل الرأسمالية) كالقبلية والطائفية والاقليمية والقرابة للظهور كتتنظيمات بديلة أي كشبكة جديدة للعلاقات الاجتماعية ، وجاءت هزيمة حزيران ١٩٦٧ لتعري هذا وتكشف القناع عن هذه الشبكة الاجتماعية الجديدة .

وبخصوص حركة المقاومة الفلسطينية ، فإنها برزت كنقطة مضيئة تداعب نفوسنا بالآمال في مناخ الهزيمة بعد ١٩٦٧ . . . غير أن الخطأ الفادح ذلك العمل المتسرع وغير المدروس من جانب أحزاب المعارضة الشعبية في الوطن العربي ، اذ سارع الكثير منهم بتجديد نشاطه وانخراط الكثير من أعضاء هذه الأحزاب داخل حركة المقاومة الفلسطينية ، بحجة أن العمل الفدائي من خلال الحركة هو العمل الوحيد الذي له قيمة في مناخ ما بعد الهزيمة . وان كان الانخراط في حركة المقاومة الفلسطينية مطلوباً لمحاربة العدو الشرس والخطر على المنطقة العربية وباعتبار أن القضية الفلسطينية قضية مركزية ، إلا أن الخطأ في رأيي يكمن في النقاط التالية :

١ - أن تجميد الأحزاب العربية لنشاطها ، أفاد كثيراً الأنظمة العربية الذي ازاح عن صدرها

عبثاً ثقيلًا ، وعزز أقدامها رسوخا في مواقع السلطة ، لقد استفادت كثيرا السلطة في مصر بعد الهزيمة من هذا المنحى في التفكير والتوجه وراجت كثيرا مقولات مؤداها : من يرد العمل من الشباب المتحمس فلنلتحق بالمقاومة الفلسطينية ، ولا شك أن ذلك ساهم كثيرا في امتصاص غضب الشباب على السلطة وافقد حركات الشباب والمعارضة الكثير من العناصر الجيدة . . وإذا كانت هذه الخطوة من قبل الكثير من التنظيمات العربية تنطلق من وحدة المعركة العربية إلا أنه كان أيضا يتعين عليها أن تفكر في الوجه الآخر لهذه المقولة « وحدة المعركة العربية » ألا وهو التغيير في أي نظام عربي إلى التوجهات الوجدية والوطنية هو أيضا في حد ذاته سند كبير للقضية الفلسطينية التي ظلت طويلا تبحث عن عاصمة عربية تكون بمثابة « هانوى » لها وبالتالي كان يتعين أن يكون الانخراط في صفوف المقاومة ليس على حساب معركة الداخل ضد سلطة الاستسلام والخضوع للامبريالية وليس أدل على صحة حديثنا هذا من تأمل سياسات سلطة « السادات » ذات الآثار المدمرة والبعيدة المدى على مستقبل مصر على كافة المجالات وعلى القضية الفلسطينية ذاتها وعلى المنطقة العربية ككل من سيادة تيار الخنوع والاستسلام وتعزيز هيمنة الامبريالية الأمريكية على المنطقة .

٢ - إن حصر حركات الكفاح السياسي والمسلح على امتداد الوطن العربي في حركة المقاومة الفلسطينية فقط ، سهل للعدو : الصهيوني والامبريالي وأنظمة الحكم العربية المتحالفة معه ، من تركيز قواه ضد هدف واحد وضربه وتصفيته . . . بدلا من أن يشتت العدو على جبهات متعددة ويؤثر ثورية كثيرة تستنزف قواه وجهده ، بدلا من ذلك ، يسرت له عملية محاربة الحركات الوطنية العربية في صورة تصفية المقاومة « الفلسطينية » أو تدجينها ، الهدف مركز أمامه وواضح ومطلوب محاصرته وتخريبه من الداخل وضربه من الخارج .

٣ - الخطأ الأساسي - في رأيي - من جانب حركات المعارضة ، هو الانضواء تحت قيادة من ؟ ووفق أية أيديولوجية وأي تنظيم ؟ . . لقد كانت تعاني أكبر منظمات المقاومة الفلسطينية خلافا واضحا في استراتيجيتها وفي تنظيماتها وفي بعض قياداتها الأمر الذي انعكس على التكاليف الباهظة الثمن لعملياتها ، والتي لا تتناسب التضحيات فيها مطلقا مع المكسب الهزيل الذي تحققه ، حتى بات لدى الكثير القناعة أن موت الأفراد هدرا وفقد الكثير من قطع السلاح والعتاد إنما قصد به في النهاية أن يديج بيان يذاع من أجهزة الاعلام العربية . . . كما أن الارتقاء في أحضان الأنظمة العربية والتقلب ذات الشمال وذات اليمين مع هذا النظام أو ذاك ، خدم الأنظمة كثيرا ، ويمكن في النهاية من تحجيم هذه المقاومة

وتدجينها . . . وليس أدل على ذلك من الذي يجري على الساحة الفلسطينية والعربية اليوم من السير سريعا نحو تصفية القضية والقبول بشروط السلام الأمريكي والأمن العبراني .

وبدلا من الانصراف وتوجيه كل الجهود لبناء بنية الحركة المسلحة داخل الأرض المحتلة وتجنيد أوسع الجماهير حولها . . . غرقت في الأشكال المظهرية في الخارج من مكاتب وموظفين وأعلام . . . ويبدو في تقديري أن نهج المنظمة في التفكير والعمل كان أدنى كثيرا من الأحداث والواقع .

إن أنظمة المواجهة المتخاذلة أثرت كثيرا في حركة المقاومة المسلحة ، كما أن تخاذل حركة المقاومة ، في غياب تربية فكرية وعسكرية واضحة واستراتيجية للكفاح المسلح وللتعامل مع الأنظمة تهدف إلى تعزيز العمليات العسكرية ضد العدو الصهيوني وتحافظ على استقلالية القرار لدى الحركة ، أثر كثيرا في الأنظمة ، بمعنى أن هذه التأثيرات المتبادلة بين الاثنين أنتجا في النهاية مواقف مستسلمة شددت قبضتها على القضية وجرتها معها إلى الهبوط نحو القاع والتردي في مهاوي سحيقة . . . الأمر الذي يظهر واضحا اليوم في عمليات التصفية والشنات والرضوخ للمطالب الصهيونية .

مَرَاجَعَات

مصطفى المصمودي ، النظام الإعلامي الجديد ، سلسلة عالم المعرفة (٩٤) ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت ١٩٨٥ ، ٣٣٤ صفحة .

يقول وشون ماك برايد في تقديمه لكتاب «النظام الإعلامي الجديد»: «كل الذين يشعرون بالحاجة في الحاضر أو المستقبل لفهم تطور فكرة النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال منذ انطلاقتها سيجدون في هذا الكتاب عناصر موضوعية بالغة الأهمية». ذلك أن العالم يشهد مهاجمة وسائل الإعلام الغربية الكبرى للبلدان النامية، ويرفض ممثلو حكوماتها باسم الشرعية الدولية اللوائح التي صادقوا عليها بالأمس. فكريات الصحف الغربية، كما يقول المؤلف، تطالعتنا يوماً بمواقف عدوانية تحت شعارات الحرية والديمقراطية. والضحية الأولى لشحنات الحقد والتحقير هم المسلمون والأفارقة والعرب.

فالإعلام في تلك البلدان إذن لم يوظف لخدمة ما أوكل إليه، أو ما يتبجح به الساسة هناك، من تحقيق السلم والعدل وتدعيم التنمية وفتح المجال أمام التعاون الدولي النزيه.

ويطمح مؤلف الكتاب كما يقول إلى أن يستجيب كتابه لطموح عالمي يهدف إلى التحرر والاعتناق من تلك الهيمنة الطاغية.

ويتألف الكتاب من ثلاثة أبواب رئيسية، يضاف إليها مقدمة بقلم الدكتور محمد الوميحي، وتقديم مترجم كتبه شون ماك برايد من إيرلندة (وهو شخصية مرموقة حائز على جائزة نوبل عام ١٩٧٤ وعلى جائزة لينين للسلام عام ١٩٧٧ وكذلك على بعض الأوسمة الدولية الأخرى). وبعد المقدمة والتقديم، هناك تمهيد بقلم المؤلف نفسه، تحت عنوان: النظام العالمي الجديد للإعلام.

إختار المؤلف للباب الأول من الكتاب عنوان: (النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال - دوافع وتعريف). ويتناول فيه بلمحة تاريخية جهود الدول غير المنحازة في مجال تدعيم التعاون الإعلامي. ذلك أن الاختلال في هذا المجال كان موضوع اهتمام المهتمين والإخصائيين منذ بداية القرن الحالي، في إطار عصبة الأمم بجنيف، ثم في هيئة الأمم المتحدة. وكانت أول إشارة صريحة إلى ذلك الاختلال في تقرير قدمه ممثل الفيليبين أمام المجلس الإقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة.

ويرى الكاتب مظاهر الاختلال في النظام الإعلامي ذات جوانب مختلفة، سياسية، وقانونية، ومالية. . ويمثل ذلك بالاختلال الصارخ بين الشمال والجنوب، وعدم المساواة في موارد المعلومات، حيث تغطي خمس من الوكالات العالمية الكبرى بنصيب الأسد من الموارد المالية والطاقات البشرية. وتتضح في وسائل الإعلام الغربية بشكل خاص الرغبة في الهيمنة والسيطرة من خلال ارتكازها على القوة المالية والصناعية والتكنولوجية. يقابلها في وسائل الإعلام في البلدان النامية نقص في المعلومات والوسائل. ويحدد الكاتب الخطوات العملية المهادة إلى إقامة نظام إعلامي متوازن، بالعام ١٩٧٣ حيث اهتمت القمة الرابعة لرؤساء دول عدم الانحياز بالجزائر بالبحث عن إصلاح مناسب لوسائل الاتصال والإعلام وأساليبها. وأوصت بإعادة تنظيم مسالك الاتصال الإعلامي الحالية، والمبادرة لاتخاذ إجراءات مشتركة لتيسير الاتصال بأسرع وسيلة وأقل تكلفة. وفي ملتقى تونس حول وسائل تطوير الإعلام عام ١٩٧٦، عرف المسار الذي توخته بلدان عدم الانحياز بدانيته الحقيقية وقد لاحظ الملتقى أن بلدان عدم الانحياز تشكو من هيمنة الدول المتقدمة على وسائل الاتصال الجماهيري وهي التي تحتكر أغلب هذه الوسائل في العالم والتي تجري بوساطتها مختلف الأنشطة في بلدان عدم الانحياز. .

وفي ندوة نيودلهي لوزراء أعلام دول الانحياز في العام نفسه دعيت حكومات عدم الانحياز لإنشاء مجمع لوكالات الأنباء، ولإرساء نظام عالمي جديد في كل ميادين الإعلام والاتصال الجماهيري لا يقل أهمية عن نظام اقتصادي عالمي جديد.

ونتيجة لهذه الجهود وغيرها مما يذكره الكتاب برزت على مستوى البلدان غير المنحازة هياكل للتنسيق منها: مجلس وزراء الإعلام، مجمع وكالات الأنباء وله لجنة مكونة من ممثلي ١٤ وكالة صحفية، لجنة التعاون الإذاعي.

وفي الفصل الثاني من الباب الأول يتناول الكاتب النظام العالمي الجديد للإعلام في مفهوم بلدان عدم الانحياز. ذلك النظام الذي يتطلب إعادة تكيف كاملة عن طريق تدابير عديدة فعالة. ويقوم على أساس من علاقات مساواة في مجال الإعلام بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، على ألا يتعارض ذلك مع حرية الإعلام. وأن تتحقق الديمقراطية في مجال موارد المعلومات، وثباتها. ويقضي هذا إنشاء وكالات أنباء وطنية، وأجهزة للتعاون والمبادلة، والحلّد من احتكارات وكالات الأنباء الكبرى، وتشجيع عقد اتفاقات دولية، وتشجيع الإبداع الفني والأدبي على المستوى الوطني.

ووفق هذا النظام الجديد يكون على البلدان المتقدمة أن تسهم في توعية شعوبها إلى الفجوة القائمة مع الدول النامية، والمساعدة على نزع الطابع الاستعماري للإعلام لديها، والتخفيف من التمييز العنصري والديني والسياسي، والمساعدة على إقامة توازن في تداول للمعلومات، وتعزيز التفاهم المتبادل، والثبات من احترام الصحفيين للقيم الثقافية لمختلف الشعوب، ووضع حد للأنشطة الخبيثة التي تقوم بها المحطات خارج الحدود الوطنية.

وبالنسبة للمنظمات الدولية عليها توسيع نطاق مساعدة اليونسكو وغيرها للبلدان النامية، وتعزيز وسائل إعلام هذه البلدان، وتأييد جهودها في تعزيز البحوث بخاصة متضمنات نقل التكنولوجيا، وإقامة مراكز توثيق في مجال الإعلام، ومنحها مساعدات فنية ومالية، وإعطائها المنح التدريبية.

ولن تسود العدالة في الإعلام الدولي حتى يصبح الإعلام من الحسنات الثقافية والاجتماعية، لا أن يبقى

سلطة أو بضاعة مادية. وأن ينظر له على أنه ليس امتيازاً لمن يملك الوسائل الفنية والمالية، وإنما على أنه عمل اجتماعي نابع من باطن المجتمعات متلائمة مع كل مجتمع. ويكون على كل أمة اختيار إعلامها وفقاً لحاجاتها وأهدافها.

ويعالج الكتاب المفهوم التقليدي للحق في الإعلام الذي يقوم على أساس الاعتبارات الفردية مهماً الاحتياجات الجماعية. والإطار القانوني الدولي الراهن في هذا الصدد معيب بل لا وجود له. ثم يعقب على ذلك بأنه ينبغي اتخاذ التدابير اللازمة لإحقاق العدل والمساواة، وحرية الانتفاع بالمصادر، ووضع قواعد للسلوك المهني، وحماية الصحفيين، وقيام منظمة دولية يحث لها محاكمة الفرد المتهم بانتهاك مبادئ واجبات المهنة على أن تكون هذه المنظمة أو الهيئة ثلاثية تضم ممثلين عن الدول وممثلين عن المهنة وأشخاصاً حياديين معروفين بنزاهتهم وكفاءتهم في مجال الإعلام.

ويتحدث الباب الأول أيضاً عن موقف للمجتمعات الغربية من النظام الإعلامي الجديد، مبيناً اعتراف المسؤولين الغربيين بعدم بلوغ النظام القائم حد الكمال. كما يعترف بعض هؤلاء المسؤولين بأهميته الحوار مع البلدان النامية وضرورته ويدركون في الوقت نفسه أن الإعلام في بلدانهم بخاصة الصحافة منه يقع تحت رقابة القوى الاحتكارية، ويضرب مثلاً على ذلك ما تفرضه وسائل الإعلام في الولايات المتحدة الأمريكية من الاحتكار الخائض للحريات حيث تملك ستة مجتمعات صحفية متني صحيفة يومية. ولكنهم في الغرب يعتبرون أن ذلك يسمح للإنسان بالإطلاع على ما يرغب من الأنباء، لذلك فلا يتورعون عن مهاجمة الأنظمة الإعلامية خارج إطار الدول الليبرالية.

ثم يتناول موقف المجتمعات الاشتراكية من مفهوم النظام الإعلامي الجديد الذي يرى في موقف بلدان الإنحياز موقفاً مشروغاً. لذلك يؤكد المسؤولون في هذه البلدان على أهمية الملكية الخاصة لوسائل الإعلام الجماهيري، ويقرون في الوقت نفسه ما أشارت له البلدان غير المنحازة من اختلال النظام الإعلامي القائم، ولكنهم يتحفظون على مطالبة هذه البلدان بتوظيف أداء عالمي على استعمال الطيف الترددي والمدار الأرضي الثابت وإحداث صنابير دولية لتطوير أجهزة الإعلام.

والنقاش حول النظام الإعلامي الجديد لم يكن محصوراً بين الدول النامية فقط بل كما قلنا دار أيضاً في بلدان الغرب الليبرالي كما في البلدان الاشتراكية وتناولته اللجنة الدولية التي أحدثتها اليونسكو بالبحث والنقاش خلال شهر ديسمبر ١٩٧٧، ووضعت تقريراً حول ذلك يتضمن خمس ميزات، (وقد كان مؤلف الكتاب أحد أعضاء هذه اللجنة) والميزات الخمس لهذا التقرير تلخص في التكامل والشمولية، وتعدد الأبعاد، وتأكيد مبدأ الحرية، ومعارضة الاحتراق واللامساواة، وشروط الاحتراق الاعلامي وملكية وسائل الاتصال.

ويتناول الكاتب في الباب الثاني من الكتاب بعض أبعاد النظام العالمي الجديد للإعلام والإنصال. وهو البعد القانوني الذي يقوم على أساس من أن حق الاتصال مفهوم جديد لحرية التعبير. والذي يستند إلى مقولة الانتقال من حق الإعلام إلى حق الإنصال الذي يجب أن يكون أساساً للقانون الدولي، بحيث يرتكز على الحرية والمسؤولية وتوافر الوسائل والإمكانات والأدوات.

والبعد الثاني لهذا النظام هو البعد الاقتصادي الذي يؤكد على مكانة وسائل الإعلام في التنمية الاقتصادية، لأن الإعلام ينبغي أن يكون عنصر تنمية. وأن يكون أول مظهر من مظاهر وظائف أجهزة الاتصال النوعية بالتنمية والإسهام بها، وأن يكون حافزاً للتعاون الاقتصادي الدولي.

ويتحدث الفصل الثالث من الباب الثاني عن البعد التقني الذي يتمثل بإدارة واستعمال التقنية الحديثة، حيث يركز ممثلو البلدان النامية على أهمية وسائل الاتصال الحديثة لارتباطها بالعمل النهائي من ذلك التوظيفات الفضائية التي تتمثل بالمدار الجغرافي الثابت، والاستثمار عن بعد، واليـث التلفزيوني المباشر عن طريق الأقمار الصناعية. ولكن ذلك مدعاة للخوف والحذر من التأثير المتزايد للشركات العالمية، ومن تدخل التوجيهات السياسية من خلال الحواسيب الالكترونية وإبراجها، ومن خلال بنوك المعلومات التي قد تكون عرضة للمخطر نتيجة التدفق الآلي للمعلومات والوثائق المعالجة والمخزونة الكترونياً في بنوك المعلومات الكبرى.

والبعد الرابع هو البعد التعاوني أي التعاون الإعلامي في المستوى الدولي، ذلك أن حاجة الدول النامية إلى العون في المجال الإعلامي حاجة أكيدة للغاية ولكن حجم التعاون هزيل. لذلك فإن الحل في ذلك يبقى في أيدي الدول النامية التي عليها أن تحمل مصيرها وتسعى إلى خلق أسس متينة لتعاون جنوبي إقليمي حتى تفرض رايها بتنسيق محكم ومواقف محددة.

والبعد الخامس هو البعد الخامس الذي يقوم على أساس من أن تكون وسائل الإعلام مدارس مفتوحة ويقتضي هذا دراسة العلاقات القائمة بين المدرسة ووسائل الاتصال. وتربية الجمهور على حسن استعمال وسائل الاتصال على أساس من تمكين الإنسان من التثقيف الذاتي.

وفي مجال البعد الثقافي يتحدث الكاتب عن الكيفية التي تكون عليها وسائل الإعلام في خدمة الثقافة. لأن هذه الوسائل وظافتها في التثقيف والتربية، والهوض بالإنتاج الفكري، والترفيه. ويجب أن تكون أهداف هذا البعد إقرار الديمقراطية الثقافية، واستثاثات اللامركزية والمشاركة الجماعية، والحفاظ على اللغة القومية وتطويرها، والإسهام في التنمية، وحماية الهوية الثقافية.

وفي تناوله للبعد اللغوي يتحدث عن الاختلال اللغوي في العالم وسبل معالجته. مبنياً الاختلال في ذلك والحلول المقترحة ودور المنظمات الدولية في معالجة هذه المشكلة.

أما بالنسبة للبعد الاجتماعي فيتناوله الكتاب من زاوية المرأة التي تشكل النظام الإعلامي السائد أحد أهم الصعوبات التي تواجهها لذلك فالمرأة مدعوة لمناصرة الجهود المبذولة لتغيير الأوضاع السائدة في مجال الإعلام، وإظهار الحماس اللازم لإقرار النظام الجديد، لأنه يستجيب لحاجاتها وشماسى مع رغباتها.

ويغرد الكاتب الباب الثالث للتحديث عن النظام العربي الجديد للإعلام والاتصال. إذ أن الإعلام على المستوى القومي العربي، كما هو على المستوى الوطني، يتصل بقضايا عديدة تتعلق بحاجات المجتمع العربي كالنتمية الشاملة والمكاملة، والتحرر من الهيمنة الأميركية، ومواجهة الاستعمار الصهيوني، وضمان الحريات الفردية والجماعية، وتطوير الشخصية الثقافية وتفتحها، وحماية الهوية القومية من الاختراق الثقافي، وتمكين الأمة العربية، من الإسهام في الحضارة الإنسانية، وتدعيم التعاون والتقارب بين الشعوب.

وفي حديثه عن دوافع المناداة بنظام عربي جديد في هذا المجال يتكلم عن تقسيم الأوضاع السائدة إعلامياً على المستوى العربي في مجال الصحافة المكتوبة التي تشكو التفاوت الكبير بين الأنظمة العربية ومعد من انتشارها نسبة الأمية المرتفعة. وفي مجال وكالات الأنباء التي تنقل ما يرد إليها على الغالب من الوكالات الأجنبية. أما في مجال الإذاعة والتلفزة فتكاد يقتصر بثها على التجمعات الكبرى. أما الهاتف فمقتصر استعماله على المدن تقريباً. ثم يجري تقييماً للمحاولات المحدودة للتعاون العربي في مجال الإعلام، مركزاً على المساعي التي تمت قومياً على

مستوى جامعة الدول العربية، وعلى تجربتين إقليميتين في المغرب العربي ودول الخليج.

ويتحدث عن أهداف النظام العربي الجديد للإعلام والاتصال من خلال الحديث عن أهداف مشتركة بين النظام العالمي والنظام العربي، والأهداف الخاصة بالنظام الإعلامي العربي الجديد، التي تركز على مواجهة التفاوت الإعلامي القائم بين بلدان الوطن العربي، ومعالجة الاختلال من حيث الكم ومستوى الإنتاج، وتحقيق المناعة الإعلامية ضماناً للأمن الثقافي وخدمة اللغة العربية، والتصدي للإعلام الصهيوني، ومواجهة تحديات عصر المعلومات، والإشعار بإمكانات التكامل الاقتصادي العربي.

أما عن حدود وأبعاد هذا النظام العربي الجديد. فهي حدود وأبعاد قطرية تتعلق بالوجه السياسي، والوجه المالي والاقتصادي، والوجه الاجتماعي والتربوي والثقافي. ومنها البعد الإسلامي والأفريقي والمتوسطي.

وتتمثل الطرق العملية لإقرار النظام العربي الجديد للإعلام والاتصال بالخطط والمبادرات المشتركة، والتنسيق وتوزيع الأدوار، وتصور هياكل قومية موحدة تتمثل بتدعيم الهياكل القائمة وإحداث هياكل جديدة كإنشاء مؤسسات عربية متخصصة في الإنتاج الإعلامي. وإنشاء قناة تلفزيونية عربية مشتركة، وإحداث وكالة أنباء عربية. وإنشاء محطات بث إذاعي إلى مناطق العالم الرئيسية. وإنشاء مؤسسة عربية للعلاقات الدولية. وأخيراً تصور جهاز عربي مشترك للإعلاميات، وكذلك إنشاء مجمع لصناعات الاتصال وجهاز تعاوني إعلامي.

ويختتم الكاتب كتابه بقوله:

إن أبناء الأمة العربية بما لهم من تاريخ مشترك وتكامل جغرافي ونحاسن ثقافي وإنهاء إلى الحضارة العربية الإسلامية مرشحون قبل غيرهم لتحقيق نظام إعلامي عربي جديد يستمد أصوله من النظام العالمي.

إن أهمية هذا الكتاب تتجلى في أمرين اثنين. أولهما أن الإعلام في أساليبه ومضامينه الجديدة ما يزال غامضاً لدى الكثيرين يستخدمونه - كما يقول الدكتور الرميحي في مقدمته لهذا الكتاب - استخداماً عشوائياً تتداخل فيه معاني الاتصال بالإعلان كما تتداخل فيه الوسائط بالسبل. أما الأمر الثاني لأهمية هذا الكتاب كونه من وضع باحث توافرت لديه المعرفة الأكاديمية في باب الإعلام والاتصال إلى جانب الخبرة والممارسة. فقد شغل عدداً من المناصب ذات الصلة المباشرة بباب الإعلام، لعل أهمها شغله منصب وزير الإعلام لمدة أربع سنوات في بلده تونس، وممثلاً لها لدى اليونسكو.

مراجعة: إسماعيل الملحم

باحث وكاتب - سوريا

معن خليل عمر: نحو علم اجتماع عربي، الدار العربية للكتاب، بيروت، ١٩٨٤.

لقد كانت ولا تزال العلاقة بين العلماء والباحثين العرب والعلوم والمعارف الأوروبية الحديثة ولا سيما الغربية منها بصورة خاصة علاقة لها طابعها الخاص وجدلها المتميز. فهي علاقة تحمل بين طياتها الريبة والشك والخوف حيث يصعب على الباحث العربي تقبل الجهد المعرفي الغربي بسبب عدم مواكبته له، وإما يتبعه بحسائر ويتناهى بكل ما فيه من مزايا بسبب دراسته لجلد الإطار المعرفي الغربي، وخاصة إذا كان ذلك على يد الأساتذة

الذين أسهموا أو رادوا في ذلك. وهذا ينطبق على معظم الدراسات وخاصة اللغوية والاجتماعية منها من أمثال أعمال دوركهيم، ليفي شتراوس وسوسير الخ . . .

وبين هذين الاتجاهين يبرز اتجاه ثالث يعتمد وينشد انتقاله المناسب للفكر العربي والمجتمع العربي. هذا الاتجاه ينطلق من فكر جاد يسعى إلى إغناء الفكر العربي دون حماس أعمى للجديد ولا رفض له، بل يصبو إلى قبول ما يتفق مع مستلزمات تطوير المجتمع العربي معرفة وعلمياً وتجرية.

ويأتي كتاب الدكتور من خليل عمر «نحو علم اجتماع عربي» كمناسبة ملائمة لتسليط المزيد من الضوء على الاتجاه الثالث في علم الاجتماع العربي - إذا جاز التعبير - وعلى المشكلة بجملة. يطرح هذا الباحث العربي هذه المشكلة فيقول: «لم يظهر علم الاجتماع في الوطن العربي تلبية لحاجة مجتمعية بل وجد في كليات الجامعات العربية كتقليد لما هو موجود في المعاهد الأكاديمية والأوروبية والغربية بشكل عام . . .». ويضيف إلى ذلك أن معظم علماء الاجتماع العرب قد تسلموا واستخدموا قوالب جاهزة ولم يبدلوا أي جهد في دراسة مجتمعاتهم في ضوء أطر نظرية ومعرفية محلية أصيلة، بل انكبوا على ترجمة ما درس في الغرب وسعوا إلى تحليل ووصف الظواهر الاجتماعية العربية في ظل هذه الترجمات والمعرفة الغربية بشكل عام. وفي هذا بعبء تبعية علمية واضحة على الرغم من نقد العديد منهم ورفضهم للتبعية بأنكالاها المختلفة.

يعرض الدكتور من عمر لمجموعتين من علماء الاجتماع العرب. الأولى اهتمت بالترجمة والنقل في الخمسينات والنسخ في الستينات للجهد السوسيولوجي الغربي، علماً بأن هذه المجموعة لا تزال نشطة في بعض الجامعات العربية ومعاهد الدراسات والبحوث العليا. والمجموعة الثانية اعتمدت وخاصة في السبعينات على التقليد النقدي ولا تزال مستمرة في الثمانينات. ولكن في كلا الحالتين استمرت التبعية العلمية والمعرفية لجهود علماء الاجتماع الغربيين.

وهنا نأخذ على الدكتور من عمر عدم تعمقه في طرح مشكلة في غاية الأهمية كهذه «نحو علم اجتماع عربي». فهو لم يطرح المشكلة في مقدمة الكتاب ولا في فصوله الأربعة، بل تعرض للمشكلة في الخاتمة المؤلفة من أربع صفحات. وبناء على ذلك فإن دراسة الدكتور من عمر لم تستطع التأسيس لعلم اجتماع عربي. فما نقرؤه مثلاً في الفصل الأول الذي تحدث فيه عن «بنية المجتمع العربي» لم يكن إلا درساً معاداً في تاريخ العرب الاجتماعي: أنسابهم وقبائلهم وطرق معيشتهم القديمة. ولم يتضمن الكتاب أية نظرية اجتماعية جديدة كالتى بذلتها مؤلفات الدكتور علي الوردي في البحث والاستقصاء والنظر إلى بنية المجتمع العربي القديمة نظرة جديدة لا تحمل معنى النقد (بالمعنى الذي وصفه الدكتور من عمر في فترة السبعينات دون أن يذكر مباشرة اسم الدكتور صادق جلال العظم) بل معنى الاستنتاج المبني على تراكم المعلومات.

إن جهود الدكتور علي الوردي في دراسة تاريخ العرب الاجتماعي وبحوثه المتعددة قد نقضت الغبار عن صفائح المعلومات العامة للتاريخ العربي وزادته وضوحاً. وقد بدأ الوردي جهوده الأصلية في كتيبه عن الشخصية العراقية الذي كان بلورة لدراساته الأولى، والذي أتبعه بكتاب (وعاظ السلاطين) كتمهوج عربي معرفي لدراسة طبقة من الناس أصبحوا أثرياء باسم المعرفة الدينية على حقب متعددة. وبذلك يبدو جهد الوردي جهداً مرتبطاً بطبيعة المجتمع العربي لا خارجه وإن كانت دراسته تلك وما تبعها تحمل لوناً من الجدل الذي لا بد منه للوصول إلى حقيقة فهم المجتمع العربي. إن بحوث الدكتور الياس فرح عن المجتمع العربي

وفق نظريته الفلسفية الخاصة بفهم هذا المجتمع أتت بالجديد والمثمر في دراسة تأثير التيارات الفكرية المختلفة على هذا المجتمع ولم تكن كذلك تطبيقاً لنظريات ومناهج أوروبية غربية كما أن بحوث الدكتور سيد عويس عن المجتمع العربي في مصر لا تقل أهمية من ذلك بالإضافة إلى بحوث الدكتور خلدون النقيب عن الثقافة والمشاكل الحضارية وبحوث الدكتور إبراهيم عثمان حول المجتمع الفلسطيني - الأردني وجوانبه الحضارية.

ونريد الإشارة هنا إلى أنه إذا كان جهد بعض علماء الاجتماع العرب قد أنصبَّ على التقليد والنسخ فقد كان ذلك لا بد أن يحصل لجدّة تجربة البحث في ميدان علم الاجتماع. وإذا كان علم الاجتماع ذاته علماً مأخوذاً عن الغرب فليس معنى ذلك أن نقول الغرب ونبته فيه بعد أن امتلكتنا القدرة على التنفيذ البحثي والتطبيق المتمكن لنظريات هذا العلم على المجتمع العربي. كما أن إيجاد صيغة جديدة لبحوث هذا العلم أمر ينبغي أن يكون لا يرفض الجهد الغربي فيه بل في الإفادة منه وتطويره عربياً في النظرية والتطبيق.

ونتنق مع المؤلف في أن لكل مجتمع تاريخاً مرَّ به وتفاعل مع أحداثه وله خبرات وطريقة في التعامل مع الآخرين، وصحيح أيضاً أنه يجب عدم إقحام تفسائر الظواهر الاجتماعية في مجتمع آخر وفرضها عليه. فلكل مجتمع طريقته الخاصة في النشوء والتطور. ولكن لكل هذا حدود. إن نشأة مدن الصفائح مثلاً تكاد تكون نشأة واحدة في أطراف المدن الصناعية الكبيرة. وإن تأثيرات رجال الكنيسة لها ما يشبهها من تأثيرات رجال الدين في المجتمع العربي الحديث، وأن أحلام تطلعات ذوي الياقات البيض متشابهة في النوع، ربما ليس في الدرجة.

ولكن المجتمع العربي لا يشابه المجتمعات الغربية في كل ظروفها. فما بناه الإسلام فيها قد أعطى دلالة تختلف عما ينه نظم دينية أخرى في المجتمعات الغربية. وإن توجهات القوميات السورجوزية الغربية المستلبة تخضع عن توجهات وتطلعات القومية العربية التي سعت إلى الوقوف ضد التسلط الأوروبي والغزو الاستعماري وما زالت تسعى لتحقيق حريتها بشكل أو بآخر للتخلص من التبعية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. إن هذا السعي الكفاحي يجب ألا يسلبنا قدرتنا على امتلاك السلاح المعرفي، وعلم الاجتماع واحد من هذه الأسلحة. فبكل الأسلحة المعرفية المختلفة الأنواع سنستطيع أن نطور وأن نحارب عسكرياً ومعرفياً وفكرياً لنتنصر على الجهل والخرافة والجمود والعدوان والاستبداد مهما كان نوعها.

مراجعة : سامي الربيع

مركز اللغات - جامعة الكويت

فتح الباب سيد ، ابراهيم حفظ الله ، وسائل التعليم والإعلام ، عالم الكتب ، القاهرة ١٩٨٥ ، ٣٨٤ صفحة .

المقدمة :

يجد المؤلفان في المقدمة أنه لم يعد من المصلحة الوطنية تربوياً وإعلامياً أن نفصل بين وسائل التعليم

والإعلام لأن رجل الإعلام ورجل التربية كلاهما يربي الناشئين ويوجه الشباب ويلبي حاجات الكبار للمعرفة .

المؤلفان :

- دكتور فتح الباب عبدالحليم سيد . . أستاذ التربية ورئيس قسم التكنولوجيا التعليمية بكلية التربية - جامعة حلوان - بالقاهرة .
- والدكتور إبراهيم ميخائيل حفظ الله - أستاذ التربية ورئيس مركز الوسائل التعليمية بجامعة فيرفيلد بولاية كونيتيكت بالولايات المتحدة الأمريكية . .

الكتاب : ينقسم الكتاب إلى ثلاثة أبواب تتفرع منها عدة فصول :

الباب الأول :

ويتحدث عن الأسس العامة للدراسة في أربعة فصول: فعن وسائل التعليم والإعلام على مرّ العصور يتحدث عن تاريخ وسائل التعليم والإعلام وأثر التطور التكنولوجي على تطور هذه الوسائل (مثل اختراع الطباعة وآلة التصوير الثابتة والمتحركة والفوتوغرافي والمذياع والتلفاز).

ويتحدث عن العملية الواحدة للإعلام والتعليم وأن الاختلاف لا يتعدى اللفظ فقط، ويعلن أن أوجه الشبه بين الإعلام والتعليم أنها تغير في السلوك وأن هدفها مساعدة الفرد على تكييف نفسه في الحياة وأنها أصلاً عملية تفاهم أو اتصال بينها هناك بعض الاختلاف بين التعليم والإعلام فالجمهور في العملية التعليمية متجانس بينما في الإعلام متباين وجمهور التعليم قصير وجمهور الإعلام مُتطَلِّقٌ ومحسب القائم بالتعليم على النتائج بعكس القائم على الإعلام، وأن الدافع إلى التعليم واضح للمتعلم نفسه، كما أن الصلة بين الجمهور والمعلم صلة مباشرة عكس الصلة بين الجمهور ورجل الإعلام.

وفي فصل ثالث يتحدث عن وظيفة وسائل التعليم والإعلام فيعلن أن وسائل التعليم وظيفتها الأولى دعم عملية التعلم (بإثارة التعلم إثارة غنية صحيحة وتحقيق أهداف التعلم المتنوعة وتعزيز التعلم المطلوب وانتقال أثر التدريب). والوظيفة الثانية أن وسائل التعليم تُهيء الخبرة التربوية لأن الخبرة الصحيحة لها شروط منها الفعالية بين المتعلم والمعلم، واستمرار حدوث أثر الخبرة على المتعلم بعد حدوثها والتطبيق العملي للخبرة التربوية في حياة المتعلم وشمول الخبرة التربوية بالمعلومات والمفاهيم وتنمية المهارات والاتجاه الصحيح .

أما عن وظائف وسائل الإعلام في المجتمع فإن دورها في العصر الحثاني دور متشعب وأهم وظائفها التوجيه وإكساب اتجاهات جديدة أو تعديل اتجاهات قديمة وتثبيت الاتجاهات التقليدية المرغوبة ثم التثقيف لزيادة المعرفة بغير الأسلوب الأكاديمي حتى يتسع أفق الفرد ثم التعارف الاجتماعي بزيادة احتكاك الجماهير بعضها ببعض الآخر ثم الترفيه لتسليّة الناس وإيناسهم . . . وأخيراً الإعلان لأن الإعلان عنصر رئيسي في ترويج التجارة والإعلان أيضاً له فوائد منها ما يتعلق بتعليم الجماهير وإضافة حقيقة إلى حصيلتهم في المعرفة أو تعديل اتجاهاتهم القائمة وكذلك خفض تكاليف وسائل الإعلام على الجمهور.

ثم ينتقل المؤلفان إلى استعراض نظرية الاتصال لأنه من المستحيل أن يتكون مجتمع دون أن يتصل أفراداه بعضهم ببعض، ويتناول الكتاب عناصر عملية الاتصال من مرسل وهو الخطيب نفسه والرسالة وهي الأفكار

والمفاهيم والاتجاهات التي يرغب المرسل في أن يتعلم الناس إياها والمستقبل وهو جمهور المستمعين ثم وسيلة التفاهم وهي اللغة .

وفي الباب الثاني يتحدث الكتاب عن أنواع الوسائل وخصائصها في ستة فصول مستقلة .

فمن لغات التعليم والإعلام يتحدث الكتاب عن اللغة كإداة للتفاهم والاتصال واللغة وظيفتها الأساسية هي التعبير: التعبير عن الإحساس والفكر. وهناك اللغة اللفظية والثانية اللغة غير اللفظية (كالصور والأجسام والحركات).

ويقسم لغات التفاهم إلى لغات متتابعة مثل اللغة اللفظية والموسيقى والصور المتحركة ولغات الإشارات المتتابعة، ولغات غير متتابعة مثل الصور الثابتة والرسوم والشيء أو النموذج والرمز النقدي، ثم يتحدث عن المعنى كمحور لعملية الاتصال.

وعن الأشياء يتحدث في الفصل الثاني وهي الأشياء التي يستخدمها الإنسان في التعبير عن نفسه والتفاهم مع غيره من الناس مثل النبات والحيوان والجماد، ولكن قد يستدعي العمل الإعلامي تركيز الانتباه على جزء معين من الشيء ذاته فنأخذ العينات والنماذج والتأثيل وكل هذه الأشياء ذات دلالة لا لأنها تحمل معنى مطلقاً ولكن لأن بينها وبين الشيء الذي تدل عليه شبيهاً في التركيب والوظيفة.

ويتحدث عن التعبير بالحركات (التمثيل) لأن الحركة تضيف إلى الجسم الساكن مثيرات كثيرة بدلالات كثيرة، كما أن هناك فارقاً بين أفعال الإنسان الأصلية التي يقوم بها في أكله وشربه وبين الحركات المعبرة التي تعبر عن هذه الأفعال. . . والتمثيل بديل للواقع كالتماثيل ولكنه يختلف عنها في احتفاظه بقدر كبير من الشكل الظاهري للواقع الأصلي. ويتحدث الكتاب عن أنواع التمثيل التعليمي من تمثيل صامت ولعب الأدوار وتمثيل المشكلات الاجتماعية وتمثيلات العرائس.

ويتحدث عن الصورة (الرسوم الخطية) التي تقوم بدور أساسي في عمليات التعليم والإعلام لأنه لا يخلو كتاب أو نشرة أو صحيفة أو إعلان من الصورة. والصور عدة أنواع منها الرسوم الخطية مثل رسوم الكروكيات والكاريكاتير والرسوم التوضيحية والرسوم الاصطلاحية (الكرتون) والبيانية والخرائط. وكل نوع يصلح لمرحلة عمرية معينة.

وعن الصور الثابتة والفوتوغرافية يتحدث عن التطور التاريخي للتصوير الفوتوغرافي، وللصور الفوتوغرافية جوانب تزيد من قدرتها كأداة للتعليم والإعلام مثل التسجيل والتعبير الدقيق عن الشكل الظاهري للشيء وهي تصور بعض عناصر الواقع لأنها لا تستطيع أن تصور الواقع كله كما يراه الإنسان، كما أنها تصور الحركة جامدة ساكنة في لحظة معينة، كما أنها تستطيع أن تُكَبِّر وتُصَغِّر الأشياء، وبالجملة فإن التصوير عين ثاقبة للإنسان.

وفي الفصل السادس يتحدث الكتاب عن الصور المتحركة الناطقة كالتسنيما والتليفزيون فيتحدث عن ظهور كل منها وطبيعة الصور المتحركة التي يرجع سرها إلى تصوير متتال لحركة جسم في سلسلة من الصور الثابتة تمثل كل منها طوراً من أطوار حركة هذا الجسم ثم عرضها بنفس السرعة التي صورت بها. كما تتميز الصورة المتحركة بالقدرة على عرض الاستمرار في الحركة وتأكيد الجوانب الهامة من أطوار الحركة وتفسير الحدث

وتوضيحه وخلق بديل لواقع حركي بتعريف الناس بترائهم الكبير من غير أن يعاصروه. كما أن من مميزات الصورة المتحركة تمثيل الواقع المجرد والإيحاء بتجسيم المشهد المصور.

وفي الباب الثالث يتحدث الكتاب عن استخدام وسائل التعليم والإعلام في ستة فصول متتالية: «ولعل هذا الباب من أهم الأبواب»:

الأول: يتحدث عن استراتيجيات المواقف الشبيهة بالحياة في التعليم النظامي ويتحدث عن أربع استراتيجيات هي: استراتيجية الخبرة المباشرة أو التعليم الميداني بجانبها الإيجابي أو السلبي وهناك شروط لهذا التعليم لأنه يعتمد اعتماداً مباشراً على عناصر الحياة الواقعية ذاتها ولا تكتمل إلا بتوجيه المتعلم ولا بد من وضوح الهدف الواقع للممارسة الخبرة. أما استراتيجية العرض التوضيحي أو البيان العملي فهو قيام الإنسان بأداء عمل أمام الآخرين ليبن لهم طبيعة هذا العمل وتفاصيله ويقطل البيان العملي المحاولات الخاطئة عند المتعلم وتقليل الجهد والوقت في التعليم ويُسهل عند المتعلم معالجة الواقع والتعلم ويلزم للبيان العملي التحضير والتجهيز للعروض ثم أداء العرض وتوضيح الهدف منه ودقة السير فيه وربط الدارسين به..

والاستراتيجية الثالثة هي الزيارات الميدانية وهي إحدى الطرق الفعالة التي يهيئها للفرد فرصة مشاهدة المواقف والحقائق ودراستها على الطبيعة. وأخيراً استراتيجية المعارض حيث يتم جمع بعض العينات والنماذج والأجسام في معرض ولأن المعرض طريقة لعرض فكرة أو التعبير عنها وذلك بترتيب الأجسام وبخاصة غير الحي منها ترتيباً مقصوداً وفق خطة موضوعية فإنه هام لاكتساب العملية التعليمية..

وفي الفصل الثاني يتحدث عن اختيار وسائل التعليم ويضع قواعد عامة للاختيار تبعاً للهدف من الاستخدام ومستوى الجمهور وحجم المجموعة المستقبلة وتبعاً لمحتوى الرسالة وحسن عرض المادة وبساطتها وإفادتها وسهولة استخدامها وتكليفها والفائدة منها. كما وضع قواعد عامة لاستخدام الوسائل التعليمية ولا بد من الاستعداد لاستخدام الوسيلة وإعداد المكان المناسب لاستخدامها وإعداد المستقبلي عقلياً للتفاعل مع محتويات الوسيلة واختيار الوقت المناسب للاستخدام ولذا يجب الحصول على الوسيلة وتجربتها وتحديد النقاط الهامة وإعداد مكان العرض قبل استخدامها ويجب تشجيع الدارسين على المناقشة أثناء العرض وتقويم وتوجيه الدارسين وشرح الرموز التي يصعب فهمها.

وفي الفصل الثالث يتحدث عن استخدام نقل اللغة اللفظية وأدواتها: ومن وسائل نقل اللغة المسموعة البوق والإذاعة الداخلية (ميكروفون) واللاسلكي والأسطوانات والتسجيل المغناطيسي، ووسائل نقل اللغة مرئية ويتحدث عن تطورها (الكتابة) ويتحدث عن تطويرها وصولاً إلى الشكل الحالي للصحف ويفرد هذا الفصل في الحديث عن وسائل النقل من الجهاز الصوتي للإنسان ثم الإذاعة ثم التسجيلات الصوتية ثم المخطوطات والمطبوعات.

وفي الفصل الرابع يتحدث الكتاب عن استخدام الصورة الثابتة والمتحركة فتعدد أسباب استخدام الصورة الثابتة للمهمة الصورة لتحقيق أهداف تعليمية وإعلامية مختلفة ووفرة الصورة وسهولة الحصول عليها وسهولة إنتاجها وسهولة استخدامها كما أنها تزيد المفاهيم والقيمة وضوحاً، ثم يتحدث عن الصورة المتحركة واستخدام السينما والتلفزيون في التعليم النظامي وعلى تحطيط علمي دقيق.. فاستخدام الفيلم التعليمي لأنه يستطيع توصيل الرسالة إلى المشاهدين بشروط أن يكون هناك مدرس يستطيع توضيح نقاط غامضة ووجود

وسائل أخرى بجوارها كالسبورة والمصورات ولا بد من وضوح فكرة التعليم وأن يكون ناطقاً باللغة التي يجيدها المشاهدون.

أما استخدام التلفزيون فإن الهدف الأساسي منه هو تدعيم المدرسة وتكامل العملية التعليمية، كما أنه يتيح للطلاب الذين لا يتمكنون من الانتظام في المدرسة أن يتعلموا تعليماً كاملاً وتدريب الشباب على إدراك الوظيفة التعليمية للتلفزيون كما أن التلفزيون يقدم مادة تعليمية جديدة شيقة تربوية وأنه يرفع عبء عرض الدرس عن المدرس فيتفرغ لباقي مهامه التعليمية. وهناك أهمية خاصة لتلفزيون الدائرة المغلقة.

وفي الفصل الخامس يتحدث الكتاب عن أدوات عرض الرسوم والصور الشابة وأجهزتها فيتحدث عن اللوحات «السبورات» بأنواعها من العرض على مجموعات واللوحه الطباشيرية والسبورة الضوئية والويرية والإخبارية وأجهزة عرض الصور الثابتة مثل جهاز عرض الصور المعتمة والشفافة والفيلم الثابت والشرائح الميكروسكوبية .. الخ.

وفي الفصل الأخير يتحدث عن أدوات عرض الصور المتحركة واختلاف السينما عن التلفزيون من حيث آلة العرض والاستقبال ومساحة الشاشة وعرض الصور الملونة ونحسيم الصور المتحركة. .. كما يتناول انتشار شرائط الفيديو كوسيلة عرض للصور المتحركة.

المراجع :

وقد استخدم الباحثان عدة مراجع عن التدريب والتعليم والإعلام والاتصال والفن والأدب والفيلم والسينما والمناهج والتخطيط وتبلغ هذه المراجع المتنوعة ٦٧ مرجعاً باللغة الإنجليزية بالإضافة إلى ستة مراجع باللغة العربية.

... وبعد ...

إن هذا الكتاب ليعبر عن التعليم والإعلام ويعلن أن وسائل التعليم والإعلام هي كل ما يستخدمه الإنسان لتعليم غيره أو الاتصال به والتأثير فيه سواء في مجتمع رسمي محدود هدفه التعليم مثل المدرسة أو في المجتمع الكبير حيث يتعامل مع غيره من أبناء الوطن ..

ولهذا كانت أهمية الكتاب في تنبيه الناس إلى ارتباط التعليم بوسائل الإعلام بطريقة مباشرة والتفرقة بين وسيلة الإعلام والتعليم كاللغة والصورة وبين أدوات نقلها كالأجهزة من راديو وتلفاز وكتاب .. الخ.

إن هذا الكتاب يعتبر مرجعاً هاماً للغاية لكل القائمين بالإعلام والتعليم العربي ..

مراجعة : اسماعيل عبدالفتاح عبد الكافي

الهيئة العامة للاستعلامات / مصر

أندريه ميكييل: جغرافية دار الإسلام البشرية^(١)، ترجمة إبراهيم خوري، وزارة الثقافة، دمشق (١٩٨٣).

على الرغم من امتداد جذور الجغرافية إلى معظم المصنّفات العربية فإنها لم تظهر بوصفها موضوعاً معرفياً محدداً إلا في أواخر القرن الثالث للهجرة، وهو القرن الذي شهد أحداثاً بارزة وهيئاً لأحداث أخرى ظهرت في القرن التالي. وسوف تقتصر في هذا المجال على العوامل الخاصة التي أثّرت في ظهور الجغرافية العربية الإسلامية، تاركين ما يتصل بالعوامل السياسية والاجتماعية الأخرى إلى مواضع في تضاعف هذا العرض.

والعوامل التي أثّرت في ظهور الروح الجغرافية متعدّدة وجوانبها متشعبة، ومع ذلك فإن المؤلف يردّها إلى ثلاثة عوامل رئيسية هي: أ - عامل يتصل بالانفتاح الحضاري في عصر المأمون (١٩٩-٢١٨هـ)، وظهور حركة الترجمة العلمية واتساعها على أيدي ترجمة بغداد، ما بين (٢٠٥-٢٥٠هـ) على وجه التقريب. ب - وعامل يتعلّق بازدهار العلوم العربية التي تتضمّن علوم اللغة والنحو وصناعاتي الشعر والنثر والبلاغة. ج - وعامل يتصل بالخلافة العباسية التي أثّرت قضية تكوين الكتاب، وما يتصل بذلك من ضرورة المعلومات الجغرافية للكاتب والموظف الإداري وصاحب البريد^(٢).

والجغرافية علم يدرس الظواهر الطبيعية لسطح الأرض، والحيوان والإنسان، كما يدرس الظواهر البشرية ممّا صنعه الإنسان^(٣)، واستناداً إلى هذا التحديد يمكن أن تقسم الجغرافية إلى ثلاثة أقسام بحسب الموضوعات التي تتناولها بالدرس. وهذه الأقسام هي: ١ - الجغرافية الفلكية، وهي التي تدرس الأرض وعلاقتها بالأجرام السماوية. ٢ - الجغرافية الطبيعية، وهي التي تختصّ بدراسة الأرض بحدّ ذاتها، أي تقتصر على الظواهر الطبيعية كالجبال والسهول والغابات والصحارى. ٣ - الجغرافية البشرية، وتتصل بدراسة البشر وتوزّعهم وأنماطهم الاجتماعية وعلاقاتهم بالمحيط الطبيعي.

والقضية الأساسية التي تواجهها في هذا المعرض هي تقصّي ما كتبه الجغرافيون ممّا يدخل في مجال الجغرافية البشرية، وما يصبّ فيها من روافد جغرافية أخرى، وتوظيف هذا التقصّي في دراسة الثقافة العربية الإسلامية تحت عنوان «الأدب». أما عملية تأريخ الجغرافية بوصفها علماً لا ثقافة فلم تكن مقصودة في الكتاب الذي نعرض له الآن.

ويعبر الأستاذ أندريه ميكييل André Miquel مؤلف هذا الكتاب عن قصده إلى ذلك بوضوح حين يقول: إنّ الفرصة متاحة لي لكي أبادر عن طريق الجغرافيين إلى دراسة ما تنفرد به الثقافة الإسلامية في القرون الوسطى من أشكال أساسية، ويُعبّر عن هذه الثقافة بكلمة واحدة هي لفظ الأدب، وهذه الكلمة جوهريّة وسحرية تقريباً لا يزال مدلولها مستعصياً جداً على الأفهام تشمل جميع التصرفات الاجتماعية لا سيما ما يتعلق منها على وجه التخصيص بالثقافة كثرات اجتماعي^(٤).

ويمكن أن نلاحظ بداية ليكون الكلام أكثر تحديداً أنّ المؤلف يسير في خطين متوازيين هما تطوّر موضوع الجغرافية وما يتصل به من مؤثرات، وتطوّر عملية «تأديب» المعطيات الجغرافية المتنوعة أي إدخالها في الأدب. وتدعو إشارة المؤلف إلى مصطلح «الأدب» وصعوبة تحديده إلى النظر في مفهوم هذا المصطلح عند المؤلف نفسه.

والمؤلف يصرح بتعدّد تأدية لفظ «الأدب» في العربية بكلمة واحدة في الفرنسية لأن معانيه تعدّدت عبر التاريخ ولم تدرس بعد^(٥٠) غير أنه يميل في أثناء بحثه إلى عدّ مصطلح «الأدب» عندنا مقابل مصطلح «ثقافة» Culture^(٥١).

وعلى الرغم من إقرارنا بافتقار هذا المصطلح - شأنه في ذلك شأن معظم المصطلحات - إلى الدراسة الدلالية المتخصصة فإننا نجد إشارات ومعالم تطوّرية وردت في المعاجم العربية، إضافة إلى جهود أخرى حديثة لا يصعب على متخصص متعمّق كالأستاذ ميكيل أن يتسلّى إليها، ومن المستغرب أن يحجم المؤلف عن التصديّ لدراسة مصطلح أدب، وهو من القادرين على ذلك.

ومن الطريف أن تطوّر دلالة «أدب» في العربية القصص المعاصرة تأثر باللغة الفرنسية التي تجعل لمصطلح Littérature دلالتين، إحداها تطلق على كل ما يكتب في اللغة مهما يكن موضوعه، ومهما يكن أسلوبه سواء أكان علماً أم أدباً أم فلسفة. وقد تقتصر الدلالة هنا على ما يدعى بالعلوم الإنسانية، وهو ما اعتمد المعجم الوسيط الذي ذكر أنّ كلمة أداب تطلق حديثاً على الأدب بالمعنى الخاص، والتاريخ والجغرافية وعلوم اللسان والفلسفة^(٥٢) أما الدلالة الأخرى فهي تقتصر على الأدب بفنونه الشعرية والنثرية.

يضمّ الكتاب الذي بين أيدينا خمسة فصول ومدخلًا وثبتاً واسعاً بالمؤلفين ومصنفاتهم إضافة إلى حواشي مفصلة وإحالات واسعة أفردت في ملحق يلي الفصول مباشرة.

يبدأ الكتاب «بتبني» يقوم مقام المقدّمة يذكر المؤلف فيه منهجه وحدود بحثه الزمانية والمكانية، ويشير إلى الصعوبات التي اعترضت سبيله. والمؤلف ينفي أن يكون عمله تاريخاً للجغرافية الإسلامية، لأنه لم يرد ذلك، إنما أراد أن يغوص في النصوص لإحياء عالم يحتمل أن تكون ضائرت البشر آنذاك قد أحسّت به وأدركته وتحبّله. وعلى الرغم من قصد المؤلف إلى اختيار الجغرافية البشرية مادة لبحثه فقد أخذ الجغرافية الإسلامية كما وردت ومثلما أرادت أن تكون أي كلمة. أما معياره لاعتداد الموضوعات الداخلة في الجغرافية البشرية فهو طريقة التعبير التي تدخّل أيّ موضوع في الأدب عن طريق تقريبه إلى الثقافة المتداولة، وتخرجه بذلك من الميدان التقني. ويتحدث المؤلف بعدئذٍ عن الحدود المكانية والزمانية لبحثه. ففي الجانب المتعلّق بالمكان يرى أن جغرافية دار الإسلام لم تكن محصورة ضمن حدود معينة، بل كانت جغرافية تصوّر علاقات هذا العالم الإسلامي بجيرانه، وجغرافية تصوّر الأرض بأكملها. ويمتدّ المؤلف من الاحتكام إلى الحقائق التاريخية فهو يترك للمتخصصين التنبّث من الموضوعية التاريخية للنصوص، أما هو فقد سعى إلى كشف ذلك العالم بعيون الناس الذين كانوا يعيشون منذ ألف سنة. وتقف حدود البحث الزمانية عند منتصف القرن الحادي عشر الميلادي (٤٤٢هـ)، ويبدو أن هذا التاريخ يحدّد هذا المجلد الذي ظهر عام ١٩٦٧م مستقلاً، ثم عزم المؤلف أن يتابع الجغرافية الإسلامية في رحلة طويلة، وقد ظهر المجلد الثاني بالفعل وترجم إلى العربية، ومن المحتمل أن تظهر مجلدات أخرى من هذا العمل الرصين.

وبعد أن يحدّد المؤلف مصادره ويترجم للمؤلفين يبدأ كتابه «بمدخل» موجز جداً يقف فيه عند نشأة الجغرافية العربية وتأثيرها بالعلم القديم، ويلاحظ أنها برمتها كانت جغرافية بشرية تعنى بالإنسان في المقام الأول، وأنها بأكملها كتبت باللغة العربية على الرغم من انتقال السلطة الزمنية إلى أيدي غير عربية.

وفي الفصل الأول: «أصول الجغرافية العربية - العلوم الجديدة والعلوم التقليدية» (١٠٣ - ١٢٨) يتناول المؤلف علاقة الحضارة العربية بالتراث اليوناني والمصادر الأجنبية الأخرى. ثم يتناول المؤلف بعد ذلك دراسة

التأثيرات التي مارسها العلوم الجديدة والعلوم التقليدية في نشأة الجغرافية وتحديد مجالها وأهدافها العامة. ويقف في هذا الصدد عند « علوم الأرض » ونشأة علم اتخذ صورة الأرض « موضوعاً له ، وهو بداية لدراسة الأقاليم ، ويشير أيضاً إلى تقنية السلطة العباسية التي سعت إلى إنشاء إدارة جديدة تقوم على ضرورة الحراج والأمن الداخلي والحدود ، إضافة إلى عنايتها بالمسالك والبريد . ومن أجل ذلك فقد كانت قضية إعداد الكاتب - أي الموظف الحكومي المتخصص بالإدارة - إحدى القضايا التي تركز حولها الاهتمام . أما المؤثرات الأخرى فيدعوها المؤلف بالعلوم التقليدية ، وتضم علوم اللغة والعلوم الشرعية والتاريخ ، إضافة إلى مؤثرات أجنبية وأخرى فارسية إسلامية . ويمنّا في هذا المجال أن نتعرف إلى نظرتة إلى اللغة العربية وعلاقتها بالعلوم الجديدة . والمؤلف يبدأ حديثه بللمة جيدة حول الحركة اللغوية وتكوين المعاجم ونشأة النثر وتعدد مجالاته ، ويقر بأن اللغة العربية في جميع العلوم الإسلامية التقليدية والجديدة ، أما الجغرافية فإياها مدينة بوجودها إلى فقه اللغة . وينسب المؤلف الفضل - على عادة كثير من المستشرقين - إلى الموالى الذين صمّموا - على حدّ رأيه - على جعل العربية لغة سليمة وحديثة سواء بسواء لتجاري حاجات العالم الجديد المتحدّة . ويتبنّى المؤلف لدى مقارنته الجغرافية بالعلوم الجديدة والتقليدية أنّ الجغرافية لا تدخل في أحد هذه العلوم ولا تتبع واحداً منها دون غيره ، بل ترتبط بها جميعاً لأنها «صفت تعبيراً» أمثل عن تلك الأوضاع - الفضول العلمي والرغبة في معرفة الأشياء والبشر - فجاءت لوحة كاملة لجميع البلدان ، وأفسحت المجال لذكر العادات والأفكار ، وحتى الأساطير ولعرض تاريخ الماضي بسرعة ص ١١٤ .

ويخصّص الفصل الثاني لدراسة «الاتجاهات الحاسمة في القرن الثالث الهجري» (١٢٩ - ١٦٣) ويتركّز البحث حول موضوع «الجغرافية والأدب عند الجاحظ وابن قتيبة» . يبدأ المؤلف بالوقوف عند «قضية الأدب» ، ويلاحظ أن الثقافة اتخذت طريقتين هما : ١ - التخصّص لدى العلماء . ٢ - تأديب الموضوعات العلمية والاجتماعية لدى كتاب النثر الذين فهموا الأدب عى أنه الأخذ من كل علم بطرف ، وبطريقة الفكاهة حصراً . وهذا الاتجاه هو المقصود في هذا البحث لأن المؤلف يصرّح بقصدته إلى تناول الجغرافية البشرية بوصفها أدباً يرتبط بالمعارف لا بالعلم وسعة الاطلاع لا بالتبحّر ثم يخصّص المؤلف القول في أهمية الجاحظ في تكوين الجغرافية ضمن إطار الثقافة الجاحظية الموسوعية التي قلّعت برنامج المعارف والقضايا التي ينبغي التعمّق فيها . ويستخلص المؤلف من دراسة الموضوعات القرية إلى الجغرافية لدى الجاحظ أنّ أسس البحث الموضوعية متوافرة لديه لأنه اعتمد «العيان» وهون من الخرافة ومجد العقل . كذلك يشيّد المؤلف بكتاب «الحيوان» ، ويرى أن الجاحظ أول من طرح قضية الإنسان في العالم من خلال علاقته بالحيوان والخالق والكون ، ويخلص المؤلف إلى أن مصنفات الجاحظ إن لم تقدّم للجغرافية معطاهاً فهي تقدّم برنامجها وذهنيّتها في أضيق الاحتمالات . أما الوقفة الثانية في هذا الفصل فهي عند ابن قتيبة الذي يوجّه المؤلف إليه الاعظام لأنه خالف طريقة الجاحظ النشافية الواسعة ، واكتفى بمعرفة تقنية نسبية ، وبذلك قضى على البحث المطلق الذي اتصف به الجاحظ . فابن قتيبة يستهني بهدف عمّد بدقة يرمي إلى إعداد كتاب دواوين الخلافة ، وفي كتابه «أدب الكاتب» يؤوّل انتقاؤه إلى تجديد أصبق ثقافة ممكنة في جميع الحالات . أما أثر ابن قتيبة في الجغرافية فهو يتجلى في تأديب كثير من الموضوعات المتروكة سابقاً للمتخصّصين ، وضّمها إلى «المعارف» العربية .

وفي الفصل الثالث - «الاهتمامات التقنية - علم الخرائط في صورة الأرض وتطوّره - الأدب الإداري وتطوره

- التحقيقات التجارية (١٦٥ - ٢٠٥) يتناول المؤلف علم «صورة الأرض» الذي يمثل نوعاً من تيسير المعطيات التقنية أو انتغالا من المصنف العلمي المختص - كما في علم الهيئة الذي تفرّع منه علم صورة الأرض - إلى كتاب الأدب. ويلاحظ المؤلف أن علم صورة الأرض كان يجري دوماً التعديل المناسب للعقيدة العربية والعقيدة الإسلامية، فهو - وإن أفاد من المؤثرات الأجنبية - أفلح في تحويل جغرافية الأرض إلى جغرافية إسلامية، تحلّت عن نظام الأقاليم الموروثة عن اليونان وأبرزت مفهوم «المملكة» أو دار الإسلام، وجعلت من مدنها المقدسة قلب المعمورة وقطبها. أما في الجغرافية الإدارية فإن العودة إلى أسباب تطوير الإدارة العباسية تظهر أنّ المصنّفات التي اتجهت إلى إعداد الكتاب لم تكن تقصد الاختصار على الأمور التقنية وحدها، بل اقترنت المبادرة السياسية باتجاه ثقافي وتطوّر لغوي. ولذلك يعدّ المؤلف مصنّف الجغرافية الإدارية مبدعي اللغة العربية الجديدة. ويظهر لدى قدامة بن جعفر ت ٣٣٧هـ مؤلف وكتاب الخراج وصناعة الكتابة بأقصى الوضوح العلم الإداري الشامل. ويشير قدامة قضيتي مكانة الأديب الكاتب والثقافة المخوذة بأسوسع معنى لها. ولذلك يرى المؤلف أن قدامة وفق في سبيل إعداد الكتاب بين الحاجة إلى التقنية والحاجة إلى ثقافة واسعة تتجاوز تجاوزاً هائلاً ممارسة مهنة. وإنّ تطوّر العلم الإداري إلى أدب إداري يفقد المؤلف إلى ملاحظة أنّ الأدب ولغته الجديدة يصهران المعطيات التقنية بسبكها في قوالب الأدب الخاصة، ولذلك ينبغي التنبيه إلى غمطين من التأليف يأتي البحث في أولها موسوعياً وتغلّب عليه الطوابع الأدبية، وفي ثانيها تصوير الجغرافية موضوعاً وحيداً يقترب من التحديد العلمي للجغرافية وإن بقيت طريقة التعبير أدبية.

أما الفصل الرابع فهو خصّص للرحالة (٢٠٧ - ٢٤٩)، وهم مجموعة من أصحاب البريد والخراج ورجال السلطة وبعض الدعاة والحجاج، وقد رقد هؤلاء الجغرافية البشرية بما حلوا معهم من أخبار البشر وعجائب الخلق. يبدأ المؤلف هذا الفصل بمطلع تمتع يتحدث فيه عن السندباد الذي غدا أسطورة أثيرة ملهمة. ثم يتحدث عن موضوع الاغتراب وأصحاب الرحلات الذين يتووّعون إلى أربع فئات هي فئة التجار والمسافرين، وفئة رجال السلطة، وفئة الحجاج، وفئة قاصدي الزهزة والاطلاع، ويردّ إلى هذه الفئات معظم الموضوعات التي تتعلّق بالأخبار والعجائب والمغامرات. ويصنّف المؤلف الرحلات بحسب المناطق التي جالتها كالشرق الأقصى، والصين والهند، وبيزنطة وإفريقية ورومية^(٨). ويتبع تطور المعطيات المستمدة من الرحلات في إطار مصطلحات جديدة هي: الأخبار، والعجائب، والأساطير، وأدب التشرد. ففي «الأخبار» يقف المؤلف عند أخبار الهند والصين، ويلاحظ أنها طُبعت بطابع الملاحظة العينية، ثم يرى انحياز الإخباريين إلى التركيز على أدب «العجائب» واختلاق الأساطير وسيطرة الخوارق. ومن الطريف في هذا المجال الوقوف عند موضوع «البحر» الذي سيطر على أخبار العجائب بلا منازع، وصورة البحر تحجب وراءها البر وأقاليمه لتقيم عالماً جديداً له صورة المتناسقة والفاظة والواجبات المفروضة فيه فالبحر عالم آخر تقيم دوابه في كهوف جباله وفي غابات وأشجار هائلة هي أطول وأعظم من شجرنا فوق الأرض. وجميع الذين يتووّعون مثل «أوليس»^(٩) أن يتعرّفوا في الأرض المكتشفة من جديد شوقاً إليها بعدما قاسوه من أهوال، عاشوا في رجة ظلال هائلة لأمواج رفعتهم إلى السحاب وخفستهم إلى التراب. فعالم البحر عالم قائم بذاته له صوره ومواصفاته التي ترسمها ريشة مبدعين أدياء أبطلهم بحارة ومغامرون تنمّ قصصهم ومروياتهم التي تسند إليهم عن التبجّج والعنف وحبّ المال والشجاعة الحارقة. ويلاحظ المؤلف بحث أن كتب العجائب وأدب البحر اتخذت شكل قصص لا تدوين وقائع، ولذلك تعرّضت الذهنية العلمية القائمة على البحث والبيان إلى تشويه بالغ قبل أن تزول تماماً في مجموعات من القصص وحكايات الغرباء. ويدرس المؤلف بعددٍ موضوع الرحالة الرسميين ويتخذ «ابن

فضلان، مثلاً لهم^(٩)، ويلاحظ أن ابن فضلان اهتم بالطوابع الأدبية في رسالته التي تحتلّ بها فيها من الحقائق الثابتة والمشاهدات الشخصية عملاً فريداً في الآداب العربية. وفي الفقرة الأخيرة يقف المؤلف عند «أدب الجوالين» الذين غلبت على آثارهم المواضيع المسماة والفكاهة ويلمّ أخيراً بنمط آخر من الرحلات هو زيارة الأماكن الدينية ويوابعها، وما يمكن أن يستخلص منها من معطيات جغرافية.

ويخصّص المؤلف الفصل الخامس والآخر لدراسة كتاب البلدان لابن الفقيه تحت عنوان «ابن الفقيه أو الجغرافية من وجهة نظر الأدب» (٢٥١ - ٢٩٤). وكتاب البلدان - كما يقول المؤلف - نوع من الموسوعة الثقافية العامة لعصره، غير أنه لا يصلنا كاملاً ولذلك اعتمد المؤلف في دراسته مختصراً دونه الكاتب علي الشيزري في القرن الخامس الهجري. ويجتهد المؤلف في استخلاص خصائص هذا المصنّف من الملخص المذكور ومن النقول التي أخذت منه أو التي وصفته وذكرت منهجه. ويلاحظ المؤلف أن ابن الفقيه سار على نهج الجاحظ في اتساع الجوانب الثقافية لديه إلا أنه اعتمد المعلومات المدوّنة وأعرض عن المشاهدة والعيان، ومن الغريب حقاً كما يقول المؤلف أن ابن الفقيه «لا يأنف متى أتاحت له الفرصة من التحدّث عن المشاهدة شريطة ألا تكون مشاهدته هو وأن يتمكن من دعمها بالشاهد الكتابي» ص ٢٥٩. وإن النظر في مصادر ابن الفقيه يؤكد كون مصنفه تاليفاً أدبياً، وأن ابن الفقيه أحد كتّاب النثر الأقحاح في القرنين الثالث والرابع الهجريين. ص ٢٦٣، ويلاحظ المؤلف أن نهج ابن الفقيه يقوم بتحويل الموضوعات إلى أدب عبّرت عنه اللغة العربية المولدة التي مارست تعريباً هائلاً للمعطيات الأجنبية. أما في مجال تطوّر المعطيات الجغرافية فيلاحظ أنّ اتجاه «الغرائب» الذي تطوّر إلى قصص طرا عليه تغير لدى ابن الفقيه الذي سرّع كثيراً من معطيات العجيب والغريب وحوّلها إلى أساطير تخيلت شكل الحوارق والمعجزات، ولذلك دعا المؤلف ابن الفقيه ساحراً يقصد الفتنة لا عالماً يريد التعليم. ويسوّغ المؤلف لابن الفقيه كثيراً من المآخذ، ويراه وفق مقتضيات العصر، ولا سيما فيما يتعلّق بالاستطراد وحشد المعلومات المتنوعة. فالمؤلف يرى أن الاستطرادات التي تتفاوت صفتها الأدبية تأتي للترفيه عن القارئ وإراحته من إرهاق عرض مشهود بصعوبته. كذلك يستند إلى تعريف يرى أن علم البلدان قائم على الاستماعة بعلوم غير جغرافية في أكثريتها الساحقة.

ويسجّل المؤلف لابن الفقيه كثيراً من الأفكار المنهجية ويرى سبقه في بعضها. فهو يلاحظ اعتياد ابن الفقيه أسلوب المناظرة وإجراء المقارنة على نطاق واسع. ويشير إلى استخدامه معيار الفروق والمقابلات، وهي إشادة دقيقة ومنصفة تقود المؤلف إلى ذكر نجاح هذا المعيار المنهجي في دراسة اللغة على يد (دي سويسير) F.De Saussure العالم اللساني المشهور. ويبلغ إعجاب المؤلف بابن الفقيه مداه حين يرى أن الفوارق والخصائص الثقافية تمثل وجهاً من وجهي ورقة واحدة - التشبيه مستمد من سويسير - وجهها الآخر هو أن الوحدة - المنظومة بحسب المصطلح اللساني - لا يمكن أن تنشأ في جوهرها إلا من دمج الفوارق. وفي تقويم أخير يشمل مادة الكتاب يخلص المؤلف إلى القول: «لدينا الآن علم، وكان لدينا في الماضي معرفة» ص ٢٨٥.

ويثير هذا الكتاب مسائل متعددة تتعلّق بالعنوان - بداية - وبالمحاور الأساسية للعمل بكامله. وإن أول ما يسترعي الانتباه هو عنوان الكتاب: دار الإسلام، وهو مصطلح دقيق. وقد يبدو للوهلة الأولى أنه من وضع المؤلف إلا أن العنوان الأصلي للكتاب يدلّ على أنه استعمل مصطلح «العالم الإسلامي» Le Monde Musulman. ولستأ ندري إن كان قد استخدم مصطلح «دار الإسلام» في تضاعيف كتابه، أي في نصّه الأصلي قبل الترجمة.

ومن الواجب الإشادة بتفهم المترجم لمضمون الكتاب واختياره المصطلحات المناسبة له وللحضارة العربية الإسلامية. وليس الأمر - كما يبدو لدى بعض الناس - شكلياً يتعلق بكلمة أو بمصطلح، بل تختفي وراءه وجهات نظر ومواقف حضارية شديدة الاختلاف. ولا شك في أن الحيلة تزداد إذا كان الأمر متصلاً بالجوانب التاريخية والتراثية، لأن الانسياق وراء التعميمات وجَر المصطلحات الحديثة إلى جوانب بعيدة عنها يمثل خطورة في المنهج قد تؤدي إلى تضليل وبعد إسراف في الاستنتاج.

ويلاحظ فيما يتعلق بهذا المصطلح: «دار الإسلام» أن دلالة أعم من مصطلحات: المملكة والإمارة والدولة على الرغم من عدم استقرارها مصطلحات أساسية في العصر العباسي. وإن النظر في مضمون الكتاب يدل على أن المؤلف معنيٌّ بالبشر من الناحية الثقافية ضمن حدود الامتداد الإسلامي. فالأمر لا يتوقف على سلطان الخلافة أو يقف عند حدود الإمارات والممالك والإقطاعات الإقليمية، مما يدخل في باب السلطة السياسية ونظام الحكم. أمّا مصطلح «دار الإسلام» فيشمل بلاد المسلمين جميعاً^(١١) لأنه يتصل بدعوة الإسلام في كل دار نفذ فيها حكم المسلمين على غيرهم، أما إذا كان الأمر على ضد ذلك فهي دار كفر.^(١٢)

وتظهر على امتداد الكتاب ثلاث مسائل تبدلنا وكأنها محاور أساسية في هذا العمل، هي: «تأديب» الموضوعات، والمؤثرات الأجنبية وتفاعلها الحضاري، والتقنيات المنهجية. ويتصل بمسألة «تأديب» الموضوعات مصطلح «الأدب» الذي جعله المؤلف مقابلاً لمصطلح «Culture» أي «الثقافة» ويقابل هذا النمط أي «التأديب» جعل الموضوعات التقنية ثقافة وإدخالها في الأدب - التخصص العلمي واستقلال الموضوعات ضمن حقل علمي أو معرفي محددين. ومن الجدير بالذكر - وهنا - أن هذا المصطلح جديد لا نجد له دلالة تشير إلى تحويل المعطيات العلمية إلى أدب، وقد صرح المؤلف بأن «فون غرونباوم» هو الذي وضعه في كتابه «الإسلام في القرون الوسطى تاريخه وحضارته»^(١٣) ومن المؤلف أن المترجم لم يذكر المصطلح الأجنبي المقابل لهذه الترجمة الجديدة: تأديب.

أما المعطيات العلمية والثقافية التي حولتها عملية التأديب إلى نطاق الأدب فهي متعددة وتدلّ على براعة المؤلف في تجميعها ونقلها، وهي مبنوثة في تضاعيف الكتاب. ونكتفي بالإشارة إلى معطى علمي دقيق هو «صورة الأرض» وتحولّه إلى أدب على أيدي رواد النثر العربي الذين مارسوا العربية عن طريقهم بجدارة واقتدار عملية تطوّر واسع في الأساليب والمفردات والتراكيب إضافة إلى «الدخيل» الذي استوعبته العربية وضمته إلى مخزونها اللفظي.

ويقل المؤلف عن «غرونباوم» مصطلحاً آخر يتصل بالتأديب هو «تستادب» وقد ورد في تضاعيف حديثه عن الطبقة الوسطى التي وصفها بأنها «طبقة متوسطة مثقفة وغير متخصصة تخرّست على الأدب ويسمها من خلال أن تهتم بجميع معارف العصر حتى لو استقيت من جغرافية الرياضيين شريطة أن تبسط لتلائم مستواها وأن يُعبر عنها بلغة يفهمها الجميع أي بكلمة واحدة مثلاً قال غرونباوم أن تستادب» ص ٨.

ويسوّغ المؤلف هذا الانحياز في الثقافة الإسلامية بالرجوع إلى مفهوم العرب لمصطلح «أدب» الذي مالوا إلى عدّه كلاً متهاشكاً، لأن المعرفة لا تتجزأ في نظرهم. ص ١٣٨. ويقول في هذا الصدد: «يبدو في نظر العرب أن الأمر يتعلق بشيء واحد متماثل ومبهم حتى لأنه يحتمل ترجمات عديدة مثل ثقافة وتهذيب وثرف ولباقة وأصول خاصة بهذا السلوك أو ذاك، لكنه يتوحد كثيراً في التسمية المشتركة «قواعد السلوك» التي تعني

بالجسم أو القلب أو الذهن» ص ١٣٩ وتتصل المسألة الثانية بالمؤثرات الأجنبية وتأملها الحضاري. ومن الملاحظ أن المؤلف بدأها مع الصفحات الأولى واستمر يتبناها حتى نهاية الكتاب. ففي «المدخل» مثلاً يؤكد تأثير الجغرافية العربية بالمراضيع القديمة من تراث الشرق الهندي والفارسي، ومن تراث الغرب اليوناني. ص ٩٥. وعلى الرغم من احتفال المؤلف بالمؤثرات جميعاً فهو يعنى بالأثر اليوناني عناية خاصة^(١٣)، وهو يرى في هذا الجانب أن العرب هم ورة العلم اليوناني الذين «قرروا مقارنة اليونان لا بروح تلقي الدروس المقعمة بالتواضع لكن في منظور نفعي يرمي قبل كل شيء إلى استخدام الفكر اليوناني لصالح الحضارة العربية والإسلامية التي اعتبرت قيمها الموضوعية قبلها متفوقة على غيرها فلا يجوز إقحامها في النقاش» ص ١٤٢.

ويشيد المؤلف دوماً بالقدرة الخلاقة لدى العلماء المسلمين الذين صهروا المؤثرات الأجنبية في ثقافتهم وانضغوعها للمقتضيات الدينية، ثم توسعوا فيها وأبدعوا الجديد الذي يدعوه المؤلف بالمعجزة التي بعثت علوم الأولين.

أما فيما يتصل بالمؤثرات الفارسية^(١٤) فإننا نرى المؤلف شديد الحساسية حين يشيد كثيراً بدور الموالى الفرس في تحديث اللغة العربية في ذلك العصر، وكأن الأمر يتوقف على هؤلاء الفرس المسلمين لأنهم فرس. والأمر بالتأكيد ليس كذلك لأن هؤلاء وغيرهم من العرب والمسلمين أسهموا في تحديث العربية وتطويرها ضمن الجوار الحضاري السائد في ذلك العصر، ولا أجد مسوغاً للتركيز على الناحية العرقية في هذا الجانب.

وتتمثل مسألة «تقنيات الدرس» وتطور مسائله المحور الثالث الذي يهتم بالجوانب الفنية والمنهجية في المصنفات الجغرافية. وقد تبين المؤلف عدداً وافراً من الطرق المنهجية والوسائل التقنية، من مثل «الموضوعية» و«الزعة العلمية» التي رآها في الاعتماد على «التجربة» و«العيان» كذلك نجد المؤلف يتتبع بعض هذه الطرق ليصل إلى ما آلت إليه عند مصنفين لاحقين، ومن الجدير بالذكر - وهنا - اهتمامه بتطور المناهج المتعلقة بالناظر الأدبي ومقارنتها بالوسائل التاريخية وطرق الحديث النبوي. وقد لاحظ في هذا الصدد سيطرة الطريقة الجاحظية القائمة على «الاستطراد» من جهة وعلى «العيان» من جهة أخرى. ومن الطريف أن المؤلف يدافع عن استطراد الجاحظ ويراه منسجماً وروح العصر آنذاك. أما فيما يتصل بالجغرافية بوصفها علماً فإنه يقف عند تطور «العيان» إلى «تجريب» ومشاهدة شخصية وأخرى روائية، كذلك يتبين كثيراً من طرائق التفكير والمجدل والمقارنة. (١٥).

ولعل من المفيد أن نتساءل عن مدى ما آلت إليه أهداف المؤلف التي حددها في مفتح بحثه، وعن الجوانب الدراسية التي قاربها جهود المؤلف، وما يتصل بموضوع الجغرافية واشتجاره مع الأدب والثقافة والعلوم. أما أهداف المؤلف فتتمثل في سعيه إلى دراسة موضوعات الجغرافية البشرية من خلال مفهوم الأدب الذي اتخذ صورة الثقافة البعيدة عن التخصص. ويُلاحظ أن المؤلف استبعد تأريخ الجغرافية من مقاصده، واتجه إلى النصوص أساساً لا لاستخراج أمثلة توظف في تسلسل تاريخي، بل لإحياء تلك النصوص والغوص في مكنونها مع التعاطف والصدقة والتواصل الإنساني، فهو لا يريد شواهد على واقع كان وانقضى، بل يريد بعث ذلك الواقع، وعرضه كما جاء انطلاقاً من مفهوم أصحابه لا من مفاهيمنا نحن بعد ألف عام.

وإن الناظر في هذا العمل يرى بكل تأكيد نجاح المؤلف في تحقيق مقاصده، والتزامه بما انتخب من أسس منهجية زادتها ثقافة المؤلف وتمكنه من البحث رسوخاً فعدادت على البحث بأدق النتائج وأقربها إلى واقع النصوص

وضمائر البشر آنذاك.

ومن الإنصاف الإشادة بجهد المؤلف واتساع آفاقه المعرفية التي تطلع القارئ في كل جانب من جوانب الكتاب ولا سيما في الثبوت المخصص للمؤلفين والمصنفات، مما يشهد للمؤلف بالتقضي الواسع، ويكفي المرء أن يعلم أن هذا الثبوت امتد على سبع وسبعين صفحة (من ص ١٧ حتى ص ٩٤).

وكذلك ظهر بجلاء وعي المؤلف لمنهجه وعدم انسياقه وراء الرغبة في إسقاط المعطيات الحديثة على النصوص القديمة. وهو - على الرغم من مقاومته بعض الجوانب القديمة بأخرى حديثة - يحرص من إطلاق أساءه العلوم الحديثة كالأنثروبولوجية والانتوغرافية (١٦) على المعلومات التي تقدمها النصوص القديمة.

أما الجوانب التي قاربتها هذه الجهود الصادقة فهي كثيرة، ويمكن الدارس المجد أن يوظف كثيراً منها في الأدب بمعناه الخاص، ولا سيما في النثر العباسي. كذلك يجد الدارس اللغوي مادة صالحة لموضوع التطور اللغوي والمصطلحات، وقد مررنا بكثير من الملاحظات التي تتعلق بهذا الجانب في مواضع من هذا العرض. وهناك جانب آخر يقع بين الجغرافية وعلم اللغة، وهو الجغرافية اللغوية أو علم اللغة الجغرافي Linguistique Géographique وهو جانب حظي باهتمام اللغويين مؤخراً^(١٧)، وفي هذا الكتاب مواضع متعددة يمكن أن ترد إلى موضوعات علم اللغة الجغرافي من مثل اللغات الأدبية والازدواج اللغوي وحدود اللهجات والتنوع الجغرافي وعلاقته باللغة في ذلك العصر، إضافة إلى موضوعات أخرى تترك لأصحاب الاختصاص.

وبعد فإنه من المؤمل بعد أن تكتمل هذه الموسوعة عن الجغرافية البشرية في الأدب العربي أن تنثري كثيراً من الجوانب الدراسية في العلوم الإنسانية. ومن الطبيعي أن تكون النتائج المتوقعة من الأجزاء التالية بعد تمامها أكثر تنوعاً وعمقاً. وعلى الرغم من أن الكتاب الذي نعرضه قسم من مجلد ضمن موسوعة منجّمة إلا أنه يستقل بموضوعه لأنه ظهر في البداية مستقلاً^(١٨)، وهذا ما دعانا إلى تناوله في هذه المراجعة التي نرجو أن تكون قد أسهمت في تشويق القارئ إلى قراءته والإفادة منه.

الهوامش والتعليقات:

(١) ميليل، أندريه، جغرافية دار الإسلام البشرية حتى منتصف القرن الحادي عشر الميلادي - الجزء الأول: الجغرافية والجغرافية البشرية في الأدب العربي من البدء حتى عام ١٠٥٠م، ترجمة إبراهيم خوري، وزارة الثقافة، دمشق ١٩٨٣ م. وعنوان الكتاب الأصلي هو:

ANDRÉ MIQUEL, La géographie humaine du monde musulman jusqu'au milieu du 11e siècle.

(٢) ميكيل، ص ٩٧.

(٣) المعجم الوسيط، مادة (جغرافية)، ١/ ١٢٦.

(٤) ميكيل، ص ٧.

(٥) ميكيل، ص ٧، ١٣٨، ١٣٩، ٣١٥.

(٦) المصدر السابق، ص ١٣٠.

- (٧) المعجم الوسيط، مادة (أدب)، ٩/١-١٠
- (٨) أو ليس أو عوليس Ulysse (أوديسيوس) أحد أبطال اليونان في حرب طروادة، وقد قصّ هوميروس في الأوديسة أحداث عودة أوليس إلى وطنه، وما لقيه من الأهوال والمخاطر، وصراعه الأسطوري مع البحار الشائرة. ثم يصور هوميروس عودة أو ليس مسلماً وتحليصه زوجته الوفية بينابول Pénélope ولقاءه ولده تيليماك Télémaque، وتماونها في القضاء على أعداء أو ليس ومنافسيه في الظفر بزوجه المخلصة. للتوسع انظر: سهيل عثمان وعبد الرزاق الأصفر، معجم الأساطير اليونانية والرومانية، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٨٨ م، ص ١١٥ - ١٢٠، وواي، د. علي عبد الواحد، الأدب اليوناني القديم، دار المعارف بمصر، ١٩٦٠ م، ص ٢٥، ٨٠ - ٨٤، وعثمان، د. أحمد، الشعر الإغريقي، سلسلة عالم المعرفة، العدد (٧٧)، الكويت ١٩٨٤ م، ص ٢٧ - ٣٢.
- (٩) للتوسع والمقارنة انظر: الدهان، د. سامي، رسالة ابن فضلان (تحقيق ودراسة، وزارة الثقافة، دمشق، ط. ثانية ١٩٧٧
- (١٠) المعجم الوسيط، مادة (دار)، ٣٠٣/١
- (١١) انظر: التيمى البغدادي (أبو منصور عبد القاهر بن طاهر، ت ٤٢٩)، أصول الدين، مدرسة الإلهيات بدار الفنون التركية، استانبول، ط. أولى، ١٣٤٦-١٩٢٨ م، ص ٢٧٠
- (١٢) ميكيل، ص ٣١٥، الحاشية رقم (١٦١)
- (١٣) انظر أهم المواضيع حول اليونان في: ميكيل، الصفحات: ١١٣، ١٢٢، ١٢٦، ١٣٥، ١٤١، ١٤٢، ١٦١، ١٦٧، ١٦٩، ١٧٢، ١٧٦، ٢٦٩.
- (١٤) انظر أهم المواضيع حول الأثر الفارسي في: ميكيل، الصفحات: ١٢١، ١٢٤، ١٤٣، ١٥٥، ١٥٧، ١٦٧، ١٧٥، ١٧٦، ١٨١، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٧، ٢٥٥، ٢٦٥، ٢٧٤.
- (١٥) انظر حول المصطلحات المتعلقة بالناهج في: ميكيل، الصفحات: ١٤٧، ١٤٨، ١٧٧، ٢١٣، ٢٧٣ حول النزعة العلمية، والصفحتين: ١٧١، ١٩٧ حول التجريب والتحقيق، والصفحات: ١٥٨، ٢٧٤، ٢٥٩ حول التفكير والموازنة والرواية.
- (١٦) تعني كلمة أنثروبولوجية Anthropologie علم الإنسان بوصفه كائناً ثقافياً من الجوانب السلوكية والاجتماعية والشعائرية واللغوية. وهناك تفصيلات حول الأنثروبولوجية لا يتسع لها هذا التعريف. أما الإثنوجرافية Ethnographie فتدل على ملاحظة المادة الثقافية وتسجيلها من الميدان، وتستخدم أحياناً بديلاً لمصطلح الإثنولوجية Ethnologie التي تعني بالدراسة المقارنة للثقافة. انظر: إيكه هو لتكرانس، قاموس مصطلحات الإثنولوجيا والفولكلور، ترجمة د. محمد الجوهري ود. حسن الشامي، دار المعارف بمصر، ط. أولى ١٩٧١ م، ص ١٥، ١٦، ١٨، ١٩، ٤٩-٥١.
- (١٧) انظر: شاهين، د. عبد الصبور، في علم اللغة العام، جامعة حلب ٨١-١٩٨٢ م، ص ١٨، ومن الملاحظ أن (مساروي باي) كان شديد الحفاوة بهذا العلم في كتابه (أسس علم اللغة)، ويعود الفضل في إبراز هذا العلم إلى (دي سوسير) في كتابه (محاضرات في الأسس العامة).
- (١٨) أصل هذا الكتاب بحث جامعي نال مؤلفه (أندريه ميكيل) الدكتوراه من المدرسة التطبيقية للدراسات العليا في باريس ويأشرف الأستاذ شارل بيللا. انظر إشارة ميكيل إلى ذلك ص ١٤-١٥.

مراجعة: أحمد محمد قدوره

كاتب وباحث - سوريا

نظام بركات: مراكز القوى ونموذج صنع القرار الاسرائيلي، دار الجليل، عمان، ١٩٨٣.

يعالج هذا الكتاب، والذي هو في أصله، أطروحة لنيل الدكتوراه، موضوع مراكز القوى، ونموذج صنع القرار في الكيان الاسرائيلي. وهو موضوع جدير بالاهتمام، ومعالجته على هذا المستوى، إضافة حقيقية إلى علم الاجتماع السياسي. وبخاصة أنه يتناول دولة يعمنا أن نعرف عنها الكثير، وبشكل مدروس دراسة جادة متأنية مستقصية. وهذا ما حاوله الكاتب وبذل فيه جهداً طيباً، فجاء هذا الكتاب الذي نتناوله بالدراسة والتفقد.

يتناول هذا الكتاب أول ما يتناول ظاهرة القيادة الرسمية وعلاقتها بالسلطة الفعلية في اسرائيل، وهو يعتبرهما غير متطابقتين. فالكثير من صلاحية السلطة بأيدي أشخاص مستترين. فالصفوة هي شخصيات تتمتع بالقوة، وتحولت في اسرائيل إلى ما يشبه المؤسسات غير الرسمية، وشكلت هذه الصفوة نوعاً من الدويلات المنفصلة. ومن هنا بدأ ظهور مراكز القوى. والتي يعرفها الكاتب بأنها أولئك الأشخاص الذي يملكون القوة في النظام السياسي. وهم في وضع يؤهلهم لصناعة القرارات الهامة في المجتمع، وفي رسم السياسة العامة للدولة بالاستناد إلى عناصر القوة فيهم، والتي تأخذ شكل صفات سيكولوجية، كقوة الشخصية أو الكاريزما، تمثيلاً لقوى اجتماعية وسياسية معينة، أو عن طريق وضعهم الرسمي في السلطة. وعلى هذا فإن مراكز القوى تشكل من جزأين أو شطرين: الشطر الأول هو المراكز وهي هنا تساوي الأشخاص - وليس المؤسسات - الذين يمثلون بؤرة القوة. والشطر الثاني هو القوى، والتي تقف وراء هؤلاء الأشخاص وتدعمهم.

بعد هذا يتناول الكاتب كيفية وصول مراكز القوى هذه إلى ممارسة قوتها ونفوذها. فيتحدث عن العوامل التي تؤثر في بروزها، ويتعرض لأنثر التراث الفكري والأيديولوجي وكيف أن الكتب اليهودية القديمة تمجد القيادات الكارزمية، ويسوق الكاتب نموذجاً حديثاً على هذا التأثير، بموشى دايان، الذي يعادل أثره في التاريخ الاسرائيلي الحديث بأثر النبي موسى في التاريخ اليهودي القديم. كما أن هنالك تأثيراً لارتباط قيادات مراكز القوى بالقيادات التاريخية. فمخضبة مثل أبا إيبان تجعل لها مثلاً وقدوة بحاييم وايزمن، وبيجن من جابوتنسكي. ويصف الكاتب الجيش، وهو البوتقة التي يصهر فيها المجتمع الاسرائيلي، بأنه أقصر الطرق للدخول إلى مراكز القوى. وفضلاً عن ذلك فإن النظام الانتخابي والحزبي وسيلة أخرى للوصول إلى مراكز القوى. فالاحزاب تحصر على وضع أكفأ الأشخاص وقياداتها على رأس القوائم الانتخابية. وحتى عام ١٩٧٧ كان ينظر إلى قيادات حزب العمل على أنها تمثل أهم مراكز القوى في النظام السياسي. حتى إذا ما جاء الليكود، وسيطر على الكنيست والوزارة حدث انقلاب في مراكز القوى. وبرز بنحاس سابير كمثل على مراكز القوى الحزبية بالنظر لتحكمه في الجهاز الحزبي لحزب العمل فترة غير قصيرة. ويظل للعلاقات الشخصية دورها في الوصول إلى مراكز القوى. فالأشخاص من جيل الرواد يقومون بدور المؤسسات السياسية التي ترفع وتحفض، ويؤثر دورها في تقدم بعض الشخصيات، وجعلها تصبح من مراكز القوى. وهذا هو شأن بن غوريون مع كل من موشى ديان وشمعون بيرس. وغيرهما. وتلعب القيم المنطوقة والمنعصبة في مجتمع غير مستقر، كالمجتمع الاسرائيلي، دورها كوسيلة أخرى للتقدم إلى مراكز القوى.

هذه هي العوامل والوسائل التي تتحكم في بروز القوى، فما هي مراكز القوى؟ ومن هم أهم رموزها؟ وهذا ما يجيب عليه الكاتب بأسلوب محمود. ويصفها على الوجه التالي: اللجنة الوزارية للأمن والخارجية.

وترتبط قوة هذه اللجنة بقوة أو ضعف شخصية رئيس الوزراء. فبينما نجد أن بن غوريون وغولدا مائير يهيمنان شأن هذه اللجنة. نجد أن رئيس وزراء آخر مثل أشكول يهتم بها ويجعلها تمارس اختصاصاتها. ومثل هذه اللجنة، نجد لجنة الشؤون الخارجية والأمن بالكنيست. أما المؤسسة العسكرية فانها تتيح لبعض عناصرها المتمتع بمراكز القوى سواء خلال الخدمة العسكرية أو خارجها. ومن أهم هذه العناصر وزير الدفاع، ورئيس الأركان الذي يرأس أعلى جهاز عسكري فني، والذي هو أيضاً رئيس فني لمجلس الحرب، ومسؤول عن صياغة المذهب الأمني للجيش. ويأتي بعد وزير الدفاع ورئيس الأركان، رئيس الاستخبارات. ويضرب مثلاً عليه بأهارون ياريف، الذي يطلق عليه لقب النبي أو العراف بالنظر لما يتجمع لديه من معلومات ومعارف ذات أثر كبير في اتخاذ القرار.

أما أهم شخصيات مراكز القوى، فيعد الكاتب منها عدداً غير قليل من الشخصيات الاسرائيلية المعروفة. فدافيد بن غوريون شخصية كاريزمية، وله الفضل في تأسيس جيش عتري. أما ليفي أشكول فهو موهبة سياسية ومقدرة إدارية واسعة. وغولدا مائير تتمتع ببداهة وواقعية وعلاقات. وينحس سايبر طاقة فريدة على العمل، ومدير عام للدولة. وموشي ديان يمتاز ببراجماتيته ومقدرته على اتخاذ القرارات الحاسمة. وهو يحافظ على نفسه كمركز قوة طوال الوقت، حتى ان غولدا مائير لتقول: «ديان توجد حكومة، وبدون دايان لا توجد حكومة». أما سرّ تفوق بيجن كمركز للقوة فهو سياسته في العنف والتطرف. وهو صاحب القول المشهور: وأنا أحارب فانا موجوده. وما شمعون بيريس إلا الولد الأعجوبة للبروقراطية الاسرائيلية. وفي سن الثلاثين يعتبر المساعد الأول لبن غوريون.

يقول الكاتب كل هذا عن هذه القيادات ومراكز القوى، ولكنه لا يبرز الوجه الآخر لهذه القيادات والمراكز. فهو لا يوضح، إلى أنه إلى جانب فاعليتها وكاريزميتها، لا تخلو من نزعة عدوانية، وتحمل على الذات يجعلها تنكفي على نفسها ولا تتجاوزها إلى التعاطف مع الآخرين... فهو مثلاً لا يجدنا عن الوجه الآخر لموشي دايان وكيف أنه لا يخلو من عيوب كثيرة. . وإنه بالنسبة للعرب يعتبر شخصية قمعية تتفنن في العدوان والتعذيب والعقاب الجماعي والإرهاب وهدم البيوت. . وإنما يكتفي بالحديث فقط عن البعد الكارزماتي في هذه الشخصية العجيبة والتي لا تخلو من التعقيد! وإلى هذا فإن تاريخ الكيان الاسرائيلي مليء بالفضائح التي ارتبطت بممارسات هذه الشخصيات الفردية والسلطوية، من قبل فضيحة لافون التي طالبت كثيراً من هذه الرموز. ولم يخل من مثلها، أشخاص كثيرون من مراكز القوى هذه. وهم صانعو التاريخ الاسرائيلي من مثل بن غوريون.

ومهما يكن من أمر، فإن الكاتب بعد أن يقدم لنا هذه الأفكار والحقائق عن مراكز القوى وبروزها ومواقفها ورموزها، ينتهي للحديث عن اتخاذها للقرار ويضرب مثلاً على ذلك بقرار حرب ١٩٦٧، الذي تصوغه الوزارة والكنيست والمؤسسة العسكرية، بالإضافة إلى دور فعال لكل من المستدروت والوكالة اليهودية. وقد برهنت نتائج هذه الحرب أن الجهود التي قامت بها القيادات التاريخية، بن غوريون وبيجن وموشي دايان، أظهرت وجود مراكز قوى خارج النطاق الرسمي فاقت في سلطتها بعض القيادات الحاكمة مثل ليفي أشكول وأبا أيبان.

وينتظر الكتاب قبل الخاتمة إلى المداخلات التي تصنع مراكز القوى، فيذكر هنا المداخلات الأيديولوجية. فالأيديولوجية الصهيونية شجعت الشعور بالتميز والتفوق في الفكر اليهودي. وقد ساهم هذا المبدأ في تسهيل القول بفكرة تميز شخصيات كارزمية مما أدى إلى وجود مراكز قوى. كما يتحدث عن المداخلات التاريخية التي تتمثل في أن حياة الجيتو ولدت إيماناً بدور الفئة المختارة، وبمجموعة الحكماء في إدارة الجيتو، مما أسهم في قبول

فكرة حكم الأقلية. كما أن تاريخ الحركة الصهيونية يمثل تاريخ مجموعة من الرواد استطاعوا أن يثبتوا قدراتهم في المجال الأيدلوجي والتنظيمي بحيث أصبح ينظر إلى تاريخ الحركة الصهيونية على أنه تاريخ زعامات وإن تطور الحركة يمثل مراحل قيادات معينة يترجمها أشخاص من أمثال ليونشكر، وموسى هس وجابوتنسكي وحاييم وايزمن وبن غوريون، مما جعلهم يشكلون مراكز قوة مستقلة داخل الأجهزة الرسمية. أما المداخلات الاجتماعية فإنها ترك أهمية للسلطة وبخاصة في مجتمع متغير، يتصف بالتفكك وعدم التكامل، كالمجتمع الاسرائيلي، كما أن الكونتز، المزارع الجماعية اليهودية، لعبت دوراً كبيراً في خلق نموذج اليهودي الرائد الذي يملك القدرة على المبادرة.

هذه هي أهم القضايا والجوانب التي يعالجها الكاتب، الذي بذل جهداً طيباً في الرجوع إلى المراجع والمصادر العربية والانجليزية وحاول أن يكون شمولياً. على أننا ينبغي أن نذكر هنا أن جهد الكاتب وإن كان أضاف الكثير، وسد فراغاً في المكتبة العربية في موضوعه الجديد هذا، إلا إنه اشتكى من تمميم وصف مراكز القوى في اسرائيل على ما هي عليه في العالم. وفي هذا ما فيه من تجاوز للحقيقة فالتجربة الاسرائيلية والأيدلوجية الصهيونية وما سيطر عليها من نزعة الشعور بالأقلية، وما شابهها من عقدة الشعب المختار، فضلاً عن نفسية الجيتو وما ولدت من نزعة للشك والكرهية للذي الشعب اليهودي نحو الآخرين. كل هذه العوامل جعلت من مراكز القوى في اسرائيل مراكز من نوع خاص، تنعكس عليها أمراض الشعب اليهودي والعقيدة الصهيونية. وهو أمر لم يوضحه الكتاب توضيحاً كافياً، وسط حماسه لرصد ظاهرة مراكز القوى، وتوفيقه إلى حد كبير في توضيح معالمها وأبعادها بوجه عام.

مراجعة : علي سعود عطية

موجه التربية الاجتماعية - الكويت

سمير أبو ياسين ، العلاقات العمالية البريطانية (١٧٩٨ - ١٨٥٦)،
١٩٨١ ، ٢١٧ صفحة .

هذا الكتاب هو في الأصل أطروحة ماجستير في التاريخ قدمت لإحدى الجامعات العربية، يتكون من ستة فصول بالإضافة إلى المدخل والخاتمة، وعدد صفحاته مائتان وسبع عشرة صفحة من القطع المتوسط، صادر عام ١٩٨١ .

تناول الكاتب في المدخل تعريفاً بعمان وشرق أفريقيا من الناحية الجغرافية، ثم تحدث في الفصل الأول عن العلاقة بين عمان وحكومة الهند البريطانية في الفترة ما بين ١٧٩٨م - ١٨٠٤م، عالج في هذا الفصل المعاملة بين عمان وبريطانيا، والنتائج التي ترتبت عليها حتى اتفاقية ١٨٠٠م ثم عرض هذه الاتفاقية والأثار التي أعقبتها، واختتم الفصل بالشاط الفرضي في مسقط وخاصة البعثة الفرنسية وموقف حكومة الهند البريطانية منها. ثم ينتقل إلى الفصل الثاني ليتحدث عن العلاقة بين عمان وحكومة الهند البريطانية في الفترة ما بين ١٨٠٤م - ١٨١٠م. وتطرق فيه إلى الخلاف على الحكم في عمان بين أولاد سلطان بن أحمد الذي قتل في نهاية عام ١٨٠٤م، وسيطرة سعيد على السلطة وعلاقته بحكومة الهند البريطانية.

أما الفصل الثالث فعنوانه «موقف حكومة الهند من الثورات الداخلية في عمان»، وباقتضاب شديد تحدث عن «ثورة» بني بو علي، و«ثورة» حمود بن عزان، و«ثورة» سعود بن علي، و«ثورة» حمود بن عزان الثانية والثالثة.

ثم يتحدث الفصل الرابع عن موقف السلطات البريطانية في الهند من ممتلكات سلطان عمان بشرق أفريقيا، وذكر فيه الكاتب علاقة العرب بشرق أفريقيا وآل المزروعى وبمبسة، وقحمية أوين، وموقف حكومة الهند البريطانية من الوجود العماني في شرق أفريقيا.

والفصل الخامس يتحدث عن العلاقات العمانية البريطانية بشأن الخليج العربي، الموقف من القواسم، والوهابيين، والدولة السعودية الثانية، ويختتم الفصل السادس الكتاب بالعلاقة العمانية مع بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وفارس.

يبدو من هذا العرض أن كل عنوان فرعي في كل فصل بحاجة إلى بحث مستقل، وأن الكاتب قد جمع في كتابه هذا ملخصات لكل تلك الأحداث، لذا يقتضي الأمر ليس فقط عرض محتوى الكتاب، ولكن أيضاً نقد بعض جوانبه الأساسية في المنهج والموضوع في وقت نحن أحوج ما نكون فيه إلى تشجيع النقد الموضوعي حتى يتطور البحث العلمي لدينا.

إن المنهج الذي اتبعه الكاتب هو عرض للأحداث التاريخية وتجميعها، وتزويد القارئ بالمعلومات، وهذا المنهج الذي يقع في إطار المدرسة التقليدية التي لا تعبر اهتماماً للتفاعلات الاقتصادية والاجتماعية بل تأخذ الجانب السياسي مع التركيز على دور الأشخاص من القادة، إلى جانب قضية مهمة وهي أن هذه المدرسة التقليدية تقدم لنا المعلومة التاريخية بدون التحليل والمقارنة والاستنتاج، وقد يرى البعض أن هذا دور مهم في الدراسة التاريخية ذلك أن توفير المعلومات هو نصف الطريق في البحث التاريخي، ولا بأس من أن يأتي آخرون يتولون مهمة التحليل! إن هذا التفكير تبرير غير مقنع فالباحث الحقيقي هو الذي يحلل التجارب التاريخية ويستخلص منها ما يفيد المعرفة الإنسانية من جهة، ويفيد تطورها في الحاضر والمستقبل.

بعد هذه المقدمة يمكننا مناقشة فصول الكتاب وموضوعاته:

أولاً: لا بد من التوقف قليلاً عند الفصل الثالث من الكتاب، والذي يحمل عنوان «موقف حكومة الهند من «الثورات» الداخلية في عمان».

السؤال الذي نطرحه في البداية هو، ما معنى الثورة؟ وهل تلك الأحداث التي وقعت في عمان في الفترة ما بين ١٨٢٠-١٨٥٠ كانت بالفعل ثورات بالمعنى المعاصر للثورة؟

إن الثورة تعني حل السلاح لتغيير الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي القائم، واستبداله جذرياً بواقع جديد يتلاءم مع أيديولوجية وأهداف الذين قاموا بالثورة، فهل تصدي قبيلة بني علي لحملة بريطانيا والسلطان سعيد سلطان عمان بسبب تعرض بعض أفراد القبيلة للسفن البريطانية المارة بالخليج العربي آنذاك وسلبها يعتبر ثورة؟!

ولنقف أيضاً بعض الوقت عندما أسماه الكاتب «ثورة» حمود بن عزان يقول المؤلف ص ٩٥ «وفي سنة ١٨١٤ ذهب عزان لأداء فريضة الحج، فاستغل السيد سعيد الفرصة، واستولى على صحار في ذلك العام، فأخذ حمود يتربص الفرصة لاستعادة صحار، وتم له ذلك عندما قامت السيدة أخت أخذت هلال بن محمد والي سويق «بالثورة» على السيد سعيد لأنه سجن أخاهما خوفاً من أن يثور عليه... وهنا استغل حمود بن عزان تلك الفوضى، واستعاد سيطرته على صحار...»

دعونا ننامل هذه الأحداث قليلاً ثم نناقش أنفسنا، أليست هذه الصراعات قبلية، وتهدف سيطرة قبيلة

على أخرى، أو شيخ قبيلة على مقاطعات أو إقطاعيات شيخ قبيلة أخرى، وأن بريطانيا كانت تنظر إلى مصالحها فكأن تدعم السلاطين وشيوخ القبائل الموالين لها؟

أليس هذا النوع من الكتابة التاريخي يغرس مفاهيم خاطئة لدى أجيالنا الجديدة، عندما نركز على الصراعات القبلية، ونعتبرها انتصارات وهزائم بعضها ضد البعض الآخر، وتكون النتيجة غرس الشقاق والتجزئة الاجتماعية بدل غرس فكرة الوحدة الوطنية؟ ثم من ناحية أخرى أليس إعطاء تلك الأحداث القبلية صورة الثورات قد حملنا تلك الأحداث أكثر مما نحتاج وشوهنا عن غير قصد مفهوم الثورة؟

إذا كانت تلك الأحداث والصراعات الشخصية والقبلية ثورات، فما هي أيديولوجيتها؟ وما هي أهدافها؟ وهي ضد من؟ وما نوعية القوى والطبقات الاجتماعية التي ساهمت بها؟ ثم كيف نستطيع أن نقارن بين تلك الأحداث التي يطلق عليها البعض ثورات وبين الثورات الحقيقية ضد الوجود الأجنبي والتخلف الاجتماعي والاقتصادي؟

إن هذا النوع من الكتابة سيخلق تشويشاً واضطراباً لدى الناشئة في فهم أحداث تاريخنا من جهة، ويزر لنا الحدث التاريخي ليس في إطاره الزمني وظروفه الموضوعية، بل في إطار مفاهيمنا المعاصرة، والتي يجب أن تنصب على تحليل الحدث التاريخي بعد نقله بأمانة وموضوعية من مصادره الأصلية كي نستفيد منه في حاضرنا ومستقبلنا.

نحن لا نختلف أن تلك الأحداث قد وقعت بالفعل، ولكن علينا أن نتعامل معها بوعي تاريخي من جهة، ومن جهة أخرى لا نكتفي بعرضها وسرد وقائعها، بل تحليلها ومقارنتها والاستنتاج منها فالهدف الأساسي للكتابة التاريخية هو الاستفادة من تجارب الماضي في حاضر الشعوب ومستقبلها حتى لا تتكرر الأخطاء، وحتى يقوم التاريخ بواجبه تجاه نهضة الشعوب، وحتى نزيل عن التاريخ فكرة اجترار الأحداث الماضية وأخبارها بدون الاستفادة الحقيقية منها.

ثانياً: لقد أغفل الكاتب قضية هامة في كتابه ألا وهي النشاط التجاري لعمان ومدى تأثيره على العلاقات العمانية البريطانية.

نعرف أن عرب عمان كان لهم دور نشيط في ميدان التجارة في المحيط الهندي والبحر الأحمر، وأن الاستعمار الغربي قد توجه إلى هذه المنطقة في البداية لأهميتها التجارية إن الفترة التي حددها المؤلف وهي منذ نهاية القرن الثامن عشر حتى خمسينات القرن التاسع عشر كانت زاخرة بالنشاط التجاري أو بدون شك كان لذلك النشاط تأثير على العلاقات البريطانية العمانية. إن هذا الموضوع قد أهمله الكاتب ربما لأن المنهج الذي اتبع هو التعامل مع الأحداث السياسية دون إعطاء قدر من التركيز على الجوانب الأخرى الهامة مثل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثاً: من القضايا الهامة الأخرى التي يصعب على أي باحث أن يتناول العلاقات العمانية البريطانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر دون بحثها هي مسألة تجارة الرقيق.

لقد بدأت بريطانيا بمحاربة تجارة الرقيق في المناطق التي تقع تحت سيطرتها تحت ضغط القوى الدينية في بريطانيا من جهة، ونتيجة لردود الفعل التي ولدتها تجارة العبيد الأفريقية إلى الولايات المتحدة.

ولقد عممت الحكومة البريطانية هذا المنع بمراسيم منذ ١٨١١م. ولقد كتب عدد من الباحثين في هذه المسألة مثل جون ب. كيلي، وأرنولد ويلسون وغيرهما.

رابعاً: إن مؤسساتنا العلمية مطالبة بأن لا تتسرع في إصدار الكتب التي لا يتوفر فيها الإبداع والجديد أن منطقتنا بحاجة إلى دراسات جديدة وجادة، وليس تكرار ما كتبه الآخرون مع تغيير في الأسلوب واللجوء إلى العرض التاريخي الإخباري، المطلوب تجاوز هذه المرحلة معها كانت التبريرات «المنطقية» التي تثار بين الحين والآخر لتشجيع هذا النهج في التأليف ولا يتعدى المدرسة التقليدية التي ساهمت إلى حد كبير في تخلف أمتنا العربية.

خامساً: لقد كنا ننتظر ونحن نقرأ هذا الموضوع كأطروحة ماجستير، ومن ثم كتاباً أن يتجوى على مناقشة لبعض القضايا الهامة وعلى نقد لبعضها، وليس الاكتفاء بسرد الأحداث تاريخياً، إن الكتاب قد عرض العلاقات السياسية بين عمان وبريطانيا، ولكنه لم يوضح ويركز على عدم تكافئها من جهة، ولا الآثار السلبية الناتجة عن تلك العلاقات على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في عمان.

بعد ذلك لا بد من الانتقال إلى الجوانب الفنية في الكتاب فهي مكتملة بلا شك للجوانب الأخرى التي سبقت مناقشتها.

لقد صدر هذا الكتاب عام ١٩٨١، ذلك يعني أنه حديث، وبإلقاء نظرة على المصادر التي اعتمد عليها المؤلف يتضح لنا أنه لم يطلع على دراسات عديدة هامة عاجلت تاريخ المنطقة في هذه الفترة ويلاحظ أن المراجع العربية التي اعتمد عليها صادرة قبل عام ١٩٧٠ ما عدا كتابين في بداية السبعينات حول المنطقة، وكان على المؤلف وهو يشرع في إصدار أطروحته للماجستير هذه في كتاب أن يرجع إلى الدراسات التي صدرت في الفترة ما بين تقديمه الأطروحة وصدور الكتاب.

وعن النقاط الأخرى حول المصادر، فقد أشار المؤلف عدة مرات إلى دليل الخليج تأليف لوريمير، إلا أنه لم يرجع إلى النسخة الإنجليزية بل اعتمد على الترجمة العربية التي صدرت عن ديوان حاكم قطر، وبالرجوع للنسخة الإنجليزية نجد أن الترجمة العربية قد حذفت منها موضوعات عديدة! كما أشار المؤلف إلى بعض الوثائق البريطانية غير المنشورة، والأفضل نشر بعض تلك الوثائق كنماذج في ملحق في نهاية الكتاب.

وأخيراً فقد اعتمد المؤلف على الكتب بصورة رئيسية دون الاهتمام بالدراسات المنشورة في الدوريات العربية والأجنبية حول المنطقة، ونعرف مدى أهمية متابعة ذلك في دراساتنا التاريخية المعاصرة.

إن هذا النقد الذي نوجهه لهذا الكتاب لا ينتقص بأي حال من جهد المؤلف في بحث هذا الموضوع، ولكنه يلقي الضوء على بعض القضايا التي نعتبرها هامة في مثل هذه الدراسات، وأملنا كبير في أن يتسع صدرنا للندد لأنه السبيل الوحيد لتطوير أبحاثنا وهذا لا يعني في النهاية أن كتاباتنا جميعاً تخلو من النواقص والأخطاء.

مراجعة عبد الملك التميمي

قسم التاريخ - جامعة الكويت

خير الله عصار ، مبادئ علم النفس الاجتماعي ، الناشر : ديوان المطبوعات الجامعية / الجزائر ١٩٨٤ .

شغلت الدراسات النفسية / اجتماعية اهتمام علماء النفس والاجتماع وغيرهم، وقد تناولوا في بحوثهم ودراساتهم العديد من المشكلات النفسية / اجتماعية الناتجة عن عملية التغير الاجتماعي وآثارها على السلوك. كما تعرضوا لعملية التفاعل الاجتماعي - التي تشكل حلقة ديناميكية مستمرة بين جميع قطاعات المجتمع الإنساني من أفراد وجماعات مؤسساتها القائمة ضمن أطرها الثقافية / اجتماعية، وقد كان لهذه أهمية بالغة الأثر في الدراسات النفسية / اجتماعية وهذه هي المسألة التي حاول المؤلف مناقشتها في كتابه « مبادئ علم النفس الاجتماعي » .

يقع الكتاب في ٢٧٣ صفحة مقسمة إلى مقدمة وملحق وإثني عشر فصلاً. ناقشت فصول هذا الكتاب مشكلات نفسية على المستوى الفردي ومشكلات نفسية / اجتماعية بالإضافة إلى بعض المشكلات الاجتماعية. وسوف نتناول في هذا العرض مناقشة القضايا التي يثيرها المؤلف في كل فصل وأسلوب العرض، مع إبداء بعض الملاحظات حول ذلك.

يناقش الفصل الأول من الكتاب ميادين علم النفس ومواضيعه الرئيسية، وكذلك عملية التفاعل الاجتماعي. ويرى أن التفاعل الاجتماعي يتخذ شكل مؤثرات واستجابات في حلقة متصلة من العلاقات التبادلية. ولا يقتصر الكاتب على هذا فقط بل يشير أيضاً إلى أنماط التفاعل والعوامل التي تؤثر في السلوك الاجتماعي فيه. ويناقش المؤلف في الفصل الثاني عوامل السلوك النفسي - اجتماعي ومحاول إلقاء الضوء على القوى التي تحدد نوعية السلوك النفسي الاجتماعي وحصرها بنوعين: عوامل داخلية، تشمل الحاجات والدوافع والغرائز، وعوامل خارجية موضوعية مرتبطة بالبيئة الاجتماعية والمادية.

يناقش الفصل الثالث التحليل النفسي للسلوك ويركز المؤلف على النظريات التحليلية والمألوفة وأهمها النظرية الفرويدية. ويشير المؤلف في الفصل الرابع إلى آليات الدفاع النفسي ويحصرها في عشر آليات مثل: العدوان، النكوص، التعميؤ، التبريد، الإسقاط، التسامي، التقمص، الصراع النفسي، الإحباط والكبت وهي ردود الفعل التي تصدر عن النفس البشرية عندما تواجه عوائق في عملية التفاعل مع البيئة الاجتماعية. إن عوائق التفاعل الاجتماعي كثيرة ومتنوعة، مصدرها غالباً التعقيدات في الحياة الاجتماعية. وهذه التعقيدات ردود فعل مختلفة في السلوك الفردي الاجتماعي والتي تتبلور في شكل آليات الدفاع.

يتناول المؤلف في الفصل الخامس مراحل التطور في الدراسات النفسية اجتماعية وحصرها بمراحل ثلاث: مرحلة الدراسات النظرية، مرحلة الدراسات الأيمبريقية، ومرحلة الربط بين الدراسات الأيمبريقية والنظرية ومساهمة كل من أفلاطون، وأرسطو، وابن خلدون، غوستاف لوبون، غابرييل تارد، تشارلز كولي، ووليام ماك دوغل. ويتعرض بعد ذلك للاتجاهات الحديثة في علم النفس الماركسي.

أما في الفصل السادس فيتناول المؤلف شرح بعض النظريات الشائعة في علم النفس الاجتماعي، وبصورة خاصة تناول مجموعتين رئيسيتين: الأولى النظريات التي تؤكد على الفرد والثانية النظريات والبحوث

التي تؤكد على الجانب الاجتماعي (أي الموافق) وما يوجد فيها من متطلبات على المستوى الفردي وتوقعات من طرف الآخرين.

ويناقش المؤلف في الفصل السابع خصائص البحوث الأمبيريقية، وخطواتها العلمية وكيفية تحليل الفرضية وتحليل عناصرها الأساسية، وكذلك توضيح العلاقة بين المتغيرات التي تتضمن المفاهيم العلمية ويشير بصورة خاصة إلى الاتجاه مستعرضاً بعض النماذج القياسية له.

وفي الفصل الثامن يتناول المؤلف عدداً من البحوث البارزة في الدراسات النفسية - الاجتماعية في مجالات مختلفة مثل الصناعة والشباب وجماعة العمل، ويقوم بتحليل دراسة حالة نفسية اجتماعية حول المراهقين في بيئة عربية (مصر) ويهدف المؤلف إلى التوصل إلى صورة محددة للتفاعل الاجتماعي من خلال الأطر التجريبية العلمية، وإبراز أشكال التفاعل الناتجة عنه، ومناهج الدراسة، وكيفية انتقاء المشكلات وإمكانات تطبيق هذه الدراسات على بلدان أخرى، مع مراعاة الاختلافات الثقافية والاجتماعية السائدة فيها. ثم ينتقل المؤلف إلى مناقشة التغيرات التي تطرأ على المستوى الفردي، أو على المستوى الاجتماعي أثناء عملية التفاعل الاجتماعي في الفصل التاسع من الكتاب، ويشير إلى الأسباب المؤدية لمثل هذه التغيرات ثم يتطرق إلى عمليات التفاعل الاجتماعية الرئيسية ويغدها بعملية التجمع، وعملية التفريق التي تتحكم في عملية التوازن أثناء عملية التفاعل الاجتماعي.

كما يشير إلى حتمية التغير وما ينتج عنها من عوامل التوتر النفسي الاجتماعي ويعزو إلى الأسباب التالية:

- ١ - تطور الحاجات كما ونوعاً، والأوضاع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي لا تتطور بشكل مواز.
 - ٢ - تطور الظروف الاجتماعية والاقتصادية نحو وضع لا يسمح بالاستمرار في إشباع الحاجات السائدة.
 - ٣ - تطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية نحو فائض اقتصادي بشكل سريع.
- ثم ينصرف المؤلف لموضوع التغير الاجتماعي والخصاري وآثارهما على إحداث التغيرات الاجتماعية النفسية، ضمن إطار التحليل النظري ومشكلات التغير.

ثم في الفصل العاشر يتناول المؤلف عدداً من المشكلات النفسية الاجتماعية المعاصرة أو التي برزت كنتيجة للتغيرات التكنولوجية والاجتماعية في أوروبا والتي بالتالي أدت إلى بروز تحولات واسعة في شخصية الإنسان ومؤسساته الاجتماعية وعلاقته مع المجتمع والبيئة.

ومن الجدير بالإشارة هنا أن المؤلف قد انتقل في معالجته من وجهة النظر التاريخية الاجتماعية للمراحل التي مرت بها الصناعة في الغرب إلى وصف بعض خصائص التكيف في بلدان العالم الثالث عامة، والعالم العربي الإسلامي بشكل خاص.

أما من حيث المشكلات النفسية الاجتماعية التي ركز عليها المؤلف فهي مشكلة «الإغتراب» أو «الإحباط» و«العصاب»، و«الانحراف». وقد قام بربط الإحباط بظاهرة الإغتراب محاولاً التوصل لتكوين أداة منهجية لدراسة هذه المشكلات. وفي محاولة لمناقشة الإحباط وعرضه مقارنة بين بلدان العالم الثالث والبلدان الصناعية المتطورة، يرى أن ظروف العالم الثالث هي الأكثر ملاءمة للإحباط وذلك بسبب تحلف الظروف الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة عن حاجات السكان المتزايدة.

ويرى كذلك أن عنصر الضعف لدى الفرد في مواجهته لمشكلات التغير الاجتماعي هو عنصر أسامي في الإغتراب والإحباط والعصاب.

يناقش المؤلف في الفصل الحادي عشر بعض الأساليب المتبعة في معالجة المشكلات على المستوى الاجتماعي والمستوى النفسي الاجتماعي، ويعرض خمس خطوات لمعالجة المشكلات في فعاليتها، في طرح هذه المشكلات والحلول المقترحة لها. وأكد على أن هذه الخطوات هي عبارة عن إجراءات منهجية واجتماعية لمعالجة المشكلات ذات الجذور الاجتماعية، وإجراءات نفسية لمعالجة مشكلات ذات جذور نفسية مع التأكيد على عدم فصل الفرد عن المجتمع.

ويقوم المؤلف في الفصل الأخير بتحليل نظريات القيادة والمناهج المتبعة في دراستها وبالأخص منهج السمات الذي يتمتع بها القائل ويستعرض نتائج بعض الدراسات الأميريكية في مفهوم القيادة.

ويتضمن الكتاب ملحقين اثنين وهما: الأول، استشارة البحث بعنوان التكنولوجيا وآثارها في المجتمعات المصنعة والسائرة نحو التصنيع «دراسة مقارنة مكونة من ثمانية أجزاء. والثاني: استشارة بحث حول الاغتراب عن المدرسة.

ولا بد لنا في نهاية هذا العرض من إبداء بعض الملاحظات التي وردت في ذاكرتنا بعد استعراض فصول هذا الكتاب.

يقع المؤلف في نفس الأسلوب الذي غالباً ما يتبعه علماء العلوم الإنسانية العرب وهو نقل النظريات والمناهج الأوروبية والأمريكية في الموضوعات التي تطرق إليها أكثر من تناوله للدراسات التي أجريت في الوطن العربي ولو على سبيل المقارنة. إذ أنه من الملاحظ أن المجتمع المتغير في الوطن العربي يعاني من مشكلات متعددة ومتنوعة.

كما أننا لا بد وأن نؤكد على أن سمات النفسية الفردية والسلوك الفردي وليدة أنظمة وأطر اجتماعية ثقافية نابعة منها. والإنسان العربي يعيش في واقع اجتماعي ثقافي متغاير عما هو في العالم الغربي، ولذا فإن عملية تطبيق النظرية المستعارة - إن صح التعبير - عليه لا تزال تجعلنا ندور في حلقة مفرغة من العمليات التكيفية التطبيقية الملزمة للعلوم الاجتماعية والنفسية.

إن أحداث العالم العربي والتغيرات الاجتماعية / ثقافية في مراحله التاريخية تشير إلى أنماط مغايرة لطبيعة المجتمعات الغربية وهذا في واقع الأمر ينعكس على سلوك الفرد العربي الذي يتحرك ضمن هذه الأطر. وبذلك فإن قواعد سلوكه النفسي الاجتماعي تتأثر بمثل هذه التغيرات.

إن وسائل الدفاع النفسي وآليات الدفاع النفسي وغيرها يجب أن تكون ضمن أطر المشكلات الاجتماعية العربية إن كان هذا الكتاب موجهاً - حسب رأي المؤلف - للطلاب الجزائري أو العربي بشكل عام.

وأخيراً فإن هذا الكتاب وإن جاء مركزاً على الأسس النفسية والاجتماعية للمجتمعات الأوروبية وإن معالجته للمجتمعات العربية جاءت محددة، إلا أن مثل هذه البداية العلمية أو المساهمة المشكورة جديرة بالتشجيع لمزيد من البحوث والدراسات النفسية الاجتماعية الأصلية.

مراجعة يوسف أبو ليلى

كلية الآداب - جامعة الكويت

تأليف : ليني بريزر ، ترجمة وتقديم د. محجوب عمر ، الصهيونية في زمن الديكتاتورية - التاريخ الموثق لعلاقات الصهيونية بالفاشية والنازية ، الناشران : مؤسسة الأبحاث العربية ، دار البيان للنشر والتوزيع الطبعة الأولى : ١٩٨٥ ، عدد صفحات الكتاب : ٣٣٤ من القطع المتوسط .

هذا الكتاب أصدره عام ١٩٨٣ ، الصحفي اليهودي ليني بريزر ، الذي تعود أن ينشر مقالاته في العديد من الصحف والمجلات في الغرب ، ومنها المبدل ايمت انترناشونال ، وجويسن جارديان وغيرهما ، وقد أثار الكتاب عند صدوره حفيظة الصهاينة ، الذين حاربوه بوسيلتين : الوسيلة الأولى هي الاعتراف ببعض الحقائق الموجودة في الكتاب ، والتي لا مجال لإنكارها ، والقيام باقتطافها من سياقها التاريخي وتقديمها للقراء مجدداً بثوب جديد ، كما فعل الكاتب الصهيوني ادوين بلاك في كتابه «إنفاق التحويل» الذي صدر عام ١٩٨٤ ، والوسيلة الثانية هي جمع نسخ الكتاب من الأسواق ، ما أمكن ذلك ، واغراق السوق ، مع الذكرى الأربعين للانتصار على النازية ، بمئات الكتب التي تتحدث عن اضطهاد اليهود في عصر «النازية» مع كل المبالغات الهائلة التي أضاحتها الصهيونية لعذابات اليهود الفعلية ، لتستمر ذلك في دفع هؤلاء البائسين لأرض الميعاد المزعوم ، ولتحصل على أكبر درجة ممكنة من التأييد العلني العالمي في وسط الشعوب الأوروبية على وجه التحديد .

أهمية هذا الكتاب ، تنبع من الوثائق الدامغة التي تثبت تعاون الحركة الصهيونية بأجنحتها المختلفة وفي مراحل متتالية مع هتلر وموسوليني ، وقد درس الحركة الصهيونية منذ أيام هرتزل ، باعتبارها أيديولوجية إنعزالية تقوم على فكرة الدم والأرض ، فتستبق بذلك هتلر وموسوليني في استخدامها لها إن عنصرية الصهيونية جعلت الصهاينة يختارون بدم بارد التعاون مع النازيين ، على قتل اليهود في سبيل دفع بعضهم نحو فلسطين ، وفي ذلك قال دافيد بن غوريون صراحة :

«لو اني عرفت أن من الممكن إنقاذ كل الأطفال في المانيا بإحضارهم إلى انجلترا ، أو إنقاذ نصفهم فقط بنقلهم إلى أرض إسرائيل ، لاخترت البديل الثاني .

ويشرح المؤلف كيف أن . . زعماء الصهيونية ، وفي مقدمتهم هرتزل ، صافحوا قلة اليهود في روسيا وفي دول أوروبا الأخرى ، ووعدوهم ببحث اليهود على الابتعاد عن الأحزاب الثورية ، إذا ساعدهم أولئك الحكام على تأييد الصهيونية ودفع يهود تلك البلدان للهجرة إلى فلسطين ، لذلك فافوض هرتزل ، وزير داخلية القيصر الروسي فون ملغي ، الذي سبق أن نظم مذابح كيشنيف ضد اليهود ، وجوهر التفاوض هو «إبعاد اليهود عن الأحزاب الثورية» التي كانت تروج بها روسيا القيصرية ، مقابل السماح للصهيونية بالعمل في اوساط اليهود لتجهيزهم ، فكان واضحاً ، أن المعادين للسامية ، ومنهم بلفور على سبيل المثال ، هم أشد المؤيدين للصهيونية ، فلكي يكون المرء صهيونياً جيداً ، عليه أن يكون معادياً للسامية إلى حد ما . إن آية حركة يهودية تهذي بطبيعة معاداة السامية سعت . بنفس القدر من القوة - للوصول إلى اتفاق مع النازيين عندما وصلوا للسلطة .

إن عداء الصهانية لأي شكل من أشكال الليبرالية والمعارضين لاستعمال اليهود لحقوقهم الديمقراطية كاملة داخل النظام البرلماني، فإن الوجه الفاشي للنازية لم يقلق زعماء الاتحاد الصهيوني في ألمانيا مطلقاً. بالنسبة للصهانية فإن الليبرالية عدو، وهي كذلك عدو للنازية، ومن ثم يجب أن يكون لدى الصهانية تعاطف وتفهيم كبير تجاه النازية.

وقبل النازية، تعاون الصهانية مع الفاشية الصاعدة في إيطاليا يقول المؤلف إنه في ٢٦ أكتوبر ١٩٢٧، قابل رئيس اللجنة التنفيذية الصهيونية ناحوم سوكولوف حينذاك، الزعيم الفاشي موسوليني، ووصف النتيجة السياسية لذلك اللقاء، ميشيل ليدن: وهو متخصص في الفاشية والمسألة اليهودية، وما قاله في ذلك.

بهذا اللقاء الأخير إحتقت الصهيونية بموسوليني، لم يتمتع سوكولوف الزعيم الإيطالي فحسب بصفته، إنساناً، ولكن أعلن اعتقاده جازماً بأن الفاشية حصنة ضد الأفكار المسبقة المعادية للسامية، بل أنه ذهب إلى أبعد من ذلك وقال: في الماضي ربما كانت هناك تساؤلات حول الطبيعة الحقيقية للفاشية، ولكننا الآن بدأنا نفهم طبيعتها الحقيقية... إن اليهود الحقيقيين لم يحاربوا ضدكم أبداً. هذه الكلمات التي تعادل تصديقاً صهيونياً على النظام الفاشي، رددتها الدوريات اليهودية في جميع أنحاء العالم، وتدفقت في تلك الفترة، التي شاهدت إقامة علاقة شرعية جديدة بين الجالية اليهودية وبين الدولة الفاشية، التعبيرات عن الولاء وعن التعلق بالفاشية من المراكز اليهودية في إيطاليا.

وفي ألمانيا النازية، استقبل الاتحاد الصهيوني الألماني صمود هتلر بترحاب شديد. وكلما اشتدت الاجراءات التي صدرت في قوانين نورسبرغ (أيلول ١٩٣٥) لعزل اليهود، ازداد ذلك الاتحاد الذي وافقت القيادة الصهيونية العليا على خطه السياسي قناعة بالاقتراب من الاتفاق مع النازيين. ذلك، إنه كلما استبعد النازيون اليهود من كل جوانب الحياة الألمانية، كلما أصبحوا في حاجة للصهانية لمساعدتهم على التخلص من اليهود، وكلما وجد الاتحاد الصهيوني الألماني، في تلك الاجراءات، فرصة ثمينة لتعبئة المؤسسات اليهودية المنفصلة في تطوير روح قومية يهودية وفي ١٥ يناير ١٩٣٦ نشرت مجلة بالسناين بوست تقريرها المذهل بأن «طلباً صريحاً بأن يعطى الاتحاد الصهيوني لألمانيا اعترافاً من الحكومة بأنه هو الأداة الوحيدة للسيطرة المنفردة على الحياة اليهودية الألمانية، قد قدمته اللجنة التنفيذية لهذا الاتحاد في بيانها اليوم.

لقد نظرت المنظمة الصهيونية العالمية لانتصار هتلر، بنفس الطريقة التي نظرت إليه بها «الاتحاد الصهيوني للألمانيا»: ليس كهزيمة لكل اليهود في الأساس، وإنما كرهان، إيجابي على إفلاس «التمثيلية» بمعنى اندماج اليهود في مجتمعاتهم، وعلى إفلاس الليبرالية. إن هتلر كان بالنسبة لهم عصا التاريخ الذي ساق اليهود العتيديين مرة أخرى الى جنسهم وأرضهم. وقد وصف اميل لودفيج. وهو صهيوني يعتبر كاتب المسير الشعبية الأولى. الموقف العام للصهيونية من النازية بدقة كبيرة حين قال:

«سيطوي النسيان هتلر في سنوات قليلة، ولكن سيكون له مثال جميل في فلسطين. إن وصول النازي كان أمراً مرحباً به، كثيرون من يهودنا الألمان كانوا يتنذبون بين شاطئين: كثيرون منهم كانوا يركبون التيار بين نار التمثيلية ونار المعرفة الضئيلة بالأمور اليهودية. آلاف من الذي بدأ أن اليهودية قد فقدتهم تماماً، أعيدوا إلى مكانهم بواسطة هتلر، لذلك فأنني شخصياً محتن لهم جداً.

وكانت الفضيحة الكبرى، بالنسبة للصهيونية، هي اتفاقية «المخافراء» مع النازيين بموجب هذه الاتفاقية:

كما يشرح الكاتب ، يسمح النازيون لليهود الالمان ينقل جزء من ثرواتهم إلى فلسطين وإلى دول أخرى، شريطة أن يتم نقل هذه الأموال، عبر شراء سلع المانية قابلة للتصدير في الخارج، بموجب هذه الصفقة، ثم تهجير الكثير من اليهود الالمان لفلسطين، الذين رحب بهم الانتداب البريطاني، حتى في إطار خارج النسبة المحددة للالمان، وذلك من أجل أموالهم التي تحرك الاقتصاد في زمن الركود المعروف في الثلاثينات، وهكذا ساهم الصهاينة، بفك تطابق المقاطعة على النازية الالمانية بشكل واسع ولذلك تدفق إلى فلسطين عام ١٩٣٥ وحده: ٦١٨٥٤ مهاجراً يهودياً، وتدفع فيما بين ١٩٣٣ - ١٩٣٦: ١٦٤٢٦٧ يهودياً لفلسطين.

والاجنحة المتعددة في الحركة الصهيونية، بمن في ذلك من يوصفون «بالتصحيحيين» من جماعة جابوتنسكي: آباء حزب حيروت الروحيين والسياسيين، كلها تتفق على ضرورة التعاون مع النازيين والفاشيين، طالما أن ذلك سيخفي في نهاية المطاف اضطهاد اليهود في تلك البلدان ودفعهم للهجرة. لقد كان كافياً بالنسبة للصهاينة أن يعلنوا التأييد لموسوليني، لأنه قال في عام ١٩٣٥م، لدايفد براتو، الذي أصبح فيما بعد الحاخام الأكبر في روما أنه: «لكي نتجح الصهيونية، فأنتم لأن يكون لديكم دولة يهودية يعلم يهودي. ولغة يهودية، والشخص الذي يفهم ذلك جيداً، هو جابوتنسكي».

ورد جابوتنسكي هذا الجميل لموسوليني بتحذيره القوي لشباب حركة البيتار اليهودية في سفيتافيكيا والذي جاء فيه:

لا تتدخلوا في أي حوار حزبي يتعلق بإيطاليا، لا تعبثوا عن أي اراء في السياسات الايطالية. لا تنقدوا النظام الحالي في ايطاليا، فإذا سئلتم عن معتقداتكم السياسية والاجتماعية أجيبوا: أنا صهيوني، رغبتي الأعظم هي الدولة اليهودية، وفي بلادتي أعارض الحرب الطبقية، هذه هي كل عقيدتي:

وفي إسرائيل المعاصرة، فإن اسحق شامير وزير الخارجية والذي يصبح رئيس الوزراء في أكتوبر، ينتمي لعصابة وستيدن هذه العصابة التي كشف النقاب عن نسخة من اتفاق مع النازيين وجدت في اوراق السفارة الالمانية في تركيا. عرفت بوثيقة انقرة ١١ يناير ١٩٤١، ونشرها ليني برينر وفي تلك الوثيقة - الهامة - قالت مجموعة ستيدن للنازيين:

إن إجلاء الجماهير اليهودية من اوروبا هو شرط مسبق لحل المسألة اليهودية، ولكن ذلك لا يمكن أن يصبح ممكناً وكاملاً، إلا من خلال توطين هذه الجماهير في وطن الشعب اليهودي، فلسطين، ومن خلال إقامة الدولة اليهودية في حدودها التاريخية، إن المنظمة القومية العسكرية تعرف جيداً النوايا الحسنة لحكومة الرايخ الالمانى وسلطاتها تجاه النشاط الصهيوني داخل المانيا وتجاه خطط الهجرة الصهيونية، من رايها:

١ - ان المصالح المشتركة يمكن أن تقوم بين إقامة نظام جديد في اوروبا منسق مع المفهوم الالمانى، والطموحات القومية للشعب اليهودي، كما تجسدها المنظمة العسكرية القومية.

٢ - ان التعاون بين المانيا الجديدة، وبين عيرانية شعبية متجددة ممكن.

٣ - ان إقامة الدولة اليهودية التاريخية على اسس قومية وشمولية ومرتبطة بمعاملة مع الرايخ الالمانى، ستكون في مصلحة الحفاظ على موقع نفوذ الماني مستقبلي في الشرق الأوسط وتقوته.

وانطلاقاً من هذه الاعتبارات، فإن المنظمة العسكرية القومية في فلسطين تحت شرط الاعتراف

بالطموحات القومية المذكورة أعلاه والخاصة بحركة الحرية الاسرائيلية من جانب الرايخ الألماني، تعرض ان تشارك بنشاط في الحرب إلى جانب ألمانيا.

هذا العرض الذي تقترحه المنظمة العسكرية القومية، يتصل بالتدريب العسكري وتنظيم الطاقة البشرية اليهودية في أوروبا تحت زعامة وقيادة المنظمة العسكرية القومية. وستشارك هذه الوحدات العسكرية في الحرب لفتح فلسطين إذا ما نقرر فتح تلك الجبهة.

إن المشاركة غير المباشرة لحركة الحرية الاسرائيلية في النظام الجديد في أوروبا، وهو الآن في مرحلة تحضير بالفعل، مرتبط بحل جذري إيجابي للمشكلة اليهودية الأوروبية باتساق مع الطموحات القومية المذكورة للشعب اليهودي، وذلك سيقوي بشكل غير عادي الأسس المعنوية للنظام الجديد في عيون كل الانسانية.

إن نذكر هذه الوثيقة في هذه اللحظات التاريخية. أمر هام جداً، لأن المجتمع الصهيوني يتجه بسرعة نحو اليمين ونحو الفاشية. وبدون الوجه العنصري الفاشي لهذا النظام ليس نجاحاً عن أزمة داخلية بسبب تطور اقتصادي في مرحلة معينة، وإن كان ذلك أحد العوامل، بل إن إسرائيل كما يقول دان هوروفيتش في مقال له بجريدة دافا - في ديسمبر ١٩٨٤: «دولة ناضجة للفاشية». فالتطابق الحالي بين القومية القبلية والتعصب الديني والشعبوية العينية ترسي جميعها الأساس السياسي للفاشية الاسرائيلية.

الفاشية الاسرائيلية التي تتوجه الآن ضد العرب وتسعى بقسوة لطردهم، لها جذلها الداخلي، ككل فاشية، ليس ثمة فاشية للترف Delux fascism يقول الدكتور محجوب عمر - وهو طبيب مصري اهتمن العمل النضالي في صفوف الثورة الفلسطينية منذ وقت مبكر - في مقدمة ترجمته لهذا الكتاب الهام:

إن الكيان العنصري قد بنى - بحجة الأمن - نظرة ضرورة التفوق العسكري على الدول العربية، وهي في الحقيقة تطبيق لفكرة العنصرية عن التفوق العرقي لسكانه، والطريق للقضاء على هذه العنصرية الفاشية الجديدة - القديمة هو بمحاولة ضرب هذا الكيان من داخله ومن خارجه.

ولكن الحاسم في الأمر، من وجهة نظرنا، سيقى في ضرب هذا الكيان من الخارج، مع ضرورة عدم اغفال تنمية تناقضاته الداخلية التي تنمو بإطراد كلما قام العرب بطرق قوي لأبواب هذا الجينو المغلق لعل ساكنيه يقيمون من أوهامهم العدوانية المعاكسة لحركة التاريخ.

حين تعرض جنود من عصابة «غوشن ايونيم» اليهودية المتطرفة، لسيل الصواريخ الفلسطينية أثناء غزو لبنان في صيف ١٩٨٢م، قالوا لصحيفة معاريف: «إن الأمور لدينا تغيرت، فالأسود من داخل الدبابة تختلف عنها في المنزل لقد أصبحنا أقل تطرفاً وأقل استعداداً للتمسك بالمناطق المحتلة، وحمدنا الله أن لا ضرورة للقتال في سيناء هذا هو الحل، الذي يتخذ في نهاية المطاف، اليهود والفلسطينيين على حد سواء، ويولد أفاق حياة ديمقراطية في وطن لا تفرقة فيه بسبب الجنس واللون والعنصر والديانة، وطن نموذج للديمقراطية يحملون بها في الشرق الأوسط.

مراجعة : توفيق أبو بكر

الكويت

فؤاد بسيسو ، التعاون الانمائي بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي (المنهاج المقترح والأسس المضمونية والعملية) مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت (١٩٨٤) - ٤٩١ صفحة .

قبل أن ادخل في تقويم محتويات الكتاب وملاحظات حول أود أن اعرض بعض النقاط التي ارتأيت الإشارة إليها في المقدمة بشكل مركز.

يمثل الكتاب محصلة جهد علمي متفرع على مدى عدة سنوات للحصول على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة درهام في المملكة المتحدة. وأن العمل المقدم جدير بالتقدير والثناء نظراً لما يتميز به من تحليل متعمق في الكثير من الجوانب التي تناولها. كما وأن البيانات والشواهد التي احتواها الكتاب تعكس محصلة علمية تضيف الكثير إلى المكتبة العربية عموماً والخليجية خصوصاً. لقد استفدت من مراجعتي للكتاب وأمل أن أكون موفقاً في إعطائه حقه في العرض والمراجعة في المجال المتاح لثل هذه الأعمال، خاصة وأن الكتاب جاء شاملاً للكثير من التحليلات والمقترحات.

يحتوي الكتاب على خمسة عشر فصلاً موزعة بين أربعة أقسام هي:

- (١) ملامح واتجاهات التنمية في بلدان مجلس التعاون لأقطار الخليج العربية.
 - (٢) تقويم التعاون الانمائي الجاري والعلاقات الاقتصادية شبه الإقليمية، والأقليمية، والدولية لأقطار مجلس التعاون الخليجي.
 - (٣) دوافع التعاون الانمائي في الإطار شبه الاقليمي والإقليمي والدولي.
 - (٤) المنهاج التطبيقي للتعاون الانمائي بين أقطار مجلس التعاون الخليجي.
- كما ويتضمن الكتاب ملحقين أحدهما حول الأنفاقية الاقتصادية الموحدة بين اقطار مجلس التعاون الخليجي والآخر يحتوي على جداول احصائية. ولقد حدد المؤلف المنطلقات والركائز الاساسية التالية لتكون القاعدة في التحليل ووصولاً إلى المنهاج المقترح:
- (١) تستهدف دول المجموعة الخليجية تقليل اعتمادها على النفط، وأنها توجهت منذ فترة السبعينات نحو تبني استراتيجية للعمل الانمائي تقوم على اساس تنوع قاعدتها الإنتاجية من أجل اقامة قاعدة التوليد الذاتي للنمو لدى انتهاء عصر النفط.
 - (٢) تحديد ثلاث دوائر للتعاون الانمائي هي:

- أ - الدائرة شبه الإقليمية، وتضم الدول الخليجية الست الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي .
- ب - الدائرة الإقليمية، وتضم مجموعة البلدان الاعضاء في جامعة الدول العربية.
- جـ - الدائرة الدولية، وتشتمل على منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمات الأمم المتحدة.

ولقد ارتبط الهدف الأساسي من البحث بعملية استكشاف وتحديد منهاج التعاون الاقتصادي الاثمائي الذي يتسم بالجدوى التطبيقية العملية وبالشكل الذي يحقق أقصى المنافع المتاحة للتنمية في دول مجلس التعاون الخليجي ويستجيب لاحتياجاتها ويوفر الاطار المناسب لمحدداتها ويأخذ في الاعتبار، في الوقت نفسه، ما تتيحه حركة التعاون الاثمائي في دوائرها الثلاث من فرص لتحقيق قاعدة التوليد الذاتي للنمو فيها.

ونظراً مع ما تقدم تضمن القسم الأول، في فصوله الأربعة، اجراء تحليل متعمق لهيكل وأهداف واتجاهات ومشاكل التنمية الاقتصادية في دول المجموعة، مع التطرق إلى موضوعي ندرة الموارد البشرية والطبيعية المتاحة لها، وذلك تمهيداً لبلورة الاحتياجات الاثمائية ذات الطبيعة الاستراتيجية التي يجب على المنهاج المقترح أن يلبي مطالباتها . وتضمن العرض أيضاً بحث جوانب الموارد والتنمية الصناعية مع التركيز على اتفاق تنمية الزراعة والثروة السمكية . ولقد جاء هذا التحليل الوافي مدعماً بالأدلة والشواهد الاحصائية مما يوفر الارضية الأساس للتحليلات اللاحقة .

وتوجه الكتاب، في قسمه الثاني، إلى التركيز على اجراء تقويم لمسار حركة التعاون الاثمائي المعاصرة والجارية بين اقطار المجلس في الدائرة شبه الإقليمية، بالإضافة إلى تقويم مسار حركة التعاون بين هذه الاقطار في دائرتها الإقليمية العربية ودائرتها الدولية، وذلك بهدف الوقوف على مدى التشابك في العلاقات الاقتصادية والاثمائية في دوائرها الثلاث وانعكاسها الايجابية والسلبية على حركة التنمية فيها، وبالشكل الذي يساعد على تحديد فرص وامكانات التعاون في اطار الدوائر الثلاث.

تضمن الفصل الخامس من القسم الثاني تقويم التعاون الاثمائي الجاري بين الاقطار العربية الخليجية (الدائرة الأولى). ومن ابرز ما تضمنه هذا التقويم ما يلي:

١) أن تبني أنظمة طموحة للتعاون والتكامل الاثمائي انتهى إلى تحقيق نتائج متواضعة.

٢) حققت حركة التعاون الاثمائي، برغم قصر مدتها، ثلاثة انجازات رئيسة:

أ - تطوير قطاعي ارتباط بإقامة منظمة الخليج للاستشارات الصناعية.

ب - تطوير شامل نتيجة اقامة مجلس التعاون الخليجي العربي (١٩٨١).

جـ - اقامة بعض مشروعات البنية التحتية أو قاعدة التنمية النوعية وخاصة بالنسبة لمشاريع الزراعة والثروة السمكية.

واشتمل الفصل السادس على بحث موضوع التعاون الاثمائي في اطار الدائرة العربية، على أساس التعاون الشامل والقطاعي. ويخلص التحليل إلى تأكيد أهمية صيغة أو منهاج التعاون الاثمائي الذي يتخذ من التوجه الجزئي القطاعي أساساً للجهود التنموي المشترك، وأن يتركز هذا التعاون ويتمحور حول بعض النشاطات أو القطاعات ذات الطبيعة الحيوية والمهمة للتنمية العربية في اطارها الاقليمي. ويعزى هذا التركيز كنتيجة لفشل أو ضعف الانجازات العربية على المستوى الأشمل، كحالة السوق العربية المشتركة مثلاً، مقارنة بالمجالات القطاعية كالشركة العربية البحرية لنقل البترول والشركة العربية للاستشارات البترولية والمعهد العربي للتدريب النفطي والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومجالات التعاون المالي الأخرى كالشركة العربية للاستثمار.

وتناول الفصل السابع بحث هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية لاقطار المجلس على المستوى شبه الاقليمي والاقليمي والدولي، من خلال التركيز على جوانب التجارة الخارجية والدخل والاستثمار. وتؤكد نتيجة التحليل حقيقة الاعتماد الكبير لاقطار المجموعة الخليجية على علاقاتها الاقتصادية الدولية وتشر إلى استمرارية ذلك في المستقبل المنظور. وتبرز في هذا المجال عدة عوامل تضغط باتجاه متابعة الاعتماد على الدائرة الدولية بدرجة تفوق ما يجري داخل الدائرتين شبه الاقليمية والاقليمية العربية، نذكر منها:

- (١) الاعتماد على تصدير النفط للحصول على العملات الصعبة.
- (٢) ضعف قاعدة الانتاج الزراعي والصناعي في الاقطار الأعضاء بالمجلس وارتفاع الميل الحدي للاستيراد لدى دول هذه المجموعة.
- (٣) تنوع القاعدة الانتاجية والتصنيع والتنمية الاجتماعية مما يضطر الدول الخليجية للاعتماد على العلاقات الاقتصادية الدولية.

وقد يكون من المناسب الإشارة إلى الجدول رقم (١١) في الملحق الاحصائي صفحة ٤٥١ الذي يعكس درجة اعتماد الاقطار الخليجية على العلاقات التنموية والاقتصادية في إطار الدائرة الدولية.

أما القسم الثالث من الكتاب فانه يبحث في دوافع التعاون الاثماني في الاطار شبه الأقليمي والاقليمي والدولي في الفصول الثامن والتاسع والعاشر على التوالي.

يتضمن الفصل الثامن بحث المنطلقات العامة لدوافع التعاون الاثماني وينتهي بالتركيز على أن التعاون الخليجي، وضمن مجاله الاقتصادي والاجتماعي والجغرافي، يوفر اطاراً أكثر فاعلية في خدمة حركة التنمية التي تستهدف الوصول إلى مرحلة التنمية الحقيقية، ذاتية التوليد، والأمنة فور العبور إلى مرحلة ما بعد النفط. وذلك من خلال العوامل الأساسية التالية:

(١) نمية الظروف للاستفادة من اقتصاديات النطاق من كافة الجوانب وبما يساعد في التغلب على مشكلة محدودة الطاقة الاستيعابية على الصعيد القطري.

(٢) الاسراع بتدعيم قاعدة البحث العلمي وتنمية القدرات المشتركة المتعلقة باكتساب التكنولوجيا وتطويرها لاحتياجات التنمية المشتركة تمهيداً لزرعها في الحركة الاثمانية الخليجية.

(٣) ترسيخ مؤسسات التعاون الاثماني لمواجهة الاختلالات والنزعات المختلفة، وبالشكل الذي يضمن تعزيز مكانة الاقطار الخليجية ككتلة لها موقعها الاقتصادي المتميز، وذلك من خلال القطاع القطري والاستثمارات المرتبطة به. ولقد توجهت الاقطار الخليجية إلى ترجمة هذا التوجه من خلال اقامة مجلس التعاون الخليجي العربي، وكذلك من خلال ما تحق من مشاريع مشتركة في السنوات القليلة الماضية.

ويبحث الفصل التاسع موضوع دوافع التعاون الاقليمي لاقطار المجلس في اطار الدائرة العربية. واطهرت تحليلات هذا الفصل الحاجة الملحة والحجوية للتعاون الاقليمي. إذ تؤمن مجموعة الاقطار العربية مجالاً أرحب يتسم بتنوع قاعدة موارده الطبيعية والبشرية. ويمكن. فيما لو توفرت الظروف المناسبة، تصور وجود نوع من الاكتفاء العربي الذاتي فيما يتعلق بتوفير العناصر الأساسية للنمو والتنمية. فالوفرة النسبية للموارد الطبيعية

والبشرية في الدول العربية غير الخليجية، ووفرة رأس المال النسبية في اقطار الخليج العربية ومعدودية طاقاتها الاستيعابية تتيح فرصة مناسبة لتوسيع دائرة الاستثمارات المنتجة للأموال الخليجية، إلى جانب امكانية حصول الاقطار الخليجية على العمالة العربية بجميع مستوياتها وفئاتها. وتوفر السوق العربية بعض مقومات نجاح حركة التصنيع.

ويخلص الفصل إلى توكيد جدوى مواجهة مشكلة الأمن الغذائي وفق منطلق اقليمي يستند إلى قاعدة من الموارد الزراعية والغذائية تنسم بالوفرة النسبية. وجرى توكيد واضح على حقيقة أنه لا يمكن تصور تنمية قائمة على اساس التعاون شبه الاقليمي، وقادرة في الوقت نفسه على إحداث التغيرات الهيكلية المطلوبة في الجسد الاقتصادي لهذه الاقطار لتحقيق هدف بناء قاعدة التوليد الذاتي للنمو الأمن والحقيقي والتي تهيء للانطلاق الاقتصادي في مرحلة ما بعد النفط. إذ لا يمكن تصور تنمية بهذا التوجه دونما تبنيتها برامج للتعاون الاثماني مع الدائرة الاقليمية (العربية).

وتضمن الفصل العاشر توكيد أهمية التعاون الاثماني مع الدائرة الدولية في مجالات عديدة لا يمكن أن تتوافر على المستويين شبه الاقليمي والاقليمي، نذكر أهمها فيما يلي:

(١) اعتماد التصنيع على الدائرة الدولية.

(٢) اعتماد الدول الخليجية على الدائرة الدولية في مجالات العوائد التغطية، إلى جانب اعتمادها التجاري والاستثماري، ولا يوجد ما يدلل على درجة تباطؤ هذا الاعتماد.

وتعكس التطورات الاقتصادية منذ بداية السبعينات تزايد اعتماد المجموعة العربية على علاقاتها الاقتصادية مع الدائرة الدولية في مجالات التكنولوجيا والتجارة ورأس المال. فالدول العربية عموماً تتميز بضعف هيكلها الاقتصادية والصناعية، وبسبب كل الجهود التي تبذل في مجالات التنمية الزراعية فإن الهيكل الإنتاجي يتسم بالضعف ويعاني من معوقات كثيرة ترتبط باستخدام المدخلات الأساسية والبذور المحسنة والأسمدة ومقاومة الآفات الزراعية والميكنة والبحث العلمي والتدريب ورفع معدلات الانتاجية.

أما القسم الرابع والأخير فإنه يتناول تقديم المنهاج التطبيقي للتعاون الاثماني بين اقطار مجلس التعاون الخليجي. وهو المنهاج الذي يتسم، وكما يشير المؤلف في الصفحة ٣٢٩، بالجدوى التطبيقية المرتبطة بتلبية الاحتياجات الاثمانية الحقيقية ويراعي في الوقت نفسه الخصائص الهيكلية المميزة لاقتصاديات الاقطار الاعضاء وطبيعة حركتها الاثمانية وتوجهاتها. وتحقيقاً لذلك تم عرض الفصول التالية:

الفصل الحادي عشر: الاسس الفكرية والعملية لجدوى منهاج التعاون الاثماني.

الفصل الثاني عشر: منهاج تطبيقي للتعاون الاثماني بين اقطار مجلس التعاون الخليجي.

الفصل الثالث عشر: آفاق التعاون الاثماني والاسس المتعلقة بجذواه التطبيقية.

الفصل الرابع عشر: مشكلة الأمن الغذائي كنموذج تطبيقي للمنهاج المقترح.

الفصل الخامس عشر: الخلاصة العامة والتوصيات.

وسنحاول فيما يلي تحديد أهم النقاط الواردة في هذا القسم مع التركيز على طبيعة المنهاج المقترح:

أولاً: ضرورة تبيّ المنهج المعتمد على التوجه الانمائي والقائم على أساس التعاون الجزئي في قطاعات أو نشاطات أو مشروعات محددة لتحقيق أهداف عامة مشتركة ذات طبيعة استراتيجية وحيوية.

ثانياً: ينبغي تكثيف جهود ونشاطات التعاون الانمائي ضمن الدائرة شبه الاقليمية على السواء بالاحتياجات النوعية لقاعدة التوليد الذاتي للنمو، والمرتبطة باستكمال قاعدة البناء التحتي لاقتصادياتها الوطنية بمفهومها الواسع الذي يشتمل على نشاطات البحث العلمي واكتساب التكنولوجيا، وتنمية الموارد البشرية وتطوير ادارة التنمية والمحافظة على البيئة. وينبغي أن تحتل مسألة تنمية الموارد البشرية النقطة المركزية في محور قاعدة البناء التحتي بمفهومها الواسع.

ثالثاً: إن أي استراتيجية استثمارية تستهدف توسيع القاعدة الانتاجية في المدى المتوسط والطويل الأجل، لا بد لها من أن تتخذ من دائرة التعاون الاقليمي (الوطن العربي) أساساً لتوجهاتها ووفقاً لما سبقته الإشارة إليه في مجالات الطاقات الاستيعابية واقتصاديات الحجم.

رابعاً: انتقاء بعض القطاعات أو النشاطات وتركيز الجهود الانمائية نحوها. ويمكن طرح قطاع الصناعات الزراعية كأحد القطاعات النموذجية للتعاون الانمائي (بدوائه الجغرافية - الاقتصادية الثلاث) وذلك للمبررات التالية:

- ١) يؤمن هذا القطاع مصدراً مأسوئاً للغذاء والمنتجات الزراعية ويخفف من الاعتماد على الأسواق الاجنبية، ويوفر مصدراً أساسياً من المواد الأولية للتصنيع الذي يتناسب وظروف وامكانات المنطقة.
- ٢) تؤمن وفرة الطاقة الرخيصة نسبياً في بلدان الخليج امكانية قيام صناعات زراعية متكاملة مع نشاطات الانتاج الزراعي في الاقطار العربية في مجالات عديدة نذكر من بينها تصنيع الاسمدة والمبيدات الحشرية، وصناعة المكائن والمعدات الزراعية كالجرارات، إلى جانب امكانية اقامة صناعات مرتبطة بالثروة السمكية والبحرية. ولزيد من التفصيل نحيل القارئ إلى الفصل التاسع وكذلك الصفحة ٣٧٩.
- خامساً: وقد تعلق الأمر بالاتجاهات المقترحة للتعاون القطاعي التي تمس فعالية التعاون الانمائي في بعض القطاعات الحيوية في الجسد الاقتصادي لاقطار المجلس فإنه يمكن تحديد المجالات التالية التي وردت في الصفحات ٣٨٠ - ٣٩٠، وسنكتفي بالإشارة لها وكما يلي:

- ١) التعاون الصناعي.
- ٢) التعاون في بناء قاعدة العلوم والتكنولوجيا.
- ٣) التعاون في الثروة السمكية.
- ٤) التعاون في تنمية الموارد البشرية.
- ٥) التعاون في تطوير ادارة التخطيط الانمائي.
- ٦) التعاون في الشؤون النقدية والمالية.

أود، بعد هذا العرض الذي حاولت حصره في نطاق المجال المسموح به لمراجعات الكتب العلمية، أن أحدد فيما يلي بعض الملاحظات الختامية والتي سأضطر لتركيزها في الحيز المتبقي لهذا العرض. ولا تشكل هذه الملاحظات انتقاداً جوهرياً بقدر ما إنها تتعرض لبعض الجوانب التنظيمية.

يبدو لي بأن الكتاب يعكس نفس العرض المقدم في اطروحة الدكتوراه، وفي رأيي أن مثل هذا التوجه يضع نوعاً من القيود على طريقة العرض وسلاسته. ولقد انعكست هذه الوضعية في الكتاب المعروض أمامنا في جوانب عديدة. ونذكر بالذات التكرار لبعض النقاط والتي كان بالإمكان تجنبها وتلافيا في كتاب من هذا النوع. هذا وإن تقليص حجم الكتاب كان ممكناً دون أن يؤثر ذلك في جوهر الموضوع، بنفس الوقت الذي يعطيه زحماً أكبر في مجالي العرض والوضوح.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن البرنامج جاء طموحاً وشاملاً. ولا ينبغي من ذلك التقليل من أهمية الاستنتاجات والمقترحات التي أوردها الكتاب، بقدر ما أتي وددت التنويه إلى حقيقة أن الموضوعات التي تناوھا المؤلف عديدة وكبيرة وإن بعضها تصلح لأن تكون موضوعات لأطروحات وكتب متخصصة.

وفي الختام نشير إلى أن التطورات الأخيرة التي شهدتها الساحة الدولية في مجالي تدني قيمة الدولار وإسعار النفط الخام انعكست تأثيراتها السلبية على حجم العوائد المالية المتأتية إلى الدول الخليجية. وأن هذه التطورات تستدعي بالضرورة إعادة النظر بالأولويات الاقتصادية والتنموية وتستلزم إجراء الحسابات الدقيقة لكل الأنشطة المحلية في إطار الدوائر الثلاث (شبه الإقليمية، والإقليمية والدولية).

مراجعة : حسن علي سليمان

قسم الاقتصاد - جامعة الكويت

دانيال كولار : العلاقات الدولية ، ترجمة خضر خضر ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٥ ، ١٧٥ صفحة .

كتاب العلاقات الدولية للأستاذ الفرنسي دانيال كولار والذي قامت بنقله إلى العربية دار الطليعة اللبنانية للنشر، عبارة عن مدخل نظري عام لدراسة هذا الحقل الثري من حقول علم السياسة.

وباستثناء مؤلفات الفكر وعالم الاجتماع السياسي الفرنسي المعروف ريمون آرون ، وبخاصة دراسته الذائعة الصيت عن العلاقات الدولية من منظور السلم والحرب التي نشرها في الستينات، فإن هذا المؤلف لكولار يعد من الأعمال العلمية القليلة التي أتيت لها أن تصل إلى المكتبة العربية، لترونا بفكرة دقيقة عن الشوط الذي قطعته المدرسة الفرنسية في العلاقات الدولية والتي ما تزال حتى باعتراف كولار نفسه، تأتي في مكانة تالية بكثير على المدرسة الأمريكية التي حازت قصب السبق في هذا المضمار ودون منازع.

وفي عرضنا لهذا الكتاب، نؤثر البدء بإبراز أهم ما حواه وناقشه من أفكار ومفاهيم لنبدي بعدها ملاحظاتنا عليه وتقييمنا له .

يتكون الكتاب من مدخل عام وعشرة فصول يتبع الترجمة في مائة وخمس وسبعين صفحة من القطع الكبير.

في المدخل العام يناقش المؤلف تطور المسرح الدولي منذ بداية ظهور الدول الكبرى في نهاية القرن الخامس عشر وحتى الآونة الراهنة. وهو عندما يبدأ حديثه حول ما يجب أن تكون عليه دراسة العلاقات الدولية كحقل علمي متخصص، فإنه يادر إلى تحذيرنا من الخلط الذي يقع فيه بعضهم عن قصد أو غير قصد بين العلاقات الدولية كعلم له شخصيته المستقلة، وبين القانون الدولي، والتاريخ الدبلوماسي، ويقول انه إذا كان القانون الدولي هو بطبيعته علم قوانين وليس علم وقائع، وإذا كان التاريخ الدبلوماسي هو بدوره مجموع الوثائق الرسمية أو السرية التي تقيم الحكومات علاقاتها على أساسها، فإن العلاقات الدولية هي أوسع مدى من ذلك بكثير، فهي إلى جانب أنها تركز على دراسة علاقات الدول المتبادلة في ظروف السلم والحرب، فإنها تمتد لتشمل كذلك تحليل دور المظاهرات الدولية والتأثير الذي تتركه متغيرات القوة الوطنية، وما إلى غير ذلك من المبادلات والنشاطات التي تخترق الحدود الدولية.

في الفصل الأول الذي يحمل عنوان التيارات الفكرية الأساسية في العلاقات الدولية يبدأ كولار بمناقشة طبيعة المجتمع الدولي نفسه وما إذا كانت تغلب عليه سمة القوضي أو النظام، وضمن هذا السياق يناقش نظريتين شائعتين هما: نظرية حالة الفطرة الكلاسيكية التي أسسها وأرسى جذورها الفيلسوف السياسي البريطاني توماس هوبز، ونظرية الجماعة الدولية التي تستند إلى المفهوم الذي مفاده أن المصالح المشتركة، بين أطراف اللعبة الدولية تغطي بأهميتها على عنصر الشقاق والتناقض، الخ.

ويعد أن يعلق المؤلف على كل واحدة من هاتين النظريتين، فإنه ينتقل إلى تقديم التيارات الفكرية الأساسية التي تهيم على دراسة العلاقات الدولية سيما في الحقبة الأخيرة. ويشير كولار أول ما يشير إلى التيار الماركسي الذي تحكمه فكرة الصراع الطبقي على مستوى المجتمع الواحد، وصراع الاحتكارات الرأسمالية التي تولد الدافع إلى الاستعمار بما يصحبه من استغلال وتسلط على المستوى الدولي. وهو يميز هنا بين ما يصفه بالماركسية الأوربية التي يجسدها الاتحاد السوفيتي والتي انطلقت من مفهوم الثورة الدائمة على يد تروتسكي ثم تطورت إلى أطروحة الاشتراكية في بلد واحد على يد ستالين. وإلى نظرية التعايش السلمي على يد خروشوف في الخمسينات، وإلى نظرية الانفراج والمهادنة على يد بريجنيف وجموعته في الستينات، وبين الماركسية الآسيوية التي تمثلها جمهورية الصين الشعبية التي تنتسب بأبوتها وتستمد زخماها الروحي من الزعيم ماوتسي تونج الذي بقي على إيمانه بالثورة الدائمة والثورة العالمية، والذي عمد من هذا المنظور إلى تقسيم العالم الكبير إلى ثلاثة عوالم متميزة: عالم القوتين الكبيرتين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي). وعالم الدول المتطورة والصناعية المهددة من قبل العالم الأول، ثم العالم الثالث الذي يضم آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، أي الأمم البروليتارية الفقيرة. ودعت الاستراتيجية الثورية التي اعتنقها ماو إلى تطوير المدن (أي العالم الصناعي المتقدم)، بالآراف (أي عالم الكلاحيين والمثويين)، فمن ذلك الطريق وحده كانت تبدو إمكانية خنق النظام الرأسمالي العالمي، واستنزافه، تمهيداً للإجهاد عليه وتدميره.

وأما التيار المعادي الثاني في العلاقات الدولية فهو التيار الأنجلو - ساكسوني، وأبرز من يمثل كونس رابت الذي استغرق محاولة الفوص إلى جذور الحروب والصراعات الدولية وهانس مورجانتسو مؤسس مدرسة الواقعية الجديدة، وستالين هوفمان الذي حاول استناداً إلى معيار السلطة والتحكم المركزي التفرقة بين ما أسماه بالوسط الداخلي، أي المجتمعات الوطنية، والوسط الخارجي أي المجتمع الدولي، وشوارزنبرجر الذي تعامل مع العلاقات الدولية من منظور تطور بنية المجتمع الدولي في إطار علاقات القوة التي تنظم المجموعات التي تؤثر

في تفاعلات هذا المركب الاجتماعي الدولي، وأخيراً هنري كيسنجر الذي جمع بين القدرة المتميزة على النظر وخبرة الممارسة العملية كدبلوماسي من الطراز الأول، مما مكّنه من أن يسطع بدور بارز في بلورة سياسات الانفتاح الدولي في بداية العقد السبعين.

بعدها ينتقل كولار إلى تقييم التيار الذي تمثله المدرسة الفرنسية في العلاقات الدولية ويقول إنه وبالرغم من حداثة عهدها نسبياً إذا ما قورنت بالمدرسة الأمريكية، فلإنها تضم نخبة من المفكرين المتميزين منهم الأستاذان رينوفان وديروزيل اللذان وإن كانا يميلان إلى تأريخ العلاقات الدولية، إلا أنهما يفعلان ذلك من خلال تطبيقها لحطة منهجية غير تقليدية، ويإطالها على تلك العلاقات من زاوية تحليلية فاحصة ومتعمقة تحاول أن تربط النتائج بالأسباب. كما أن هناك أيضاً ريمون آرون، أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة السوربون (الذي توفي منذ عدة سنوات). والذي يعد ألمع أقطاب المدرسة الفرنسية في العلاقات الدولية، ويشهد له كتابه السلم والحرب بين الأمم بالقدرة التحليلية الرائعة. والمجتمع الدولي بالنسبة لآرون واقع تحت تأثير شخصيتين، شخصية الدبلوماسية وشخصية الفكر الاستراتيجي، ويعتبر آرون رمزاً بارزاً آخر من رموز الواقعية الجديدة في دراسة العلاقات الدولية، فهو يضع خطأ فاصلاً بين النظام الداخلي والقوى الدولية، ويؤمّن بحالة الفطرة.

ومن بين دعاة هذه المدرسة الفرنسية أيضاً مارسيل ميرل الذي اعتمد منهج التحليل النظامي، وب. ف. جونيك الذي يحلل العلاقات الدولية في إطار ماركسي - لينيني استناداً إلى قناعته الراسخة بأن الديالكتيكية والمادية التاريخية تساعد في توضيح معالم المركب الترابطي الدولي بصورة لا يتيحها التحليل النظامي نفسه. ويبقى بعد هؤلاء جميعاً شارل زورجين الذي يدرس العلاقات الدولية من منظور السياسة الخارجية ويركز على ما يصفه بالملثمين واللعبة. فالممثلون هم الدول، والمنظمات الدولية، والقوى غير الوطنية التي تلعب كل منها دوراً على المستوى العالمي.

في الفصل الثاني يناقش كولار ما يسميه بعوامل العلاقات الدولية، وبالتحديد عوامل القوة الوطنية التي تؤثر في المسلك الخارجي للدول، وبصورة عامة، فإن المعالجة لا تضيف جديداً لما هو معروف في فقه العلاقات الدولية، فهي تشمل العامل الجغرافي، والموارد الطبيعية، والسكان، والاقتصاد، ومستوى التقدم التقني، والأيدولوجية، والزعامة الحاكمة، الخ..

وتتركز المناقشة في الفصل الثالث حول أطراف اللعبة الدولية التي تضم أولاً الدول كأطراف تتمتع بدور فاعل وتمتيز في النظام الدولي، ويميز كولار الدول بحسب انتهائها إلى ما يسميه بالنوادي، فهناك مثلاً النوادي النووي الذي يضم في عضويته الدول الكبرى الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، ونادي الدول الاشتراكية، ونادي الدول الرأسمالية، ونادي الدول الصناعية المتقدمة، ونادي الدول النامية، إضافة إلى المعسكر الشرقي، والمعسكر الغربي، ومعسكر العالم الثالث اللامحاز. ثم يأتي دور المنظمات الدولية التي يصفها كولار بأنها أطراف ثانوية، وهناك كذلك القوى عبر الوطنية ومنها: المنظمات غير الحكومية، والشركات المتعددة الجنسية، والرأي العام العالمي، الخ.

وفي الفصل الرابع يتحدث المؤلف عن مجموعات الدول: الأنظمة العالمية، ويخصص حيز المناقشة بأكمله لمبدأ التوازن في علاقات القوة الدولية وذلك من حيث الأسس النظرية التي يستند إليها هذا التوازن، والتطور الذي تمثل عليه تطبيق فكرة التوازن الدولي حتى انتهى إلى النموذجين المعروفين: توازن القطبية الثنائية والتوازن

القائم على تعدد الأقطاب، مع الإشارة إلى مفهوم الرعب النووي الذي يؤثر في استقرار توازنات القوة الدولية وبخاصة بين الأقطاب الكبار. وضمن هذا السياق يناقش كولار، آراء مورتون كابلان وجورج ليسكا وهما منظران أمريكيان معروفان بتأصيلاتها المتميزة لمفاهيم التوازن الدولي وديناميكاته الخاصة.

أما الفصل الخامس فإنه يحاول التعرف على القسامات البارزة للنظام السياسي الدولي المعاصر، وهو يعددها في: أولاً، الطبيعة المتغيرة لهذا النظام بفعل تأثير بعض الظواهر الدولية الهامة المستجدة ومنها: انحسار الظاهرة الاستعمارية، وشورة الأسلحة النووية، والثورة العلمية والتكنولوجية، وتنامي دور العالم الثالث في السياسة الدولية، والكثافة المتزايدة في حجم المعاملات الدبلوماسية على المستوى الدولي، أما ثاني تلك القسّمات، فهي انتقال النظام الدولي من وضع القطبية الثنائية إلى وضع القطبية المتعددة بصورة ما، بالرغم من أن القوة العسكرية بكل ما تتضمنه من ثقل استراتيجي بقيت محصورة في الإطار الثنائي البحث، أي بين القوتين العظميين ومن ورائها حلفا الناتو ووارسو، هذا في حين بقي المظهر الرئيس للقطبية التعددية سياسياً. ويذكر كولار أنه إذا كانت الكتل الدولية قد عانت من بعض مظاهر التحلل والتفكك، فإننا ما زلنا بعيدين تماماً عن مرحلة التحولات الشاملة في النظام الدبلوماسي والاستراتيجي العالمي. فمثل تلك التحولات لن يقدّر لها أن تحدث إلا إذا تامت القوة الاستراتيجية للصين وفائق بكثير مستواها الراهن، وأيضاً ما لم يترافق مع ذلك ظهور أوروبا في كيان سياسي عملاق ومستقل، وكل هذه الاحتمالات تظل بعيدة بل وقد تبدو حتى غير واردة في ظروف المستقبل المنظور.

ويحمل الفصل السادس من الكتاب عنوان السلام بواسطة الردع ومراقبة التسلح، وهو هنا يبدأ بمناقشة وضع السلم الدولي المرتكز في جوهره على دعامة استراتيجية الردع النووي المتبادل بين العملاقين الأمريكي والسوفياتي، ويشير إلى مجموعة القواعد الأساسية التي تتحكم في تطبيق سياسات الردع النووي هذه، ثم ينتقل إلى مناقشة البديل الآخر وهو السلم الدولي بأسلوب التحكم في سباقات التسلح، ويحاول رصد النتائج التي تمخضت عن مفاوضات الرقابة على الأسلحة بدءاً من اتفاقية الحظر الجزئي على إجراء التجارب النووية الموقعة في موسكو في أغسطس/ آب ١٩٦٣ وحتى اتفاق فلاديفوستك بشأن التحكم في سباق الأسلحة الاستراتيجية في أغسطس ١٩٧٤.

ويناقش المؤلف في الفصل السابع ما يطلق عليه السلام بواسطة الانفراج، ويبدأ بالإشارة إلى أسباب الانفراج الدولي، وهنا يزودنا بتفسيرات الأساتذة الفرنسيين: ريمون آرون، وفينيزيا، وبريتون، وشودري، والتي تكاد تنحصر في العامل الاستراتيجي أي في الرغبة المتبادلة من جانب العملاقين بتجنب الحرب النووية، وفي العامل الاقتصادي أي في سعيهما المشترك إلى توفير الطاقات والموارد الهائلة التي تتبدد في عمليات التسلح الباهظة التكلفة. ويعد كولار المراحل المختلفة التي سلكتها عملية الانفراج الدولي، فيشير أولاً إلى مرحلة التشارب الاستراتيجي السوفيتي - الأمريكي في الفترة بين ١٩٦٣ و ١٩٦٨ ويميل إلى وصفها بمرحلة الانفراج التجريبي أو الانتقائي والمتحرك ضمن سياق دولي ثنائي، وهو وصف دقيق جداً من كولار لطبيعة تلك المخطوة التفاوضية مع انفتاح الدبلوماسية الدبلوماسية على الشرق واتجاهها إلى توثيق علاقاتها بالاتحاد السوفيتي والصين ومجموعة دول شرق أوروبا والاعضاء في كتلة وارسو الخ. . وتلا ذلك المرحلة التي تغطي الفترة بين ١٩٦٩ و ١٩٧٥ والتي اتسمت فيها آفاق هذا الانفراج بحيث لم يعد مقتصرأ على الاعتبارات الاستراتيجية وحدها، وإنما امتد ليشمل التعاون في المجالات الاقتصادية، والثقافية والتكنولوجية، وحقوق الإنسان، وتترج هذا الاتجاه

الانفراجي بانعقاد مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي بين عامي ١٩٧٣ و١٩٧٥، والذي انتهى بإصدار وثيقة هلسنكي المعروفة في أغسطس ١٩٧٥ والتي أرست أسس سياسة التعايش السلمي بين شطري القارة الأوروبية. وفي الفترة ذاتها، جرت في فينا للمفاوضات الأخرى التي هدفت إلى تحقيق خفض متبادل ومتوازن للقوات في أوروبا.

وداخل هذا الإطار يناقش المؤلف ما يسميه بالمفهوم الفرنسي للانفراج الدولي فيقول إن هذا المفهوم يقوم على محاولة الوصول بعلاقات المجتمع الدولي إلى صورة من صور الديمقراطية الحقيقية مع العمل في الوقت نفسه على استبدال نظام التوازن الدولي الحاكم، بتوازن آخر يركز ليس على مبدأ الثنائية القطبية وإنما على القطبية التعددية والدفاع عن استقلال الدول (هذا مفهوم خاص بمرحلة ديغول/ديستان)، ورفض سياسات الهيمنة المزدوجة التي تصيب العلاقات الدولية بحالة من التصلب الخائفة كنتيجة لتناقض المعسكرين. ففرنسا كما قال ديغول في الستينات تنظر إلى قضية السلم والتوازن في العالم ليس من زاوية المزايدات الأيديولوجية التي تستر وراءها مأرب السيطرة، وإنما من زاوية مسؤوليات الدول، وهذا يعني أن على كل دولة أن تبقى على أيدنها حرة، وأن يكون لكل شعب حق تقرير مصيره بنفسه.

وفي الفصل الثامن يناقش المؤلف والسلام بواسطة عدم الانحياز ونقطة انطلاقه في هذه المناقشة هي تحري أصول حركة عدم الانحياز وتعقب المراحل التي سلكها تأسيسها، والوقوف على الأسباب التي جذبت أعضائها إليها، سواء أكانت تلك الأسباب سياسية أو أيديولوجية أو اقتصادية أو ثقافية، إلخ. . . وعرضي كولار إلى البحث في صفات الأفرو آسيوية وعلاقتها بحركة عدم الانحياز، ويعقب ذلك بتحليل جملة المواقف السياسية لحركة عدم الانحياز بين ١٩٦١ و١٩٧٦.

ويؤكد المؤلف أن عدم الانحياز حركة تتجاوز الأفروآسيوية، ذلك أنها ليست كتلة إقليمية وإنما هي مجموعة من الدول التي يجمع التخلف بينها والتي تتفق على الحاجة إلى إقامة نظام عالمي جديد. وعدم الانحياز كما يقول، ليس أيديولوجية ولا سياسة براجماتية تجريبية، وإنما هو أقرب لأن يكون حالة فكرية. فالدول غير المنحازة لا تمجد مواقفها بناء على عقيدة صلبة، وإنما تواجه الأمور حالة بحالة ومشكلة بمشكلة، فعدم الانحياز توجهه إذن اعتبارات المصلحة الوطنية قبل أن يكون محكوماً بمخالفات تتجاوز هذا المعنى المباشر، وهو ليس خياراً بقلد ما هو ضرورة.

الفصل التاسع من الكتاب يتحدث عن السلام بواسطة التنمية وأهم ما في هذا الجزء إشارات إلى النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي يذكر المؤلف أن جذوره وبداياته تعود إلى أزمة الطاقة الدولية التي نشبت في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣، وهي الأزمة التي خلقت وضعاً جديداً بالمرءة بالنسبة للبلدان الغنية ودول العالم الثالث، وبرهنت بجلالة لا يحتمل الشك أن القوة ليست فقط عسكرية وإنما هي أيضاً بيد أولئك الذين يملكون الموارد المعدنية أو الزراعية التي يحتاجها الآخرون، كما أن أزمة الطاقة أبرزت إلى الواقع مسألة أخرى أساسية كان على الدول الصناعية المتقدمة أن تستوعبها وهي أن مصالحها لم تكن منفصلة عن مصالح الدول النامية وأن التعاون المشترك كان في مصلحتها معاً. ومن هنا كان الإعلان الصادر في مايو/ أيار ١٩٧٤ عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي نوه برغبة كل الدول الأعضاء في المنظمة العالمية بالعمل فوراً من أجل إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يقوم على أسس جديدة قوامها: المساواة في السيادة، والاعتدال المتبادل، والمصلحة المشتركة،

والتعاون بين جميع الدول بصرف النظر عن طبيعة نظمها الاقتصادية والاجتماعية. وقد تبنى هذا الإعلان ثلاثة أهداف رئيسية هي: العمل باتجاه تصحيح الفوارق والمظالم الحالية ومحاولة إزالة الحوة الواسعة بين الدول الغنية والدول النامية، وتكثيل الجهود من أجل تأمين نمو اقتصادي واجتماعي للأجيال الحاضرة والمقبلة في إطار السلم والعدالة ألخ

ويشير كولار إلى حوار الشمال والجنوب الذي اتيقن من مبادرة فرنسية في أكتوبر/ تشرين أول ١٩٧٤، وهذا الحوار حصر اهتمامه في البداية في مشكلات الطاقة عندما دعا إلى بدء حوار يجمع بين ممثلين عن الدول الصناعية الرئيسية، وعن البلدان النفطية وكذلك البلدان الفقيرة المستهلكة للطاقة. وبالوقت اتسعت آفاق ذلك الحوار بحيث أصبح في حقيقة الأمر جزءاً لا يتفصل عن المحاولات الرامية إلى إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد.

وجاء الفصل العاشر والأخير تحت عنوان: العالمية السلمية والإنسانية. وهو ينطلق من عدة مقولات مؤداها كلها: أن الاعتدال الدولي المتبادل سوف يقود بالنهاية إلى استراتيجية عالمية لحل المشكلات التي تمثل تحديات للوجود الإنساني في أمور الحياة، والسلام، والتلوث، والتنمية، والانفراج بين الشرق والغرب، والحوار بين الشمال والجنوب، ألخ .

ولسوف تجد تلك الاستراتيجية العالمية ركائزها في: ضرورة تحقيق الانتقال من حضارة المجموعات إلى حضارة عالمية، ومن عالمية العنف إلى عالمية التفكير، وبحيث تصبح الإنسانية هي المحرك والغاية، وهو ما لن يتأتى إلا بالاحترام الكامل لحقوق الإنسان حيثما كان، وتعميق أيديولوجية الأمم المتحدة والارتقاء بمضمونها الإنساني العام.

وفي النهاية تبقى لنا عدة ملاحظات نود أن نشير إليها:

(أولاً) - إنه وبالرغم من صغر حجم هذا المرجع، فإنه حوى الكثير من المعلومات المفيدة والممتعة التي تكاد تنطلق كلها من حقائق الواقع الدولي ومعطياته. ولا شك في أن هذه القدرة العالية التي يتمتع بها المؤلف على مزج النظرية بالواقع في تلاحم قوى، أكسبت هذا العمل جاذبية فكرية قلما تتوفر في الكثير من المراجع الأكاديمية المتعلقة بهذا الموضوع والتي تعاني في التجريد النظري إلى الدرجة التي تفقد معها تلك التشظيرات صلتها بالواقع الدولي الذي تحاول الغوص فيه والتعبير عن أنماط العلاقات التي تجمع بين عناصره ومكوناته بالدرجة القصوى من الدقة والموضوعية.

(ثانياً) - كما أنه وما يخلع على هذا المؤلف العلمي شخصيته المتميزة، هو أنه كتب بطريقة غير تقليدية. فهو ينطلق من قناعة مؤداها أنه وبرغم كل مظاهر التعارض أو الصراع هنا وهناك، فإن العلاقات الدولية تتحرك في مسارات سلمية تلتقي مع تطلعات الدول ومع رغباتها في أن تؤمن لنفسها الظروف المتعددة التي تتيح لها أن تنمو وتتقدم وتطور، وهي غاية يصعب إدراكها في غياب السلم الدولي. ومن هنا كان السلم هو محور التحليل وقاعدته الأساسية، ومن هذا المنطلق المحدد والواضح كان يحثه الشائق عن المداخل المختلفة التي تكفل تحقيق تلك الغاية، وهل هو السلم من خلال الردع. أو السلم من خلال ضبط التسليح أو السلم من خلال التنمية والاعتدال الدولي المتبادل أو السلم من خلال الانفراج، أو السلم من خلال عدم الانحياز، أو السلم من خلال التفاعل الدولي الواسع على المستوى الإنساني العام، ألخ .

وعليه يمكننا القول بأن الأستاذ دانيال كولار قد حالفه التوفيق في طرح قضيته بصورة منطقية مقنعة تثير الشعور بالإعجاب.

كلمة حق أخيرة بتوجب التنويه بها وهي أن العرب قد بذل جهداً كبيراً في نقل هذا المؤلف من الفرنسية إلى العربية ونجح في الاحتفاظ بروحه، وكانت عباراته غاية في السلاسة والوضوح، مما زاد من المتعة الذهنية التي يفرض بها هذا العمل العلمي الكبير.

مراجعة : إسماعيل صبري مقلد

قسم العلوم السياسية - جامعة الكويت

سعد الدين إبراهيم ، وحيد عبدالمجيد ، حسن أبو طالب : مصر والعرب ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام - القاهرة ١٩٨٤ ، ١٧٠ صفحة .

ليس من الجديد القول بأن مصر هي قلب العالم العربي. في لحظات قوتها فإنها تضفي على المنطقة حداً أدنى من وحدة الحركة ووحدة الهدف. وفي لحظات ضعفها فإن النظام الإقليمي العربي يصاب بالفوضى والتشرذم والضعف وبسهل اختراقه والمهينة عليه بواسطة قوى أجنبية.

وإن كانت مصر الناصرية، قد لعبت دوراً قيادياً في المنطقة، وبرزت في منتصف الخمسينات كقوة متنافسة للاستعمار ومعادية للصهيونية، وساعية للاستقلال الوطني وتقليص التبعية، فشجعت الوجدان الجمعي للشعب العربي بغية تحقيق هذه الأهداف. إلا أن القوة الحقيقية للنظام الناصري لم تتمكن من تحقيق وعودها. فتعثر خط التنمية الاقتصادية المصرية منذ منتصف الستينات. وجاءت هزيمة ١٩٦٧. وانكسرت مصر عسكرياً، وتضاءلت الأحلام العربية بالقضاء على إسرائيل ليحل محلها هدف لا يتجاوز إزالة آثار عدوان ١٩٦٧، وقررت الحكومات العربية «التقدمية» في مواجهة الحكومات العربية «المحافظة» ليحل محله فكرة تعاون جميع الحكومات العربية عسكرياً وسياسياً لمواجهة «النكسة» ووقفت الثروة العربية ممثلة في حكومات الدول النفطية بجوار الثورة العربية ممثلة في بعض الحكومات العربية «التقدمية»، وتشكل حلف عربي جديد بقيادة مصر والسعودية وسوريا كان منوطاً به إزالة آثار عدوان ١٩٦٧.

ثم جاءت حرب ١٩٧٣، وقد أحرز فيها هذا الحلف بعض التقدم، فأعاد الثقة للأمة العربية في قوتها وقدرتها على مواجهة أعدائها. وقبل أن يتمكن هذا الحلف من إزالة آثار عدوان ٥ يونيو ١٩٦٧ باستعادة الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧، كان قد تفكك. كما ساهمت الحرب الأهلية اللبنانية بدورها في تمزيق الصف العربي، فتصاعد الشقاق بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية. وتذاعت الأحداث حتى مبادرة السادات وصلحه مع إسرائيل (٧٧-١٩٨١). ودخل الوطن العربي عقد الثمانينات وهو أكثر تمزقاً وضعفاً منه في أي وقت مضى طيلة العقود الثلاثة الماضية. وبخروج مصر من حلبة الصراع العربي الإسرائيلي

أصبحت المنطقة مرتعاً للعمليات العسكرية الاسرائيلية بدءاً من تدمير للمفاعل الذري العراقي في يونيو ١٩٨٠، إلى غزو واقتحام بيروت صيف ١٩٨٢. وخروج المقاومة من لبنان بعد ٧٧ يوماً من الكفاح البطولي في مواجهة ٣٠٠ ألف من القوات الاسرائيلية. خرجت المقاومة من بيروت في يوم خيم فيه الحزن والقهر على الشعوب العربية التي وقفت عاجزة ومشلولة أمام الصمت العربي.

وفي ظل هذا التفكك والتشرد واستحكام حلقات المأساة، ضاعت الأعلام العربية حتى المتواضع منها، واقتصرت الأمنيات العربية على أن يب الله اسرائيل حكومة أقل بطشاً بالعرب من حكومة شارون!! أو يب أمريكا رئيساً أقل جبروتاً من ريغان!!

وإذا كان انهيار الأوضاع العربية هو نتيجة للتشرد العربي، وغياب مصر القوية، قلب العالم العربي وجهازه العصبي. فلا مانع من أن تكون عودة مصر إلى العرب حلماً يداعب الشعوب العربية، عسى أن تكون هذه العودة مخرجاً للعرب من أزمتهم.

وقد بدأ أمل عودة مصر للعرب قريباً للأعين عقب موت السادات وبروز مبارك الذي لا يتقبل من اسرائيل تصرفات كان السادات يتقبلها من قبله. كما لم يتورط في شهر حملات على الحكومات العربية لم يكن السادات ليتوان عن شنها. وأبدى مبارك استعداداً كبيراً للعودة للصف العربي، وسعى لتهيئة الظروف تدريجياً لعودة العلاقات المصرية - العربية. ولكن، خلال القطيعة المصرية - العربية هناك العديد من المتغيرات التي أصابت مصر كما أصابت الوطن العربي، وأصبح من المستحيل أن تعود العلاقات المصرية - العربية إلى ما كانت عليه قبل زيارة السادات للقدس. وأصبح السؤال الذي يواجهنا اليوم، ما هي التغيرات التي طرأت على مصر؟ وما هي التغيرات التي أصابت الوطن العربي؟ وكيف تعود مصر للوطن العربي؟ وبأي أهداف؟ والكتاب الذي بين أيدينا اليوم يتناول هذه القضية ولكي يستطيع الإجابة على هذه الأسئلة أو يحاول تقديم المخطوط العريضة واستعراض المتغيرات التي طرأت على كل من طرفي العلاقة المصرية - العربية خلال العقد الأخير كان لا بد له من العودة لدراسة العلاقات المصرية - العربية في خطوطها العريضة والعاملة خلال الثلاثين عاماً الماضية وبشكل خاص منذ هزيمة ١٩٦٧.

ويضم الكتاب ثلاثة فصول، الأول منها يدور حول العلاقات المصرية - العربية من ٦٧ إلى ١٩٧٣، وكتبه الأستاذ حسن أبو طالب، أما الثاني فيعالج مسار العلاقات في عهد السادات وكتبه الأستاذ وحيد عبد المجيد. وبأبي الفصل الأخير يقدم نظرة مستقبلية في محاولة لاستشراف المنافذ المتاحة للخروج من حقبة الانحطاط العربي التي نعيشها، وكتبه د. سعد الدين ابراهيم.

ويبدأ حسن أبو طالب الفصل الأول من الكتاب بوصف الفترة من ٦٧ إلى ١٩٧٣ بأنها واحدة من أكثر الفترات تمايزاً في العلاقات المصرية - العربية، ويعود هذا التمايز بالأساس - في رأيه - إلى عاملين أحدهما موضوعي والآخر ذاتي. وبالنسبة للعامل الأول: فهي فترة محصورة بين هزيمة عسكرية ونصر عسكري، أما العامل الذاتي: فهذه الفترة تنقسم في داخلها إلى فترتين، كل منهما تعد فترة بذاتها، فهناك الثلاث سنوات الأخيرة في الحقبة الناصرية ٦٧ - ١٩٧٠، ثم السنوات الثلاث الأولى في العهد الساداتي الذي استمر طيلة السبعينيات. والتداخل فيما بين هذين الاعتبارين أدى بالكتاب إلى معالجة كل فترة على حدة.

ويصدد الحديث عن العلاقات المصرية - العربية من ٦٧ إلى ١٩٧٠، يشير المؤلف إلى أن العلاقات

العربية دخلت حقبة جديدة مع هزيمة يونيو ١٩٦٧، حيث برزت أهمية العمل العربي المشترك. وكذا أهمية إعادة صياغة العلاقات العربية - العربية. إلا أن اهتمام النظم العربية بأهمية التضامن وتحويله إلى واقع ملموس لم يكن متوائماً في الدرجة أو الواقع، وهو أمر طبيعي، حيث إن انعكاسات الهزيمة لم تكن بنفس الدرجة أو الكثافة. فتلك النظم التي احتلت أراضيها [مصر - سوريا - الأردن] كانت أكثر حرصاً من باقي الدول العربية على توفير المناخ العربي الملائم لحشد الطاقات العربية لمهمة إزالة آثار العدوان، ويتلوهما من حيث الاهتمام عدد من النظم «التقدمية»، أما النظم العربية التي كانت توصف «بالمحافظة» فقد كانت أقل تأثراً بالهزيمة، كما لم تكن سباقة قبل يونيو ١٩٦٧ بالدعوة إلى مواجهة الدولة الصهيونية. ووسط هذه المواقف المتباينة برز الموقف المصري الداعي للعمل العربي المشترك لإزالة آثار النكسة بغض النظر عن الاختلافات القائمة فيما بين النظم العربية وبعضها، وكما عبر عبد الناصر أن المعركة هي معركة كل العرب لا فارق بين وطن يميني أو وطن يساري. وقد دشّن مؤتمر القمة العربي المتعقد في الخرطوم خلال أغسطس ١٩٦٧ هذه السياسة العربية الجديدة الخاصة بتفاعلات النظم العربية وبعضها البعض، والتي تقوم على ثلاثة مبادئ أولها: عدم التدخل في شئون النظم العربية الأخرى، وثانيها: تجاوز الخلافات المجتمعية القائمة في كل قطاع عربي، فلا فرق بين النظم ذات الاتجاه «التقدمي» أو الاتجاه «المحافظة»: وثالثها: إحلال مصادر جديدة للتنفيذ والزعامة العربية، وصارت القوة الاقتصادية [للفنط] مساوية للأفكار والمبادئ الثورية.

ورغم ما بدا من أن العرب قد أنشؤوا خلافاتهم وتجاوزوا انقساماتهم السابقة ووقفوا على اعتبار مرحلة العمل العربي الموحد، إلا أن القبول المصري والأردني بقرار مجلس الأمن ٢٤٢ في نوفمبر ١٩٦٧ قوبل بالهجوم من عدد من الدول العربية خاصة سوريا، العراق، الجزائر، اليمن الجنوبي، منظمة التحرير الفلسطينية، واعتبر هذا القبول جنوحاً نحو التهاون.

نتيجة لهذا التمزق العربي، فشل مؤتمر القمة العربي المتعقد في الرباط [ديسمبر ١٩٦٩] وأدى هذا الفشل بالإضافة لعوامل أخرى أهمها ازدياد كثافة الغارات الإسرائيلية في العمق المصري، وعدم إتمام الاستعداد العسكري المصري، وكذا معاودة تجربة الحلول السياسية، كل هذه العوامل دفعت عبد الناصر لقبول «مبادرة روجرز» في يونيو ١٩٧٠. ذلك القبول الذي دفع العلاقات المصرية العربية لمزيد من التدهور.

وكانت الأماسة الأردنية - الفلسطينية حيث شهدت عيان معارك عسكرية بين المقاومة الفلسطينية والجيش الأردني على نحو ما شهدته لبنان عام ١٩٦٩. وعقد في القاهرة اجتماع قمة عربي خلال سبتمبر ١٩٧٠ لمواجهة مذبحه «أبولو الأسود»، وبرز في المؤتمر اتجاهان أحدهما يقوده الرئيسان «نصري» و«الغذافي» ويدعو لإدانة «حسين» وإرسال قوات سورية وعراقية إلى عمان لمساندة المقاومة الفلسطينية. أما الاتجاه الثاني فيقوده عبد الناصر ويرى عدم إدانة أي من الطرفين الأردني والفلسطيني والعمل على وضع حد للمذبحة التي تشهدها عمان.

وبذلك نرى من العرض الذي قدمه الكاتب لوقائع هذه الفترة أن العلاقات العربية - العربية لم تتشتم، كما تميزت بتصاعد الدور الذي لعبته الحكومات العربية «المحافظة» في الإطار العربي بفعل قوتها الاقتصادية المثلثة في النفط، وتوقف مصر عن الدور الذي تميزت به في الخمسينات وبدايات الستينيات والحاصل بتكثيل الحكومات «التقدمية» العربية في مواجهة «الرجعيات» العربية. كذلك فقد بدأت مصر - رغم توثيق علاقتها مع السوفييت - سياسة مد الجسور مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال قبول الحكومة المصرية لتصورات أمريكا السياسية لحل مشكلة الشرق الأوسط عبر قبولها مهمة يارنج ومشروع روجرز.

أما عن العلاقات المصرية - العربية في الفترة من ٧٠ إلى ١٩٧٣ فيشير «أبو طالب» إلى أن السادات كان من الطبيعي بعد توليه منصبه الجديد أن يعلن تمسكه بطريق عبد الناصر، إلا أن هذا الإعلان لا يعني أن الرئيس الجديد لن يعكس رؤيته الذاتية على السياسة المصرية عربياً ودولياً. وإذا كان دور العامل الشخصي يختلف حوله التقديرات، فقد استعرض «أبو طالب» تلك التقديرات إلا أنه أكد في النهاية على «أن اتجاه الرئيس السادات في الفترة من ٣٠-١٩٧٣ لم يختلف عن الاتجاه الذي حكم السياسة المصرية في الفترة من ٦٧-١٩٧٠ ص ٣٥ من الكتاب - ورغم ذلك فقد شهدت العلاقات المصرية - العربية نوعاً من التعديل يمكن الإشارة إليه في ضوء نجاح السادات من نسج علاقة طيبة مع الملك فيصل، وهو ما أدى إلى إخراج العلاقات المصرية - السعودية من دائرة الجمود التي عرفت بها في الفترة السابقة، ونفس الأمر بالنسبة لعلاقات مصر مع كافة النظم التي اصطلاح على تسميتها بالنظم «المعتدلة» سواء في الخليج أو المغرب. كذلك تأثرت علاقات مصر مع ما عرف باسم النظم «التقدمية» ولا سيما الجزائر، العراق، سوريا. وقد كانت معدلات التقارب المصري - السعودي رهناً بتدهور العلاقات المصرية - السوفيتية. إلا أن تدهور العلاقات المصرية مع الحكومات «التقدمية» العربية قد بدأ في عهد عبد الناصر، كذلك كانت متابعة السادات للحوار مع الولايات المتحدة بمثابة استكمال لجهود عبد الناصر في هذا الصدد.

ورغم أن كاتب هذا الفصل من الكتاب، قد قسم موضوعه على أساس ذاتي شخصي، الفترة الأولى منه تمتد من ٦٧ إلى ١٩٧٠ وتحصر عبد الناصر، والثانية من ٧٠-١٩٧٣ وتحصر السادات، وبالمطالع يوحى هذا التقسيم أننا إزاء فترتين متباينتين من العلاقات المصرية - العربية، ويوحى أيضاً بأن هذا التباين ناجم عن اختلاف توجهات وسياسات وممارسات كل من الرئيسين عبد الناصر والسادات، إلا أن الكاتب قد أكد من قبل أن اتجاه الرئيس السادات في الفترة من ٧٠-١٩٧٣ لم يختلف عن الاتجاه الذي حكم السياسة المصرية في الفترة من ٦٧-١٩٧٠. ويخلص في نهاية الفصل إلى أن الخلاف بين الرئيسين كان مجرد خلاف في أسلوب العمل - خلال السنوات المذكورة، وأن «الخلاف بين أسلوب عمل الرئيسين هو خلاف في الشكل» [ص ٤٩]. فعبء الناصر كان يفضل العمل ضمن إطار جماعي أما السادات فقد كان يفضل أسلوب الاتصالات الثنائية والشخصية مع القادة العرب، ولم يسع في السنوات الثلاث موضع البحث إلى الدعوة لعقد قمة عربية موسعة.

أما الفصل الثاني من الكتاب، فيدور حول العلاقات المصرية - العربية في عهد السادات. وقد أكد فيه «وحيد عبد المجيد» على رأي «أبو طالب» الخاص بأن سياسة السادات في المجال العربي قبل حرب أكتوبر لم تختلف في جوهرها بل وكانت استكمالاً لجهود عبد الناصر وسياساته عقب ١٩٦٧. حيث يستهل مقاله قاتلاً: «الواضح أن هزيمة ١٩٦٧ فرضت على عبد الناصر التنازل عن سياسته المعروفة باسم (وحدة الهدف)، والتي تلخص في أن تتعاون مصر مع الدول العربية التي تتفق معها في الأهداف فقط. وعاد عبد الناصر إلى سياسة (وحدة الصف العربي) «...» لكن هذا التحول لم تظهر أبعاده بوضوح إلا في بداية عهد السادات. فمع بداية السبعينيات، أصبح الجهد الرئيسي لمصر هو تحقيق أقصى درجة ممكنة من التضامن العربي استعداداً للمعركة المنتظرة مع إسرائيل... وأصبح التنسيق المصري - السعودي - السوري يمثل النواة الأساسية لهذا التضامن». ص ٥٤.

وبصدد العلاقات المصرية - العربية عقب حرب رمضان، يشير المؤلف إلى أن تطور هذه العلاقات تأثر

بمتغيرين رئيسيين، أولاً: ما أسباه بالعودة الأمريكية إلى مصر. والثاني: التطورات الاقتصادية في مصر.

وفيما يخص المتغير الأول، فقد قامت مصر بالاتصال بواشنطن عقب وصول قوات الطوارئ الدولية في ٢٧ أكتوبر وسافر «إساعيل فهمي» للاجتماع «نيكسون» في ٣١ أكتوبر ١٩٧٣. وأعلن الوزير المصري يومها «أن مصر تريد أن تبدأ علاقات جديدة مع الولايات المتحدة» وحصل «فهمي» على التزام أمريكي بالاستمرار في بذل الجهود من أجل تحقيق «السلام» في المنطقة، وبدأ «كسينجر» جولته المكوكية بزيارة مصر في السادس من نوفمبر ١٩٧٣، ونجح في التوصل إلى اتفاق فض الاشتباك الأول على الجبهة المصرية في ١٨ يناير ١٩٧٤. وعادت العلاقات المصرية - الأمريكية بشكل رسمي في يونيو ١٩٧٤، وتلاهها مباشرة زيارة «نيكسون» للقاهرة، وواكب الدخول الأمريكي خروج سوفيتي من مصر، حيث ألغيت معاهدة الصداقة والتعاون المصرية السوفيتية ١٩٧٦.

أما عن المتغير الخاص بالتطورات الاقتصادية في مصر، فقد واكب تطور سياسة مصر الخارجية نحو الغرب - وأمريكا على نحو خاص - اتباع سياسة اقتصادية جديدة عرفت باسم سياسة الانفتاح بدأت بإقرار قانون استثمار رأس المال العربي والأجنبي رقم ٤٣ لعام ١٩٧٤. وظهر الارتباط واضحاً بين المتغيرين. وكان من الطبيعي أن ينعكس هذا التطور على علاقات مصر العربية، فالعلاقات الوثيقة التي عُتِمَ بين مصر وواشنطن كان من شأنها تدعيم علاقات مصر مع الدول العربية «المعتدلة» وعلى رأسها السعودية ودول الخليج والمغرب العربي، بينما تصدعت علاقات مصر مع الدول العربية «الرادكالية». ولما كانت سوريا إحدى هذه الدول فقد كان من الطبيعي أن يتصدع «حلف أكتوبر»، حيث وقعت مصر اتفاق فض الاشتباك الأول في وقت كانت المعارك لا تزال مشتعلة على الجبهة السورية. وازدادت العلاقات اضطراباً بتوقيع مصر اتفاق فض الاشتباك الثاني، فأعلنت القيادة السورية رفضها للتحرك المصري، وفي نفس الوقت كان هذا الاتفاق بداية لأزمة العلاقات المصرية - الفلسطينية.

ولكن رغم وجود التفاهة السوري - فلسطيني على معارضة اتفاقية سيناء، إلا أن الشقاق كن قائماً بين الطرفين نتيجة للتطورات التي شهدتها الأزمة اللبنانية في أواخر عام ١٩٧٥ وأوائل ١٩٧٦. وبذلك دفعت الأزمة اللبنانية إلى مزيد من التصلع في حلف أكتوبر. وبرزت الدبلوماسية السعودية - الكويتية في محاولة لرأب الصدع، فعقدت قمة الرياض «المحدودة» في أكتوبر ١٩٧٦ التي أمكن خلالها إحراز بعض النجاح في تصفية الخلافات المصرية - السورية، كما تم التوصل لصيغة لحل الأزمة اللبنانية تتلخص في إرسال قوات ردع عربية مشتركة لتحل محل القوات السورية في لبنان، ولكن الجزء الأكبر من قوات الردع ظل سورياً، وبذلك حصلت سوريا على اعتراف بجزءها في لبنان، ومقابل ذلك تنازلت عن معارضتها لاتفاقية سيناء، فالتأم العلاقات المصرية - السورية إلى حين، بينما ظل الطرفان المصري والسوري على خلافهما مع الفلسطينيين.

ثم انعقدت قمة القاهرة «الموسعة» في أكتوبر ١٩٧٦ للتصديق على قرارات قمة الرياض التي لم يرفضها سوى العراق فقط. وبدا خلال نوفمبر ٧٦ إلى نوفمبر ١٩٧٧، أن حلف أكتوبر قد عاد للعمل من جديد. واندفعت جميع الأطراف للترتيب لعقد مؤتمر جنيف لبحث التسوية النهائية لأزمة الشرق الأوسط. وشاع التفاؤل والأمل في إمكانية عقد مثل هذا المؤتمر خاصة بعد التقارب السوري الأمريكي ولقاء رئيسي الدولتين في مايو ١٩٧٧، وكذا التعديل الملحوظ في الموقف الفلسطيني تجاه القبول بدولة فلسطينية على جزء من فلسطين. كما شهدت هذه الفترة بداية الحوار الفلسطيني - الأردني. وجاء البيان الأمريكي - السوفيتي الشهير في أكتوبر

١٩٧٧، ليزيد الأمل في إمكانية عقد المؤتمر.

لم يبدد الأمل في عقد مؤتمر جنيف سوى زيارة السادات المفاجئة للقدس، تلك الزيارة التي وضعت نهاية لهذه الحقبة في تاريخ العلاقات المصرية - العربية. وتباينت ردود الفعل العربية تجاه التحرك المصري حتى وقع السادات معاهدة الصلح في ٢٦ مارس ١٩٧٩، فوجهت المعاهدة بمعارضة جميع الدول العربية باستثناء عمان التي أيدتها بشكل واضح، أما السودان والصومال فقد اتخذتا موقفاً انتظاريًا، لكن سلوكهما الفعلي سار بعد ذلك في اتجاه تأييد كاتب ديفيد. وباستثناء هذه الدول الثلاث بالإضافة لمصر، حضرت جميع الدول العربية الأخرى مؤتمر بغداد لوزراء الخارجية والاقتصاد العرب المنعقد في مارس ١٩٧٩، وأعلنوا المقاطعة العربية سياسياً واقتصادياً لمصر، لتشهد العلاقات المصرية العربية أخطر أزمة في تاريخها.

ونأتي لمقال د. سعد الدين إبراهيم، حيث يقدم نظرة مستقبلية للعلاقات المصرية - العربية خلال الثمانينات أو خلال ما تبقى منها. وفيها يرصد المؤلف السنوات الثلاث التي أعقبت توقيع اتفاقية «السلام»، وتعرض خلالها السادات للحصار من الداخل ومن الخارج ضاقت حلقاته. ففي الخارج قطعت العلاقات المصرية - العربية، وفي الداخل اتسعت قوى المعارضة تدريجياً، وتضافر الفشل على جبهة السلام مع إسرائيل مع تفاقم مجموعة من المشكلات الداخلية، حيث تبخرت الوعود بالرفاهية، واستمرت الضغوط التضخمية تفعل أثرها في الاقتصاد، كما تزايدت معدلات الصراعات الطائفية في التواتر والدرجة.

وما يتفق مع طبيعة «السادات» من اتباع «العلاج بطريقة الصلعة» كان يتعين عليه أن يضرب ضربة كبيرة في نقطة ما لكي يكسر الحصار... فاختار الجبهة الداخلية وقام بالقبض على المجتمع السياسي المصري كله تقريباً في أوائل سبتمبر ١٩٨١، ليموت بعد شهر ويترك النظام السياسي في أزمة حادة.

جاء مبارك، ليحظى منذ اللحظة الأولى بنوع من الإجماع الوطني على تأييده وتوفير الوقت اللازم له كي يعالج المشكلة المصرية. وفيها عدا أصوات محدودة ومثيرة لا تزال تتحدث عن مزايا سياسة السادات فإن قاعدة السلام قد اختفت. ولم تعد هناك رغبة لدى المصريين جميعاً في تقديم مزيد من التنازلات لإسرائيل أو احتمال المزيد من تصرفاتها. وعاجلت إسرائيل بغزو لبنان عام ١٩٨٢ لتحيي المشاعر الشعبية بالكراهية وعدم الثقة في الدولة الصهيونية، وخرجت قوى المعارضة عن صمتها وترقبها لخطوات مبارك. وبوصول حدة عملية قصف بيروت إلى أقصى مداها في أغسطس، كان الرأي العام المصري كله تقريباً يؤيد أحزاب المعارضة وكانت الحكومة معزولة للمرة الأولى منذ تولى مبارك الرئاسة. وعندما أذيعت أخبار مجازر صبرا وشاتيلا رأت الحكومة المصرية أنه يتعين عليها أن تفعل شيئاً، فاستدعت سفيرها في «تل أبيب» فجاء الفعل متأخراً من ناحية، وأقل مما كان مطلوباً من ناحية أخرى.

وفي الجزء التالي من المقال يقوم د. سعد الدين إبراهيم برصد معالم التغير التي أصابت كلاً من العالم العربي ومصر خلال سنوات العزلة والانقطاع.

فمع نهاية عام ١٩٨٢، أصبحت الأنظمة العربية تعاني من حالة الحصار الذي تزداد حلقاته ضيقاً في الداخل والخارج. وهو لا يختلف كثيراً عن ذلك الحصار الذي واجه السادات من قبل. فقدد الحكام العرب ثقة شعوبهم، وتعرضوا للإهانة من جانب إسرائيل، وظهروا على حقيقتهم في ضوء شجاعة مقاومة منظمة التحرير

الفلسطينية، وواجهوا التهديد من جانب الثورة الإيرانية، واقتدوا رعاية القوى العظمى التي كانوا يتوقعونها. وأصبح كسر حالة الحصار يمثل ضرورة من أجل بقاء تلك الأنظمة، حيث تبين لها أن المخرج قد يكون من خلال ثلاثة تحركات هادئة - فرادى أو مجتمعة: إبراز مظهر معقول للتضامن العربي، أو حالة من الخلاص بواسطة القوى الكبرى، أو عودة مصر إلى الصف العربي.

أما عن مصر التي سوف يعود إليها العرب، فمختلفة بنفس قدر اختلاف العالم العربي الذي ستعود إليه مصر، إنها ليست مصر التي كانت معروفة في عهد عبد الناصر، أو حتى تلك التي كانت في السنوات الأولى لعهد السادات، إنها مصر سياسة الباب المفتوح، والديمقراطية الحساسة.. صديقة الغرب.. المتصالحة مع إسرائيل.

إن مصر العائلة.. هي مصر صاحبة «الموقف الوسطي»، والموقف الوسطي في رأي د. سعد الدين إبراهيم، وهو موقف التوسط الهندسي بين تقيضين متطرفين، خلقا مضاعفات وكوارث لكل من مصر والعالم العربي، أمد التقيضين هو «مثالية عبد الناصر العربية القومية» التي دفعته لحرب ١٩٦٧، والآخر هو «واقعية السادات العملية المحضة» والتي بلغت منتهاها بزيارة القدس عام ١٩٧٧.

ويستعرض المؤلف ما يمكن أن تقدمه مصر الوسطية للعالم العربي بعودتها إلى صفوفه،

- فمصر سوف تقود العرب في مواجهة دبلوماسية مع إسرائيل والولايات المتحدة.

- مصر الديمقراطية، سوف تقدم نموذجاً ديمقراطياً يمكن أن يحتذى به العرب، ويؤمن الاستقرار للمنطقة كلها.

- كما تقدم مصر الدعم الدبلوماسي والمعنوي والفني للأنظمة العربية. ولا يزال الدعم الفني يمثل أداة

التنمية في الأقطار العربية.

وبعد أن استعرضنا أهم ما جاء بمقال د. سعد الدين إبراهيم، نجد لزاماً علينا أن نبدي الملاحظات

التالية.

● يقول د. سعد الدين إبراهيم في دراسته تلك أن «تصور المصريين لدورهم الإقليمي يتذبذب بين مستلزمات (المثالية العربية القومية) وتلك التي تتطلبها (الواقعية العملية المحضة). ولقد أدى اتباع أي من التقيضين المتطرفين إلى خلق مضاعفات وكوارث لكل من مصر والعالم العربي، فكان موقف عبد الناصر عام ١٩٦٧، وموقف السادات عام ١٩٧٧ يمثلان غاية التطرف من الناحيتين». ص ٩٠ من الكتاب. ونورد هذه الفقرة ليس بهدف مناقشة صحة القول بمثالية عبد الناصر القومية أو واقعية السادات العملية، لكننا نوردها لما فيها من موقف جديد وتطور جديد لآراء د. سعد الدين إبراهيم. فرغم أنه هنا يرى مثالية عبد الناصر العربية القومية عام ١٩٦٧ قد خلقت كارثة لمصر والعالم العربي، إلا أنه في موضع آخر وفي مجال آخر أكد على عكس ذلك، ففي كتابه «مصر تراجع نفسها» الصادر منذ أقل من عام يقول د. سعد الدين ص ٢٥١ «مثالية عبد الناصر القومية كانت الدافع وراء سرعته في النهوض إلى دعم سوريا حينما شاعت أنباء بقرب هجوم إسرائيل عليها في مايو ١٩٦٧» ويستطرد «لم تكن مثالية عبد الناصر هي الخطأ.. ولم يكن مبدأ دعم سوريا معنوياً وعسكرياً هو الخطأ. ولكن الخطأ كان حسابات القوة للذات وللخصم، وفي الإعداد الحقيقي لمعركة مرتقبة، وفي اختيار القيادة العسكرية الصالحة لإدارة مثل هذه المعركة». وإن كان د. سعد الدين إبراهيم قد راجع

نفسه في مقاله هذا عما قاله في كتاب سابق - وهذا من حقه - إلا أنه لم يقدم مبررات لهذه المراجعة، التي لا نجد لها ما يبررها سوى أن المؤلف قد ساقها في حديثه لتبرير ما أسماه «الموقف الوسطي» لمصر مبارك، فهو موقف التوسط الهندسي بين تقيضين خلفا الكوارث لمصر والعرب على حد قول المؤلف.

● أما ملاحظتنا الثانية فتدور حول «الموقف الوسطي» المتوقع أن تلعبه مصر في المستقبل القريب وتعود على أساسه العلاقا المصرية العربية. والذي يحمل عوامل احيائه وذلك - على حد قول المؤلف - «لأن المحافظة على موقع وسط يعتبر غريباً في منطقة يعرف عنها العداء للاعتدال». ونضيف، ان الأطراف العربية إذا ارتضت هذا الموقف فهل سترضى به إسرائيل خاصة وهي تمتلك القوة العسكرية وإرادة استخدامها؟، بالإضافة إلى أن التوازن العسكري في المنطقة - خاصة بعد تجميع الجبهة المصرية وخروج المقاومة من لبنان - أصبح لصالح إسرائيل بشكل حاسم بما يجعل أي «مواجهة دبلوماسية تقودها مصر ضد إسرائيل والولايات المتحدة» تكون نتائجها في صالح إسرائيل التي لن تقبل أصلاً بالتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد.

أفلا يظل الحديث حول دور مصر في قيادة العرب لمواجهة دبلوماسية مع إسرائيل وأمريكا في غياب القوة العسكرية وإرادة الفعل العربي.. مجرد حديث لا طائل منه إلا مزيداً من التنازلات السياسية من العرب، ومزيداً من التعتن الإسرائيلي واقتناص الفرصة تلو الأخرى لإنهاء القوى العسكرية العربية فرادى، واحدة بعد أخرى؟ كذلك، ألا يظل «الموقف الوسطي» موقفنا غير فعال، يؤدي في النهاية إلى تأييد تجميع مصر ودفعها بعيداً عن معارك الصراع العربي - الإسرائيلي، ويحقق بالتالي الهدف الإسرائيلي من توقيع معاهدة السلام؟

مراجعة : خالد الفيشاوي

النضامن الافريقي الآسيوي - مصر

إبراهيم سعد الدين ،محمد السيد سليم ، وليد خدوري : كيف يصنع القرار في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٥، ٢٦٠ صفحة.

(أ) مقدمة :

صدر هذا الكتاب في سلسلة مشروع المستقبلات العربية البديلة التي يشرف عليها «مئتي العالم الثالث - مكتب الشرق الأوسط بالقاهرة». وقد حدد مشروع المستقبلات العربية البديلة هدف دراسة هذه القضية في إطار المشروع كما يلي «محاولة لفهم الكيفية التي يتم بها فعلاً صنع القرار على الصعيد القطري. وهي تشمل تحليل الأدوار الخاصة بالأفراد والمؤسسات، وتقدير عنصر التحكيم بين المصالح المتعارضة، وتقييم الأوزان النسبية للعوامل الداخلية والخارجية فضلاً عن الأوزان النسبية لكل من الخبرة والإعداد وسرعة الإنجاز.. الخ، كمعوامل مؤثرة في اتخاذ القرار».

وقد تطلب اتساع موضوع الدراسة وتعدد أنواع القرارات التي تتخذ في أي قطر عربي تحديداً أضيق لمجال البحث ومنهجه. وتم الاتفاق داخل وحدة تنسيق المشروع بعد عدة مناقشات على أن تتميز الدراسة بأن

يكون جوهرها ندوة علمية يشارك فيها عدد من لعبوا دوراً في عملية صنع القرارات من أعلى المستويات أو كانوا بقرينة منها. وحتى لا تبدأ الندوة من فراغ، تقرر إعداد دراسة حالات يمكن أن تكون ذات دلالة خاصة ووضع تلك الدراسات في متناول المشاركين في الحلقة قبل موعد انعقادها.

وقد اختير للدراسة حالتان: قرار تأميم شركة قناة السويس في ٢٦ تموز/ يوليو ١٩٥٦، وقرارات حظر تصدير النفط العربي والحد من إنتاجه في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، بالنظر إلى خطورة كلا القرارين وما ترتب عليهما من آثار مهمة على تطور الأوضاع في الوطن العربي وفي العلاقات العربية - العربية والعربية - الدولية. وقد كان أحد العوامل الحاسمة في تحديد الحالات التي سيجري دراستها هو مدى توفر المعلومات والبيانات حول الموضوع، وإمكان استكمال البيانات المنشودة بالمقابلات مع العناصر التي شاركت في عملية صنع القرار. وقد أدى هذا العامل إلى عدم إمكان توسيع دراسات الحالات لتشمل قرارات عربية أخرى قد لا تقل في خطورتها ومدى آثارها.

وقد عرضت الحالتان كدرستين خلفيتين على ندوة دعيت لمناقشة أسلوب صناعة القرار في الوطن العربي، واشترك فيها مجموعة من القيادات العربية التي حملت مسؤولية اتخاذ قرارات متعلقة بالسياسة العامة في مراحل مختلفة من تاريخه الحديث أو التي كانت على قرب من أجهزة صناعة القرار. ولم يكن هدف الندوة هو المناقشة التفصيلية للقرارين موضع الدراسة؛ بل كان مجال تركيزها هو محاولة استيضاح أسلوب صناعة القرار في الوطن العربي في ضوء الخبرة الغنية للمشاركين. واستخدمت الحالتان موضع الدراسة لإرشاد وتوجيه المناقشات، كما قدمت للندوة ورقة للنقاش تتضمن أهم القضايا التي روي أن تكون موضع الاعتبار عند المناقشة دون الالتزام الدقيق بها.

وقد استمرت الندوة يومي ٢٤، ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤، وجاء الكتاب عبارة عن ملخص لأعمال الندوة والدرستين التفصيليتين لتأميم قناة السويس في عام ١٩٥٦ وللحد من إنتاج النفط في عام ١٩٧٣.

(ب) عرض الكتاب:

يقع الكتاب في مائتين وستين صفحة من القطع المتوسط، وينقسم إلى ثلاثة أقسام تتبعها أربعة ملاحق وفهرس عام. يضم القسم الأول خلاصة أعمال ندوة صنع القرار في الوطن العربي، ويضم القسم الثاني والثالث حالتين هامتين لصنع القرار في الوطن العربي تندرج الأولى حول قرار تأميم شركة قناة السويس في ٢٦ تموز/ يوليو ١٩٥٦. وتندرج الأخرى حول قرارات حظر تصدير النفط والحد من الإنتاج في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣. وفيما يتعلق بالملاحق، يضم الملحق رقم (١) أساء المشاركين في ندوة صنع القرار. وملحق رقم (٢) ورقة النقاش المقدمة حول عملية صنع القرار في الوطن العربي، وملحق رقم (٣) الفرمان الخاص بامتياز إدارة مرفق المرور بقناة السويس وتأسيس الشركة العالمية لقناة السويس البحرية، وملحق رقم (٤) قانون رقم (٢٨٥) في ٢٦ تموز/ يوليو ١٩٥٦ بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية.

وسوف نقوم باستعراض أهم النقاط الواردة في ورقة النقاش المقدمة للندوة، ثم نعرض لكل من الحالتين الدراسيتين ونتبع كل واحدة منها بالملاحظات التي دارت في البندوة بصددتها (والمذكورة في القسم الأول). ثم

تعرض أخيراً خلاصة أعمال الندوة.

تنص ورقة النقاش على أن الهدف من الندوة هو مناقشة طبيعة عملية صنع القرار في الوطن العربي، والخروج بعدد من الدروس التي يرجى أن تكون موضع الاعتبار والتأمل من جانب صانعي القرار في الوطن العربي في المستقبل، وأن تعين كذلك الدارسين المتخصصين والرأي العام على فهمها.

وفيما يتعلق بنوع القرارات موضع النقاش. ذكرت الورقة أن المقصود هو القرارات المتعلقة بسياسة الدولة العامة والتي تأخذها السلطات السياسية العليا وتكون لها تأثيرات داخلية وخارجية بارزة وإن لم تظهر على الفور. وذكرت ثلاثة أنواع متميزة من القرارات في هذا الصدد، النوع الأول هو القرارات التي تؤخذ بانتهاج سياسات جديدة في المجالات الداخلية أو الخارجية، أو تلك التي تحدد مواقف جديدة في إطار تلك السياسات مثل قرار القيادة السياسية المصرية بشراء السلاح من الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٥٥ أو بتأميم قناة السويس في عام ١٩٥٦ أو بالتدخل في اليمن في عام ١٩٦٢، أو قرار الملك الحسن الثاني عاهل المغرب ببدء المسيرة الخضراء إلى إقليم الصحراء في عام ١٩٧٥ أو قرار سوريا بإرسال قواتها إلى لبنان في عام ١٩٧٦. يضم النوع الثاني من القرارات تلك التي تبدو ذات طبيعة فنية ولكنها تحدث آثاراً اقتصادية واجتماعية بل وسياسية هامة بعد فترة زمنية طويلة نسبياً وعلى نحو قد لا يكون صانع القرار قد فكر فيه أصلاً، مثل قرار الحكومة المصرية بإقامة مصنع الحديد والصلب في حلوان، أو قرار الحكومة الجزائرية بإقامة صناعة السيارات بأسلوب استيراد المصانع كاملة. ويتميز النوع الثالث بطبيعته السلبية، أي هو قرار عدم اتخاذ قرار معين كموقف البلدان العربية من الحرب الأهلية اللبنانية أو العدوان الإسرائيلي على لبنان.

وفيما يتعلق بالقضايا التي تنبئها دراسة عملية صنع القرار، ذكرت الورقة بعض هذه القضايا التي رأت أنها أكثرها أهمية. وحصرت هذه القضايا في الطرف المسبب للقرار، ومنشأ فكرة القرار، وجمع المعلومات وصنع القرار، وكيفية الاستمرار على قرار، وعنصر المخاطرة وعدم التيقن، وكيفية الوصول إلى قرار، والأطراف الخارجية وعملية صنع القرار، وتوقيت إعلان القرار، وتنفيذ القرار، والاستمرارية في غط صنع القرار، والجوانب الإيجابية أو السلبية الأخرى في أنماط صنع القرار في الوطن العربي.

يضم القسم الثاني من الكتاب دراسة د. محمد السيد سليم حول «قرار تأميم قناة السويس، دراسة في اتخاذ القرار القطري». وتنقسم الدراسة إلى تسعة فصول، يتناول الفصل الأول منها النمط العام لاتخاذ القرار السياسي في مصر في الفترة السابقة على قرار التأميم. ويخلص هذا الفصل إلى أن عبد الناصر كما يمثل مركز الثقل الرئيسي لاتخاذ القرارات خلال فترة تأميم شركة قناة السويس. ومن ثم، فإن عبد الناصر هو الذي حدد الأبعاد الرئيسية لعملية اتخاذ قرار التأميم من بدايتها وحتى نهايتها.

يوضح الفصلان الثاني والثالث السياق التاريخي لعملية التأميم منذ بدء العلاقة بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس حتى قيام الثورة عام ١٩٥٢ (الفصل الثاني) وكيفية تطور العلاقة بعد الثورة (الفصل الثالث). ويذكر المؤلف أن السنوات السابقة على التأميم قد شهدت مبارزة سياسية بين حكومة الثورة المصرية وشركة قناة السويس وقد تضمنت ثلاثة احتمالات هي تمديد فترة امتياز الشركة بعد عام ١٩٦٨، أو تسليم الحكومة المصرية لإدارة قناة السويس عند انتهاء الامتياز عام ١٩٦٨، أو تأميم الشركة قبل انتهاء امتيازها عام ١٩٦٨. وكان سير المباراة قائماً على أساس أن الاحتمالين الأول والثاني فقط هما المطروحان، بيد أن الحكومة

المصرية كان لديها الاحتمال الثالث الذي لم تضعه الشركة والدول الغربية في حساباتها.

نناقش الفصل الرابع الأعمال التحضيرية لقرار التأمين، ويختص إلى أن عبد الناصر كان يهدف منذ أوائل ١٩٥٣ لتأمين شركة قناة السويس، وأنه قد حدد موعداً بعد جلاء القوات البريطانية، وتحقيقاً لهذا الهدف فقد شرع في جمع المعلومات عن الشركة بحيث يتم تنفيذ التأمين متى حانت اللحظة المناسبة.

يتناول الفصل الخامس السياق المباشر الذي اتخذ قرار التأمين بمناسبة وهو سحب العرض الأمريكي - البريطاني بتمويل مشروع السد العالي. ويرى المؤلف أن القرار الأمريكي بسحب العرض تضمن إهانة للحكومة المصرية ولعبد الناصر، حيث شكك في قدرة الحكومة المصرية على تخصيص الموارد اللازمة لنجاح مشروع السد العالي، كما أشار إلى استعداد الولايات المتحدة لمساعدة «الشعب المصري»، مما يعني غاطية غير مباشرة للشعب المصري للتخلص من عبد الناصر. وقد أعقب هذا سحب الحكومة البريطانية لعرضها ثم سحب المصرف الدولي بدوره للعرض المقدم منه، وقد تم هذا في الوقت الذي كانت خطة التأمين تسير فيه على قدم وساق.

يتناول الفصل السادس آليات عملية اتخاذ قرار التأمين. ويقول المؤلف أن القرار كان كامناً في تفكير عبد الناصر، وأن البحث عن المعلومات كان مقصوداً على المعلومات التي تؤثر في إمكانية تنفيذه، ولم يمتد هذا إلى بحث شامل عن المعلومات المتعلقة بالبدائل الأخرى. ولما اتضح أن القرار يتضمن خطراً محسوبةً كما أنه «قابل للتنفيذ» لم يتردد عبد الناصر في اتخاذه. ويقر المؤلف أن هذا لا يعني أن القرار لم يكن رشيداً، ولكنه يعني أن الرشد في القرار اقتصر على حساب إمكانية تنفيذ القرار، بعد أن تم التحضير له ولم يمتد ليشمل الحساب الشامل للبدائل الأخرى. وفيما يتعلق بدور العوامل الإدراكية في القرار، يرى المؤلف أن عبد الناصر لم يدخل في حسابه دور العوامل النفسية - الإدراكية في حسابه لردود أفعال الأطراف الأخرى، أي كراهية كل من إيدن وموليه الشديدة لشخصه. ويقدر أن إهمال عبد الناصر إدخال تلك التصورات واحتمال تأثيرها على سلوك العدو في حساباته، جعله غير قادر على توقع ردود أفعال بريطانيا وفرنسا، ومن ثم فشل في توقع احتيال الغزو البريطاني - الفرنسي بتواطؤ مع إسرائيل. وفيما يتعلق بالإخراج النهائي للقرار، اتسم بالعنف وتعتمد توجيه الإهانة للعرب. ويرى المؤلف أن تقديم عبد الناصر للقرار بهذه الصورة يعتبر مسؤولاً إلى حد كبير عن المخاوف التي أثارها القرار لدى الغرب، وإلى عدم تصديق الغرب للمهجة المتدلية التي اتبعتها عبد الناصر بعد تنفيذ القرار، فقد تصور قادة الغرب أن القرار ليس إلا مقدمة لوقف مرور النفط المتجه إلى الغرب عن طريق قناة السويس ولتصفية الوجود الغربي في المنطقة.

يتناول الفصل السابع كيفية تنفيذ القرار حيث كانت السرية أبرز سماتها. ويتناول الفصل الثامن استراتيجية حماية قرار التأمين، ويرى المؤلف أن عبد الناصر قد اتبع استراتيجية ردعية تنطوي على الترهيب والترغيب لحماية القرار؛ ويعزو فشل استراتيجية الردع هذه في منع بريطانيا وفرنسا من التدخل العسكري لاستعادة السيطرة على قناة السويس إلى عدم اتخاذ عبد الناصر لإجراءات كفيلة بإقناع بريطانيا وفرنسا بأن تكاليف الغزو العسكري لمصر ستكون باهظة بالنسبة لهما. فقد امتنع عبد الناصر عن تبعية الجهة الداخلية إعدادها عسكرياً لمواجهة احتمال الغزو، حتى تفهم الدولتان أنه جاد في مقاومته، كما أنه لم يقيم بتوزيع السلاح على المدنيين إلا عندما بدأ الغزو بالفعل. وبالإضافة إلى ذلك فقد امتنع عبد الناصر عن فضح الاستعدادات البريطانية - الفرنسية للتدخل العسكري أمام العالم. وكان هذا كفيلاً بإجهاض تلك الاستعدادات، واكتفى برفض المعلومات التي وردته عن أن التدخل العسكري أصبح وشيكاً. ومن ثم، فقد استمر عبد الناصر في

التركيز على العمل الدبلوماسي وإعطاء التنازلات المحدودة، أي أنه أعطى عنصر الترغيب وزناً في استراتيجية الردع يفوق عنصر التهريب، مما شجع الدولتين على استمرارهما في خططهما خاصة أنه قد امتنع عن كشف تلك الخطط حينما علم بها قبل تنفيذها.

يتناول الفصل التاسع والآخر النتائج المستفادة من تحليل قرار التأميم بالنسبة لعملية اتخاذ القرار، وتنقسم هذه النتائج إلى مجموعتين. تتعلق المجموعة الأولى من النتائج بالعوامل التي أسهمت في نجاح القرار، وهي التحضير للقرار، وتعدد قنوات تجميع المعلومات، والحداد الاستراتيجي، وسرية عملية اتخاذ القرار، وصياغة استراتيجية لحماية القرار. وتتعلق المجموعة الأخرى بعملية اتخاذ القرار وبيع بعض المحظورات التي قد تؤدي إلى الخطأ في الحساب السياسي، وهي عدم التناقض بين النموذج التحليلي والنموذج المعرفي لاتخاذ القرار، وخطأ افتراض عقلانية العدو، ودور النسق العقيد لصانع القرار في عملية اتخاذ القرار، وخطورة عملية الفعل ورد الفعل في اتخاذ القرار، وعوامل نجاح أو فشل سياسة الردع. ويرى المؤلف أن لهذه النتائج أهميتها بالنسبة لعملية اتخاذ القرار عموماً، ولعملية اتخاذ القرار في دول العالم الثالث بصفة خاصة.

وفيما يتعلق بالملاحظات التي أثيرت حول الدراسة الخاصة بقرار تأميم قناة السويس، فقد امتدحت الدراسة لشمولها من حيث الوقائع والتحليل. وقد أبدت عدة ملاحظات أو ردود على تساؤلات وردت في الدراسة لخصها كاتب القسم الأول د. ابراهيم سعد الدين. وثمة ثلاث ملاحظات هامة تستحق الذكر. دارت للملاحظة الأولى حول أسس تقدير احتمالات التدخل البريطاني والفرنسي، حيث أشير إلى أن العامل الذي لم يدخل في الحساب هو شخصية إيدن المعقدة، وقيل أنه بدونها كان يمكن للأحداث أن تأخذ مجرى آخر. وتعلقت للملاحظة الثانية بما ذكرته الدراسة من أن النسق العقيد لعبد الناصر قد دفعه إلى رفض معلومات متاحة له، إذ لم يرفض عبد الناصر أي معلومات بدليل الاستعداد للدفاع عن بورسعيد. ولقد شكلت القيادة العسكرية، ولكن إمكانيات مصر لم تعطيها مثل هذه الفرصة آنذاك، ولذلك فقد بدأت في حشد وتركيز القوات على الجبهة الشرقية والاحتفاظ بالاحتياطي للحرك في كل الاتجاهات. ولم يرفض عبد الناصر المعلومات التي أكدتها مصادر كثيرة، ولكن هذه المعلومات وردت بعد حدوث التأميم ولم يكن لديه مجال للتراجع. وفي حالة المخاطرة المحسوبة، تكون فرص النجاح كبيرة على عكس المغامرة المرجحة. وتعلقت الملاحظة الأخيرة الهامة بمدى تناسب رد الفعل (قرار التأميم) مع الفعل (قرار سحب تمويل السد العالي)، حيث أشير إلى أهمية العامل المعنوي وضرورة الرد على التحدي بقوة. وليس من الصحيح أنه إذا اختلفت طريقة إخراج قرار تأميم قناة السويس لكان رد الفعل العربي قد اختلف أو على الأقل لم يكن هذا مؤكداً، وقد ساعدت طريقة إخراج القرار على حشد الشعب المصري والأمة العربية.

يتناول القسم الثالث «القرارات النفطية العربية لعامي ١٩٧٣ - ١٩٧٤، دراسة في كيفية اتخاذ القرار العربي، ويضم هذا القسم فصلاً واحداً وقد قام بكتابه د. وليد خلدوري. يبدأ هذا القسم بتمهيد يذكر فيه المؤلف أنه ستركز على خلفية الأسباب، ومسلسل اتخاذ القرارات، ووجهات النظر المختلفة حول الموضوع، وجدية الالتزام، والنتائج والانكاسات، والضغط لرفع القرارات والأسباب المؤيدة للتخلي عنها. ومع أن المؤلف لم يلتزم بدقة بهذا التقسيم، فسنحاول عرض دراسته على أساس هذه النقاط.

فيما يتعلق بخلفية الأسباب، فقد اتفقت كل من مصر والسعودية في أوائل السبعينات على ضرورة اللجوء إلى الحل العسكري في حالة فشل الحل السياسي وبعد استنفاد كافة الطرق الأخرى، وأن يرافق هذا الخيار

العسكري استغلال امکانيات الأخرى المتوفرة لدى العرب، وبالأذات استخدام سلاح النفط في المجال السياسي. وفي نفس الوقت، بدأت تظهر في الأفق منذ أواخر الستينات ملامح أزمة الطاقة، وأسهمت عوامل جديدة منذ عام ١٩٧٠ في قلب الصورة التقليدية بين البلدان المنتجة للمواد الخام والشركات الأجنبية رأساً على عقب. ويحدد المؤلف هذه العوامل في تحرك ليبيا والجزائر والعراق بشكل مستقل ثم بالتنسيق المشترك للحصول على شروط أفضل من الشركات؛ وتخفيض ليبيا والكويت وفنزويلا معدل إنتاجهم؛ ورغبة العديد من الأقطار المنتجة في تغيير الانعكاسات النفطية من خلال المشاركة أو التأميم (العراق)؛ وتزايد الطلب على النفط الخام في الأقطار الصناعية؛ واستغلال ليبيا لوجود شركات مستقلة عديدة في أراضيها ذات عمليات حديثة تعتمد بشكل كامل على النفط الليبي؛ والوضع الدقيق للإمدادات النفطية في أوائل السبعينات، حيث استفادت الأقطار الصناعية ولا سيما الولايات المتحدة معظم كميات النفط الإضافي المتوفر لديها. وأدت كل هذه العوامل إلى زيادة الاعتماد على النفط المستورد من إيران والسعودية ومن الأخيرة بصفة خاصة. وكانت السعودية تلجأ بتجميد زيادة طاقتها الإنتاجية في حالة عدم الوصول إلى حل سياسي شامل لأزمة الشرق الأوسط، ولكنها تفادت الإشارة إلى استعمال سلاح المقاطعة بأي شكل من الأشكال.

حيث كنت محاولات الحل السلمي تسير في طريق مسدود، كانت السعودية تزيد من حدة هجتها فيما يتعلق بسياساتها النفطية، وذلك اتساقاً مع التنسيق المصري - السعودي. واستمر الملك فيصل في جهوده الحثيثة في محاولة لإقناع المسؤولين الأمريكيين عن جديته في إقحام ثقل السعودية النفطي وراء إيجاد حل عادل لأزمة الشرق الأوسط. ويذكر المؤلف وجود مؤشرات عديدة تدل على أن الملك فيصل والرئيس السادات توصلا بالفعل في نهاية آب/أغسطس - أثناء زيارة الرئيس المصري السريّة إلى السعودية - إلى اتفاق حول الخطوط العامة للمرحلة السياسية القادمة.

فيما يتعلق بالقرارات النفطية العربية، فقد بدأت بدعوة وزير المالية والنفط الكويتي في ٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ زملاء وزراء النفط العرب الأعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك) إلى عقد اجتماع استثنائي في الكويت في ١٦ تشرين الأول / أكتوبر «لتدارس السبل الممكن اتباعها لدعم مصر وسوريا في المعركة ضد العدوان الإسرائيلي». وانتقد الرئيس السادات في اليوم نفسه الولايات المتحدة لإقامتها جسراً جويّاً لنقل المعونات والمساعدات العسكرية لإسرائيل. وفي اليوم التالي ١٧ تشرين الأول / أكتوبر - اجتمع وفد من وزراء الخارجية العرب بالرئيس الأمريكي ووزير خارجيته. وكان العاهل السعودي قد أرسل وزير خارجيته برسالة إلى الرئيس الأمريكي يستفسر فيها أولاً عن صحة تزويد أمريكا إسرائيل بكميات ضخمة من الأسلحة وعقدراً ثانياً من مقبة تمادي السياسة الأمريكية في الانحياز لإسرائيل.

كانت الولايات المتحدة قد بدأت فعلاً في إمداد إسرائيل بأسلحة جديدة عن طريق الجو ابتداء من ١٣ تشرين الأول / أكتوبر، ولكن بشيء من السرية. وفي ١٩ تشرين الأول / أكتوبر اقترح الرئيس الأمريكي على «الكونجرس» الموافقة على مشروع قرار استثنائي لتزويد إسرائيل بمساعدات عسكرية قيمتها ٢,٢ مليار دولار. وحيث لم تنفذ التهديدات العربية خلال الأسبوع الأول من الإمدادات، أعلن المسؤولون الأمريكيون عن القرار رسمياً دون حذر.

فيما يتعلق بوجهات النظر المختلفة، فقد ردت السعودية بحزم ودقة تجاه القرارات الأمريكية، وعملت على تنفيذ وعدها لمصر وسوريا باستعمال ثقلها النفطي للتأثير بطريقة فاعلة على مسيرة الحرب السياسية وحافظت

على الخطوط العامة التي رسمتها لنفسها قبل الحرب والداعية إلى مرونة الحظر النفطي لإفساح المجال للولايات المتحدة في تغيير سياستها في المنطقة، ورفض مبدأ التأميم لتعارضه مع مصالحها والتزاماتها والعمل على توسيع رقعة أصدقاء العرب عن طريق مكافأة الأصدقاء والتشدد مع الأعداء بمعايهم، ورفض فكرة تقويض الاقتصاد العربي وذلك للاعتماد المتبادل بين العرب والغرب.

وقد وافق وزراء النفط العرب خلال اجتماعهم في الكويت في ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر على الخطة السعودية بحذافيرها، كما تم تطويرها في مؤتمرات لاحقة. وتشير المعلومات المتوفرة عن الاجتماع أن رأي السعودية فاز في النهاية، بالرغم من رغبة الغالبية العظمى من الأقطار في مقاطعة الولايات المتحدة على الفور. كما تبني المجتمعون وجهة نظرهما في تنفيذ سلم تدريجي لتخفيض الإنتاج، واختيار دقيق للدول الصديقة والمحايدة والمعادية وطريقة التعامل مع كل منهم. كما أعطى وزراء كل قطر حق وحرية مقاطعة الولايات المتحدة تلقائياً وفوراً دون الإشارة إلى ذلك في البيان الصحفي. وفي اليوم التالي أعلنت الإمارات العربية المتحدة وقطر وليبيا مقاطعة الولايات المتحدة. وقد تعاونت جميع أقطار الخليج ولا سيما الكويت في إقرار المشروع السعودي، كما تجاوب بشكل فعال وإيجابي وزير الصناعة والنفط الجزائري. وشكل محور المعارضة العراق وليبيا وسوريا، حيث طرح كل من وزير النفط العراقي ووزير النفط الليبي - كل على حدة - مشروعاً أكثر تشدداً تجاه الولايات المتحدة. وقد أبلغ وزير النفط العراقي زملاءه وزراء النفط العرب بعدم استعداد العراق لحضور الاجتماع الختامي والتوقيع على القرارات إذا لم يشمل القرار فرض الحظر على الولايات المتحدة، وبالفعل لم يحضر الوفد العراقي الاجتماع الختامي وبقية الاجتماعات اللاحقة حول الموضوع. ويستنتج المؤلف أن سبب تأخر موافقة السعودية على المقاطعة الفورية للولايات المتحدة هو انتظار الملك فيصل نتائج اتصالات وزير خارجيته مع الرئيس الأمريكي. فقد حاول العاهل السعودي توفير أكبر فرصة ممكنة للولايات المتحدة لإثبات حسن نيتها نحو العرب، وإعطائها الفرصة للقيام بدور إيجابي. ومن ثم، لم توافق السعودية على تنفيذ المقاطعة الفورية، ورضيت بدلاً عن ذلك إعطاء الخيار للدول النفطية الأخرى لاتخاذ ما يرونها مناسباً وبصورة فردية. وعندما أرسلت الإدارة الأمريكية مشروع قرار المساعدات العسكرية الاستثنائية إلى إسرائيل إلى «الكونغرس»، تأكدت السعودية من حجم الإمدادات والتجدي الأمريكي للسافر للعرب، فقامت إثر ذلك بتنفيذ إنذارها وقررت مقاطعة الولايات المتحدة.

فيما يتعلق بنتائج المقاطعة النفطية العربية، ادّعت الولايات المتحدة أنها لن تخضع بأي شكل من الأشكال لما وصفته بأساليب الابتزاز والتهديد، ولن تستخدم مساعيها الحميدة في إحلال السلام قبل رفع الحظر النفطي العربي. وقد حاولت الولايات المتحدة إجهاض أي مكاسب سياسية يمكن للعرب تحقيقها من جراء الحظر النفطي، ويقرر المؤلف أن الولايات المتحدة استطاعت في نهاية المطاف منع تحقيق الأهداف المرجوة من الحظر النفطي، وحققت بدلاً عن ذلك أهدافاً مرحلية فتحت لها المجال للعب دور سياسي أكبر في المنطقة عن نظيره في السنوات السابقة. فقد توصلت الدبلوماسية الأمريكية خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٤ إلى: اتفاق وقف إطلاق النار في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، إعادة العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة وواشنطن، عقد مؤتمر جنيف للسلام، توقيع اتفاقية فك الاشتباك الأولى بين مصر وإسرائيل في ١٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤، وأخيراً اتفاقية فك الاشتباك بين سوريا وإسرائيل في ٣١ أيار/ مايو ١٩٧٤.

وبعد توقيع فك الاشتباك في الجولان، عقد الاجتماع الوزاري الأخير حول الحظر النفطي في القاهرة في

أول حزيران/ يونيو ١٩٧٤. وبالرغم من إصرار ليبيا وسوريا على الاستمرار في مقاطعة الولايات المتحدة لعدم تحقيقها لأي جهود إيجابية أخرى، فقد قررت أغلبية المؤتمر إلغاء قرار ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر حول تخفيض الإنتاج لتوفر نفط كاف في السوق العالمي. ومن ثم، أعطى هذا المؤتمر صفة الدوام على القرار المؤقت الذي سبق اتخاذه في اجتماع وزراء النفط العرب في فيينا في ١٨ آذار/ مارس ١٩٧٤، حيث كان المجتمعون قد وافقوا - باستثناء سوريا وليبيا - على رفع الحظر عن الولايات المتحدة على أن يعاد النظر في هذا القرار في اجتماع ١ حزيران/ يونيو في القاهرة، وكان السبب وراء هذا انتظار توقيع اتفاقية فلك الاشتباك في الجولان.

فيما يتعلق بالملاحظات التي أثبتت في الندوة حول الدراسة الخاصة بالقرارات النفطية العربية، أشار أحد المتحدثين إلى أن قرار خفض إنتاج النفط وحظر تصديره لم يكن قراراً بل حدثاً نتج عن تداعي الأحداث خلال فترة الحرب، وعياً أدى إليه بدء الجسر الجوي الأمريكي لمدّ إسرائيل بالأسلحة من هياج في الرأي العام العربي. وقد برّر المتحدث وجهة نظره هذه بأن وجهة النظر السعودية التي عبر عنها في مؤتمر الخرطوم ١٩٦٧، كانت ترى أن النفط مورد يمكن استخدامه لتمويل المعركة، وقد ظل هذا الموقف ثابتاً حتى بعد مجيء السادات. ولم يكن هناك قرار باستخدامه في إطار شروط معينة، ولكن مصر وسوريا كانتا تأملان في استخدام سلاح النفط في مرحلة ما من مراحل المعركة. ولكن ذلك كله لا ينبغي أنه كانت هناك اتصالات وأمل في استخدام سلاح النفط - وقد اتخذ القرار السعودي بالخفض والحظر بعد حدوث الثغرة وبعد أن بدأ الجسر الجوي الأمريكي لاسرائيل وبعد هياج الرأي العام العربي. وقد أثارته وجهة النظر هذه حول قضية الحدث والقرار نقاشاً وجدلاً واسعاً، فاستخدام سلاح النفط سياسياً ليس من سياسة السعودية لأنها تعتمد عليه تماماً، ولأن استخدامه السياسي يجعل محاولات الدول المتقدمة اكتشاف بدائل له، ولأن مثل هذا السلاح لا يستخدم بنجاح إلا مرة واحدة. ومع ذلك، فقد أشير إلى أن السعودية سبق لها في عام ١٩٥٦، أن قطعت علاقاتها مع بريطانيا وفرنسا، واستخدمت سلاح النفط ضدهما، وأن القرار برفع الحظر هو قرار سعودي في النهاية واتخذ في الوقت المناسب. وقد أشير أيضاً إلى أن قرار تخفيض الإنتاج وحظر تصدير النفط - حتى وإن قاده بلد عربي واحد - قد أصبح قراراً عربياً بمجرد صدوره، ومن ثم، فإن إنهاء القرار تطلب مناقشات عربية واتفاقاً عربياً.

وقد جرت مناقشة حول مدى أهمية الحظر ومدى نجاحه، وقد طرح رأي بأن الحظر والتخفيض لم يكونا فعالين، أولاً لأن تحطيطاً دقيقاً لم يتم، وثانياً لأن استخدام سلاح النفط لم يكن مفاجئاً. وأشير إلى أن أسباب العصبية الأمريكية من استخدام النفط كسلاح لا يعود في هذا الرأي لفعالية السلاح، بل إلى اعتبارات هبة الولايات المتحدة ورفضها أن تتعرض لما أطلق عليه وزير الخارجية الأمريكي إيتراز العالم الثالث، وقد أيد هذا الاستنتاج أكثر من متحدث. ومن جهة أخرى، فقد أشير إلى أن قرار خفض الإنتاج وحظر تصدير النفط لبعض الدول - مهما كانت درجة فعاليته - يعني أن دول العالم الثالث قد أصبحت قادرة على الفعل لأول مرة.

وفيما يتعلق بالقسم الأول الذي يضم خلاصة أعمال ندوة صنع القرار في الوطن العربي، فقد تناول ثلاثة موضوعات هامة هي العوامل المؤثرة على القرارات القطرية في الوطن العربي، والقرارات العربية، وترشيده القرارات في الوطن العربي.

انتهت الندوة إلى حصر العوامل المؤثرة على القرارات القطرية في الوطن العربي في عدة عوامل هي: دور القائديمين وشخصيته وطموحاته، ودور التركيب الاجتماعي والسياسي، ودور الرأي العام المستنير وقوى الضغط، والتاريخ السابق للأحزاب والقوى السياسية الحاكمة، وأمن النظام وأمن القيادة، ومدى تطور ونمو

أجهزة المعلومات والأجهزة المعاونة، ودور القوى العربية الأخرى، ودور إسرائيل، ودور القوى الدولية، ودور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة، ومدى الاعتماد على العالم الخارجي .

وتركزت المناقشات الخاصة بالقرارات العربية على الصعوبات التي تواجه إصدار قرارات عربية رشيدة. وقد أشير في هذا المجال إلى أن القرارات العربية ترتبط بمدى صلابة وتماسك النظام العربي الأقليمي. كما أبرزت المناقشات وجود قدر من التباين والتفاوت الموضوعي بين أقطاره مرده إلى تفاوت الأوضاع الاقتصادية والعلمية ونظم الحكم والارتباطات التاريخية السابقة بالدول الخارجية ونوع الضغوط التي يتعرض لها البلد العربي وغير ذلك.

كان موضوع ترشيد القرارات في الوطن العربي أحد الموضوعات التي ركزت عليها المناقشات. وقد حاول المشاركون تحديد معنى القرار الرشيد، وكيفية ترشيد القرارات العربية التي تتخذ في المستقبل. وقد تباينت الآراء حول معنى الرشيد، فهناك من رأى أن القرار الرشيد هو الذي يقبله الناس ويعبر عن آمالهم أو مواجهة آلامهم؛ وربط آخر بين رشد القرار وهدفه، فالقرار الرشيد هو الذي يساعد على تحقيق الأهداف التي أراد صانع القرار تحقيقها. وأشير إلى تعدد معايير الرشيد (اقتصادية وسياسية وفنية). وتعددت مستويات الحكم على الرشيد (مستوى صانع القرار، المستوى القطري العربي، المستوى العربي). كما اقترح أحد الآراء تعريف القرار الرشيد بأنه القرار الذي يحفظ حقوق الأمة حالياً ومستقبلاً.

وبالنسبة للوسائل الكفيلة بترشيد القرارات العربية، ربط البعض بين قضية ترشيد القرارات والتطور العام للمجتمع اقتصادياً واجتماعياً، ورأى آخر استحالة الوصول إلى قرار رشيد في بلدان تابعة للدول الكبرى اقتصادياً وثقافياً وعسكرياً وسياسياً. ومن ثم فإن الخلاص من التبعية هو السبيل لترشيد القرارات. وبينما رأى غالبية الحضور أن الديمقراطية شرط أساسي لتحقيق القرار العربي السليم. فإن البعض قد نادى بوجوب التفرقة بين صنع السياسات العامة وصنع القرارات. فإذا كان من الضروري وجود رقابة مجتمعية على صنع السياسة العامة، فإنه ينبغي أن يترك لصانع القرار مساحة لاختيار بديل معين لمواجهة موقف معين في إطار هذه السياسات، وقد رأى أصحاب هذا الرأي أن الفصل النهائي في رشد القرار هو توافر المعلومات الصحيحة وقدرة صانع القرار على الفهم الصحيح لتلك المعلومات، وتوافر أجهزة لتحليل المعلومات وتقديم البدائل وتوافر القدرة على تنفيذ القرار وحمايته.

(ج) خاتمة :

لا نعتقد أن الكتاب يحتوي على إجابة شافية على السؤال الذي هو عنوان الكتاب «كيف يصنع القرار في الوطن العربي»، وإن كان قد أجاب إلى حد بعيد عن كيفية صناعة القرار في حالي تأميم قناة السويس والحد من إنتاج النفط العربي وحظر تصديره إلى بعض الدول . ومرد هذا القصور إلى اقتراب تناول الموضوع منذ البداية ، إذ كان ينبغي بذل جهد أكبر لزيادة عدد الحالات الدراسية الهامة وتنويعها مكاناً وزماناً قبل محاولة الإجابة على هذا السؤال الضخم والمعقد. ولا يقدح في هذا التذرع بعدم توافر المعلومات الدقيقة بالنسبة للقرارات العربية الهامة الأخرى، لا سيما وقد ذكر مؤلف القسم الخاص بدراسة القرارات النفطية العربية أن دراسته محاولة بسيطة وخطوة على طريق البحث والاستقصاء، لأنه لم يتمكن من إجراء البحوث الميدانية وإجراء المقابلات اللازمة مع المسؤولين المباشرين لأسباب متعددة. وكان من المتوقع في حالة توسيع مجال الدراسة اختيار عدة قرارات عربية

هامة، واتفاق الباحثين الذي يتناولون هذه القرارات بالدراسة على إطار نظري يحدد اقتراب دراسة كل القرارات.

ولكن الكتاب الصادر عن الندوة قد اتبع الطريق الذي تعرضنا له آنفاً، وحتى في ظل هذا التقسيم لم يكن عرض الكتاب وتقسيمه موثقاً. والتقسيم المقترح من جانبنا - وهو الذي اتبعناه في عرضنا للكتاب - هو البدء بورقة النقاش التي قدمت إلى المشاركين في الندوة، ثم عرض الدراستين الخاصتين بتأميم القناة وبحظر النفطي مع تدليل كل منها بما أثر حولها في الندوة من نقاش. وكان ممكناً في هذا السبيل أن يسبق عرض الدراستين الإطار النظري الموحد الذي يلتزم به الباحثان، حتى لا يحدث التباين الشديد الذي ظهر في أسلوب تناول كل منها لدراسته. ثم يختتم بخلاصة المناقشات العامة - أي التي لا تتعلق بأي من الدراستين - في نهاية الكتاب. ويمكن القول إن هذا التقسيم المقترح كان من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من الوضوح والفائدة والترابط بين أقسام الكتاب التي تبدو متباعدة.

فيما يتعلق بالمشاركين في ندوة صنع القرار، فقد كان عددهم ثمانية عشر مشاركاً بالإضافة إلى ثلاثة مشاركين من جامعة الأمم المتحدة ومنتدى العالم الثالث، واعتذر اثنان عن وجهتهن لم الدعوة للحضور. كان توزيع المشاركين الذين وجهتهم الدعوة ثمانية مصريين وثلاثة عراقيين وثلاثة سعودييين وواحد من كل من الجزائر والمغرب وتونس واليمن، أما اللذان اعتذرا عن الحضور فأحدهما من الإمارات والآخر من الأردن. يلاحظ غياب مشاركين من عدد من الأقطار العربية لا سيما من تلك الأقطار التي كان لها دور هام في الحالتين الدراستين (الكويت، سوريا، ليبيا).

وفيما يتعلق ببعض الملاحظات الجزئية، يلاحظ تركيز الدراسة الخاصة بتأميم قناة السويس على العوامل الإدراكية والنسق العقيدى لصانع القرار. ويتبادر إلى ذهن القارئ أحياناً أن المؤلف يسعى لتبرير العدوان البريطاني - الفرنسي، حيث يلقي على عبد الناصر المسؤولية لإخراجه قرار التأميم بصورة تحمل إهانة للغرب، بالرغم من اعترافه بأن قرار سحب العرض الأمريكي والبريطاني بتمويل مشروع السد العالي كان يعمل قدراً كبيراً من الإهانة لمصر. وليس أدل على صحة رد الفعل المصري عام ١٩٥٦ مما نلاحظه في الشرائح من توالي الصفعات الموجعة للأمة العربية، نظراً لعدم قيام العرب بالرد المناسب والمؤثر. كما أشارت الدراسة أيضاً إلى أن استراتيجية عبد الناصر الردعية لم تكن مناسبة لأنها ركزت على عنصر الترغيب بدرجة أكبر من الترهب، ويتناقض هذا مع ما ذكره المؤلف من أن شخصية إيدن المقلدة وكراهيته لعبد الناصر أثرت على اتخاذ قرار العدوان. ومن ثم، فحتى لو اتخذ عبد الناصر من الإجراءات ما يشعر بريطانيا وفرنسا بأن تكاليف العدوان ستكون باهظة، كان إيدن سيمسك بقرار العدوان نظراً لكراهيته لعبد الناصر. ومن ناحية أخرى، تميزت دراسة تأميم قناة السويس بثراتها من الناحية النظرية الأمر الذي افتقدته الدراسة الأخرى الخاصة بالقرارات العربية النفطية، والتي كانت بمثابة سرد وختل من أي مفاهيم أو أطر نظرية. وفيما يتعلق بالعوامل المؤثرة على صناعة القرار القطري، يمكن إضافة عامل المجموعات الإقليمية سواء أكانت جغرافية (مثل دول حوض النيل أو الدول الأفريقية) أو على أساس آخر (مثل مجموعة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) لا سيما وقد أثرت هذه المجموعات في الحالتين الدراستين.

وختاماً يمكن القول إن الكتاب مجرد محاولة أولية لدراسة كيفية صنع القرار في الوطن العربي، يجب أن تتبعها خطوات أخرى حتى يمكن الوصول إلى صورة أكثر وضوحاً ودقة في هذا الموضوع المهم الخطير.

مراجعة : محمد صفحي الدين خربوش

قسم العلوم السياسية - جامعة القاهرة

شاي فيلدمان: الخيار النووي الإسرائيلي، ترجمة غازي السعدي .
دار الحليل للنشر، عمان، الأردن - الطبعة الأولى ١٩٨٤، ٢٥٦ صفحة .

مقدمة :

نحن أمام كتاب مؤلف صهيوني، أما الكتاب فهو يتناول حقائق خطيرة بات علينا جميعاً أن نلتفت إليها، ومن ضمن هذه الحقائق أن الوطن العربي والإسلامي ما زالت الفجوة كبيرة بينه وبين الكيان الصهيوني في مجال التسليح النووي .

والكتاب يتناول حقائق هامة، وعلى الرغم من أهميتها فلا يجب أن ننسى أن مؤلفه صهيوني يعمل في مركز الأبحاث الاستراتيجية في جامعة تل أبيب، ومعنى كون المؤلف من الكيان الصهيوني أنه حتماً يدافع عن الكيان الصهيوني، بل ويحاول من خلال كتاباته زرع الرعب في قلب الإنسان العربي، بل إنه إذا جاز التعبير أدخل تعبيراً جديداً في فكر الصراع العربي الصهيوني يقول (تخيطيم الإنسان العربي والاستسلام لدولة الصهيونية النووية).

وعلى الرغم من انحياز المؤلف بالكامل للكيان الصهيوني، وعلى الرغم من وصف المؤلف بإسهاب للأثار المدمرة لاستخدام الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وعلى الرغم من أن المؤلف قد برر امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية كسلاح رادع في مواجهة قوات عربية تتمتع بالتفوق العددي والنوعي، وعلى الرغم من أن المؤلف (يتبنى) أن تظل الدول العربية هكذا في حالة خلاف وتبعاً لذلك لن تمتلك سلاحاً نووياً . وعلى الرغم من هذا كله وغيره إلا أن الكتاب يضع حقائق خطيرة لو أحسن استغلالها حقاً لأمكن لنا أن نتجاوز هذه الهوة التكنولوجية النووية بيننا وبين إسرائيل، كما أن المؤلف قد كشف عن نقاط ضعف كثيرة لدى الكيان الصهيوني لو أحسنّا - من جانبنا - تدبيرها ودراساتها لأمكن عمل الكثير في المواجهة المقبلة بيننا وبين إسرائيل، والمؤثرات كلها تقول إنها ستكون مواجهة نووية .

والكتاب أولاً وأخيراً هو قراءة في فكر العدو الصهيوني، ومن نافذة القول أن نقول أن من ضمن وسائل النصر على العدو أن نعرفه، وأن نعرفه أكثر إذا كان يضع تحت إبطه قتابل نووية جاهزة للتدمير .

الفصل الأول (١٥-٥٧)

يحمل الفصل الأول من الكتاب عنوان (منطق الردع النووي) ويوضح المؤلف شاي فيلدمان أن الأسلوب الأمثل لإسرائيل هو (الردع النووي العلي) ويستعرض ثلاثة أنواع من الاستعداد النووي بالنسبة لإسرائيل: الخيار النووي: معناه أن سلاحاً نووياً عملياً لم ينتج بعد، على الرغم من توفر القدرة على إنتاجه في وقت قصير نسبياً.

قنبلة في القبو: يعني أن السلاح النووي تم إنتاجه فعلاً، في حين لا يزال أمر إنتاجه سرّاً.

الردع العلي: يعني أن موضوع السلاح النووي قد أعلن عنه على الملأ وأصبح جزءاً مما يعرفه الجمهور.

يبحث المؤلف - في دواية مقصودة - محاولاً استئثار الغموض الإسرائيلي حول السلاح النووي ولكن يركز المؤلف على نظرية الردع النووي العلي بمعنى أن تعلن إسرائيل عن امتلاكها السلاح النووي حتى يمكن لها أن تردع العرب. بل يقول المؤلف بالحرف الواحد محاولاً زرع الرعب في قلب الإنسان العربي: (وستكون إسرائيل قادرة على تفجير قنبلة نووية في منطقة غير مأهولة في الصحراء العربية لكي توضح للعرب بأنهم قد يلحقون بأنفسهم كارثة إذا لم يتوقف غزوهم لأراضيها؟ أو قصف مدنها الرئيسية)

يضع المؤلف بعد ذلك أسس نظرية الردع العلي النووي الإسرائيلي وعليها أن نقرأها عدة مرات:

- ١ - الردع العلي يمنح صدقاً أكثر لتهديدات الردع الإسرائيلية.
- ٢ - الردع العلي يوفر إمكانية خلق نظرية لاستخدام السلاح النووي.
- ٣ - يوفر الردع النووي إمكانية البدء بحوار استراتيجي بين أطراف النزاع.
- ٤ - الردع العلي يوفر إمكانية تعليم الطبقات المترعمة في الشرق الأوسط وتكييفها مع واقع الحياة في محيط نووي.

وبعد ذلك يقول المؤلف:

(إن تصريحات العرب الصادرة منذ حرب رمضان تظهر أن العرب يبدون حيرة بشأن مسألة وجود أسلحة نووية لدى إسرائيل).

يرى المؤلف أن الإعلان عن وجود السلاح النووي الإسرائيلي سيجعل المجتمع الإسرائيلي كله يحيا في استعداد نووي، فطبقات الكيان الصهيوني ستناقش الأمر والجامعات تدرسه وتحمله ورجال السياسة يتحدثون فيه، والتلفاز ووسائل الإعلام ستتناوله بالتحليل والدراسة والاستنباط، وهذا الرأي فوق أنه هام وتخطيط نفسي مستقبلي إلا أن المقصود منه تجهيز الكيان الصهيوني نفسياً للاستعداد لاستخدام السلاح النووي ضد العرب، ومن جهة أخرى محاولة زرع المزيد من الرعب لدى العرب للحيلولة دون امتلاكهم السلاح النووي.

يورد المؤلف بعد ذلك عدة عبارات موثقة لحكام بعض مجتمعاتنا العربية توضح الحيرة التي هم فيها بخصوص امتلاك إسرائيل السلاح النووي من عدمه.

ويرى المؤلف - بعد ذلك - أنه بالمقارنة بين سياسة الردع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي إذ أن الاثنين (عرفا) أن كلاً منهما يمتلك سلاحاً نووياً مدمراً، ولكن في مسألة إسرائيل كما يرى المؤلف فإن نظرية

الردع النووي سوف يكتب لها النجاح الكبير لأن إسرائيل لديها السلاح النووي والعرب لا يملكونه.

ومن الأشياء اللافتة للنظر أن المؤلف قدم بالتحليل والوثائق كيف أن المجتمع العالمي سيفقد مع إسرائيل كالعادة، وأن على إسرائيل أن تستغل الفوضى الدولية التي ستسود بين العرب وإسرائيل في بداية الحرب ووقتها يمكن استخدام الأسلحة النووية ضد العرب.

وفي ختام الفصل الأول يطالب المؤلف بأن الجيش الإسرائيلي عليه ما دام الاستعداد للحرب القادمة سيكون نووياً، عليه أن يغير أسلوبه في القتال من الدفاع إلى الهجوم لأن (أبسط مبادئ استعمال السلاح النووي تتطلب ذلك).

الفصل الثاني (١١٣-٥٩)

عنوان الفصل الثاني (أسلحة نووية وأمن إسرائيل) وواضح من العنوان أن المؤلف يطالب بأن يكون الردع النووي العلي الإسرائيلي هو الضمان الوحيد لأمن إسرائيل، ثم يستهل الكتاب في هذا الفصل صفحته بسؤال (هل الاستعداد النووي الإسرائيلي يردع الدول العربية عن وضع تحديات استراتيجية تهدد وجود إسرائيل؟) ويحدد المؤلف هدفه قائلاً بالحرف. (ن احتكار إسرائيل للسلاح النووي في الشرق الأوسط سيكون من شأنه ردع العرب عن وضع تحديات استراتيجية تهدد وجودها).

وعلى الرغم من المنطق المقلوب للمؤلف فإن كلياته يجب أن نأخذها على محمل جدي ونقوم بتحليلها فالمؤلف - كما قلنا - يعمل في مركز الأبحاث الاستراتيجية بجامعة تل أبيب، ومنطقه المقلوب يقول أنه يجب على العرب السكوت على امتلاك إسرائيل للسلاح النووي، وعليهم أيضاً ألا يبادروا إلى امتلاك أسلحة نووية.

ويكشف المؤلف عن حقائق يتضمنها الجدول الآتي:

أهداف سكانية في الشرق الأوسط ونسبتها إلى عدد السكان الشامل

البلد	السنة	الهدف	عدد السكان بالملايين	نسبة سكان الأهداف إلى مجموع السكان العام
اسرائيل	١٩٧٧	-	٣,٦١٠,٠٠٠	٣٠
	١٩٧٥	-	٣,٤٦٠,٠٠٠	
	١٩٧٥	تل أبيب	٠,٣٥٤,٠٠٠	
		حيفا	٠,٣٦٠,٠٠٠	
		القدس	٠,٣٣٥,٠٠٠	
مصر	١٩٧٧	-	٢٨,٧٤٠,٠٠٠	
	١٩٧٥	-	٢٧,٢٣٠,٠٠٠	

البلد	السنة	الهدف	عدد السكان بالملايين	نسبة سكان الأهداف إلى مجموع السكان العام
	١٩٧٥	القاهرة	٥,٩٢١,٠٠٠	
		اسكندرية	٢,٣٢٠,٠٠٠	
		الجيزة	٨٩٣,٠٠٠ -	٢٥
		اسوان	٢٥٨,٠٠٠ -	
سوريا	١٩٧٧	-	٧,٨٤٠,٠٠٠	٢٨
العراق	١٩٧٥	-	١١,٩١٠,٠٠٠	٢٣
الأردن	١٩٧٦	-	٢,٧٨٠,٠٠٠	٣٨
السعودية	١٩٧٧	-	٩,٥٢٠,٠٠٠	٢١
ليبيا	٧٥/٧٤	-	١,٩٤٠,٠٠٠	٤١

ويكشف المؤلف عن الأهداف وأهميتها في النقاط الآتية:

- ١ - إن الدول المنتجة للنفط تعتمد معظمها على مورد واحد فقط، وإذا ما هوجم هذا المورد فسيؤثر ذلك بشكل حاسم على مستقبلها.
 - ٢ - التركيز على ضرب التجمعات السكانية للدول العربية.
 - ٣ - ضرب سد الفرات في سوريا والعراق، والتركيز على ضرب السد العالي في مصر.
 - ٤ - تدمير المراكز العلمية والتجارية والفنية والصناعية والأكاديمية والعسكرية في الدول العربية.
 - ٥ - تدمير القاهرة والإسكندرية والجيزة وأسوان بقتال نووية يعني تدمير مصر نهائياً، ويشير المؤلف في معرض دراسته لهذه الأهداف إن التخطيط الإداري لمصر في مجال ازدحام مدنها بالسكان وعدم إنشاء مجتمعات جديدة يعطي فرصة كبيرة لإسرائيل في تدمير التجمعات البشرية لمصر.
- والمأساة في تحليل المؤلف أنه يتخيل أن وقوع حرب من جانب إسرائيل سيجعل الدول العربية كلها تقف في انتظار الإبادة والتدمير دون أي حركة؟
- ومن بين ثوابت سطور هذا الفصل يكشف المؤلف - دون قصد - عن نقاط الضعف لدى الكيان الصهيوني إذا ما وقعت حرب نووية في المنطقة منها:
- ١ - ان الكيان الصهيوني لا يملك عمقاً استراتيجياً.
 - ٢ - ان شبكات الدفاع الجوي العربي في وسعها اصطياذ الطائرات الحاملة للسلح النووي.
 - ٣ - ان التفكير في قتل سكان الكيان الصهيوني حتى بأسلحة تقليدية أمر لا تستطيع إسرائيل تحمله.
 - ٤ - ان الدول العربية تمتلك صواريخ تقليدية في وسعها تدمير أجهزة إطلاق الأسلحة النووية في إسرائيل.
- ويضع المؤلف ضمن حساباته أنه من المحتمل أن يبادر العرب إلى القيام بحرب وقائية ضد إسرائيل عندما يتم (التأكد) من امتلاكها للسلح النووي، ولعلها أصدق عبارة قالها المؤلف في كتابه إذ قال: (إن الدول

العربية متفرقة ومتناحرة وليس في وسعها الاتحاد وتناسي خلافاتها لمواجهةاتها).

بعد ما تقدمه بقر المؤلف أن الدول العربية إذا لم تتمكن من امتلاك السلاح النووي فإنها تمتلك الآن أسلحة كيميائية وجراثومية، وفي وسع هذه الأسلحة أن تلتحق الدمار بإسرائيل.

ثم يتحدث المؤلف في تحليل استراتيجي هام عن القدرات النووية لمصر والعراق وليبيا وسوريا والباكستان. ويتحدث المؤلف عن (أن تدمير المفاعل النووي العراقي كان أمراً ضرورياً لا يمتثل النقاش) ويكشف المؤلف عن حقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت على علم مسبق بضرب المفاعل النووي العراقي.

ويختتم الفصل الثاني صفاته بأن العرب ربما يمتلكون السلاح النووي على مدى سنوات قادمة وعلى العالم والفؤى العظمى في العالم أن تمنع العرب من امتلاك السلاح النووي؟

الفصل الثالث (١١٥-١٥٣) :

عنوان هذا الفصل هو (سلام وأسلحة نووية) ويحاول المؤلف إثبات أن وجود أسلحة نووية لدى إسرائيل وحدها سوف يحقق السلام، بل ويقرر المؤلف مستشهداً بأراء العديد من المفكرين والمحللين العرب أنه إذا عادت إسرائيل إلى الحدود الدولية وانسحبت من الأراضي التي احتلتها ١٩٦٧ فإنه في وسع إسرائيل وقتها أن تعلن عن امتلاكها للسلاح النووي وأنها سوف تستخدمه إذا ما تهدد وجودها.

ولكن المؤلف يقول (من شبه المؤكد أن قدرة نووية إسرائيلية لن تردع العرب عن شن حرب تقليدية سواء أكانت حرباً متحركة أو حرب استنزاف بهدف استعادة المناطق التي احتلتها إسرائيل في حرب الأيام الستة) ولكنه يعود بعد ذلك إلى سياسة التهويل وزرع الرعب في الإنسان العربي فيقرر أنه حتى لو شن العرب حرباً تقليدية فسوف ندمهم؟

ومضي الفصل الثالث في وجوب أن تكون إسرائيل (إسرائيل نووية) حتى عندما ينسحب الإسرائيليون من الأراضي المحتلة فوقيتها إذا تعرضت إسرائيل لعدوان عربي حيثند تدمر إسرائيل العرب بقنابلها النووية.

ويتنقل المؤلف بعد ذلك إلى التهديد المستمر ضد المملكة العربية السعودية عن طريق ما قاله المؤلف من أن إسرائيل إذا قامت بتجسيد السعودية فإن إسرائيل لن تقترب من الأماكن الدينية الإسلامية للسعودية.

ثم يعقد المؤلف مقارنة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وموقفها من إسرائيل إذا ما امتلكت سلاحاً نووياً، ثم يتناول الكتاب الحديث عن (الإرهاب) العربي الفلسطيني ويعترف المؤلف أن ما تقوم به منظمة التحرير الفلسطينية يسبب أرقاً دائماً لإسرائيل ويقول بالحرف الواحد (إن السلاح النووي الإسرائيلي لن يكون له أي تأثير على (الإرهاب الفلسطيني).

ثم يعرج الكتاب إلى الحديث عن الدولة الفلسطينية - إذا قامت - وكيف أنها ستكون بمثابة نقط تهديد وانطلاقات متقدمة ومتطورة ضد إسرائيل.

وإجمالاً فالمؤلف يركز على نظريته من أن إسرائيل يجب أن تستخدم سلاحها النووي ضد العرب إذا ما

فكروا في (طرده) إسرائيل من الأراضي المحتلة، وإذا ما فكروا في إنشاء دولة فلسطينية.

الفصل الرابع ١٥٥-١٨٨ :

الفصل الرابع عنوانه هو (شرق أوسط نووي - أخطار) وفيه يرد الكاتب على مجموعة من الأسئلة وضعها عن تفكير زعماء الشرق الأوسط، وخطر دمج السلاح النووي في استراتيجيات القتال، وعدم نجاح إسرائيل في خلق توازن بينها وبين العرب، والحسابات السياسية إذا ما أصبح الشرق الأوسط نووياً، والإشراف على السلاح النووي، وإمكانية أن يشجع انتشار الأسلحة النووية على حصول الفلسطينيين على السلاح النووي.

ويحلل المؤلف شخصية الرئيس جمال عبد الناصر، والعقيد القذافي، وعبيدي أمين رئيس أوغندا السابق ثم يعرج إلى الحديث عن السلاح النووي في استراتيجيات القتال ومدى موافقة القوى العظمى في المنطقة على إدخال السلاح النووي، ويعتقد المؤلف مقارنات علمية واستراتيجية ممتدة توضح موقف الصين والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وفرنسا وحلف الأطلسي وغير ذلك.

ويشير المؤلف - في خبث - إلى أن إدخال السلاح النووي للدول العربية سوف يخلق عندها نوعاً من الاستقطاب وليس توحيداً ضد إسرائيل، ويورد استنتاجات من أن الدول العربية أعربت عن مخاوفها من امتلاك العراق للسلاح النووي، وأن الدعم العربي لبكستان من أجل منع تعاون بينها وبين ليبيا.

ينتقل المؤلف بعد ذلك إلى مسألة الإشراف على السلاح النووي وكيف أن إسرائيل تعارضها لأنها من الممكن أن تكشف أسرار السلاح النووي الإسرائيلي، وأنه في وسع (الإرهابيين) امتلاك السلاح النووي دون تعرضهم للإشراف عليه.

وتحت عنوان جانبي في نفس الفصل بعبارة (إرهاب نووي) يقول المؤلف:

(إن الخطر الذي لا يمكن تقدير نتائجه، هو حصول رجال «الإرهاب» الفلسطيني على أسلحة نووية واستخدامها أو التهديد باستخدامها ضد إسرائيل) ويكشف المؤلف عن أن فلسطيني واحد إذا كانت بحوزته قنبلة نووية في وسعه في الضربة الأولى أن يقتل ٩٠٠٠ شخص في تل أبيب وحدها ولا يدع المؤلف الفرصة ثم يفسر إلى أن ليبيا دولة تساعد الإرهابيين وقد تزودهم بأسلحة نووية ويثير الكتاب العديد من القضايا حول هذه القضية، ويستثمر الكتاب عدة مواقف تأييد لليبيا للثورة الفلسطينية فيسميها مساندة للإرهاب؟

الفصل الخامس ١٩١ إلى آخر الكتاب

الفصل الخامس من الكتاب - وهو الفصل الأخير - يحمل عنوان (رد الدول العظمى) وقد خصصه المؤلف لثبيين رد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي على إدخال أسلحة نووية إلى الشرق الأوسط. ، ويكشف المؤلف عن ضرورة عدم استفزاز الاتحاد السوفيتي نووياً أو عدم ضرب دولة عربية متحالفة معه، بل يستشهد المؤلف بالعديد من آراء المحللين العسكريين من أن أية قوة نووية إسرائيلية سيتم تجميعها من قبل الاتحاد السوفيتي بتهديدات نووية مضادة. ويؤكد المؤلف أن الاتحاد السوفيتي في وسعه تزويد مصر والعراق وسوريا ولبيا بأسلحة نووية ويشرف عليها إذا أعلنت إسرائيل امتلاكها للسلاح النووي. ويتجاوز المؤلف كل

الافتراضات الحقيقية ليحاول ترديد نغمة ان قتل الاتحاد السوفيتي لـ ٣ مليون اسراييلي إذا ضرب الاتحاد السوفيتي اسراييل نووياً أمر قد يسبب افول نجم الشيوعية نهائياً.

ويشير الكتاب ضجة عن تقرير استخباري تلقته الولايات المتحدة الاميركية في ٢٥ تشرين الأول ١٩٧٣ من أن سفينة سوفيتية وصلت إلى الاسكندرية وعندما عبرت السفينة مضائق البسفور شوهد في السفينة «تسرب نيوترون» الأمر الذي يشير إلى وجود اسلحة نووية فيها.

أما عن رد الولايات المتحدة الاميركية فان المؤلف وهو يعترف بوجود علاقة خاصة للغاية بينها وبين امريكا إلا ان الولايات المتحدة غير راغبة في ادخال السلاح النووي إلى المنطقة، ومن ثم فانها - أي الولايات المتحدة - قد توقف كل مساعدة اقتصادية وعسكرية لاسرائيل الأمر الذي يعطل اسراييل تماماً بل ويجعلها تتخلف حتى عن التوازن العسكري للأسلحة التقليدية بينها وبين الدول العربية.

ويتطرق المؤلف بعد ذلك إلى الحديث عن الدول العربية المحتمل امتلاكها سلاحاً نووياً ويشير الكتاب هجومياً مقصوداً على الباكستان - رغم أنها خارج المنطقة العربية - لسمعيها المتواصل للحصول على السلاح النووي الذي يمكن أن تكون قد انتجته فعلاً، أو أنها قد تكون أعطت منه لبعض الدول العربية الاسلامية.

ويهيئ الكتاب صفحاته بتبني المؤلف استمرارية لسياسة الغموض النووي التي تلف اسراييل بها تصرفاتها السياسية والعسكرية في الآونة الحاضرة، ولكنه يطالب في النهاية بوجود ان تعلن اسراييل علناً عن امتلاكها السلاح النووي وإيجاد مبررات للإدارة الاميركية حتى تنفاد غضب واشتطن على تل أبيب كما يعتقد المؤلف، أو أن تنتظر اسراييل إلى أن تمتلك دولة عربية أو دولة اسلامية سلاحاً نووياً واحداً فتعلن وقتها عن الحيار النووي الاسراييلي العلني.

كلمة أخيرة:

لعل في نهاية مراجعتي لهذا الكتاب أؤكد دعوتي أنه كتاب هام يحوي حقائق خطيرة وتوقعات مستقبلية أخطر، فالكتاب لمؤلف اكاديمي بارز في جامعة الكيان الصهيوني، وقد أورد بيانات ومعلومات هامة تعكس النظرة الاسرائيلية النووية باعتبارها (الحل النهائي) للصراع ضد الدول العربية.

أما عن الكلمة الأخيرة عن الكتاب فانه يمكن تسجيل الملاحظات الآتية:

١ - ان الكتاب على الرغم من محاولته زرع الرعب في قلب الانسان العربي وتطويعه لمخاوف نووية اسراييلية إلا أن الكتاب كشف عن نقاط ضعف كثيرة وثغرات استراتيجية هامة يمكن دراستها والتعرف عليها خلال الصراع المحتمل المقبل.

٢ - ان الكتاب أورد احصائيات وبيانات وارقاماً حديثة تماماً وإن غلب على تلك الاحصائيات محاولة المؤلف (عملقة) الكيان الصهيوني و«تقزيم» العالم العربي.

٣ - ان المؤلف أورد مجموعة كاملة من الآراء الغربية والشيوعية والمحايدة وخرج من مضمونها بأرائه التي ضمنتها كتابه (الحيار النووي الاسراييلي) وقد نبه المؤلف المنهج الاكاديمي الموثق بما يدل على حسن اطلاعه ودقته - رغم انحيازه العنصري للكيان الصهيوني - وفي هذا إشارة هامة إلى وجوب العناية والاهتمام

الكامل بكل ما ورد في كتابه.

وختاماً . .

فإننا لن نخل من الدعوة إلى اولياء الأمر في مجتمعاتنا على ضرورة البقطة والاستيقاظ من هذا السبات العميق، فالكيان الصهيوني قد ثبت بكل الشهادات العلمية والغربية والشرقية أنه يمتلك السلاح النووي. وأنه من غير المعقول أن نظل نواجه الكيان الصهيوني بكلمة متفرقة وصفوف ممزقة ورأى مختلف وقوة متنافرة متباعدة وفكر متخلف.

أن العدو الصهيوني يحمل تحت إبطيه قنابل نووية، وفي القريب العاجل سيكون الكيان الصهيوني واقفاً تقدمه سباح نووية خطيرة ومدمرة . .

إن الامانة تقضي على كل المشورين في وطننا العمل فوراً على امتلاك السلاح النووي، لا لندمر به اسرائيل، ولكن لتحقيق نظرية ردع نووية . .

إن اسرائيل لن تحذرنا بأنها سوف تقصفنا بقنابلها النووية، وقد نقبل الغفلة والتواكل في أمور كثيرة، ولكن لا نستطيع أن نقبل الغفلة في أمر يهدد وجودنا وكرامتنا وشرقنا ومواردنا واجيالنا . .

أما إذا استمرت الغفلة، واستغرقنا في الاحلام الوردية، والتعلق بالاماني، فإن الاماني هي بضائع الحمقى، وأنها ستكون جريمه لن يغفرها الله تبارك وتعالى لنا عندما نقف هكذا ندور في حلقات دبلوماسية مفرغة، وعدونا قد وضع يده على زر الاطلاق منتظراً قرار قيادته السياسية لآبادة الوطن العربي الكبير . .

مراجعة : معالي عبدالحמיד حمودة

كاتب وباحث إعلامي - مصر

بيرتون ل. وايت: السنوات الثلاث الأولى للحياة، ترجمة بدر العمر، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، الكويت ١٩٨٥، ١٧٠ صفحة.

يقع هذا الكتاب في ١٧٠ صفحة، وهو مقسم إلى ثلاثة أقسام. القسم الأول به تسعة فصول، أما القسم الثاني والثالث فهما عبارة عن فصل واحد لكل منهما. بالإضافة إلى تقديم المؤلف وتقديم المترجم ومقدمة الكتاب.

الكيفية التي يجب أن يرى بها الأطفال، هي الميدان الذي شغل بيرتون ل. وايت منذ سنة ١٩٥٨، وبعد سبعة عشر عاماً من البحث في كيفية اكتساب الإنسان لقدراته وتوصل إلى قناعة مفادها ضرورة توجيه الانتباه إلى الثلاث سنوات الأولى من الحياة ففيها تتكون الدعامات الأساسية للنمو في المستقبل. إن هذه القناعة

التي وصل إليها المؤلف ما هي الا عود على بدء. فالأفكار الفرويدية عن هذه المرحلة ما زالت، رغم فقدانها لبريقها، حاضرة في الأذهان، تلك الأفكار التي تقيم وزناً كبيراً جداً لأثر الخبرات الأولى في الحياة في تجربات حياة الفرد مستقبلاً. كما أن دراسات جيزل الطولية ومثلها دراسات هافجهرست التي حددت مطالب النمو في كل مرحلة من مراحل العمر، وكذلك دراسات بياجيه في النمو المعرفي ودراسات كولبيرج في النمو الأخلاقي. ودراسات هارلو وزوجته في التعلق الاجتماعي، ودراسات اريكسون في النمو النفسي الاجتماعي كلها تصب في نفس الاتجاه وتعتبر عن هذه القناعة.

لقد نفذ البحث الذي قاد إلى كتابة هذا الكتاب بإشراف ودعم جامعات برانديز وتفت ومعهد ماشوسيتس للتكنولوجيا وجامعة هارفارد. كما تم اجراءه في منزل المؤلف على أطفاله الأربعة، ولدين وابنتين. وأود هنا أن أشير إلى دراسة مشابهة أجراها الدكتور علي عبد الواحد وافي على ابنته حيث تتبع نموها اللغوي وسجل الكثير من الملاحظات الطريفة والتي أوردتها في كتابه «علم اللغة».

يتحدث المؤلف عن الهدف الرئيسي لهذا الكتاب ويحدد باعطاء صورة عن حقيقة الطفل وكيفية رعايته في الثلاث سنوات الأولى من عمره. ثم يشير إلى ثلاثة أهداف فرعية هي:

- ١ - تكوين شعور لدى الطفل بأنه محبوب ومحط عناية.
 - ٢ - مساعدة الطفل على تنمية مهارات خاصة.
 - ٣ - تشجيع اهتمامه بالعالم الخارجي.
- كما يشير إلى الاطار المرجعي للبحث الذي انبثق عنه هذا المؤلف، هذا الاطار المتمثل في:
- مراقبة الأطفال الصغار وهم في أسرهم لتحديد ما يستطيعون فعله وما لا يستطيعون. وقد استغرقت هذه الدراسة ثلاث سنوات (١٩٥٨ - ١٩٦١). وقد تبين من خلال هذه المراقبة أنه حتى في الشهور الأولى من الحياة يستجيب الصغار بحساس لبعض الظروف التجريبية.
 - مشروع ما قبل المدرسة الذي بدأ عام ١٩٦٥ والهادف إلى التعرف على نوعية الخبرات في الست سنوات الأولى. وقد استمر هذا المشروع طوال ٩ سنوات وقد برز من هذا المشروع ملاحظتان الأولى ما يستطيع الطفل أن يقوم به في السنوات الثلاث الأولى. والثانية أن الأسرة هي المحور الأساسي المؤثر في نتيجة أدائه. وعليه فإن التربية غير النظامية التي تقوم بها الأسرة أهم من التربية الرسمية التي يحصل عليها الطفل في النظام التربوي والتعليمي الرسمي.
 - مشروع هيدستارت الذي أعلنه الرئيس الأمريكي ليندون جونسون لمعالجة الفشل في التربية الخاصة بالصغار بحيث لا يدخل أي طفل المرحلة الابتدائية وهو غير مهياً لها. وعلى أثر هذا الاعلان ازدهرت البحوث التربوية في مجال الطفولة المبكرة.

- مشروع Follow through المهادف إلى علاج الطفل تربوياً من خلال تتبع نمائه أولاً بأول.

يختار القارئ للفصل الأول من القسم الأول فيما يريده المؤلف. فهل يريد أن يقدم للفصول التالية؟ أم يريد أن يلخص ما انتهت إليه ملاحظاته للطفل من الميلاد إلى الحبو أو ما يطلق عليه المراحل الأربع الأولى

للموالتى تستغرق الثانية أشهر الأولى من العمر؟ ففي هذا الفصل يتحدث عن الأهداف الفرعية لبحته. ويقدم بعض النصائح للوالدين ويستعرض أهم ما يمكن للطفل أن يتقنه في هذه الفترة على صعيد نموه الحسي الحركي. فلو اقتصر هذا الفصل على بيان منهجية البحث وأهدافه الرئيسية والفرعية وتركت النصائح والمهارات للملاحظة إلى الفصول التالية لكان أكثر وضوحاً وأقل اضطراباً.

ويتحدث المؤلف في الفصل الثاني عن المرحلة الأولى التي تشمل الأسابيع الستة الأولى، يشخص في البداية النمو العام للسلوك المتمثل في النوم، تفكك وعدم ترابط السلوك، قلة الحركة، الحساسية الزائدة، الابتسام، الاستشكاف البصري لليدين، النظر نحو عيون الشخص المقابل، رفع الرأس، الإمساك بالشيء ووضع في الفم، التمتع البصري، وضع قبضة يده في فمه، الإمساك بالشيء والنظر إليه، التمييز بين الأصوات. كما يشير إلى أبرز اهتمامات الطفل في هذه المرحلة وهي: الراحة، حمله والمشي به، المص، ويختتم الفصل بجملة من التحذيرات الموجهة للآباء وهي: وضع الطفل في بيشة كثيرة المشيرات، ترك الطفل يبكي طويلاً، عدم حمل الطفل خوفاً من إبدائه أو الأفرط في إثارة، ونعتقد هنا أن المؤلف لم يغفل عما تركه المبالغة في تنفيذ مثل هذه التحذيرات من آثار سلبية على الطفل، فحرمان الطفل من المشيرات مضر كالأفرط في المشيرات، وترك الطفل يبكي طويلاً مضر كالاتجابة إلى حمله كلما بكى وهكذا. . .

أما الفصل الثالث فيخصص للمرحلة الثانية (من ٦ أسابيع إلى ثلاثة أشهر ونصف). يبين فيه النمط العام للسلوك في هذه المرحلة والمتمثل في: السيطرة على الرأس والجسم، الابتسامة الاجتماعية، النظر المتخصص لوجوه الكبار، الزيادة في القوة، التحديق في اليد، حب الاستطلاع، تناسق السلوك، اختفاء الصورة الميكانيكية للسلوك، القدرة على التركيز البصري في كل المسافات، يدفع برجليه بقوة وبصورة متكررة. أما اتهامات الطفل الأساسية في هذه المرحلة فتتخصص في النظر، المضغ، الاصغاء، الاحساس والشعور، التناثرين الحركية، وما يلاحظ على هذا الفصل أن المؤلف عندما يتحدث عن السلوك الحركي مثلاً يذكر خصائص هذا السلوك في المرحلة الأولى ويتدرج إلى المرحلة الثانية. وكان من الأفضل لو اقتصر على المرحلة الثانية ما دام الفصل الحالي مخصصاً لها كي يسهل على الآباء الاستفادة من ملاحظاته بشكل أفضل.

في الفصل الرابع ينتقل المؤلف إلى المرحلة الثالثة (٣ ١/٢ شهر إلى ٥ ١/٢ شهر). ويسير بنفس طريقته في الفصلين السابقين حيث يبدأ بتحديد الخصائص العامة للسلوك في هذه المرحلة، فيشير إلى أن الطفل يظل مستيقظاً نصف فترة اليقظة مما يتيح له فرصة القيام بأعمال مختلفة، وتغلب عليه السعادة وهو يقوم بتلك الأعمال خاصة بحضور الأم. وتتركز أعماله على أنشطته الجسمانية خاصة الأنشطة العضلية الكبرى المتمثلة في نشاط اليدين والرجلين، وكذلك الأنشطة العضلية الصغرى المتمثلة في حركات اليدين والعينين حيث يحاول أن يؤازر بين حركتي العين واليد في التقاط الأشياء، وهو في محاولاته للتأزر الحسي الحركي يستكشف ما يحيط به من أشياء، إضافة إلى هذه الأنشطة تبدأ تظهر عليه القدرة على إصدار بعض الأصوات العشوائية والاصغاء إلى تلك الأصوات، وكذلك الاصغاء إلى الأصوات التي تصدر عن قرب.

ويتفق المؤلف مع ما ذهب إليه بياجييه من تركيز على الاعتماد على العمليات الحسية الحركية للاستدلال على ذكاء الطفل في هذه المرحلة، فالطفل القادر على تحديد مكان الشيء من خلال عملية الإصدار، وأن يمد يده مصوباً إياها نحو هذا الشيء، ثم يلتقط ذلك الشيء ويبدأ بتقليبه وتفحصه وقد يضعه في فمه، مثل هذا الطفل يعتبر طبيعياً من حيث قدرته العقلية العامة.

وتظهر بوضوح في هذه المرحلة ابتسامة الطفل المعبرة عن سعادته، كما أنه يمكن أن يستجيب للدغدغة بنوع من الفهافة، وقد يعود سبب هذه الاستجابة إلى نوع من الاشارات الاجتماعي .

ويوصي المؤلف في نهاية هذا الفصل الوالدين بالاهتمام بتنمية ذكاء الطفل من خلال تعريفه بأشياء كثيرة ويمكنه تفحصها أو التعامل معها بصرياً ويدوياً وكذلك تنمية سعادة الطفل باللعب معه ومشاغاته مع تجنب الغياط كي تتيح له حرية الحركة . ويمكن الاستعانة ببعض الأدوات المفيدة لتنمية الطفل في هذه المرحلة مثل: المرايا، الألعاب المنقلة، ألعاب السرير، مقعد الطفل .

في الفصل الخامس يتناول المؤلف المرحلة الرابعة (٢/٥ - ٨ شهور) في هذه المرحلة ينمي الطفل مهاراته السابقة ويحود بالتالي آدائه السلوكية فيميل إلى اللعب بالأشياء الصغيرة . وتحريك رجليه وساعديه والانقلاب بجسمه، والجلوس دون مساعدة، والحبو، والانشغال بالأصوات، ويبدى خوفاً من الغرباء وتعاطفاً مع الوجه المألوف لديه .

يعتبر المؤلف أن نظرية بياجيه في النمو المعرفي هي الأساس في الاستدلال على النمو المعرفي للطفل في هذه المرحلة . ومن المؤشرات الدالة على هذا النمو: اهتمام الطفل بالأشياء العينية بعد أن كان في المرحلة السابقة يتم فقط بتحريكها . فعندما يسقط ملعقة من على كرسيه يلاحظ أين تذهب هذه الملعقة . كما أنه يتم بالعلقات السببية بمعنى أنه يتابع ويتم نتائج أفعاله . فهو يلاحظ ماذا يحصل لكرة كبيرة الحجم عندما يقوم بدفعها أو ماذا يحدث للباب عندما يدفعه . أما المؤشر الثالث الدال على النمو المعرفي للطفل فبروز قدرته على التذكر المحدود . فإذا أخفيها شيئاً أمام ناظري الطفل تحت منديل فقد يحاول البحث عن هذا الشيء . وفي هذه النقطة بالذات يشير المؤلف أن ذاكرة الطفل في هذه المرحلة محدودة جداً وستتضح هذه القدرة في المرحلة القادمة .

من الناحية الانفعالية يطرأ على الطفل تغير ملحوظ يتمثل في تقلب مزاجه . فقد يتحول من الضحك إلى البكاء وبالعكس بشكل سريع وسهل . ويشير المؤلف إلى أن هذا التحول المفاجيء والسريع يدل على نقص في الذاكرة .

أما من الناحية اللغوية فإن الطفل ينجح في الربط بين بعض الألفاظ ومدلولاتها خاصة اسمه، وكلمة ماما، بابا، مع السلامة، ولكن يصعب عليه الاستجابة للتعليمات أو الأوامر .

ويختتم المؤلف هذا الفصل بتوجيه الانتباه إلى طرق تنمية ذكاء الطفل ونذكر منها:

توفير أشياء صغيرة ومناسبة للعب بها، جعله يمارس بعض الأعمال الميكانيكية ليرى أثر فعله عليها مثل دحرجة كرة كبيرة، اطفاء المصباح وأشعاله، دفع الباب أو غلقه . . الخ . خلق مشكلات بسيطة مثل: وضع شيء أمامه لالتقاطه، تحيئة الأشياء . . الخ . ومن الألعاب المفيدة في هذه المرحلة: ألعاب تعلق في سرير الطفل، المرايا، الدمى المحشوة، الكرات، ألعاب صغيرة للتجميع، ألعاب يمكن رصها أو ترتيبها، مقعد الطفل، جهاز المشي، كما يوصي المؤلف بالابتعاد عن استخدام الحباية Play Ben .

في الفصل السادس وفي حديثه عن المرحلة الخامسة (٨ - ١٤ شهراً) يبدل المؤلف طريقتيه في عرض نتائجه وما يراه لازماً لطفل هذه المرحلة . حيث يبدأ بالإشادة بهذه المرحلة ويعطيها أهمية متميزة . ثم يتحدث

عن تأثير أسلوب الرعاية في الطفل، فالأهداف التربوية. فمقصود الانجاز الجيد لتلك الأهداف، ثم السلوك العام للطفل في هذه المرحلة والممارسات التربوية التي ينصح بها والأدوات المناسبة في هذا العمر، وأخيراً الأم العاملة ما لها وما عليها.

ونعتقد أن هذا الفصل رغم أهميته إلا أنه قد يترك القارئ. وحيداً لو سار الباحث على نفس منهجه السابق. ومهما يكن من أمر فإن الخصائص العامة لسلوك الطفل في هذه المرحلة تتمثل في: الدافع المتميز لحب الاستطلاع انتان الكثير من الحركات مثل: الحبو، التسلق، الوقوف ومحاولة المشي التحديق بالأشياء، الاستجابة الأولى للكلمات، ازدياد الاهتمام بالأم، استخدام الفم في التعامل مع الأشياء المختلفة، الفوضى وعدم الرقابة، الصداقة والمودة، الخجل، والخوف من الغرباء.

يوصي الباحث بالتركيز على تحقيق الأهداف التربوية التالية. النمو اللغوي، حب الاستطلاع، النمو الاجتماعي، الاهتمام بمكونات الذكاء، ألا أنه يحذر في نفس الوقت من المواقف التي تحول دون تحقيق هذه الأهداف. ومن أهم تلك المواقف: عدم معرفة الزوجين بطرق التعامل مع الأطفال، خوف الأم وقلقها على الطفل، الانزعاج مما يحدثه من تلف وفوضى في البيت، عناد الطفل ورفضه لأقل التعليمات، عدم توفر متخصصين لإرشاد الأمهات للعناية بأطفالهن. وعليه يوصي المؤلف الوالدين بضرورة توفير الأمن والأمان في المطبخ وقاعات المعيشة والحمامات حتى لا يتعرض الطفل لأي تسمم أو أخطار. كما تجب حمايته من الأخوة الأكبر سناً خاصة إذا ما وجد له أخ يكره يستين وغالباً ما تكون العلاقة بينهما غير ودية، ولذا يمكن أن يعتدي الأخ الأكبر عليه. كما تجب حمايته من صعود السلم، وإزالة أية أخطار من فناء المنزل وإبعاد أدوات المنزل الحادة عن متناول يده.

ثم يتحدث المؤلف عن الأدوات المناسبة لهذا العمر فيذكر: الألعاب مثل: لعبة بشكل حمام به ماء، الكرات البلاستيكية القابلة للنفخ والمتعددة الألوان، الدمى الصغيرة الحجم، وعاء بلاستيكي وأشكال صغيرة يمكن وضعها في الوعاء وتفرغها. . . الخ. كما ينصح المؤلف بالشروع في اقتناء القصص خاصة تلك الكتب والمجلات ذات الأوراق السمكية، والانتزاع إذا ما قطعها الطفل وحاول مضغها.

ومما ينيه المؤلف إلى تجنبه: التعليم الاجباري، تطبيق تلك البرامج التي تهدف إلى تعليم الطفل في هذه السن القراءة، وكذلك تجنب استخدام الحباية، أو قراءة قصة له وهو غير مهتم بذلك. كما يشير إلى ضرورة اهتمام الأم بالطفل، والفاعل معه، كما يمكن للآب أن يلعب دوره في النمو الاجتماعي للطفل ويخفف عن الأم خاصة، إذا ما كانت تعمل، ثقل المسؤولية. كما يوصي بضرورة الابتعاد عن التدليل الزائد والافراط في التغذية.

ثم ينهي الفصل بالإشارة إلى السلوكيات التي تعلمه بداية المرحلة التالية.

ولعل ما يلاحظ على هذا الفصل أنه أغنى من حيث النتائج التي عرضها بالنسبة للفصول السابقة. وأنه استغرق فترة ستة شهور من عمر الطفل تعامل معها المؤلف كثرة واحدة. ويبدو أن ملاحظة الطفل في هذه المرحلة أكثر دقة. كما أن الطفل يكون أكثر قدرة وميلاً على ابداء سلوكيات واضحة في جميع النواحي العقلية والانفعالية واللغوية والحركية بالقياس مع المراحل السابقة. من ناحية أخرى فإن إطار العلاقات الاجتماعية في هذه المرحلة يتسع شيئاً فشيئاً، وتظهر حاجات أكثر تطوراً للطفل مثل حاجته إلى تعلم اللغة والمشي وتسلق

السلام... الخ في نفس الوقت تشغل عنه الأم فلا يحظى بنفس العناية التي كان يحظى بها في المراحل السابقة ويدعم المؤلف هذا الانشغال باعتقاده أن القليلين من الأمهات والآباء هم الذين يقومون بدورهم الحقيقي ابتداء من هذه المرحلة.

في الفصل السابع يتحدث المؤلف عن المرحلة السادسة (١٤ - ٢٤ شهراً). حيث يشير إلى مجموعة ملاحظات منها: سيطرة السلوك غير المرتبط بالطابع الاجتماعي مثل تركيز النظرات والخبرات الاستكشافية وخبرات الاتقان. السلوك غير الغرضي حيث يقضي ٣٠٪ من وقته في حالة خمول وتوقف أو كسل، الوقت الضائع أي ذلك الوقت الذي يقضيه الطفل مقيداً في الحباسة أو ينتظر في السيارة، النظر والاستماع إلى اللغة والحديث سواء أكانت صادرة عن أشخاص أو أشياء مثل التلفزيون أو الراديو، كما يلاحظ المؤلف أن أنشطة الطفل الأول تتركز على الاستكشاف، مشاهدة التلفاز، اللعب خارج البيت خاصة الأرجوحة واللعب بالماء.

أما الطفل الثاني فتتاح له فرصة التعامل مع الأخ الأكبر ومنافسته في اكتساب عطف الأم واهتمامها وما تتركه هذه المنافسة من أثر سلبي أحياناً على الطفلين لذا ينصح المؤلف الوالدين بضرورة المبادعة بين الولدين الأول والثاني في حدود ثلاث سنوات على الأقل.

ثم يتحدث المؤلف عن أهداف هذه المرحلة ويلخصها في التأكيد على بعض المهارات المتقنة مثل القدرات الاجتماعية والتمسك بجذب اهتمام الآخرين، التعبير عن عاطفته نحو الكبار، التعبير عن عاطفته نحو الكبار... الخ. والقدرات غير الاجتماعية (القدرة على التجريد... الخ). وكعادة المؤلف يشير إلى الممارسات التربوية المرغوب فيها مثل: التغلب على العناد، تنمية لغة الطفل، تنمية حب الاستطلاع، الاهتمام بمكونات الذكاء وجوانب الانتان لدى الطفل. ويظل المؤلف متأثراً بأفكار بياجيه في النمو المعرفي في هذه المرحلة أيضاً. كما أنه يتجاوز هذه المرحلة في حديثه عن أكثر من جانب من جوانب الذكاء ليتحدث عن المراحل التالية من النمو مما يخلق بعض الاضطراب لدى القارئ. كما يمكن للوالدين الاستفادة من المواد المناسبة للطفل في هذه المرحلة والواردة في ص ١١٤ من الكتاب. وكذلك الاستفادة مما يحذر منه المؤلف من ممارسات تربوية مثل السماح لحالات الهياج العصبي، فرض رغبات الكبار على الطفل، التدريب على الحما قبل الألوان، التغذية الزائدة. ويحذر المؤلف من استخدام الألعاب ذات المفاتيح التي تدار يدوياً والدرجاة ذات العجلات الثلاث، والأشياء الخطرة.

ويخصص المؤلف الفصل الثامن للحديث عن آخر مرحلة (٢٤ - ٣٦ شهراً). ويؤكد أن اهتمامات الطفل في المرحلة السابقة. والأهداف التربوية تستمر هي في هذه المرحلة مع ظهور اهتمامات جديدة مثل: الأنشطة الابتكارية (الرسوم الأولى، بناء من مكعبات... الخ). أنشطة التظاهر (مواقف تمثيلية)، الاهتمام بالتلفاز خاصة الرسوم المتحركة. وعليه ينصح المؤلف بمتابعة استخدام نفس الممارسات التربوية للمرحلة السابقة ويحذر. في نفس الوقت من المغالاة في التأكيد على النمو العقلي والألعاب التربوية غالية الثمن. التدليل الزائد عدم الإشراف على اللعب الجماعي.

أما الفصل التاسع فيخصصه المؤلف لمراجعة النمو التربوي للطفل في السنوات الثلاث الأولى من عمره. وهو تلخيص للفصول السابقة. وقد قام المؤلف باعداد جداول تلخص كل ما طرحه من أفكار وما توصل إليه من نتائج. ومن اللافت للنظر أن هذه الجداول تقع ابتداء من ص ١٥٦ في حين أن حديثه عنها في الصفحات

من ١٣٤ - ١٣٦. ولعل ذلك خطأ في الترتيب. وأن لم يكن كذلك فمن الأفضل أن تكون الجداول مع الفصل التاسع. ويمكن للوالدين الاستعانة بهذه الجداول لتحديد مسار نمو طفلهم ومعرفة أين تقع الاعاقة أن وجدت.

بانتهاه الفصل التاسع ينتهي القسم الأول من الكتاب ليبدأ القسم الثاني (ص ١٣٧ - ١٥١) يعرض فيه المؤلف بعض الانطباعات التي خرج بها من دراسته هذه فيشير إلى مشروعية قلق الآباء على الأبناء في السنوات الثلاث الأولى من أعمارهم، وهو نتاج جهلهم بخصوصيات النمو المبكر للطفل ودليل على وعيهم بمسؤولياتهم. كما يشير المؤلف إلى أهم ما يميز هذه المرحلة من النمو وهو الاختلاف والتباين في ظهور السلوك المبكر من طفل إلى آخر. ومن المهم للمربي أن يعرف المدى الزمني الذي تظهر فيه قدرة معينة أو سلوك معين.

بالإضافة إلى هذين الانطباعين يعرض المؤلف في هذا الفصل اختبارات الأطفال التي تقيس خصائص النمو العامة، النمو اللغوي، حب الاستطلاع، الذكاء . . . الخ. ومن المفيد للمربين أن يعرفوا أن الكثير من جوانب النمو يمكن قياسها والتعرف عليها. ثم يختم هذا القسم بالحديث عن خدمات الطفولة ومن يقوم بها فالحق على دور الأبوين، الأطباء، الاختصاصيين الاجتماعيين دور الحضانة، الاختصاصيين النفسيين، في تسهيل عملية النمو للأطفال. كما يتوقع المؤلف أن يزداد الاهتمام خلال العقدين القادمين بهذه السنوات من عمر الطفل، فتقدم المدرسة الثانوية مقررات حول النمو المبكر للأطفال وتربيتهم، وتهتم الصحافة ووسائل الاعلام الأخرى بهذه المرحلة، كما يتوقع تقدماً مضطرباً لمهنة طب الأطفال، وسوف تستمر الأسرة في كونها المسؤول الأول عن التربية الأولى للطفل.

ويختتم المؤلف كتابه بقسم ثالث عبارة عن صفحة واحدة تفيض حماساً للطفل في سنواته الثلاث الأولى. كما يورد في الصفحات من ١٦٥ - ١٧٠ الكثير من مواد القراءة حول تربية الطفل يمكن أن تفيد من يريد التوسع في هذا الموضوع.

كلمة أخيرة:

- إن هذا الكتاب قد أضاف للمكتبة العربية في ميدان التربية المبكرة للطفل إضافة مميزة، ونعتقد أنه مفيد للآباء والأمهات ليتعرفوا أكثر على خصائص نمو طفل هذه المرحلة. كما أنه مفيد للمربين أطباء كانوا أو اختصاصيين نفسيين أو اجتماعيين أو مربين في دور الحضانة. كما أنه يمكن أن يكون نقطة انطلاق لدراسات أخرى لكل المتحمسين للتعلم أكثر في السنوات الثلاث الأولى من حياة الطفل.
- نصيحة سريعة أوجهها للآباء والأمهات إذا ما تناولوا هذا الكتاب، أن يهتموا بقراءة الفقرات الخاصة بالممارسات التربوية المرغوب فيها وتلك المرغوب عنها. وأن يتذكروا أن هذا الميدان ما زال بكراً وأن بإمكانهم أن يبتكروا من الوسائل المفيدة لتنمية قدرات أبنائهم الشيء الكثير.
- إن الجداول التي أوردتها المؤلف في نهاية الكتاب وسيلة جيدة للتعرف على مسار نمو الطفل وتحديد الحل الطارئ إن وجد.

مراجعة : محمد عودة

كلية التربية - جامعة الكويت

عرض ندوة رابطة التربية الحديثة - القاهرة «عز وثقافي أم تبعية ثقافية؟»

عبد اللطيف محمود محمد
المركز القومي للبحوث التربوية - القاهرة

عقدت رابطة التربية الحديثة بالقاهرة في أواخر أبريل سنة ١٩٨٥ ندوة ثقافية حول موضوع هام يشغل جل اهتمام الواقع الثقافي المصري والعربي على السواء وهو موضوع الغزو الثقافي، ورابطة التربية الحديثة من الجمعيات العلمية المهتمة بقضايا الفكر عامة وقضايا الفكر التربوي بوجه خاص ويتمتع لعضويتها العديد من كبار رجال التربية في الجامعات المصرية.

شمولية الحوار . . .

ولتحقيق الشمول الكافي لتغطية مثل هذا الموضوع الهام حرصت الرابطة على دعوة العديد من المتخصصين في مجالات مختلفة ولبي الجميع الدعوة، فكان الدكتور مراد وهبة ممثلاً للفلسفة والدكتور عبد الباسط عبد المعطي ممثلاً لمجال علم الاجتماع والدكتورة عواطف عبد الرحمن عن مجال الإعلام والدكتور علي فهمي ممثلاً لمجال القانون والدراسات الاجتماعية والجناية.

وتبدأ الفلسفة من الإنسان

وعرض الدكتور مراد وهبة رأيه في القضية متطوعاً من نقطة أساسية ليست محل خلاف وهي أن الإنسان بعد الكائن الوحيد المتميز في علاقته بالطبيعة بأنها علاقة راسية لا أفقية، أي أن الإنسان يتعامل مع الطبيعة بشروطه هو لا بشروطها هي وبمحاول إخضاع الطبيعة لما يريد.

وما يريد الإنسان الآن يحققه فيما بعد «المستقبل».

معنى ذلك أن في حياة الإنسان مستويين أو وضعين:

* الوضع القائم «الآن».

* الوضع القادم «المستقبل».

والإنسان بطبيعته مجاوز لما هو قائم أي أنه يعيش دائماً وفي غيخته ماذا سيفعل غداً، ومعنى ذلك أن إنسانية الإنسان تكمن في تحديد الوضع القادم الذي يريده.

● نفي إنسانية الإنسان . .

ويرى الدكتور مراد وهبه أن اقتصار الإنسان على العيش داخل الوضع القائم «الآن» يجعله يفقد أهم مصادر تميزه كإنسان.

إذن تغليب الوضع القائم على الوضع القائم هو تغليب للرؤية المستقبلية ولكن...! «الرؤية المستقبلية تعد رؤية أيديولوجية»، ذلك لأنها تعد تصوراً مجاوزاً لما هو كائن ومحاولة لصنع واقع أفضل ولا يمكن تحقيق ذلك فردياً اجتماعياً في الواقع دون أيديولوجي موجه.

● الثقافة . . . الأيديولوجيا . . .

ويضيف مراد وهبه أن الإنسان في سعيه لتحقيق هذا التصور الأيديولوجي في الواقع تتحول الأيديولوجيا إلى ثقافة وبالتالي «الثقافة هي تموضع للأيديولوجيا» ولكن الإبداع الإنساني يكمن في الأيديولوجيا لا في الثقافة، لأن الثقافة بطبيعتها ليست قادرة على التجاوز بل هي في حاجة إلى أيديولوجيا جديدة لتتقدم على التجاوز من جديد ومن هنا تصبح عملية المجاوزة عملية مستمرة لا حدود لها. وتكون العلاقة بين الثقافة والأيديولوجيا علاقة جدلية. لكن البعض يقع في خداع بصر حينما يرى أن الثقافة أصل والأيديولوجيات عرض.

● الثقافة . . . الانغلاق

أما عن الغزو الثقافي فيقول مراد وهبه إنها فكرة نبعت منذ طرح «شيلنجر» في كتابه «انحلال الغرب» فكرة انغلاق كل ثقافة عن غيرها، ومعنى ذلك أنه نوع من العنصرية الثقافية وهو ما يطلق عليه الآن بالغزو الثقافي.

● * الغزو الثقافي يؤدي إلى الانغلاق . .

وفي معرض هجومه على فكرة الغزو الثقافي يقول مراد وهبه بأن التمسك بتلك الفكرة يؤدي إلى انغلاق كل ثقافة على نفسها .

● ويحاول حسم ذلك الخلاف بطرح سؤال لا يخلو من البراعة مؤداه :

هل الحضارة الإنسانية متعددة أم واحدة . . ؟

ويجيب بأن الحضارة واحدة في مضمونها ومسارها العام لكنها تختلف في مستوياتها أي أن هناك داخل الحضارة الإنسانية مستوى متخلفاً وآخر متقدماً وقد تتبادل الأماكن الجغرافية تبادل هذا المستوى أوداك دون التأثير على الخط العام للحضارة ويخلص مراد وهبه من ذلك بنتيجة هي : أنه طالما كانت الحضارة إنسانية واحدة فإن مكانة الغزو الثقافي إذن ؟!!

● علم الاجتماع يرى التقيض :

ويرى الدكتور عبد الباسط عبد المعطي تلك القضية من منظور مختلف فإذا كان مراد وهبه قد نظر إليها نظرة فيها تجاوز لما هو واقع فإن الدكتور عبد الباسط يلتزم في رؤيته بهذا الواقع وينطلق منه، وقد يكون ذلك الخلاف معبراً عن الخلاف بين المنهجين الفلسفي والاجتماعي أكثر منه خلاف بين الأستاذين . وينطلق د. عبد

الباسط من الواقع لدراسة تاريخ الظاهرة موضوع الندوة.

● تاريخ الظاهرة ..

يرى د. عبد الباسط أن العالم الثالث قد عاش فترة استعمار تم فيها نزع ثرواته وهدم حضارته مما نتج عنه تخلف اقتصادي اجتماعي وحقيقة الأمر أن هذا العالم الثالث عالم خلف لا متخلف أي أن عملية تخلفه تمت مع سبق الإصرار والترصد الرأسمالي الغربي. ثم راحت الدول الاستعمارية تراهن من جديد بعد انتصار حركات التحرر العالمية على تقديم نموذج أوحد للتنمية والتقدم للعالم الثالث هو النموذج الأوروبي. ويسأل د. عبد الباسط هل النموذج الأوروبي للحضارة هو النموذج الوحيد؟ وهو ينفي ذلك ويعتبر إشاعته مجرد محاولة لتزييف وعي الشعوب لأن الحضارة مرتبطة دائماً بمشروع وطني يحدد أعلاه أيديولوجيا اجتماعية ويميز أدناه ثقافة وطنية.

هناك من الحضارات بقدر ما توجد ثقافات.

والسبب عند الدكتور عبدالباسط أن الثقافة تتميز بالنسبية والاستمرارية لذلك نجد ثقافة كل مجتمع غير ثقافة المجتمع الآخر ولذلك فعلاقة الثقافة بالطبيعة تتميز بالخصوصية من مكان لآخر .

ثم يتساءل: هل يوجد ثمة اختراق لثقافة العالم الثالث.. ؟

ويرد على ذلك بأن هذا الاختراق مستمر من الدول المتقدمة لدول العالم الثالث وعرض لذلك العديد من الأمثلة سواء من مصر أو غيرها من الدول والتي تستخدم معها أساليب المساعدات والمعونات للوصول إلى أدق تفاصيل الحياة المجتمعية.

وإن حصيلة هذا الاختراق تستخدم لمصلحة الدول الامبريالية ولمصلحة النخب الجديدة للعالم الثالث والذي تقوم به الشركات «متعددة الجنسية».

● الغزو الثقافي مقدمة للانقراض الاستعماري دائماً ..

وترى الدكتورة عواطف عبد الرحمن أن الغزو الثقافي مهمة ضرورية لتسهيل عملية الاكتساح الامبريالي للعالم الثالث وهو أداة لازمة لإنجاح أي إنزال استعماري على شواطئ الاستقلال الوطني لأي من بلدان العالم الثالث.

● الإعلام كأداة للغزو الثقافي ..

وتضيف الدكتورة عواطف أن الإعلام جهاز خطير لأنه يلعب دوراً مهماً في عملية توجيه الوعي أو تزييفه .. ولذلك فإن الدول الاستعمارية لوعيا بتلك الحقيقة عملت على مد سيطرتها بسرعة على كل أنواعه فمثلاً نجد:

- ٢٥ وكالة إعلام عالمية تتحكم أمريكا منها ٢٣ وكالة لها أكثر من ٨٠٠ فرع في جميع أنحاء العالم.
- إن برامج المسلسلات التلفزيونية التي تصدرها أمريكا والدول الغربية تصدر من خلالها للعالم الثالث أسوأ ما في الحضارة الغربية من قيم ومفاهيم.
- إن الشركات الرأسمالية الكبرى تسيطر على معظم الصحف العالمية بل والوطنية في العالم الثالث من خلال الإعلانات لا بوصفها عنصراً مهماً من ناحية التمويل ولكن يشغلها لمساحات كان يمكن توجيهها لتنقيف الشعب ونوعيته.

- إن الدراسات أثبتت خطورة الإعلانات في التلفزيونات الوطنية بالعالم الثالث خاصة وأن حجم الإعلانات الأجنبية يمثل ما بين ٢٠٪ و ٤٠٪ من ساعات الإرسال مما يعهد لغرس النمط الاستهلاكي لدى الجماهير.
- وتتساءل د. عواطف: كيف تواجه الغزو الثقافي... ؟
- وترى أن مهمة التصدي لهذا الغزو وتكمن في أمرين هما:
- كشف الاستعمار الجديد الذي تجسد في الشركات المتعددة الجنسية التي لا تقف عند حد نزح الثروة والخبرة من العالم الثالث بل نزح الثورة أيضاً من خلال نقل المعلومات والخبرات إلى مراكز المخابرات لتعيد توظيفها في رسم سياستها لمواجهة كل حركات التحرر أو الخلاص.
- لا بد من كسر الحاجز بين الفئات المثقفة والجماهير وذلك لأن الخلاص لن يأتي إلا جمعياً سواء على مستوى العالم الثالث أو مستوى الوطن الواحد.
- لسنا منطقة متخلفة... !

ويتعزز الدكتور علي فهمي في مقدمة حديثه على أن تنتسب المنطقة العربية للعالم المتخلف لأننا منطقة حضارية وأمة عريقة ولنا من التراث ما يميزنا عن أمة ليست لها مجرد الأبجدية اللغوية... .

● فكرة الوسطية :

ويرى علي فهمي أن فكرة الغزو الثقافي أو الانغلاق الثقافي مفروضة بحكم الواقع فليس هناك غزو مطلق أو انغلاق مطلق، فالمنطقة العربية لم تكن في أي يوم من الأيام مغلقة على ذاتها حتى في أيام الانحطاط وعصور الحكم المملوكي والعثماني كانت هناك صلات عديدة مع أوروبا وتشمل وثائق المحكمة الشرعية بالقاهرة تلك الحقائق والغزو الثقافي لم تنقطع محاولاته ولكن الذي يلعب الدور الرئيسي في تحجيم دوره وتأثيره هو السلطة الوطنية والدليل على ذلك أن هذا الغزو كان في أقل درجاته إبان الحقبة الناصرية لأن السلطة الحاكمة كانت سلطة وطنية أما بعد ذلك فالغزو الثقافي زادت حدته وتمثل في الأبحاث المشتركة والمراكز التي ترصد الواقع المصري بكل دقائقه لمصلحة جهات أجنبية.

ويضيف الدكتور علي فهمي بأن فترة السبعينات بما شهدته من سياسة الانفتاح الاقتصادي واتفاقيات كامب دافيد قد مهدت الطريق لما نشهده من غزو ثقافي.....



وبعد ذلك دارت مناقشة طويلة ركزت على عدة نقاط أهمها :

- ان الغزو الثقافي حقيقة واقعة وليست مجرد خداع بصر.
- ان الدور الحقيقي للفكر الوطني هو التصدي لهذا الغزو سواء على مستوى الفعل العلمي أو الفعل الجماهيري.
- محاربة أي محاولة لاستغلال العلماء وتوظيف قدراتهم لمصلحة جهات أجنبية تعمل على إغراء تطلعاتهم ومطالبهم الحياتية مقابل المشاركة فيما لا يعود على الوطن بالخير.
- التسليح في مواجهة ذلك بوحدة الطليعة المثقفة مع الجماهير وأن تسود روح الديمقراطية والحرية كافة المجتمعات المتطلعة للتقدم.

التيارات المعاصرة في دراسة الفولكلور في دول الخليج العربي

محمد رجب النجار

قسم اللغة العربية - جامعة الكويت

المأثورات الشعبية في مفترق طرق (العوامل والدوافع) :

من المؤكد أن الثقافة المحلية - والفولكلور أبرز جوانبها - التي توارثتها دول الخليج العربية (العراق - الكويت - السعودية - قطر - البحرين - الإمارات العربية المتحدة - عمان) تتعرض حالياً، بعد تدفق الثروة النفطية الكبيرة، لواقع جديد يمكن أن نطلق عليه ثورة ثقافية - بالمعنى الاجتماعي - مما أدى إلى تحولات حضارية مفاجئة، انعكست بدورها في أنماط الإنتاج الاقتصادي وأساليب الحياة الاجتماعية والأبنية الثقافية والسياسية التقليدية السائدة - قبل النفط - في هذه المجتمعات التي شهدت في الآونة الأخيرة - ولا تزال - ضروباً من التحول والتغير في شتى المجالات، بتأثير تبدلات الحياة المادية المعاصرة وبفعل المؤثرات القادمة من الخارج، وكان من جراء ذلك التغير العنيف أن حدث في هذه المنطقة، ما يسميه بعض خبراء اليونسكو والتفكك الثقافي العميق الذي كانت أجل مؤثراته تلاشي أو اندثار للمأثورات الشعبية، ولا سيما في جانبها المادي (ابتداء من اختفاء أسلوب العمل القديم المرتبط بالبحر أساساً كوسيلة تقليدية أساسية لكسب العيش، وما ارتبط بذلك من اختفاء لأدوات العمل والحرف والصناعات الشعبية، وكثير من العادات والتقاليد المرتبطة بها، أو بعلاقات العمل والجوار. . الخ، وانتهاء باختفاء المسكن التقليدي وأثاثه وأدواته التقليدية البسيطة التي لم تستطع أن تصمد في مواجهة أحدث أدوات الرفاهية ومتع الحياة الكهربائية والالكترونية).

وحسبنا أن نشر - مجرد إشارة - إلى بعض العوامل التي أصابت المادة الفولكلورية في الصميم مثل الاستخدامات التكنولوجية الحديثة والجديدة التي غزت كل بيت في المنطقة بغير استثناء، وهي استخدامات شأها أن تؤدي إلى تبدلات مادية وفكرية مستمرة ويأتي في مقدمة هذه الاستخدامات وسائل الاتصال الجماعية الحديثة التي حملت معها - ولا تزال - أنماطاً متعددة من العادات والأفكار والمعارف والفنون - القادمة من المناطق الأكثر تقدماً كاللؤلؤ الصناعية - والتي يتعارض معظمها مع الأنماط الماثلة في الثقافة المحلية الموروثة، ناهيك عن تعارضها مع المعتقدات والتصورات الدينية العميقة، في تلك المجتمعات النامية التي لا تملك إلا الانبهار والدهشة والوقوع في أسر التقليد الأعمى. وترتب على ذلك أيضاً - وهذا هو ما يعنيننا هنا - أن أصبح جمهور المأثور الشعبي الذي وقع في قبضة الثقافة الملهبة - إذا صح التعبير - جمهوراً من «المستقبلين» لا «المشاركين»

وبذلك ضعفت الملكات الإبداعية عند حملة التراث ورواته، وتعرض تراثهم للإهمال والضياع، بل للاندثار والاحتقار عند الأجيال الجديدة التي ولدت بعد النفط. هذه الثقافة الملعبة التي حملتها ونقلتها وسائل الاتصال الجمعي الحديثة بكل جيرونها وسطوتها على عقل الإنسان الخليجي ووجدانه، لم تكن هي وحدها الثقافة الوافدة، بل تزامنت معها ثقافات وافدة أخرى جاءت مع العمالة الوافدة الأجنبية والعربية - وهذا هو العامل الثاني - وشكلت جيوباً أو تجمعات بشرية مميزة ومؤثرة، نظراً لأعدادها الضخمة التي تفوقت على عدد السكان الأصليين في معظم هذه الدول، وقد عاشت على شكل «جاليات» ظلت محتفظة بثقافتها ومأثوراتها التي نقلتها معها حية فاعلة - على اختلافها وتعددتها، الأمر الذي يشكل بالضرورة عامل ضغط على التراث الثقافي التقليدي لبناء المنطقة، وعامل تهديد في الوقت نفسه. وهكذا كان تدفق النفط، وما اكبه من تدفق العمالة الأجنبية - مؤدياً إلى تدفق ثقافات مختلفة في المنطقة، تسربت قيمها وعاداتها وأماطها إلى السكان الأصليين، وبات التفاعل بين الثقافة المحلية الموروثة والثقافات الأجنبية الوافدة أمراً لا مفر منه. ونجم عنه ما نجم من تغير أو تهديد بالتغير للقيم السلوكية وأماط العيش المحلية واللهجات الوطنية. . . الخ.

ثمة عامل ثالث من عوامل التغير، هو البيئة الطبيعية نفسها، وما أصابها من تغير بعد النفط، فمن المعروف أن معظم أبناء الخليج ترتبط حياتهم - أكثر ما ترتبط - بالبحر، أي بالفوس (بحثاً عن اللؤلؤ) أو بالسفر (التجارة والنقل البحري)، ومن ثم كانت فنون البحر الشعبية هي أخص ما يميز المأثورات الشعبية في هذه المنطقة، غير أن هذه المجتمعات بعد النفط، وما جلبه لها من ثروات مادية هائلة، سرعان ما تركت العمل الشاق في البحر ومخاطره وآثرت الأعمال السهلة المكيّفة، وكان من جراء ذلك أن تعرض تراث البحر للإهمال والنسيان، وكاد ينقرض بانقراض جيل الأباء (حالياً هو جيل الأجداد الذي قضى جل عمره عاملاً في البحر) أما أهل البادية، فقد بادرت الحكومات إلى جذبهم وإغرائهم بالاستقرار والتحضر والتعليم والتوظيف. . . وبات تراث البادية بدوره مهدداً بالانكماش والذبول.

ثمة عامل حضاري رابع، إذ ما كانت دول هذه المنطقة النفطية تنتقل من طور الفطرة والبساطة (وحدتها الأساسية القبلية) إلى طور المجتمعات الحديثة والمركبة، حتى خضعت من بين ما خضعت - بسبب ذلك لسيادة النظم والمؤسسات الثقافية والتعليمية، الرسمية الحديثة، كالمدرسة والجامعة والقانون ولوائح العمل والتأمينات. . . الخ والتي حلت محل النظم والصور التنظيمية التقليدية الموروثة، بحيث لم يعد للتراث الشعبي المتوارث دور إيجابي في نقل الخبرة أو تواتر المعرفة أو ترسيب التجربة، فكان أن تعرض للإهمال والنسيان. . . وبقدّر ما جلبت الثروة النفطية لهذه المجتمعات من رخاء مادي ورفاهية حديثة، فقد جلبت معها أيضاً - الكثير من دواعي الاغتراب والقلق الروحي - وهذا هو العامل الخامس، أو العامل التقني - وباتت المشكلة الأساسية التي تواجه شعوب هذه المنطقة هي كيفية الملاءمة بين أساليب الحياة الحديثة والمعاصرة وبين أصالة الثقافة الوطنية الموروثة أو التقليدية. . . كذلك يقدر ما جلب النفط معه من ثروة مادية، فقد جلب معه أيضاً عدداً من المخاطر السياسية إذ أصبحت هذه الدول النفطية مستهدفة - سياسياً واقتصادياً وعسكرياً - لمطامع كثير من الدول المجاورة، والقوى السياسية العالمية الكبرى وهذا هو العامل السادس، أو العامل السياسي الذي جعل الذات الوطنية تستشعر دوماً خطر التآمر الخارجي عليها. وكانت حكومات هذه الدول النفطية على وعي مستمر بذلك. وجعلها تسعى جاهدة إلى الحرس الدائب على وحدة شعوبها وتقوية مشاعرهم الوطنية وتأكيد عواطفهم القومية في مواجهة ما قد يطرأ من عدوان عسكري أو تخريب ثقافي متعمد ومن هنا ظهرت الحاجة، ليس فقط

إلى الأمن العسكري، بل أيضاً إلى ما يسمى بالأمن الثقافي، وهو أمر له ما بعده في العناية بالثأورات الشعبية خاصة، على نحو ما سنرى وشيكاً.

إن دول الخليج العربية - اليوم - وهي تسعى جاهدة لاستكمال مقومات الدولة العصرية المرتكزة على العلوم والتكنولوجيا تدرك جيداً أن هذه «العصرية» لا تعني بحال من الأحوال الانسلاخ عن قوميتها وتراثها الحضاري العريق، ومن هنا حرصت هذه الدول جيعاً على الحفاظ على أصولها باعتبارها دعامة من أعظم الدعامات التي ينبغي أن تركز عليها الشعوب في تطورها. وهذه الحصيفة «الأصالة» تعبر بوضوح عن الاعتراف الصريح بالثأرات القومي الرسمي والشعبي على السواء، والعمل على الملاءمة بينه وبين التقدم العلمي والتكنولوجي، ومن هنا كانت الحاجة ملحة لتناول هذا التراث الشعبي تناولاً علمياً يقف على إيجابياته وبحول دون سلبياته. لهذا لا غرو أن نقول - في ضوء ما سبق من عوامل ودوافع - إن الاهتمام بالثأورات الشعبية العربية في الخليج، والعناية بالدراسات الفولكلورية، وتدعيمها، والنهوض بها على هذا النحو المكثف واللافت للنظر، وبخاصة في السنوات العشر الأخيرة، كان أمراً منطقياً مع طبائع الأمور، فقد جاء استجابة لحاجات أساسية - وطنية وقومية وعلمية - تفرض وجودها على الحياة العلمية والحياة الثقافية في منطقة الخليج.

مظاهر ازدهار الحركة الفولكلورية :

إن الاهتمام بوحدة اللغة والأرض والتاريخ والمعتقد والاقتصاد والمأثور الشعبي وغير ذلك من مكونات الشخصية الوطنية والقومية ليس فقط وإزاعاً سياسياً يتعلق بالنظرة القومية، بل هو أيضاً وإزاعاً فكري للكشف عن عناصر الأصالة في ثقافة الأمم والشعوب وهنا - كما يقول أستاذنا عبد الحميد يونس، شيخ الفولكلوريين العرب - تبرز قيمة الفولكلور باعتباره وعصلة الثقافة الشعبية الحية الفعالة والمترامية من أقدم العصور، والمسيرة لتاريخ الشعب، والمينة على تقدمه. والفولكلور هو الذي يحافظ على دعامة الأصالة، ولا يقف، ولا يمكن أن يقف في وجه التقدم العلمي والتكنولوجي بل يعين عليه، على أساس المعرفة الصحيحة بطبيعة الإنسان وجوهر الإنسانية والتكامل الحيوي بين الفرد وإطاره الاجتماعي» (انظر: دفاع عن الفولكلور ص ١٩، الهيئة المصرية للكتاب، سنة ١٩٧٣).

في ضوء هذا المنطلق القومي والفكري لقيت المأثورات الشعبية العربية في منطقة الخليج تشجيعاً واهتماماً كبيرين، ومتزايدين في السنوات العشر الأخيرة، الأمر الذي انتهى بها - مؤخراً - لأن تأخذ مكانها الصحيح والجدير بها، فهي تقع من ثقافة المنطقة موقع الذخائر والكنوز التي يؤدي تقدم العلوم وتطور المدينة فيها إلى الحرص على الكشف عنها، والحفاظ على غنائجها، وتصنيفها ودراساتها. وكان من جراء ذلك أن ازدهرت الحركة الفولكلورية في المنطقة ازدهاراً ملحوظاً، واتخذت مسارها العلمي والعملية، الصحيح والمنظم، الفري والجماهي، وقد أصبح هذا المسار يتخذ اليوم - أكثر فأكثر - إطار أداء المؤسسات الثقافية والعلمية والأكاديمية الرسمية لوظائفها المنوطة بها علمياً ووطنياً وقومياً.

وقد اتخذ الاعتراف رسمياً بالفولكلور في المنطقة أشكالاً مختلفة ومتعددة منها إنشاء اللجان القومية والجمعيات الأهلية للمأثورات الشعبية، ومنها أن المتاحف المركزية، التاريخية والثقافية، قد أخذت تفرد أقساماً للفولكلور والأنثولوجيا، أو على الأقل تفرص على اقتناء مواد فولكلورية وأنثولوجية مميزة، كما تفرص على إقامة المعارض ذات الطابع الفولكلوري كما حدث في العام الماضي (١٩٨٤/١١/٢٥) عندما عقد في دولة الكويت

والمعرض المشترك لأنار مجلس التعاون لدول الخليج العربية» تحت شعار «تراث واحد وتاريخ مشترك» ولم تكن هذه الآثار في معظمها إلا مواد فولكلورية خليجية ذاتية، إلى جانب تشجيع المؤلفات الفولكلورية وطباعتها عادة على نفقة الحكومات ومكافأة أهلها مكافآت سخية. وإرسال الجامعيين والباحثين الفولكلوريين للتدريب في الخارج، وإرسال طلبة البعثات إلى مصر والمخارج للحصول على درجتي الماجستير والدكتوراه في الفولكلور، بالإضافة إلى إقامة المهرجانات السنوية للفنون الشعبية، والاشتراك في المعارض والمهرجانات العالمية. ومن مظاهر هذه الرعاية أيضاً حرص كل دولة خليجية على إنشاء المراكز الإعلامية (التي تنكيء على التراث الشعبي) ومديريات الثقافة والفنون والحرف والصناعات الشعبية. ومنها أيضاً عقد الندوات والمؤتمرات العربية للفولكلور. ومنها تخصيص المنح الدراسية والجوائز المادية والتشجيعية للدراسات والمجاميع الفولكلورية، ومنها تشجيع الفنانين الشعبيين والفرق الشعبية، وتدعيمها مادياً وأدبياً.

وقد بدد القطر العراقي بعد ثورة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ جهوداً ملحوظة في سبيل العناية بالتراث الشعبي، فأنشأ قسمًا خاصاً بالثقافة والفنون الشعبية تابعاً لوزارة الإعلام، ومنذ عام ١٩٦٣ أخذت تصدر وزارة الإعلام سلسلة من الكتب الفولكلورية القيّمة تحت عنوان دراسات فولكلورية، ولعل مجلة «التراث الشعبي» العراقية، وهي مجلة علمية متخصصة، هي المجلة الوحيدة التي صمدت في الساحة العربية منذ صدورها عام ١٩٦٩، كذلك أنشأت وزارة الإعلام العراقية عدة متاحف مركزية ونوعية للتراث الشعبي، مثل متحف العادات والتقاليد في بغداد، ومتحف الأزياء الشعبية.

وقد بذلت دولة الكويت جهوداً مماثلة في مجال العناية بالمأثورات الشعبية، فأنشأت عام ١٩٥٦ مركزاً لرعاية الفنون الشعبية، وهو أول مركز عربي رسمي يعني بشؤون الفولكلور (ليس محض مصادفة أن يكون هذا المركز سابقاً على نظيره المصري الذي أنشئ سنة ١٩٥٧) وقد اضطلع هذا المركز بمهمة جمع التراث البحري الكويتي، ويضم متحف الكويت الوطني بالمادة الفولكلورية ولا سيما المتعلق منها بالثقافة المادية، فتحتل مكاناً بارزاً في هذا المتحف، إلى جانب بعض المتاحف المتخصصة، مثل «بيت السدو الكويتي» كما عمدت الدولة إلى الاحتفاظ بنماذج من المنازل القديمة التي يتحقق فيها الطابع الشعبي، مع الاحتفاظ بأدواته وأثاثه، مثل «بيت البدر» إلى جانب إقامة «ديوانية الصيادين» و«ديوانية شعراء النبط» وإنشاء عدد من المقاهي الشعبية وعلى الطراز القديم. ومن مظاهر هذه الرعاية بالمأثورات الشعبية أيضاً كثرة المطبوعات في مجال الفولكلور، التي تصدرها وزارة الإعلام الكويتية والمجلات العلمية المتخصصة التابعة لها. وكذلك «المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب» التابع لمجلس الوزراء الكويتي. وتفرّد الصحف والمجلات المحلية - على كثرتها - عدداً من الصفحات اليومية والأسبوعية المعنية بالتراث الشعبي المحلي والخليجي والعربي. ومنها أيضاً قيام بعض الشركات حالياً بالدعوة إلى إنشاء حي شعبي كامل، على الطراز القديم، فيما يشبه المتحف المفتوح، على غرار ما يتم تنفيذه حالياً في السعودية من إنشاء قرية كاملة على الطراز التقليدي القديم. ومنها أيضاً أن تخصص مؤسسة الكويت للتقدم العلمي أكبر جوائزها في عام ١٩٨٤ للدراسات الفولكلورية على المستوى المحلي والعربي، ليفوز بها علياً الأستاذ أحمد البشر الرومي، أحد الرواد المعنيين بالتراث الشعبي الكويتي، وليفوز بها عربياً الدكتور عبد الحميد يونس أحد الرواد المعنيين بالتراث الشعبي العربي. وتكون جامعة الكويت أول جامعة خليجية تعترف بالتراث الشعبي، فتفرّد مقررأ دراسياً للأدب الشعبي سنة ١٩٨٢ في قسم اللغة العربية، وما هي في عام ١٩٨٦ تفرّد مقررأ آخر لدراسة الأنثروبولوجيا والفولكلور في قسم الاجتماع بكلية الآداب. وتبذل حالياً جهود مماثلة في

المملكة العربية السعودية، وفي قطر، وفي عمان، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين، لا مجال لذكرها، ولكن ينبغي أن ننوه هنا بأنه مع تأسيس مركز التراث الشعبي لدول الخليج العربية، قد ساد المنطقة اتجاه جاد لرعاية التراث الشعبي، وتناوله من منظور علمي، يليق بقيمته كثروة وطنية ينبغي عدم التغريط بها، ومن ثم فهو حدث يستحق أن نقف عنده وقفة متأنية، في شيء من التفصيل، باعتباره علامة كبرى في تاريخ الدراسات الفولكلورية العربية في المنطقة.

مركز التراث الشعبي لدول الخليج العربية :

بفضل تكاتف جهود سبع دول عربية من الخليج (هي دولة الإمارات العربية المتحدة، دولة البحرين، الجمهورية العراقية، دولة الكويت، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، ودولة قطر) تأسس ومركز التراث الشعبي لدول الخليج العربية عام ١٩٨٢، وأصبحت له الشخصية الاعتبارية باعتباره مؤسسة إقليمية متخصصة تتمتع بالصفة القانونية المستقلة، واتخذ من مدينة الدوحة بدولة قطر مقراً دائماً لأعماله العلمية التخصصية التي تهدف إلى دراسة أشكال ومضامين التعبير الشعبي العربي وكل ما أنتجته الثقافة الشعبية بهذا الجزء من الوطن العربي، على مر العصور. ويتكون مجلس إدارة هذا المركز من وزراء الإعلام العرب الذين أقرروا خطة عمل المركز للسنوات الخمس الأولى، وبدأ العاملون في المركز بعقد أربع ندوات تخصصية لدراسة الجوانب النظرية والتطبيقية لأربعة محاور أساسية تنظمها المانورات الشعبية (الفولكلور) لهذه المنطقة، هي:

- ١ - ندوة التخطيط لجمع ودراسة الأدب الشعبي في نوفمبر ١٩٨٤.
- ٢ - ندوة التخطيط لجمع وتوثيق الموسيقى والرقص الشعبي في ديسمبر ١٩٨٤.
- ٣ - ندوة التخطيط لجمع ودراسة العادات والتقاليد والمعارف الشعبية في يناير ١٩٨٥.
- ٤ - ندوة التخطيط لجمع ودراسة الثقافة المادية والفنون والحرف الشعبية في فبراير ١٩٨٥.

ولقد سعى المركز - عبر هذه الندوات - إلى الإفادة الجادة من الخبرات المحلية والعربية والدولية المتخصصة في التراث الشعبي، والعلوم الاجتماعية والأنثروبولوجية والتاريخية واللغوية والجغرافية والموسيقى والفنون التشكيلية، إلى جانب الأدباء والمفكرين المعنيين بتراث المنطقة، حتى تنطلق جهود المركز في مجال جمع وتصنيف ودراسة المانورات الشعبية العربية من منطلق علمي صحيح، وليس من منطلق عاطفي - وطنياً وقومياً - بغية الوقوف على أحدث الجوانب النظرية والتطبيقية في ميدان علم الفولكلور، في ضوء تصور واضح عن المفاهيم والمصطلحات والمناهج والأسس العلمية وأولويات العمل التي يمكن من خلالها تناول كل محور من المحاور الأربعة السابقة (وهي في الوقت نفسه تشير إلى الوحدات الفنية العاملة التي يتكون منها المركز: وحدة الأدب الشعبي، وحدة الموسيقى والرقص الشعبي، وحدة العادات والتقاليد والمعارف الشعبية، وحدة الثقافة المادية والفنون والحرف الشعبية).

أما في مجال المطبوعات والإصدارات العلمية المتخصصة فقد أصدر المركز - ولا يزال - عدداً مهماً من المؤلفات العلمية الجادة في هذه الفترة الوجيزة من إنشائه منها، على سبيل المثال لا الحصر (في طبعتها الأولى):

- القصص الشعبي في قطر (جزآن) للدكتور محمد طالب الدويك (قطر - ١٩٨٤).
- الأغاني الكويتية (٥٠٣ صفحة) للدكتور يوسف فرحان دوشي (قطر - ١٩٨٤). (وكلا المؤلفين عمل

علمي نال عنه مؤلفه درجة الدكتوراه).

- مواصل من الخليج، نصوص من الأدب الشعبي في منطقة الخليج والجزيرة العربية (جزآن) جمع وتحقيق على شعب المناعي (قطر - ١٩٨٤) (وهذا الكتاب باكورة العمل الميداني للمركز، ضمن خطة جمع الأدب الشعبي وتدوينه).

- أنماط من الأزياء الشعبية النسائية، نجله العزي (قطر - ١٩٨٥).

- الزخرفة الجبسية في الخليج، محمد علي عبد الله (قطر - ١٩٨٥).

- الشعر الشعبي في المملكة العربية السعودية للدكتور سعد العبد الله الصويان (قطر - ١٩٨٥).

- معجم الأغاني الشعبية في الكويت، جمع وتصنيف ودراسة الدكتور محمد رجب النجار (قطر - ١٩٨٥).

أما في مجال الدوريات فإن المركز يستعد حالياً لإصدار مجلة فصلية باسم (المأثورات الشعبية) وهي مجلة علمية متخصصة تخضع المادة البحثية المنشورة فيها للتحكيم العلمي.

ويسعى المركز حالياً إلى تأسيس وحدة مركزية للمعلومات (بالتعاون مع اليونسكو) تضم الأرشيف الفولكلوري والتسجيلات الصوتية والمرئية في مجال الفولكلور، ومكتبة متخصصة في التراث الثقافي. كما يسعى المركز حالياً لعمل بيبليوجرافيا متخصصة في الدراسات الفولكلورية المتعلقة بمنطقة الخليج والعالم العربي، واقتناء كل ما نشر عن فولكلور المنطقة، عربياً وعالمياً، على حد سواء.

يسعى مركز التراث الشعبي لدول الخليج العربية أيضاً لتنفيذ مشروع جمع وفهرسة وتصنيف العناصر الفولكلورية في أشهر كتب التراث والموسوعات العربية القديمة الذي قدمه ويشرف على تنفيذه كاتب هذه السطور.

الاتجاهات المعاصرة في دراسة الفولكلور العربي :

على الرغم من أن العناية بدراسة التراث الشعبي لمنطقة الخليج بدأت - ولا شك - متأخرة نسبياً - إذ لا يتجاوز تاريخها عشرين أو ثلاثين عاماً على الأكثر - فإن بمقدور الباحث المتأمل أو الراصد لحركة الدراسات الفولكلورية وتطورها في المنطقة أن يلمح تيارين بارزين متعاقبين يتنازعان هذه الدراسات - على حداثتها - ويوجهان مجالات الاهتمام فيها، ويعود ذلك إلى اختلاف مفهوم الفولكلور - مادة وعلماً - عند الباحثين العرب، تماماً على غرار ما حدث في تاريخ الدراسات الفولكلورية الغربية التي تأثر بها هؤلاء الباحثون العرب، وحذوا منها حذو علماء الفولكلور في الدول التي يحتل فيها هذا العلم مكانة مرموقة بين العلوم الاجتماعية منذ أكثر من مائة وخمسين عاماً. وهذان التياران هما:

١ - تيار انجليزي أمريكي (أنجلو ساكسوني)

يركز أصحاب هذا التيار على ميدان الإبداع الأدبي الشعبي، ولا سيما الشفاهي منه، ومن ثم انصرف جهودهم إلى جمع ودراسة الأساطير والحكايات الشعبية بأغاطها المتعددة، والشعر الشعبي، والأمثال والأحاديث والأغاني الشعبية، وغير ذلك من أشكال التعبير الفني التي تعتمد أساساً على الكلمة المنطوقة Verbal Art وقد تزعم هذا التيار جيل الرواد - في مصر - ومعظمهم من المتخصصين في دراسة الأدب العربي - من

أمثال أحمد تيمور وأحمد أمين والشيخ أمين الخولي وسهير القلياوي وعبد العزيز الأهواني وعبد الحميد يونس ورشدي صالح، والشيخ جلال الحنفي في العراق، وكثير من تلاميذهم ومريديهم في مصر والعالم العربي، الأمر الذي ترك أثره الملحوظ على تحديد المجالات الفولكلورية التي تستحق العناية، وبذلك انحصر مفهوم الفولكلور في الآداب واللهجات الشعبية وحدها عند بداية الدراسات الفولكلورية العربية.

٢ - تيار أوروبي (جرماني - فرنسي):

سرعان ما ظهر تيار آخر يركز أصحابه على دراسة الحياة الشعبية أو ثقافة الجماعة الشعبية كاملة، مقترين بذلك من مشكلات الأنثولوجيا وعلم الاجتماع باعتباره - أي الفولكلور - نتاجاً ثقافياً يمتثل من جيل إلى جيل، ومن ثم فقد توجهت عناية أصحاب هذا التيار إلى دراسة العادات والتقاليد والمعتقدات والمعارف الشعبية والآداب الشعبي والثقافة المادية والفنون الشعبية. ويعد هذا التيار الذي تزعمه علماء الأنثروبولوجيا الثقافية من العرب هو التيار الذائع الآن عريضاً لسبب بسيط، هو أنه نفسه التيار السائد الآن عالمياً في الفكر الفولكلوري العالمي بما في ذلك الفكر الفولكلوري الأمريكي نفسه، بعد أن تمكن - مؤخراً - أصحاب نظرية الثقافة الشعبية في الولايات المتحدة من تدعيم هذا الاتجاه الجديد على مسرح الفولكلور الأمريكي.

وقد ترتب على تعاقب هذين الاتجاهين أن مرت حركة الدراسات الفولكلورية العربية بمرحلتين: إحداهما تلك المرحلة التي ساد فيها المفهوم الأدبي للفولكلور وما نجم عن ذلك من عناية بالآداب الشعبية وحدها، والأخرى هي هذه التي ساد فيها المفهوم الثقافي للفولكلور، وما نجم عن ذلك من عناية بدراسة الحياة الشعبية بعمامة. وعلى الرغم من سيادة هذا المفهوم الثقافي حالياً بين العلماء والمتخصصين في الجامعات العربية ومراكز التراث الشعبي المحلية، فإن المفهوم الشائع بين معظم الباحثين العرب حتى اليوم هو المفهوم الأدبي، ولعل هذا يفسر - من بين أسباب أخرى - كثرة التآليف والدراسات في الآداب الشعبية العربية والعناية بها، قياساً إلى المؤلفات والبحوث الخاصة بمبادئ أو مجالات الفولكلور المختلفة، ولهذا لا غرو أن يحاول علماء الفولكلور العرب حالياً - تعويض هذا التقصير عن طريق توجيه تلاميذهم إلى دراسة الجوانب أو المجالات الفولكلورية الأخرى، والدعوة - من ناحية أخرى - إلى تحقيق النظرة المتكاملة للتراث الشعبي.

ولكن ماذا عن الاتجاهات النظرية والمنهجية السائدة في الدراسات الفولكلورية العربية المعاصرة نفسها؟ من السابق لأوانه أن نتحدث الآن عن نظريات أو مناهج بحث عربية أصيلة في هذه الفترة المحدودة من تاريخ الدراسات الفولكلورية العربية المعاصرة ولا سيما في منطقة الخليج التي لم تعترف معظم جامعاتها حتى الآن - باستثناء جامعة الكويت - بعلم الفولكلور، باعتباره فرعاً حيوياً من فروع المعرفة الإنسانية ينبغي أن يأخذ بينها مكانه اللائق به في مقرراتها الجامعية.

ومهما كان الرأي في هذا المنهج «العربي» المقترح، أو ما قد يبدو فيه من رغبة في التوفيق - ينفيها الدكتور الجوهري بشدة - بين عدة مناهج ذائعة عالمياً، أو ما قد يأخذ عليها دارسو الأدب الشعبي من قصور في تحليل بنية النص الأدبي، وبين سائته الفنية، فإنها تلقى قبولاً ونجاحاً في التطبيق عند الباحثين الجدد. ومع ذلك فإن المناهج المطبقة حالياً في دراسة الفولكلور العربي متعددة ومتنوعة بتعدد الباحثين وميولهم واتجاهاتهم الفكرية والثقافية، وتنوع اختصاصاتهم العلمية الدقيقة كما تختلف - بطبيعة الحال - باختلاف زوايا الرصد واختلاف الأهداف والغايات، ولكنه - إجمالاً - يمكن للمعنيين برصد الحركة الفولكلورية المعاصرة في منطقة الخليج أن

يلاحظ ظاهرتين بارزتين إحداهما: كثرة المؤلفات المعنية بتسجيل المادة الشعبية، وإن كانت تنقصها أساليب الجمع وطرائق التصنيف العلمية، لأن معظم أصحابها من الوطنيين الهواة والمتحمسين، حيث يكمن الهم الأكبر والأساسي لديهم في ضرورة جمع هذا التراث والحفاظ عليه أولاً، قبل أن تغتاله يد الزمن بفعل التغير الاجتماعي الكبير الذي تشهده المنطقة، وهو تغير حاد وسريع وعنيف بلا شك يهدد هذا التراث بالزوال والاندثار والتلاشي. والأخرى: قلة الدراسات الفولكلورية العلمية التي لا تتناسب مع هذه المادة الشعبية الهائلة، وهو أمر يتسق مع طابع الأمور وتطورها من ناحية، وندرته المتخصصين في علم الفولكلور - عربياً وخليجياً - من ناحية أخرى. فإذا ما شرعنا في تقويم هذه الدراسات التي صدرت حتى الآن عن فولكلور المنطقة، ولا سيما في العراق والكويت - باعتبارهما أول دولتين خليجيتين تعينان رسمياً وشعبياً بالدراسات الفولكلورية - وجدناها تتمحور حول تيارين أو بالأحرى اتجاهين مميزين هما الاتجاه الاجتماعي والاتجاه التاريخي:

الاتجاه الاجتماعي الإقليمي:

ينحو أصحاب هذا الاتجاه منحى أفقياً، إذ يقوم الباحثون، كُلُّ في بلده، برصد وتسجيل جزء من المأثور الشعبي الدائع علياً، في هذا البلد أو الإقليم ودراسته من منظور اجتماعي بحثاً عن المضامين الاجتماعية التي يعبر عنها هذا المأثور باعتباره إبداعاً جمعياً ومرتبة ينعكس عليها الواقع الاجتماعي لهذا البلد. وغالباً ما تكون هذه الدراسات وصفية لا تحليلية، أي تقوم على وصف المادة الفولكلورية أساساً ورصدها كما «مارسوها» في طفولتهم، وعاشوها بأنفسهم حتى وقت قريب» على حد تعبير معظم هؤلاء الباحثين الهواة في معظمهم، وقد حرصوا جميعاً على «وصفها وشرحها» كما حرصوا أيضاً على إهداء كتبهم إلى «الجيل الجديد من أبناء الكويت الأصاقل الذين سكنوا الكويت قبل النفط، أيام الغوص على اللؤلؤ والسفر... ليعرفوا الألعاب التي لعبها آبائهم وأجدادهم، وليعتوا أمهاتهم وجداتهم» على حد تعبير المؤرخ الكويتي المعروف سيف مرزوق الشعلان. وإلى «الجيل الصاعد، حتى يعيشوا مع طفولة آبائهم وأجدادهم، حيث الطبيعة على القفزة خالية من كل تعقيد... قاصداً العودة بهم إلى تلك الذكريات الجميلة، ذكريات الطفولة المعطرة، والأيام السعيدة الخوالي، والذكريات التي تبعث بنفسي الحنين إلى ذلك الماضي والرجوع إليه... والوقوف على تراث الآباء» فضلاً عن إبراز «المشاهد والحالات المتأصلة في نفسيات أبناء شعبنا وما انطوت عليه من آثار انعكست انعكاساً كلياً على حياتهم الاجتماعية، بعضها قد اندثر والبعض الآخر يطارده الزمن فيهلك» وقد تهدي «إلى كل من ترعرع على هذه الأرض الطيبة» ولكي يكونوا جميعاً على صلة بماضيهم الذي تآثرت أوصاله وأوشك على الاندثار، لا سيما أن ما حل محلّه ليس جله بالصالح النافع، بل هو آت من بيئات أجنبية أدخلت علينا أفكارها الغربية باسم المدنية والحضارة والتقدم، فتلغفناها بهمة ونشاط وصرنا نبينا مع يقيننا بمخالفتها لأحكام ديننا وأخلاقنا وعاداتنا العربية الأصيلة «على حد تعبيرات أيوب حسين في مقدمته لكتبه الثلاثة في التراث الشعبي الكويتي وإلى الكثيرين من أبناء هذا الجيل الذين لا يعرفون شيئاً عن ماضيهم «وحيث» آباؤنا كان لهم ماض، وكان لهم تاريخ، وكانت لهم آداب، وكانت لهم حياة، تلك الحياة هي التي أقوم بمحاولة لبعثها من سباتها - يعز عليّ أن أقول من قبرها - تلك الحياة هي مجتمهم الأصيل، الطبيب، المتكامل... على حد تعبير حمد محمد السعيدان في مقدمة كتابه الموسوعة الكويتية المختصرة (ج ١، ص ٩ - ١٠، ط ١، ١٩٧٠).

الاتجاه التاريخي القومي :

ينحو أصحاب هذا الاتجاه منحىً رأسياً، يقوم على العودة إلى التاريخ والتراث العربي المدوّن، بحثاً عن العناصر الفولكلورية التي لا تزال مستمرة في الحاضرة من مآثوراتهم الشعبية المحلية، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من التراث القومي العام للأمة العربية، ليس فقط بحثاً عن الجذور، أو الأصالة والأصول، التي تمتد في حقب الزمان قرونًا متطاولة، وفي المكان من المحيط إلى الخليج، بل تأتي أيضاً تأكيداً للهوية القومية وتحقيقاً لعوامل الانتباه، وكشفاً للطابع القومي والشخصية القومية العربية. وتقوم جهود هذا الفريق على «التنقيب» عن العناصر أو المادة الفولكلورية المدونة في مصادر التراث، كالمعجمات اللغوية والموسوعات القديمة، وكتب التراجم والطبقات، وكتب التقاويم والبلدان، والحوليات التاريخية، ونظائرها، ثم يقومون بتصنيف هذه العناصر الفولكلورية تمهيداً لدراساتها دراسة تاريخية أي ضمن إطارها التاريخي. يهدف التعرف على العوامل التاريخية، المحلية والأجنبية التي عملت على تشكيل التراث وصياغته بالصورة التي صار إليها على مدى العصور مع مقارنتها بالشكل التي هي عليه الآن، حتى تتكون لدينا صورة حية متحركة للظاهرة الفولكلورية - موضوع الدراسة - باعتبارها شيئاً متطوراً وكائناتاً معاً في آن واحد.

ويقدر ما كان الباحثون الفولكلوريون في منطقة الخليج على وعي بطبيعة هذا التراث، المحلي وجوانبه المميزة، كانوا - في الوقت ذاته - حريصين - أكثر ما يكون الحرس - على ربط هذه الجوانب بجذورها القومية الأصيلة.

الأهداف والغايات :

في ضوء ما سبق يمكن القول بأن الحركة الفولكلورية العربية في منطقة الخليج العربي قد مرتَ مرحلتين أو بطورين، هما طور الاهتمام الوطني بالمادة الفولكلورية وضرورة جمعها قبل أن تندثر، وقد صدر فيها أصحابها - أول الأمر - من دوافع وطنية لا تخلو من نزعة رومانسية، صارخة أحياناً، يجذبهم حس وطني جارف، واعتزاز صادق بالتقاليد وحرص بالغ على تراث الآباء والأجداد.

هذه هي الأهداف والغايات العلمية المنوطة بهذا العلم الجديد - عربياً - وهي على حيويتها وقيمتها القومية - لم تتجاوز بعد طور الأمان «المستقبلية» أو المنشودة، لسببين اثنين، أحدهما، أن القاعدة العلمية للشروع في تحقيقها حالياً - في ضوء حداثة هذا العلم عربياً ومن ثم ندرة الباحثين المتخصصين - لم تكافأ حتى الآن مع قوة الاهتمام الرسمي والجاهيري بالتراث الشعبي. والآخر، أن هذا العلم الوليد في منطقة الخليج لا يزال يلقى حرباً شعواء من جانب أصحاب الثقافة الكلاسيكية، ولا سيما اللغوية والدينية، إذ هم الذين يرفعون أيديهم في وجه هذا العلم بحجة المحذور اللغوي والمحذور القومي، والمحذور الديني، على حين أن علم الفولكلور والباحثين العرب المتخصصين في دراسته، من هذا كله براء، ولعل هذا هو ما يحول بين هذا العلم وبين معظم الجامعات في دول الخليج العربية حتى اليوم.

مَشْرُوع القاموس العربي للعلوم السياسية

محمد محمود ربيع
العلوم السياسية - جامعة الكويت

اسماعيل صبري مقلد
العلوم السياسية - جامعة الكويت

بدأت فكرة هذا القاموس في قسم العلوم السياسية بجامعة الكويت في ٩ نوفمبر ١٩٨١، ويتوفر على العمل به حالياً ستة من أعضاء هيئة التدريس بالقسم. ولما كان انجاز مثل هذه المشروعات الطموحة يتطلب تضافر جهود جماعية لحسن إخراجها وتوفير كافة التخصصات العلمية اللازمة لتغطية المصطلحات في كل فرع من فروع العلوم السياسية، فقد رأى المحرران المسؤولان عن القاموس طرح المشروع على كافة العاملين في ذلك الحقل العلمي سواء في الجامعات العربية أو مراكز البحوث أو المنظمات والمؤسسات الإقليمية والمتخصصة. ومن المحتمل أن يتم تنسيق في الجهود والنشاطات المتعلقة بالقاموس مع هيئات علمية ومهنية سيخطر بها المشاركون بعد التوصل إلى اتفاقات بشأنها.

وفيما يلي بعض الاقتراحات حول أهداف المشروع، وشروط المشاركة فيه، وخطوات العمل الإجرائية، والتزامات وحقوق المشاركين.

أهداف المشروع بإيجاز هي :

- وضع قاموس «علمي» للمصطلحات السياسية يستحق هذه التسمية ويرقى إلى مستوى المعاجم الصادرة في الدول المتقدمة. وسيترشد المشروع بتصنيف المؤتمر الدولي لعلماء السياسة الذي عقد بمقر منظمة اليونسكو في باريس في سبتمبر عام ١٩٤٨، وكذلك بالإضافات التي طرأت عليه منذ ذلك الحين.
- توفير الدقة والوضوح كشرطين ضروريين لاكتساب المصطلح أو اللغة المستخدمة صفة العلم سواء في التعليم أو البحوث ذلك أن المعاني المختلفة أو المتضاربة للمصطلح الواحد تؤدي إلى البلبلة واللبس.
- ضمان حد أدنى من وحدة التفكير العلمي بين العلماء الناطقين بالعربية في ذلك الحقل.
- توضيح الثغرة الكبيرة الناتجة عن التفاوت الشديد بين مستوى العملية التعليمية ومستوى الطلبة في الوطن العربي من جهة، وبين المستوى المتقدم الذي بلغته دراسة العلوم السياسية في الخارج من جهة أخرى.
- ويستطيع ذلك الإسهام المقترح إثراء المادة والدارسين معاً بشرح مركز مختصر للمصطلحات المستخدمة.
- التقليل من الآثار الضارة الناتجة عن الاستعمالات المتباينة للمصطلحات بسبب تعدد الثقافات التي نهل منها الباحثون وأعضاء هيئات التدريس، وكذلك تقليص آثار اختلاف وجهات النظر الأيديولوجية حول نفس المصطلح.

شروط المشاركة :

- تحقيقاً للضوابط المنهجية، يلتزم الزملاء المشاركون في تحرير القاموس بأسلوب موحد في معالجة جميع المصطلحات يضع في الاعتبار الخطوات والمفاهيم التالية:
- الأخذ بالتصنيف الموضوعي للعلوم السياسية المتعارف عليه دولياً المشار إليه أعلاه، والمرفق صورة منه في نهاية هذا المشروع. أما في داخل كل فرع من فروع التصنيف فسيكون ترتيب المصطلحات هجائياً. بذلك يختلف القاموس تماماً عن القواميس التجارية القاصرة في هذا الحقل والمتوفرة حالياً في الأسواق.
- كتابة اسم كل مصطلح باللغات العربية والأجنبية.
- الإشارة باقتضاب إلى أصله اللغوي (اللاتيني أو اليوناني أو العربي أو أية لغة أخرى).
- ذكر المعنى الحرفي للمصطلح باختصار.
- بيان موجز بتطور المصطلح.
- تحديد أهم من قال به وخاصة مبتكر المصطلح إن أمكن.
- شرح مضمون المصطلح واستعمالاته مع التركيز على الجانب السياسي على أن تنال هذه الخطوة الأخيرة جل الاهتمام والعناية.
- ملاحظة أن المصطلح الواحد قد يستخدم في أكثر من فرع من فروع التصنيف الموضوعي للعلوم السياسية، ومراعاة ذلك في تأصيل المصطلح وجهة التحكيم التي سيرسل إليها كما سيأتي ذكره. لمزيد من التفاصيل راجع مثلاً مصطلح «صنع القرار» كما عالجته المحرران سواء كوسيلة لتحليل المؤثرات التي تحيط بواقعي السياسة الخارجية عند إصدارهم قرارات معينة. أو كمدخل يميز للبحث السياسي يهتم بنوعية القرار من حيث الجهة التي تصنعه والقوى والعوامل المؤثرة في ذلك (انظر: العلاقات السياسية الدولية، الكويت ١٩٧٩، ص ٣٤. كذلك: مناهج البحث في السياسة، بغداد ١٩٧٨، ص ١٩٢).
- بالنسبة للفروع القانونية ذات الصلة الوثيقة بالعلوم السياسية كالفانون الدولي العام والدبلوماسية والدستور، يتم التركيز فقط على المصطلحات القانونية ذات العلاقة المباشرة بالسياسة وليس على المصطلحات الفنية المتخصصة.
- التقيد بالخطوات السابقة هو القاعدة. أما الاستثناء فهو إمكان إغفال بعضها أو إضافة أية خطوات أخرى حسب طبيعة المصطلح وبشرط الموافقة الكتابية للمشرف.
- ليس هناك حجم معين للتعريف بالمصطلح. فقد يحتاج إلى ثلاثة أسطر، أو إلى صفحة فولسكاب كاملة وهو الحد الأقصى. مرفق بنهاية المشروع أيضاً عتبان بكيفية تطبيق تلك الخطوات.
- المعايير الوحيدة لمشروع القاموس هي معايير علمية أي ضرورة الالتزام بالوضوح والدقة، والاختصار، والموضوعية وخاصة الأمانة في تعريف المصطلحات السياسية المرتبطة بمذاهب دينية أو أيديولوجية، وأخيراً الأصالة حيثما يكون ذلك ممكناً.
- المقصود بمقولة «مراعاة الأصالة» حيثما يكون ذلك ممكناً هو ألا يتحول القاموس إلى مجرد تعريب لبعض المصطلحات الواردة بالكتف والموسوعات ودوائر المعارف. وإنما المقصود هو «محاولة» تقديم كل ما هو جديد وكشف الجوانب المجهولة لبعض المصطلحات سواء فيما يتعلق بنسبتها إلى قائلها أو محتواها. لتوضيح ذلك نضرب مثلاً بمصطلح الفوضوية في مفهومه الحديث والذي يعزوه الفكر السياسي الغربي إلى المفكرين شيرنر، وبيرون، وبلانكي، وكروبوتكين، وباكونين في القرن التاسع عشر. وستوضح المقارنة التالية كيف

يمكن أن يسهم القاموس العربي في تاصيل ذلك المصطلح وإثرائه بحقائق تغتفر إليها القواميس والموسوعات الصادرة باللغات الأجنبية. فالمفكرون الليبراليون مثلاً يعرفون القضية بأنها مجموعة المبادئ التي تدعو إلى إقامة المجتمع على الاتحاد الحر والتعاون الاختياري بين الأفراد والجماعات مع عدم الخضوع لأي قانون أو سلطة. ثم تبلورت هذه المبادئ في مذهب يطالب بالقضاء على الدولة كمؤسسة (بالوسائل السلمية في رأي بعض الفوضيين، وبالعنف في رأي بعضهم الآخر) بحجة أنها العدو الأكبر للإنسان وإن إزالتها ستؤدي إلى اختفاء الجانب الشرير من حياته والتخلص من النشاطات المعقدة مع التمتع بالمباهج الطيبة البسيطة.

على الجانب المقابل، يصف المفكرون الماركسيون القضية بأنها مجموعة مفاهيم خيالية تمخض عنها تيار سياسي اجتماعي معاد لكل سلطة يعكس رؤى ومصالح البورجوازية الصغيرة ورغبتها في المحافظة على الملكية الصغيرة في مواجهة المجتمع الكبير والمؤسسات الاحتكارية ذات الإنتاج الضخم.

أما ما تخلو منه أية موسوعة أو قاموس سياسي بأية لغة حتى الآن فهو الافتقار إلى تاصيل هذا المصطلح كما أسلفنا. وحتى إذا أخذنا في الحسبان تباین الخلفية واختلاف العصر، فإن القضية كمفهوم سياسي ونظري مقترح للترابط الاجتماعي ترجع في الحقيقة إلى أفكار بعض الحوارج والمعتزلة (وخاصة الأمم) الذين أدّى بهم خوفهم من ذم الإسلام للمظاهر السيئة المصاحبة للملك إلى رفض نظرية وجوب الإمامة (أي الدولة الإسلامية القائمة على الشريعة) كما يؤمن بها أهل السنة والشيعة، والمناداة بدلاً من ذلك بأنه «إذا اتفقت الأمة الإسلامية على تنفيذ أحكام الله (س) من إقامة العدل والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإن منصب الإمام (كأعلى سلطة زمنية) يصبح غير ضروري لا عقلاً ولا شريعاً. وهناك إشارة إلى ذلك الموقف في الكتابات السياسية للماوردي والبغدادى وإن كان ابن خلدون قد شرح أفكارهما بصورة أكمل واستعمل مصطلح «فوضى» على وجه التحديد في رفض آراء من شذ من الحوارج والمعتزلة. (انظر الأحكام السلطانية للماوردي، وأصول الدين لعبد القاهر البغدادي ومقدمة ابن خلدون).

ونعتقد أنه ببعض الجهد من الأساندة المشاركين كل في حقل تخصصه، يمكن العثور على نماذج كثيرة مشابهة في كل الموضوعات تستطيع أن توفر الأصالة للقاموس المقترح وتجعل منه مرجعاً لا يمكن الاستغناء عنه للمثقفين والدارسين في الوطن العربي وخارجه.

رغم الالتزام التام بالتصنيف الدولي، يظل هناك هامش آخر للإسهام الخلاقي في البند سادساً من التصنيف الموضوعي المرقق وهو بعنوان الأطر القومية والإقليمية حيث يمكن في فترة لاحقة ومن خلال المباشرة الفعلية في العمل أن يتطور اتفاق عام بين المشاركين على إضافة تصنيفات فرعية بهذا البند الأخير لا تتناقض ولا تكرر تصنيفات أخرى بالقاموس وإنما تغطي مصطلحات تلازم الأطر الحضارية والدينية والتنمية المميزة للوطن العربي. هذا علاوة على ما يتناول هذا التصنيف الأخير عادة من مصطلحات سياسية تغطي أطراً قومية ومناطق أخرى كاصطلاح «الطورانية» مثلاً كناية عن القومية التركية، واصطلاح «الفتنة» كمنطأ أمريكي لإدارة الصراع في نهاية الحرب الفيتنامية في منطقة جنوب شرقي آسيا... الخ.

خطوات العمل الاجرائية :

- ضمانة تحقيق المستوى العلمي المشار إليه في أول أهداف المشروع، سيكون القاموس محكاً من قبل

متخصصين ثقة للإشراف كل في حقل تخصصه على جمع المصطلحات من المشاركين والمطالبة بتنقيحها إذا لزم الأمر.

- لا يتولى أي زميل مهمة الإشراف على أكثر من فرع أكاديمي واحد مهما كانت الظروف. هذا علاوة على تجزئة بعض الفروع المركبة (مثل تلك الواردة بالتصنيفات ثانياً ورابعاً وخامساً وسادساً) ضياعاً لأنواعه إشراف متميز حيث ستعهد المسؤولية إلى زملاء تقع تلك التقسيمات الجزئية من كل فرع في إطار تخصصاتهم الدقيقة.

- اشتراط التخصص المشار إليه أعلاه قاصر على السادة المشرفين ولا ينسحب على السادة المشاركين. بمعنى أن من يجد في نفسه الكفاءة العلمية وتتوفر لديه المصادر: «الأصلية الكافية للإسهام بمصطلحات سياسية في غير تخصصه الدقيق فانه يسمح له بالمشاركة».

- نظميّاً للإسهام، تتم مراسلة السادة المشرفين مقدماً بالمصطلحات المراد تقديمها منعاً للازدواج وتوفيراً للوقت. ولا يمنع هذا من اشتراك أكثر من زميل (يحد أقصى اثنين) في تقديم مصطلح واحد خاصة في تلك المصطلحات المحورية التي يرى المشرف أنها تحتاج إلى خبرة وجهود كبيرة.

- ضياعاً للمستوى الرفيع المتوخى، وتشجيعاً على المزيد من الاطلاع، لن يقبل السادة المشرفون أي مصطلح دون تنزيله بأرقام صفحات مصادره في الموسوعات ودوائر المعارف والكتب والمصادر الأجنبية. «الأصلية» التي تمت الاستعانة بها في وضع المصطلح. ويستثنى من ذلك طبعاً المصطلحات التي تكون العربية هي لغة مصادرها أو موسوعاتها الأصلية كما في المصطلحات الإسلامية على سبيل المثال.

- ينتظر إصدار الطبعة الأولى من القاموس العربي للمصطلحات السياسية في خلال عامين أو ثلاثة أعوام على أكثر تقدير.

الالتزامات وحقوق المشاركين :

- يرسل السادة الراغبون في المشاركة في هذا المشروع خطابات بالبريد المسجل إلى السيد/ د. محمد محمود ربيع على العنوان الموضح أدناه يعربون فيها عن رغبتهم بذلك ويذكرون صراحة التزامهم بكل الشروط والمفاهيم الواردة بالمشروع.

- بعد التسجيل الرسمي للمشاركين، تتم المراسلات مباشرة مع أي من السيدين المسؤولين عن التحرير، وكذلك مع السادة المشرفين على الفروع الأكاديمية للتصنيف الموضوعي. وستزود المشتركون بقائمة كاملة بأسماء وعناوين هؤلاء المشرفين.

- الحقوق العلمية للسادة الزملاء المشاركين مضمونة تماماً. فستوضع في بداية القاموس قائمة تفصيلية بأسمائهم الكاملة وقرين كل منها الحروف المختصرة للاسم. وسيُنيل كل مصطلح (كما هي العادة في المعاجم والموسوعات العلمية) بتلك الحروف المختصرة لصاحبه سواء أكانوا واحداً أو اثنين.

- الحقوق الأدبية للسادة الزملاء المشاركين مضمونة تماماً. لهذا، ونظراً للمزاجية وسوء التحكم السائد في كثير من الدوريات العربية، فانه في حالة رفض المصطلح للمرة الثانية ورغم إدخال التنقيح المطلوب، يحق للمشارك إرساله رأساً إلى المحررين المسؤولين لإعادة عرضه على واحد أو أكثر من الفئات المتخصصة في ذلك الفرع الأكاديمي. وله (أو لها وحدهما) الرأي النهائي في قبوله أو رفضه أو طلب تنقيحات إضافية. ويعتبر الإسهام في مصطلح أو مصطلحات ما مقبولاً إذا لم يرد المشرف على المشترك بعد شهر ونصف من استلام ذلك الإسهام.

- الحقوق المالية للسادة زملاء المشاركين مضافة تماماً. وسيقوم المحرران المسؤولان بعرض المشروع على المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أو مثيلاتها من المؤسسات العلمية في الوطن العربي لتبني ذلك الجهد العربي الرائد في مجال البحث العلمي. ورغم أنه من السابق لأوانه ذكر نسبة محددة مقابل المشاركة العلمية في القاموس إلا أنه يجب التأكيد على عدم وجود مشكلة فيمن يتولى مهمة النشر. على العكس من ذلك، فإن مستوى الأداء المرتفع بإذن الله وحجم المشاركة العلمية من متخصصين في الجامعات ومراكز البحوث والمنظمات العربية سيجعل المهمة صعبة إلى حد ما في انتقاء الأنسب من عروض النشر الكثيرة المتوقعة التي ستعي ولا شك مغزى الجهد الكبير المبذول والمركز الأدبي للمشاركين.

العنوان:

قسم العلوم السياسية

كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية

ص. ب ٥٤٨٦ صفاة - الكويت

الرمز البريدي 13055

المحرران المسؤولان

أ. د. اسماعيل صبري مقلد د. محمد محمود ربيع

أبريل / نيسان ١٩٨٦

التصنيف الموضوعي المقترح

أولاً : علم السياسة

مناهج وطرق البحث السياسي.

محتوى علم السياسة.

ثانياً : النظرية السياسية

النظرية السياسية (التحليلية).

الفكر السياسي الاسلامي.

الفكر السياسي الغربي

ثالثاً : المؤسسات السياسية والادارية

الدستور

الحكومة المركزية

الحكومات المحلية والاقليمية

الادارة العامة

الوظائف الاقتصادية والاجتماعية للحكومة

المؤسسات السياسية المقارنة.

رابعاً : الممارسة السياسية

الاحزاب السياسية

الجماعات الضاغطة

الرأي العام

السلوك السياسي والانتخابات وأساليب التعبير والمشاركة.

خامساً : العلاقات الدولية

العلاقات الدولية. السياسة الدولية

القانون الدولي. التنظيم الدولي. الادارة الدولية.

سادساً : الأطر القومية والاقليمية

الفكرة السياسية *idée politique-political idea*

هي تصور عقلي لظاهرة سياسية أو شيء سياسي بمعنى حصول صورة الظاهرة أو الشيء في الذهن. وقد عرف الانسان منذ قيام حضاراته الأولى أفكاراً سياسية متعددة كانت تمثل الأوضاع والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والدينية التي كانت سائدة في تلك الحضارات.

النخبة *élite*

مصطلح فرنسي من أصل لاتيني. يشتمل معناه الحرفي على عدة مفاهيم منها الأقلية المتقاة، أفضل جزء في الشيء، الطبقة العليا. استعمل في القرن السابع عشر لوصف سلع ذات مزايا معينة وفيها بعد للإشارة إلى فئات متميزة كالنبلاء والعسكريين. لم يستخدم على نطاق واسع في الكتابات السياسية والاجتماعية إلا بعد عام ١٩٣٠ وذلك عبر نظرية النخبة لعالم الاقتصاد والاجتماع الايطالي باريثو Vilfredo Pareto (١٨٤٨- ١٩٢٣). المصطلح لنوعاً هو اسم جمع يطلق على من يشغلون مراكز عليا في المجتمع لما يتفوقون به على غيرهم من صفات حقيقية أو مزعومة وهو يستخدم على مستويين: ١- التمييز بين النخبة في مجتمع ما وبين الجماعات الأخرى التي لا تتميز بنفس الصفات. ٢- تصنيف الشرائع المختلفة داخل نفس النخبة إلى نخبة حاكمة وأخرى غير حاكمة. تتوخى النخبة الحاكمة عادة جانب الحذر في انتقاء العناصر الموهوبة الصاعدة تفادياً لظهور معارضة

قوية. وأحياناً تختار تلك العناصر من بين صفوفها لأعدادها للمشاركة في السلطة ثم للحلول محلها فيها بعد. وتزعم المذاهب العنصرية والطبقية أن مثل تلك القدرات الفريدة العالية وراثية.

أسهم في معالجة نفس الفكرة الفقيه وعالم السياسة الإيطالي موسكا (١٨٥٨-١٩٤١) Gactano Mosca الذي لم يستعمل مصطلح النخبة وإنما وصف الدولة الحديثة بأنها بيروقراطية أساساً لا يمكنها تفادي الوقوع تحت حكم الأقلية. وقد أثارت آراء باريتو وموسكا جدلاً حول أنماط ووظائف النخبة السياسية، ومصدر التأييد الاجتماعي الذي تحصل عليه إن وجد، ومدى تماسكها، وطبيعة علاقاتها بالطبقات الحاكمة.

بحث باريتو وضع النخبة وسلطانها ومدى استمراريتها. فقد اعتبر أن التاريخ مقبرة للطبقات الأرستقراطية ووضع نظرية جديدة للتطور الحلقى للتاريخ أسأها دورات النخبة *circulation of elites* بمعنى: ١ - الحركة الصعودية لأفراد متفوقين من طبقات دنيا ليصبحوا أعضاء في النخبة. ٢ - حركة النخبة ككل سواء في اتجاهها لاحتلال مواقع السيطرة الاجتماعية أو عند طردها منها.

الخلاصة فهم باريتو وموسكا النخبة على أنها فئات اجتماعية متميزة تشكل أقلية تمارس السلطة السياسية مباشرة أو تؤثر بشدة ولو سرائي ممارسة السلطة السياسية. يعتري هذه الأقلية من آن لآخر تغيير في التركيب أي العضوية يؤدي إلى تكريس أفراد جدد من طبقات دنيا، وأحياناً دمج فئات اجتماعية بها. يحدث بين فترة وأخرى أيضاً استبدال النخبة الحاكمة بنخبة مضادة كما في الثورات.

ملاحظة: أثناء استعراض فكرة القاموس مع الزملاء خلال المؤتمر التأسيسي للجمعية العربية للعلوم السياسية في قبرص (٤-٨ فبراير ١٩٨٥)، أفاد د. علي شمشب الأستاذ بجامعة فار يونس في ليبيا أن أحد زملائه بالجامعة يرى أن مصطلح *elite* مشتق من المصطلح العربي «علية» القوم. وتطبيقاً لما ذكرناه عن إمكانية تعاون زميلين في وضع مصطلح واحد. نبدي الاستعداد لكلمة «المصطلح العينة» الموضح أعلاه بما يعطي وزناً أكبر للقاموس وذلك في حالة ارسال الصيغة المكتملة مدعمة بمصادر أصلية موثوق بها لتأصيل المصطلح مع حفظ الحق العلمي للمشاركة الثاني.

دليل الرسائل الجامعية

تواصل مجلة العلوم الاجتماعية نشر ملخصات للرسائل الجامعية ونقدم في هذا العدد ملخصا لرسالتين :

الأولى لنيل درجة الماجستير بعنوان : تقييم الأخبار والبرامج الاخبارية التلفزيونية تقدم بها الباحث محمد محمود المرسى بإشراف ماجي الحلواني .

والثانية : لنيل درجة الماجستير مقدمة من الباحثة نادية أميل بنا بعنوان « مدى انطباق الصورة الوالدية على الزواج وعلاقتها بالتوافق الزوجي واختيار القرين .

«تقييم الأخبار والبرامج الاخبارية التلفزيونية»

دراسة تحليلية لعينة من نشرات الاخبار والبرامج

الاخبارية التلفزيونية المعروضة على القناة

الأولى بالتلفزيون المصري خلال عام

١٩٨٣ م .

ملخص رسالة ماجستير

اعداد

محمد محمود محمد المرسى

اشراف مساعد

الدكتورة/ انشراح الشال

اشراف

الدكتورة/ ماجي الحلواني

إن وظيفة الاخبار من الوظائف الاساسية للصحافة سواء كانت مطبوعة أو مسموعة أو مرئية . فأتظهر صفة من صفات الانسان الاجتماعية هي حب الاستطلاع لمعرفة الأنباء والاطمئنان إلى البيئة، ولقد أصبح المواطن يسأل عن الاخبار ويطلبها ويحرص على الوقوف عليها من المصادر المتاحة له، ولم يعد اهتمامه مقصوراً على اخبار بلده فقط، بل تعداه إلى اخبار البلاد الأخرى وخاصة تلك التي تتصل ببلده .

وموضوع هذا البحث «تقييم الاخبار والبرامج الاخبارية التلفزيونية دراسة تحليلية لعينة من نشرات الاخبار والبرامج الاخبارية التلفزيونية المعروضة على القناة الاولى بالتلفزيون المصري خلال عام ١٩٨٣ . ويتضمن هذا البحث دراسة تطبيقية على القائمين بالاتصال باداري الاخبار والبرامج الاخبارية بالتلفزيون المصري .

ويهدف هذا البحث أيضاً إلى تقييم النشاط الاخباري بالتلفزيون المصري من خلال عرض ايجابيات وسلبيات هذا النشاط، وتقديم الاقتراحات التي يرى الباحث أنها يمكن أن تسهم في تطوير هذا النشاط .

تساؤلات البحث :

قسم الباحث تساؤلات البحث إلى مجموعتين تغطي كل منهما جانباً أساسياً فيه فالمجموعة الأولى تساؤلات تتعلق بتحليل مضمون عينة من نشرات الاخبار والبرامج الاخبارية، والمجموعة الثانية تساؤلات تتعلق بالدراسة التطبيقية الخاصة بالقائمين بالاتصال .

منهج البحث :

اعتمد هذا البحث على منهج المسح باعتباره جهداً علمياً يستهدف الحصول على بيانات ومعلومات عن

الظاهرة موضوع الدراسة، وقد اعتمد الباحث على:

أ - منهج المسح البعينة فيما يتعلق بالنشرات والبرامج الإخبارية، وذلك لصعوبة إجراء مسح شامل على مجتمع الدراسة بأكمله، وقد اختار الباحث عينة الدراسة في الفترة من ١٩٨٣/٧/١ وحتى ٨٣/١٢/٣١.

ب - اعتمد الباحث على المسح الشامل فيما يتعلق بالدراسة التطبيقية على القائمين بالاتصال حيث إنه مجتمع محدود ويمكن حصره.

وفي إطار منهج البحث استخدم الباحث الأساليب المنهجية الآتية :-

(١) تحليل المضمون :

استخدم الباحث أسلوب تحليل المضمون بهدف الوصف الموضوعي المنظم الكمي للمحتوى الظاهر للمادة الاتصال مما يساعد على الحصول على نتائج علمية دقيقة، وذلك تلبية للاحتياجات البحثية المصاغة في تساؤلات البحث الأساسية وذلك فيما يتعلق بالبيانات والمعلومات الخاصة بالدراسة التحليلية التي قام الباحث بإجرائها.

(٢) مسح أساليب الممارسة :

وقد استخدم الباحث هذا الأسلوب في الدراسة التطبيقية على القائمين بالاتصال بإدارتي الاخبار والبرامج الإخبارية بالتليفزيون المصري، وذلك من خلال اعداد صحيفة استقصاء خاصة بهذه الدراسة.

تقسيم البحث

قسم الباحث هذه الدراسة إلى ثلاثة اجزاء تحتوي على تسعة فصول:

* الجزء الأول: ويحتوي على فصل واحد هو مشكلة البحث ومنهجه.

* الجزء الثاني: ويحتوي على أربعة فصول تتضمن الإطار الفكري لموضوع البحث:

* الجزء الثالث: ويحتوي على أربعة فصول تتضمن نتائج الدراسة .

أهم نتائج الدراسة :

أولاً : أهم نتائج الدراسة التحليلية :

(١) تبين من الدراسة أن الأخبار المحلية تأتي في المركز الأول في كل من النشرات والبرامج الإخبارية، كما تبين أيضاً أن التركيز ينصب أساساً على أخبار القاهرة مع تجاهل أو شبه تجاهل لأخبار المناطق والمحافظات الأخرى في مصر مما يؤدي إلى تفاوت كبير في مجال المعرفة بأخبار هذه المناطق.

كما تبين أن الاهتمام بأخبار الدول العربية هو اهتمام ضعيف على مستوى النشرات والبرامج الإخبارية، كما تبين أيضاً أن هناك تفاوتاً كبيراً في تناول أخبار هذه الدول حيث يتم التركيز على تناول أخبار المشرق العربي مع شبه تجاهل لأخبار منطقة المغرب العربي واهتمام نسي بأخبار السودان نظراً لروابط التكامل معها.

كما تبين أيضاً أن الاهتمام بأخبار الدول النامية هو اهتمام ضعيف لا يرقى وأهمية هذه الأخبار للمشاهد المصري .

(٢) تبين من الدراسة أن الأخبار السياسية تأتي في المركز الأول، بين موضوعات الأخبار في كل من النشرات الإخبارية وبرنامج نهاية الأسبوع ويتأخر ترتيب هذه الأخبار إلى المركز الثاني في برنامج الصحافة تقول حيث تأتي الأخبار الاقتصادية في المركز الأول بين موضوعات أخبار هذا البرنامج.

(٣) تبين من الدراسة أن الأخبار التي حدثت «اليوم» أي الأخبار الحالية تمثل المركز الأول بين أخبار النشرات الإخبارية.

(٤) تبين من الدراسة أن الأخبار المكررة حرفياً خلال نشرتي أخبار الساعة السادسة والثامنة مساءً تبلغ نسبة مرتفعة إذ تقترب من ثلث زمن الأخبار خلال النشرتين وهذا يتناقى مع ضرورة البحث عن التطورات الجديدة في القصة الإخبارية، أو على الأقل محاولة تطوير النص الخبري وإعادة صياغته مرة أخرى وعرضه في النشرة التالية إذا كان على قدر كبير من الأهمية ولا يمكن الاستغناء عنه.

(٥) تبين من الدراسة أن الأخبار المصورة - الصوتية والصامتة تأتي في المركز الأول من شكل تقديم الأخبار خلال النشرات الإخبارية وبرنامج نهاية الأسبوع، أيضاً تبين من الدراسة أن الأخبار التي تحتوي على لقاء مندوب داخل موقع الحدث تمثل المركز الثاني في برنامج نهاية الأسبوع، بينما يحتفي هذا الشكل من نشراتنا الإخبارية.

(٦) تبين من الدراسة أن اتفاق موضوع النص الخبري مع موضوع المادة المصورة المصاحبة له خلال النشرات الإخبارية بلغ نسبة مرتفعة حيث تأتي في المركز الأول، ولا شك أن ذلك يعد جانباً إيجابياً للتلفزيون.

(٧) تبين من الدراسة أن شخصية رئيس الجمهورية تأتي في المركز الأول بين الشخصيات الفردية في الأخبار المحلية في كل من النشرات والبرامج الإخبارية.

كما تبين أن شخصية وزير الإعلام تأتي في المركز الأول بين الشخصيات الوزارية التي تتناولها الأخبار المحلية، خلال النشرات الإخبارية، بينما يأتي وزير الزراعة المصري في المركز الأول، خلال برنامجي نهاية الأسبوع، والصحافة تقول.

ثانياً : أهم نتائج الدراسة التطبيقية :

(١) تبين من الدراسة أن نسبة تقل عن النصف من القائمين بالاتصال قد التحقوا بالعمل عن طريق مسابقة لاتحاد الإذاعة والتلفزيون، كما تبين أن هناك عدداً غير قليل جاء تعيينه عن طريق الاختيار الشخصي أو المعرفة الشخصية وهي ليست مبرراً أو مسوغاً للتعيين.

(٢) تبين من الدراسة أن نسبة عالية من القائمين بالاتصال ليس لديها خبرة سابقة في مجال العمل الإخباري - والخبرة السابقة من عناصر نجاح القائم بالاتصال في مجال أخبار التلفزيون إذ أن الكثير من خبرات العمل الإخباري يمكن تطبيقها مباشرة بأخبار التلفزيون، مع الأخذ في الاعتبار العناصر المرئية.

(٣) تبين من الدراسة أن هناك نسبة عالية من القائمين بالاتصال لم يحصلوا مطلقاً على أية دورات تدريبية خلال فترة عملهم بأخبار التلفزيون.

كما تبين أيضاً أن غالبية من حصلوا على دورات تدريبية استفادوا منها خاصة فيما يتعلق برفع كفاءتهم في مجال العمل مما يؤكد على أهمية الحصول على مثل هذه الدورات.

(٤) تبين من الدراسة أيضاً أن غالبية القائمين بالاتصال يعانون من مشاكل عديدة في مجال عملهم وتتركز هذه المشاكل في الآتي:

- مشاكل إدارية: وتتركز غالبيتها في عدم قدرة القيادات الإدارية على تفهم طبيعة العمل وعدم قدرتهم على استغلال طاقات العاملين استغلالاً كاملاً أيضاً المعاملة السيئة والمعاملة من الروتين.

- مشاكل إمكانات تكنولوجية: وتتركز غالبيتها في عدم وجود أجهزة حديثة ومتطورة في مجال العمل، أيضاً عدم وجود صيانة للأجهزة الموجودة حالياً.

- مشاكل كفاءات بشرية: وتتركز غالبيتها في عدم وجود خبرة وتدريب لدى القائمين بالاتصال، أيضاً تتركز في معاناة بعض الأقسام مثل قسم المحررين من قلة عدد العاملين به، وهجرة الكفاءات البشرية إلى الخارج.

ولا شك أن العمل على حل مشاكل القائمين بالاتصال والتي تعوق إنجاز عملهم بالدقة المطلوبة سوف يؤدي إلى رفع كفاءة هذا العمل.

(٥) مدى وجود قصور في التغطية الإخبارية المصورة :

تبين من الدراسة أن غالبية أعضاء هيئة التحرير بأخبار التلفزيون المصري يرون أن هناك قصوراً في التغطية المصورة للأخبار، وتعدد جوانب القصور هذه من وجهة نظرهم حيث تتركز في الآتي:

- عدم توافر الإمكانيات الفنية والبشرية اللازمة لتغطية الأخبار المحلية المصورة وخاصة أخبار المحافظات.

- إقتصار التغطية الإخبارية المحلية على الأخبار الرسمية للدولة.

- ضعف المستوى الفني للقائمين بالتصوير.

- عدم وجود ترتيبات لضمان السرعة في وصول المادة المصورة من مكان حدوث الخبر إلى مبنى التلفزيون.



ملحوظة :

- ناقش الباحث هذه الرسالة في ١٨/١١/١٩٨٤ وحصل على درجة الماجستير بتقدير «ممتاز» مع التوصية بطبع الرسالة على نفقة الجامعة. وتكونت لجنة المناقشة من:

١. د. جيهان أحمد رشدي وكيل كلية الإعلام للدراسات العليا عضواً.

١. د. ماجي الحلواني استاذ الإذاعة مشرفاً.

١. سعد لبيب المستشار الإعلامي باتحاد إذاعات الدول العربية عضواً.

مدى انطباق الصورة الوالدية على الزوج وعلاقتها بالتوافق الزوجي واختيار القرين

ملخص لبحث الماجستير الذي تقدمت به نادية أميل بنا

من الدوافع التي حملتني على اختيار هذا الموضوع رغبتى الملحة في إنجاز عمل يستهدف مصلحة الأسرة المصرية بصفة عامة باعتبارها نواة المجتمع، ويتيح لأبنائها بصفة خاصة جواً صالحاً لنموهم نمواً سليماً لا سيما من الناحية النفسية باعتبارهم ذخيرة الوطن وعلمته، وحتى يتسنى لهم فيما بعد أن يؤدوا دورهم في الحياة على أكمل وجه، وأن يقيموا فيما بينهم أسراً تنعم بالتوافق الزوجي وتنجب أجيالاً متالية من الأبناء السعداء المتمتعين بالصحة النفسية والبدنية على السواء. ولقد رأيت من حولي كثيراً من الزوجيات قصيرة الأمد، فهي ما تكاد تقوم حتى تتصدع وينفطر عقدها وينشرد أبنائها الذين كتب لهم سوء الحظ رؤية الحياة قبل أن تستقر الحياة الزوجية بين والديهم ولقد استلقت نظري أن الفرد رجلاً كان أم امرأة يقدم عادة على الزواج وهو ينشرد الاستقرار في حياة زوجية يرجح أن تكون سعيدة ما دام قام باختيار قرينه بمحض إرادته، لا سيما لو توافر للزوجين دخل مناسب يضمن لها كافة مستلزمات الحياة، بل وكما يليها.

فحملني ذلك إلى محاولة استجلاء الغموض الذي يكتنف أسباب انهيار تلك الأسر، التي ما كادت تقف على قدميها حتى تحولت إلى جحيم يكتوي بناره كل من الزوجين على السواء.

ونظراً لانتفاء وجود أي ظواهر مادية ملموسة في بعض الحالات يمكن اعتبارها أساساً للخلافات الحادة التي تنشعب بين مثل هذين الزوجين فقد رجحت من جهتي أن يكون ذلك راجعاً إلى العوامل النفسية، وهي كثيرة، اخترت منها الصورة الوالدية، موضوعاً لهذا البحث الذي اقتضرت فيه على دراسة آثار الصورة الوالدية على الزوجة وحدها، راجية أن أساهم بإمكانياتي المحدودة في لقاء بعض الضوء على نحو يقلل قدر الإمكان من وقوع كوارث انهيار الأسر القائمة، آملة أن يطرق غيري هذا الموضوع بالنسبة للزوج استكمالاً للكشف عن أثر الصورة الوالدية على السعادة الزوجية واستقرار الحياة الأسرية. كما يحدوني الأمل أن يواصل غيري مهمة استكمال الكشف عن بقية العوامل النفسية التي تؤثر على تحقيق التوافق الزوجي.

الإطار النظري :

يدور الإطار النظري لهذا البحث حول ثلاثة محاور رئيسية هي :

أولاً: الصورة الوالدية.

ثانياً: التوافق الزوجي.

ثالثاً: اختيار القرين.

منهج البحث وخطواته:

١ - العينة:

تتكون العينة من ٥٠ زوجة من الشريحة الاقتصادية الاجتماعية الوسطى من مدينة القاهرة عن اثنين دراستهن العالية ويعملن خارج المنزل في مهنة أو وظيفة وعن مضي على زواجهن من ٣ - ١٠ سنوات وقد روعي وجود أبناء لدى جميع أفراد العينة.

ب - الأدوات:

تتكون أدوات البحث من:

١ - مقياسين للتوافق الزوجي:

أسفرت الدراسة الكثيفة التي أجريها الباحثة عن ضرورة تقسيم مقياس التوافق الزوجي الذي وضعت الباحثة خصيصاً لتلبية احتياجات البحث إلى مقياسين، أحدهما يتناول المواقف وهو يشمل العبارات التي تمثل مواقف فعلية عملية في الحياة الزوجية، على حين يتناول المقياس الآخر الأحاسيس والمشاعر وهو يشمل العبارات التي تمثل أحاسيس ومشاعر الزوجة تجاه الحياة الزوجية.

وقد أوضحت الباحثة كافة الخطوات التي اتبعت في إعداد كل أداة على حدة تحت إشراف لجنة من المحكمين من أساتذة علم النفس كما اطمأنت الباحثة إلى صدق كل مقياس على حدة باستخدام معامل التوافق وقد كان معامل الصدق بهذه الطريقة بالنسبة لمقياس التوافق الزوجي (موافق) ٠,٦٣، وهو معامل دال عند أقل من ٠,٠٠١، وذلك باستخدام كآ لمعرفة دلالة هذا الارتباط.

أما معامل الصدق بهذه الطريقة لمقياس التوافق الزوجي (أحاسيس) فقد كان ٠,٧٤، وهو معامل دال عند أقل من ٠,٠٠١، وذلك باستخدام كآ لمعرفة دلالة هذا الارتباط.

أما ثبات المقياسين فقد اتبعت الباحثة في حسابه طريقة التجزئة النصفية وحسبت معامل الارتباط بين النصفين الفردي - الزوجي بطريقة الرتب لسبيرمان وكان معامل ثبات لمقياس التوافق الزوجي مواقف ٠,٨٨، وهو معامل دال عند مستوى أقل من ٠,٠٠١، وذلك باستخدام اختبار «ت».

وكان معامل ثبات مقياس التوافق الزوجي (أحاسيس) ٠,٨٦، وهو معامل دال عند مستوى أقل من ٠,٠٠١، وذلك باستخدام اختبار «ت».

٢ - بعض البطاقات المختارة من اختبار تفهم الموضوع T. A. T. وقد استقر رأي لجنة المحكمين على الاقتصاد في هذا البحث على البطاقات التالية:

16 - 13 MF - 10 - 8GF - 6GF - 4 - 3GF - 2

٣ - مقابلة مقننة وضعت خصيصاً للتعرف على بعض الأبعاد المحددة في شخصية كل من الزوج والوالد وقد عنيت الباحثة في تصميمها للمقابلة أن تتيح التوصل إلى معرفة بعض خصائص وسمات الصورة الوالدية من وجهة نظر الزوجة كما تتيح في نفس الوقت معرفة بعض الخصائص الجسمية والنفسية للزوج حتى

يتبنى الوصول من المقارنة بين صورة الوالد وصورة الزوج إلى التعرف على مدى الانطباق الموجود بين الصورتين.

حد - خطوات الإجراء :

كان اللقاء بأفراد العينة يبدأ دائماً بالمقابلة على أساس أنها تتناول في مقدمتها أسئلة تمهيدية تساعد على خلق جو من التقارب واللفة بين الطمأنينة في نفس المفحوصة بحيث تتلاشى مخاوفها عندما تواجه بمقاييس التوافق الزوجي وبصور اختيار تفهم الموضوع.

وكان الإجراء يتم بصورة فردية.

المعالجات الإحصائية :

استخدمت الباحثة معامل الارتباط الرباعي في الكشف عن نوع الارتباط ودرجته بين كل من متغيري انطباق الصورة الودية على الزوج والتوافق الزوجي كما يظهر في كل عبارة على حدة من عبارات اختباري التوافق الزوجي وخرجت الباحثة من ذلك بالنتائج التالية:

أولاً: ضرورة النظر في مجتمعنا إلى التوافق لا بوصفه وحدة كلية متجانسة وإنما بوصفه توافقاً متعدد الأشكال لمجالات مختلفة وعديدة. فقد اختلفت دلالة كلاً باختلاف المواقف التي تمثلها العبارات. فبعضها كان دالاً عند مستوى ٠١، والبعض الآخر لم يكن له دلالة إحصائية.

ثانياً: ارتباط الجوانب الانفعالية والعاطفية والجنسية لدى المرأة في مجتمعنا بالصورة الودية فالعبارات المشحونة انفعالياً والمربطة بالعلاقة الجنسية والوجدانية هي العبارات التي كان لها دلالة إحصائية كما دل على ذلك اختبار كاي^٢.

ثالثاً: وجود علاقة سلبية بين الصورة الودية وبين حرية اختيار القرين فقد دلت النتائج على أنه كلما زادت الحرية في اختيار القرين ابتعدت صورة الزوج عن صورة الأب عند مستوى دلالة ٠٥، وهذا يعني أن المرأة المصرية متعلقة عاطفياً بصورة الوالد عازفة اجتماعياً واقتصادياً عن هذه الصورة.

رابعاً: إن التوافق لا يمكن الكشف عنه بأدوات البحث التي تعتمد على الأساليب اللفظية وحدها ولذلك فقد استخدمت الباحثة اختبار تفهم الموضوع للتوصل إلى المستوى اللا شعوري وللتعرف على التوافق الزوجي على المستوى اللا شعوري وللتعرف كذلك على التصور الذكري الموجود في لاشعور الزوجة بصفة عامة وصورة الوالد والزوج بصفة خاصة.

هذا إلى جانب التعرف على الأساليب الدفاعية التي تستخدمها كل زوجة فيما تقوم به من محاولة التغلب على الإحباطات التي تواجهها في حياتها الزوجية.

وقد بدأت الباحثة خطوات قياس المستوى اللا شعوري بتحليل استجابات كل حالة على حدة. ومن الاستجابات اللا شعورية لأفراد العينة وتفسيرها وتحليلها استخلصت الباحثة النتائج الآتية:

أولاً: إن الانفصال بين الجانب الشهوي والجانب الحنون وتجريم الجانب الشهوي وإفترقه إلى المشروعية الاجتماعية والأخلاقية، سمة مركزية بين أفراد العينة من الممكن اعتبارها بمثابة حجر الزاوية الذي تنتظم من حوله بقية النتائج كلاً متناسقاً متناسقاً.

ثانياً: إن استبعاد الطاقات الشهوية من نطاق الحياة الفعلية المعاشة وتجريمها وتحريمها يترتب عليه:

- ١ - موقف التعبير التخيلي من هذا الجانب في الإطار المازولي.
 - ٢ - رفض الأساس المادي لمشاعر الختان، وهو الأساس الذي يتمثل في الجانب الشهوي.
- ثالثاً: إن العديد من العلاقات الزوجية تتميز، بالانفصال العاطفي الحقيقي في مقابل الارتباط الشرعي الشكلي. وقد وضح في استجابات العينة أن الاستسلام والتكيف السليبي لملاقة الزواج هو السمة الواضحة التي تسم العلاقة بين الزوجين، وهي سمة لها جذورها التاريخية في مجتمعا.
- رابعاً إن العوائق التي تعترض طريق المرأة في التعبير عن ميولها الشهوية والعاطفية والتي تحول بينها وبين تحقيق الإشباع في العلاقات الزوجية تسهم في دفعها إلى طريق الهروب إلى الأمومة. لذلك فقد لوحظ أن الأمومة تحتل بين أفراد العينة مكانة أكبر مما تحتله بقية المجالات الأخرى وبالتالي فإن الصراع الذي تعيشه المرأة في عصرنا هذا لا سيما إذا كانت المرأة عاملة تنتمي إلى الطبقة الوسطى الحضرية هو صراع يدور حول الأدوار الثلاثة التي تلعبها هذه المرأة وهو دور المرأة الأم، ودور المرأة الأئمة، وأخيراً دور المرأة الزميلة في العمل.
- خامساً: إن عمل المرأة يعمل دورين ويحرك مستويين من الصراع هما:

- ١ - الصراع الذي يتعلق بالوجود الفعلي بأبعاده العادية، وهو يدور حول متطلبات الحياة الفعلية.
- ٢ - الصراعات الطفلية المتعلقة بالهوية والعلاقات المتبادلة وهذه الصراعات يثيرها العمل الذي تقوم به المرأة والذي يوفر لها دخلاً قد يعني لا شعورياً بالنسبة للرجل غاوى الخصاء كما أنه قد يعني بالنسبة للزوجة تحقيق ميولها في إخصاء الزوج بوصفه ممثلاً لا شعورياً للأخوة الذكور وذلك مع تجريد من رجولته إذا استعزنا ببعض مفاهيم التحليل النفسي.

سادساً: إننا عشنا مجتمعاً أبوياً ذكورياً يستحوذ فيه الذكور على السلطة ويلزمون الإناث بالخضوع لهذه السلطة وهكذا كان الرجال يخضعون بالإنتاج على حين اقتصر دور النساء على الإنجاب، وظل الأمر كذلك حتى جاء عصر التحولات الصناعية الكبرى، وقد ظهر فيه اهتزاز ذلك التقسيم التعسفي فخرجت المرأة للعمل وساهمت في الإنتاج، واكتسبت بالتالي خصائص المنتجين الفعلية والبدنية والحرفية.

إن الدور الجديد للمرأة العاملة وضعها أمام حقيقة تكافؤها مع الرجل وحرك لديها الرغبة العميقة في التمرد لإحساسها بالظلم، كما حرك لديها أيضاً الرغبات المضادة في قمع هذا التمرد. لذلك فإن الأمر يقتضي إعادة النظر في الجانب الشهوي الذي يعكس الرغبة في تأكيد الذات وفي التمرد الذي حركته ظروف التحرر الجديدة لدى المرأة العاملة التي تنتمي إلى الطبقة المتوسطة. ويقابل هذه الرغبة التي تخشاه المرأة رغبة مضادة مصدرها المحافظة على السلطة الذكرية التي تتم من خلال عملية التوحيد بالاعتدي، ومن ثم يتبني الأمر بتبني قيم السلطة وإدانة هذا التحرر وتجريمه.

سابعاً: وأخيراً فإن من أبرز ما يلفت النظر في استجابات أفراد العينة المقابلة بين ما غنله الأم من حيث هي رمز للخضوع للسلطة الأبوية الذكرية وبين ما غنله الأئمة من حيث هي رمز لأفراد العينة في هذا البحث.

وهناك ملاحظات ختامية تدعونا إلى مناقشة النقاط التالية:

- ١ - التباين الذي كشفت عنه الدراسة والمقارنة بين المستوى الشعوري من جانب وبين المستوى اللاشعوري من جانب آخر.

فالمستوى الشعوري يكشف عن قدر أكبر من التوافق على حين يكشف الجانب اللاشعوري عن قدر

أكبر من انعدام التوافق وغيابه. وقد أوضحت الباحثة أن التحليل النفسي قد كشف عن أن المستوى اللاشعوري هو المستوى الأعمق وأن المستوى الشعوري هو الشكل الذي يتجلى من خلاله المستوى اللاشعوري في صورة تسم بالتحويل. كما أن المستوى الشعوري هو المستوى الدفاعي والواجهة التي يقدم الشخص نفسه من خلالها للآخرين في الصورة التي يعتقد أنهم يرغبون في رؤيته عليها.

٢ - بالنسبة للزواج واختيار الموضوع، فإن الفروض الأساسية في التحليل النفسي مؤداها أن العلاقات العاطفية في الرشد تستمد جذورها من العلاقات العاطفية في الطفولة وتوضح لنا دراستنا هذه أن هناك عوامل أخرى غير العوامل العاطفية قد تكون هي العامل الحاسم في اختيار القرين، وذلك نظراً لأولوية العوامل الاقتصادية الاجتماعية بالنسبة لمجتمعنا وخاصة بين الطبقة الوسطى التي ينتمي إليها أفراد عينة البحث.

فالفتاة المصرية تخضع لنوع من القهر الأيديولوجي يدفعها إلى أن تؤمن بأن الحب وحده لا يبني العلاقة الزوجية.

٣ - إن نظام الزواج في عصرنا هو نظام يعمل في نشايه التناقض إذ يقوم في أساسه على تفرغ المرأة للانجذاب بينما شرعت المرأة في نفس الوقت في القيام بدور إنتاجي يقتضي منها وجوب تشكيل جميع جوانب حياتها المادية والفكرية والوجدانية تشكلاً متعارضاً مع التشكيل الذي كان يقتضيه وضعها كزوجة. وقد وضع ذلك في استجابات أفراد العينة. وهي ملية بمختلف أشكال التعبير الرمزي عن الرغبة في التمرد على القيود المقررة عليها كزوجة خاضعة لسلطة الزوج أو السلطة الذكرية بصفة عامة. كما تعبر هذه الاستجابات في نفس الوقت عن الحاجة إلى تقييد هذا التمرد وقمعه.

٤ - وأخيراً فقد كشفت هذه الدراسة عن صورة مختلفة تماماً لما كان البعض يتوهم أنها الصورة الحقيقية للبناء النفسي للمرأة في مجتمعنا وفي عصرنا هذا.

ففي الوقت الذي يسعى فيه علم النفس التقليدي إلى تأكيد وتفضيل التوافق والامتثال والاستمرار لما هو قائم فقد جاءت صورة المرأة في هذه الدراسة قوامها التناقض والصراع والتمزق وفي استطاعتنا أن نؤكد أن اقتحام المرأة للحياة ذاتها وانغماسها في تيارها هو الفصل في تطوير المجتمع البشري رجالاً ونساء تطويراً يفجر جميع القوى الإنسانية الخلاقة. وقد بينت هذه الدراسة أن جميع الأطر النظرية مهما بدت عليه من كمال وشمول لا يمكن بحال أن تكون أطراً مطلقة تصلح لكل زمان ومكان. كما أوضحنا عبث النقل الساذج عن دراسات وأبحاث سابقة كانت قد أجريت في ظروف اجتماعية واقتصادية تختلف اختلافاً بيناً عن ظروفنا الحالية وبالتالي فإن العلاقة الزوجية بين أبناء الطبقة الوسطى الحضرية من خريجي الجامعات لها خصائصها المميزة التي لم تستطع الدراسات السابقة سواء في المجتمع الأمريكي أو الأوروبي أن تقدم لنا ما يكشف عن طبيعتها وأبعادها المتشابكة. كذلك فقد أكدنا في نهاية الأمر على الأهمية القصوى لدراسة دور المرأة في المجتمع المصري حيث تنتقل من دورها القديم إلى دور جديد مع تمسكها بكثير من مقومات الدور القديم وهو الأمر الذي يفجر مشاكل الصراع بين القديم والجديد ويبرز أهمية القضية الكبرى، وهي قضية التحول الاجتماعي.

كما ناشدنا علماء النفس إلى العناية بهذا الأمر آخذين في الاعتبار العوامل الاجتماعية الاقتصادية في تحديد وتشكيل البناء النفسي للإنسان.

وأملنا في النهاية أن تكون هذه الدراسة وهي مجرد محاولة متواضعة بكل قصورها، خطوة أولى على هذا الطريق الشائك المحفوف بالمخاطر.

الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية



دعوة للمشاركة في مشروع مبارك عبدالله المبارك الصباح

للدراستات الموسمية المتخصصة

يسعد الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية أن تعلن عن برنامج للبحث العلمي ضمن مشروع مبارك عبدالله المبارك الصباح للدراسات العلمية الموسمية المتخصصة (Occasional Papers) في مشاكل واحتياجات الطفولة في العالم العربي ، وذلك وفقا للقواعد التالية :

أولا : تم اختيار الموضوعات التالية لطرح للدراسات على النطاق الخليجي والعربي :

- ١ - اطفال الأمهات العاملات في دول الخليج العربي .
 - ٢ - مشاكل الطفولة والتوير العلمي بها في برامج كليات التربية ومعاهد المعلمين في دول الخليج العربي ونوعية اقبال الشباب من الذكور والاناث عليها ، التجارب العلمية والدراسات الميدانية حولها .
 - ٣ - مؤسسات التعليم قبل المدرسي في البلدان العربية ونوعية الخدمات المقدمة فيها والفلسفة التي تعمل في ضوئها .
 - ٤ - مسح عام للخدمات الطبية المقدمة للأطفال في دول الخليج العربي واعداد واختصاصات الاطباء الذين يقومون بتقديم هذه الخدمات والإشراف الاجتماعي واثر هذه الامور على تنشئة الاطفال .
 - ٥ - انشاء مراكز رعاية الطفولة (Child Care Centers) في دول الخليج العربي .
 - ٦ - دراسة عن تغذية الاطفال وعلاقتها بنموهم وقدراتهم التعليمية في دول الخليج العربي .
 - ٧ - الأمية بين الفلسطينيين - دراسة احصائية .
 - ٨ - الحصيله اللغوية عند الاطفال (٦-١ ، ٦-٦ ، ١٢-٦ سنة) .
 - ٩ - الاطفال بطيئو التعلم (Slow Learners) .
 - ١٠ - تشجيع محبة الطبيعة وحسن الاطلاع والمجازاة .
- ثانيا : تقوم الجمعية بالاتفاق على البحث العلمي وتغطية تكاليفه ، وتقدم مكافأة رمزية للباحث على جهوده الخاصة عند الفراغ من الدراسة .

ثالثا : يختار الباحث موضوع دراسته من البحوث المقترحة اعلاه .

رابعا : يقدم الباحث خطة عمل للقيام بالدراسة إلى الجمعية .

خامسا : يتقدم الباحث للجمعية بميزانية مالية لتكاليف البحث من كل وجهه .

سادسا : تقوم الجمعية بدراسة خطة البحث والتكاليف المالية ، وإذا ما اقرتها لجانبها توقع مع الباحث عقدا ينظم عملية التنفيذ وتغطية التكاليف المالية الخاصة بها .

سابعا : تكون حقوق النشر الناتجة عن البحث العلمي محفوزة للجمعية على أن يوضع اسم الباحث على الدراسة التي يقوم بتنفيذها .

ثامنا : يمكن للباحثين العرب أن يقرحوا مشاريع دراسات من قبلهم والجمعية مستعدة لدراسة جدواها واقرارها اذا كانت تقع في خط عملها العلمي .

إن الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية إذ تعلن عن مشروعها العلمي هذا ، لتدعو الباحثين العرب من المعنيين بشؤون الطفولة العربية للمساهمة في هذا العمل العلمي الذي يهم امتنا العربية ومستقبلها .

للحصول على معلومات اضافية أو للدراسة يمكن

الاتصال بالجمعية على عنوانها الآتي :

جميع الاوقات / برج ١٧ / الدور ٧ / شقة ١٨ ، ١٩

تلفون : ٢٤٦٧٩٨٥ - ٢٤٦٧٩١٤

ص.ب : ٢٣٩٢٨ - الصفاة - الكويت .

الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية



منشورات الجمعية

- ١ - الآلات في حياتنا : كيف تعمل (موسوعة تقنية)
تتضمن الموسوعة أربعة مجلدات كتبت أصلا باللغة الألمانية في منتصف الستينات وترجمت إلى الانجليزية ولغات أخرى عديدة وقامت الجمعية بشراء حق ترجمتها من اللغة الانجليزية إلى العربية .
المجلد الأول ٣١٢ صفحة . الثمن ٦ د.ك. أو ٢٤ دولارا .
المجلد الثاني ٢٨١ صفحة . الثمن ٦ د.ك. أو ٢٤ دولارا .
وقد صدرا عام ١٩٨٥ ، ويجري العمل حاليا على اصدار المجلدين الثالث والرابع .
- ٢ - الطفولة العربية :
تقرير مفصل عن نشاطات الجمعية ومشاريعها العلمية والتربوية ويهدف إلى توثيق الصلة بين المعنيين بشؤونها واحتياجاتها في الوطن العربي، ويتضمن أيضا إشارة إلى الكتب والاصدارات، الحديثة والأنشطة الدولية والاقليمية الخاصة بالطفولة .
بدأ صدور التقرير في يناير ١٩٨٤ ويوزع مجانا على قائمة مختارة للجهات والشخصيات المهتمة بالطفولة .
- ٣ - السنوات الثلاث الأولى للحياة :
صدر هذا الكتاب أصلا باللغة الانجليزية وقامت الجمعية بشراء حق ترجمته إلى العربية من مؤلفه (بيرتون ل. وايت) لأهمية هذا العمل العلمي الذي يركز على السنوات الثلاث الأولى في حياة الطفل وكيفية رعايته خلالها ودور الأسرة في ذلك . صدر عام ١٩٨٥ (١٧٠ صفحة . الثمن ٢ د.ك. أو ٨ دولارات) .
- ٤ - مشروع رعاية الأطفال المتفوقين في الكويت :
الدراسة الأولى ضمن سلسلة الدراسات العلمية الموسمية المتخصصة والتي ترعاها الجمعية ضمن مشروع بدأ في أيلول ١٩٨٤ باسم مبارك العبدالله المبارك الصباح ومدته خمس سنوات .

وتركز هذه الدراسة على أهم الأساليب لرعاية المتفوقين من أجل تحقيق أفضل النتائج الإيجابية للمجتمع الكويتي ولأنفسهم .
(٢٨ صفحة . الثمن ٥٠٠ / د.ك.) .

٥ - واقع الطفل الكويتي فيما قبل المدرسة الابتدائية :

الإصدار الثاني ضمن سلسلة الدراسات الموسمية وتركز على التعرف على وضع الطفل الكويتي فيما قبل المدرسة الابتدائية نظرا لأهمية هذه المرحلة في حياة الطفل .
(٤٧ صفحة . الثمن ٥٠٠ / د.ك.) .

٦ - الطفولة في مجتمع عربي متغير :

وهو الكتاب السنوي الأول للجمعية ويتضمن مجموعة الندوات العلمية المتخصصة التي أقامتها الجمعية في موسمها الثقافي الأول ١٩٨٣/١٩٨٤ وملخصا للحوار والمناقشات والتعليقات التي تلت تلك الندوات التي دارت حول ستة مواضيع رئيسية هي : الطفولة والتنشئة في علم النفس الاجتماعي ، شخصية الفرد والتنشئة العائلية ، الطفل العربي المعاصر ومشكلة الاغتراب الثقافي ، طفل المرأة العاملة ، التلفزيون والأطفال ، ورجولة الصغار أم طفولة الكبار . صدر عام ١٩٨٤ .
(٢٠٠ صفحة . الثمن ٣ د.ك. أو ١٢ دولارا) .

٧ - الطفولة العربية ومعضلات المجتمع البطركي :

وهو الكتاب السنوي الثاني ويتضمن مجموعة الندوات العلمية المتخصصة التي أقامتها الجمعية في موسمها الثقافي الثاني ١٩٨٥/٨٤ ومن أهم مواضيع هذا الكتاب : الطفل العربي ومعضلات المجتمع البطركي ، الطفل العربي حاضره ومستقبله ، الأساليب المعرفية عند الأطفال ، الأطفال المتفوقون وتربيتهم ، لعب الأطفال بين التعليم ومضيعة الوقت ، وسوء معاملة الأطفال . صدر عام ١٩٨٥ ،
(١٩٢ صفحة ، الثمن ٣ د.ك. أو ١٢ دولارا) .

٨ - توجيه الطفل المتفوق عقليا :

مرجع علمي للآباء والأمهات والمربين تمت ترجمته عن اللغة الانجليزية ويعتبر هذا المرجع دليلا ومرشداً لكيفية معالجة المشكلات التي تعترض المربين أثناء تعاملهم مع الأطفال المتفوقين بدءاً من اكتشافهم وطرق رعايتهم . صدر عام ١٩٨٥ .
(٢٠٠ صفحة . الثمن ٢ د.ك. أو ٨ دولارات) .

الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

دعوة إلى كل المفكرين والمثقفين والمختصين

نعتمد الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية إصدار مجلة فصلية فكرية شاملة تحت مسمى « التعاون » .

وتقبل المجلة للنشر الدراسات والبحوث والمقالات المعمقة ذات الصلة بقضايا المنطقة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقا للقواعد الأساسية التالية :

- ١ - أن يتراوح حجم المادة المقدمة للنشر ما بين ٥٠٠٠ إلى ١٥٠٠٠ كلمة .
 - ٢ - أن تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد وكتابة البحوث وبخاصة في التوثيق والاشارة إلى المصادر بحيث تتضمن : اسم المؤلف ، عنوان الكتاب أو المادة ، اسم الناشر . أو المجلة ، مكان وتاريخ النشر إذا كان كتابا ، رقم العدد وتاريخه والصفحات إذا كان المصدر من مجلة أو نحوها .
 - ٣ - تقديم خلاصة للمادة في حدود ٥٠٠ كلمة .
 - ٤ - تمتع المجلة عن نشر أية مادة سبق نشرها أو معروضة للنشر .
 - ٥ - تخضع المواد المقدمة للنشر للتحكيم .
 - ٦ - يمنح المشارك مكافأة مالية وفق نظام المكافآت الخاص بالمجلة ، مع خمس نسخ من العدد المشارك فيه بالإضافة إلى عدد ٢٠ مستلة من المادة .
- إضافة لذلك سوف تحتوي المجلة على جزء خاص بالتقارير والوثائق والبيانات وعرض الكتب والبيبلوغرافيا المتعلقة بنطاق اهتمامها .
- والأمانة العامة بهذا الاعلان ، توجه الدعوة الى كل المفكرين والمثقفين والمختصين من الكتاب لدعم المجلة وموازرتها بمساهماتهم ، وتشجيع زملائهم للمساهمة .
- ترسل المواد المقدمة للنشر على العنوان التالي :

رئيس تحرير مجلة التعاون

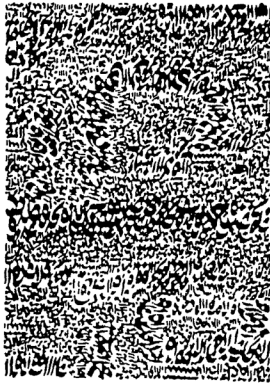
الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

ص.ب. : ٧١٥٣ - الرياض - المملكة العربية السعودية

الرمز البريدي : ١١٤٦٢

المجلة العربية للمعلوم الانسانية

تصدر عن جامعة الكويت ، فصلية محكمة ، تقدم البحوث الأصلية والدراسات الميدانية والتطبيقية
في شتى فروع العلوم الانسانية والاجتماعية باللغتين العربية والانجليزية



رئيس التحرير
د. خلدون حسن النقيب

جميع المراسلات توجه الى رئيس التحرير ص. ب. ٢٦٥٨٥ الصفاة - الكويت
هاتف ٨٢١٦٣٩ - ٨١٥٤٥٣ (الشويخ) - تليكس ٢٢٦١٦ KUNIVER



المجلة التربوية

تمتد من رعاية التربية - جامعة الكويت

فصلية ، تخصصية ، محكمة

رئيس مجلس الإدارة

د. سعد جاسم الهانسل

رئيس التحرير

ا.د. فكري حسن ريسان

تنشر البحوث التربوية ، ومراجعات الكتب التربوية الحديثة

ومحاضرات الحوار التربوي ، والتأثير عن المؤتمرات التربوية

* تبيل البحوث باللغتين العربية والانجليزية

* تنشر لاساتذة التربية والمختصين فيها من مختلف الاقطار

* تطلب قواعده النشر من رئيس التحرير

* تقدم مكافأة رمزية للمؤلفين بها

الاشتراكات :

للأفراد في الكويت	٢ دك	والطلاب ١ دك
للأفراد في الوطن العربي	٤ دك	والطلاب ١.٥ دك
للأفراد في الدول الأخرى	١٥ دولاراً أمريكياً	بالمرسلة الحرة
للهيئات والمؤسسات	١٢ دك	وفي الخارج ٢٥ دولاراً أمريكياً

بوجه جميع المراسلات إلى :

رئيس التحرير - المطبعة التربوية - ص ب ١٣٢٨١ - كمان - الكويت

الفهرست

كشاف الدوريات العربية

أول مشروع توثيقي لأهم الدوريات العربية

كشاف شامل بأسماء المؤلفين وآخر بالموضوعات

أداة ضرورية لكل باحث وصاحب قرار

صدر العددان الثالث عشر والرابع عشر

الاشتراك السنوي: لبنان ٥٠٠ ل.ل. / خارج لبنان ٢٠٠ دولار أميركي

العنوان:

Abu Hishmah Bldg. Farabi Street

Watwat (al-Zarif) P.O.Box: 14/5968

Beirut — Lebanon — Tel: 370071 • هاتف ٣٧٠٠٧١

بنية أبو حشمة — منطقة الطريف

حي الوتوات — شارع الفارابي

ص.ب. ١٤/٥٩٦٨ بيروت — لبنان — هاتف ٣٧٠٠٧١

حَوَالِيَاتُ كَلِمَةِ الْأَدَابِ

تَصُدَّرُ عَنْ كَلِمَةِ الْأَدَابِ - جَامِعَةِ الْكُوَيْتِ

رَئِيسُ هَيْئَةِ التَّحْرِيرِ

د. عَبْدِ الْمُحْسِنِ مَدْعَجِ الْمُدْعَجِ

دَوْرِيَّةٌ عِلْمِيَّةٌ مَحْكَمَةٌ، تَتَضَمَّنُ مَجْمُوعَةً مِنَ الرِّسَالَاتِ الَّتِي تَعَالِجُ بِأَصَالَةٍ مَوْضُوعَاتِهَا وَقَضَائِيَّهَا، وَمَشْكَلاتَ عِلْمِيَّةٍ فِي مَجَالَاتِ الْأَدَبِ وَالْفَلَسَفَةِ وَالتَّارِيخِ وَالْجُغْرَافِيَا وَالْاجْتِمَاعِ وَعِلْمِ النَّفْسِ

- تَقْبَلُ الْأَبْحَاثَ مِنَ اللَّغَتَيْنِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْإِنْجِلِيزِيَّةِ شَرْطًا أَنْ لَا يَقِلَّ حَجْمُ الْبَحْثِ عَنْ (٤٠) صَفِيحَةً مَطْبُوعَةً مِنْ ثَلَاثِ نَسَخٍ.
- لَا يَتَقَبَّلُ النُّشْرُ فِي الْحَوَالِيَاتِ غُلُقُ أَعْضَاءِ هَيْئَةِ التَّدْرِيسِ بِكَلِمَةِ الْأَدَابِ فَقَطْ بَلْ لِعَبَرِهِمْ مِنَ الْمَعَاهِدِ وَالْجَامِعَاتِ الْأُخْرَى.
- يُرْفَقُ بِكُلِّ بَحْثٍ مَلَخَصٌ لَهُ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَأُخْرٍ بِالْإِنْجِلِيزِيَّةِ لَا يَتَجَاوَزُ ٢٠٠ كَلِمَةً.
- يُعْتَمَدُ الْمُؤَلَّفُ (٣٠) نَسْخَةً مَجْعَانًا.

الْأَشْرَاطُ كَاتٌ :

دَاخِلُ الْكُوَيْتِ

لِلْأَفْرَادِ : ٣٠٠ د.ك. لِلْأَسَاتِذَةِ وَالطُّلَابِ : ١٠٠ د.ك. خَارِجُ الْكُوَيْتِ
٣٢ دُولَارًا أَمْرِيكِيًّا - ١٦ دُولَارًا أَمْرِيكِيًّا
٦٤ دُولَارًا أَمْرِيكِيًّا

تَحْتَمِنُ الرِّسَالَةُ : لِلْأَفْرَادِ : ٤٠٠ فِلَس
تَحْتَمِنُ الْمَجْلَدُ السَّنَوِيُّ : لِلْأَفْرَادِ : ٨٠٠ د.ك.

لِلْأَسَاتِذَةِ وَالطُّلَابِ : ٢٠٠ فِلَس
لِلْأَسَاتِذَةِ وَالطُّلَابِ : ٤٠٠ د.ك.

تَوَجَّهَ الْمُرْسَلَاتُ إِلَى :

رَئِيسُ هَيْئَةِ تَحْرِيرِ حَوَالِيَاتِ كَلِمَةِ الْأَدَابِ
م.ب. : ١٧٣٧٠ - الْخَالِدِيَّةُ - الْكُوَيْتُ .

مجلة الحقوق

تصدرها كلية الحقوق بجامعة الكويت

يحتوي كل عدد على الموضوعات
التالية:-

- أبحاث في القانون
والشرعية الإسلامية
- تعليقات على الأحكام
القضائية والتشريعات
- مراجعات للكتب الجديدة
- تقارير عن المؤتمرات
الدولية

جميع المراسلات توجه باسم
رئيس التحرير

فصيلة أكاديمية
تقني بالمجالات القانونية والشرعية

رئيس مجلس الإدارة
الدكتور منصور مصطفى منصور
رئيس التحرير
الدكتور عثمان عبد الملك العنيم

الاشتراكات
داخل الكويت للأفراد
أربعة دنانير
للمؤسسات الرسمية
وشبه الرسمية والشركات
عشرون ديناراً
في الخارج
١٥ دولاراً أمريكياً - بريد
البحري

العتوان

جامعة الكويت - كلية الحقوق
ص.ب ٥٤٧٦

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

تصبر من جامعة الكويت

رئيس التحرير
الدكتور عبد الله الفقيه

صدر العدد الأول في كانون ثاني (يناير) ١٩٧٥

تصل أعدادها إلى أيدي نحو ١٢٥,٠٠٠ قارئ

يحتوي كل عدد على حوالي ٢٥٠ صفحة من القطع الكبير تشمل على :
- مجموعة من الأبحاث تعالج الشؤون المختلفة للمنطقة بأقلام عدد من كبار
الكتاب المتخصصين في هذه الشؤون .
- عدد من المراجعات لطائفة من أهم الكتب التي تبحث في النواحي المختلفة
للمنطقة .

- أبواب ثابتة تقارير - يوميات - بيبلوجرافيا .

- ملخصات للأبحاث باللغة الانجليزية .

ثمن العدد : ٤٠٠ فلس كويتي أو ما يعادلها في الخارج .

الاشتراكات : للأفراد سنوياً ديناران كويتيان في الكويت ١٥ دولاراً أمريكياً في
الخارج (بالبريد الجوي) .

للشركات : والمؤسسات والدوائر الرسمية : ١٢ ديناراً كويتياً في الكويت ،
٤٠ دولاراً أمريكياً في الخارج (بالبريد الجوي) .

طلب اشتراك لعام ١٩٨

أرجو اعتماد اشتراكي في (.....) نسخة لعام ١٩٨

الاسم :

العنوان الكامل :

.....

مرفق شيك أرجو إرسال القائمة للتسديد

التاريخ :

العنوان : جامعة الكويت ، كلية الآداب ، الشويخ ، دولة الكويت

ص.ب : ١٧٠٧٣ الخالدية

الهاتف : ٨١٦٨٠٧ ٨١٦٧٩٩ ٨١٦٨٢٤

جميع المراسلات توجه بإسم رئيس التحرير

مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية

تصدر عن جامعة الكويت
نصف سنوية محكمة تقعون بالبحوث والدراسات
الإسلامية

رئيس مجلس الإدارة

الاستاذ الدكتور: **حسن السافوي**

رئيس التحرير: **الدكتور جميل جابر النسيبي**

تشتمل على :

- بحوث في مختلف العلوم الإسلامية .
- دراسات قضائية إسلامية معاصرة .
- مراجعات كتب شرعية معاصرة .
- فتاوى شرعية .
- تقارير وتعليقات على قضايا علمية .

الاشتراكات :-

للأفراد ٩ ديناران داخل الكويت ، ٧ دولارات أمريكية خارج الكويت .

للمؤسسات والشركات ١٠ دنانير داخل الكويت .

٣٥ دولاراً أمريكياً خارج الكويت .

• جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص.ب. : ١٧٤٢٣ الخالدية

الكويت - كيفان - ت : ٨٤٧٤٦٩

مجلة جديدة

تصدر مرتين في العام

مجلة معهد المخطوطات العربية

- مجلة متخصصة نصف سنوية محكمة ، تقدم البحوث الأصيلة في ميدان المخطوطات العربية .
- تهتم المجلة بنشر أبحاث ، والدراسات ، والنصوص المحققة ، وفهارس المخطوطات ، ومراجعة الكتب ، كما تعرف بالتراث المخطوط .
- مواعيد صدور المجلة يومية (حزيران) وديسمبر (كانون أول) من كل عام .
- قواعد النشر تطلب من رئيس التحرير .
- جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير .
- ثمن العدد : نصف دينار كويتي ، أو ما يعادله من العملات الأخرى .
- الاشتراك السنوي : دينار كويتي أو ما يعادله من العملات الأخرى .
- العنوان :

معهد المخطوطات العربية

ص . ب : ٢٦٨٩٧ الصفات - الكويت



التعاون الصناعي في الخليج العربي

تصدرها

■ منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ■

□ تعني بالتنمية الصناعية والتعاون في دول الخليج العربية بصفة خاصة والتطبيقات والنظريات الحديثة في هذه المجالات بصفة عامة .

□ تحتوي على الابحاث ومراجعات الكتب والابواب الثابتة من تقارير ووثائق ومستخلصات وأخبار ومؤتمرات . الخ .

□ يحررها عدد من كبار الكتاب المتخصصين في شئون الصناعة والتنمية .

□ تصدر أربع مرات سنويا باللغتين العربية والانجليزية .

التعاون الصناعي

الطبعة الأولى ١٩٨٠

● فصائل المكتبة لصناعة المصنوع والمصنوع

● خطوط صناعة

● في صناعة المصنوع والمصنوع
● مصطلحات الخليج العربي

● بعض المصنوع في الخليج

● الصناعة بدولة البحرين
● THE STRATEGY FOR THE NEW SERVICE
OF THE INFORMATION SERVICE SPECIAL
LIBRARY FUNCTION

● THE NEED FOR GOVERNMENT ACTION ON
THE ECONOMIC AND INDUSTRIAL BASE
IN THE GULF COUNTRIES

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي



منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

صندوق بريد ٥١١٤

الدوحة - قطر

- قيمة الاشتراك السنوي للنسخة الواحدة ٢٠ ريالاً قطرياً للأفراد أو ٤٠ ريالاً قطرياً (أو ما يعادلها) للوزارات والمؤسسات والشركات .
- ترسل الاشتراكات بشيك مصرفي باسم منظمة الخليج للاستشارات الصناعية .

Assumptions and Effectiveness of Cost Variance Investigation Approaches.

El-Gharib Mohamad Bayoumy

This paper deals with cost variance investigation decisions. Current proposals have been grouped according to the nature of control into three main approaches: absolute control, range limited control, and probabilistic control. The assumptions underlying these approaches and their effectiveness have been evaluated from the points of view of theoretical soundness and applicability. Such an evaluation has resulted in the probabilistic control approach being superior to other approaches from the point of view of theoretical sophistication and acceptability in accounting literature. Yet, it has been demonstrated that, due to certain limitations, such an approach lacks justification in application and may entail certain negative implications in performance.

In the light of this evaluation conclusion, an alternative approach is being proposed for dealing with cost variance investigation decisions. It implies the use of dual criteria of investigation at source of variances. Such an approach is based on: a) dealing with cost variance investigation as only an element of broader system of control and performance evaluation, and making use of other already available elements, and b) maintaining conformity and harmony between the information produced by the proposed approach and the way in which people use information for making decisions in the light of recent findings of current research on human information processing.

It is concluded that the proposed approach enjoys the following advantages in comparison with current approaches:

- The investigation criterion is more comprehensive.
- Input data are closely related, in nature, to the data which managers usually deal with.
- While it entails a higher degree of continuous overall self control, it avoids many dysfunctional and behavioural negative implications usually associated with systems of budgeting and accounting controls. Finally, it is expected that the applicability of the proposed approach would be higher, and the cost of application would be lower, because its application requires only minimal alteration in most common systems of cost control and performance evaluation.

Lavon Affair

Abdul Rahim Houssein

Pinhas Lavon born 1904, arrived in Palestine 1929, became a leading figure in the Zionist Party: MaPai and the Histadraut.

After 1948 he became a member of the Keneset in "Israel" and Minister of Agriculture. In the period 1953-1955 he became Minister of Defence, during which he was the centre of the greatest internal political dispute Israel has known.

In 1954 an Israeli secret service operation came to grief and the group involved was arrested in Egypt and accused of demolishing British and American properties in addition to putting explosives in the public places in Cairo and Alexandria.

Most of the group members were sentenced to long terms of imprisonment and two were sentenced to death.

Lavon asserted that he did not give any order to the group and the "operation" had been ordered without his knowledge.

As a result of an investigation committee, Lavon was obliged to resign feeling that he was disgraced.

In 1960 new information and evidence came to light and Lavon was exonerated by a ministerial committee, but Ben Gurion (the premier) refused this exoneration and insisted on a judicial enquiry.

At this stage there was a confrontation between different groups in the ruling party, MaPai, and this extended to the army: some pro-Lavon, the others pro-Ben Gurion but the majority was neutral led by Levi Ashkol.

Ben Gurion left the MaPai Party which he founded in 1930, and formed in 1965 a new one named Rafi. Lavon at the same time led a group named "from the foundation".

Anyhow the affair still has its little effect but it reflects the Israeli view towards the Arabs: practising terrorism and the destruction of foreign relations in advance of announced aggression.

Concept Formation in Early Years: The Role of the Kindergarten and Primary School

Samira A. El-Sayed

The importance of concepts in general, and concept formation in early years in particular, inspired the author to deal in detail with this subject. This article aims at investigating the main factors which influence the process of concept formation in early years, with particular reference to the role of the Kindergarten and Primary School. Specifically, the article deals with the following:

1. The importance of concepts to the individual in general in enabling him to understand his surroundings accurately and relate himself to objects, situations and people.
2. Concepts: definition, types and attributes.
3. Detailed discussion of concept formation and development in early years with reference to the work of Piaget, Bruner and other writers.
4. The significant role of the kindergarten in the process of concept formation and development in early years. The discussion shows the importance of providing learning situations and materials to stimulate self learning and discovery through play, social interaction and self expression.
5. The role of the primary school: The discussion stresses the importance of self learning and discovery through providing situations for learning and building on past experience, taking into account the students' ability and level of achievement.

The article is based on secondary as well as primary data, and personal experience by the author as a college teacher in two Gulf countries.

Changes in Urban Family in Jordan

Ibrahim I. Othman

This paper includes an attempt to describe and partially explain changes in the urban family in Jordan. It covers a discussion of the general patterns of change, including changes from functionally integrative structures to adaptive ones (e.g. changes in emphasis from kinship and family to economy), and an attempt to differentiate between structural and institutional changes in order to show, especially in the case of the family, that each may to a great extent occur independently.

The paper also discuss some of the factors introducing family changes. The Socio-economic factor was found to be of major importance; most notable here was the level of education, especially that of women. The last three parts deal with changes in the family, such as changes in mate-selection, family relationships, size, status of women, and family planning.

Patterns and Trends of Palestinian Migration (1914 - 1980)

Moussa Samha

Abstract

The main purpose of this paper is to investigate the factors affecting the Palestinian movement in 1948, 1967 and after the occupation of the West Bank and Gaza Strip. The Palestinian people practiced both forced and voluntary migration, the second resulting from the first. After the 1967 war the occupation authorities exercised economic and political stress to force people to emigrate from the occupied territories especially the labour force. The occupied authorities established many Jewish settlements in the West Bank, having in mind that those settlements may convert the demographic face of the occupied land throughout the eviction of more Palestinians. This must be counteracted by the steadfastness and persistence of the Palestinians in the occupied land.

The Work of Women in the Arab World

Khoder Zakaria

According to the thesis of this essay the work of Arab women cannot be understood adequately except as a part of the larger problem of the socio-economic underdevelopment of the Arab world as a whole. Thus any treatment of the situation of Arab women in isolation from the prevailing socio-economic structures and the historical process leading to their formation is bound to remain marginal and superficial.

The author tries to demonstrate his thesis by studying the status of women in the labor force of several Arab states. The evidence leads him to conclude that woman's share in the Arab labor force is meager indeed. The main cause of this is the general scarcity of productive labor both for men and women.

The author also investigates the distribution of working women among the various sectors of the economies of several Arab states. He points out that the general tendency is for women to work either in the backward agricultural sector or in the unproductive services sector. He concludes: (a) that improving woman's share in the labor force does not, by itself, necessarily indicate social and economic progress; and (b) that the growth of industry does not, by itself, necessarily lead to the improvement of woman's contribution to economic activity in general.

The essay, then, takes up the question of the relationship of the work of women to some salient elements of the socio-economic structure, such as: foreign and indigenous capital, petty production and the public sector. The author ends by presenting some observations about the relationship of women to men in the light of his preceding sociological analysis.

«Cultural Industries and Products in The Arab World: Present State and Future Prospects».

Zakaria Bacha

H. Tobji

The purpose of this paper is to tackle the problem of cultural industries and cultural products in the Arab World. In this regard, we tried to utilize as much data as we could obtain to determine the size and place of the Arab world in international activities of producing and consuming cultural commodities.

We also tackle the future prospects of such activities in the Arab world and the most needed and appropriate measures and actions in order to develop and stimulate cultural development in the Arab states.

Trends of Political Socialization in Jordan With a Case Study on Students in Northern Jordan

Ahmad J. Dhaheer

This research intends to answer the following questions: 1. What is the role of political socialization in creating a uniform society capable of reproducing itself? and 2. What is the role of political socialization in building individual loyalty to society and land?

In an effort to answer these questions, the concept of socialization is first defined, and its historical development is traced briefly. Second, the Islamic view of socialization is discussed. Third, the Arab view is described. An empirical survey conducted among students in northern Jordan follows the theoretical and historical discussion. Finally, an evaluation of the problems related to political socialization in the Arab states is introduced to conclude the research.

ABSTRACTS

About the Renewal of Importance of the International Political Economy

Nadia M. Moustafa

This article discusses the following principal question; What are the relations between Politics and economics and how do they influence the evolution of the Contemporary International system?

This question attracts the attention of many Political and Economic scientists. It defines the traditional separation between "High Politics" and "Low Politics". It recognizes the continuous interaction between the Political and economic factors, forces and events. Therefore, the study is divided into three parts:

The first deals with the definition of the international political economy, the evolution of its importance and how the different schools of thought treated the relations between politics and economics.

The second analyzes the perspectives and causes of the renewal of importance of the International political economy. It tries to explain the structural evolution in the contemporary international system. It suggests a certain frame of analysis to study the relations between Politics and economics at the international level.

The third summarizes the significance of the historical evolution of the International political and economic systems since the 15th century. It concentrates on the evolution of the international systems structure.

According to the whole analysis of these three related circles (conceptual, practical, historical) we see that the study can fulfill its main objective that is the emphasis on the necessity of the study of the reciprocal interactions between politics and economics.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

English Edition

No. 1 (1982)

Basha, The Optimal Size of An Industrial Establishment for a Developing Country.

Al-Qudsi, Income Distribution in Kuwait. *Harris & Harik*, Export Subsidies, Countervailing Duties and the Terms of Trade. *Karam*, Major Characteristics of the Iraqi Economy from the Middle of the Nineteenth Century to 1958. *Salah*, Financial Intermediation and Economic Development in Jordan. *Wahba*, Foreign Investment Policies and Technology Acquisition Strategies in Comparative Perspective: the Case of Canada. *El-Sheikh*, An Econometric Analysis of the Demand For Money in Egypt (1940/50-1967/68). *Sen*, Women, Employment and Development: Two Case Studies.

No. 2 (1982)

Khader, The Social Impact of the Transfer of Technology in the Arab World. *Saleh*, The Relationship Between Self Concept and School Achievement of Paralytics. *Powell*, The Expanding Role of Social World in Kuwait. *Barakat*, The International Broadcasting Audiences in Kuwait. *Ghazzawy*, The Role of Science and Technology in the Field of Social Service. *Sakri*, The American Presidency and International Crisis. *Dhafer*, Bureacracy and Alienation: the case of the Students in the Arabian Gulf States.

Contents

Vol. 14 No. 3 Fall 1986

DISSERTATION ABSTRACTS

Muhammad M. Al Mursi

Evaluation of News Programs in T.V..... 382

Nadia A. Benna

Parent Image of the Husband and its Relevance to Marriage Partner
Selection..... 386

ABSTRACTS

Fath al Bab Seyid, The Methods of Teaching and Communication.....	291
<i>Reviewed by: A.M. Qaddur</i>	
Andre' Micheal, The Geography of Dar al Islam	296
<i>Reviewed by: A.S. Attiyah</i>	
Nizam Barakat, Power Groups and the Israeli Decision Making Model ..	365
<i>Reviewed by: Abdul Malik Al-Timimi</i>	
Samir M.A. Abu Yasin, Omani - British Relations	367
<i>Reviewed by: Yusouf Abu Laila</i>	
Khairllah Assar, Principles of Social Psychology	311
<i>Reviewed by: Tawfek Abu Baker</i>	
Cawrence Hill-Croom Helm, 1983	314
<i>Reviewed by: Hasan A. Suliaman</i>	
Fuad Hamdi Bsaisu, Developmental Co-Operation Between the Countries of the G.C.C.....	318
<i>Reviewed by: Is. S. Muqlid</i>	
Daniel Colard, Les Relations Internationales Par	323
<i>Reviewed by: Khalid Al-Fishawi</i>	
A. Ibrahim et. All, Egypt and the Arabs	329
<i>Reviewed by: M.S. Kharbush</i>	
I. Sa'ad el-Din, How are Descion made in Arab World	336
<i>Reviewed by: M. Hammuda</i>	
Sh. Fieldman, Israeli Nuclear Option	346
<i>Reviewed by: Muhammad Oddah</i>	
Burton L. White, The First Three Years of Life	353

REPORTS & CONFERENCES

<i>A. Mahmud</i>	
Cultural Invasion or Cultural Dependence.....	361
<i>Muhammad Rajab Al-Najjar</i>	
Contemporary Trends in the Study of Folklore in the Arabian Gulf Countries.....	365
<i>Ismael Muqlid and Muhammad M. Rabi'</i>	
The Arab Dictionary of Political Science Project	374

Nadia M. Mustafa

About the Renewal of Importance of the International Political Economy 15

Ahmad J. Dhaher

Trends of Political Socialization in Jordan with a Case Study on Students in Northern Jordan.....43

Zakaria Bacha H. Tobji

Cultural Industries and Products in the Arab World: Present State and Future Prospects.....73

Khoder Zakaria

The Work of Women in the Arab World 113

Mousa Samha

Patterns and Trends of Palestinian Migration (1914-1980) 139

Ibrahim I. Othman

Changes in Urban Family in Jordan..... 153

Samira A. El-Sayed

Concept Formation in Early Years: The Role of the Kindergarten and Primary School..... 179

Abdul Rahem Husain

..... 197

El-Gharib M. Bayoumy

Assumptions and effectiveness of Cost Variance Investigation Approaches
215

DISCUSSIONS:

Kamal Minofi

Dialogue with "a Passage to the Pavilions of Defeat" 261

Abdulla Hadiyeh

Sad Reflections Concerning "A Passage to the Pavilions of Defeat" 275

BOOK REVIEWS:

Reviewed by: A.Y. Mulhim

Mustafa Al-Masmudi, The New Information System..... 285

Reviewed by: Sami Al Rabba'

Man Khalil Umar, Towards an Arab Sociology 289

Reviewed by: I.A. Abdul Kafi

The Arab Journal of the Social Sciences

**An academic biannual
publishing research papers
in various fields of
the social sciences**

The Arab Journal of the Social Sciences, published twice a year by Kuwait University, is a pioneer journal whose basic aims are the publication of original papers relating to all aspects of Arab society and the promotion of interdisciplinary research which, it is hoped, will develop interest in the Arab World from the perspective of the social sciences. The journal will have book reviews and reports of ongoing research.

Editorial enquiries and material for publication should be sent to:

The Arab Journal of the Social Sciences, Kuwait University
P.O. Box 5486 Safat,
Kuwait 13055

Published for Kuwait University by KPI, London

Issue No. 1 was published April 1986

Issue No. 2 will be published Oct. 1986

Sale price in Kuwait and the Arab World KD.(1.000) or equivalent.

* Opinions expressed in this journal are solely those of their authors and do not reflect those of the Editorial Board, the consultants or the publisher.

Subscriptions:

- * For individuals - KD. 4.000 per year in Kuwait, KD.5.000 or equivalent in the Arab World (Air Mail); U.S \$15 for all other countries (Air Mail).
- * For public and private institutions - U.S. \$ (65) (Air Mail).

* Articles in the JSS are abstracted by Sociological Abstracts Inc. and International Political Science Abstracts.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Abbreviated: JSS
Published by: KUWAIT UNIVERSITY

An academic quarterly publishes research papers in
the various fields of the social sciences.

Vol. 14 - No. 3 - Fall 1986

EDITOR: KHALDOUN H. AL-NAQEEB

CHAIRMAN:

MOUDHI A. AL-HAMOUD

EDITORIAL BOARD:

ASA'D M. ABDUL RAHMAN

ALI K. AL-KAWARI

BADER O. AL-OMAR

FAHED M. AL-RASHED

MOHAMED J. AL-ANSARI

OSAMA ABDUL RAHMAN

SHAMLAN Y. AL-ISSA

TALIB A. ALI

KHALDOUN H. AL-NAQEEB - Editor

Address all correspondence to the Editor

Journal of the Social Sciences

Kuwait University, P. O. Box 5486 - Safat 13055, Tel. 2549421

Telex: 22616 KUNIVER, KUWAIT

The Arab Journal of the Social Sciences

صدر العدد الأول للمجلة العربية للعلوم الاجتماعية . . . باللغة الانكليزية . . . بالتعاون مع الناشر العالمي روتلج وكيغان پول (لندن) . . . يصدر العدد الثاني في اكتوبر ١٩٨٦ . . . أي عندما يصلك هذا العدد . . . اذا اشتركت عن طريق مجلة العلوم الاجتماعية (الكويت) ستوفر نصف قيمة الاشتراك العادي من لندن . . . واليك التفاصيل

The first issue includes

<i>Sheikh R. Ali</i>	Politics in Islam
<i>Abdul Wahab J. Al-Ameen</i>	Economic methodology and its relevance to developing countries
<i>Masadul A. Choudhury</i>	A conceptual foundation of economic decision-making in an Islamic framework
<i>Munir G. Ragheb</i>	Age, gender and their relationships to leisure participation
<i>Ghazi T. Farah</i>	The demand for recreation in Kuwait: an expenditure approach
<i>Mihssen Kadhim</i>	Absorptive capacity and labor migration: Egypt and the Arab oil-exporting countries
<i>Khalid Hammad</i>	Foreign aid and domestic savings in less developed countries: the case of Jordan (1967-79)
<i>Ugur Yavas, Noyan Arsan, Mustafa Dilber</i>	The managerial class in Turkey: past, present and future
<i>Abdul Aziz M. Awad</i>	The Arabian Gulf in the seventeenth century
<i>Magduddin Khairy</i>	The search for a phenomenologically grounded theory of action: a critique of Schutz
<i>M. H. El-Habashi</i>	Biorhythm theory and its application in the field of insurance
<i>Shuaib A. Shuaib</i>	Auditors' reporting practices in Kuwait

للاستفسار يرجى الاتصال : مجلة العلوم الاجتماعية ص.ب. ٥٤٨٦ الصفاة - 13055 - الكويت

VOLUME 14

No. 3

AUTUMN 1986

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES